جامعة سيدي محمد بن عبد الله
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
سايس- فاس

مركز الدكتوراه: اللغات التراث والتهيئة المجالية

تكوين التاريخ والتراث

تقرير أطروحة الدكتوراه فى التاريخ الحديث

بعنوان:

المغرب والمجال المتوسطي:
الوحدة والتفاعلات المجالية
خلال القرنين 16 – 17م

إعداد الطالب الباحث:
محمد المنتفع
رقم التسجيل: 42CED/11

تحت إشراف الأستاذ:
الدكتور عبد اللطيف مرون

السنة الجامعية:
1438 – 1439هـ
2017 – 2018م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

لا يسعني في البداية إلا أن أعبر عن خالص شكري وعميق امتناني لأستاذي المشرف الدكتور عبد اللطيف مرون، الذي حثني على البحث في الموضوع وشجعني على المغامرة في ركوب عبابه. لقد كانت كل نصيحة يسديها إلي بمثابة قبس من نور أهتدي به كلما عنت لي مسألة في البحث، فله بالغ الوفاء وصادق المحبة على إسهامه في ولادة هذا العمل. فالله سبحانه وتعالى أسأل لأستاذي الفاضل عمرا مديدا وعيشا كريما، وعطاءا منه غير منقطع، على ما قدمه لي من عون وجهد وتوجيه إن ربي قريب مجيب.

وأتوجه بأسمى عبارات التقدير لأساتذتي الأجلاء أعضاء لجنة المناقشة، فضيلة الدكتور : **سمير بوزويتة،** وفضيلة الدكتور **لحسن أوري،** وفضيلة الدكتورة **مليكة الزاهدي،** كِفاء قبول قراءة هذا البحث وتجشم عناء التصويب. وإني أحمد الله عز وجل حمدا يليق بجلاله وعظيم سلطانه أن هيأ لي، بفضله ومنه، المثول بين يدي هذه اللجنة العلمية الموقرة الكريمة، لمناقشة هذا البحث وتقويمه وتصحيح ما فيه من هنات، وفق المعهود في أساتذتي الأجلاء من الغيرة العلمية الصادقة والحرص النبيل على إفادة طلبتهم. أشكركم كفاء ما أنفقتم من وقتكم الثمين في سبيل أن يكون هذا البحث مقبولا للمناقشة.

ولا يفوتني في هذا المحفل، تقديم أسمى عبارات التقدير والاحترام لجميع أساتذتي الأجلاء في وحدة البحث والتكوين بسلك الماستر والدكتوراه، ولكل من اهتم بالبحث وواكبه في السراء والضراء، وأخص بالذكر أفراد عائلتي وأصدقائي وجميع الحاضرين الذين شرفوني بوجودهم بيننا.

أيها الحضور الكرام:

إن موضوع "**المغرب والمجال المتوسطي: الوحدة والتفاعلات المجالية خلال القرنين 16- 17م**" يثير العديد من الإشكالات التي يجب الوقوف عندها لتفصيلها وبيان أبعادها. وسأقف في هذا التقرير على المحاور الأتية:

محاور العرض التقديمي

1- تقديم عام

1-1- السياق العام للدراسة

1- 2- المجال المدروس

2- الإطار المنهجي للبحث

2- 1- الإشكالية

2- 2- منهج الأطروحة

2- 3- وسائل البحث

2- 4- مكونات البحث

3- نتائج الدراسة

4- خلاصة

- تقديم عام

1-1- السياق العام للدراسة

ظلت دراسة تاريخ المغرب من زاوية **الوحدة والتفاعل** مع محيطه الجغرافي في المستويات الطبيعية، والثقافية، والعمرانية، والديمغرافية، والاجتماعية، والاقتصادية والسياسية، من المواضيع الضائعة في حقل التاريخ، نظرا لتعقد إشكالاتها وكثرة مسالكها النظرية. فمن المؤرخين من أنكر حقيقة هذه الوحدة، على الإطلاق، غير آبه بما ينطوي عليه المجال المتوسطي من تشابه بيئي، وثقافي، واجتماعي. ومنهم من لم ينكر وجودها، إلا أنهم لم يتجشموا عناء البحث في مكوناتها وتجلياتها وأبعادها.

لذلك، فرضت دراسة **الوحدة والتفاعل بين المغرب والمجال المتوسطي** ضرورة العودة إلى الأطروحات التي قاربت موضوع المتوسط بمنهجياتها المختلفة.

- **نظرية هنري بيرين**: قدم صورة رديئة عن المجال المتوسطي في مؤلفه **"تاريخ أوربا في العصور الوسطى (الحياة الاقتصادية والاجتماعية)"**، حيث اختصرها في العداء بين ضفتيه، ذكر في مقدمة كتابه أن هذا البحر بوغت بالدخول المفاجئ للإسلام على مسرحه خلال القرن السابع الميلادي، ومن ثم صار المتوسط عائقا بعد أن كان رابطا بين الشرق والغرب طوال القرون الماضية.

يعتبر المتوسط بحيرة رومانية موحدة قبل مجيء الإسلام الذي عده سببا في اضمحلال وحدته، ويرى في العرب جحافل الجراد التي قضت على كل التوجهات الوحدوية في المتوسط بعدائها للمسيحية.

لا قت نظريته انتقادات شديدة فقد اعتبرها "جين هيك" في مؤلفه **"الجذور العربية للرأسمالية الأوربية" Charlemagne, Mohammed, and the arab roots of capitalism**، نظرية غير متماسكة، مؤكدا على أن الوجود الإسلامي على شواطئ المتوسط لم يكن يعبر عن عداء ضد أوربا، بل على العكس فقد ساهم في توفير مناخ اقتصادي جديد، ورأى أن العوامل الخارجية لم تكن سببا في تراجع أوربا، بل كانت نابعة من تطورات اقتصادية واجتماعية داخلية.

- **نظرية فرناند بروديل**: مقاربة جديدة للبيئة المتوسطية، قلل من خلال أطروحته: **"المتوسط والعالم المتوسطي خلال عصر فليب الثاني"**، من أهمية نظرية "هنري بيرين" مستنتجا أن البيئة المتوسطية تتميز عن باقي المناطق الجغرافية الأخرى، فهي بيئة متماثلة فيما بينها على المستوى الجغرافي الطبيعي، والمناخي، والاجتماعي، وأنماط التجارة، ووسائل النقل، والاتصالات، تتقاطع في عدة أشياء رغم الاختلافات الدينية.

ورغم الدقة الموضوعية لرؤية بروديل وبراعة أسلوبه في البحث التاريخي فإن تصوراته الوحدوية ومعالجتها الشاملة لتاريخ المتوسط، قد تعرضت لانتقادات وملاحظات شديدة، من أبرزها: **كيف لمنطقة غنية بثقافات متعددة أن تعرف وحدة ثقافية؟ ولماذا تركز اهتمام بروديل على الضفة الشمالية للبحر المتوسط في مقابل تهميشه للضفة الجنوبية؟**

- **نظرية أندرو هيس**: اتهم بروديل في مؤلفه **"الحدود المنسية: تاريخ القرن السادس عشر"** بأنه لم يتجشم عناء مناقشة تاريخ الضفة الجنوبية، ولذلك تبقى الوحدة التي أكد عليها ناقصة تخص ضفة دون أخرى، ولا تعني المجال كله، وكان هذا دافعا كافيا لاهتمام هيس بالجانب الآخر من المتوسط أي الحدود الإسبانية-الإفريقية التي اعتبرها حدودا تفصل بين العالم المسيحي والإسلامي، مختزلا بذلك العالم المتوسطي في الصراع الذي استمر منذ القرن السادس عشر، ولم يسفر عن أي تقارب يذكر، بل شدد على أن الهوة بين المناطق الخاضعة للمسيحية والمناطق الإسلامية، قد تزايدت وتفاحشت مع ظهور التقنية الحديثة وتقدم العالم الغربي.

وهكذا، فقد جعلت كثرة المسالك النظرية وتعدد أبعاد دراسة البيئة المتوسطية من قضية الوحدة وتفاعلات المغرب المجالية رغم أهميتها، منزوية في الهامش، بعيدة عن أي دراسة، إذ لم يولها المؤرخون اهتماما ولم تشغل لهم

بالا، فهي بالنسبة لهم موضوع رتيب وجامد. لكن التوغل عميقا في الروابط التاريخية والجغرافية وفي قلب الأنشطة المتشابكة والمتداخلة بين المغرب وهذا المجال تتضح معالم الوحدة وتفاعل السكان مع التوجهات الوحدوية التي فرضها البحر.

2- الإطار المنهجي للبحث

2- 1- الإشكالية

تأتي دراسة **الوحدة والتفاعلات المجالية بين المغرب والمتوسط** للإجابة على كثير من الأسئلة الاستشكالية المحيطة بهذا التاريخ، وإعادة النظر في الأفكار التي طرحت من قبل. ومنها:

- هل تسود وحدة طبيعية وثقافية وعمرانية واقتصادية وإجتماعية بين المغرب والمجال المتوسطي؟ أم أن المجاليين يمكن أن يُعرفا بشكل أفضل لو تم الالتفاف إلى عنصر التنوع والتعدد في مختلف المستويات؟ كيف لمنطقة تعرف انقساما وشرخا شديدا بين ضفتيها بسبب العداء الذي كرسه الاختلاف العقائدي والاتجاهات القومية أن تتأسس فيها الوحدة وأن يتفاعل فيها المغرب مع شعوب مختلفة الأعراف والتقاليد؟ فهل يمكن أن تقلل هذه العوامل من أهمية هذه الوحدة بين المغرب والمجال المتوسطي؟
- إذا كان المتوسط يجسد بالفعل الوحدة المجالية، فهل تمكن المغرب من التناغم مع مختلف التوجهات الوحدوية التي كان يفرضها المجال؟ وما هي العوامل التي ساهمت في بناء هذه الوحدة؟ وهل رافق عملية البناء هاته عوائق حالت دون اكتمالها؟

2- 2- منهج الأطروحة

بما أن بحث **الوحدة والتفاعلات المجالية بين المغرب والبحر المتوسط** أتاح المجال لتداخل العديد من التخصصات والحقول المعرفية من تاريخ وجغرافيا وإناسة، فإن اختيار منهج متكامل قد فرض علينا استجابة لهذا التعدد المعرفي اللازم استدعاؤه لدراسة تاريخ المغرب والمتوسط من زاوية الوحدة والتفاعل. لذلك بذلت أقصى الجهد في أن أنهج نهجا علميا خالصا، لا أميل مع الأهواء ولا أتعصب لرأي، بل الحق أقول، إني حين دخلت موضوع البحث، لم يكن يحفزني إلا الموضوع نفسه، ولم يكن بد من آخذ نفسي بتحري:

- **منهج تحليلي تاريخي** عميق يبحث في البنيات، والتصورات لإبراز معالم الوحدة والتفاعلات المجالية.

- **المنهج الوصفي**: بملاحظة التفاصيل، ووصف الظواهر التاريخية.

- **المنهج المقارن**: بمقارنة الظواهر من أجل استخلاص الروابط المشتركة بين المغرب والمجال المتوسطي.

- **المنهج الكمي** الذي يتخذ من الأرقام، والبيانات الإحصائية أساسا له، حتى أتمكن من الإجابة عن الإشكالية والتساؤلات التي وضعتها، وإعادة النظر في الأفكار التي طرحت من قبل.

2- 3- وسائل البحث

بحثا عن معالم **الوحدة والتفاعل بين المغرب والمجال المتوسطي خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين**، عدت إلى المصادر التاريخية الأساسية والدراسات السابقة والأعمال الأكاديمية الحديثة التي قاربت الموضوع. واعتمدت على المقاربة الإحصائية والخرائطية لاستخلاص المعطيات ذات الصلة بمقاربة الوحدة والتفاعل.

2- 4- مكونات البحث

جاءت هذه الدراسة مشتملة على مقدمة تتضمن تصورا عاما للموضوع وموقع البحث ضمن الدراسات المنجزة في هذا الإطار، وقسمين تنتظم فيهما تسعة فصول فخاتمة.

- انكب العمل في **القسم الأول**: **"المغرب والمجال المتوسطي: الوحدة في الظواهر التاريخية"**، على مناقشة الوحدة بين المغرب والمجال المتوسطي في المستويات: الطبيعية، والثقافية، والعمرانية، والبشرية. وخصصت لهذه الغاية خمسة فصول.
- تعرضت في **القسم الثاني**: **"تفاعلات المغرب مع المجال المتوسطي: أثرها الداخلي والخارجي"** للإجابة عن إشكالية تفاعلات المغرب المجالية على المستوى السياسي، والإداري، والعسكري، والاقتصادي، وقد جزأته إلى أربعة فصول.

وأرفقت هذا البحث بملحق وفهارس: يتضمن الملحق صورا ومراسلات، أما الفهارس فتشمل، إلى جانب فهرس موضوعات البحث ومصادره ومراجعه، فهارس أخرى خاصة بالأعلام، والأماكن، والقبائل والشعوب، وذلك لتيسير البحث في هذا العمل.

3- نتائج الدراسة

إن البحث في موضوع **الوحدة التفاعلات المجالية بين المغرب والمجال المتوسطي خلال القرنين16 و17م**، كما انتهينا إليه، محاولة لإعادة النظر في التصورات والروئ المقترنة بالتنوع والتعدد الرتيبة من خلال استكشاف المعمى في المصادر التاريخية العديدة. وليبين الارتباط الوثيق للمغرب مع البحر المتوسط في مستويات متعددة.

وكان من نتائج هذه الدراسة:

1- وحدة المظاهر الطبيعية بين المغرب والمجال المتوسطي: تبرز فيما يلي

* **وحدة البيئات الجبلية:**

- اختيارها أمكنة ملائمة للاستقرار

- حقيقة مجتمعية متماثلة في سبل العيش .

- محمية ثقافية ودينية ومعقل للمقاومة، ومصدر للتجديد الديمغرافي والاقتصادي والسياسي.

* **وحدة البيئات السهلية والهضبية:**

- تماثل بين السهول (النورماندي الفرنسية، والسهل اللومبارديي في إيطاليا).

- امتدادها العريض

- وحدة المشاهد والغنى الطبيعي المتماثل للهضاب.

* **وحدة الجزر:**

- المناعة الطبيعية داخل البحر

- الحضور الفاعل كمواقع استراتيجية مهمة.

- وحدة المؤهلات الزراعية والبحرية

- تعد محطات توقف على طول الطرق الأساسية للبحر.

- تعيش نفس المآسي

* **الوحدة المناخية:**

- سيادة المناخ المعتدل (ظاهرة الفصلين: فصل بارد مطر وفصل جاف حار).

- وحدة تنوع المناخات بين أغلب بلدان البحر المتوسط.

* **وحدة الموارد الطبيعية**:

- وحدة الشبكة المائية

- مناظر طبيعية بأودية المغرب تتوافق مع سلسلة الوديان الفرنسية.

- وحدة الغطاء النباتي الجبلي (مجال تكاثف السنديان والأرز).

- وحدة الانتاج الفلاحي

- نمو اقتصاد ريفي مبني على الزراعة وتربية الماشية، والثروة السمكية.

- وحدة الثروات المعدنية

- وحدة انتاج نفس المنتوجات اليدوية.

2- وحدة التنظيم الاجتماعي للعائلة في المغرب والمجال المتوسطي

* تنظيم يتضمن عدة أجيال من المنحدرين من أب واحد وزوجاته يعيشون معا في وحدة عائلية، ويدير هذه الوحدة رب البيت (مؤسسة اقتصادية قائمة على أساس سيادة الرجل).
* إطار اجتماعي، تجري فيه صناعة الأغذية والغزل والنسيج وتربية الدواجن وبعض الحيوانات.
* سيادة نظام العمل في البيوت حيث كان لرب الأسرة بعض الأعمال والحرف اليدوية في منزله.
* وحدة العفة وشرف العائلة
* تعيش مآسي التقلبات المناخية والموجات الوبائية التي كانت تحيطها وتأتي على جهودها في ميدان الاقتصاد الزراعي، والتسبب في تفكك الأسر.

- **<u>تشترك الوحدة العائلية في أشكال الحياة اليومية</u>:** تظهر في:

* النظام الغذائي الذي يمتاز بوجود ثقافة متشابهة للأطعمة والتركيبات الغذائية التي تعتمد في أغلبها على المنتجات الغذائية، وتشترك في وحدة المشروبات العادية والمسكرة، وفي عادة الأكل، وتماثل في استخدام نفس أواني الطبيخ.
* الأزياء وموضة اللباس، وحدة المظهر والزينة، والأفرشة، وأثاث البيوت.

3- وحدة المظاهر العمرانية بين المغرب والمجال المتوسطي

تأثر نمط البنايات الاجتماعية والاقتصادية والعسكرية والدينية والعلمية بالأصول الثقافية التي نقلت إليه عبر الهجرة والتجارة الدولية، والاحتلال، بالإضافة إلى دور البحر كعامل مؤسس لهذه الوحدة.

4- وحدة المظاهر الديمغرافية بين المغرب والمجال المتوسطي

- تتمثل القواسم المشتركة بين المغرب وباقي بلدان المجال المتوسطي على مستوى الظاهرة الديمغرافية في ارتفاع معدلات الولادات أواخر القرن 16م، وأوائل القرن 17م، وعرفا كلاهما انخفاضا حادا في أواخر القرن 17م، وأوائل القرن 18م. وهو ما يعني أن المغرب وبلدان المجال المتوسطي قد عرفا على مدى قرنين من الزمان تغيرا في هيكلهما العمري وبنيتهما الهرمية، أي تغير في معدل السكان في أعمار مختلفة مع زيادة نسبة الوفيات خلال فترات الأوبئة.

- ورغم تفاوت حجم ساكنة المتوسط من منطقة إلى أخرى، فإن جميع مناطقه تتوحد في تحقيق نموها، نتيجة تزايد عدد الزيجات، والحاجة إلى الأبناء في العمل، وتزايد عدد الهجرات الوافدة، ومحدودية الكوارث الطبيعية.

<u>وتظهر وحدة النمو السكاني خلال القرن 16م في ما يلي:</u>

* وحدة النمو السكاني (0.9 في المئة)
* تقارب نسبة ساكنة شمال إفريقيا، ويمكن تفسير ذلك بتشارك هذه البلدان في نفس قيم التقاليد والدين فيما يخص الإنجاب، إضافة إلى هجرات الموريسكيين إليها.
* وحدة التطور السكاني للمغرب مع الإمبراطورية العثمانية (8 ملايين ساكن أواخر القرن 16م)، ورغم الاختلاف في حجم الساكنة فإن كلا البلدين يحققان نسبة نمو موحدة.
* تشابه مؤشرات النمو بين المغرب وفرنسا وإيطاليا في أواخر القرن 16م، حيث شهد كلاهما ارتفاعا ملحوظا إلى حين 1600م، ومن ثم بدأ في التراجع مع مطلع القرن 17م.
* **ومن النماذج الوحدوية الأخرى:**

- التشابه مع إنجلترا حيث يحقق البلدين معا نسبة نمو متساوية تتراوح ما بين 3 و3,5م ساكن خلال القرن 16م، و4م ساكن خلال القرن 17م. ويرجع ذلك إلى وحدة عوامل النمو: توافد المهاجرين، وملائمة الظروف المناخية، ومحدودية الأوبئة، وارتفاع معدلات الخصوبة وانخفاض نسبة الوفيات.

ومن السمات المشتركة بين المغرب وبلدان المجال المتوسطي وحدة النمو السكاني بالأرياف والمدن

- **وحدة التطور السكاني بالأرياف:**

- تماثل في تطور بنيتها السكانية (حجمها، وأعمارها، والفارق بين نسبة الذكور والإناث، والهجرات الكبيرة نتيجة الجفاف والأوبئة). ونموذجه تزايد أعداد قبائل تونسية وسوسية من خلال إحصاء سنة 1580م.
- وحدة النمو بين الأرياف المغربية والإيطالية منتصف القرن 16م، وبداية القرن 17م. (كابري، وأنكبري).
- وحدة النمو مع الأرياف الفرنسية بفعل تدفق الهجرات. (البروفانس الجبلية ما بين 1472 و1540م).

- **وحدة التطور السكاني بالمدن:**

- التماثل في طريقة النمو وشكل التجمعات الحضرية.
- التقارب في النسبة الديمغرافية بين بلدان الشمال الإفريقي.
- وحدة نمو ساكنة المدن التركية، والإيطالية، والمدن الإسبانية.
- وحدة توزيع الساكنة الحضرية مع المدن الفرنسية.
- تتلقى الصدمات الخارجية: -الضغوط العسكرية - القرصنة
- تتشارك في الأزمات الداخلية: نقص الغذاء، الجفاف، الكوارث، الموجات الوبائية...

6- تأسست الوحدة بين المغرب والمجال المتوسطي في مستوياتها المختلفة على عدة عوامل:

- **دور المجال الجغرافي**: في تهيئ الظروف العامة لحياة المجموعات البشرية بإتاحة إمكانية ممارسة التجارة عبر المراكب ونقل السلع والأفراد وتوزيع الموارد المتنوعة، ونقل عادات جديدة في الطبخ، واللباس، والزينة، والاحتفالات، وتداول المنتوجات والتقنيات المستوردة.

- **دور الهجرات**: دور الفئات المهاجرة في تعزيز الحياة الاجتماعية بالمدن التي اتخذوها كأماكن للاستقرار. ودورهم في نقل الأفكار والطبائع والعادات إلى المغرب وازدهار العلوم والفنون والعمران.

- **دور الأسر التجارية المغربية:** أسهمت مشاركة المغاربة في تجارة البحر المتوسط (ساحل مرمرة وايجه)، إذ كونوا شبكات تجارية كبيرة لجلب البضائع والمنتجات المتوسطية. وكانوا يديرون وكالات تجارية في البندقية، وإسطنبول، وتونس. وكانت لهم علاقات بالوكلاء والشركاء في كل من إسطنبول، وبيروت، ودمشق، وحلب، وأزمير. وربطوا علاقات صداقة مع التجار التونسيين والبنادقة والفرنسيين. مما ساهم في نقل الثقافة المغربية إلى أماكن سفرهم.

- **دور الأسرى وفئة المرتدين:** دور كبير في نقل خصوصيات الثقافة المتوسطية إلى المغرب، يتمثل في: تشييد القصور السلطانية مما جعل بناءها يربط إلى حد ما الفن المغربي بالفن الإسباني، وترميم الأسوار القديمة. ونقل خبراتهم في المجال البحري، فكانوا مكلفين بتوجيه الأشرعة ومجدفين. ونقلوا خبرتهم في تذويب معدن النحاس إلى جانب المرتدين والأتراك. وخبرة تدوير طواحين السكر. وكانوا يديرون مصانع البارود والكور، واشتغل البسطاء منهم في الحقول، وكان بعضهم مكلف ببيع المواد الغذائية في أسواق المدينة.

وهكذا، يتبين أن الصورة المختصرة في العداء الشديد بين ضفتي المجال المتوسطي من خلال العلاقات الوحدوية التي ربطت المغرب بهذا المجال، أصبحت قابلة للمراجعة، خاصة وأن التبادلات التجارية والثقافية كانت مستمرة لقرون عديدة.

6- شهدت العلاقات الوحدوية والتفاعلات المجالية بين المغرب والمتوسط فتورا بسبب عوامل عدة حالت دون استمراريتها بشكل إيجابي.

- **العوائق الطبيعية:** العائق الجبلي، الزلازل، الفيضانات، الجفاف..
- **التقلبات المناخية**: تسببت في تراجع نشاط السكان اليومي وجعلتهم عاجزين عن القيام بأي نشاط. مما تسبب في أزمة الغذاء، وصاحب ذلك انتشار المجاعات الشمولية أنحاء المجال المتوسطي.

- **الموجات الوبائية**: تشترك المجموعات السكانية للبحر المتوسط في تسلط الأوبئة والطواعين الجارفة التي انتشرت خلال القرنين 16 و17م، والتي اتسمت بالشمولية بمختلف أنحاء المتوسط، وكانت آثارها وخيمة على السكان والاقتصاد والعمران وانعكست بشكل سلبي على كل ارتباط وتداخل ثقافي.
- **الحروب والتصلب الديني والضغوط العسكرية.**
- **محدودية نجاح السياسة الخارجية:** اتجه نحو نهج سياسة مجالية في المناطق الجنوبية، التي لم تثبت نجاعتها التجارية، إذ سرعان ما تراجعت قوافل الذهب، وفقدت السلطة بسبب هذه السياسة جيشا كاملا بمعداته وأجهزته، بالإضافة إلى ما ترتب عن هذه السياسة من تدهور أوضاع الجند ومعاناة الرعية من كثرة الضرائب الموجهة نحو الإنفاق العسكري لضمان استمرار الجيش في بلاد السودان. ولم يوفق المغرب في سياسة الانفتاح على الدول المحيطية (إنجلترا وهولندا)، إذ تم إبعاده عن التطورات والمستجدات التي شهدها المجال المتوسطي على كافة الأصعدة، وخير مثال على ذلك فشله في بناء قاعدة اقتصادية قوية، رغم توفره على موارد فلاحية، ومعدنية، ومراكز تجارية بحرية مهمة، تمكنه من المشاركة في الاقتصاد المتوسطي.
- **محدودية ممارسة الأعمال التجارية:** إذ لم تتهيأ للتجار المغاربة عقلية المقاولات. وفشل محاولات تأسيس الشركات.
- تأثر المبادلات بمعطى التحريم والتهريب.
- انتشار الفوضى والتمردات واللصوصية.
- عدم مسايرة التقدم الإداري والحربي، والإفادة من التقنية الحديثة في الملاحة.

7- رغم محدودية تفاعل المغرب مع المجال المتوسطي إبان فترات الأزمات، فقد كانت هناك مؤشرات دالة على تجاوبه وانفتاحه على هذا المجال في بعض المستويات، أبرزها:

- **<u>المستوى السياسي والإداري والعسكري</u>:** تمثل في:
- التأثر بالتنظيمات السياسية والإدارية والعسكرية التركية والتنظيمات الشبيهة بملكيات أوربا المتوسطية، وبتقنياتها الحديثة في مجال السلاح الناري، حيث تم إدماج فئة المرتدين، التي أغنت الجيش بكفاءتها وخبرتها، في استخدام الأسلحة النارية وخبرتها في شؤون البحر.

- **<u>المستوى الاقتصادي</u>**: رغم العوامل التي قلصت من تفاعل المغرب مع المجال المتوسطي على المستوى التجاري، فإنه لا يمكن إنكار دور مواد المغرب في نمو ونهضة المدن التجارية والدول الإقليمية في المجال المتوسطي.

- دور الموانئ واتصالها الدائم بالعالم الخارجي خاصة المدن المتوسطية النشيطة، إذ كانت تلعب دور محطة ترحيل معهودة تتوقف فيها البضائع المحلية قبل استئناف طريقها نحو جهات أبعد. كما كانت تشكل نقطة عبور السفن وشحناتها من غينيا وجزر الكناري نحو العديد من الموانئ المتوسطية.
- يظهر جانب التأثير على مستوى الإنتاج الصناعي، من خلال إنشاء الدولة لبعض المصانع كمعاصر السكر في سوس وتارودانت، والمطاحن، ودور النسيج والكاغد، والدباغة، والسكاكين، والسيوف، ودور الحنابل، ودور السلاح والمدفعية.

رغم أن تفاعل المغرب مع المجال المتوسطي على المستوى السياسي والإداري والعسكري والاقتصادي والاجتماعي كان بطيئا بسبب الأزمات الدورية وسوء تدبير السلطة للمجال وأثر القوى المؤثرة في المنطقة على حضوره، فإن توجهاته الوحدوية وتفاعلاته مع الضفة الأخرى كانت تستأنف بين الفينة والأخرى خاصة مع فترات الاستقرار والانتعاش الاقتصادي.

4- خلاصة

يأتي بحث "**المغرب والمجال المتوسطي: الوحدة والتفاعلات المجالية خلال القرنين 16 و17م**" ليبين الارتباط الوثيق للمغرب مع البحر المتوسط في مستويات متعددة. خاصة بعد نكران هذا الارتباط والوحدة وما ينطوي عليه المجال من تشابه ثقافي وبيئي واجتماعي واقتصادي، وتماثل كبير في شمولية الظواهر التاريخية ومختلف الروابط المشتركة بين المغرب وهذا المجال.

وإن من شأن هذه الدراسة المتواضعة أن تضيء البحث في هذا الموضوع، ومن شأنها أن تفتح حوار علمي عميق بين المتخصصين في العلوم الاجتماعية المختلفة.

أساتذتي الأفاضل أعضاء اللجنة الموقرة:

لقد كان تصوري للموضوع أكبر مما استطعت إنجازه، لذا لا أدعي أني أحطت كفاية بموضوع الوحدة والتفاعلات المجالية بين المغرب والمتوسط، وها أنا أضع بين أيديكم هذا البحث للتصويب والتقويم وإبداء الملاحظات السديدة التي ستجعل منه قابلا للحياة.

مرة أخرى شكرا جزيلا لما أنفقتهم من وقت، ولما تكبدتم من عناء في تأمل البحث لإبراز هناته وسقطاته والوقوف عند معايبه، وكلي إيمان ويقين أن ما ستجدون به من ملاحظات قيمة ستكون نور أهتدي به في درب العلم والمعرفة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

مقدمة

تظل دراسة تاريخ المغرب من زاوية الوحدة والتفاعل مع محيطه الجغرافي في المستويات الطبيعية، والثقافية، والعمرانية، والبشرية، ومختلف مظاهر التفاعلات الأخرى، مهمة شائكة للغاية. نظرا، لتعقد إشكالاتها وكثرة مسالكها النظرية. فمن المؤرخين من أنكر حقيقة هذه الوحدة، على الإطلاق، غير آبه بما ينطوي عليه المجال المتوسطي من تشابه بيئي، وثقافي، واجتماعي. ومنهم من لم ينكر وجودها، إلا أنهم لم يتجشموا عناء البحث في مكوناتها وتجلياتها وأبعادها، مدعين ذلك بصعوبة التعامل مع المصادر التاريخية التي ركزت على الأحداث فقط، وأغفلت الظواهر الطبيعية، والثقافية، والاقتصادية، والاجتماعية، وتأثيرها في الترابطات التي أحدثتها بين دول المجال المتوسطي.

ونتيجة لذلك، ظلت قضية الوحدة وتفاعلات المغرب المجالية، رغم أهميتها، مترو ية في الهامش، بعيدة عن أي دراسة، إذ لم يولها المؤرخون اهتماما و لم تشغل لهم بالا، بحكم ترسخ قضية التنوع في الثقافة واختلاف العقائد، بالمجال المتوسطي، في ذهن الكثير من الباحثين، فهي بالنسبة لهم موضوع رتيب وجامد.

وأمام هذا الانغلاق والتردد، حاولنا ملامسة هذه الإشكالية، والتصدي لمختلف التساؤلات المرتبطة بها بالوقوف عند حدود المجال، ومقاربة مختلف الظواهر التاريخية مستحضرا ما كان للبحر، والاحتكاك الجغرافي، والهجرة، والتجارة الدولية، من دور كبير في قيام وحدة وتماثل ثقافي، وأساليب عيش مشتركة، بين ساكنة تتقاسم نفس النظام الغذائي، وتتخذ نفس الأزياء، والزينة، والمظهر، وتتشابه في شكل البيوت، ومواد بنائها، وأثاثها، وتتداول نفس الأدوات اليدوية، وتتقن لغات المجال المختلفة، وتتقاسم مشاق الحياة اليومية، وتشترك في وحدة الكوارث الطبيعية، والمجاعات والأوبئة.

والتأكيد على هذه المقاربة، الجديرة بالتأمل، يقتضي ضرورة وضع كل التصورات المقترنة بالتنوع الطبيعي، والثقافي، والبشري، للمغرب في علاقته بالمجال المتوسطي جانبا، وإثبات الوحدة في هذه المستويات، ومختلف الممارسات الوحدوية للسكان عبر التعمق في خصوصيات المجال، خاصة وأن قضية الوحدة والتفاعلات، بين المغرب وهذا الفضاء، ما زالت مجالا غفلا عن الدراسة والاهتمام، فهي لم تحفل بعد بدراسة علمية وأكاديمية موثقة. وهذا الأمر دفعني إلى خوض غمار البحث في الموضوع، زد على ذلك استهوتني

الاستنتاجات العامة والشيقة التي توصل إليها المؤرخ البلجيكي "**هنري بيرين**" Henri Pirenne، والفرنسي "**فرناند بروديل**" Fernand Braudel، والأمريكي "**أندرو هيس**" Andrew Hess عن المتوسط والعالم المتوسطي، إذ قاربه كل واحد منهم بمنهجية مختلفة تحاول سبر غوره، بوضع رؤى، وتصورات تجلو الغموض عما أشكل منه. فبروديل ببراعة أسلوبه، ومنهجه في البحث التاريخي الفريد، ركز على وحدة المجال المتوسطي. في حين تدعونا نظرية أندرو هيس حول "الحدود المنسية" إلى إعادة النظر في وحدة المتوسط والعالم المتوسطي، من خلال ترابطات المغرب مع ضفتي المجال.

وإعادة النظر هذه، جعلتني أختار الفترة الزمنية الممتدة من القرن السادس عشر إلى القرن السابع عشر الميلادي، مجالا للبحث، وذلك من أجل تأمين فهم أوسع، وأشمل للموضوع، باعتبار أن هذه المرحلة ذات أهمية كبيرة في تاريخ المغرب والبحر المتوسط، حيث عرف خلالها المجال رجة هائلة في التوازنات السياسية، والدينية، والاقتصادية، والاجتماعية، وشهد تحولات أثرت على المغرب وفرضت عليه التكيف على نحو ما، مع هذا الوضع الجديد والتصدي له، والانفتاح على مختلف الفاعلين في البحر الأبيض المتوسط. ولقد احتاج مني تحليل هذا الموضوع منهجا تحليليا تاريخيا عميقا يبحث في البنيات، والتصورات لإبراز معالم الوحدة والتفاعلات المجالية، كما اعتمدت على المنهج الوصفي، وكذا المقارن، وذلك بملاحظة التفاصيل، ووصف الظواهر التاريخية، ومقارنتها من أجل استخلاص الروابط المشتركة بين المغرب والمجال المتوسطي. وكانت غايتي من الاعتماد على المنهج الكمي الذي يتخذ من الأرقام، والبيانات الإحصائية أساسا له، للتمكن من الإجابة عن الإشكالية والتساؤلات التي وضعتها، وإعادة النظر في الأفكار التي طرحت من قبل.

إن الفصل في اختلاف وجهات النظر بين مدرسة الحوليات، والمدرسة الأنكلوسكسونية حول البحر المتوسط، والخروج باستنتاجات منطقية ومعقولة، لا يتأتى إلا بفك رموز ودلالات المفاهيم التي اعتمدها هؤلاء في بناء نظرياتهم ومقارباتهم حول المتوسط. لذا انطلقنا من مفاهيم التنوع، والتفاعل المجالي، والوحدة لبناء مقاربة تسمح بربط مختلف الظواهر التاريخية التي عرفها المغرب في علاقته بالمجال المتوسطي.

لقد ركز أغلب المؤرخين في دراستهم للمجال المتوسطي على مفهوم **التنوع** La Diversité، وهو مفهوم ينطلق من الوحدة المجالية المتجانسة في مجال جغرافي يأخذ بعين الاعتبار جميع مكونات المنطقة التي من خلالها يرصد مسألة التنوع في أنشطتها الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والعسكرية. أما مفهوم **التفاعل**

المجالي Interaction territorial، فهو من المفاهيم الأكثر تعقيدا، نظرا لكونه يختص بالأمور السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، والثقافية، وينظر في علاقة إقليم ما مع مجالاته الإقليمية المجاورة مبرزا تفاعلاته معها في مختلف الأصعدة المذكورة آنفا.

يعد المفهومان المذكوران مدخلان أساسيان لمفهوم **الوحدة** Unité، إذ لا يمكن تصور وحدة بدون تنوع ولا تفاعل مجالي، إذ أن مفهوم الوحدة ينطلق من المجال وما يدخل في صميمه من العلاقات التي تربط مجموعة بشرية مع الوسط الذي تعيش فيه، وما ينتج عنها من تمثلات وعلاقات جوار وانتماء تجعل الأفراد مرتبطين ومتمسكين بشكل واع أو غير واع ببيئاتهم وتاريخهم وثقافتهم. وبالتالي، فإن مفهوم الوحدة يقوم على قواسم مشتركة ومتشابهة من الأسس والخطوط العريضة بغض النظر عن الاختلاف العقائدي، والتنوع في النمط. وكان هذا التصور الوحدوي مستمد من الرؤية التي تركز على تفاعل مستويات ثلاثة داخل التاريخ، وهي: المستوى الجغرافي والاجتماعي والفردي. ومن هنا فإن تبني مفهوم الوحدة سيساعدنا على فهم خصوصيات مختلف مكونات وتفاعلات مجالات البحر المتوسط.

بحثا عن معالم الوحدة والتفاعل بين المغرب والمجال المتوسطي، خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين، عدت إلى المصادر التاريخية الأساسية، والدراسات السابقة، والأعمال الأكاديمية الحديثة، التي قاربت الموضوع. وكانت رحلة شاقة بدأتها مع المرحلة السعدية، حيث انكببت على تَآلِيف هذه الفترة لاستخلاص المعطيات ذات الصلة بإشكالية الوحدة والتفاعل.

واعتبارا لأهمية الموضوع وراهنيته، سنعمل فيما يأتي على بيان أهمية الدراسات السابقة التي عنيت به، ونثني بذكر أهم المصادر والمراجع التي استقينا منها مادة الدراسة.

1-الدراسات السابقة للموضوع

كان من أهم الدراسات التي اهتمت بالمجال المتوسطي عمل المؤرخ "بيرين" في مؤلفه "**تاريخ أوربا في العصور الوسطى (الحياة الاقتصادية والاجتماعية)**"[1]، حيث قدم صورة عن المتوسط، اختصرها في العداء بين ضفتيه، ذكر في مقدمة كتابه أن هذا البحر بوغت "**بالدخول المفاجئ للإسلام على مسرحه خلال القرن**

[1]- بيرين، هنري، **تاريخ أوربا في العصور الوسطى (الحياة الاقتصادية والاجتماعية)**، ترجمة وتحقيق عطية القوصي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1996، عدد صفحاته: 218.

السابع الميلادي وبفتوحاته على الجوانب الشرقية والجوانب الجنوبية والغربية لهذه البحيرة الأوربية الكبرى، ووضعت هذه الفتوح ذلك البحر في وضع جديد تماما وأثرت نتائجها على مجرى كل التاريخ اللاحق، ومن الآن فصاعدا صار المتوسط عائق بعد أن كان رابطا بين الشرق والغرب طوال القرون الماضية"[1]. وبالتالي، فهو يعتبر أن المتوسط بحيرة رومانية موحدة قبل مجيء الإسلام الذي عده سببا في اضمحلال وحدته، ويرى في العرب جحافل الجراد التي قضت على كل التوجهات الوحدوية في المتوسط بعدائها للمسيحية. وهكذا، لتصبح بذلك، أطروحته عن البيئة المتوسطية، مؤثرة في أفكار عدد كبير من المؤرخين المعاديين للحضارة الإسلامية.

وبخلاف هذه الصورة المتشددة جاء "فرناند بروديل" بمقاربة جديدة مخالفا بذلك نظرية "هنري بيرين" على مستوى التصور العام للبيئة المتوسطية. وقد بدأ بروديل كمؤرخ مختص بتاريخ المجال في نشر أطروحته: "**المتوسط والعالم المتوسطي خلال عصر فليب الثاني**"[2]، في عام 1949م، والتي شق من خلالها طريقه نحو التاريخ الجديد، وبين فيها أهمية المجال كعامل مؤثر في وجود حضارة البحر المتوسط، فأصبح بذلك الفضاء والمكان مفتاح الكتابة عنده وأساس مستقبل الحضارات، وأظهر اهتماما بالغا بالأنماط التجارية باعتبارها أساس تطور الحياة الإنسانية. ولاحظنا من خلال أطروحته كيف قلل من أهمية نظرية "هنري بيرين" مستنتجا أن البيئة المتوسطية تتميز عن باقي المناطق الجغرافية الأخرى، فهي بيئة متماثلة فيما بينها على المستوى الجغرافي الطبيعي، والمناخي، والاجتماعي والاقتصادي، تتقاطع في عدة أشياء رغم الاختلافات الدينية. وتكمن هذه الوحدة في شساعة المجال المتوسطي وانتشار الحياة فيه، حيث تتمركز حركة الأفراد، والسلع، والبضائع، فالمتوسط غالبا ما يكون سهل الفهم إذا ما تم التوغل عميقا في قلب أنشطته المتشابكة والمتداخلة[3]، مع أن ملامح وحدة المجال لا تقتصر على هذه الجوانب الإيجابية (حركة التجارة، وتنقل الأفراد...)، وإنما تبرز أيضا في الأزمات، وأثر تقلباته المناخية على حياة سكانه، إذ كان الخوف من موسم الشتاء يفرض ضرورة تخزين المؤن، والحبوب عند الفلاحين، ونفس الشيء بالنسبة للحضريين، حيث ادخار الغذاء من خمر، وحبوب، وخشب التدفئة[4]. كما هو الحال بالنسبة لسكان المدن التقليدية المغربية الذين كانوا يدخرون كميات وافرة من الحبوب والسمن والخليع[5].

---

[1]- بيرين، هنري، **مرجع سابق**، ص: 10.

[2]- Braudel, Fernand, **La Méditerranée et Le Monde Méditerranéen à L'époque de Philippe II**, Librairie Armand Colin, Paris, Deuxième édition 1966, 2 volumes, 590 et 630 pp.

[3] - Ibid, p. 155.

[4] - Ibid, p. 235.

[5]- حركات، إبراهيم، **السياسة والمجتمع في العهد السعدي**، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، 1987، ص: 262.

إن الدقة الموضوعية لرؤية بروديل وبراعة أسلوبه في البحث التاريخي، جعلته المرجع الوحيد في دراسة البيئة المتوسطية رغم تعدد الأبحاث حول المجال، إلا أن تصوراته الوحدوية ومعالجتها الشاملة لتاريخ المتوسط، وإن آخذتا في الاعتبار الوحدة الطبيعية، والبشرية، والمناخية، وأنماط التجارة، ووسائل النقل، والاتصالات، والمجتمعات، والحضارات، والأديان، والتقاليد، قد تعرضت لانتقادات وملاحظات شديدة، من أبرزها: كيف لمنطقة غنية بثقافات متعددة أن تعرف وحدة ثقافية؟ ولماذا تركز اهتمام بروديل على الضفة الشمالية للبحر المتوسط في مقابل تهميشه الضفة الجنوبية؟

وهذا الانتقاد وجهه المؤرخ "أندرو هيس" في مؤلفه **"الحدود المنسية: تاريخ القرن السادس عشر"**[1]، إذ اتهم بروديل بأنه لم يتجشم عناء مناقشة تاريخ الضفة الجنوبية. ولذلك، تبقى الوحدة التي أكد عليها ناقصة تخص ضفة دون أخرى، ولا تعني المجال كله، وكان هذا دافعا كافيا لاهتمام هيس بالجانب الآخر من المتوسط أي الحدود الإسبانية- الإفريقية التي اعتبرها حدودا تفصل بين العالم المسيحين والإسلامي، مختزلا بذلك العالم المتوسطي في الصراع الذي استمر منذ القرن السادس عشر، ولم يسفر عن أي تقارب يذكر، بل شدد على أن الهوة بين المناطق الخاضعة للمسيحية والمناطق الإسلامية، قد تزايدت وتفاحشت مع ظهور التقنية الحديثة وتقدم العالم الغربي[2].

ويتضح مما سبق ذكره، أن معالجة موضوع الوحدة بين المغرب والمجال المتوسطي، يفرض ضرورة العودة إلى الأطروحات الثلاث التي قاربت موضوع المتوسط بمنهجيات مختلفة، بين من رأى فيها الصراع والعداء، وبين من رأى فيها التكامل والوحدة. فكيف يمكن استشفاف الوحدة بين المغرب والمجال المتوسطي؟ وهل لامست المصادر والكتابات التاريخية الحديثة قضية الوحدة والتفاعل بين المغرب والبحر المتوسط؟

[1] - Hess, Andrew, **The forgotten frontier: a history of the sixteenth century Ibero-African frontier**, publications of the center for middle eastern studies, the university of Chicago, 1978, pp. 278.
[2] - Ibid, p. 210.

2- أهم مصادر ومراجع البحث

- **المصادر العربية والأجنبية**

رغم إضفاء المؤرخين الإخباريين صفات العظمة والخيالات البعيدة على الدولة والسلطة الحاكمة[1]، إلا أن مؤلفاتهم تنطق بالكثير من المعلومات التي تفيدنا في مقاربة الوحدة والتفاعل بين المغرب والمجال المتوسطي، ومنها إخبارية أبو فارس عبد العزيز الفشتالي[2]، الغنية بالمعلومات التاريخية حول تفاعل مؤسسات المغرب مع المتوسط على مستوى التنظيمات الإدارية والعسكرية،[3] ومدى تأثره بالنظام الاقتصادي السائد بالعالم المتوسطي، ويقول في ذلك: «**ومن أعظم آثاره [أحمد المنصور] المعاصر السكرية التي ابتدع رسومها واخترعها ببلاد حاحة وشيشاوة من عمل مراكش**»[4]. كما أوردت إخباريته معلومات اجتماعية في غاية الأهمية.[5]

والشيء نفسه يقال عن "أحمد ابن القاضي" في إخباريته "**المنتقى المقصور**"[6]، فهي غنية بمعلومات حول البنية السياسية، والإدارية، والعسكرية للمغرب، في أواخر القرن السادس عشر الميلادي، كوصفه لتعداد الجيش[7]، ووصف معداته من السيوف، والرماح، والبنادق[8]، وإشاراته حول الحصون والأبراج[9]. وهي

---

[1]- تنبه ليفي بروفنصال إلى المواضيع المشتركة بين الحوليات المغربية والأوربية، يقول: "**إن موضوع أكثر المؤلفات التاريخية لا يتجاوز إلا نادرا ذكر أخبار أسرة من الأسر الحاكمة، وأحيانا ذكر أخبار أمير واحد من أمراء تلك الأسرة، فهي في حقيقة الأمر تواريخ أسر كان بيدها في عهد من العهود، زمام الحكم، ولنذكر على سبيل المثال أن نزهة الحادي كتب لتدوين أحداث الدولة السعدية وإن البستان والجيش ألفا لتسجيل أحوال الدولة العلوية، وأن المنتقى المقصور يتكلم عن أحمد المنصور بيد أن الظل الوريف يتكلم عن المولى إسماعيل.**"

بروفنصال، ليفي، **مؤرخو الشرفاء**، تعريب عبد القادر الخلادي، مطبوعات دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، سلسلة التاريخ (5)، الرباط، 1977، ص: 68.

[2]- الفشتالي، عبد العزيز، **مناهل الصفا في مآثر موالينا الشرفا**، تحقيق عبد الكريم كريم، مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية والثقافية، الرباط، 1972، ص: 22.

[3]- نفسه، ص: 161- 162- 197- 207.

[4]- الفشتالي، عبد العزيز، **مصدر سابق**، ص : 209.

[5]- نفسه، ص : 211.

[6]- ابن القاضي، أحمد، **المنتقى المقصور على مآثر الخليفة المنصور**، الجزء الأول، دراسة وتحقيق محمد رزوق، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرباط، 1986.

[7]- يقول في مؤلفه (ص: 831.): « **وضم من الجيش ما لم يضمه غيره** ».

[8]- نفسه، ص: 676.

[9]- نفسه، ص: 836- 837.

تنظيمات يمكن مقارنتها بتنظيمات الدول المتوسطية، واستنتاج مدى تفاعل المغرب في تقوية جهازه السياسي، والإداري، والعسكري. ولا تخلو إخباريته من بعض الإشارات حول العمران ومآثر الدولة في البناء[1].

ورغم تحامل مؤلف "**الدولة السعدية التكمدارتية**" على السلطة في عصره، والذي جعل بعض المؤرخين كالإفراني يتحفظون على ما كتبه، فإن مؤلفه كان غزير المعلومات، إذ تضمن أخبار المغرب الداخلية والخارجية، وأخبار حول الأزمات[2]، وهو بذلك، ذو قيمة تاريخية مهمة نابعة من كونه « **ليس ممن يزخرفون الأقوال ويكيلون المدح والثناء بالمكيال الأوفى لكل من يجول لهم الصلات ويغدق عليهم العطايا**»[3].

ونسج "محمد الصغير الوفراني" في كتابه: "**نزهة الحادي بأخبار ملوك القرن الحادي**"، خيوط تاريخ المغرب، خاصة في أواخر القرن السادس عشر، متتبعا السياق التاريخي للأحداث، ومستشهدا برواية المعاصرين له من الفقهاء والعلماء وغيرهم. ورغم أنه هو الآخر خصص حيزا كبيرا من مؤلفه للحديث عن عظمة السلطة، وعدم توقفه عند عدة حوادث وقعت خلال هذه المدة، مثل تجاوزات قواد الجيش والحاشية، ناهيك عن الفساد الذي كان شائعا في الإدارة، والقضاء[4]، فإن مؤلفه غني بالمعلومات حول العمران[5]، والتنظيمات العسكرية[6]، والإدارية من وزراء، وولاة، وقضاة[7]، فضلا عن معطيات حول الاقتصاد[8]، والتي يمكن استثمارها، بشكل أفضل، في توضيح مدى قدرة المغرب على التفاعل مع دول المجال المتوسطي، والاستفادة من التقدم العمراني، والتنظيم الاقتصادي، والعسكري، والتقني الذي حققته المدن والدول المتوسطية.

وتحظى إخبارية محمد بن الطيب القادري "**نشر المثاني**"[9] بأهمية كبيرة في بحثنا، لما أثارته من قضايا اقتصادية، واجتماعية جد مهمة، كانت من عوامل عدم استمرارية الوحدة والتفاعل بين المغرب والمتوسط، إذ

---

[1]- ابن القاضي، أحمد، **مصدر سابق**، ص: 834- 835.

[2]- مؤرخ مجهول، **تاريخ الدولة السعدية التكمدارتية**، تحقيق عبد الرحيم بنحادة، نشر عيون المقالات، دار تنمل للطباعة والنشر، مراكش، الطبعة الأولى، 1994، ص: 12.

[3]- بروفنصال، ليفي، **مؤرخو الشرفاء...، مرجع. سابق**، ص : 100.

[4]- الوافراني، محمد الصغير، **نزهة الحادي بأخبار ملوك القرن الحادي**، تحقيق هوداس، طبع بمدينة أنجي، 1888، ص: 158- 159.

[5]- نفسه، ص: 102.

[6]- نفسه، ص: 115.

[7]- نفسه، ص: 164.

[8]- نفسه، ص: 103.

[9]- القادري، محمد بن الطيب، **نشر المثاني لأهل القرن الحادي عشر والثاني**، 4 أجزاء، تحقيق محمد حجي وأحمد توفيق، دار المغرب، الرباط، 1977.

تعرض المؤلف لأزمات خطيرة، بدأت مع النصف الأول من القرن السابع عشر، مثل أزمة غلاء القمح عام 1625م[1]، ثم أزمة 1661م التي اندلعت بسبب الصراع الذي كان قائما بين الدلائين والإمارة العلوية الناشئة، مما نتج عنه حصار الدلائين لمدينة فاس «**فأفسدوا بذلك الفواكه والزروع ونهبوا وسبوا وأهلكوا، وهكذا غلت الأسعار بسبب ذلك، وأكل الناس الموتى والجيف بفاس وذبح الأطفال للاستراحة منهم**»[2]. كما تعرض القادري للنكبات التي أصابت المغرب كالزلزال والجراد[3]، امتدت في سائر أرجاء المتوسط، وهي عوامل كانت تعيق عملية الوحدة والتفاعل المجالي، إذ كانت تعطل الروابط الثقافية والمبادلات التجارية.

وتتطابق الإخباريات المغربية مع نظيرتها الأوربية في المنهج المعتمد في تسجيل الأحداث التاريخية المبني على الوصف، والسرد، والرواية دون نقدها، إذ عادة ما يفتتح الإخباريون الأوربيون كتبهم بالكلام على الأرض، والسكان، والمجتمع[4]. وهي بذلك، تحمل فلسفة استعمارية واضحة، مثل الوقائع التي سجلها زورارا حول غزو مدينة سبتة في غشت 1415م[5]، إذ ذكر تفاصيل مهمة حول المدينة، واصفا موقعها الجغرافي، وطوبوغرافيتها، ومبانيها البارزة، وحكامها، والحالة الاجتماعية، ثم أهميتها السياسية، والتجارية، والقيمة الاستراتيجية التي تمتلكها المدينة، خاصة بالنسبة لتحصينات الحامية العسكرية وأمنها. وذكر الوسائل المستخدمة لتنفيذ الغزو، مثل تكوين الجيش، والأسلحة والأسطول، وطرق الإمداد[6]، ورغم انحياز زورارا وراء السلطة الحاكمة بتحري الجوانب التي تخدم الدولة إلى حد تزييف وتحريف الحقيقة، فإن إخباريته تضمنت معلومات ذات أهمية كبيرة في موضوعنا.

---

[1]- القادري، محمد بن الطيب، **مصدر سابق**، ج 1، ص: 265.

[2]- نفسه، ج 2، ص: 129.

[3]- نفسه، ج4، ص: 99.

[4]- العروي، عبد الله، **مجمل تاريخ المغرب**، ج3، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الثانية، 2009، ص: 32.

[5] - De Zurara Gomes Eanes, « **Cronica da tomada de ceuta por el rei D. João I** », publicado por ordem da academia das sciencias de lisboa. Segundo os manuscritos, n 368 e 355 do arquivo nacional, esteves Pereira, 1915, pp. 341.

[6] - Ibid, p. VI.

وتطالعنا إخبارية "**برناردو رودريكيس**" Bernardo Rodrigues بتفاصيل غاية في الدقة تتعلق بشمال المغرب[1]، إذ تحدث فيها بإسهاب عن طبوغرافية البلاد من تضاريس، وأودية، وقرى[2]، وهي معلومات لها أهمية كبيرة في دراسة الوحدة الطبيعية، والعمرانية للمغرب. وتكمن قيمة هذه الإخبارية في ذكر هول المجاعة الشاملة بالمتوسط في عام 1521م، التي بين وقعها الشديد على المغرب، وباقي بلدان إفريقيا، وفي ذلك، يقول: «**ومع أن عددا كبيرا من سكان شبه جزيرة إيبيريا ماتوا بسبب المجاعة المذكورة، فإن ما وقع في إفريقيا بسبب الجوع والوباء كان أكبر بكثير. فقد ماتت الآلاف منهم، ولاسيما في مملكتي فاس ومراكش المجاورين لنا بسبب انعدام وسائل وإمكانات جلب الأقوات من الخارج**»[3]. ويظهر جانبها الواقعي في حديثه عن غلاء المعيشة، يقول: «**حقيقة أن ارتفاع مستوى المعيشة منذ ذلك الوقت قد انعكس على أثمان العبيد (...) حيث بيعت زنجية بأربعة وستين قطعة تساوي كل واحدة منها ألف ريال**»[4]، ومع ذلك لم يستطع رودريكيس التجرد من عاطفته فقد طبع كتابه تمجيد القادة والعسكريين الأوروبيين ووصفهم بالشجعان، ومقابل هذه الخيالات يصف الجيوش المغربية بالخوف والخذلان.

وعموما، تمثل الإخباريات مادة أساسية لاستخلاص النتائج، لكنها تحتاج للدراسة والتحليل حتى يتمحص الصحيح من سقيم المعلومات الواردة بها، ورغم أهميتها في موضوعنا، فهي تحمل في متنها تناقضا، كما أن الأحداث التي تنسجها ليست متناسقة وثابتة، وتبقى في أغلبها مجرد قصص وحكايات، تحتاج إلى عرضها على محك النقد.

وتعد الرحلات سندا مرجعيا مهما للباحثين، وأهمها "**وصف إفريقيا**"، وهو مؤلف هام كتبه رحالة فذ، هو محمد بن الحسن الوزان، مازال المؤلف الوحيد « **الذي يتضمن معلومات لا توجد في سواه، ظل المرجع الأساس لكل من أراد أن يقصد المغرب بهدف التجارة أو الحرب أو التجوال**»[5]، أفادنا كثيرا في تسليط النور على الوحدة بين المغرب والمتوسط سواء في وحدة الأطعمة الغذائية، والأكل، واللباس، والزينة، ووحدة

---

[1]- روردريكيس، برناردو، **حوليات أصيلا (1508- 1535) مملكة فاس من خلال شهادة برتغالي**، تعريب أحمد بوشرب، ، دار الثقافة، الدار البيضاء، 2007.

[2]- نفسه، ص: 100- 101.

[3]- نفسه، ص: 297.

[4]- نفسه، ص: 232.

[5]- العروي، عبد الله، **مجمل تاريخ...**، **مرجع سابق**، ج 3، ص: 425.

البيوت وأثاثها، أو في عدد السكان أو أنماط التجارة. خاصة وأن الوزان عادة ما ينبه القارئ إلى وجود وحدة بين المغرب والعالم المتوسطي، كأن يقول:«**ولعل أحدكم رأى بعض هذه الأشياء في إيطاليا أو في غيرها من البلدان المسيحية**»[1].

أما الرحلة الوحيدة لـــ "**فرناندیز فالنتین**" Valentin Fernandes إلى الساحل الإفريقي ما بين 1505 و1507م، فهي تعد مصدرا أكثر اكتمالا وشهودا على وضعية شواطئ الساحل الإفريقي من سبتة إلى نهر السينغال[2]، ووصفه يلمس عددا متنوعا من المواضيع مثل الملاحة، والتجارة المحلية، والقبائل، والحيوانات، والمحاصيل الغذائية، و لم يفته أن يتناول في رحلته الإشارة إلى عدد سكان المناطق المغربية التي وقف عليها[3].

ولرحلة "**جورج ویلکنز**" George Wilkins إلى المغرب أهمية كبيرة في موضوعنا[4]، إذ أفادنا كثيرا في تناوله للأزمات التي عانى منها المغرب مطلع القرن السابع عشر الميلادي[5]، وفي تقيمه للاقتصاد، ووصفه لحالة البلاد خلال فترات الطاعون الذي أحدث نزيفا ديمغرافيا كبيرا أصاب المغاربة و لم يستثني منهم اليهود[6]. ورغم غنى المعلومات الواردة في رحلته، إلا أنه يلفها غموض كبير، خاصة في الأرقام التي ذكرها عن ضحايا وباء سنة 1603م، في كل من مراكش وفاس[7]، فهي بذلك تحتاج إلى نقد حكيم بمقارنتها مع مصادر أكثر نزاهة ودقة.

---

[1]– الوزان، الحسن، **وصف إفريقيا**، ج1، ترجمة محمد حجي، محمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، لبنان– بيروت، الطبعة الثانية، 1983، ص: 240.

[2] - Valentin, Fernandes, « **Description de la côte d'Afrique de Ceuta au Sénégal** », Publication de pierre De Cenival et th. Monod, Libraire Larouse, Paris, 1938.

[3] -Ibid, p. 21 – 22.

[4]– دون ویلکنز کتابه "مآسي البربر الثلاث: الطاعون، المجاعة، الحرب الأهلية" Three Misriers of Barbary : Plague, Famine, Civil warre، في عام 1604م.

[5]– شكك هنري دي كاستر في أن يكون ويكلنز قد ذهب إلى المغرب، ورجح أن تكون علاقته قد كتبها بعد الطاعون الذي كان مستعرا في لندن عام 1602– 1603م، وكذلك بعد حلول نبأ وفاة أحمد المنصور (5 غشت 1603م) بلندن، والحرب قائمة بين المتنافسين زيدان وأبو فارس (أكتوبر 1603 ونونبر 1604م).

De Castries, Henry, « Relation de George Wilkins », 1604, S.I.H.M, Première série- Dynastie saadienne. **Archives et bibliothèques d'Angleterre. Tome II,** paris 1925, p. 248- 249.

[5] - Ibid, p. 248

[6] - Ibid, p. 249.

[7] - Ibidem.

أما رحلة "**جون سميت**" John Smith، الذي جاء إلى المغرب في عام 1604م[1]، أفادتنا في استشفاف وحدة المغرب العمرانية مع المجال المتوسطي، حيث بدأ كتابه بوصف الأماكن التي زارها[2]، وأفادتنا رحلته في انتقاء العوامل التي كانت سببا في محدودية تفاعل المغرب سياسيا مع القوى الفاعلة في البحر المتوسط خاصة بعد الفوضى التي نشبت في مطلع القرن السابع عشر والتي تسببت في تدهور العمران وخرابه[3]، ورغم غنى علاقة جون سميت إلا أنها تحمل مغالطات، إذ أورد رواية جديدة حول أسباب وفاة المنصور، إذ قال أنه مات مسموما من قبل زوجته[4]، غير أن المصادر المحلية تثبت عكس ذلك.

وتكمن أهمية رحلة الفرنسي "**جون موكي**" Jean Mocquet في وصف المدن المغربية[5]، ومرافق بلاط المملكة[6]، بالإضافة إلى وصف السكان[7]، وتحدث عن عادة المغاربة في الأكل[8]، وبعد عودته إلى فرنسا دعا الشركات إلى الاستثمار في هذه المناطق التي عاش مغامراتها[9]. ورغم غنى رحلة "موكي"، فإنها لا تخلو من نواقص كثيرة[10]. ورغم المعلومات الواردة في رحلة الإنجليزي "**وليام ليثغو**" William Lithgow،[11] فإن هنري دي كاستر شكك في قيمتها التاريخية، بل إنه شكك حتى في ذهاب وليام إلى المغرب أو أن رحلته من وحي خياله، وذكر أنها من المحتمل أن يكون قد انتحلها عن رحالة آخرين، إذ من الملاحظ أن وصفه لمدينة فاس

---

[1]– نشرت رحلته في عام 1630م.

[2] - De Castries, Henry, « Relation de John Smith (1580- 1631) », 1604, p. 266.

[3] - Ibid, « Relation de John Smith (1580- 1631) », 1604, S.I.H.M, Première série- Dynastie saadienne. **Archives et bibliothèques d'Angleterre, Tome II**, p. 266.

[4] - Ibidem.

[5] - Mocquet, Jean, **Voyages en Afrique, Asie, Indes orientales et occidentales**, 1617, p. 53- 56- 177- 185- 186.

[6] - Ibid, p. 185- 186.

[7]– تعرض موكي للحديث عن النساء المغربيات ووصفهن بالجميلات والقويات، يضعن وشوما على وجوههم، ولملك المغرب أربعة نساء لا يخرجن من القصر (ص: 179)، ويمكن مقارنة هذا الوصف الذي جاء به موكي في رحلته بالوصف الذي ورد في مؤلف الوزان.

[8] - Ibid, p. 198.

[9] - Holtz, Grégoire, « Les histoires tragiques dans la relation de Jean Mocquet aux Indes orientales », In La **réforme et la renaissance**, Bulletin de l'association d'étude sur L'humanisme, n°53, 2001, p. 34.

[10]– تستند رحلة موكي على حكايات مروعة لا علاقة لها بالواقع، فالصور التي رسمها عن السكان الليبيين غير صحيحة، فهو يقول أنهم يظلون طويلا في البحر بحثا عن بعض السمك وبيض النعام للأكل، ويصور نسائهم وأطفالهم ورجالهم حفاة عراة، وقدم صورة دموية عن الهنود أكلي لحوم البشر. و لم يستثني المغرب من قصته الدرامية. محاولا بذلك، خلق قصة درامية تمتاز بالبراعة في الرواية وسرد القصص.

Mocquet, Jean, op.cit, p. 66- 67- 68- 159- 161- 212- 213- 414- 415. Holtz, Grégoire, op.cit, p. 33- 34.

[11]– ولد وليام ليثغو في عام 1582، وتوفي 1645م، قام بزيارة المغرب في سنة 1614م.

مأخوذ عن الوزان. وللأسف تستخدم رحلته في بعض الأحيان كمصدر أساسي، لذلك نعتقد أنه يجب التنبيه والإفصاح عن الأخطاء الفادحة في رحلته[1].

أما رحلة "**محمد بن عبد الله التمكروتي**" إلى الإمبراطورية العثمانية، فقد جاءت غنية بالمعلومات التي يمكن استثمارها في التأليف حول وحدة المجال المتوسطي الجغرافية، والعمرانية، إذ وصف عددا من المراكز التي نزل بها، وقدم وصفا دقيقا لمدينة القسطنطينية ببنائها، وأزقتها، وتجارتها وعادتها، ونظام الحكم بها[2]. لذلك، تعد رحلته بحق ذات قيمة علمية كبيرة في استشفاف معالم الوحدة المجالية في مستويات تاريخية مختلفة.

وهذا المشهد الذي قدمه التمكروتي عن تلك المناطق دفعنا إلى الاطلاع على أهم الرحلات التي توجهت نحو الضفة الشرقية للبحر المتوسط، وصف فيها أصحابها ظروف إقامتهم، والكثير من المشاهد، وقدموا العديد من التفاصيل الدقيقة، و لم يتغاضوا عن كبيرة ولا صغيرة إلا سجلوها سواء التنظيمات السياسية أو العسكرية أو العمرانية، والأنشطة اليومية للسكان، ونوعية الأطعمة التي يتناولونها، وهيئة لباسهم، وعاداتهم[3]. ونقلوا معهم أثناء عودتهم ثقافة هذه المناطق إلى أوربا المتوسطية، فأدرك بذلك الوعي الأوربي المقومات الحضارية لهذه المناطق، وانتشرت بفضل هؤلاء ثقافة القهوة، وأدواتها، وطريقة إعدادها في مختلف البيوت المتوسطية، ونقلوا اللباس، ودخلت بفضلهم بعض المأكولات التركية مطبخ الحوض الغربي للمتوسط، ومنها توجهت نحو المغرب عبر التجار والهجرات، كما سيأتي توضيح ذلك. وبالتالي، فمعلوماتها ذات أهمية بالغة في دراسة الوحدة المجالية للبحر المتوسط. ونظرا، لأهميتها قمنا بوضع لائحة عرضنا فيها أهم الرحلات التي توجهت نحو هذه الجهة،

---

[1] - De Castries, Henry, « Relation de William Lithgow », 1615- 1616, S.I.H.M, première série - Dynastie Saadienne **Archives et bibliothèques d'Angleterre, Tome II**, Paris 1925, p. 491.

[2]– التمكروتي، محمد بن عبد الله، **النفحة المسكية في السفارة التركية**، تقديم وتحقيق عبد اللطيف الشادلي، المطبعة الملكية، الرباط، 2002، ص: 9.

شدد عبد اللطيف الشادلي (ص: 12– 13) محقق رحلة النفحة المسكية على أهميتها الكبيرة، إذ أن الإفراني – المؤرخ الموثوق فيه– نقل عنها في ثلاثة مواضع. وقام دو كاستر بترجمة بعض فصولها إلى اللغة الفرنسية.

« **En- Nafha El- Miskya F-S-Sifara Et- Tourkiya. Relation d'une Ambassade Marocaine en Turquie 1589- 1591. Par Abou-l-Hassan Ali ben Mohammed et-Tamagrouti** », Traduit et annotée par le lieutenant-colonel henry de Castries, Publications de la section historique du Maroc, Paris, 1929.

ومن الرحلات الأخرى ذات الأهمية الكبيرة "**رحلة الوزير في افتكاك الأسير**"، والذي قدم لوحة مغايرة عن تلك التي قدمها الغرب بالتدقيق والتفصيل عن يوميات الإسبان خاصة حياة البلاط الإسباني في عهد كارلوس الثاني.

الغساني، محمد، **رحلة الوزير في افتكاك الأسير 1690–1691**، تقديم نوري الجراح، دار السويدي للنشر والتوزيع، 2000.

[3]- Vingopoulou, Ioli, « **Le monde grec vu par les voyageurs du XVIe siècle »**, Institut de recherches néohelléniques fondation nationale de la recherche scientifique, collection histoire des idées 4, Athènes 2004, p. 21.

وبدأنا بتعريف صاحبها، ومكان انطلاقها، وموطن وصولها، وهدفها، وقدمنا ملاحظات حول كل رحلة من هذه الرحلات، أوردناها في ملحق البحث[1].

وأهم ما يعكس الوحدة والتفاعل بين المغرب والمجال المتوسطي في مختلف المجالات يظهر بوضوح في مذكرات الأسرى. وكان من أبرزهم الأسير "**دييكو دي طوريس**" Diego de Torres، الذي ألف كتابه: "**تاريخ الشرفاء**"[2]، فرغم أنه وصف تاريخ المغرب بكل النواقص وفق منهجه الذي وضع له براهين تسانده في تصوره للمغرب، والمغاربة، وللدين الإسلامي، وللرموز التاريخية، وقبل برواية أوهام نسجها حول السلاطين، وتوحش شعوبهم، فهو يذكر حياة الأمراء والأميرات في القصور، وطريقة عيشهم ولباسهم، وحديثهم، وعيشة عامة الناس وخاصتهم[3]، يبقى مؤلفه ذا أهمية كبيرة في موضوعنا، فهو الآخر كباقي الأسرى، والتجار الأجانب أسهم في الوحدة الثقافية، إذ نقل معه إلى مراكش ما أتى به من صنائع، كان يشركها مع الأمير عبد المومن، يقول: «**أشركني في الغذاء معه بأشياء أخرى جئت بها من مترلي (...) وأخذنا نتعاطى لعبة الأوتاد** »[4]. وعموما، تشترك مذكرات الأسرى في ميزة واحدة، تكمن في كون أصحابها يتوفرون على ذاكرة قوية تختزن الأحداث وتسجلها بتفاصيلها، وإن مرت عليها مدة زمنية طويلة. كما أن أصحابها لهم فضول تاريخي واجتماعي يدفعهم إلى التعرف على المواقع التي يمرون بها، والأشخاص الذين يلاقونهم أو يخدمونهم، لذا فهي تعد مصادر تاريخية مهمة نظرا لما تحمله من معان ودلالات.

وتعد التقارير السياسية، وتقارير التجار مواد أرشيفية مهمة، يمكن استثمار معلوماتها في دعم مقاربتنا حول موضوع الوحدة بين المغرب والبحر المتوسط. ويعد التقرير المجهول المؤرخ عام 1609م أهم هذه التقارير، إذ تضمن معلومات هامة تتعلق بحياة السكان كالزواج، والأعياد الدينية والتركيبة السكانية، واهتم بالمؤسسات الإدارية، والقضائية، والعسكرية[5]. و لم يفت صاحبه اقتصاد البلاد، واستغلال الدولة، في أواخر القرن السادس عشر الميلادي، لمعدن الذهب، ومناجم الملح بتاغزا، ومصانع السكر التي كانت تجلب لخزينتها سنويا ستمائة

---

[1]- ينظر الجدول في الملحق، ص: 362.

[2]- دي طوريس، دييكو، **تاريخ الشرفاء**، ترجمة محمد حجي، محمد الأخضر، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، سلا، 1988.

[3]- نفسه، ص: 7.

[4]- نفسه، ص: 160.

[5] - De Castries, Henry, « Relation de Ro. C », Londres 1609, S.I.H.M, première série - Dynastie Saadienne, **Archives et bibliothèques d'Angleterre. Tome II**, Paris, 1925, pp. 323- 408.

ألف أوقية على الأقل، وتعلق السلطة بالحرفيين الأجانب[1]. وخلال الثلث الأول من القرن السابع عشر الميلادي وفد المبعوثان الفرنسيان: **إسحاق دو رازيلي** Isaac de Razilly، **وبيير دي شلارد** Pierre du Chalard،[2] وكانت مذكرة رازيلي شاملة لمختلف الأحداث التي شهدها المغرب بما فيها أزمة ارتفاع الأسعار بشكل مهول في نهاية عام 1626م[3]. أما مذكرة دي شلارد فقد تطرق إلى ظاهرة القرصنة، ومشكل الأسرى الفرنسيين بالمغرب، وعمليات التبادل بين البلدين[4]. وتعد القرصنة وقضية الأسرى موضوع هذه التقارير والمعاهدات بين المغرب ودول المجال المتوسطي، ولا يخفى أثر هذه القضايا على تفاعلات المغرب في البحر المتوسط. وترك "**أنطوني شيرلي**" Anthony Sherly مذكرات عن إقامته بالمغرب ما بين عام 1605- 1606م، وقد ارتبط نشاطه بفترة اضطراب الإمبراطورية الشريفة[5]. وقد تعرض شيرلي للعوامل التي تسببت في إبعاد المغرب عن التطور الذي شهدته مدن ودول المجال المتوسطي في الإدارة، والمالية، والملاحة، والاقتصاد[6]. وخلال تواجده بالمغرب استغل ظروف البلاد لإرساء وتثبيت أركان الوجود الإنجليزي وحماية مصالحه التجارية[7].

وتتضمن المصادر غير المنشورة لتاريخ المغرب عددا كبيرا من تقارير التجار الأوروبيين، قدم أصحابها لملوكهم أخبارا وحقائق حول الوضع السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي للمغرب، خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين. ومن بين هؤلاء الذين تركوا مذكراتهم عن زيارتهم للمغرب الإنجليزيين "**روبرت هنري**" Henry Robert، و"**لوسيستر**" Leicester، والتاجر الهولندي "**بول فان ليبولوا**" Paul Van Lippoloo، الذي تعرض للحديث عن ثورة أبو محلي[8]. والتاجر الإنجليزي "**روبرت بلاك**" Robert Black. ومع بداية الستينات من القرن السابع عشر، ظهرت تقارير مهمة لبعض التجار الفرنسيين مثل التاجر "**رولاند فيرجز**" Roland Frejus، الذي كتب رحلة مفصلة عن إقامته بالمغرب واتصالاته بالسلطان العلوي المولى

---

1 - De Castries, Henry, op.cit., p. 330.
2 - Ibid, « Agents et voyageurs Français au Maroc 1530- 1660 », S.I.H.M, Première série - Dynastie sadienne, **Archives et bibliothèques de France, Tome III**, Paris 1911, p. LXXIII.
3 - Ibid, « Mémoire de Razilly a Richelieu», fin 1626, p. 119.
4 - Ibid, « Lettre de p. du Chalard a louis XIII », 13 octobre 1635, p. 502.
5 - Ibid, « Anthony Sherly et le Maroc (1605- 1606) », S.I.H.M, première série – Dynastie Saadienne, **Archives et bibliothèques d'Angleterre, Tome. II**, p. 274.
6 - Ibid, p. 276.
7 - Ibid, p. 277.
8 - Ibid, « Histoire Abou Mahali », 1- 5 Aout 1612, S.I.H.M, première série - Dynastie saadienne, **Archives et bibliothèques des pays- bas**, **Tome II**, paris 1906, p. 117- 125.

رشيد[1]. والتاجر الفرنسي "**طوماس لوجندر**" Thomas le Gendre، الذي ربط علاقات تجارية مع المغاربة، إذ تنقل بين مختلف المراكز التجارية خاصة أسفي ومراكش، وتحدث عن التجارة والتجار الفرنسيين[2].

ورغم أن هذه التقارير كانت «**تتعرض للتجارة التي تمس مصالح الأجانب دون المبادلات التي تهم عموم المغاربة، كما تتكلم في الغالب على المفاوضات الطويلة ومتعثرة مع سلطات محلية لا تلعب أي دور حاسم في تاريخ البلاد العام وحول موضوعات هامشية**»[3]، فإنه لا يمكن أن ننكر غنى هذه الكتابات بالمعلومات التاريخية المهمة التي تتعلق بأوضاع البلاد الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، والأزمات الطبيعية، وتوضح علاقة المغرب بباقي دول المجال المتوسطي.

- **المراجع العربية والأجنبية**

يأتي كتاب عبد المجيد القدوري "**المغرب وأوربا: مسألة التجاوز**"[4]، في طليعة الكتابات التي قاربت موضوعنا في العديد من جوانبه. فهو من الأعمال الأكاديمية التي مثلت نقلة نوعية في تاريخ المغرب، حيث قدم مقاربة تاريخية حديثة تستمد أصولها من المنهج التاريخي الجديد، أفادنا كثيرا في تحليل إشكالية التفاعل المجالي بين المغرب والمتوسط، وذلك بفضل تصوراته حول التحديث والتجاوز بين المغرب وأوروبا، مركزا على اختلاف الذهنيات معتبرا أن تقدم أوربا غير منفصل عن عقلها التاريخي. أما العقل السياسي المغربي فهو امتداد للعقل الإسلامي الذي تميز بالإقصاء، فلم يكن يساير التحولات الأوروبية. وأعطى فكرة واضحة عن العوامل التي كانت تعيق تفاعل المغرب مجاليا، وتحد من محاولات التغير، وإبعاده عن مسايرة أوربا المتوسطية كالتمردات المتعاقبة، والضرائب القاسية، والكوارث الطبيعية، وما ينتج عنها من ظواهر اجتماعية كالنهب والقتل. أضف إلى ذلك الضغوط الأوربية والمنافسة على ثروات المغرب، وهذه العوامل جعلت المغرب عاجزا عن مسايرة التحولات التي شهدتها الضفة الشمالية من البحر المتوسط في مختلف المستويات. ومع ذلك لا يمكن نفي تفاعل المغرب مع المجال المتوسطي بشكل كامل، إذ شهد بعض المحاولات التحديثية في الجيش والأسلحة والدبلوماسية

---

[1]- الهشميوي، أحمد، "**الفئات الأوربية المقيمة أيام السعديين**"، ج2، إشراف محمد مزين، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، فاس، السنة الجامعية، 1993- 1994م، ص: 530- 531.

[2] - De Castries, Henry, « Agents et voyageurs Français au Maroc », op.cit, p. LIX- LXI.

[3]- العروي، عبد الله، **مجمل تاريخ...، مرجع سابق**، ج 3، ص: 451.

[4]- القدوري، عبد المجيد، **المغرب وأوربا ما بين القرنين الخامس عشر والثامن عشر (مسألة التجاوز)**، المركز العربي الثقافي، الدار البيضاء، الطبعة الثانية، 2012، عدد صفحاته: 408.

والاقتصاد والتأثر بالتجهيزات الأوربية الحديثة، إلا أن هذه المحاولات لم يكتب لها الاستمرارية، حيث سرعان ما اصطدمت بعدة إكراهات عرقلت إقلاعه ومسايرته لمحيطه وعجزه عن مواكبة سير الفاعليين الدوليين، وظل لعقود عاجزا عن تحقيق تفاعل مجالي إيجابي.

ولم تقتصر إشكالية التفاعل مع المجال المتوسطي على المؤرخين المغاربة فحسب، بل أثارت أقلام مؤرخين أجانب، كالباحث المصري "**حسام محمد عبد المعطي**"، في مؤلفه: "**العائلة والثروة، البيوت التجارية المغربية في مصر العثمانية**"[1]، وقد طالعنا هذا المؤلف على الوحدة الاجتماعية والثقافية التي لعبت فيها الأسر التجارية المغربية دورا كبيرا في ترسيخها في البحر المتوسط، بمشاركتها في البناء الاجتماعي والثقافي بالمجال الذي امتدت إليه، إذ نقلت معها من المغرب العادات والتقاليد بما فيها الأطعمة الغذائية، كوجبة الكسكس والألبسة المغربية، حيث انتشر الزي المغربي المخيط، ونقلت طقوس الاحتفال بالأعياد الدينية والعائلية، وأسلوب البناء المغربي، وفي مقابل ذلك تشبعت بالثقافة المتوسطية في مختلف تلوينها. وأعطى الباحث صورة جديدة عن دور البيوت التجارية المغربية في بناء الاقتصاد المتوسطي من خلال ترجمته لنخبة من هذه العائلات، والمدى الجغرافي الذي اتخذته معاملاتهم التجارية بمختلف أنواعها، والرخاء الاقتصادي الذي تمتعوا به وأسبابه، متتبعا علاقاتهم وشبكاتهم التجارية والوكالات التجارية التي كانوا يديرونها في البندقية، وإسطنبول، وتونس، وغرناطة، والمشكلات التي واجهتها من أجل المحافظة على ثروتها ووجودها المادي والاجتماعي أمام تغيرات التيارات التجارية وابتزازات السلطة. وهذه البيوت التجارية الكبيرة ودورها الاقتصادي جعلت الباحث يطرح سؤالا كبيرا، يقول: إذا كان لدينا عائلات تجارية كبيرة، مثل البيوت التجارية المغربية، ورؤوس أموال مهمة، فلماذا لم نتطور لنلحق بالغرب؟

وهذا الإشكال جعل الباحث "**عثمان المنصوري**" في دراسته المفيدة، والمتمحورة حول "**التجارة بالمغرب في القرن السادس عشر**"[2]، يركز البحث في أوضاع المغرب الاقتصادية، والعوامل المعيقة لاندماجه وتفاعله مع قوى الغرب المؤثرة آنذاك، وبذلك يكون قد خرج هو الآخر عن المألوف في المعالجة التاريخية

[1]- عبد المعطي، حسام محمد، **العائلة والثروة: البيوت التجارية المغربية في مصر العثمانية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2008.

[2]- المنصوري، عثمان، **التجارة بالمغرب في القرن السادس عشر- مساهمة في تاريخ المغرب الاقتصادي**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة: رسائل وأطروحات رقم 50، الطبعة الأولى، 2001.

لمغرب القرن السادس عشر الميلادي، باقتحامه حقل التاريخ الاقتصادي، الذي ظل يعيش التهميش والإقصاء لمدة طويلة وما زال لا يحظى بالاهتمام الكبير.

ومن الأعمال الأكاديمية التي قاربت موضوعنا دراسة الباحث "**حسين بوجرة**" حول: "**الطاعون وبدع الطاعون الحراك الاجتماعي في بلاد المغرب بين الفقيه والطبيب والأمير**"[1]، تعد بحق دراسة قيمة ومفيدة أتت بالشيء الجديد في نظرنا، إذ احتوت على اجتهادات هامة ساهمت في إلقاء الضوء على قضايا الديمغرافيا التاريخية والتحديات التي تطرحها الأزمات الديمغرافية على الهياكل الاجتماعية في الفضاء المغاربي الذي اتخذه إطار مكانيا للدراسة، مسلطا بذلك الضوء على شمولية انتشار ظاهرة وباء الطاعون وما أدى إليه من إقحام لكل من الفقيه والطبيب والأمير وكذلك "العامة" في مجالات نظرية وممارسات تطبيقية. وهي بذلك تظل عملا أكاديميا طغت عليه عناصر الضبط والتدقيق مع الرغبة في استكشاف وحدة الظواهر المسببة للطاعون بين بلاد المغرب، التي عادة ما كان يقارنها ببعض الدول الأوربية متعقبا لمسارها وشموليتها بالمجال المتوسطي.

وهذه الوحدة ألهمت باحثين آخرين من غير المؤرخين، منساقين وراءها متعقبين لتجلياتها وخصوصيتها، ومنهم **محمد مفتاح** في مؤلفه: "**رؤيا التماثل**"[2]، إذ لاحظنا أنه يساير التوجه الوحدوي لفرناند بروديل متأثرا بأفكاره ومفاهيمه المعروفة، اعتبر أن منطقة البحر المتوسط تجسد فلسفة التماثل، وتظهر بشكل واضح في بعدين أساسيين: بعد مادي أي المجال الجغرافي الذي يجسد صورا متماثلة في ثقافة المتوسط، وبعد فكري متخيل وهو الفضاء التصوري المتماثل في ثقافة المتوسط حول الكون والإنسان والطبيعة وسماها بـــ "فلسفة انتظام الكون" التي ركزت على مسألة الزمن والموت ونهاية العالم ومسألة التوحيد[3]، وهي موضوعات تشابهت وتماثلت فيها نظرة ديانات وثقافات البحر المتوسط.

ووقفت الباحثة الجزائرية "**حورية شريد**" من خلال أطروحتها: "**تطور المطبخ المغربي وتجهيزاته من عصر المرابطين إلى نهاية العصر العثماني (دراسة تاريخية وأثرية)**"[4]، على تداول التركيبات الغذائية بين المشرق

---

[1]- بوجرة، حسين، "**الطاعون وبدع الطاعون الحراك الاجتماعي في بلاد المغرب بين الفقيه والطبيب والأمير (1350-1800)**"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، سلسلة أطروحات الدكتوراه (93)، الطبعة الأولى، 2011.

[2]- مفتاح، محمد، **رؤيا التماثل**، المركز الثقافي العربي، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، 2005.

[3]- نفسه، صص: 18- 54.

[4]- شريد، حورية، **تطور المطبخ المغربي وتجهيزاته من عصر المرابطين إلى نهاية العصر العثماني (دراسة تاريخية وأثرية)**، الجزء الأول، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الآثار الإسلامية، جامعة الجزائر 2، السنة الجامعية، 2010- 2011.

والمغرب، حيث أدخل الأتراك إلى شمال إفريقيا تقاليدهم في الطبخ، بعد أن تشبعت هي الأخرى بتقاليد المشرق وبلاد فارس، وبلغت تأثيرات فنون الطبخ إلى المطبخ المغربي، وليس ذلك فحسب بل تشابهت أجهزة الطبخ بين هذه البلدان كالقدور، والجرار، والصحون، والأقداح، والأباريق، والكؤوس، والأواني الخاصة بإعداد القهوة، والأواني الخاصة بالطبخ وتقديم الطعام، وأخرى لحفظ المؤونة والزاد.

وتتبع الباحث "**أحمد الهشميوي**" في رسالته: "**الفئات الأوربية المقيمة بالمغرب أيام السعديين**"[1]، المسار التاريخي الذي ميز الحضور الأوربي بالمغرب، وتعقب دور هذه الفئات في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية، خلال القرن السادس عشر الميلادي، حيث ازداد اهتمام السلطة بها نظرا لنشاطها مستغلة إياها في العديد من المجالات السياسية والدبلوماسية والإدارية والعسكرية، واستغلال خبراتها وكفاءتها التقنية في معاصر السكر ومصانع البارود والأسلحة وشؤون البحر. ولا يخفى على أحد التأثيرات التي أحدثتها هذه العناصر على هياكل الدولة والمجتمع عامة، إذ نقلت عاداتها وتقاليدها إلى البيئة المغربية. لذلك فدراسته ذات أهمية كبيرة في بحثنا، فهي تلامس مكونات اجتماعية تعد أحد العناصر المتاحة في تقوية السلطة وتفاعلها المجالي.

ومن ضمن الأبحاث التي لامست مقاربة الوحدة الثقافية دراسة "**يوليوس ليبس**" Julius Lips "**أصل الأشياء، بدايات الثقافة الإنسانية**"[2]، التي أقر فيها تفاعل الإنسان ماديا مع مختلف المؤثرات المجالية من خلال رصده لأساليب اندماجه وسبل تدبيره لاختلافاته كتطويره للسلوكيات الثقافية المشتركة والانتشار الكبير لبعض الأطعمة ومحاكاة السكان المتجاورين في استخدام نفس الأشياء اليدوية المتداولة وغيرها من الأمثلة الدالة على الوحدة المجالية خاصة بين المجموعات البشرية المتجاورة، وإن كان المؤلف يغوص بنا في مدد زمنية بعيدة، فإن عمله أتاح لنا تتبع مسار الوحدة في مستوياتها المختلفة بين المجتمعات.

وأثار "**دنيس كوش** " Denys Cuche موضوع الوحدة في كتابه "**مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية**"[3]، حيث قام هو الآخر بدراسة تأثير وتأثر الثقافات بالفضاء الاجتماعي المحيط بها، رغم أنه أشار إلى عدم إمكانية التداخل بين نسقين اجتماعين وثقافتين إذا كان شديدي الاختلاف، إذ أن احتمال تآلف ثقافي

---

[1]– الهشميوي، أحمد، "**الفئات الأوربية المقيمة أيام السعديين...**"، جزأين، **مرجع سابق.**

[2]– ليبس، يوليوس، **أصل الأشياء، بدايات الثقافة الإنسانية**، ترجمة كامل إسماعيل، دار المدى للثقافة والنشر، 1988.

[3]– كوش، دنيس، **مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية**، ترجمة منير السيعداني، مراجعة الطاهر لبيب، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، مارس 2007.

بينهما ضعيف، وهو بذلك يتبنى الوحدة بين الشعوب القريبة من بعضها، وعنصر التنوع في حالة شعوب شديدة الاختلاف على المستوى الثقافي والاجتماعي وبعيدة جغرافيا عن بعضها البعض. غير أننا نلغي هذه المقاربة في حالة البحر المتوسط، لأن مجالاته عرفت تلامسا وتعاونا ثقافيا كبيرا بين ضفتيه دون أن تهيمن ثقافة على أخرى، فلكل واحدة منها نصيب شاركت به في إنتاج حضارات وثقافات جمعت تلقائيا بين أجناس مختلفة وتحققت عبر وسائل متنوعة، كالهجرة واستعارة الأشياء وتقليدها، ثم بالتبادل التجاري وبالحروب أيضا. وكان البحر يمثل نقطة الاتصال فيما بينها، بل إنه كان حاسما في بناء وحدة حضارية وثقافية متميزة.

إلا أن من أهم الدراسات التي عكست الوحدة الثقافية بالمجال المتوسطي دراسة الباحثة "**صوفي تيسي**" المتمحورة حول: "**الغذاء المتوسطي، العزلة والتطور- الممارسات الغذائية في سردينيا ومالطا**"[1]، وهي أطروحة دكتوراه في التاريخ، نوقشت في جامعة بول فاليري بمونبولي سنة 2004، ركزت فيها على طبيعة النظام الغذائي السائد في مالطا وسردينيا، وتأثيرات البحر المتوسط الغذائية على الجزيرتين، والتي نقلت إليهما عبر الهجرات، والتجارة، والحروب، شأنهما في ذلك شأن المدن المغربية وباقي مدن ومجالات المتوسط، مما أثر في الممارسات الغذائية، حيث أحدثت أطعمة جديدة من المنتجات المستوردة. وأدخلت على المطبخ المالطي، والسرديني، والصقلي، وغيره من مطابخ البحر المتوسط تقنيات جديدة، ولم يكن المطبخ المغربي ليستثني من ذلك. وخلصت الباحثة على أنه بالرغم من الفوارق الإقليمية والزمانية، فإن المكونات الغذائية الشائعة في جميع بلدان البحر المتوسط ساهمت في تشكيل نموذج لنظام غذائي موحد قائم على الحبوب وخصوصا القمح، وزيت الزيتون، والنبيذ.

ومن أهم ما يعكس مظاهر الوحدة بين مجتمعات البحر المتوسط، انتشار العديد من المصطلحات والكلمات في مجال النقل البحري، وقد جاء امتدادها حسب ما أوردته الباحثة "**ماري فرنسوا بوري برنجي**" في أطروحتها "**البحر المتوسط: مكان تبادل الكلمات، مثال المصطلحات البحرية ما بين القرنين 13- 17م**"[2]، نتيجة الحروب والقرصنة، مؤكدة أن هذه الصراعات التي لا نهاية لها بين شعوب المتوسط، لم تكن تضر

---

[1]- Tessier, Sophie, **Alimentation méditerranéenne, insularité et développement : les pratiques alimentaires en Sardaigne et à Malte**, Thèse du doctorat, Université Paul Valery - Montpellier III, 2004, (Géographie de la santé), pp. 336.

[2] - Bouret- Berenger Marie-Françoise, **La Méditerranée, lieu d'échanges de mots. L'exemple des mots de marine. XIIIe-XVIIe siècles**, Thèse du doctorat, Université de Toulon et du Var, 2011, (Linguistiques), pp. 518.

علاقاتها، إذ غالبا ما يتم نقل هذه العلاقات عن طريق البحر، كتداول نفس الكلمات والمصطلحات الخاصة بالبحر والمراكب، كان للعرب والأتراك مساهمة كبيرة إلى جانب البحارة الإيطاليين والبروفاسيين في الشأن البحري، إذ أمد العرب والأتراك بعض الكلمات البحرية المتداولة في فرنسا، وإسبانيا، وجنوة، والبندقية، والمغرب، وسائر دول المجال المتوسطي.

ومن جملة الدراسات، التي استطعنا بواسطتها أن نتلمس طريقا واضحا لمقاربة الوحدة الحضارية، بين المغرب والمتوسط، دراسة "فرناند بروديل" حول "**قواعد لغة الحضارات**"[1]، وهو مؤلف صدر في عام 1963م، أثار من خلاله النقاش حول خصوصيات حضارات العالم، التي انبنت على واجبات قديمة فرضتها الجغرافيا وأشكالاً مدينية ومؤسسات، وعادات وقواعد، وطرق قديمة من الاعتقاد والعيش، وتقوم على أولوية التبادل. وليس ثمة حضارة قادرة على العيش من دون حركية خاصة، فكل واحدة تغتني بفضل التبادل والمصادمات التي يتسبب بها الجوار الجغرافي، فتصدر بذلك خزانها الثقافي من السلع والتقنيات والعادات والأفكار وتتلقى، في المقابل، ثقافات غيرها، وينتج عن هذا الارتباط الوثيق بين المجموعات البشرية المتجاورة ثقافة متماثلة ومتفاعلة فيما بينها، إلا أن هذه العلاقة لم تكن دائما سلمية، حيث ظلت في الأغلب علاقات عدائية لم تعد بأية فائدة، عليها على المدى الطويل. ونظرا، لأهمية هذه الرؤية المحملة بأفكار وتصورات جديدة، حول خصوصيات حضارات العالم، فإن مؤلفه يعد بحق مرجعا أساسيا في بناء مقاربات علمية تأملية في حضارات المجال المتوسطي وما ينطوي عليه من تشارك وتفاعل حضاري مثمر.

وانطلاقا من هذه النظرية بلور "بروديل" رؤية الوحدة في الاقتصاد، وجسد بعض معالمها في كتابه "**الحضارة المادية والاقتصاد والرأسمالية**"، وجذير بالذكر، أن مؤلفه يأتي في ثلاثة أجزاء، الجزء الأول بعنوان "**الحياة اليومية... الممكن والمستحيل**"، وبحسب المؤلف صدر هذا الجزء في سنة 1967م[2]. أعاد من خلاله التفكير في تاريخ الاقتصاد الغربي، بدأ في تفسير ملابسات هذا التاريخ انطلاقا من كون البشرية غارقة في اليومي، أي الحياة العملية والنشيطة للناس، تمثل قوى غامضة تفعل الحياة المادية وتؤثر في الاقتصاد، وهذا التاريخ المختصر في الحياة اليومية هو ما يفضله ويتحمس للكتابة فيه، ويبرر تفاعله هذا في كون الإنسان لا

---

[1]- بروديل، فرنان، **قواعد لغة الحضارات**، ترجمة الهادي التيمومي، راجعة فتحي ليسير، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، الطبعة الأولى، مايو 2009.

[2]- برودل، فرنان، **الحضارة المادية والاقتصاد والرأسمالية من القرن الخامس عشر حتى القرن الثامن عشر، الجزء الأول: الحياة اليومية وبنياتها المكن والمستحيل**، ترجمة مصطفى ماهر، المركز القومي للترجمة، العدد 1873، القاهرة، 2013، ص: 13.

يأكل ولا يشرب في كتب التاريخ التقليدي[1]. ويعتبر وحدة الأغذية والتقنيات، ووحدة المدن، وتكون النقود، مؤشرات راسخة في الحياة اليومية للسكان[2]. كما أعطى المؤلف تفسيرا للتطور الذي عرفه اقتصاد السوق، الذي انتعش في القرن السادس عشر، بفضل توسع الاقتصاد الأطلسي من خلال الجزء الثاني من الكتاب[3]، خلص فيه إلى أن الاقتصاد الأوروبي مقارنة مع باقي اقتصادات البلدان يدين بتطوره المتقدم جدا إلى تفوق أدواته ومؤسساته كالمصارف، والشركات، وأشكال القروض المتنوعة، وحسب التصنيف الذي وضعه بروديل لاقتصادات العالم فإنه يوحي على أن شمال إفريقيا والمغرب ضمن آلاف أنماط الاقتصادات التي ما زالت بدائية، حيث المبادلات غير تامة والمنظمات المصرفية والمالية ناقصة، والصناعات التقليدية نسبيا، ومستوى المعيشة لا يقارن بالمركز المهيمن[4]، وهو لا يفصل في هذه الاقتصادات كثيرا، ربما بسبب حضور المركزية الأوروبية في فكره، وغالبا ما يبرر ذلك بغنى الأرشيفات الأوروبية وقلتها في هذه العوالم الفقيرة في كل شيء. كما أن تعقبه للسيرورات التاريخية لنمو الرأسمالية بدء من القرن الخامس عشر، التي لا يتخيل وجودها دون مساهمة المجتمع الفعالة[5]، أحالنا على التساؤل عن تطور اقتصاد السوق والرأسمالية في المغرب والفاعلين الاقتصاديين على غرار أسرة آل باردي المصرفية، وآل يعقوب فوكجر، وآل جون لاو، وآل نيكر، وهل كان للسلطة المغربية دور في تشجيع ونمو طبقة البرجوازية العمود الفقري للرأسمالية؟

واستمرت براعة أسلوب بروديل في العمل الذي نشره معهد الدراسات الاجتماعية والاقتصادية لكاخامار عن "**الاقتصاد المتوسطي في القرن السابع عشر**"[6]، الذي أفادنا في سبر غور الوضعية الاقتصادية للبحر المتوسط خلال هذه المدة التي كان قبلها بقليل محاصرا ومنهوبا من قبل سفن وتجار الشمال، إلا أنه ثأر لنفسه بعودة الانتعاش إليه بعدما تمكنت عدد من المدن التجارية من تحقيق نمو اقتصادي كبير موظفة في ذلك الصراعات المجالية بين الدول لصالحها مما خول لها لعب دور الوسيط التجاري من جديد. وقد ساعدها في

---

[1]- بروديل، فرناند، **حركية الرأسمالية**، ترجمة محمد البكري، محمد بولعيش، منشورات عيون، الطبعة الأولى، 1987، ص: 13.

[2]- بروديل، فرناند، **حركية الرأسمالية...**، **مرجع سابق**، ص: 15.

[3]- برودل، فرنان، **الحضارة المادية والاقتصاد والرأسمالية من القرن الخامس عشر حتى القرن الثامن عشر، الجزء الثاني: التبادل التجاري وعملياته**، ترجمة مصطفى ماهر، المركز القومي للترجمة، العدد 1874، القاهرة، 2013.

[4]- بروديل، فرناند، **حركية الرأسمالية**، **مرجع سابق**، ص: 28- 29.

[5]- برودل، فرنان، **الحضارة المادية والاقتصاد...**، ج2، **مرجع سابق**، ص: 782.

[6] - Braudel, Fernand, « La Económica Del Mediterráneo Del Siglo XVII », In **Mediterráneo E Historia Económica**, Colección Núm 7, Instituto D'estudios Socioeconómicos De Cajamar, 2005, pp. 18- 35.

تقوية مكانتها الاقتصادية امتلاكها لسفن حربية قوية قادرة على نقل مواد الأطلسي الواصلة إلى لشبونة وإشبيلية. كما انعشت السفن الإنجليزية والهولندية البحر المتوسط بثروات الأطلسي، فأصبحت عدد من المدن مراكز مهمة لتوزيع معدن الفضة في أرجاء المتوسط، إلا أنه رغم هذه الحيوية الاقتصادية في المجال المتوسطي خلال هذه المدة فقد كانت هناك بلدان محرومة من هذه الثروة الهائلة، مثل المغرب الذي لم تصله أكثر المواد المعروضة في الأسواق المتوسطية التي وصلت إلى البلقان، فظل حسب التصنيف الذي قدمه "بروديل" من البلدان الهامشية التي عانى سكانها الحرمان والإقصاء.

وتسترعي محاولة المؤرخ البرتغالي "**فيثورينو كودينهو**" Vitorino Godinho في مقال: "**البناء والدينامية الاقتصادية للعالم الأطلسي (1420- 1670)**"[1]، الانتباه إلى التفوق الذي شهدته مراكز الثقل الاقتصادي الأوروبي، التي استثمرت ثروات العالم الجديد، ومدى استفادة المغرب من الثروات المتدفقة من هذا العالم، على غرار استفادة البرتغال وإسبانيا التي زاد تقدمها، مع بداية القرن الخامس عشر، نحو الأطلسي لجلب منتجاته المتنوعة، والتنبه إلى حضوره في ظل غطرسة الناقلات الهولندية والإنجليزية التي كانت منتشرة في كل مكان.

وهذه الإشكالات التي أثارها "كودينهو" في دراسته للسوق الأطلسية، جعلتنا نتساءل عن موقع المغرب ضمن دينامية الأطلسي. وللإجابة على السؤال الكبير، لماذا لم يلتحق المغرب بالغرب؟ عدنا إلى دراسة "**بيير شونو**" Pierre Chaunu "**المغرب والأطلسي 1450- 1550**"[2]، الذي أمدنا بمعلومات ذات أهمية كبيرة حول مدى مساهمة المغرب في الأطلسي في مرحلة انحطاط وتوقف المتوسط في ستينيات القرن السادس عشر الميلادي، مؤكدا على أن تدخل الدول ومنافستها للمنتوجات المحلية جعلت مساهمته في الأطلسي محدودة جدا مقارنة مع شبه الجزيرة الإيبيرية الرائدة في الأعمال التجارية في عصر الكشوفات. ومع ذلك، فهو لا ينفي اتصال المغرب مع جزر المحيط الأطلسي: ماديرا والكناري، التي بُني اقتصادها على الرقيق، بحيث كان يزودها باليد العاملة من العبيد، مما يؤشر على أن المغرب كان يستثمر مواد المناطق النائية، لكن ظروفه الداخلية والضغوطات الخارجية حالته دون استمرارية استثمار مواد تلك المناطق في بناء اقتصاد قوي مماثل لاقتصادات القوى الفاعلة في المتوسط.

---

[1] - Godinho Magalhaes, Vitorino, « Création et dynamisme économique du monde atlantique (1420-1670) », **Annales. Économies, Sociétés, Civilisations**, volume 5 Numéro 1, 1950, pp. 32-36.

[2] - Chaunu, Pierre, « Le Maroc et l'Atlantique, 1450-1550 », **Annales. Économies, Sociétés, Civilisations**, volume 11 numéro 3, 1956, pp. 361- 365.

وقد تعرض "**ميشيل أبيتبول**" Michel Abitbol في مقاله: "**المغرب والتجارة الصحراوية من القرن السابع عشر إلى بداية القرن التاسع عشر**"[1]، إلى استثمار الدولة لموارد هذه المناطق والأساليب الموظفة في ذلك، حيث قامت بضبط الطرق التجارية وتأمينها عبر مكاتب الديوانة والحواجز، التي أقيمت في سوس، ودرعة، وتافيلالت، وتوات سنة 1583م، وأنشأت محورا يربط بين درعة وتاغزا وتمبكتو، إلا أن استفادتها، من مواد هذه المناطق، ظلت محدودة بسبب العوامل الداخلية والخارجية، التي كان لها أثر كبير على الاقتصاد المحلي، وعجز السلطة عن استيراد المنتجات السودانية انعكس على التجارة عبر الصحراء التي انقطعت حتى منتصف القرن الثامن عشر الميلادي.

وتتبع الباحث "**بول بيرتي**" Paul Berthier في مقاله: "**قصب السكر، ثروة المغرب القديم**"[2]، السيرورة التاريخية لزراعة السكر بالمغرب، وأقر أن تاريخ هذه المادة الحيوية يرجع إلى سنوات سابقة للقرن السادس عشر الميلادي، مؤكدا على أنه بالرغم من مساهمة السعديين في صناعة السكر واعتراف المؤرخين بعملهم الباهر، إلا أن أصلها كان قبل ذلك بكثير. وعاد إلى عدة نصوص تاريخية لتأكيد ذلك. كما رصد مناطق هذه الزراعة موضحا أهميتها في الثروة الاقتصادية والسياسية للمغرب. ورغم أن "بيرتي" وضح أهمية هذه المادة في صادرات المغرب نحو مجالات المتوسط، خاصة إلى إيطاليا، وفرنسا، وإنجلترا، وإسبانيا، وجنوة، والسودان، إلا أنه لم يتجشم عناء البحث عن إحصاءات دقيقة لحجم الكميات المصدرة نحو هذه البلدان، إلا أن ذلك لا ينقص بتاتا من عمله الذي ظل ذا قيمة كبيرة في موضوعنا.

إن موضوعات الوحدة، بين المغرب والمجال المتوسطي، خاصة في العادات والتقاليد، مثل التركيبات الغذائية، والألبسة، والأفرشة، والتقنيات، وتداول نفس المصطلحات والكلمات في الحياة اليومية، تفرض ضرورة الرجوع إلى بعض المعاجم، كمعجم الباحث "**رينهارت دوزي**"Reinhart Dozy، الذي أورد جملة من

---

[1] - Abitbol, Michel, « Le Maroc et le Commerce transsaharien du XVIIe au début du XIXe siècle », **Revue de l'occident musulman et de la méditerranée**, volume 30 numéro 1, 1980, pp. 5- 19.

[2] - Berthier, Paul, « La canne à sucre, richesse de l'ancien Maroc », **Séances de l'académie des inscriptions et belles-lettres**, 108e année, N.2, 1964, pp. 376-386.

الألبسة العربية المتنوعة ذات التأثير المختلط[1]، إلا أنه لم يبتعد كثيرا في مؤلفه "**تكملة المعاجم العربية**"[2]، بحيث تركه بحثا عاما.

من خلال ما سبق ذكره، تبدو مشروعية التساؤل حول وحدة الظواهر بين المغرب والمتوسط وتفاعلاته المجالية، مطروحة بإلحاح، وعليه، كيف لمنطقة تعرف انقساما وشرخا شديدا بين ضفتيها بسبب العداء الذي كرسه الاختلاف العقائدي أن تتأسس فيها الوحدة وأن تتفاعل فيها الدول والشعوب المختلفة الأعراف والتقاليد؟ وإذا كان المتوسط يجسد بالفعل الوحدة المجالية، فما هي العوامل التي ساهمت في بناء وحدته على المستوى التاريخي والجغرافي والديمغرافي والمادي؟ وهل تمكن المغرب من التناغم مع مختلف التوجهات الوحدوية التي كان يفرضها المجال؟ وهل رافق عملية البناء هاته عوائق حالت دون اكتمالها؟

بناء على هذه التساؤلات والمقاربة المنهجية، التي تستفيد من ثمار الدراسات السابقة، قسمت الأطروحة إلى المقدمة وقسمين أساسيين، خصصت **القسم الأول: "المغرب والمجال المتوسطي: الوحدة في الظواهر التاريخية"**، لمناقشة الجدل التاريخي حول وحدة المجال المتوسطي في مستوياته الطبيعية، والثقافية، والعمرانية، والبشرية. ويضم الفصول التالية:

- **الفصل الأول: "المغرب والمجال المتوسطي: الوحدة الطبيعية"**، جرى الحديث فيه عن أوجه التشابه الطبيعي بين المغرب والمجال المتوسطي، عبر تدقيق النظر في مختلف بيئات المغرب والمتوسط بما فيها الجبال، والسهول، والهضاب، والجزر، وما تنطوي عليه من وحدة بيئية ومناخية، كان لها أثر إيجابي على خلق وحدة ثقافية عكست تماثلا واضحا في نمط العيش ونوعية السكن، وخلصت إلى أن المغرب وشعوب المتوسط استطاعتا تحقيق نوع من العلاقات المؤسسة للوحدة تمت عبر وسائل متعددة رغم وجود عدة عوائق.
- **الفصل الثاني: "المغرب والمجال المتوسطي: الوحدة الثقافية"**، جرى فيه الحديث عن الوحدة على مستوى النظام الغذائي، والأزياء، والمظهر والزينة، والاحتفالات العائلية، والطقوس الجنائزية، وغيرها من المظاهر الثقافية الأخرى.

---

[1] - Dozy, R. P. A, **Dictionnaire détaillé des noms de vêtements chez les arabes**, couronné et publié par la troisième classe de l'institut royal des Pays- Bas, Amsterdam, 1845.

[2] – دوزي، رينهارت، **تكملة المعاجم العربية**، 10 مجلدات، ترجمة محمد سليم النعيمي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، سلسلة المعاجم والفهارس.

- **الفصل الثالث:** "**المغرب والمجال المتوسطي: الوحدة العمرانية**"، تعرضت فيه إلى وحدة البنايات الاجتماعية كالمنازل وأثاثها، والمستشفيات، والسجون، والقناطر، والجسور، ووحدة البنايات الاقتصادية، مثل الأسواق، والقيساريات، والفنادق، ووحدة البنايات العسكرية والدينية والعلمية. وتأثر الوحدة العمرانية المغربية بالمحيط الجغرافي وبالأصول الثقافية التي نقلت إليها عبر هجرة الموريسكيين واليهود، والتجارة، والحروب، وطول مدة الاحتلال، والأسرى، وانتقال الأفواج الكبيرة من المرتدين.
- **الفصل الرابع:** "**المغرب والمجال المتوسطي: الوحدة الديمغرافية**"، عرضت فيه مظاهر وحدة التطور الديمغرافي بالمجال، وارتأيت الدفاع عن مقاربة وحدة الظاهرة السكانية، وقدمت أهم التقديرات المتوافرة عن ديمغرافية المغرب وقارنتها بعدد من المناطق المتوسطية، رغم أن البحث في هذا الموضوع يطرح صعوبة كبيرة جدا بسبب قلة وعدم دقة الإحصاءات، مما يجعل المقارنة صعبة في بعض الأحيان.
- **الفصل الخامس:** "**عوامل الوحدة ومعيقاتها**"، تطرقت فيه إلى العوامل المفسرة للوحدة الطبيعية والثقافية، والعمرانية، والبشرية، ودورها في نقل ثقافات العالم المتوسطي إلى المغرب، وإشاعة الثقافة المغربية وخصوصيات المجتمع المغربي بما فيها الأطعمة والألبسة وأسلوب البناء المغربي نحو سائر أرجاء المتوسط، وحاولت أن أتناول في المحور الثاني العوائق التي حالت دون استمرارية هذه الوحدة.

أما **القسم الثاني:** " **تفاعلات المغرب مع المجال المتوسطي: أثرها الداخلي والخارجي**"، فقد تعرضت فيه للإجابة عن إشكالية تفاعلات المغرب المجالية على المستوى السياسي، والإداري، والعسكري، والاقتصادي، وقد جزأته إلى أربعة فصول:

- **الفصل الأول:** "**المغرب والتفاعل السياسي ضمن القوى الفاعلة في النظام العالمي للبحر المتوسط**"، رصدت فيه التأثير الداخلي والخارجي لسياسة القوى الفاعلة في المتوسط على المغرب مجيبا عن إشكالية مدى قدرة الدولة آنذاك على تجاوز معيقات التفاعل مع المجال المتوسطي، وإمكانية المحافظة على البلاد من أثر القوى المؤثرة في المنطقة، وعرضت فيه محاولات الدولة لمسايرة مختلف التطورات والمستجدات التي شهدتها مدن ودول المجال المتوسطي في الإدارة، والجيش، والاقتصاد.
- **الفصل الثاني:** "**التنظيم الإداري والعسكري بالمغرب وعلاقته بالمجال المتوسطي**"، عرضت في محوره الأول: مظاهر وطبيعة التنظيمات الإدارية المركزية والمحلية ومختلف التقاليد التي جرت عليها الدولة في التدبير

الإداري والعسكري، وقارنتها بالتنظيمات التركية والأورومتوسطية، كما حاولت أن أبين مدى قدرة هذا التنظيم على حصر ومراقبة المجال وتحصينه من التدخلات الخارجية.

- **الفصل الثالث:** "**الاقتصاد المتوسطي والنظام المعمول به في المغرب: أي تفاعل مجالي**"، خصصته لعرض أثر النظام السياسي والإداري بالمغرب على البعد الاقتصادي، وكيفية اندماج الدولة مع التوجه الرأسمالي الذي فرضته القوى الاقتصادية المؤثرة في المجال المتوسطي، ومدى قدرة المغرب على تحقيق تفاعل شامل مع المجال المتوسطي في بعده الاقتصادي بالكيفية التي تفاعلت بها المدن والدول الإقليمية مع النظام القائم في المنطقة.
- **الفصل الرابع:** "**عوائق تفاعل المغرب مع المجال المتوسطي**"، جرى فيه الحديث عن أسباب محدودية تفاعل المغرب مع المجال المتوسطي في المستويات السياسية، والإدارية، والعسكرية، والاقتصادية، والاجتماعية، وخلصت إلى أنه بالرغم من الإمكانات العديدة المتاحة لتقوية تفاعلات المغرب، فإن السلطة المركزية لم تتمكن من توظيفها في بناء مؤسسات وقاعدة اقتصادية قوية شأن مثيلاتها في البحر المتوسط.

وختمت الأطروحة بخاتمة ضمنتها أبرز النتائج التي توصلت إليها، وبملحق اشتمل على جداول مهمة، منها جدول يضم أهم الرحلات الأوروبية إلى الإمبراطورية العثمانية، وباقي مناطق الحوض الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، خلال القرن السادس عشر الميلادي، ويشتمل أيضا على رسوم مبيانية، وصور، ونماذج من المراسلات بين المغرب وعدد من دول المجال المتوسطي، وقائمة مفصلة شملت البيبليوغرافية والفهارس المعتمدة.

القسم الأول

المغرب والمجال المتوسطي: الوحدة في الظواهر التاريخية

مقدمة

من الإشكالات العميقة التي أثارت صخبا كبيرا بين عموم الباحثين قضية الوحدة والتنوع بالمجال المتوسطي في مستوياته الطبيعية، والحضارية، والبشرية، والعمرانية، وهي إشكالات يصعب معها بناء نظريات ومقاربات تاريخية، حيث تصطدم بعائق كبير يتمثل في تداخل العنصرين معا في بعض الظواهر وانعزالهما في أخرى، لذا نجد عددا كبيرا من المؤرخين يتمسكون بظاهرة التنوع على حساب الوحدة المجالية، نظرا لتنوع ثقافات المجال واختلاف ظواهره، حيث قدمه هؤلاء على أنه ضفتين متعاديتين منعزلتين لا تربطهما أي روابط بشرية وثقافية، مستبعدين بذلك أي تماثل ووحدة. وللأسف الشديد اعتبرت النتائج التي توصل إليها هذا الفريق من البديهيات التي أخذ بها الكثير من الباحثين، باعتبارها نظرية تعكس حقائق لا يطالها الشك والريبة، لكن هذه النظرة لم تعمر كثيرا، إذ ظهرت أبحاث أخرى ترى أن دراسات فريق التنوع كانت وفق منظور أحادي لا يخلو من مغالطات مفرطة، وركزت في المقابل على وحدة البحر المتوسط الطبيعية والبشرية، والثقافية، والحضارية، واستنتجت مقاربة جديدة مؤكدة على أنه ثمة تفاعل بين مجالات المتوسط نتيجة التجاور الجغرافي، الذي ترتب عنه تبادل الأشياء والمواد والعلوم... إلا أنه يؤخذ على بعض أصحاب هذه النظرة اختزالهم وحدة المتوسط في شماله دون جنوبه. وأمام هاتين الصورتين المختلفتين عن البيئة المتوسطية، فإننا سنضيف إشكالا آخر نربط فيه المغرب مع المجال المتوسطي، مبرزين الوحدة الوثيقة بينه وبين هذا المجال.

فهل يمكن أن تتواجد بالفعل وحدة وتماثل في الإشكاليات المشتركة، التي تربط المغرب بباقي بيئات المتوسط؟ وما هي العوامل المفسرة لها والمعيقات التي حالت دون اكتمالها؟

* * *

الفصل الأول

المغرب والمجال المتوسطي: الوحدة الطبيعية

تكاد تنعدم البحوث التاريخية التي قدمت رؤيا متقدمة حول التماثل والوحدة المجالية للبحر المتوسط في المستويات: الطبيعية والبشرية والاجتماعية والثقافية، بل إن أغلبها كان يرفض هذه المقاربة التأملية من أساسها ويؤمن بظاهرة التنوع والتعددية. وبالفعل، لا يمكن نكران التنوع والاختلاف بالمتوسط، بل إننا ننظر إليه بوصفه ظاهرة طبيعة داخل الجماعة الواحدة، ولا يمكن أن نستثنى منها أي مجتمع كان حضريا أو بدويا، وبناء على هذا الجدل القائم من قبل الباحثين بين الإيمان بالتنوع والإجماع عليه ورفض الوحدة والتماثل بالمتوسط طبيعيا يستوجب منا أن نقدمه بمقاربة مختلفة جديرة بالتأمل، فكيف يمكن نقد التصورات المقترنة بالتنوع الطبيعي وخلوه من أدنى تماثل وتشارك بين مختلف مجالات المتوسط؟ وكيف يمكن أن نقارب ظاهرة التنوع بظاهرة التماثل والوحدة على المستوى الطبيعي بين المغرب وباقي البيئات المتوسطية؟

1- الوحدة التضاريسية

1.1. البيئات الجبلية

تعد البيئات الجبلية، في المغرب وباقي أنحاء المجال المتوسطي، من الناحية التاريخية أماكن مثالية للمستوطنات البشرية، إذ كثيرا ما أقدم الإنسان على اختيارها كمكان للسكن، وكان هذا الاختيار المجتمعي لها نتيجة الخصوصية التي تتمتع بها،[1] فهي تتشارك في كونها موائل آمنة للسكن كما تتشارك في طغيان المنحدرات أكثر من المرتفعات،[2] وهي متماثلة على مستوى تنظيمها وامتدادها على خطوط الطول من البحر الأبيض المتوسط إلى الصحراء[3]. ورغم ذلك لا يمكن أن نخفي حقيقة التنوع بهذه البيئات، وإنما هو ظاهر في اختلاف شكلها، وارتفاعها، وامتدادها، واتجاه الانحدار بها، وكيفية تدرجها، وطبيعة صخورها، لكن ذلك

---

[1]- Cote, Marc, « Le fait montagnard. Petite mise au point », **Revue Algérienne d'Anthropologie et de sciences sociales**, N 53, année 2011, http://journals.openedition.org/insaniyat/12875, p. 14.

[2] - Boukerzaza, Hosin, Messaci Nadia, « La montagne : populations et cultures », **Revue Algérienne d'Anthropologie et de science sociales**, 15 année - N 53 juillet- septembre 2011, http://insaniyat.revues.org/12871, p. 5.

[3]- الناصري، محمد، **الجبال المغربية: مركزيتها- هامشيتها- تنميتها**، منشورات وزارة الثقافة – المملكة المغربية، الطبعة الثانية، 2000، ص: 24.

كله يشكل "**عوامل تمتزج لتخلق موائل بيئية يستغلها الإنسان بكيفية ملحوظة**"،[1] ليظهر عنصر الوحدة والتماثل في أنماط وأشكال العيش الواحدة في المغرب كما في باقي المجال المتوسطي: الغذاء الواحد والاستفادة من الموارد الجبلية ذاتها والسكن الواحد، ويمارس سكانها الزراعة والرعي في سفوحها، وتفرض نفس العائق على ساكنيها. وتظهر الوحدة التي تجمع جبال المجال المتوسطي بجبال المغرب خاصة الريف في تعقد بنيتها الجيولوجية، وذلك نظرا لطبيعة تكوينها الذي تزامن مع نشأة جبال الألب في أوربا[2]، فهي بذلك جبال حديثة يرجع تاريخ رسوها إلى الزمن الثلاثي ويصل ارتفاع بعض قممها إلى 3000م، والاتجاه الذي تتخذه هذه الجبال في مواجهة المؤثرات المتوسطية يجعلها تصد هذه الأخيرة وتمنعها من التغلغل نحو الداخل حيث يصبح المناخ قاريا.[3]

وكانت هذه البيئات، في الغالب، تضم كثافات عالية من السكان ليس لأن هؤلاء كانوا هناك أصلا وإنما لجأوا إليها نتيجة الاضطهاد، فتزايدت نسبتهم مع مرور الزمن[4]، وسوف يتوزع سكانها نتيجة الاكتظاظ مع مرور الوقت على السهول المحيطة بها[5]. ونظرا، لكون الأرض المنبسطة ضئيلة جدا في هذه الأمكنة كان منطق السيطرة على الفضاء هو الأكثر اتساعا، وهذه الوضعية في المناطق الجبلية أدت إلى تزايد دينامية الهجرة في أوساط هذه المجتمعات في الريف والأطلس الكبير والمتوسط والقبائل والأوراس ومطماطة في تونس إلى مناطق واسعة من أجل الانتجاع[6].

---

[1]- الناصري، محمد، **الجبال المغربية...، مرجع سابق**، ص: 24.

[2] - Beaudet, Gaston, « Un problème géographique : Les aires Asylvatique du Maroc Central », **Méditerranée**, troisième série, tome 35, 1-2-1979, p. 10. Gleyze. A, **Géographie élémentaire de l'Afrique du Nord (Maroc, Algérie, Tunisie)**, Marseille, 1913, p. 18. Blache, Jules, « Quelques aspects des Montagnes Marocaines », **Revue de Géographie Alpine**, tome 8 N°2. 1920, pp. 225-258.

[3]- سمية غربي، « شمال المغرب وجنوب شبه الجزيرة الإيبيرية الطبيعية والإنسانية»، **مجلة مكناسة**، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مكناس، العدد 10، 1996، ص: 205.

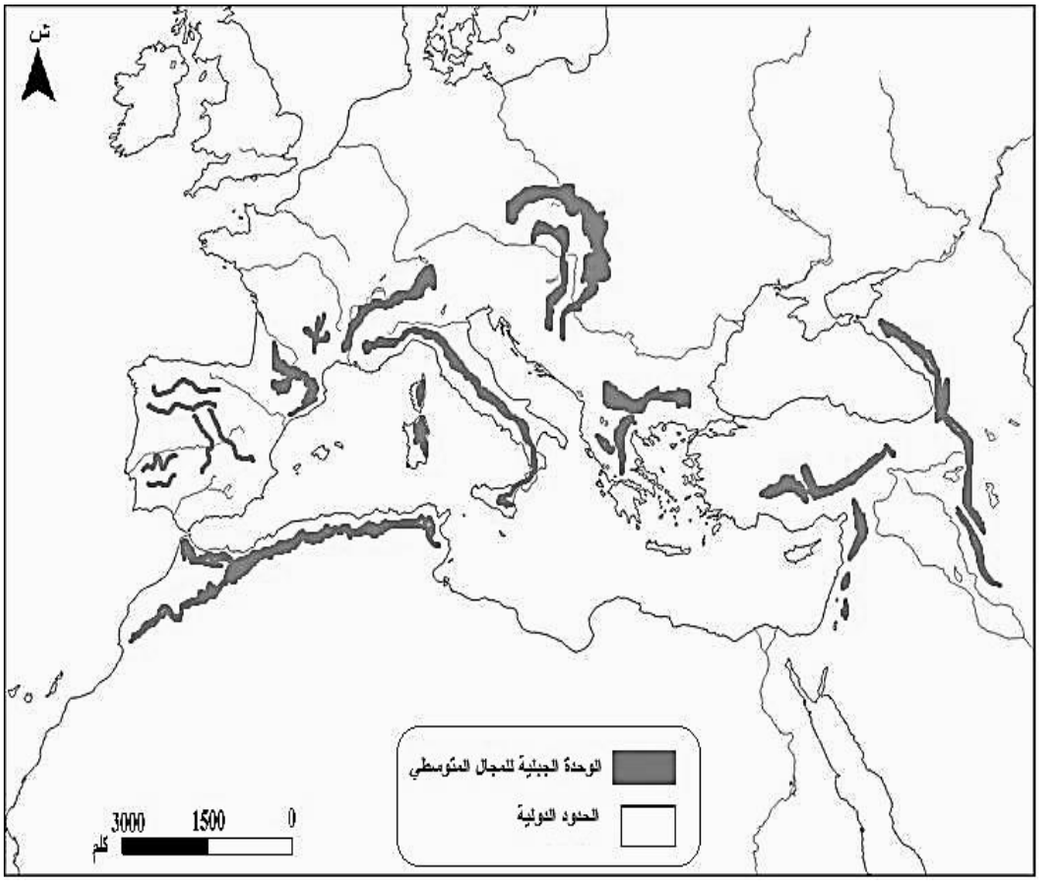
[4]- Beaudet Gaston, op.cit, p. 9.

[5] - Cote, Marc, **Le fait montagnard. Petite mise au point**, op.cit, p. 16.

[6]- Cote, Marc, « Les montagnes du Maghreb. Un cas de Déterminisme Géographique », **L'information géographique**, volume 66 n°1, 2002. p. 89.

يعتبر "كوت" (ص: 92)، الجبل حقيقة مجتمعية، إذ كان موطنا لمجتمعات تمارس فيه الزراعة عند سفوحها، وكان الجبل بالنسبة إليها مكان الاحتماء من أي غزو أجنبي محتمل، ورغم الصعوبة التي تطرحها هذه الجبال في المغرب إلا أنها ظلت لفترة طويلة عنصرا مركزيا.

خريطة رقم 1: وحدة البيئة الجبلية في البحر المتوسط



مصدر الخريطة (بتصرف): الناصري، محمد، الجبال المغربية...، مرجع سابق، ص: 24.

Braudel, Fernand, op.cit, p. 23. Frolova, Marina, op.cit, p. 159-172. Vignet, Jacques, Montagnes savantes : une récapitulation, **Revue Algérienne d'anthropologie et de sciences sociales**, n 53, année 2011, http://journals.openedition.org/insaniyat/12927, p. 95. Cote, Marc, **Le fait montagnard**, op.cit, p. 14.

لقد اتخذت المجموعات البشرية من الأمكنة الجبلية أشكالا متنوعة تعبر عن الاستقرار، فكانوا يشيدون بها سكناهم وينظمونها في شكل قرى أو منازل متفرقة[1]، وقد شكلت الهجرات الوافدة إلى هذه البيئات عنصرا ديناميا لها، إذ لعبت دورا كبيرا في إثراء وحدة هذه المجالات، وذلك بما نقله الوافدون إليها من ثقافات مختلفة، فأصبح بذلك الجبل يشكل وعاء لها. و لم يكن مستبعدا أن تظل ثقافات هذه الجماعات المتدفقة منعزلة عن بعضها البعض، بل إنها خضعت للتأثير فيما بينها طواعية أو كرها، نظرا للتوجه الوحدوي الذي يفرضه الجبل في كونه مجالا مرويا أكثر من السهل، ومن ثمة فإنه كان يضمن أمنا غذائيا حقيقيا لهذه المجموعات البشرية، بالرغم من ندرة أراضيه المنبسطة،[2] ويمثل ضمانات أحسن للوقاية من الأمراض، وأهم دليل على ذلك ارتفاع الكثافة السكانية في الجبال[3].

وهكذا، فإن الجبل في المغرب والمجال المتوسطي يعد مركزا يجتذب إليه كل ضال، وهذه الدينامية الملحوظة بالجبل تتميز بها الجبال المغاربية التي تجاور بعضها البعض، فهي تماثل باقي البيئات الجبلية المتوسطية الأخرى من حيث ديناميتها، رغم أنها تتوزع في المجال بشكل متفاوت من حيث مواردها الطبيعية، ونسبة الساكنة المحتضنة لها، فإنها تتوحد في نمط عيش السكان بها، والذين وحدتهم الظروف للتروح إليها، واختيارها كأماكن للاستقرار. ورغم التشابه الكبير بين جبال شمال إفريقيا، فإنه لا يمكن إنكار تنوع خصائصها، حيث تتعدد النماذج الجبلية بها، إذ يمكن للمرء أن يميز ما يقل عن ثلاثة نماذج من الجبال بشمال إفريقيا، نتجت عن تظافر التاريخ والبيئات الطبيعية، مما تولد عنه أنظمة متباينة بها[4]. ويظهر الاختلاف واضحا في شكلها وغدقها

---

1 - Cote, Marc, **Le fait montagnard. Petite mise au point**, op.cit, p. 15.

2 - Boukerzaza Hosin, Messaci Nadia, op.cit, p. 12.

3- Vignet, Jacques, Montagnes savantes : une récapitulation, **Revue Algérienne d'anthropologie et de sciences sociales**, n 53, année 2011, http://journals.openedition.org/insaniyat/12927, p. 95.

4– حري بالذكر، أن جبال شمال إفريقيا تتألف من النماذج الثلاثة:

– **الجبال الأطلسية:** تمتد من الأطلس الكبير إلى الأوراس، وهي جبال عالية القمم لا تستوعب إلا كثافة متوسطة فقط نظرا لصغر حجم الأراضي الصالحة للزراعة، كما أنها موطن العديد من الأنواع النباتية والحيوانية وكثيرا ما تشبه نظيرتها في أوربا.

– **الجبال التلية:** تمتد من الريف إلى الكروميري في تونس، وقد عرفت استقرارا مبكرا للسكان، حيث كانت تمارس النشاط الزراعي وتعرف كثافة سكانية عالية.

– **الجبال الزراعية الرعوية:** تشمل الظهرة وتسالة وبني شوكران وتيتري وجبال عنابة والتل التونسي، وهي جبال تشبه فعليا الجبال التلية، غير أن سكانها كانوا يمارسون الرعي في السهول، وقد استثمروا بها ونقلوا إليها زراعة الحبوب وتربية المواشي وأسلوب حياتهم للسكان هناك، وكانوا في توازن مع عالم المنحدرات التي تعرف كثافات منخفضة.

وأسدامها. لكن الملاحظ أن الجبال المغاربية يقطنها نفس العرق (أمازيغ وعرب)، رغم الاختلاف اللغوي بينهما. ومن معالم الوحدة بهذه البيئات بما فيها: الريف المغربي، وبلاد القبائل، وجبل نفوسة الطرابلسي، كونها تعد أمكنة للعلماء والمتصوفة ومراكز لزواياهم. وبالتالي، فالجبال في إفريقيا الشمالية تبدو في أغلب الحالات وسطا مرغوبا فيه ومكانا لدينامية لا يمكن التنكر لها.[1] لذلك، فهي لا تقل أهمية عن باقي الجبال المتوسطية الأخرى التي تشترك معها في المحافظة على ديمغرافيتها لمدة زمنية طويلة من الحروب والفوضى والأمراض، وتبقى أمكنة للتشبع بثقافات مختلفة عن طريق رعاة السهول الذين استوطنوا بها ونقلوا أسلوب حياتهم وزراعتهم إلى السكان.[2] وقد حدث هذا بجبال المغرب التي تتماثل مع باقي المجالات الجبلية المتوسطية، إذ فرضت منذ قرون عديدة توجها وحدويا يكمن في الوحدة الوقائية للسكان الفارين من الأمراض والأوبئة المنتشرة في السهول الموبوءة، خلال القرن السادس عشر الميلادي.

وبخلاف المجالات السهلية الأكثر مأساوية من حيث انتشار الطاعون من قبل القوارض الحاملة للوباء، كان المجال الجبلي سواء في المغرب أو في الساحل الجنوبي الأوربي مصدر للتجديد الديمغرافي، ومحمية للحياة وللصحة[3]. وهكذا، فإن الجبال المغربية تتماهى مع باقي الأمكنة الجبلية بالمجال المتوسطي في لعب دور إعمار البلاد، إذ لم تتوقف منذ القرن السادس عشر عن إعداد السهول، التي اكتسحتها الأوبئة والجفاف، بالمعطى البشري الذي مكن من إعادة إعمارها[4]، وفرضت، بالإضافة إلى دورها الوقائي الإيجابي، توجها آخر يكمن في وحدة العائق الطبيعي الذي جعل منها أمكنة مغلقة لقرون عديدة[5]. ويعد الريف مثالا على ذلك، إذ كانت حواجزه ذات التضاريس المتينة لا تساعد على التنقل إلا قليلا ، وكانت تلتوي على حواشيه طرق المبادلات

حول الموضوع ينظر: Cote, Marc, **Le fait montagnard. Petite mise au point**, op.cit, p. 14.

[1] - Boukerzaza Hosin, Messaci Nadia, op.cit, p. 13.

[2] - Cote, Marc, op.cit, p. 15.

[3]- الناصري، محمد، **مرجع سابق**، ص: 26.

[4]- نفسه، ص: 46.

[5] - Braudel, Fernand, op.cit, p. 30.

حري بالذكر، أن حدث العائق الجبلي كان يتكرر باستمرار مع الفتح الإسلامي في شمال إفريقيا، وذلك في مواجهة السكان المحليين الذين كانت تحميهم هذه البيئات، التي شكلت بالنسبة لسكان أركون وفالنسيا وغرناطة سكننا آمنا، وكان مكانا للمقاومة والتمرد في المناطق المعارضة للإسلام في كل أعالي التلال الموحشة في ليبرون Luberon الذي كان يحمي على الدوام سكان إقليم فودواز خلال القرن السادس عشر. (Braudel, Fernand, op.cit, p. 30- 31- 32.)، ورغم وظيفة الجبال الكبيرة بالنسبة للإنسانية فقد قدر لها تاريخيا ألا تكون شيئا وستبقى هامشية ومعزولة، نظرا لوحدة العائق الطبيعي، فهي أمكنة أثبتت وحدة عجزها عن المضي قدما أمام عائق بضع مئات من الأمتار، ونظرا لهذه الوعورة جعلت من شعب أندورا Andorra أن يعتمد على التهريب عبر الحدود.

ينظر: عبد العزيز ،حسن أحمد، **جغرافية أوربا - دراسة موضوعية**، كلية الآداب- جامعة الرياض، بدون طبعة، ص: 34.

التي كانت تفضي إلى البحر المتوسط[1]، فقد كانت هذه الجبال كمثيلاتها من الجبال المغربية الأخرى وعرة بكيفية غريبة[2]. وأمام هذه الوعورة التي تميزها كانت تقف عقبة أمام العلاقات[3]. وهذا التوجه الوحدوي الذي فرضه الجبل في المغرب يشبه كثيرا توجه جبال الألب الممتدة شرقا من الريفيرا الفرنسية عبر سويسرا إلى غابات فيينا، وهي بيئات يطلق عليها الإيطاليون اسم "الخائن العظيم"، لأنها تقوم بحماية وأمن المتمردين[4].

وتشكل المجالات الجبلية لشمال المغرب وشبه الجزيرة الإيبيرية وحدة متكاملة على أكثر من مستوى[5]، حيث يعرفان نوعا من التطابق في الخصائص الطبيعية، إذ يتقاسم الجزء الشمالي الشرقي للمغرب مع إيبيريا الجنوبية الشرقية نفس الطبوغرافيا والمناخ والنبات والحيوان[6]، ويجد سكان شبه الجزيرة الإيبيرية المنيع في الشرق متمثلا في سلسلة جبال البرانس، التي تغطيها الثلوج معظم أيام السنة، وبالتالي يصعب اختراقها في اتجاه شرق أوربا وظل الأمر كذلك لمدة قرون، فأدار هؤلاء وجوههم صوب البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي[7]، وقد لاحظ "بيكي" تماثلا جغرافيا بين المغرب وفرنسا، إذ صادف سلاسل جبلية بالمغرب مماثلة لجبال الألب، والمناطق المتوسطة الارتفاع، ومناظر طبيعية ذكرته بمدينة روان الفرنسية أو فيرون الإيطالية[8].

---

[1]– بالإضافة إلى حدث تكرار العائق الطبيعي فقد كان للضغوط العسكرية أثر في تهميش هذه الجبال، إذ كان لحدث احتلال مليلية وسبتة في القرن الخامس عشر الميلادي، أثر كبير على المغرب ومواقع أخرى على الساحل المتوسطي، بحيث جعل من الريف مجالا مغلقا في وجه أي نشاط للتبادل وصار منذ وقت مبكر فضاء مشلولا وتعرضت الطاقات فيه لركود التجارة والمبادلات.

حول الموضوع ينظر: الناصري، محمد، **الجبال المغربية...**، **مرجع سابق**، ص: 27– 28.

[2]– مارمول، كربخال، **إفريقيا**، ج 2، ترجمة محمد حجي، محمد زنيبر، محمد الأخضر، أحمد توفيق، أحمد بن جلون، الجمعية المغربية للتأليف والنشر، دار المعرفة للنشر، الرباط، 1988– 1989، ص: 41.

[3] - Marti Soriano, Javier, **Geografia de Espan**a, Facultat de Ciencies Humanes I Socials, DEP. D'historia, Geografia I Art, Universitat Jaume I-Castello, Septiembre de 2002, p. 5.

[4]– عبد العزيز ،حسن أحمد، **جغرافية أوربا...**، **مرجع سابق**، ص: 35–36.

[5]– سمية، غربي، **مرجع سابق**، ص: 205.

[6] - Hess, Andrew, **The forgotten frontier**, op.cit, p. 5.

[7]– الهادي، مصطفى أبو لقمة، الأعور محمد علي، "**الجغرافيا البحرية**"، دار الجماهيرية للنشر، ليبيا، الطبعة الثانية، 1999، ص: 205.

تفرض جبال البرانس الشاهقة جدا والممتدة على طول الحدود بين فرنسا وإسبانيا نفس القيود، إذ أنها صعبة الاجتياز لوعورتها، فهي تماثل البيئات الجبلية بالمغرب، بحيث تتخللها ممرات ساحلية، وتتوفر على موارد طبيعية مهمة تماثل جغرافية المغرب.

Piquet, Victor, **le Maroc : Géographie – Histoire, Mise en valeur**, Librairie Armand Colin, Paris, 1917, p. 9-10.

[8] - Ibid, p. 4.

وتظهر الوحدة بشكل واضح في المجالات الجبلية بشمال إفريقيا في كونها موائل للكيانات السياسية، وتاريخها كله مليء بدور الجبل السياسي والتحصن من الأجنبي والسلطة[1]، فمن هذه الجبال "**جاء الانبعاث السياسي والإصلاحات الاجتماعية والدينية لتقوية هوية البلاد ووحدتها، فالمرابطون نزلوا بالأطلس الكبير الغربي، والمرينيون جاءوا من المحيط الشرقي الجنوبي للسلسلة الأطلسية، والسعديون انطلقوا من درعة والعلويون من تافيلالت، فكل هذه السلالات الحاكمة وضعت الجبل في قلب انشغالاتها واتخذت منه رهانا أساسا لسلطانها**"[2]. فهي بالتالي، تشترك في أداء نفس الدور والوظيفة مع جبال الألب والبرانس، في كونها مناطق آمنة محصنة، وإن كانت هذه الأمكنة تتوزع، من الناحية المجالية، بشكل متفاوت فيما بينها في مختلف أرجاء المجال المتوسطي، وتختلف من حيث كثافتها السكانية ومواردها الطبيعية، فقد كان لها دور كبير في التاريخ المتوسطي، إذ صمدت لوقت طويل من أجل الاستمرار في ضمان الأمن والاستقرار لسكانه من غارات القبائل واللصوصية. وبالتالي، عكست تماثلا واضحا في نمط العيش والاعتقاد ونوعية المسكن الجبلي.

إن الوحدة الجبلية أضحت أمرا لا جدال فيه، فهي بيئات تعرف بطبيعتها تماثلا كبيرا فيما بينها، فعند التعمق في مكوناتها وخصائصها نجدها تتشابه في عدة أشياء، من ذلك أنها مجالات تفرض توجها وحدويا يتمثل أساسا في اختيارها كأمكنة ملائمة للاستقرار، وفي فرضها للقيود والعوائق على ساكنتها، لذا نرجح قضية الوحدة الجبلية بين المغرب والمتوسط على قضية التنوع لكون هذه البيئات تعد حقيقة مجتمعية متماثلة في سبل العيش. فرغم أنها تحمل تراث وثقافة مختلفة، فإنها تخفي بالموازاة مع ذلك حقيقة الوحدة والتماثل في كونها محمية ثقافية ودينية ومركزا أماميا للمقاومة، وتشترك في كونها معاقل للانبعاث الديمغرافي، والثقافي، والاقتصادي، والسياسي.[3]

2.1. البيئات السهلية والهضبية

يمكن مقارنة سهول المغرب الخصبة، التي تسقى بواسطة الأنهار الكبيرة، بسهول النورماندي الفرنسية[4]. وتكاد تكون بلاد حاحا كلها سهلا، مثل سهل اللومباردي بإيطاليا[5]. وتشبه باقي مناطق المغرب السهلية،

---

[1]- Cote, Marc, **le Fait montagnard. Petite Mise au Point**, op.cit, p. 18.

[2]– الناصري، محمد، **الجبال المغربية...، مرجع سابق**، ص: 25.

[3]– نفسه، نفس الصفحة.

[4] - Piquet, Victor, op.cit, p. 4.

[5] – الوزان، الحسن، **مصدر سابق**، ج1، ص: 122.

السهول المتوسطية الأخرى، التي تتوسطها أعداد كبيرة من الأودية الجافة والنهرية[1]. وتبرز الوحدة السهلية الساحلية بالمتوسط في امتدادها العريض، والتي كان لها دور في مد شبكات الطرق من فجر التاريخ[2]. وينتشر خلف السهول الساحلية بالمتوسط سياج ضخم من الهضاب ممثلة في الهضبة الإفريقية التي تنفتح على المحيط الأطلسي وهضبة الشطوط الجزائرية التي تطل على البحر المتوسط، ثم ينثني هذا السياج نحو الجنوب الأوربي عند مضيق جبل طارق، ويمثل هنا في أقواس ضخمة من السلاسل الجبلية التي تحتضن هضابا داخلية[3]، ويتقاسم المغرب مع المتوسط هذا الغنى الطبيعي المتماثل، إذ تتخلله مجموعة من الممرات التي تربط المناطق الأطلسية بالهضاب الداخلية. ومن أهمها ممر تازة الذي يشكل حلقة وصل بين مدن الهضبة المغربية مثل فاس، ومكناس، ومراكش، ومدن السهل الساحلي المطل على البحر المتوسط[4]، ويتخلل هذه الأوساط الطبيعية غطاء نباتي متشابه من حيث أشجاره الملتفة الهائلة،[5] وعادة ما تقدم هذه البيئات مشاهد طبيعية تتكون من أشجار البلوط والفلين تغطي أجزاء واسعة من الهضاب والسهول.[6]

3.1. الجزر

تبرز فلسفة الوحدة بالمتوسط في جزره العديدة التي شكلت بحكم مناعتها الطبيعية داخل البحر حضورا فاعلا كمواقع استراتيجية مهمة تستدعي الضرورة احتلالها، وهي تتماثل في عدة معطيات من حيث نسبة سكانها ومؤهلاتها الزراعية والبحرية، وتتشارك عامة في علاقاتها ومبادلاتها، وثمة حقيقة أخرى تميزها، في كونها ليست سوى محطات توقف على طول الطرق الأساسية للبحر[7]، إذ يقف عندها الأشخاص للتزود بمواردها، وكانت معبرا للسفن التجارية والقرصنة، تعيش تحت رحمة المستعمرين. ويظهر هذا التماثل بين الجزر المتوسطية في جزيرة باديس كنموذج مصغر لهذه الوحدة، حيث كانت موطنا لانطلاق سفن القراصنة، «**إذ يجهزون فيها أنواعا من السفن الحربية يغزون بها الشواطئ المسيحية فيجتاحونها ويلحقون بها أضرار كثيرة، وكانت الجبال**

---

[1]- الهادي، مصطفى أبو لقمة، الأعور محمد علي، **مرجع سابق**، ص: 216.

[2]- نفسه، ص: 213.

[3]- نفسه، ص: 217-218.

[4]- نفسه ص: 212-213.

[5] - Piquet, Victor, op.cit, p. 9.

[6] - Ibidem.

[7] - Enault, Louis, **la Méditerranée, ses Iles et ses Bords**, éd Morizolt Libraire, Paris, 1863, p. 7.

المحيطة بباديس مساعدة على ذلك لكثرة ما فيها من أشجار البلوط والفلين والأرز»[1]، مما كان يوفر خشبا جيدا صالحا لبناء الزوارق والسفن الشراعية الحربية[2]، كما هو الحال بالنسبة لسردينيا ومالطا التي يغلب على نشاطها الطابع الزراعي والرعوي، خاضعة لسيطرة الزراعات الشجرية التقليدية، مثل الكروم وبساتين الزيتون والحمضيات، ومحاصيل الخضر بفضل التقدم في مجال الري[3].

ونظرا، للثروة الزراعية والمعدنية الهائلة، التي تعد سمة مشتركة بين جزر المغرب والجزر المتوسطية الأخرى، فقد جعلت السفن تقصد موانئها من كل حدب وصوب[4]، وجعلت القراصنة يتهافتون على مواردها، وتوالت عليها حملات الجيوش البرتغالية والإسبانية، كما هو الحال بالنسبة لجزيرة باديس، ونكور، ومالطا، وسردينيا، التي تضررت من هجمات القوى المؤثرة في المتوسط، مما دفع بسكانها إلى الهجرة نحو المناطق القريبة[5]. لذلك، لم تكن يوما مستثنية من حملاتهم العنيفة[6]. وهكذا، فقد ظلت الجزر المتوسطية كمحطات للزراعة والتجارة، ومأوى الفقراء وقطاع الطرق والخارجين عن القانون[7].

من جملة ما يمكن استشفافه، أن هذه الجزر تظل جميعها عوالم فقيرة مهددة وغير آمنة، تقع تحت رحمة الإنسان والبيئة في الآن نفسه، إذ تتشارك جميعها في الكوارث الطبيعية، وفي ذلك يقول ابن جبير: «**وأبصرنا عن يميننا في البحر تسع جزائر [الجزر الموجودة شمال جزيرة صقلية] قد قامت جبالا مرتفعة على مقربة من بر الجزيرة اثنتان منها تخرج منهما النار دائما وأبصرنا الدخان صاعدا منهما، ويظهر بالليل نار حمراء ذات ألسن تصعد في الجو، وهو البركان المشهور خبره، واعلمنا أن خروجها من منافس في الجبلين المذكورين يصعد منها نفس ناري بقوة شديدة تكون عنه النار، وأما الجبل الشامخ الذي بالجزيرة المعروف بجبل النار فشأنه عجيب،**

---

[1]- مارمول، كربخال، **مصدر سابق**، ج 2، ص: 230-231.

[2]- نفسه، ج 1، ص: 325- 326.

[3] - Tessier, Sophie, **Alimentation méditerranéenne**, op.cit, p. 76.

[4]- نفسه، ص: 328- 329.

[5] - Ibid, p. 47- 48.

[6]- عرفت جزيرة باديس انطلاق عدة حملات لاجتياحها، وكان أهمها حملة الجنرال دون سانشو لويبا Don Sancho Leyva سنة 1563، والتي انطلقت من مالكا، وبتعليمات من فليب الثاني، وقد ضمت الحملة: 700 محارب، و30 سفينة، و5000 المتطوعين.

De la Veronne, Chantal, « Relation de la conquête du penon de vêlez de la Gomera », S.I.H.M, Première série - dynastie sadienne, 1560- 21 aout 1578, **Archives et bibliothèques d'Espagne, Tome III**, paris, 1961, p. 63-64.

[7] - Braudel, Fernand, **La Méditerranée et Le Monde Méditerranéen**, op.cit, Tome I, p. 141.

وذلك أن نارا تخرج منه في بعض السنين كالسيل العرم، فلا تمر بشيء إلا أحرقته حتى تنته إلى البحر »[1].

وهكذا، فإن حدث الوحدة يتكرر من جديد في الجزر المتوسطية على قضية التنوع، ويظهر ذلك في تشارك هذه الجزر في الكوارث الطبيعية، وفي ضيق حدودها التي جعلت منها أسيرة لحيزها الجغرافي وأسيرة للصوصية والقراصنة وتتشارك في تماثل منتوجاتها وسلعها وتشترك في الأحاسيس والآلام ذاتها، فهي تتطابق في كونها عوالم كانت مسلوبة من كل شيء[2].

2- الوحدة المناخية

من تجليات فلسفة الوحدة، بين المغرب والبحر المتوسط، التماثل الكبير في الخصائص المناخية لهذا المجال الذي يعد عالما متشابها رغم المسافات الطوال التي تفصل بين حدوده، فهو يتنفس من رئتين مختلفتين رئة الصحراء في الجنوب ورئة الأطلس في الغرب[3]. وبالتالي، يسوده مناخ معتدل يتميز بظاهرة الفصلين: فصل بارد ممطر وفصل جاف حار، و"**يجعل هاذين الفصلين العنيفين وشديدي التميز الجسم المتوسطي يعيش مرحلتين شديدتي الاختلاف تحدثان بصورة منتظمة في كل سنة كما لو أن كل المتوسطين يتداولون على مشايتهم ومصايفهم بالتوالي**"[4]، حيث تكون الرياح الغربية المحيطية محملة بالرطوبة وتجلب معها الهواء الذي يلطف من حرارة الصيف وبرودة الشتاء[5].

وتظهر الوحدة والتماثل في مناخ المغرب الذي يتأثر بمناخ المتوسط خاصة في حوض ملوية والريف والغرب المنفتح على المحيط الأطلسي[6]، أي من مقدمة شمال القارة الإفريقية وينتهي عند رأس سبارتل، حيث التبادلات الجوية الهامة تحدث بين اثنين من البحار[7]، ومناطق هذه الجهة تشترك في تلقيها لكميات مهمة من الأمطار لوجودها خارج منطقة الرياح المنتظمة، باستثناء حوض ملوية والريف، التي تنتمي إلى المنطقة

---

[1]- بن جبير، **رحلة بن جبير**، دار صادر، بيروت، بدون طبعة، ص: 300-301.

[2] - Braudel, Fernand, op.cit, p. 141.

[3] - Ibid, p. 212. Voir aussi : Braudel, Fernand, **La Méditerranée : l'Espace et l'Histoire**, Éd Flammarion, 1999, p. 23.

[4]- بوميان، كريزيستوف، تاريخ البنى، ضمن كتاب التاريخ الجديد، ضمن كتاب "**التاريخ الجديد**"، لجاك لوغوف، ترجمة محمد الطاهر المنصوري، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الأولى، بيروت 2007، ص: 214.

[5]- إبراهيم حسن، محمد، **دراسات في جغرافية أوربا وحوض البحر الأبيض المتوسط**، الإسكندرية، 1999، ص: 157.

[6] - Piquet, Victor, op.cit, p. 19.

[7] - Ibidem.

المتوسطية، إذ يتم تضمينها في الرياح التجارية، وتتعرض لتأثير موجات المحيط الأطلسي[1]. وتوجد مناطق داخلية للمغرب وباقي بلدان شمال القارة الإفريقية تصلها تأثيرات المناخ المتوسطي على مسافة متوسطة. ورغم تشارك المناطق الساحلية للمتوسط في تأثيرات المناخ المتوسطي، فإنه لا يمكن إنكار وجود تنوع مناخي يسود كل منطقة من مناطق المجال المتوسطي، التي تجتمع في المؤثرات القارية والمحيطية. فالمغرب مثلا يعرف أنواعا عدة من المناخات كالمناخ المحيطي والصحراوي الذي يمتد مباشرة بعد المناخ المتوسطي في اتجاه الجنوب من إقليم كرط إلى إقليم سوس وجزولة[2]، بل إن جميع المناطق الساحلية والداخلية للمتوسط تعرف تنوعا مناخيا. وهذا التباين المناخي لا يفند حقيقة وحدة المتوسط المناخية، ما دامت تتشارك جميع مناطقه في تنوع المناخات، والاختلاف يبقى طبيعيا بين هذه المناطق فيما يخص نسبة هطول الأمطار ومستوى دراجات الحرارة والنطاق الصحراوي الجاف بحكم الطبيعة الجغرافية لكل منطقة[3]، حيث إن معظم مناطق المغرب تواجه إكراها مرتبطا بقلة هطول الأمطار وسوء توزيعها واختلاف درجات الحرارة، مما يسبب الجفاف[4].

وثمة تماثل مناخي واضح بين المغرب وعدد من المناطق المتوسطية على مستوى سيادة المناخ القاري، الذي يتسم بأمطاره الدائمة وشتائه البارد عندما تصل الكتل الهوائية الألبية الباردة، ويسود هذا المناخ بالمناطق الداخلية للمغرب خاصة السفوح الجنوبية والشرق الجنوبي للأطلس الكبير، التي تفتقر إلى التساقطات نظرا لغلبة الرياح الجافة القادمة من الجنوب، وبعدها عن المؤثرات الشمالية والغربية الرطبة التي غالبا ما تمنعها السلاسل الجبلية[5]، التي تعرف تغيرا مناخيا بمناطقها وذلك وفق ارتفاعاتها، حيث يعقب فصل الشتاء البارد جدا فصل صيف حار شديد[6]، ويسود المناخ القاري في سهل لمباردیا، ونهر البو والسياج الألبي، نظرا لكثرة الممرات الجبلية التي تشكل أذرعا للمناخ القاري صوب الجنوب،[7] وينتشر في جبال الأبنيين التي تعرف انخفاضا في درجة الحرارة إلى ما دون الصفر شتاءً[8]، ويعتبر "نوان" أن صيف المغرب يشبه إلى حد ما صيف البحر الأبيض

---

1 - Frisch, R. J, **Le Maroc, Géographie – Organisation – Politique**, éd Ernest Leroux, Paris, 1895, p. 10.
2 - Piquet, Victor, op.cit, p. 20.
3 - Hildebert, Isnard, « La répartition saisonnière des pluies au Maroc », **Annales de Géographie**, t 67, n°359, 1958, p. 11.
4 - Ibid, p. 42.
5 - Frisch, R. J, op.cit, p. 11.
6 - Piquet, Victor, op.cit, p. 12.

7 – إبراهيم حسن، محمد، **دراسات في جغرافية...**، مرجع سابق، ص: 258.
8 – نفسه، ص: 259.

المتوسط، إذ يتميز بالجفاف حيث الحرارة المرتفعة ويبدأ عندما يتوقف هطول الأمطار التي تحدث في أغلب الأحيان خلال النصف الأول من شهر يونيو، رغم أنه يمكن أن تحدث في وقت مبكر من منتصف مايو أو في نهاية يونيو، وعلى إثر ذلك يحدث تعطيل النشاط قبل وبعد هذين التاريخين[1]. وهكذا، فإن المغرب يعرف عدة أنواع من المصايف يشترك بعضها مع بلدان البحر الأبيض المتوسط وبعض الجزر في المحيط الأطلسي، ومنها الصيف الدافئ الذي يسود بعض المناطق مثل جزيرة نكور ومادیرا[2]، وتتناظر مناطق المغرب الداخلية مع الضفة الشمالية للمتوسط في الفروق الحرارية والمطرية الكبيرة، كالمناطق الداخلية لإسبانيا[3].

إن وحدة أجواء المجال المتوسطي كان لها دور مستحكم في العلاقات البينية بين الدول، فالسنة تنقسم في المتوسط إلى فصلين: الفصل الجميل الذي يسمح بزمن الحرب، في حين يكون فصل الشتاء المطر زمن الهدنة، وخلالها تتوقف الملاحة، لأن البحر في اضطرابه لا يسمح أبدا لتنقل الأساطيل الحربية من جهة إلى أخرى[4]. والملاحظ أن تقسيم السنة في المتوسط إلى فصل التفاوض الذي يتم من أجل السلم في الشتاء ويوقع عليه في فصل الربيع وينقض في فصل الصيف، كان زمني مرتبط أشد الارتباط بالتقلبات المناخية[5]. وبالتالي، فموسم القرارات السلمية الذي يوقع تحت إكراهات الظروف المناخية كان غير مساعد على التنقل ومخر عباب البحر، وهو ما يعني التوقف عن التزود بالمواد الأساسية، غير أن مجتمعات المتوسط غالبا ما كانت تحتفظ في مخازنها بالمواد الضرورية تجنبا لأزمة محتملة.

إن فلسفة الوحدة المجالية للبحر الأبيض المتوسط تظهر بشكل طبيعي في الخصائص المناخية، التي تتميز بوحدة تنوعها بين مناخ متوسطي وقاري ومحيطي وجبلي، وهذه المناخات المختلفة تشترك فيها جميع المناطق الساحلية للمتوسط، وتختلف في المناطق الداخلية تبعا لوضعها الجغرافي أي بعدها مسافة عن مؤثرات البحر. ونتيجة لذلك فإن بلدان المجال المتوسطي تشترك في عالمها المناخي في حدودها الواسعة، إلا أن هذه المناخات قد

---

1 - Noin, Daniel, « Types de temps d'été au Maroc », **Annales de Géographie**. 1963, T. 72, n°389, p. 1.

2 - Ibid, p. 4-5.

3 – غربي، سمية، **مرجع سابق**، ص: 206.

4 - Braudel, Fernand, **La Méditerranée et Le Monde Méditerranéen**, op.cit, p. 227.

5 – دوس، فرنسوا، **التاريخ المفتت من الحوليات إلى التاريخ الجديد**، ترجمة محمد الطاهر المنصوري، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، الطبعة الأولى، 2009، ص: 210.

عرفت تقلبات كان لها الأثر البالغ على الديمغرافية، والحياة الاقتصادية، خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين، أجبرت سكان المغرب والمجال المتوسطي التكيف معها على نحو ما.

3- وحدة الموارد الطبيعية

ليس في نيتنا سرد الموارد الطبيعية للمغرب والمجال المتوسطي، بقدر ما نود أن نلقي من خلاله الضوء على ظاهرة التماثل والوحدة الطبيعية، بين المغرب ومناطق مختلفة من جهات البحر الأبيض المتوسط، خاصة فيما يتعلق بوحدة الشبكة المائية، والغطاء النباتي، والموارد الفلاحية والمعدنية.

1.3. الشبكة المائية والغطاء النباتي: غنى طبيعي متماثل

تظهر الوحدة البيئية، بين المغرب وباقي البيئات المتوسطية، في تدفق الموارد المائية خلال أشهر معينة من السنة، وتتناقص الكمية خلال فترات الجفاف خاصة في المناطق التي يسود بها المناخ الجاف. وتشترك دول شمال وجنوب المجال المتوسطي في كون سحب المياه الغزيرة الناتجة عن التساقطات المطرية أو تلك المتدفقة عبر الجبال تتميز بعدم التوزيع وسوء انتظامها[1]. وبالرغم من ذلك، فإن أغلب مناطق المجال المتوسطي تتلقى تساقطات مطرية مهمة تثري تربتها السوداء، بينما يهطل الجليد في المناطق الجبلية المرتفعة[2]. وتتخلل السهول المتوسطية عدد كبير من المجاري المائية النهرية، التي من أهمها نهر الجارون، ونهر اللوار، ونهر السين في فرنسا، والعديد منها يصب في البحر الأبيض المتوسط، مثل نهر إيبرو الإسباني، والنيل، ونهر البو الإيطالي، ونهر الرون الفرنسي[3]، ويصب نهر ملوية في البحر المتوسط وينبع من الأطلس المتوسط الذي يعتبر خزانا للمياه[4]. رغم التوزيع الجغرافي

---

[1]- Drain, Michel, « Eau et agriculture dans L'espace Méditerranéen », **L'information géographique**, volume 66 n°1, 2002, p. 53.

[2]- Margat, Jean, « Les Ressources en eau du bassin Méditerranéen », **Méditerranée**, troisième série, tome 45, 2-1982, p. 23.

[3]- إبراهيم، حسن محمد، **دراسات في جغرافية أوربا وحوض البحر الأبيض المتوسط...، مرجع سابق**، ص: 34.

[4] - Piquet, Victor, op.cit, p : 46. Taillis, Jean, **Le Maroc pittoresque**, éd Ernest Flammarion, paris, octobre 1905, p. 7-8.

ومن الأنهار الأخرى نجد نهر سبو الذي ينبع من الريف والأطلس المتوسط، ويخترق سهل الغرب وهو دائم الجريان، إذ ينظم إلى مستنقعات إقليم أزغار. ثم نهر أبي رقراق الذي ينبع من الهضبة الوسطى والأطلس المتوسط ويفصل عند المصب بالمحيط بين العدوتين سلا والرباط. أما نهر أم الربيع فينبع من الأطلس الكبير والأطلس المتوسط في اتجاه سهل إقليم دكالة وهو من الأنهار الدائمة الجريان.

Massignon, Louis, **« le Maroc dans les premières années du XVI Siècle tableau géographique d'après Léon d'africain »**, Mémoire de la société historique algérienne, librairie antiquaire, paris 1906, p. 79.

المتفاوت بين شمال وجنوب المتوسط فإنها مجالات تتشارك في وفرة الموارد المائية، حيث يظهر هذا التماثل بالجزء الشمالي الإفريقي الذي يتوفر على نسبة مهمة من الموارد المائية توفرها مرتفعات الجبال والأنهار المختلفة، وهو يعد بمثابة النورماندي الإفريقية[1].

وتظهر الوحدة من خلال هذه الشبكة المائية المتماثلة في بروز مناظر طبيعية بأودية المغرب تتوافق مع سلسلة الوديان الفرنسية[2]. ونتيجة لذلك، فإن أغلب تجمعات السكان الرئيسية تتمركز بالقرب من السواحل أو في المناطق الجبلية من الأطلس الكبير والأطلس الصغير، التي تعد موائل بعد الجفاف. وهذه الخصائص الطبيعية تتميز بسمات مشتركة تتقاسمها هذه المناطق مع الجزائر وتونس.[3] ويتسم الغطاء النباتي بهذه المجالات بكثافته، حيث أن "**غابات المتوسط تتكون في جملتها من أشجار عريضة الأوراق دائمة الخضرة لا تنفض أوراقها**"[4]، ونوعية هذا الغطاء الغابوي ينتشر خاصة في المنطقة ذات المناخ المعتدل، حيث الغابات من نوع الأدغال ذات أشجار قصيرة أو متوسطة الارتفاع ويعد البلوط والفلين من أهم أشجار البحر الأبيض المتوسط، وكذلك شجرة الزيتون والقسطل وبعض الأشجار المخروطية[5]، وتنتشر الغابات ذات السمة نفسها في جميع أنحاء شمال إفريقيا وهي غابات غنية جدا[6]، مثل الغابات الضخمة في سهل الأطلس الواقعة على مقربة من الساحل، ولا تزال بقايا جد مهمة من الغابات مغمورة في غرب المغرب حسب شهادة المؤرخين[7].

ويشبه الغطاء النباتي الجبلي بالمغرب شكل بعض المناظر في جبال فوزج Vosges وجورا Jura، إذ أن الجبل في المغرب مكان كبير فسح المجال لتكاثف شجر السنديان والأرز[8]، وهذا النمط الغابوي بالجبل يتغير مع الارتفاع حيث تبدأ في الظهور ملامح مناخ غرب أوربا بمطره الدائم وحرارته المعتدلة صيفا والمنخفضة شتاءً وتسود أشجار الغابات الصنوبرية المخروطية الشكل، وهي مورد هام للأخشاب اللينة في حوض البحر

---

1 - Piquet, Victor, op.cit, p. 41.

2 - Ibid, p. 42-43.

3 - Redodo Crespo, Jose, « **Historia de Marruecos** », Seminario de Ciencias Sociales de la Consejería de Educación de la Embajada de España en Rabat (Marruecos) a Lo largo de los años 1992, 1993 y 1994, p. 15.

4- إبراهيم حسن، محمد، **دراسات في جغرافية أوربا...**، مرجع سابق، ص: 219.

5- نفسه، ص: 219.

6 - Piquet, Victor, op.cit, p. 57.

7 - Ibidem.

8 - Ibid, p. 58.

المتوسط[1]، وتظهر الوحدة النباتية في المناطق المتوسطية التي يسودها المناخ شبه الجاف، الذي يشكل تدرجا داخليا لنوع مناخ البحر المتوسط، ويشمل الأجزاء الداخلية من الهضبة المراكشية، وهضبة الشطوط بالمغرب الأطلسي، وهضبة الأناضول، وسوريا، وفلسطين، ومناخ هذه المناطق يسمح بنمو الحشائش[2].

والحاصل، أن التماثل النباتي في مختلف بيئات المتوسط تقابله وحدة نباتية مماثلة في المغرب، وكأن المتوسط هو الأصل والمغرب انعكاس له، والعكس بالعكس. وحقيقة وحدة الغطاء النباتي جاءت نتيجة التشابه في معطيات طبيعية أخرى، كالوحدة الجبلية، والوفرة المائية، والتشابه في المناخ المتنوع. كلها عوامل تضافرت لتوليد نمط غابوي مماثل بين المغرب ومختلف المناطق المتوسطية.

2.3. الموارد الفلاحية: مشترك إنساني قديم

يشترك المغرب مع بلدان المجال المتوسطي في وحدة الإنتاج الفلاحي، ويظهر ذلك في تطابق المنتجات الزراعية، ووحدة الاستهلاك الغذائي لنفس المواد الزراعية، إذ كانت ممارسة النشاط الزراعي في هذه المجتمعات المهنة الرئيسية للسكان في السهول الساحلية كزراعة الحبوب خاصة القمح والزيتون والتين، لخصوبة التربة[3]. وكانت بداية ممارسة الزراعة قد انطلقت من جنوب شبه الجزيرة الإيبيرية، وساحل فرنسا الجنوبي، وإيطاليا، وجنوب سهل البو، وساحل يوغسلافيا الأدرياتيكي، واليونان[4]. لذلك، فإن جميع هذه المجالات بما فيها المغرب وباقي شمال إفريقيا تشترك في نمو اقتصاد ريفي مبني على الزراعة وتربية الماشية[5]، إذ كان المغرب برمته بلدا

---

[1]- إبراهيم حسن، محمد، **دراسات في جغرافية أوربا...**، **مرجع سابق**: 220.

[2]- نفسه، نفس الصفحة.

[3]- نفسه، ص: 294 – 295.

Piquet, Victor, op.cit, p. 31. Redodo Crespo, Jose, op.cit, p. 113. Drain, Michel, Eau **et agriculture dans L'espace méditerranéen**, op.cit, p. 54.

[4]- نفسه، ص: 294.

[5]- اعتمد سكان المتوسط على تربية المواشي إلى جانب الفلاحة، مثل الضأن، والماعز، والخنزير، التي تقتات بالأعشاب التي تتواجد على المنحدرات الوعرة، وفي غابات البلوط التي تنمو في أطراف الجبال. وكانت تربية المواشي في المتوسط ذات أهمية كبيرة فهي تمول المزارعين بالصوف والألبان والجلود واللحوم، وحتى الآن فإننا نجد معظم الأجبان التي تصنع في منطقة البحر المتوسط مصنوع من لبن الماعز.
ينظر المرجع أعلاه، ص: 296.

زراعيا، لكون منطقته الساحلية تتأثر بالمناخ الرطب من جهة المحيط مما وفر له تربة خصبة تسمح بإنتاج فلاحي مهم[1]، فهو يتقاطع مع عدد من المناطق المتوسطية في إنتاج القطن وقصب السكر[2].

وكان من ضمن الزراعات الكثيفة التي مارسها سكان المتوسط زراعة الزيتون، التي تعد من المحصولات الشجرية المقاومة للجفاف، لكنها لا تتحمل الصقيع وتعتبر مؤشرا صادقا لمناخ البحر المتوسط. وكانت شجرة الزيتون تزدهر في منحدرات التلال، وفي الأودية، وتنمو أيضا في التربات الرقيقة[3]، وتمتد زراعتها من جزيرة ماديرا وجزر الكناري إلى الجزيرة العربية وبلاد ما بين النهرين، وفي إفريقيا ويقال أنها تقدمت جنوبا حتى إثيوبيا[4]. وتعتبر شجرة الزيتون مصدرا رئيسيا للدخل بالنسبة للمغاربة. وتنتشر، إلى جانب مزارع كثيرة، في الشمال والغرب، وحول مدينة فاس، وبشكل واسع، في زرهون وسفوح زلاغ في الجنوب، وفي الحوز وعبدة.[5] ورغم الاختلاف في نوعية وكميات شجرة الزيتون من منطقة إلى أخرى، إلا أنها شجرة معمرة ومنتشرة في أرجاء المتوسط، وقد لاحظ "تيسو" أن شجرة الزيتون تختلف اختلافا كبيرا من منطقة إلى أخرى من حيث شكلها وحجمها، إلا أنها تنتمي إلى واقع واحد[6]. وهي تمثل وحدة ثقافية رمزية عند الشعوب البدائية، ولدى العديد من حضارة المتوسط، كأيقونة رائعة تشغل موقعا متميزا في ذاكرة شعوب المتوسط. ويبقى هذا المورد الطبيعي دليلا واضحا على الوحدة بين المجالات المتوسطية.

وتعد ممارسة زراعة العنب من المحصولات الغذائية المهمة عند سكان المغرب والمجال المتوسطي، ويظهر هذا التماثل في غنى إقليم كرط والريف والهبط بزراعة العنب[7]، كما هو الأمر بالنسبة لفرنسا وإيطاليا وإسبانيا، وغيرها من البلدان المتوسطية. ويظهر هذا التماثل في معاقرة سكان المغرب والمتوسط للخمور المستخلصة من العنب، حيث كان تعاطيه معلوما عند أهالي جزيرة باديس، وكانت تسلية أهل المدينة الخروج إلى البحر في

---

1 - Piquet, Victor, op.cit, p. 29.
2 - Ibid, p. 30.
3– عبد العزيز أحمد، حسن، **جغرافية أوربا...، مرجع سابق**، ص: 295.
4 - Tissot. p, « L'olivier dans le bassin méditerranéen », **Revue de botanique appliquée et d'agriculture coloniale**, 17e année, bulletin n°192-193, août-septembre 1937, p. 590.
5 - Piquet, Victor, op.cit, p. 65.
6 - Tissot. p, op.cit, p. 590.
7 - Massignon, Louis, op.cit, p. 92.

الزوارق لشرب النبيذ[1]. وبالتالي، فإن زراعة العنب وصناعة النبيذ تجسد صورة متماثلة في ثقافة مجتمعات البحر المتوسط.

ويظهر المشترك الحقيقي، بين سكان المغرب وباقي جهات المتوسط، في استعمال الري لتحسين المردودية الفلاحية، وهي ممارسات قديمة بدأت تنتشر في المجال المتوسطي تدريجيا[2]، وبدأت مع مرور الوقت مختلف المجالات المتوسطية تتشارك في انتشار الأعمال الهيدروليكية الرئيسية، مثل القناطر، والخزانات المائية الكبيرة التي انتشرت بعدد من المدن المغربية[3]. وعملت هذه البلدان على تحسين ومد قنوات الري مثل قناة إمبريال وقناة قشتالة في إسبانيا[4]. ويظهر جانب الوحدة في حفاظ الإسبان على ثقافة ممارسة الزراعة بتوظيف الري، والتقنيات الزراعية الأخرى، التي تركها الموريسكيون، خلال القرن السادس عشر الميلادي، حيث حاولوا إتباع خطواتهم وعملهم وتقنياتهم في العناية بالأراضي وتربية الماشية[5]. ويظهر التماثل، من جديد بين الضفتين، في نقل الموريسكيين لتقنياتهم في الري إلى بلدان شمال إفريقيا بعد عمليات الطرد تلك[6].

لقد البحر لعب دورا هاما في الوحدة المجالية، بين الضفتين الشمالية والجنوبية، ويظهر هذا الانعكاس والتقابل بين بلدان المتوسط في الاستفادة العامة لسكانه من الثروة السمكية، التي كان البحر الأطلسي والسواحل الغربية لإفريقيا المصدر الرئيسي لها[7]، إذ كانت تصل إيطاليا وفرنسا وباقي بلدان البحر المتوسط

---

[1]- الوزان، الحسن، **مصدر سابق**، ج1، ص: 325- 326.

[2] - Drain, Michel, op.cit, p. 55.

[3] - Valentin, Fernandez, op.cit, p. 19.

[4] - Drain, Michel, op.cit, p. 55.

[5] - Ponsot, Pierre, « Les Morisques, la culture irriguée du blé et le problème de la décadence de l'agriculture Espagnole au XVIIe Siècle. Un témoignage sur la Vega de Tarazona », **Mélanges de la Casa de Velázquez**, tome 7, 1971, p. 252- 253.

[6]- كان سكان المغرب على دراية بعمليات السقي تلك قبل وصول الموريسكيين بتقنياتهم إلى المغرب، فمدينة مراكش مثلا عرفت أعمالا هندسية خلال العصور الوسطى، حيث ظلت الأراضي الزراعية على مدى قرون تعتمد على عملية ضخ المياه من خلال عجلة الدلو أو بتدفق سيل مياه النهر نحو القناة، وكان السكان يلجؤون في حالة ندرة المياه إلى سلسلة من القواعد التي تهدف إلى ضمان التوزيع العادل لتجنب النزاعات، وهذه القواعد شكلت روابط وثيقة بين مختلف الأوساط الاجتماعية التي نسجت عبر قرون طويلة. كما سمح الري بالحفاظ والإبقاء على كثافة سكانية مرتفعة خاصة في الشمال الغربي من إسبانيا والبرتغال، ويسرت هذه التقنية أيضا في الحصول على منتوج جيد. (Drain, Michel, op.cit, p. 55- 56.)، كما هو الشأن بالنسبة لمدينة فاس التي حافظت على كثافة سكانية مهمة. (ينظر: أبي زرع الفاسي، بن عبد الله، **الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك وتاريخ مدينة فاس**، منشورات دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط ، 1972، ص: 46.)

[7] - Sabin, Berthelot, **De la pêche sur la côte occidentale d'Afrique et des établissements les plus utiles aux progrès de cette industrie**, éd Béthune, paris 1837, p. 65-79.

أنواع عدة من الأسماك الطرية من الساحل الإفريقي وجزر الكناري.[1] لذا لا يمكن نكران وحدة هذه الموارد بين المناطق المتوسطية، التي يشترك معها المغرب في توفره على إمكانات ومؤهلات طبيعية مماثلة لتلك المناطق التي تعد مجالات غنية بوحدة مناخاتها وشبكتها المائية التي سمحت بامتداد شريط متماثل من أشجار الزيتون، والفاكهة والبساتين الغناء والحقول الخصبة المنتشرة في مختلف أرجاء المتوسط. وهذا يبين أن ضفتي الحوض المتوسطي تبدو وكأنها قسمان متطابقان وكل واحد منهما يمثل صورة الآخر، ويعد البحر خط انعكاسها أي ملتقى يربط بين الأصل وما يقابلها أو يتناظر معها.

3.3. وحدة الثروات المعدنية

انتشرت المعادن في مختلف مناطق المغرب، مثل معدن الحديد الذي يوجد في إقليم أزكار، وتامسنا، ودكالة، وحاحا[2]، وكان يكثر في أسواق مدينة أديكيس[3]. وتزخر منطقة سوس، وجزولة، بوجود معدن النحاس والحديد والفضة ومعادن أخرى[4]. وقد ذكر البكري أن معدن النحاس متوفر في إيجلى ببلاد سوس[5]. وكان منتشرا في دمسيرة، وكانت أفران تذويبه في كل من فاس وتارودانت[6]. وقد ذكر "**ليون موري**" Leon Moret، أنه تم العثور على العديد من القطع النحاسية في عدد من المناطق ذات المنشأ المحلي، بعضها مزخرف الشكل مثل مطارق السكر والملاعق[7]. ومن المعادن المرافقة لمعدن النحاس، والحديد، والفضة، والذهب، ومعدن الرصاص والزنك، الذي ينتشر في منطقة الأطلس، حيت تعد الجبال المرتفعة خزان المعادن الكثيفة، خاصة الحديد والنحاس. إضافة إلى توفر المغرب على معدن القصدير الذي يوجد في منطقة أولماس، وكان هذا المعدن معروفا عند بعض الفرنسيين، خلال القرن السادس عشر الميلادي، إلا أنه ضاع مع مرور الزمن إلى أن تم اكتشافه حديثا في نهر أبي رقراق وجنوب شرق الرباط[8].

---

[1] - Sabin, Berthelot, op.cit, p. 75-76- 79.

[2] - Massignon, Louis, op.cit, p. 95.

[3]– الوزان، الحسن، **مصدر سابق**، ج1، ص: 100 -101.

[4]– دي طوريس، دييكو، **تاريخ الشرفاء...**، **مصدر سابق**، ص: 168.

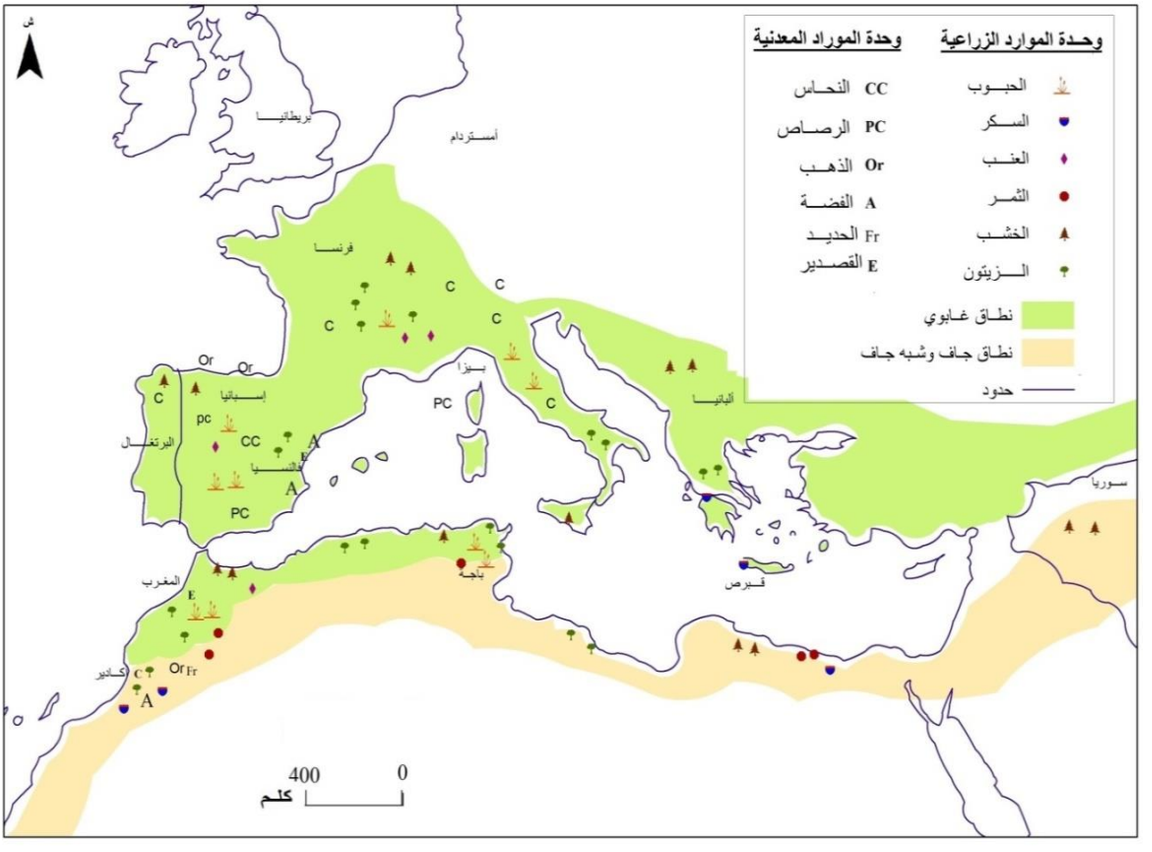
[5]– أبو عبيد البكري، عبد الله، **المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب**، دار الغرب الإسلامي، القاهرة، بدون طبعة، ص: 70– 109.

[6] - Dziubinski, Andrzej, « L'armée et la Flotte de guerre Marocaines à l'époque des sultans de la dynastie saadienne », **Héspris Tamuda**, Vol XIII, fascicule unique, 1972, p. 70- 71.

[7] - Moret, Léon, « Les ressources minérales et les mines du Maroc Française », **Revue de géographie Alpine**, tome 18 N 2, 1930, p. 275.

[8]- Ibid, p. 268 – 269 – 270 – 273 - 275- 276.

خريطة رقم 2 : وحدة الموارد الطبيعية بين المغرب والمجال المتوسطي



مصدر الخريطة (بتصرف)[1]

[1]– إنجاز الخريطة بناء على مصادر ومراجع تمت الإشارة إليها ضمن محاور هذا الفصل.

من أهم ما يبرز مظاهر الوحدة، بين المغرب والمجال المتوسطي، التشابه في انتشار المعادن، شأنه في ذلك شأن شبه الجزيرة الإيبيرية، التي تعد عالما مليئا بهذه الموارد: الذهب والفضة والنحاس والقصدير والرصاص والحديد، وكانت جميعها تتدفق من الجبال الإسبانية[1]. وتتمركز هذه المعادن بكثافة في الشمال الغربي من شبه الجزيرة الإيبيرية، في كل من محافظات كورونا Coruna، وبونتيبيدرا Pontevedra، ولوخو Lugo، وأوبيدو Oviedo، وجزء كبير من غرب بلنسية، وليون، وتتركز في شمال البرتغال[2]، وتتركز مناجم الذهب في أستورياس Asturies، وغاليسيا Galice، ولسيتانيا Lusitanie، ومناجم الفضة في جميع أنحاء بايلين، وفي مناطق أخرى[3]. وقد لاحظ "موري" تشابه الخصائص المعدنية للمغرب مع جبال الألب التي تتوفر على نفس المعادن[4].

و لم تقتصر الوحدة المعدنية على شبه الجزيرة الإيبيرية والمغرب وبعض مناطق أوربا فحسب، بل شملت باقي بلدان شمال إفريقيا التي توفرت بها ترسبات خام منذ بداية الحضارة المتوسطية[5]. ورغم أن الموارد المعدنية الوفيرة في شمال إفريقيا لم يتم استغلالها من قبل السكان المحليين في حياتهم اليومية، بشكل كاف، مثل استغلال بلدان الشمال المتوسطي[6]، فإنها لعبت دورا رئيسيا في تأسيس وتطور المجتمعات التاريخية لشبه الجزيرة الإيبيرية[7].

ورغم هذه الوحدة المعدنية، فإن بعض المناطق لا تنتج نفس المواد، حيث إن التفاوت واضح بينها من حيث حجمها، بل إن هناك مناطق تفتقر إلى بعض هذه المواد وهذا لا خلاف فيه، ولا يمكن بتاتا إلغاء هذا الاختلاف الكمي، لكنه يظهر ضمن غلبة الوحدة الشاملة لانتشار هذه الموارد في مجال يتشكل من نفس البنية الجيولوجية. وما يؤكد هذه الوحدة هو استمرار سكان المغرب والمجال المتوسطي البحث عنها على مدى عقود، منذ اكتشاف أهميتها في الحياة اليومية، وقد أسفر ذلك عن تزايد إنتاجها في أوروبا، خلال القرن

---

1 - Domergue, Claude, **Les mines de la péninsule ibérique dans L'antiquité Romaine**, Publications de L'école française de Rome, volume 127, 1990, p. 5.
2 - Ibid, p. 40.
3- Ibid, p. 15- 16.
4 - Moret, Leon, op.cit, p. 272.
5- Levainville, Jacques, « Ressources minérales de L'Afrique du Nord », **Annales de Géographie**, tome 33, n°182, 1924, p. 150 - 151.
6 - Ibid, p. 152.
7 - Crespo Redodo Jose, op.cit, p. 17. Moret, Léon, op.cit, p. 261.

السادس عشر، وخاصة معدن الحديد[1]. ومن معالم الوحدة المعدنية مشاركة المغرب مع باقي المجتمعات المتوسطية في إنتاج نفس المنتوجات المصنوعة يدويا من مادة الحديد، مثل حدوة الحصان والدروع الفخمة وغيرها من الأدوات والتقنيات ذات الاستعمال اليومي[2].

إن وحدة الموارد الطبيعية بما فيها الفلاحة، والمعادن المنتشرة بمختلف جهات المجال المتوسطي أمر لا خلاف فيه، نظرا لتطابق البنية الطبيعية التي تحتوي على موارد معدنية متشابهة بين المغرب وشبه الجزيرة الإيبيرية وبعض مناطق المتوسط، وكأنه نسخ لنفس الموارد والثروة بين المجالين، وكأن كل واحد منهما صورة للآخر لا يفصل بين بنيتهم الطبيعة إلا البحر. ويبقى الاختلاف كبيرا بين مجالات المتوسط على مستوى كيفية استغلال هذه الموارد، إذ لم تساعد هذه الثروات المتنوعة بما فيها الذهب والنحاس والحديد المغرب وباقي بلدان شمال إفريقيا في النهوض باقتصادهما، في حين كان لها دور كبير في اختراع التقنية وانتشارها، وكان لها وزن كبير في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها أوروبا[3].

[1] - Braunstein, Philippe, « Le fer et la production du fer en Europe de 500 à 1500 », **Annales. Économies, Sociétés, Civilisations**. 27e année, N. 2, 1972, p. 412.
[2] - Domergue, Claude, op.cit, p. 413.
[3] - Ibidem.

الفصل الثاني

المغرب والمجال المتوسطي: الوحدة الثقافية

ليس من شك في، أن دراسة الوحدة الثقافية بين المغرب والمجال المتوسطي، خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين، يساعد على إعادة تقييم التأثير الحقيقي لدور البحر، والاحتكاك الجغرافي، والتجارة، والحروب، والحراك السكاني، في تشكيل ثقافة متماثلة الخصائص. وفي الآن نفسه تتيح إمكانية إعادة التفكير في المعارضة التقليدية لدعاة التنوع ونكرانهم للوحدة والتماثل الثقافي، بين المغرب والمجال المتوسطي، سواء في وحدة الأطعمة الغذائية، والمشروبات العادية والمسكرة، والألبسة والتسابق نحو أفخر الأثواب وأجودها بالنسبة للأسر الثرية، والأقمشة المستعملة بالنسبة للأسر الفقيرة والبائسة، أو في المظهر والزينة، والاحتفالات العائلية والدينية، أو في تشابه الحياة اليومية بما فيها تداول الأدوات اليدوية والتقنيات، والألفاظ اللغوية. ورغم كون هذه المقاربة التأملية للوحدة، بين المغرب والمجال المتوسطي، قد لا تروق لدعاة التنوع، الذين يرون فيها نوعا من الرتابة والجمود، لا يمكن أن تتم بينهما وحدة ثقافية أمام الصراع المستمر بين الضفتين، لاختلاف العقائد والثقافات، فإننا سنكون بصدد نقدها في هذا الفصل، بتقديم براهين وأدلة تساند موقفنا.

وقبل أن نهتم بإبراز تجليات الوحدة الثقافية، بين المغرب والمجال المتوسطي، سواء في وحدة النظام الغذائي وفنون الطبخ، أو في الأزياء والموضة بما فيها المظهر والزينة، أو في وحدة الاحتفالات العائلية، وغيرها من مظاهر الثقافة الأخرى، لا بد لنا من محاولة الكشف عن نوعية النواة الأصلية لهذه المجتمعات، ألا وهي الأسرة والعائلة التي تشكل هذا البناء الثقافي المتراص بين مختلف مجالاته، سواء كان ذلك في البيوت الثرية أو الفقيرة. فهل من روابط مشتركة للتنظيم الاجتماعي للعائلة في المغرب والبحر المتوسط أسهم في بناء هذه الوحدة؟

1- التنظيم الاجتماعي للعائلة

تعد العائلة تنظيما اجتماعيا يتضمن عدة أجيال من المنحدرين من أب واحد وزوجاته يعيشون معا في وحدة عائلية، يسكنون في دار واحدة، ويستغلون أملاكا مشتركة، ويدير هذه الوحدة رب البيت، الذي يمثلها

في الأعمال الخارجية ويتصرف في شؤونها ويدير ماليتها ويعتبر مسئولا عنها[1]. وهذا الشكل من العائلة قد أمكن إثبات وجوده في المغرب والمجال المتوسطي، خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين، حيث العائلة الصغيرة والكبيرة، بعضها يملك أملاكا إقطاعية واسعة، وبعضها الآخر يعتمد على التجارة والحرف. والمصادر خاصة كتب التراجم أوردت عدة أمثلة عن هذه الأسر المستقرة في مدينة فاس، وغيرها من حواضر المغرب، كأسرة أبي المحاسن الفاسي[2]، وليس مستبعدا أن تتواجد بالمدينة أسر كبيرة في شكل عائلة تشمل ثلاثة أجيال أو أكثر[3]، وكذلك الشأن بالنسبة لعائلة آل بربون، وآل مونموريني، وآل ده غيز، وآل كونديه، التي تمثل أحد البيوتات الكبيرة في فرنسا. كما كانت بعض الأسر الفرنسية من طبقة الفلاحين تنتمي إلى أجيال عدة تقطن مترلا واحدا[4]. وانتشرت عوائل متنافسة فيما بينها في كل من إسبانيا كأسرة آل ابولي وألب، وفي البلاد الواطئة، وفي الفرانش كونتيه انتشرت أسرة آل شالون، وآل فيرجيز. وهذه الأسر تربط فيما بينها وشائج الدم وأواصر التبعية وروابط المصاهرة.[5]

وبغض النظر عن أصول وانتماءات هذه العائلات، سواء في المغرب أو في المجال المتوسطي، فهي مؤسسة اقتصادية قائمة على أساس سيادة الرجل، وهدفها إنجاب أطفال غير مشكوك في أبوتهم حتى يرثوا ثروة أبيهم[6]، وكان رب الأسرة يلجأ، إلى جانب زوجته وأبناءه، إلى ممارسة بعض الأعمال والحرف اليدوية في مترله. وممارسة نظام العمل في البيوت كانت شائعة في سائر مدن المجال المتوسطي، غير أنه نظام يختلف عن المغرب لكونه نظاما مستقلا، في حين كان في مدن أوروبا المتوسطية نظام يربط بين التاجر والأسرة الحرفية، يزودها بما تحتاج إليه من مواد أولية ويدفع لها جزءا من الأجر مقدما حتى إذا تم العمل المطلوب دفع إليها بقية أجره، ويتم توثيق ذلك بعقد أمام الموثق، وكان النشاط الأساس هو منسوجات الحرير[7].

---

[1]- انجلز، فردريك، **أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة**، ترجمة أحمد عز العرب، دار الطباعة الحديثة، بدون طبعة، ص: 52.

[2]- محمد مزين، **فاس وباديتها، مساهمة في تاريخ المغرب السعدي: 1549-1637**، منشورات كلية الآداب- الرباط، 1980، الجزء 2، ص: 540.

[3]- نفسه، ص: 544.

[4]- انجلز، فردريك، **مرجع سابق**، ص: 60.

[5]- موسينيه، رولان، **تاريخ الحضارات العام، القرنان السادس عشر والسابع عشر**، ترجمة يوسف أسعد داغر، فريد م. داغر، منشورات عويدات، بيروت – باريس، الطبعة الثانية، 1987، **المجلد 4**، ص: 147- 148.

[6]- نفسه، نفس الصفحة.

[7]- برودل، فرنان، **الحضارة المادية...**، **مرجع سابق**، ج2، ص: 411- 412.



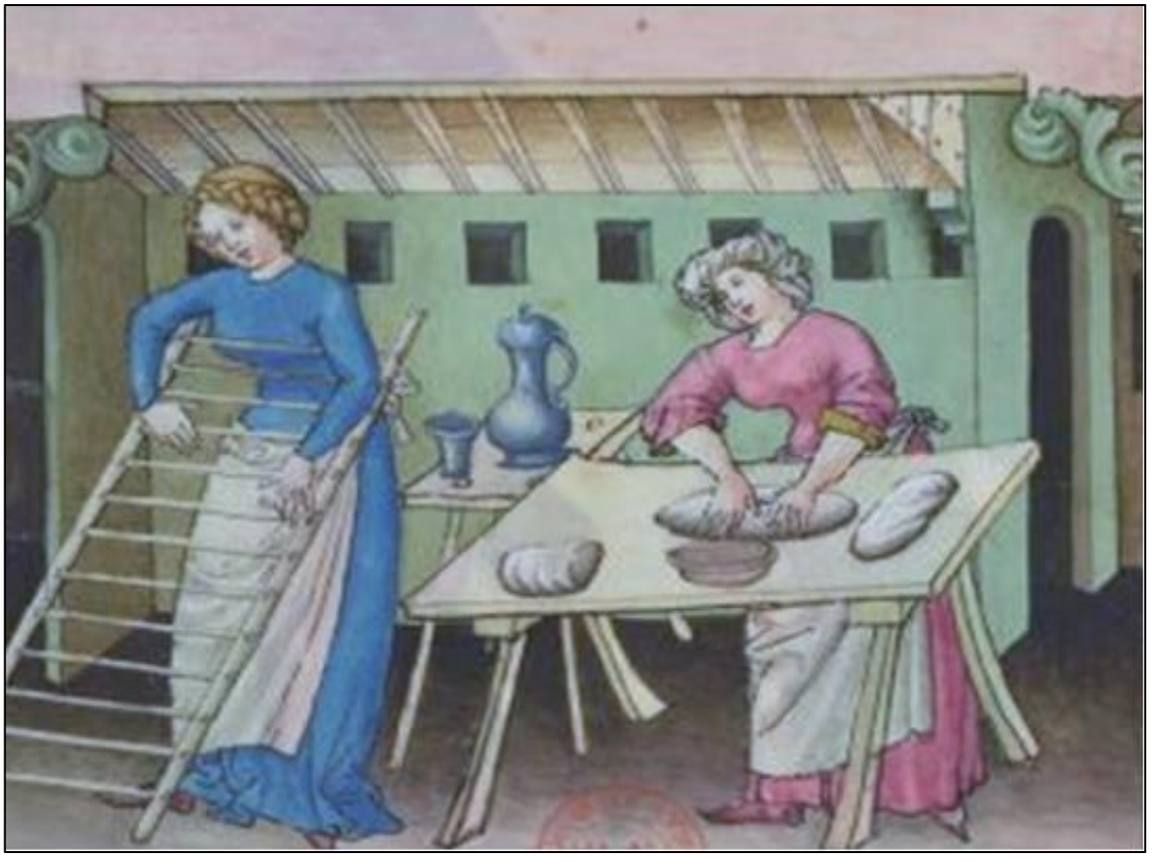
الصورة رقم 1: امرأة بدوية تحمل أدوات الغزل خلال القرن السادس عشر الميلادي

المصدر: De Bruyn, Abraham, « **Habitus variarum orbis gentium. Habitz de nations estranges** », (par J. J. Boissard). Trachten mancherley Völcker des Erdskreytz, 1581, p. 37.

تعد الأسر المغربية والمتوسطية إطار اجتماعي، تجري فيه صناعة الأغذية كالخبز والملابس، التي يحتاجها أفراد العائلة، وبخاصة الإناث، وذلك بنسج الصوف لصناعة «**البرانس والأكسية الفاخرة، فيكسبن هكذا من المال أكثر مما يكسبه الرجال**»[1]، إضافة إلى تنظيف وغسل الملابس، وإنتاج مواد زينة النساء، والقيام بعمليات تجميل المتزوجات منهن ومن هن على أهبة الزواج[2].

[1]– الوزان، الحسن، **مصدر سابق**، ج1، ص: 183.

[2]– نفسه، ص: 208- 215.



الصورة رقم 2: الأسرة إطار اجتماعي تجري فيها صناعة الأغذية كالخبز.

المصدر: Ibn Buṭlān, **Tacuinus sanitatis**, 21 Novembre 1887, p. 43.

كانت مهمة النساء في الوحدة العائلية في المغرب والمجال المتوسطي، بالإضافة إلى الغزل والنسيج، تتحدد في الإشراف على البيت، والقيام بتربية الدواجن وبعض الحيوانات للإفادة من إنتاجها ولحومها، وصنع مستخرجات الألبان، وهي أدوار تضطلع المرأة بها وفق ما تمليه التقاليد[1]، والسهر على تربية الأبناء، ويكون لها الكلمة العليا عند اختيار أزواج للفتيات[2]. وكانت حريصة على عفة وشرف العائلة.

ووحدة العفة والشرف مسألة تهم العائلة المغربية والمتوسطية كثيرا، وتتخوف بحكم اعتزازها بكبريائها من أن تسقط في الدناءة[3]. وجرائم العفة والشرف عديدة على صعيد مجتمعات البحر المتوسط كما هو الحال عند سكان المغرب، وقد وقف مارمول على الضراوة الذكورية للمغاربة وحرصهم الشديد على شرف العائلة،

---

[1]– مزين، محمد، **فاس وباديتها...**، **مرجع سابق**، ج2، ص: 546.

[2]– انجلز، فرديريك، **مرجع سابق**، ص: 52.

[3]– تيليون، جرمين، **الحريم وأبناء العم، تاريخ النساء في مجتمعات المتوسط**، ترجمة عز الدين الخطابي وإدريس كثير، دار الساقي، الطبعة الأولى، 2000، ص: 116.

يقول: «**والرجال أقوياء شديدو الغيرة، يلجؤون إلى العنف والبطش إذا رأوا منهن خيانة**»[1]. ويقول في موضع آخر: «**الرجال غيورون جدا، لا يسمحون للنساء بأن يقمن بزيارات، ولا يخرجن من المترل إلا للذهاب إلى الحمام، ومع ذلك فإنهن محجبات بخمارات من الصوف الأبيض الدقيق جدا، لدرجة أن وجوههن لا ترى**»[2]. ولعل التشدد في خروج النساء من بيوتهن يعود إلى كثرة الحوادث التي ظهرت في العهد السعدي بادية وحاضرة، كظاهرة "التخليق" وهو أن يفسد رجل امرأة عن زوجها ويوسوس لها حتى تنشز وتطلق منه، وكذا ظاهرة هروب الرجال بالنساء التي انتشرت بخاصة بعد موت أحمد المنصور حتى لم يكن يخلو شهر من حادث اختطاف، وهي ظواهر أثارت جدلا كبيرا بين الفقهاء[3].

وتبين شهادة مويط مدى حرص الأسر المغربية على عفة وشرف بناتها، يقول: «**وإن لم تكن الفتاة بكرا، فإن الزوج يجردها من الثياب التي أهداها إليها ودون أن يرى وجهها يسلمها إلى قريباتها اللاتي يعدن بها إلى دار أبيها، فيكون باستطاعته خنقها، إذا أراد اللجوء إلى التشدد إزاءها**»[4]. ولم تقتصر هذه الضراوة الذكورية على الأسر المغربية، بل شملت سائر مجتمعات المجال المتوسطي، فقد كان من ضحاياها الشابة الإيطالية إيزابيلا دي مورا Isabella di Morra بنت بارون دي فافال، ولدت سنة 1521م، وقتلت من قبل إخوتها وعمرها 25 عاما بسبب علاقة غرامية مزعومة مع رجل متزوج[5]. وقتلت عدة أميرات من عائلة مديتشي لذات الأسباب[6].

وبالإضافة إلى جرائم العفة والشرف كانت هذه الوحدات العائلية تعيش مآسي الدورة المناخية التي كانت تحيطها وتأتي على جهودها في ميدان الاقتصاد الزراعي، وكانت المجاعات تسبب في تفكك أسر كبرى واتساع أسر أخرى على حسابها. وعندما كانت عواقب الكارثة الطبيعية تؤدي إلى وقوع وباء جارف فإنه كان يذهب بالمتاع وبأهله[7]، فكانت في أحيان كثيرة تموت العائلة إما مرة واحدة أو يأخذ الطاعون بعض أفرادها ويترك الآخرون لطاعون آخر قادم، ومن ذلك عائلة الشيخ أبو الحجاج الذي فقد أسرته بسبب طاعون

---

[1]– مارمول، كربخال، **إفريقيا، مصدر سابق**، ج 2، ص: 7.

[2]– نفسه، ص: 141.

[3]– حجي، محمد، **الحركة الفكرية...، مرجع سابق**، صص: 308- 310.

[4]– مويط، جرمان، **مصدر سابق**، ص: 62.

[5]– تيليون، جرمين، **مرجع سابق** ، ص: 117.

[6]– نفسه، نفس الصفحة.

[7]– مزين، محمد، **فاس وباديتها...، مرجع. سابق**، ج 2، ص: 543.

كان بمدينة فاس، و لم تمر بضع سنوات حتى لقيته سنون شديدة، مما صرفه عن القراءة وأقبل على التكسب بممارسة التجارة بما بقي بيده مما اجتمع له من مال[1]. وهكذا، كانت تؤدي وفاة العائلة المنتجة في المغرب والمجال المتوسطي إلى تقلص المساحة المزروعة وإتلاف قنوات الري، وإلى غير ذلك من مظاهر الانحطاط، لكن ما إن تنتهي فترات الأوبئة المسببة للحد من السلالات حتى تتجدد الأسر من بقايا الذين بقوا على قيد الحياة أو من القادمين من مناطق أقل تضررا منها[2].

وعلى كل، تعد الوحدة العائلية، في المغرب والمجال المتوسطي، كتنظيم اجتماعي واقتصادي ذو أسس مشتركة بين المغرب والمجال المتوسطي، فكلا العائلتين تتوحد في كونها تتضمن عدة أجيال منحدرين من أب واحد، ويعيشون معا في وحدة عائلية، وتقسم الأدوار فيما بينها، وتتعرض لنفس النكبات من الأوبئة والمجاعات ومختلف الكوارث الطبيعية. فهل تشترك هذه الوحدة العائلية في أشكال الحياة اليومية، وفي عاداتها وتقاليدها، ما دامت تربطها روابط جغرافية وطبيعية وتاريخية؟

2- العادات والتقاليد

تعد تقاليد وعادات الأطعمة الغذائية، والألبسة، والأدوات اليدوية، ومراسيم الاحتفالات العائلية والدينية، والطقوس الجنائزية، أحد المظاهر التي تبرز الوحدة والتماثل في الثقافة المغربية في علاقتها بالمجال المتوسطي.

1.2. الأطعمة الغذائية وفنون الطبخ

احتفظت ساكنة المغرب والبحر المتوسط بتاريخ زاخر حول نوعية نظامها الغذائي وطبيعته، لمكانته في الحياة العامة، باعتباره قوام صحة الأبدان، وهو سبب اعتدال مزاج الإنسان[3]، وكانت هذه الساكنة تراعي، إلى جانب اهتمامها بنوعية الأطعمة وتركيباتها، الجوانب الصحية في أنظمتها الغذائية، فكان لا بد للإنسان

---

[1]- العربي الفاسي، محمد، **مرآة المحاسن من أخبار الشيخ أبي المحاسن (ونبذة عن نشأة التصوف والطريقة الشاذلية بالمغرب)**، دراسة وتحقيق محمد حمزة بن علي الكتاني، منشورات رابطة أبي المحاسن ابن الجد، ص: 204.

[2]- مزين، محمد، **مرجع. سابق**، ج2، ص: 543.

[3]- التجيي، ابن رزين، **فضالة الخوان في طيبات الطعام والألوان**، تحقيق بن شقرون، لبنان، 1984، ص: 29.

المتوسطي من توجيه خياراته الغذائية، بناء على قاعدة «**تقدير مأكله ومشربه**»،[1] تحت مبدأ: «**ليس أنفع للأبدان الإنسانية من قلة الطعام والشراب، فرأس الداء البطنة ورأس الدواء الفطنة**»[2]. وبالتالي، فإن تركيبات الأطعمة الغذائية وفنون الطبخ المختلفة، وعادات الأكل وآداب المائدة عند هذه المجتمعات، شكلت فنا وعلما له قواعده وشروطه الموضوعية.

كانت العناية بتحضير الأطعمة من التقاليد التي تعتمد بالدرجة الأولى على المنتجات الزراعية. فالارتكاز على نفس المحاصيل الزراعية مثل الزيتون، والكروم، والتين، يعكس التماثل في إعداد الطعام في البيئة المتوسطية[3]. وهذه الوحدة، ذكرها الوزان أثناء زيارته لعدد من المناطق معتبرا زراعة القمح والشعير من أبرز الحبوب إنتاجا في بلاد المغرب، وغالبا ما يذكر مثيلاتها في بلدان المتوسط كإسبانيا المعروفة بإنتاج الذرة والزيتون[4]. وهو ما يعني وجود ثقافة متشابهة للنظام الغذائي تمتاز بتنوعها وغنى لائحة أطعمتها[5].

وقبل إبراز تجليات فلسفة الوحدة في المائدة المغربية والمتوسطية، بشكل عام، والتي انبنت على المنتوجات الغذائية الزراعية كالقمح والشعير والنبيذ... لا بد من الإشارة إلى التصنيف الذي وضعه "**برنارد روزنبارج**" Bernard Rosenberger عن المائدة اليومية لأثرياء المغرب وفقرائه، والذي استقاه من محمد بن الحسن اليوسي في كتابه "**المحاضرات**"[6]. ويكشف هذا التصنيف عن اختلاف النظام الغذائي للمغاربة من منطقة

---

[1]– ابن بطلان، إيوانيس المختار، **تقويم الصحة**، مكتبة قطر الرقمية، رقم: Or 1347، ص: 1.

[2]– البوزيدي، أحمد، « طبائع الأغذية والأشربة من خلال كتاب الدرر المحمولة للفقيه سيدي أحمد بن صالح لكتاوي »، **مجلة أمل**، العدد 16، السنة السادسة، 1999م، ص: 80.

[3] - Claval, Paul, « Les Géographes Français et le Monde Méditerranéen », **Annales de Géographie**, T. 97, N°542, 1988, p. 389.

[4]– الوزان، الحسن، **مصدر سابق**، ج1، ص: 20.

[5] - Arciniega Luis Garcia, **El Mediterraneo como soporte de intercambios culturales**, universitat de València 1996, p. 42.

[6]– يقول اليوسي: « خرجت يوما إلى الرحبة **[في مراكش عام 1650]** أنظر إلى المداحين فوقفت على رجل مسن عليه حلقة عظيمة، وإذا هو مشتغل بحكاية الأمور المضحكة للناس. فكان أول ما قرع سمعي منه أن قال: اجتمع الفاسي والمراكشي والعربي والبربري والدراوي فقالوا: تعالوا فليذكر كل منا ما يشتهي من الطعام، ثم ذكر ما تمناه كل واحد بلغة بلده وما يناسب بلده ، لا أدري أكان ذلك في الوجود شيء قدره كذلك وهو كذلك يكون. وحاصله أن الفاسي تمنى مرق الحمام ولا يبغى الزحام ، والمراكشي تمنى الخالص واللحم الغنمي، والعربي تمنى البركوكش بالحليب والزبدة، والبربري تمنى عصيدة أنلي وهو صنف من الذرة بالزيت، والدراوي تمنى تمر الفقوس في تجمدرت، وهو موضع بدرعة يكون فيه تمر فاخر مع حريرة أمه زهراء، وحاصله تمر جيد وحريره. ولو عرضت هذه الحريرة على العربي لم يشربها إلا من فاقه إذ لا يعتادها مع الاختيار، ولو عرضت العصيدة على الفاسي لارتعدت فرائصه من رؤيتها وهكذا ».

ينظر: اليوسي، الحسن، "**المُحاضرات**"، منشورات دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، سلسلة الأدب (1)، الرباط، 1976، ص: 82.

إلى أخرى، بحيث يعتبر الباحث أن الأكلة المفضلة لأهل فاس هي وجبة الحمام في المرق، ويفضل المراكشي الخالص ولحم الغنم، ويفضل العربي "بركوكش" وهو نوع من الكسكس مع الحليب والزبدة الطازجة، ويفضل البربري عصيدة الدخن أو الذرة الرفيعة، أما الدراوي فيفضل تمر "الفكوس" مع شوربة الحريرة. وعادة ما يتناول سكان فاس ومراكش أُكلات اللحوم، ويفضل أهل الجنوب أكلة لحم الغنم[1].

وكان طعام السكان، خلال فترات الوفرة، في الغالب، الخبز باعتباره أساس النظام الغذائي اليومي، وبخاصة المصنوع من دقيق الشعير الذي يعالجه المغاربة بكيفيتين: يصنع منه بعضهم رغيفا يخبز في الفرن، كما في الدول الأورومتوسطية، ويصنع منه آخرون فطائر خفيفة[2]. وكان كوش الخبز منتشرا بأعداد لا تحصى في المدينة القديمة بفاس[3]. ويذكر "وندوس" مدى جودة الخبز المغربي، خلال القرن السابع عشر الميلادي، بقوله: «**خبزهم طيب جدا ورخيص، وخاصة المعمول منه من دقيق فاس وهو مشهور ببياضه. قطر الرغيف حوالي قدم، وسمكه حوالي بوصة ونصف، يتناول كل يوم ساخنا**»[4].

---

[1] - Rosenberger, Bernard, « Cultures complémentaires et nourritures de substitution au Maroc (XVe-XVIIIe siècle) », **Annales. Économies, Sociétés, Civilisations**. 35e année, N. 3-4, 1980, p. 477.

[2]- مارمول، كربخال، **إفريقيا**، ج 2، ترجمة محمد حجي، محمد زنيبر، محمد الأخضر، أحمد توفيق، أحمد بن جلون، الجمعية المغربية للتأليف والنشر، دار المعرفة للنشر، الرباط، 1988- 1989م، ص: 7.

[3]- ابن القاضي، أحمد، **جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام مدينة فاس**، الجزء الأول، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، 1973، ص: 51.

[4]- وندوس، جون، **مصدر سابق**، ص: 49.



الصورة رقم 3: الأفرنة التقليدية العامة لطهي الخبز. انتشرت بكثرة في المغرب (حسب ما ذكره الوزان، ج1، ص 235)، وبشكل خاص في فاس بالمدينة القديمة حسب ما ذكره صاحب الجذوة (ج1، ص: 51). وكذلك، في أوربا حسب مؤلف تقويم الصحة الذي انتشر في مخطوطات وطبعات مصورة مطلع القرن 15م. ويذكر جون وندوس في رحلته (ص: 49) أن الخباز يستخلص أجرته بنفسه بأخذ نصيب من الخبز يقدر أحيانا بنصف الرغيف.

المصدر: Ibn Buṭlan, **Tacuinus sanitatis**, 21 Novembre 1887, P. 61.

لقد كان من عادة المغاربة تناول الدشيش في الصبح والكسكس في المساء، ومن هو أعلى مرتبة يأكل خبز البر، وخلاصة التمر، والعسل، واللحم، والثريد، والدجاج، ومن هو أعلى قدرا من الطبقتين يأكل لحم الضأن المطبوخ بالمرق واللفت والحسو المتخذ من لباب خبز خالص، وفصوص البيض وأنواع الفواكه[1]. وتعتبر هذه الوجبات الأكثر استعمالا في شمال إفريقيا إلى جانب وجبة «**العصيدة التي تصنع بقطعة من العجين المطبوخ بالماء والملح**»[2]. وكانت الوجبة الأساسية دون سواها عند ساكنة أوروبا خلال فترات ندرة الغذاء[3].

---

[1]- بن عسكر، محمد، **دوحة الناشر لمحاسن من كان بالمغرب من مشايخ القرن العاشر**، تحقيق محمد حجي، مطبوعات دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، سلسلة التراجم (1)، الرباط، الطبعة الثانية، 1977، ص: 108.

[2]- مارمول، كربخال، **إفريقيا، مصدر سابق**، ج 2، ص: 8.

[3]- برودل فرنان، **الحضارة المادية والاقتصاد والرأسمالية...، مرجع سابق**، ج1، ص: 251.



صورة رقم 4: "في بيت من بيوت الفلاحين في النصف الثاني من القرن السابع عشر. يتناولون وجبة قوامها طبق واحد خال من اللحم. وكانت هناك أحوال أكثر سوءا. في هولندا أيضا حيث كان الأشد فقرا يأكلون وجبة العصيدة دون سواها".

المصدر: برودل، فرنان، الحضارة المادية والاقتصاد والرأسمالية...، مرجع سابق، ج1، ص: 251.

إن التصنيف الاجتماعي للمائدة المغربية لا يختلف بتاتا عن باقي مجتمعات العالم المتوسطي، إذ تشابهت المائدتان من حيث نوعية الطعام والأذواق والنكهات سواء عند الأغنياء أو الفقراء. ففي فرنسا، كما هو الشأن في المغرب، لم تكن سائر الأطعمة المكونة من أصناف اللحوم، والطيور، والحبوب، والخضروات، والفواكه، وزيت الزيتون، والجوز، في متناول السواد[1]، فقد كان الفلاح يبيع ما اجتمع له من فائض، بل يزيد عليه ما يقتطعه من قوته، وكان إلى هذا وذاك لا يأكل أفضل إنتاجه، بل كان يقنع بالدخن أو الذرة، ويبيع قمحه، ويحمل إلى السوق ما يربيه من طيور وماعز وعجول، وما يجمعه من بيض[2]. وهذه الموائد والحياة اليومية لفلاحي المغرب وفرنسا، شأن مثيلاتها في ربوع المجال المتوسطي.

[1]- برودل فرنان، **الحضارة المادية والاقتصاد والرأسمالية...، مرجع سابق** ج1، ص: 240.

[2]- نفسه، نفس الصفحة.

ورغم أن المائدتان المغربية والمتوسطية معا تنقسمان إلى مائدة للأثرياء وأخرى للفقراء، فإن طعام سائر الفئات كان يتركب من زيت الزيتون وخبز القمح والنبيذ[1]، إضافة الشعير وأكلة الكسكس والأركان بالنسبة للمغرب، ويشترك مع باقي سكان المجال في استهلاك البيض، والحلوى، ولحم الخروف، والجدي، والدجاج، مع الإكثار من التوابل[2]، التي كان يجلبها التجار الأجانب نحو الموانئ المغربية[3]. وجذير بالذكر، أن المغرب غزته، خلال القرن السادس عشر الميلادي، بعض الأطعمة، التي وصلت أولا إلى سردينيا ومالطا، مثل الكروم، والشوفان، والحمضيات، والبقوليات (البازلاء، والفول، والعدس، والحمص). وظهر الأرز والسكر على المائدة، وبعض الخضروات من العائلة القرعية كالخيار والكوسة[4]. وهذه المنتوجات أثرت في الممارسات الغذائية لدى المغاربة وباقي شعوب المجال المتوسطي نتيجة الهجرات واستقرار التجار، والأسرى، وطول مدة الاحتلال الأجنبي.

وظهرت، بفضل تنوع المنتوجات الزراعية، أنظمة غذائية متشابهة بين المغاربة وسكان المجال المتوسطي، كالمأكولات المصنوعة من خميرة القمح، وهي المعروفة باسم "الحريرة"،[5]، وهي أكلة خفيفة جدا تأخذ في الصباح. وفي الشتاء يتناول السكان بدل الحساء رغيفا من حنطة محشو بلحم مملح ينضج معه[6]. وتناول السكان، بالإضافة إلى الحريرة، حساء العدس[7]، كما هو الشأن في مالطا المعروفة بطبق "الفنكاتا" Fenkata، الذي يمثل رمز الهوية المالطية، وكان في البداية عبارة عن فطيرة من لحوم الأرانب وتحول مع مرور الوقت إلى حساء خلال فترات ندرة الغذاء[8]. وكانت شربة الخضار في المساء مع المعكرونة لأغنياء سردينيا، والحساء المؤلف من البطاطس والطماطم، في وقت لاحق، الطبق الرئيسي إلى جانب الحمص، والبازلاء، والفول، والخبز، والجبن، والخضروات الطازجة التي احتلت مكانا مركزيا في النظام الغذائي اليومي عند الفلاحين[9]. ونفس هذه الأطعمة تتكرر في مدينتي تونس والمنستير، حيث يتناول سكانهما حساء يطلق عليه "البسيس"،

---

[1] - Braudel, Fernand, **La Méditerranée : l'espace et l'histoire**, op.cit, p. 44.

[2]- مارمول، كربخال، **مصدر سابق**، ج 2، ص: 146.

[3] - De Castries, Henry, S.I.H.M, Première série - Dynastie sadienne, **Archives et bibliothèques d'Angleterre, Tome. II**, p. 56.

[4]- Tessier, Sophie, **Alimentation méditerranéenne**, op.cit, p. 6.

[5]- مارمول، كربخال، **مصدر سابق**، ج 2، ص: 297.

[6]- الوزان، الحسن، **مصدر سابق**، ج1، ص: 252.

[7]- الإفراني، محمد الصغير، **صفوة..**، **مصدر سابق**، ص: 148.

[8] - Ibid, p. 115.

[9] - Ibid, p. 125.

الذي يصنع من دقيق الشعير الممزوج بالماء الخاثر، وأيضا "البازين" حيث يطبخ عجين خفيف في الماء ويسقى بالزيت أو مرق اللحم. وهناك أطعمة أخرى أكثر تعقيدا وأوفر حظا من العناية[1]، يدخل في إعدادها البقول، والحمص، والخص[2]. والمنتشرة عند سكان جزيرة كورفو بكميات وفيرة[3].

ومما لا شك فيه، أن فنون الطبخ في هذه البلدان جميعا مستمدة من التقاليد العثمانية، حيث نقل الدايات والباشوات من أصل تركي هذه الأنظمة الغذائية إلى القصور والدور الكبرى بكل من تونس والجزائر، لتنتشر معها المصطلحات المعبرة عن المظاهر الدخيلة على المائدة المغربية في المناطق المحلية[4]، وانتقلت مكونات الطبخ العثماني إلى المطبخ المغربي من تونس والجزائر، وعبر استقدام الأتراك التركيبات الغذائية العثمانية الجديدة كالشوربة والكباب والكفتة والأرز[5]، الذي عادة ما يكون «**مطبوخا باللبن الحليب، مأكولا بالسمن والعسل**»[6]. وهكذا، فالمطبخ المغربي يشترك مع المطبخ العثماني في العادات الغذائية المتبعة كاستعمال الأرز ولحم البقر واستهلاك كميات كبيرة من الدجاج والحمام[7]. وقد أبرز الوزان هذا التماثل من خلال وصفه لعادات فاس في الغذاء وتناولهم اللحم الطري مرتين في الأسبوع، سواء في المرق أو طعام الكسكس، أما الأعيان فيأكلونه مرتين في اليوم حسب شهيتهم[8]، ويأكلها سكان اليونان كل أيام الأسبوع[9]. ولا تقتصر أُكلات اللحم على الأثرياء فحسب، بل كان البسطاء يتهافتون على المحلات التي تصنع فيها كرات صغيرة من لحم البقر المفروم، والتي تقلى في الزيت مع كثير من التوابل[10]. ومن اللحوم الأساسية في الطعام، لحوم الأغنام والماعز. ويذكر مارمول أن سكان شمال إفريقيا « **يأكلون لحم الماعز أو النعجة أكثر مما يأكلون لحم الضأن أو البقر**» [11]. وكانت لحوم الضأن والماعز المطبوخة في المرق أو المشوية من أهم أكلات جزيرة كريت وشيو، التي

---

[1]– الوزان، الحسن، **مصدر سابق**، ج2، ص: 76– 84.

[2]– ابن أبي دينار، محمد، **المؤنس في أخبار إفريقية وتونس**، مطبعة الدولة التونسية، الطبعة الأولى، 1869، ص: 291.

[3] - Da Pesaro, Elia, « **Voyage ethnographique de Venise à Chypre : lettre datée de Famagouste, 18 octobre 1563** », trad. et commentée par Moïse Schwab, 1879, p. 13.

[4]– شريد، حورية، **تطور المطبخ المغربي وتجهيزاته ...، مرجع سابق**، ج1، ص: 83.

[5]– نفسه، ص: 61.

[6]– العربي الفاسي، محمد، **مرآة المحاسن..، مصدر سابق**، ص: 189.

[7]– شريد، حورية، **مرجع سابق**، ص: 90.

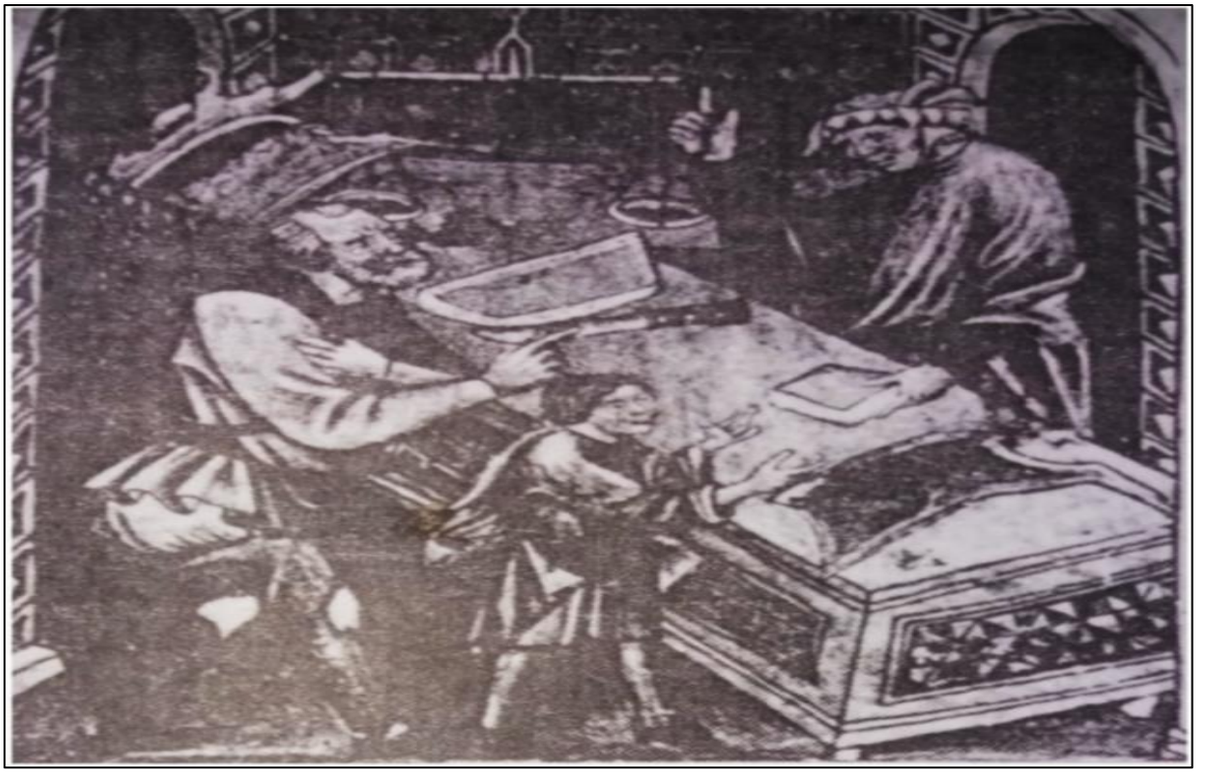
[8]– الوزان، الحسن، **مصدر سابق**، ج1، ص: 252.

[9] - Ibid, p. 21.

[10]– نفسه، ص: 236.

[11]– مارمول، كربخال، **مصدر سابق**، ج 2، ص: 8.

دأب سكانها على استعمال الملح للمحافظة على اللحوم ومعالجتها من التلف[1]، كما يفعل سكان الإمبراطورية العثمانية، والمغرب، وقد برع الأندلسيون في طريقة حفظ اللحم من التلف مدة عام أو عامين عبر طريقة تسمى بـــ "الخليع"[2].



صورة رقم 5: بيع اللحم المملح

المصدر: برودل، فرنان، **الحضارة المادية...، مرجع سابق**، ج1، ص: 254

وكانت الأسماك ضمن لائحة أطعمة المغاربة وسكان المجال المتوسطي خاصة المناطق الساحلية والداخلية القريبة، حيث يصطاد المغاربة سمك المورة وغيرها بوفرة في شاطئ أكادير[3]، و وعُدَّ موردا أساسا للسكان[4]، خاصة عند سكان أزمور الذين يعتمدون في غذائهم على سمك الشابل[5]، وعند سكان باديس الذين تعودوا

---

[1] - Vingopoulou, Ioli, **Le Monde grec vu par les voyageurs**, op.cit, p. 392.

[2]– الكامون، أحمد، السقلي، هاشم، **التأثير المورسكي في المغرب**، مركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية – وجدة، سلسلة دفاتر المركز 2، الطبعة الأولى، مارس 2010، ص: 132.

[3]– مارمول، كربخال، **مصدر سابق**، ج2، ص: 32.

[4]– دي طوريس، ديكو، **تاريخ الشرفاء...، مصدر سابق**، ص: 126.

[5] - De Cenival, Pierre, « Instructions pour Sancho Travares», S.I.H.M, Première série - Dynastie sadienne, **Archives et bibliothèques de Portugal, Tome I**, p. 87.

على الذهاب «**كل صباح إلى ساحل البحر لمساعدة الصيادين الذين يكافئونهم بإعطائهم كمية مهمة من السمك الذي يصطادونه**»[1]، و عند سكان الجزر الايجية وآسيا الصغرى[2]، وسكان جزر البحر الأيوني كجزيرة كورفو خلال القرن السادس عشر الميلادي[3].

وتنوعت الأسماك في الموائد المتوسطية، خلال القرن السادس عشر والسابع عشر الميلادي، كسمك المورة، والشابل، والدلفين، والحفش، والسلمون، والترويت[4]، ومن الأسماك الأخرى الأكثر وفرة واستهلاكا بكميات كبيرة، في المغرب والمجال المتوسطي، سمك القد، والرنجة، والسردين، والتونة وما إلى ذلك، وكلها تخضع لعملية تمليح وتجفيف لتبقى صالحة للأكل مدة طويلة[5]. ويتم استهلاك الأسماك الطازجة في المناطق الساحلية والمراكز الحضرية المحيطة بها بشكل منتظم وآعتيادي، رغم كونها أكثر تكلفة من باقي المواد لطراوتها، كما كان يتم بيعها واستهلاكها في الأسواق المحلية أنحاء البحر المتوسط[6]، كأسواق سرقسطة التي انتشر بها سمك التونة الطازج، والسلمون[7]. وكذا الأسواق المغربية[8]. وهكذا، اشتهرت مدن المغرب والمجال المتوسطي، بفضل وفرة هذه المنتوجات، بأكلات السمك خاصة المقلي[9]. وتطورت مع هذه الأكلات وصفات الأطعمة الأخرى القادمة من كل أرجاء البحر المتوسط، وتطورت معها طرق تقديم المأكولات، مع إيلاء عناية كبيرة بالمظهر الجمالي للمائدة، مراعاة للأصول وحسن السلوك[10].

لعبت الهجرة، والتجارة الدولية، دورا كبيرا في وحدة هذه الأنظمة الغذائية وتطورها بين المغرب والمجال المتوسطي، حيث أدت إلى تمازج الأغذية وانتشرت بفضلها تقنيات الطهي[11]. وكان للاحتلال الإيبيري

---

[1]– الوزان، الحسن، **مصدر سابق**، ج 1، ص: 326.

[2]– هارولديك، هربرت جون فلير، **الأزمنة والأمكنة، الجزء العاشر من دهاليز الزمن العاشر**، ترجمة محمد السيد غلاب، إبراهيم أحمد رزنامة، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، 1942، ص: 193.

[3] - Da Pesaro, Elia, **Voyage ethnographique de Venise à Chypre**, op.cit, p. 13.

[4] - Levasseur, Olivier, « Brève histoire de la consommation des produits de la mer (XVIème - XIXème siècles) », **In Sociologie et anthropologie de l'alimentation**, XVIIème congrès de l'AISLF. Tours juillet 2004, p. 2- 3.

[5] -Ibid, p. 5. Da Pesaro, Elie, op.cit, p. 13.

[6] - Ibid, p. 2- 3.

[7]– برودل، فرنان، **الحضارة المادية**، ج2، ص: 55.

[8]– الوزان، الحسن، **مصدر سابق**، ج1، ص: 237.

[9]– نفسه، نفس الصفحة.

[10]– برودل، فرنان، **الحضارة المادية**، ج1، ص: 242.

[11] - Tessier, Sophie, op.cit, p. 109- 110.

دور في تعزيز النظام الغذائي المشترك، حيث تبنت المدن الشمالية تأثيرات الإسبان والبرتغال في فنون الطبخ، إذ كانت تصل إلى المطبخ المغربي المواد الغذائية الإسبانية كالعسل، والعنب، والزبيب المجفف، والزيت، والشعير، والقمح، وسمك التونة، وزبدة البقر،[1] وهذه المواد ذات الطابع الزراعي تبين التشابه الكبير بين مكونات الطعام في المغرب مع نظيره في إسبانيا. وأدخل الإيبيريون إلى المغرب والمجال المتوسطي منتجات غذائية من العالم الأطلسي خاصة السمك[2]، والفلفل الأمريكي الحلو، والكوسة، والذرة، والبطاطس، والطماطم عن طريق البرتغال. وأدخلت تقنيات جديدة مثل القلي، والمعجنات، واستعمال المنكهات من التوابل[3]. وتم جلب الديك الرومي من أمريكا في القرن السادس عشر، ليكتسح المجال الترابي لفرنسا[4]. ومن المؤكد أن يكون الديك الرومي قد أدخل إلى مدن وقرى المغرب عبر البرتغاليين، والإسبان، والجنويين، والإنجليز، والهولنديين.

وعلاوة على ذلك، كان للأندلسيين إسهامات كبيرة في مجال الأطعمة وفنون الطبخ، خاصة في ترسيخ قواعد الطبخ المشرقي، الذي أصبح يشكل العامل المشترك بين المغرب وجميع سكان شمال إفريقيا، ويمكن حصره في كل الأطباق المشتملة على وجبات اللحم والبرانية والمثومات[5]، ثم المروزية، وسميت بالمروزية «**نسبة إلى "مروزو" وهي مدينة ببلاد العجم يطبخون [اللحم] بأبزار تفوح لها قيمة ويرون أكلها عقب الصوم من التطيب**»[6]. وانتقل هذا الإرث الغذائي أيضا عبر هجرات اليهود، وتوافد الأتراك على المغرب، وتوسع نفوذهم في مناطق عديدة من البحر المتوسط.

وكان لهذه العوامل دور كبير في توفير مأكولات متنوعة تصيبك بالدهشة والعجب في سائر أرجاء المتوسط، جعلت السفير الفرنسي "جيرولاو ليبومانو"Girolamo Lippomano إلى البندقية في عام 1557م، يحس بالذهول، وهو يرى الرخاء يعم المدينة بالمأكولات المتنوعة والرخيصة والباهظة الثمن كل حسب قدرته

---

1 - De Castries, Henry, « Lettre de la ville de Gibraltar A la ville de Séville », S.I.H.M, Première série - Dynastie sadienne, **Archives et Bibliothèques d'Espagne, Tome I**, p. 1- 2.
2 - Godinho Magalhaes, Vitorino, op.cit, p. 33.
3 - Tessier, Sophie, op.cit, p. 6.

4– برودل، فرنان، **الحضارة المادية...**، **مرجع سابق**، ج1، ص: 243.

5– شريد، حورية، **تطور المطبخ المغربي...**، **مرجع سابق**، ص: 60.

6– ابن أبي دينار، محمد، **المؤنس في أخبار إفريقية...**، **مصدر سابق**، ص: 288.

وإمكاناته[1]، شأن مثيلاتها في المغرب الذي تنوعت هو الآخر مأكولاته وأطباقه. ونقتصر هنا على ذكر بعض الأطعمة والحلويات ذات الأصول المختلفة والمتداولة بالمناطق المغربية:

- **البسطيلة:** أصل الكلمة إسبانية "باستل" Pastel هي عبارة عن فطائر محشوة بخليط من لحم الحمام المهروس والبيض بنكهة الليمون والعسل إضافة إلى الزيت واللوز المفروم، ولم يعرف المغاربة هذا النوع من المأكولات إلا بعد اتصالهم بالأندلسيين الذين أخذوه بدورهم عن الإسبان[2].
- **التفايا:** نوع من الطبيخ ذو أصول مشرقية انتشر في إسبانيا مع زرياب، ويتخذ في المغرب من اللحم والتوابل والماء والكزبرة[3].
- **البايلة** Paila : وجبة إسبانية الأصل، تصنع من بقايا الطعام[4].
- **المجبنات:** نوع من الحلويات الشعبية، ما زالت بعض المدن المغربية كتطوان وفاس تحافظ على صناعتها، وما زالت تحمل الاسم نفسه حتى في إسبانيا Almojatan. تعتمد في صناعتها على دقيق الدرمك (الدقيق الأبيض) الذي يعجن ويعرك جيدا بحيث يشبه السفنج، ويضاف إلى العجين الجبن وبعض التوابل والخلول، كالأستيون والفلفل والقرنفل وماء كزبرة خضراء، وكذلك اللوز والفستق[5].
- **الشباكية (الزلابية):** من الحلويات المعروفة عند الأندلسيين، تصنع من عجين الدرمك وتجعل في إناء مثقوب القعر ثم يجعل الأصبع على الثقب ثم ينصب القالي يده على المقلاة ويزيل أصبعه فيجري العجين من الثقب في المقلاة ويصور من العجين شباكا وغير ذلك على عادة ما جرى عند الأندلسيين في عملها[6]. وقد تحدث "ابن بطلان" عن منافعها في الصدر والرئة، وعن أضرارها في سد الكبد والطحال[7].

---

[1]- برودل، فرنان، **مرجع سابق**، ص: 243.

[2]- الكامون أحمد، السقلي هاشم، **التأثير المورسكي...**، **مرجع سابق**، ص: 130.

[3]- نفسه، ص: 131.

[4]- نفسه، نفس الصفحة.

[5]- نفسه، ص: 136.

[6]- نفسه، ص: 134- 135.

[7]- ابن بطلان، **تقويم الصحة**، **مصدر سابق**، ص: 64.

- **الإسفنج:** نوع من الفطائر المقلية في الزيت تشبه الخبز المعسول الذي يباع في روما.[1] يتخذ من الدقيق الأبيض الذي يعجن بالماء الفاتر عجينا قويا ويسقى بالماء قليلا حتى يصير خفيفا، ثم يوضع في زيت مغلى بمقلاة نحاسية[2].
- **كعب غزال:** من أنواع الحلويات الرفيعة التي لا تستهلك إلا في المناسبات الخاصة وعند طبقات اجتماعية معينة، وكانت هذه الحلوى يقدمها المغاربة والأندلسيون واليهود للضيوف[3].

لقد تعددت الأطعمة والحلويات التي دخلت إلى المغرب إلى درجة يصعب معه ردها إلى أصلها الحقيقي، خاصة بعد توافد الأندلسيين واليهود، وعدد كبير من التجار الأوروبيين والأتراك، والذين دخلت معهم عادات جديدة في النظام الغذائي المغربي، وخير مثال على ذلك تبوؤ كل من الأرز والزبدة مكانة مهمة في الأطعمة، إلى جانب القمح والزيتون التي كانت معروفة لقرون، وعم استعمال السكر في الحلويات والمشروبات[4]. ورغم تنوع هذه التركيبات الغذائية وكثرتها، فقد دفعت، بساكنة المغرب والمجال المتوسطي، إلى أخذ احتياطاتها من وجباتها اليومية، وذلك بجعل نظامها الغذائي ذا أساس علمي بمراعاة الجانب الصحي فيه. وقد نبه "ابن بطلان" إلى ذلك، بقوله: «**تقويم الصحة بالأسباب الستة التي لا بدّ لكل إنسان يوثر دوام صحته من تعديلها وأولها إصلاح الهواء الواصل إلى قلبه والثاني تقدير مأكله ومشربه والثالث تعديل حركاته وسكونه والرابع منع نفسه من الإغراق في نومه ويقظته والخامس تقدير استفراغ واحتقان فضلاته والسادس أخذ نفسه بالقصد في فرجه وغضبه وفزعه وغمه**»[5]. ويذكر ابن دينار نصيحة الأطباء في ملازمة أكل الدجاج على جهة التطبيب والمداومة عليه يورث النقرس[6].

وأمام هذه التخوفات، وتفاديا للأمراض الباطنية قام الإنسان المتوسطي بتوجيه خياراته الغذائية، وذلك بتناول الطعام الأنضج طبخا والأحسن لونا والأطيب طعما[7]، وبتوظيف الأعشاب الطبية في المأكولات لضرورتها الصحية والعلاجية، كالسكر النافع لخشونة الحلق والصدر وقصبة الرئة، ويجلوا الرطوبة التي فيها،

---

[1]- الوزان، الحسن، **مصدر سابق**، ج1، 236.

[2]- الكامون أحمد، السقلي هاشم، **مرجع سابق**، ص: 133.

[3]- لوطورنو، روجي، **فاس قبل الحماية**، ج2، ترجمة محمد حجي، ومحمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1986، ص: 827.

[4]- شريد، حورية، **تطور المطبخ المغربي...**، **مرجع سابق**، ص: 61.

[5]- ابن بطلان، **مصدر سابق**، ص: 1.

[6]- ابن أبي دينار، محمد، **المؤنس...**، **مصدر سابق**، ص: 289.

[7]- البوزيدي، أحمد، **طبائع الأغذية والأشربة...**، **مرجع سابق**، ص: 81.

ويدر البول[1]، والتوابل كالفلفل والزيتون والزعفران، ومنها بروز كالخل، ومنها أخشاب كالزنجبيل[2]، وهي تستخدم للهضم[3]. ومن بين التوابل الأخرى النافعة الخردل الذي يفيد في علاج النقرس، والخولجان الذي يطيب نكهة الطعام ويعالج من عرق النسَا، زد على ذلك الكمون والسلجم وغيرها من التوابل الأخرى النافعة للأبدان[4]. ودأب سكان المغرب وباقي مجتمعات المتوسط على تناول لحم القديد، باعتباره وصفة طبية جيدة «**للمستسقين والمترهلين لا سيما المنقوع منه في الخل لقلة تعطيشه لهم وهو مذهب بوخامة الأغذية الدهنة وتبطل الجوع الحادث للسُكاري**»[5]. ووظفت الأزهار، في علاج الأمراض الباطنية، كالأترج الذي يهضم الطعام ويؤمن من السموم، واللفاح الذي يستعمل كمنوم فعال، وكعلاج للصداع والكلف[6]. وقد وقف الحسن الوزان على عدد من المحلات التي تباع فيها المواد المتعلقة بالعطارة والطب بمدينة فاس، والتي بلغت حوالي مائة وخمسين دكانا[7]، وهي أغلبها محلات تشتمل على مواد علاجية للأمراض الباطنية.

ووظفت، مجتمعات البحر المتوسط، الخمور في بعض الأدوية مثل الترياق لمعالجة الأمراض الباطنية[8]. وتحدث "ابن بطلان" عن نوع من الخمر وهو "العتيق الريحاني" يستخدم في علاج الرمَدِ، ويزيل الخمر "الأحمر الغليظ" الغشى، ويعالج الخمر "الأصفر المر" السموم، ويعد النبيذ الأحمر قليل الحرارة علاجا لأصحاب الصفراء، أما النبيذ التمري فيستخدم كمسهل[9]. واستمر توظيف الخمر في معالجة المرضى خاصة من قبل الأطباء الأجانب خلال القرن السابع عشر، وقد وقف اليوسي على طبيب أجنبي في المغرب يعالج بالخمر مريضا مصابا بالحمى[10]. وعلى أية حال، تمكنت ساكنة المغرب والمجال المتوسطي من توجيه خياراتها الغذائية بالتركيز على

---

[1]- ابن بطلان، **مصدر سابق**، ص: 76.

[2]- نفسه، ص: 33.

[3] - Mathe Thierry, Pilorin Thomas, Hebel Pascale, « Du discours nutritionnel aux représentations de l'alimentation », **Cahier de recherche**, N° 252, décembre 2008, p. 14.

[4]- نفسه، ص: 33- 34.

[5]- نفسه، ص: 44.

[6]- نفسه، ص: 73.

[7]- الوزان، الحسن، **مصدر سابق** ، ج1، ص: 242.

[8]- مصطفى نشاط، **جوانب من تاريخ المشروبات المسكرة بالمغرب الوسيط**، منشورات الزمن، قضايا تاريخية، رقم 8، 2006، ص: 55.

[9]- ابن بطلان، **مصدر سابق**، ص: 71.

[10]- اليوسي، **مصدر سابق**، ص: 81.

الجوانب الصحية في مأكولاتها اليومية، عبر توظيف الأعشاب، التي أصبحت من شروط النظام الغذائي، وكمحاولة لإضفاء الشرعية الطبية على مختلف الممارسات الغذائية ليصبح كل شيء ذا أسس علمية[1].

2.2. المشروبات العادية والمسكرة

يشترك المغاربة وسكان المجال المتوسطي، بالإضافة إلى وحدة الأطعمة الغذائية، في نوعية المشروبات العادية مثل الشاي والقهوة، والمشروبات المسكرة كالخمر، وما رافقهما من عادات وطقوس تخللت بشكل خاص الجلسات الخمرية. ودخلت إلى هذه المجتمعات أفة شرب الدخان أو التبغ، والحشيش.

1.2.2. الشاي والقهوة

من ضمن المشروبات التي كان يتعاطاها المغاربة وسكان المجال المتوسطي مشروب الشاي، الذي دخل إلى المغرب الأقصى خلال العصر الحديث، وهو مشروب يتشابه مع الخمر في جلسات طقوسه، والتشابه بين المشروبين، أفرز انقساما بين منتصر لشراب الشاي ورافض له، و لم يرى البعض حرجا في تناوله لأنه أبعد ما يكون عن الخمر[2]. وقد ادعى بعض المتأخرين من أصحاب الحرمة عدة أسباب توجب ترك الشاي، ومنها أنه يؤدي إلى هلاك النفس، ومرض الجسم، والصداع الشديد، وأنه مضيعة للمال، ومنها أن أول من صنعه كان المولى إسماعيل لولده الأمير زيدان المدمن على شرب الخمر، الذي امتنع عن تركه، و لم تنفع معه فيه الأسباب، فلما صنع له الأتاي ترك معاقرة الخمر مما دل على أنه يشابه شرب الخمر[3]. كما يشابهه في قول أهلها إنه يوقف الهموم والأحزان، والغموم والكروب، ويشرح الصدر[4].

ومن المشروبات الجديدة، التي تم تحديثها إلى جانب تقاليد جديدة أدخلت على السفرة والمطبخ المغربي والمتوسطي، مشروب القهوة، التي كانت تأتي من بلاد اليمن، جلبها الأتراك والعرب الذين لم يكونوا

---

[1] - Mathe Thierry et autres, op.cit, p. 16.

[2] – نشاط، مصطفى، **جوانب من تاريخ المشروبات المسكرة...، مرجع سابق**، ص: 104.

[3] – السبتي عبد الأحد، لخصاصي عبد الرحمان، **من الشاي إلى الأتاي، العادة والتاريخ**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة بحوث ودراسات رقم 25، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1999، ص: 200- 201.

[4] – نفسه، ص: 202.

ويوضح المثل القائل: **« أتاي ورضا الوالدين ما كيشبع منهم أحد»**، مدى ولع المغاربة بالشاي.

Brunot, Louis, « Noms de récipients à Rabat », **Hespéris**, tome I, année 1921, p. 59

يستطيعون التخلي عنها[1]. وظهرت أوانٍ خاصة بها كالطاجن المصنوع من الفخار لتحميصها والمهراس أو المدقاق[2]. ومنذ دخول القهوة إلى المغرب انتشر استعمالها في البيوت، كما هو الشأن بالنسبة لباقي البيوت المتوسطية، إذ دخلت تونس والجزائر عبر الإخوة بربروسا[3]، ودخلت إلى مدينة البندقية عام 1515م[4]، ووصلت فرنسا، خلال القرن السابع عشر، عبر تجار مارسيليا، إلى جانب أدواتها الخاصة من الأكواب المزخرفة والأباريق وباقي الأدوات المترلية المستخدمة في تركيا، وحمل التجار معها النباتات المحلية وتفاصيل الأزياء.

ورافق شرب القهوة، في المغرب والجزائر وتونس وباقي بلدان المجال المتوسطي، عادات وطقوس تبادل الأخبار والإشاعات[5]. وانتشرت بالموازاة مع ذلك، المقاهي، في المدن المغربية وباقي مدن البحر الأبيض المتوسط، ومن المرجح أن يكون الموريسكيين هم من أدخلها إلى مدينة الرباط وتطوان وسلا، هذه الأخيرة كانت تعرف «**ضوضاء الخصومات تدوى ليلا نهارا في (...) المقاهي المغربية الكثيرة العدد والمفتوحة من متاجرين ماهرين**»[6]. كما هو الشأن في مدينة إسطنبول والجزائر، حيث كان المشروب الأسود منتشر في الشوارع الرئيسية، وفي الأسواق، يتناولونه كل ساعتين أو ثلاث ساعات يوميا، إلى جانب شرب الدخان[7].

---

[1]– بردول، فرنان، **الحضارة المادية...**، **مرجع سابق**، ج1، ص: 622.

[2]– شريد، حورية، **مرجع سابق**، ص: 98– 100.

[3]- Carlier, Omar, « Le Café maure. Sociabilité masculine et effervescence citoyenne (Algérie XVIIe-XXe siècles**) »**, **Annales. Économies, Sociétés, Civilisations.** 45e année, N. 4, 1990, p. 976.

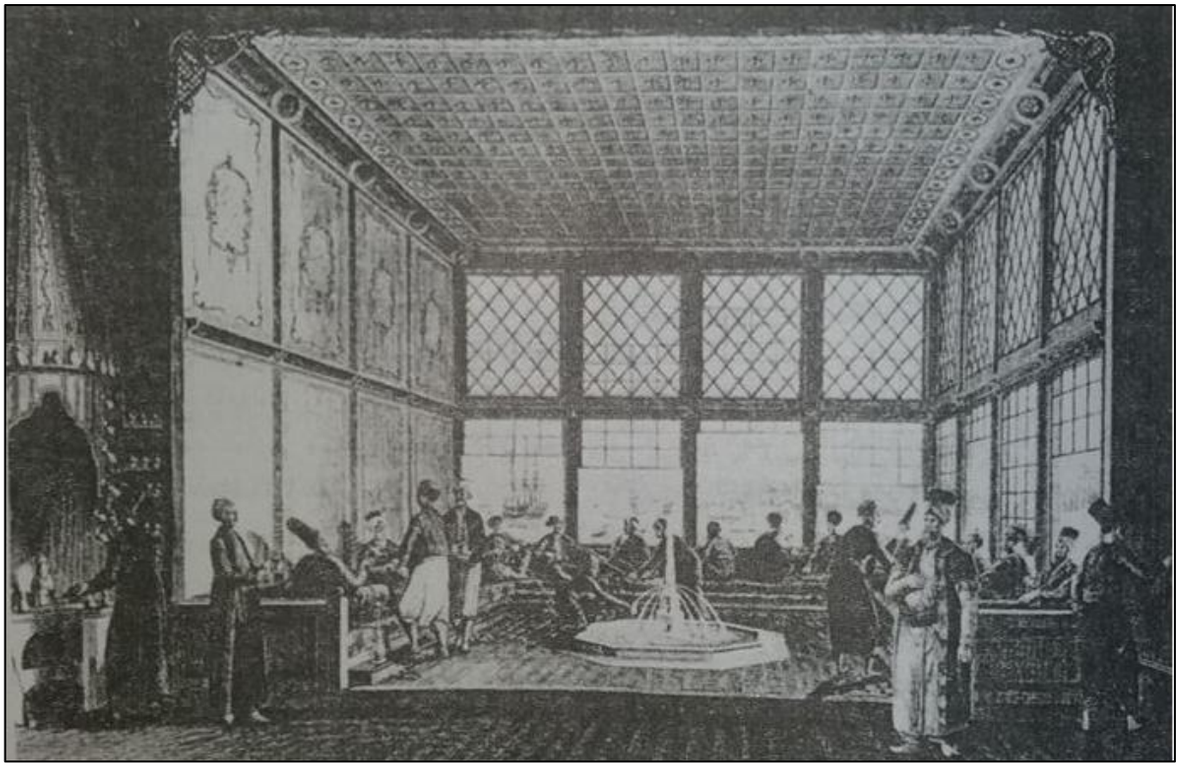
[4]– برودل، فرنان، **الحضارة المادية**...، **مرجع سابق**، ج1، ص: 343.

[5] - Desmet- Grégoire, Helene, « L'introduction du café en France au XVII siècle », **Confluences Méditerranée**, 1994, n°10, **[en ligne] www.revues-plurielles.org**, p. 165- 166.

للمزيد من التفصيل عن التاريخ الثقافي للقهوة في الحجاز ومصر، وانتقالها من اليمن إلى البوسنة، وبعض الرسائل الفقهية عن مشروب القهوة والدخان، يكمن مراجعة: الأرناؤوط، محمد، **من التاريخ الثقافي للمقهى والمقاهي**، جداول للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2012.

[6]– كواندرو، روجي، **قراصنة سلا**، ترجمة محمد حمود، المعهد الجامعي للبحث العلمي، جامعة محمد الخامس، 1991، ص: 35.

[7] - Carlier, Omar, op.cit, p. 980.



صورة رقم 6: مقهى تركي في إسطنبول (متحف الرسوم بالمكتبة القومية بباريس)

المصدر: برودل، فرنان، **الحضارة المادية والاقتصاد والرأسمالية...**، مرجع سابق، ج1، ص: 343.

إن انتشار الشاي والقهوة والمقاهي، بالمغرب والمجال المتوسطي، خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلادي، دلالة واضحة على وحدة العادات في المشروبات والتسلية، التي لم تقتصر على هاذين المشروبين فحسب، بل تجاوزته إلى معاقرة الخمر، الشراب الذي لم تخلو منه وجبات وموائد معظم سكان المتوسط.

2.2.2. إنتاج وتعاطي الخمور

تعتبر أنبذة جبال الأطلس والمناطق المغربية، التي انتشرت بها زراعة الكروم، والأنبذة التي كانت تُملأ النافورات حتى تفيض في منطقة بروجنديا[1]، مثالا واضحا على وحدة العادات في المشروبات والتسلية، خاصة معاقرة الخمر، التي شملت سائر مدن وأرياف البحر المتوسط[2]، حيث لم يكن النبيذ يخلو من الوجبات التي يأخذها الرهبان في الدير في وجباتهم اليومية[3]، والعمال في باليرمو في وقت استراحتهم، إلى جانب طبق البصل

[1]– برودل، فرنان، **الحضارة المادية...**، مرجع سابق، ج1، ص: 244.

[2] - Mathé Thierry et autres, **Du discours nutritionnel**, op.cit, p. 14.

[3]– نفسه، ص: 210.

والطماطم والتوابل والقليل من الزيت تأكل مع الخبز[1]. كما هو الحال في مراكش، التي انتشر بها عصير محلي يسمى "الرُب"، يكون من الثمر أو من التين بعد طبخه واعتصاره. وكان هذا العصير محل شبهة، بين من اعتبره حلالا ما لم يبتعد به إلى حد السكر، وبين من اعتبره حراما، مما حوله إلى صنف من المسكرات[2]. ورغم مواقف الفقهاء فقد ظلت الأنبذة منتشرة في عدد من المناطق المغربية، خلال القرن السادس عشر، حيث كان سكان جبال الأطلس «**يشربون الخمر ممزوجة بطبيخ لتكون حلال في نظر الإسلام**»[3]. وكان أهالي تارودانت يطبخون العنب لغنى المدينة بالكروم الجيدة[4]، وكذلك الحال بالنسبة لسكان جبل لوكاي بالريف الغني بالعنب[5]. وكان الخمر معلوما عند سكان جزيرة باديس، التي كان بها « **أكثر من مائة منزل لليهود تباع فيها أجود الخمور، وكانت تسلية المدينة هو الخروج إلى البحر في الزوارق لشرب الخمر وتناول الطعام**»[6].



الصورة رقم 7: "الطعام في الدير: مائدة متواضعة ولكنها لا تخلو من النبيذ، فقد كان النبيذ شيئا عاديا من لوازم الحياة اليومية في منطقة البحر المتوسط".

المصدر: برودل، فرنان، الحياة المادية...، مرجع سابق، ص: 310

---

[1]- Braudel, Fernand, **La Méditerranée : l'espace et l'histoire**, op.cit, p. 44.

[2]- نشاط، مصطفى، **جوانب من تاريخ المشروبات...**، مرجع سابق، صص: 9- 20- 21.

[3]- دي طوريس، دييكو، **تاريخ الشرفاء...**، **مصدر سابق**، ص: 164.

[4]- نفسه، ص: 167.

[5]- الوزان، الحسن، **مصدر سابق**، ج1، ص: 261.

[6]- مارمول، كربخال، **مصدر سابق**، ج 2، ص: 230-231.

كانت الخمرة تصنع بجهات أخرى من المغرب، خلال القرن السابع عشر، وقد أثارت استغراب الرحالة الأجانب، ومن بينهم "جان موكي" الذي تذوقها بصفة خاصة[1]. واستمر انتشار الخمرة، خلال القرن الثامن عشر، بفضل جودة وكمية العنب إلى درجة أصبح الخمر يماثل نبيذ "جريز" التي تصنع في إسبانيا[2]. فصار تعاطيه من مختلف طبقات المجتمع. وقد أورد "جون وندوس" 1721م نصا تحدث فيه عن عقور أهل تطوان للخمرة، يقول: «**وبعد تناول الطعام يشربون الماء. فدينهم يحرم عليهم الخمر وكل ما هو مسكر من الكحول، باستثناء شراب الأترج. ورغم ذلك الحظر فإن أغلبيتهم تسكر بخمور قوية من أي نوع كانت إذا تمكنت من الحصول عليها**»[3]. ولا تستثنى خاصة المجتمع من معاقرة الخمر، ورغم أنهم لا يتعاطون لعادة شرب الخمر بصفة منتظمة كما هي عادة الأوروبيين، فقد كانوا يتناولون كل ما يقدم لهم من كؤوس الخمر مملوءة جيدا خلال الحفلات الرسمية[4]، «**لدرجة أن بعضهم لم يستطع النزول من السلاليم بدون مساعدة. وكان الحاكم يلاطف السفير كما هي عادته من قبل. لكن عندما خرج ظهر أنه كان يعاني من سيطرة الكحول حيث هجم بسيفه على أصحابه الذين كانوا يفرون من أمامه، وذلك بسبب إفراطه في تناول الخمر**»[5].

كان انتشار تعاطي الخمر عند المغاربة بسبب كثرة خمارات اليهود والأجانب المسيحيين، خاصة الأسرى الذين كانوا يصنعون الخمرة، ويسمونها ماء الحياة ويبيعونها سريا إلى المغاربة[6]. فقد كانت ساحة سجن الأسرى مزينة بالعديد من الموائد، شاغرة بالجنود والبحارة والعاطلين والغاوين لاحتساء الخمر، وللغناء، وشرب الدخان، ولقضاء مصالحهم الأخرى. وكان الأسرى الذين يديرون الخمارات يؤدون مبالغ مالية كبيرة لحارس السجن الذي بواسطة وسائله الخاصة يحميهم ويشدد على الأشخاص الذين يرفضون دفع ثمن شراب الخمر[7]. واستمر دور اليهود والأسرى في انتشار الخمر بين المغاربة، وقد تحدث عن ذلك "جون وندوس"

---

[1]- حركات، إبراهيم، **المغرب عبر...**، **مرجع سابق**، ج2، ص: 376.

[2]- وندوس، جون، **رحلة إلى مكناس**، ترجمة زهرة إخوان، تقديم وتعليق عبد اللطيف الشاذلي، منشورات عمادة جامعة المولى إسماعيل، 1993، ص: 124.

[3]- نفسه، ص: 48- 49.

[4]- نفسه، ص: 38.

[5]- نفسه، نفس الصفحة.

[6]- مويط، جرمان، **مصدر سابق**، ص: 40.

[7]- Marroun, Abdeltif, **L'affrontement entre européens et musulmans au sud de la Méditerranée occidentale aux XVe et XVIe siècles (L'échec de là l'action Ibérique au Maghreb)**, tome II, thèse du Doctorat, Université Jean Moulin, Faculté des Lettres et Civilisations, Lyon III, 1993, (Histoire et Civilisations), p. 406.

قائلا: «**أما النبيذ فدينهم يحرمه، فهم لذلك لا يصنعونه. لكن بعض المسيحيين واليهود يقومون بذلك بدلهم، ويصنعون كمية تكفيهم وتكفي المغاربة الذين يجسرون على خرق تعاليم دينهم**»[1] وحري بالذكر، أن متاجرة الخمر لم تقتصر على اليهود والأسرى فحسب، بل كان من السلع الملكية المحتكرة من قبل ملك البرتغال إلى جانب البردات والصمغ[2]، وذلك بعد أن طردت سفن البندقية، وجنوة، وبيزا، ومارسيليا، وكطالنيا، التي كانت تتاجر في الخمور مع المغرب[3]. وبعد ذلك، بدأت تتزايد إيصالات البلاط البرتغالي من الخمر نحو المدن المحتلة، فقد أرسل في سنة 1501م إلى فيطور مدينة أسفي "نونو فرناندیز" 27 برميلا من الخمر[4].

لقد أصبح الخمر شرابا عاديا يتعاطاه معظم المغاربة والأوربيين على حد سواء، في المواخير التي تقيم بها البغايا.[5] وكان يتعاطاه السكان الأندلسيين في الحانات وأماكن اللهو الأخرى[6]. كما هو الحال عند فلاحي النورماندي، الذين كانوا يتوجهون مباشرة إلى الحانة لتناول الخمر بعد بيع بضاعتهم في السوق[7]. وكان الموريسكيين في إسبانيا يترددون على الحانات لمعاقرة الخمر وشرائها، وكانوا يملكون حقول العنب ويزرعونه ليظهروا أنهم مسيحيون طيبون[8]. والشيء نفسه يقال عن معاقرة سكان زانتي للخمر بفضل زراعة العنب[9]. وهكذا، فإن انتشار الحانات، بالمغرب والمجال المتوسطي، دلالة على انهيار المبادئ الأخلاقية، واهتزاز الكثير من المثل الدينية[10]، جعلت الغساني يقول: «**وقد عمت البلوى في هذا الزمان الكثير من الفواحش والمناكر (...) عند الرجال والنسوان والشبان والصبيان**»[11]. وهي مناكر لم تردع الفقهاء من التحدث عنها أمثال الفقيه "عبد

---

[1]– وندوس، جون، **رحلة إلى مكناس...، مصدر سابق**، ص: 124.

[2]– بوشرب، أحمد، **دكالة والاستعمار البرتغالي إلى سنة إخلاء أسفي وأزمور (قبل 28 غشت 1481– أكتوبر 1541)**، دار الثقافة، الطبعة الأولى، 1984، ص: 304.

[3]– لابيداس، أيرا م، **تاريخ المجتمعات الإسلامية**، م1، ترجمة فاضل جكتر، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، 2011، ص: 555.

[4]– نفسه، ص: 532.

[5]– الوزان، الحسن، **مصدر سابق**، ج1، ص: 19. مارمول، **مصدر سابق**، ج2، ص: 148.

[6]– كواندرو، روجي، **قراصنة سلا...، مصدر سابق**، ص: 35. مارمول، **مصدر، سابق**، ص: 145.

[7]– برودل، فرنان، **الحضارة المادية والاقتصاد والرأسمالية...، مرجع سابق**، ج2، ص: 55.

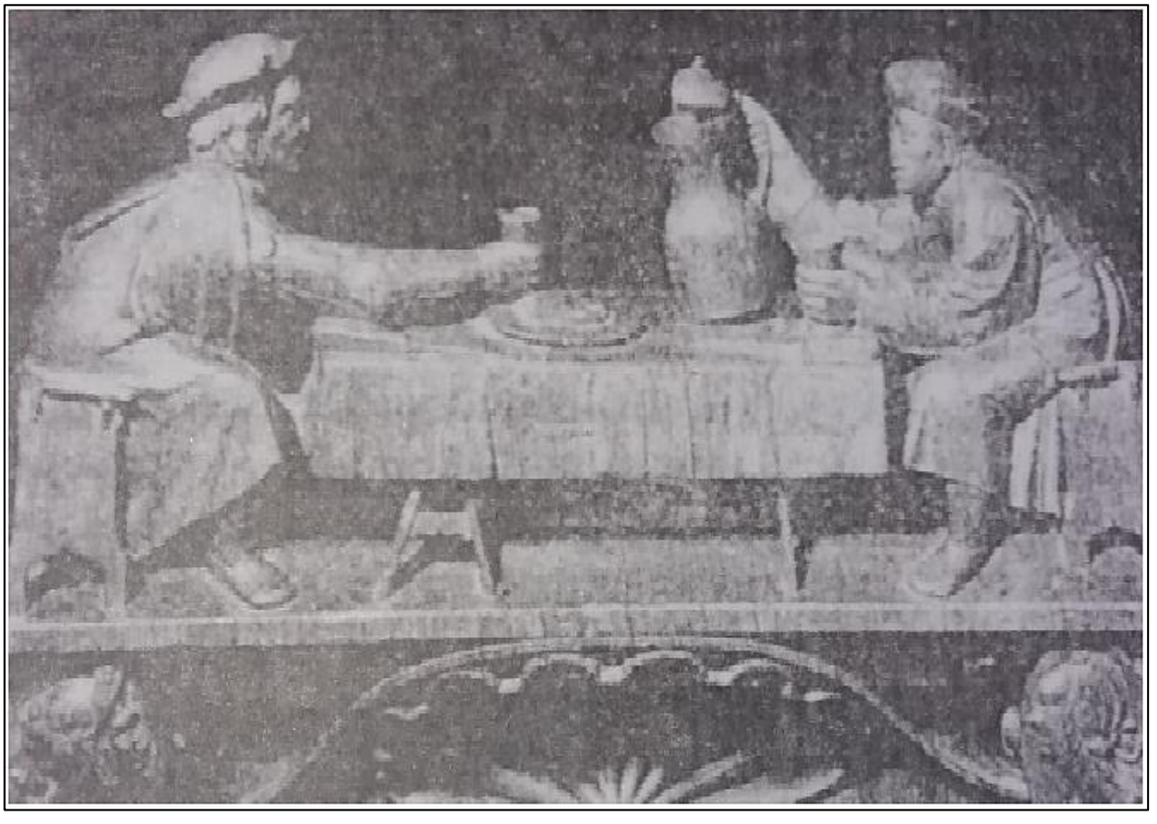
[8]– كارديناك، لوي، **الموريسكيون الأندلسيون والمسيحيون: المجابهة الجدلية (1492– 1640) مع ملحق بدراسة عن الموريسكيين بأمريكا**، ترجمة عبد الجليل التميمي، منشورات المجلة التاريخية المغربية وديوان المطبوعات الجامعية– الجزائر، الطبعة الأولى، 1983، ص: 32.

[9] - Da Pesaro, Elia, **Voyage ethnographique de Venise à Chypre**, op.cit, p. 13.

[10]– عطا الله الجمل شوقي، عبد الرزاق إبراهيم عبد الله، **تاريخ أوربا من النهضة حتى الحرب الباردة**، المكتب المصري للتوزيع المطبوعات، القاهرة، 2000، ص: 24.

[11]– الغساني، أبو القاسم، **حديقة الأزهار في ماهية العشب والعقار**، حققه وعلق على حواشيه ووضع فهارسه محمد العربي الخطابي، دار الغرب الإسلامي، بيروت– لبنان، الطبعة الأولى، 1985، ص: 336– 337.

الله الهبطي"، الذي نهى عن تعاطي الخمرة، التي أصبح الريفيون يشربونها في المحافل التي تضم المئات والآلاف من العامة والخاصة دونما تستر أو حياء[1]. وكان الإفراط في الشرب إلى حد السكر قد زاد في كل مكان منذ القرن السادس عشر، فقد بلغ استهلاك الفرد في مدينة الوليد في العام 100 لتر من الخمور في منتصف القرن، كذلك زاد السكر في البندقية وفرنسا، و لم يكن الإفراط في الشرب يتطلب نبيذا جيدا، بل إن مزارع الكروم تحولت نتيجة تكاثر السكارى إلى زراعة أنواع الكروم الرديئة لتلبية طلباتهم[2].



الصورة رقم 8: الشرب حتى السكر

المصدر: برودل، فرنان، **الحضارة المادية...، مرجع سابق**، ج1، ص: 209.

كان للخمرة دور في نسف أجهزة الدولة في المغرب والمجال المتوسطي، خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين، فقد كشفت المصادر التاريخية عن معاقرة خاصة المجتمع من الأمراء الخمور أمثال عبد

[1]- حجي، محمد، **الحركة الفكرية بالمغرب في عهد السعديين**، منشورات دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، سلسلة التاريخ (2)، الرباط، 1976، ج1، ص: 220.

[2]- برودل، فرنان، **الحضارة المادية...، مرجع سابق**، ج1، ص: 213.

الله الغالب، الذي كان يتعاطها إلى أن مات مخمورا[1]. وكان ولده محمد المتوكل رغم ثقافته، تيها سكيرا، عبر عن أخلاقه بقوله في الخمر:

فَقمْ بنا نصطبحْ صهباءَ صافيةً في وجهها عسجدٌ في وجهه نُقَطٌ

وانهضْ إليها رغم العِدَا قَلقِاً فإن تأخير أوقات الصِّبَا غَلَط[2]

وكان المولى زيدان ابن السلطان أحمد المنصور «**معتكفا على خموره ولذاته وفجور أموره وشهواته**»[3]. وكان ابن محمد الشيخ بن المنصور، المدعو عبد الله يشرب الخمر في شهر رمضان جهارا.[4] ولم تقتصر الخمرة على الأمراء فحسب بل صار تعاطيها معلوما عند بطانة السلاطين، فقد كان قواد ووزراء عبد الله الغالب يعاقرونها أطراف النهار وأناء الليل، أمثال: «**ابن شقرة وعبد الكريم بن الشيخ وعبد الكريم بن موسى العلج والهيطي والزرهوني وعبد الصادق بن ملوك وغيرهم... قد انغمسوا في شرب الخمر واتخاذ القيان**»[5]. وذاع شرب الخمر بين أفراد حاشية أحمد المنصور، إذ «**اشتغل القائد علي بن عبد الله التلمساني بالرذالة من شرب الخمر حتى سقط قدره بين الناس**»[6]. وكان خدام عبد الله ابن محمد الشيخ بن أحمد المنصور، والرماة، والمخازنية، يعاقرون الخمر في شهر رمضان جهارا[7]. وكان المولى زيدان بن السلطان المولى إسماعيل شريبا حتى أكسبته الخمرة ألما عجز الأطباء عن معالجته، فجيء بحكيم نصراني، فأمعن النظر فيه فقال: لا بد من تخليه عن الشرب. فلم يجد له سبيلا، فأتاه بشرب الأتاي.[8]

---

[1]- مؤرخ مجهول، **تاريخ الدولة السعدية...**، **مصدر سابق**، ص: 98.

[2]- الفيلالي، عبد الكريم، **التاريخ السياسي للمغرب العربي الكبير**، الطبعة الأولى، القاهرة، 2006، ج 3، ص: 317.

[3]- مؤرخ مجهول، **مصدر سابق**، ص: 93.

[4]- نفسه، ص: 70.

[5]- الوافراني، محمد الصغير، **نزهة الحادي...**، **مصدر سابق**، ص: 47.

[6]- السعدي، عبد الرحمان، **تاريخ السودان**، تحقيق وترجمة هوداس للفرنسية، باريس، 1981، ص: 166.

[7]- مؤرخ مجهول، **مصدر سابق**، ص: 70.

[8]- السبتي عبد الأحد، لخصاصي عبد الرحمان، **من الشاي إلى الأتاي...**، **مرجع سابق**، ص: 73.

ويشهد التاريخ على حضور الخمرة في وفاة الأمراء وأبنائهم، فقد كان ولد المولى زيدان المسمى بعبد الملك «**مصرا على شرب الخمر إلى أن قتله العلوج وهو سكران فمات مخمورا**»[1]. و لم يكن عبد الله الشيخ بن المأمون يفتر عن شرب الخمر حتى الإدمان، فكانت السبب في القضاء عليه، حيث مات في شهر شعبان من عام 1623م.[2] وكان قتل الأمير مولاي علي لابن أخيه مولاي عبد الملك بسبب الإفراط في شرب الخمر واحتسائهما لكمية كبيرة منه[3]. وكذلك، الحال بالنسبة لقواد وجند الملك الفرنسي شارل الثامن الذين فتكت بهم خمرة إيطاليا وجمال مغرياتها فتكا ذريعا بعد أن ارتمت نابولي مسرعة بين يديه، فولى الأدبار عن إيطاليا تصحبه جيوشه، محتفظا لنفسه بأنه لم يخسر في حملته سوى معركة واحدة كان سببها معاقرة الجنود للخمرة الإيطالية[4]. وكذلك، الأمر بالنسبة للقواد والجنود المغاربة في بلاد السودان، إذ صار عندهم تعاطي الخمر وشرب التبغ والحشيش، أمر معلوما.[5]

3.2.2. التبغ والحشيش

أدى شرب الشاي والقهوة إلى ظهور أفة شرب الدخان أو "التبغة" كما سماها بذلك الإفراني، الذي أرجع تاريخ دخولها للمغرب إلى عام 1592م على يد جماعة من السودان أتو بفيلة إلى أحمد المنصور، يقول: «**وبسبب دخول هذه الفيلة للمغرب ظهرت العشبة الخبثة المسماة تبغة (...) يشربونها ويزعمون فيها منافع فشاعت عنهم في درعة ومراكش وغيرها من بقاع المغرب وتعارضت فيها فتاوي العلماء (...) فمن قائل بالتحريم ومن قائل بالتحليل ومتوقف والعلم فيها عند الله تعالى**»[6]، إلا أن الأغلبية من الفقهاء وقفوا موقفا معاديا من هذه العشبة، وكذلك من التجار الذين يخرجون الذهب والفضة من المغرب من أجل شراء مواد

---

[1]- مؤرخ مجهول، **مصدر سابق**، ص: 94.

[2]- الفيلالي، عبد الكريم، **التاريخ السياسي...**، **مرجع سابق**، ص: 411.

[3]- الخزازي، بديعة، "**تاريخ الكنيسة النصرانية في المغرب الأقصى**"، منشورات المعارف، الرباط، الطبعة الأولى، 2007، ص: 301.

[4]- جفري، براون، **تاريخ أوربا الحديث**، ترجمة علي المرزوقي، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص: 173- 174.

[5]- السعدي، عبد الرحمان، **تاريخ السودان...**، **مصدر سابق**، ص: 166.

[6] - الوافراني، محمد الصغير، **نزهة الحادي...**، **مصدر سابق**، ص: 162.

يمكن مراجعة سجال الفقهاء بين الحلية والتحريم في استعمال التبغ، وموقف السلطة منه عند محمد حجي في مؤلفه: **الحركة الفكرية بالمغرب...**، **مرجع سابق**، ج1، صص: 246- 266.

وينظر موقف الناصري، أبو العباس أحمد بن خالد من الدخان في مؤلفه: **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، الدولة السعدية القسم الثاني**، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1997، ج 5، ص: 126- 129.

كالتبغ[1]، الأمر الذي جعل السلطة تنهى طبقات المجتمع عن شربه وبيعه وهو تقليد أندلسي اتبعه والي الحسبة بفاس الحاج الصالح[2]، ومنعته السلطة في باقي الحواضر الكبرى[3]. ومن المرجح أن يكون قرار حظر التبغ جاء على خلفية موقف السلطان العثماني مراد الرابع من هذه العشبة، حيث منع الدخان والخمر والقهوة عن مدينة إسطنبول ليشمل قرار المنع باقي الولايات العثمانية الأخرى كحلب والشام ومصر[4].

كان أول من أباح استعمال الدخان وزعم حليته بالمغرب أحمد بن عبد الله أبو محلى، إذ «**لما سافر إلى الحجاز صحب معه أحمالا منه**»[5]، ويؤكد الشيخ السهروري على أن «**أول من أدخل هذه العشبة الخبيثة أرض مصر [كان] أحمد بن عبد الله الفيلالي** »[6]. و لم تكن أسواق الأفارقة، إلى جانب أسواق مصر، لتخلو من بضاعة التبغ الذي كان يجلبه التجار المغاربة[7]، وذلك بعدما حملته السفن الإنجليزية والهولندية إلى ميناء سلا وأسفي وأكادير. ونظرا، للضجة التي أثارها شرب الدخان من قبل الفقهاء، الذين أفتوا بتحريمه، دفعت السلطة سنة 1602م إلى انتزاعه من باعته في فاس وحرقه أمام الملأ، غير أنه في غمرة الفتن التي أعقبت وفاة أحمد المنصور تجدد رواج التبغ، وانتشر أكثر مما كان وبخاصة في الصحراء.[8] وبالإضافة إلى دخول التبغ طواعية من بلاد السودان إلى المغرب، ومن ثم انتقاله إلى مصر، كان الإسبان سببا في دخوله إلى شمال إفريقيا، إذ كانوا يشترون ولاء شيوخ القبائل بالأعطيات والهدايا، وكان من ضمنها بضاعة تافهة من التبغ الأسود، الذي يجلبونه من البرازيل[9]. وقد وزع نبات التبغ في إسبانيا منذ 1558م، ومنها انتشر بسرعة، فدخل فرنسا وإنجلترا حوالي عام 1565م، ثم انتقل بعد ذلك إلى إيطاليا وبلاد البلقان ووصل روسيا[10]. وحمله تجار لاروشيل إلى ميناء سلا

---

[1]– القدوري، عبد المجيد، **مرجع سابق**، ص: 208-209.

[2] – القادري، محمد بن الطيب، **نشر المثاني...، مصدر سابق**، ج1، ص: 376.

[3]– الإفراني، محمد الصغير، **صفوة...، مصدر سابق**، ص: 158- 159.

[4]– القادري، محمد الطيب، **مصدر سابق**، ج1، ص: 332.

[5]– الزياني، أبو القاسم، **البستان الظريف في دولة أولاد مولاي الشريف، القسم الأول (من النشأة إلى نهاية عهد سيدي محمد بن عبد الله)**، دراسة وتحقيق رشيد الزاوية، مركز الدراسات والبحوث العلوية، الريصاني (الرشيدية)، الشركة المغربية للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الرباط، ص: 37.

[6]– نفسه، ص: 38.

[7] - Abitbol, Michel, op.cit, p. 10.

[8]– حجي، محمد، **الحركة الفكرية بالمغرب...، مرجع سابق**، ج1، ص: 247.

[9]– برودل، فرنان، **الحضارة المادية...، مرجع سابق**، ج1، ص: 235.

[10]– نفسه، ص: 351.

خلال القرن السابع عشر[1]. وكانت تجارة التبغ تأخذ نفس الطريق الذي تأخذه السفن المحملة بالعبيد أي من شواطئ غينيا إلى البرازيل وقشتالة ومنها نحو الموانئ المتوسطية[2]، وكانت البندقية تسيطر على هذه التجارة خلال القرن السابع عشر الميلادي[3].

وكان نجاح التبغ في مدينة لشبونة، في شكل مسحوق النشوة، قد بدأ في عام 1558م إن لم يكن قبل ذلك بسنوات. وقد تماثلت طريقة تعاطيه عند المغاربة وسكان المجال المتوسطي عبر النشوق على هيئة دخان، فدخنوه ردحا من الزمن في البيبة، ثم صنعوا السيجارة بعد ذلك من أوراق يلفونها بطول الشمعة، واستمر التبغ مسيرة نجاحه في البحر الأبيض المتوسط[4]. وانتشر تدخينه عند عامة المغاربة بما فيهم طلبة العلم[5]، كما كان المتصوفة يتعاطونه، ولا يرى فيه بعضهم ضررا يوجب تحريمه، ومنهم الشيخ عبد الرحمن الأجهوري، الذي كان يظل «**عاكفا على النظر في كتب العلم وهو يشرب الدخان**»[6].

وكانت عشبة الحشيش معروفة قبل هذا العهد عند المغاربة والتونسيين وأهل الأندلس. وقد دخلت المغرب الأقصى في القرن الثالث عشر الميلادي، وأصبحت تفضل على الخمور[7]. وسرعان ما انتشرت عدوى الحشيش عند عامة السكان، خلال القرن السادس عشر الميلادي، إذ تحدث أبو القاسم الغساني عن عشبة مسكرة كثر تناولها بالمغرب وهي "الشهدانج" (شهدانه)، ويسمى هذا النبات بسلطان الحب ويعرف عند الناس بالقنب، يقول: «**وإذا أكثر من أكله صدع الرأس (...) وأسكر كما يسكر الخمر ويسمى ورقها بالمأكولات للإسكار –عند العامة– بالحشيش، وقد عمت البلوى في هذا الزمان الكثير من الفواحش والمناكير بكثرة أكله والانشغال به عند الرجال والنسوان والشبان والصبيان**»[8]. وذكر الغساني أن من أجناس الحشيش: بنطافلون وحماما وماميران (حشيشة الخطاطيف)[9].

---

[1] - Delafosse, Marcel, « Les Rochelais au Maroc au XVIIe siècle : commerce et rachat de captifs », **Revue d'histoire des colonies**, tome 35, n°122, premier semestre 1948, p. 75.

[2] - Godinho Magalhaes, Vitorino, op.cit, p. 34.

[3] - Braudel, Fernand, **La Económica del mediterráneo Del siglo XVI**I, op.cit, p. 31.

[4]– برودل، فرنان، **الحضارة المادية...**، مرجع سابق، ج1، ص: 353.

[5]– الإفراني، الصغير، محمد، **صفوة...**، مصدر سابق، ص: 40– 41.

[6]– نفسه، ص: 230.

[7]– نشاط، مصطفى، **جوانب من تاريخ المشروبات المسكرة...**، مرجع سابق، ص: 103.

[8]– الغساني، أبو القاسم، **حديقة الأزهار...**، مصدر سابق، ص: 336– 337.

[9]– نفسه، ص: 389.

وتناول الحشيش في شكل مسحوق النشوة لم يقتصر على المغاربة، بل وقف الوزان على بعض التونسيين يتناولونه، يقول:« **كانوا يتناولون بعض المستحضرات المسماة بالحشيش، إذا أكل الإنسان منه أوقية استخفه المرح وأخذ يضحك ويأكل ما يأكله ثلاثة رجال، ويصير أسوأ حالا من الثمل**»[1]. وتسرب تعاطي الحشيش إلى أبناء العائلات والأمراء حسب ما كشفته المصادر، ومنها مؤرخ مجهول، الذي يذكر عن محمد الشيخ أحد أبناء أحمد المنصور: «**كان قبيح الذات والأفعال (...) مسرعا إلى الفساد في القينات والصبيان والأولاد مصرا على الخمر والحشيش**»[2].

إن انتشار الأطعمة الغذائية والمشروبات العادية كالشاي والقهوة، والمسكرة كالخمر، وما رافقها من عادات كتناول التبغ والحشيش، بمختلف حواضر وقرى المغرب، دلالة واضحة على تبني وتكيف السكان المغاربة مع الأنظمة الغذائية وقواعدها ومراسمها السائدة في المجال المتوسطي، بما في ذلك طرق تقديم المأكولات، والعناية بالمظهر الجمالي للمائدة، والحرص على حسن ترتيبها مراعاة للأصول وحسن السلوك.

3.2. عادات الأكل وآداب المائدة

رغم التماثل الكبير، بين المغرب والمجال المتوسطي، في الأطعمة الغذائية وفنون الطبخ، فقد شدد دييكو دي طوريس[3] ومارمول على الاختلاف بين المغاربة والدول الأورومتوسطية عند الأكل، حيث إن المغاربة وسكان الشمال الإفريقي إذا «**وضعت القصعة وسطهم، أخذ كل واحد منها بيده مما يليه (...)، ولا يسمح لهم دينهم أن يأكلوا بالملاعق**»[4]. ومع ذلك، فقد تشابهت عادة الأكل من آنية واحدة عند سكان أوروبا المتوسطية، الذين لم يكونوا يترددون في أكل الطعام من آنية واحدة أو صحن واحد[5]. ومن العادات المتشابهة كذلك مع المغرب هو تناول فلاحي منطقة جاسكونيا الفرنسية الطعام دون مائدة، والشرب من كوز واحد[6]. ورغم أن مارمول وقف على عدم استعمال المغاربة للفوط والمناديل، فإن الوزان أكد على استعمال الفقراء من

---

[1]– الوزان، الحسن، **مصدر سابق**، ج2، ص: 78.

[2]– مؤرخ مجهول، **تاريخ الدولة السعدية...**، **مصدر سابق**، ص: 69.

[3]– دي طوريس، دييكو، **تاريخ الشرفاء...**، **مصدر سابق**، ص: 158.

[4]– مارمول، كربخال، **إفريقيا**، **مصدر سابق**، ج 2، ص: 8.

[5]– برودل، فرنان، **الحضارة المادية**، **مرجع سابق**، ج1، ص: 244- 245.

[6]– نفسه، ص: 384.

المغاربة للفوط المستعملة[1]، ووقف "وندوس" على عادة استخدام المغاربة للفوط، يقول:« **وخلال تناولهم الطعام يقف خادم حاملا بيده قدحا كبيرا من الماء وباليد الأخرى قطعة قماش زرقاء طويلة وضيقة يمسحون بها أيديهم**»[2]. ويطالعنا التمكروتي على تماثل عادة استعمال المناديل والفوط بالقصر السلطاني، يقول: « **أتى بالطسوس والأباريق وصب الماء على أيدي الناس للغسل وأهرق، وأنفت الأيدي بالمناشف المبرزة، ومناديل الكتان المطرزة**»[3]. والحاصل، أن عادة استخدام المناديل والفوط كانت منتشرة لدى أثرياء المغرب وفقرائه، شأنه في ذلك شأن باقي مجتمعات المجال المتوسطي.

ومن عادات الأكل الأخرى المتداولة في جميع مناطق المغرب، خاصة عند الفقراء، الجلوس على الأرض إلى الطاولة ذات القوائم القصيرة، وهي عادة نقلها الموريسكيون وحافظوا عليها رغم ضغوط محاكم التفتيش[4]. ونجد هذا التماثل في تقاليد الجلوس حول المائدة سائدا لدى نساء إسبانيا، وقتا طويلا، حتى القرن السابع عشرن وذلك باتخاذهن الجلسة العربية على الشلث أو المخدات[5]. وبخلاف الفقراء كان الأعيان يتناولون طعامهم على موائد تضم العديد من الصحون الكبيرة المليئة والمتبلة، وكانت مائدة قائد تطوان تهيأ كلها تقريبا على الطريقة الإسبانية[6].

إن وحدة الأطعمة الغذائية، بالمغرب والمجال المتوسطي، ومختلف الممارسات المتعلقة بالطبخ، هي ثمرة لإسهامات مختلف منتجات الشعوب من آسيا والهند والمشرق وأمريكا وأوروبا وشمال إفريقيا، وقد تحققت وحدة هذا النظام الغذائي عبر تطور السوق الزراعية، والتجارة الدولية، والحروب والحراك المتزايد بين سكان العالم المتوسطي، وانعكست بالإيجاب على الثقافة الغذائية المغربية، التي أصبحت تراعي الجانب الصحي بإضفاء الأعشاب الطبية على الممارسات الغذائية، مع الأخذ بعين الاعتبار المظهر الجمالي للمائدة[7]. غير أن هذه الأنظمة الغذائية بمختلف مجالات المتوسط بما فيها المغرب كانت تتعرض لعوائق بيئية تحد من نوعية الوجبات اليومية، وتقلص من حجم كمياتها المعتادة، فإذا ما نظرنا إلى واقع هذه المجتمعات في سنوات انحباس المطر،

---

[1]- الوزان، الحسن، **مصدر سابق**، ج1، ص: 240- 241.

[2]- وندوس، جون، **مصدر سابق**، ص: 48.

[3]- التمكروتي، محمد بن عبد الله، **النفحة المسكية...**، **مصدر سابق**، ص: 144.

[4]- كارديك، لوي، **الموريسكيون الأندلسيون...**، مرجع سابق، ص: 26.

[5]- برودل، فرنان، **الحضارة المادية...**، مرجع سابق، ج1، ص: 394.

[6]- وندوس، جون، **مصدر سابق**، ص: 37.

[7]- Mathé, Thierry et autres, op.cit, p. 16.

وتوالي سنوات الجفاف، والأوبئة والمجاعات، فإنه بدون ريب أن طعام السكان كان، في الغالب، الخبز كما في الدول الأورومتوسطية[1]، فهو أساس النظام الغذائي اليومي، ودلالة على استمرار زراعة الحبوب، لكن الدورة المناخية تحدث تأثيرها على الحبوب مما يؤدي إلى نقص الخبز، ووصول الكميات القليلة منه إلى مستويات مرتفعة جدا. ونتيجة لذلك، تعرضت العديد من المدن، بما فيها فاس، ومراكش، وجنوة، والبندقية، وسردينيا[2]، ومالطا[3]، إلى مجاعة كبرى انتشر على إثرها أعداد كبيرة من المتسولين، وتزايدت الهجرة نحو الأماكن الأقل تضررا، وفتحت المجاعات المتكررة الناتجة عن نقص الغذاء وارتفاع أسعار القمح الطريق للمرض[4]. ورغم تعرض الأنظمة الغذائية لهذه الإكراهات، فإن تشابه مكونات إعداد الموائد، خلال الفترات الخصبة أو فترات الندرة، تبقى حقيقة لا يمكن إنكارها، فهي لا تظهر إلا بالتعمق في خصوصية المجال المتوسطي، وبإظهار العوامل المساعدة على تبني وتكيف ساكنته مع مختلف التركيبات الغذائية، وقواعدها وشروطها الموضوعية.

4.2. الأزياء

شكلت الأزياء ونوعية الأثواب عند المغاربة وباقي مجتمعات المجال المتوسطي قيمة رمزية تحدد الانتماء الاجتماعي للأفراد وتميزهم عن باقي الطبقات. ولما كان للباس من أهمية مركزية عند هذه الشعوب فقد تهافتت على أجود الأثواب وأكثرها تعبيرا على ثرائها. فكانت الأقمشة والديباج والمخمل من الأنواع المفضلة السائدة في المتوسط، خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين، وهي الأكثر ميلا وطلبا من قماش الصوف الخشن الذي كان يرتديه أغلب فئات الطبقات الوسطى وفئة العمال والفلاحين الفقيرة[5]. أما الأغنياء من الفلاحين في البوادي والتجار في المدن فقد كانوا يضحون بكل رخيص وغال من أجل الترف في الملابس.[6]

ونظرا، للصلات الوثيقة بين المغرب والمجال المتوسطي، وبحكم التواجد البرتغالي بعدد من المدن المغربية، فقد حمل هؤلاء معهم صنوف الألبسة المتوسطية، جعلت المغاربة يتهافتون عليها لجمالها وأناقتها. والمصادر

---

[1]– مارمول، كربخال، **إفريقيا**، ج 2، **مصدر سابق**، ص: 7.

[2] - Tessier, Sophie, op.cit, p. 123.

[3] - Ibid, p. 128.

[4] - Braudel, Fernand, **La méditerranée, espace et histoire**, op.cit, p. 42- 43.

[5] - Kloutz Nathalie, Lacaze Corinne, Remazeilles Anne Mangeot, Pierrat Nicole, Pierrat Véronique, Thiriet Brigitte, « Les Costumes et la vaisselle à la Renaissance », **Journal de tous les Arts**, Mai – Juin 2013, p. 7.

[6]– برودل، فرنان، **الحضارة المادية...**، **مرجع سابق**، ج1، ص: 422.

تذكر أن الأقمشة المستعملة ونسيج الكتان البرتغالية متوفر في بعض دكاكين تجار مدينة تدنست[1]، إذ كان لباس البرادات Bordates البرتغالية والأثواب الإنجليزية المعروفة بأنطونا Antona من الألبسة المفضلة عند السكان المحليين. وسمح الاستهلاك الداخلي للمغاربة من هذه الأثواب، الملك البرتغالي للتجار بجلب أثواب أخرى إنجليزية، وهولندية، وايرلندية، وفرنسية، وإسبانية، وإيطالية، مختلفة الأنواع والألوان، فكان منها الملف والكتان والأثواب القطنية والصوفية[2]. وحظيت الأنسجة الصوفية المغربية المكونة من الحنابل، والحياك، والجلابيب، والبرنوس، والقبعات البربرية، باهتمام كبير من قبل الملك البرتغالي، فكان يشتري لنفسه بعض الحنابل الدكالية[3]، وهي الأنسجة نفسها كانت متداولة عند الموريسكيين في إسبانيا[4]. ومع منتصف القرن السابع عشر، وصلت السوق المغربية أقمشة لاروشيل المكونة من أقمشة لافال وراون وبلانكارد Blancarde والقماش القرمزي وقماش ايسو Usseau.[5]

وفي مقابل ذلك، وصل اللباس المغربي مختلف دول المجال المتوسطي عبر الهجرات والتجارة، فحسب سجلات بورصة أن التجار المغاربة، كان لهم الفضل في نقل ثقافة اللباس المغربي إلى سكان المدينة، إذ تذكر أن الذمي "ياني بن ديمتري" من أهل بورصة استقرض من إسحاق معتق لأحد قضاة المدينة هو "مولانا ولدان" 1200 درهم منه من القرض، والباقي من ثمن الثوب المغربي المخيط. وهو نوع من النسيج المغربي[6]. ويرجع هذا الانتشار للأثواب المغربية في شرق البحر المتوسط إلى ازدهار أعمال النسيج[7]، والخياطة في المناطق التي تعرف ثروة حيوانية مهمة، أو تلك التي يباع فيها الصوف مثل مدينة تكاوست، التي كان يقتنيه التجار الأجانب بأحسن الأثمان، وكان يصنع في هذه المدينة الكثير من قطع الثياب[8]، وكان للتجار الأجانب الفضل

---

[1]- الوزان، الحسن، **مصدر سابق**، ج1، ص: 98.

[2]- بوشرب، أحمد، **دكالة والاستعمار...**، **مرجع سابق**، ص: 310- 311.

[3]- بنفسه، ص: 307- 308.

[4]- الكامون أحمد، السقلي هاشم، **التأثير الموريسكي...**، **مرجع سابق**، ص: 146.

[5] - Delafosse, Marcel, op.cit, p. 75.

[6]- الساحلي، خليل، "من سجلات محاكم الشرع في بورصة: مغاربة في تركيا في أواخر القرن الخامس عشر وأوائل القرن السادس عشر"، **المجلة التاريخية المغربية**، عدد 3، تونس، يناير 1975، ص: 54.

[7]- بن عسكر، محمد، **دوحة الناشر...**، **مصدر سابق**، ص: 96. الإفراني، محمد، **صفوة...**، **مصدر سابق**، ص: 123، 367. مارمول، كربخال، **مصدر سابق**، ج2، ص: 149.

[8]- الوزان، الحسن، **مصدر سابق**، ج 1، ص: 96.

في نقل قطع الأثواب المغربية نحو الضفة الشمالية الغربية من البحر المتوسط وإقبال السكان على مصنوعاتها النسيجية المستوردة[1].

وإن من دلالات الوحدة في اللباس، بين المغرب والمجال المتوسطي، متاجرة المغاربة في مدينة بورصة بالألبسة المغربية وبعض المواد التي تدخل في صبغ النسيج كالشب والنيل[2]. كما هو الحال عند التجار المغاربة المستقرين في الإسكندرية والقاهرة ومدينة رشيد، الذين كانوا يقومون بتعديل المنسوجات المستوردة من المناطق النائية على الطريقة المغربية حتى تتناسب وذوق أهالي المنطقة، حيث كانت تصنع لهم ملابس خاصة عرفت بالتكرورية، وكان يمزج فيها الكتان مع القطن، وأصبحت منفلوط وأسيوط وحي طولون بالقاهرة، مراكز رئيسية لإنتاج هذه المنسوجات[3]. ولعب التجار الفاسيين دورا كبيرا في وحدة اللباس والزي باستيراد الأقمشة الهندية والأوربية والتركية نحو المدن المصرية[4].

ومن تجليات فلسفة وحدة الأزياء عند أغنياء فقراء المغرب والمجال المتوسطي ما ذكره مارمول عن سكان تانزيرا بإقليم حاحا بارتدائهم لأجمل اللباس، لأنهم يتجرون أكثر مع الأجانب[5]. ثم وصف الوزان لأهل أنفا الذين كانوا يتأنقون جدا في لباسهم، وذلك للصلات الوثيقة مع البرتغاليين والإنجليز[6]. ونجد لباس أهالي تييوت لا يختلف عن لباس أهل حاحا، وهي ألبسة متأثرة بالأزياء الأجنبية، بحيث «**يرتدي معظمهم قميصا ويضع على رأسه عمامة من الكتان الأبيض والكانا من الثوب الخشن مثل الفرجية تساوي مثقالا وقطعة الكتان البرتغالية أو الفلاماندية**»[7]. وكذلك الأمر في سائر بلدان المجال المتوسطي، حيث الشغف بالملابس يدب في الحياة اليومية لسكانه، وانتشار الفساتين الهولندية القشيبة، المبطنة ببطانة من نوع التابي Tabis، زين كماه بفتحات جميلة[8].

---

[1]- بنحادة، عبد الرحيم، **النشاط الاقتصادي في سوس خلال القرن السادس عشر 1513- 1623**، رسالة دبلوم الدراسات العليا في التاريخ، تحت رقم 40/22، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية – ظهر المهراز، فاس، السنة الجامعية، 1986- 1987، ص: 214.

[2]- مارمول، كربخال، **مصدر سابق**، ج 2، ص: 9- 10.

[3]- عبد المعطي، حسام محمد، **البيوت التجارية المغربية...**، **مرجع سابق**، ص: 221.

[4]- نفسه، نفس الصفحة.

[5]- مارمول، كربخال، **مصدر سابق**، ج2، ص: 26.

[6]- الوزان، الحسن، **مصدر سابق**، ج 1، ص: 197.

[7]- نفسه، ص: 116.

[8]- برودل، فرنان، **الحضارة المادية...**، **مرجع سابق**، ج1، ص: 422.

لقد كان للتجار الأجانب خاصة الجنويين، والفرنسيين، والكطلليين، ومن بعدهم تجار لشبونة ذوي الأصول البندقية[1]، الفضل الكبير في جلب الأثواب الرفيعة ذات اللون الأزرق الغامق (برناطا) Bernatha، والأزرق الفاتح (بريا) Bria، وازداد شغف المغاربة بها فكانوا يصنعون ملابس محلية، كالبرانس (السلهام)، والجلابيب للرجال والقفطان للنساء، وأصبح هذا اللباس رمزا للطبقة الميسورة ولون محلي خاص[2]. وكانت الأقمشة القطنية الزرقاء الغليظة تستخدم إبان، القرن السابع عشر، في صناعة الملابس الشعبية بجنوب فرنسا[3]، التي كانت تصدرها إلى المغرب خاصة قطنيات مورليكس وبرطاني وحريريات مدينة ليون والقماش. وكانت هولندا تصدر إلى مدينة سلا القماش والثياب والخيوط واللبان والمرايا الصغيرة والموسلين للعمائم. بينما كان تجار لندن يصدرون لها الصوف والذهب الأبيض[4].

لقد تماثل لباس المغاربة مع دول المجال المتوسطي فيما يخص نوعية الأثواب وشكلها وهيئتها وألوانها وطرق خياطتها، تضفي هيبة على الطبقة الميسورة، كالأعيان من أهل فاس، «**الذين يرتدون ملابس من قماش الصوف المستورد من الخارج، تتكون من سترة ضيقة جدا لها نصف أكمام توضع فوق القميص، وفوقها عباءة واسعة مخيطة من أمام، ويغطون كل ذلك ببرنس، ويجعلون ما يضعه بعض الناس في إيطاليا ليلا ما يغطي الأذنين، ويلفون حول القلنسوة عمامة من كتان تدور حول الرأس وتمر تحت الذقن (...)، ومن عادة العلماء والأعيان المتقدمين في السن أن يلبسوا سترات عريضة الأكمام مثل ما يلبسه نبلاء البندقية من ذوي المناصب السامية**»[5]. واستمرت السترات العريضة الأكمام عند المغاربة وباقي سكان البحر المتوسط خلال القرن السابع عشر الميلادي.

---

[1] - Hess, Andrew, op.cit, p. 29.

[2]- De Castries, Henry, S.I.H.M, Première série - Dynastie sadienne, **Archives et bibliothèques d'Angleterre, Tome I**, p. IV.

حري بالذكر، أن الأسر التجارية المغربية ذات الأصول الفاسية تتاجر في مدن الإمبراطورية العثمانية وغرناطة وجنوة ببعض المنسوجات، كالعباءات الحمراء و"الولا" وهو نسيج من حرير رفيع كالموسلين، و"العبائي" وهو قماش من صوف.

ينظر: الساحلي، خليل، **من سجلات محاكم الشرع...، مرجع سابق**، ص: 52.

[3]- برودل، فرنان، **مرجع سابق**، ج1، ص: 443.

[4]- كواندرو، روجي، **قراصنة سلا...، مصدر سابق**، ص: 41.

[5]- الوزان، الحسن، **مصدر سابق**، ج1، ص: 251- 252.



الصورة رقم 9: نموذج لباس المغاربة من خلال وفد سفارة السلطان الدلائي إلى أمستردام عام 1659.

المصدر: De Castries, Henry, « Relation de Dapper », 1659, S.I.H.M, Première série. Dynastie Sadienne, **Archives et bibliothèques des Pays Bas, Tome VI**, paris 1923, p. 605.

وكانت ملابس عامة الناس، في المغرب والمجال المتوسطي، ملابس باهتة، وعادة ما تكون عبارة عن سترة وبرنس، وبدون عباءة، ويضع الرجال على رؤوسهم طاقية رخيصة[1]، وفي ذلك يقول الوزان: « **أما الصناع وعامة الناس (...) فإنهم يلبسون أردية قصيرة ذات أربعة أذيال، تصل إلى الركبة، وفوقها سترات من الجوخ الأزرق، أو من لون آخر. ويلبسون جميعا سراويل طويلة من قماش ضيقة في الأسفل تصل إلى العرقوب، وقمصانا كبيرة فوقها لا تدخل في السراويل**»[2]، وكان أغلب لباس هذه الطبقات ثوب من نسيج الصوف الخشن[3]، ومنهم أوفر حظا يبتاع المعاطف الأجنبية المستعملة. وعلى أية حال، كان لباس الرجال في المغرب والمجال المتوسطي عبارة عن ملابس ذات أكمام فضفاضة تتخللها ثنايات، ومعاطف قصيرة، ومع بداية القرن السادس عشر أحدثت تغيرات جديدة على مستوى اللباس بفضل الانفتاح على الأزياء السائدة في

[1]– الوزان، الحسن، **مصدر سابق**، ج1، ص: 252.
[2]– مارمول، كربخال، **مصدر سابق**، ج2، ص: 175.
[3]– الوزان، الحسن، **مصدر سابق**، ج1، ص: 252.

المتوسط، فأصبح ارتداء المعاطف ذات الأكمام الضيقة والقبعات الأكثر اتساعا في حافتها بالنسبة لسكان الضفة الشمالية للمتوسط[1].



الصورة رقم 10: من اليمين إلى اليسار (زي رجل من شمال إفريقيا، لباس نبيل من الأرمن، ولباس تاجر من اليونان).

المصدر: De Bruyn Abraham, « **Habitus variarum orbis gentium** », op.cit, p. 44. Vingopoulou Ioli, « **Le monde grec vu par les voyageurs du XVIe siècle** », op.cit, p. 434- 435.

وظهرت في الجهة الشمالية من البحر المتوسط البذلة المنسوجة من الجوخ الأسود المستوحاة من الأنماط الإسبانية، وفرضت نفسها، في القرن السادس عشر، على طبقات المجتمع الراقية. وتوارت بدلة الريسانس الإيطالية الفاخرة، بفتحة الصدر المربعة الواسعة، والكم الفضفاض، والتطريز بالذهب والفضة، والأقمشة الحريرية، والقصب، والساتان، والقطيفة القرمزية، التي كانت نموذجا احتذاه جزء من أوربا المتوسطية، وحلت محلها البساطة الإسبانية، بالأجواخ الغامقة، والصديري المحزق، والأحذية الطويلة ذات القلابة، والعباءة القصيرة (الكيب) والياقة العالية المرتفعة التي تزدان بحلية مكشكشة قصيرة[2]. ورغم أن هناك اختلافا على مستوى شكل

[1] - Kloutz, Nathalie et autres, op.cit, p. 4.

[2]– برودل، فرنان، **الحضارة المادية، مرجع سابق**، ج1، ص: 432.

الألبسة بظهور البذْلات الإيطالية والإسبانية، إلا أنه أمكن إثبات وجود نظير من هذه الأزياء في المغرب، متشابهة في مكوناتها ومواد خياطتها، ويقدم مارمول وصفا دقيقا عن لباس الرجال في مدينة فاس مشابها للزي المتوسطي ومسايرا للموضة الحديثة، يقول: «**ولباس النبلاء والأكابر أكثر تحضرا إذ يلبسون قمصانا من قماش كامبري، من الحرير، أو الجوخ الرفيع، قرمزية أو من لون آخر بضفائر وأزرار ذهبية، وأكمام عريضة مفتوحة من الأسفل ومبطنة بقطيفة قرمزية أو دمشقية أو بالأطلس الملون. وإن لم يكن لديهم مارلوط فإن لهم سترات من صوف، أو أردية قصيرة من صوف أيضا، مع أقمصة وسراويل من قماش كامبري الرفيع. يضعون على رؤوسهم قلانس أرجوانية يأتي بها إليهم تجار إسبانيا، ولبعضهم عمامات بيضاء رفيعة محببة إليهم كثيرا**»[1].

وبالإضافة إلى هذه الألبسة، استعار المغاربة الصدرية وياقة السترة الضيقة والقماط الفرنسي الذي يشده الناس تحتها، والأكمام الضيقة الإيطالية والصديري القصير (الصدرية) الهولندي والأحذية العالية من إسبانيا، وهذا التنوع يوحي بأن أرباب الموضة المنتشرة في أرجاء المتوسط ظلوا يعملون أكثر من موسم كامل ليخرجوا على الناس بتوليفة يقبلها الجميع، تكون هي موضة الموسم[2]، واهتمام المغاربة بالموضة واللباس الجديد أبرزه الوزان عندما تحدث عن تأنق أهل أنفا باللباس البرتغالي والإنجليزي[3]، وتعلق نبلاء فاس بالأزياء المتوسطية، إذ يرتدون قمصانا وسراويل من قماش كامبري من الحرير أو الجوخ الرفيع[4]، وتأنق سكان تييوت باللباس البرتغالي والهولندي[5]، وارتداء سكان تانزيرا لباسا جميلا، للعلاقة التجارية التي تربطهم بالأجانب[6]. ورغم الاختلاف على مستوى شكل الملابس بين المغرب والأزياء الفرنسية، فإن ملابس الفقراء المغاربة وأغلب بلدان أوربا المطلة على البحر المتوسط تتوحد في الجمود الواسع في مجال الثياب التي كان الفقراء يرتدونها[7].

واقتبس المغاربة الملابس ذات الأصل التركي، نظرا لتوافد الأتراك على المغرب، وقد نال الأسلوب التركي في اللباس إعجاب عبد الملك المعتصم الذي اتخذه زيا خاصا به[8]، ولبس الجند والبحارة والخدم في عهد

---

[1]- مارمول، كربخال، **مصدر سابق**، ج2، ص: 175.

[2]- برودل، فرنان، **مرجع سابق**، ج1، ص: 437.

[3]- الوزان، الحسن، **مصدر سابق**، ج1، ص: 197.

[4]- مارمول، كربخال، **مصدر سابق**، ج2، ص: 175.

[5]- الوزان، الجسن، **مصدر سابق**، ص: 116.

[6]- مارمول، كربخال، **مصدر سابق**، ج2، ص: 26.

[7]- برودل، فرنان، **الحضارة المادية...**، **مرجع سابق**، ج1، ص: 434.

[8]- حركات، إبراهيم، **المغرب عبر التاريخ...**، **مرجع سابق**، ج2 ص: 370.

خلفه أحمد المنصور كسوة "المحصور التركية" المزخرفة ذات السروال الفضفاض والصدرية المزركشة (الجبدور)[1]، رغم أنه اتخذ زي القفطان زيا خاصا به، سمي بالمنصورية فيما بعد[2]، فهو أول من لبس الرداء الشفاف على القفطان[3]. وصار هذا الزي يتخذه بعده الملوك والفقهاء، وكذلك اتخذ الخاصة الحرير في لباسهم، كما كانوا يغطون رؤوسهم بطواقي حمراء أو قلانس، وكانت نعالهم عالية[4].



الصورة رقم 11: من اليمين إلى اليسار (زي رجل من عامة الأناضول، ولباس تاجر تركي، ولباس باشا تركي).

المصدر: De Bruyn Abraham, op.cit, p. 40 - 45.

ولا يختلف لباس النساء المغربيات عن نساء المجال المتوسطي، وقد وقف الوزان[5] ومارمول على زي النساء بمدينة فاس، والذي يتكون في فصل الصيف من قميص طويل عريض، تضع النسوة عليه حزاما لا يخلو من قبح وأخفاف أو أحذية واطئة جدا بينما الساق عار، ويلبسن في فصل البرد ثيابا عريضة الأكمام مخيطة من

---

[1]– حجي، محمد، **الحركة الفكرية بالمغرب...**، مرجع سابق، ج1، ص: 53.

[2]– حركات، إبراهيم، **مرجع سابق**، ج2 ص: 370.

[3]– السائح، الحسن، **الحضارة الإسلامية في المغرب**، دار الثقافة، الدار البيضاء، الطبعة الثانية، 1986، ص: 316.

[4]– حركات، إبراهيم، **مرجع سابق**، ج2، ص: 370.

[5]– الوزان، الحسن، **مصدر سابق**، ج1، ص: 197.

الأمام[1]. وقد تأثرت النساء الثريات خاصة الأميرات بالأزياء المتوسطية، وهذا دييكو دي طوريس يذكر أن أخت الأمير عبد المومن كانت ترتدي الزي الإسباني، المكون من بدلة الساتان الأبيض، وأكمام قميص عريضة جدا ومفتوحة، وخمار رفيع فوق الرأس[2]. وكذلك كان الأمر بالنسبة لنساء جزيرة شيو اللواتي يرتدين فساتين من المخمل والحرير والستان الدمشقي، وكانت ملابس أغلبهن قصيرة تبين سيقانهن[3]. وكانت النسوة المتزوجات على عكس الفتيات يحملن على أكتافهن الكتان الأبيض، ويرتدين جوارب وأحذية ذات لون أبيض[4]. وترتدي النساء اليونانيات وفتيات بيروت الثريات اللباس الفرنسي الفاخر، ويرتدين عند ذهابهن إلى الكنيسة أو الحمام جلباب من المخمل والستان الدمشقي بضفائر وأزار ذهبية أو فضية[5].



الصورة رقم 12: من اليمين إلى اليسار (زي امرأة يونانية، وزي امرأة من جزيرة شيو، وزي امرأة من البندقية).

المصدر: De Bruyn Abraham, op.cit, pp. 5- 42- 56. Vingopoulou Ioli, op.cit, p. 434- 435.

[1]- مارمول، كربخال، **مصدر سابق**، ج2، ص: 176- 177.

[2]- دي طوريس، دييكو، **تاريخ الشرفاء...**، **مصدر سابق**، ص: 161.

[3] - Vingopoulou, Ioli, op.cit p. 405.

[4] - Ibid, p. 416.

[5] - Ibid, p. 417.

ويتميز زي باقي النساء، في الضفة الأخرى من المجال المتوسطي، بارتداء صدرية مناسبة مطرزة تغطي الجسم من الرقبة حتى الخصر[1]، وهي الثوب الذي يبلغ الصدر ويلبسه جميع النساء بدون استثناء[2]، وقد نقلها الموريسكيون إلى شمال إفريقيا[3]. وكان نسوة أوروبا المتوسطية يتخذن السترات الواسعة ذات الأكمام العريضة المفتوحة والقبعات الثقيلة، وأحدثت على هذا اللباس تطورات بعد الانفتاح على باقي الأزياء المتوسطية الأخرى، فأصبحت النساء يرتدين الفساتين وبلوزة ذات أكمام ضيقة وتراجع شكل القبعات، وارتداء تنورة ضيقة عند الخصر، وهي ذات حجم كبير وصلابة لا تصدق، كلها ذات التأثير التركي والإيطالي، وتتميز تنورات النساء الثريات في الجزء الأسفل من الثوب بملامسته للأرض وتخفي الحذاء مع أكمام مطرزة على شكل دوائر تصل إلى الرسغيين[4].



الصورة رقم 13: من اليمين إلى اليسار (زي فتاة يونانية، وزي فتاة من شمال إفريقيا، وزي فتاة من القسطنطينية).

المصدر: De Bruyn Abraham, op.cit, pp. 5- 42- 56. Vingopoulou Ioli, op.cit, p. 434- 435.

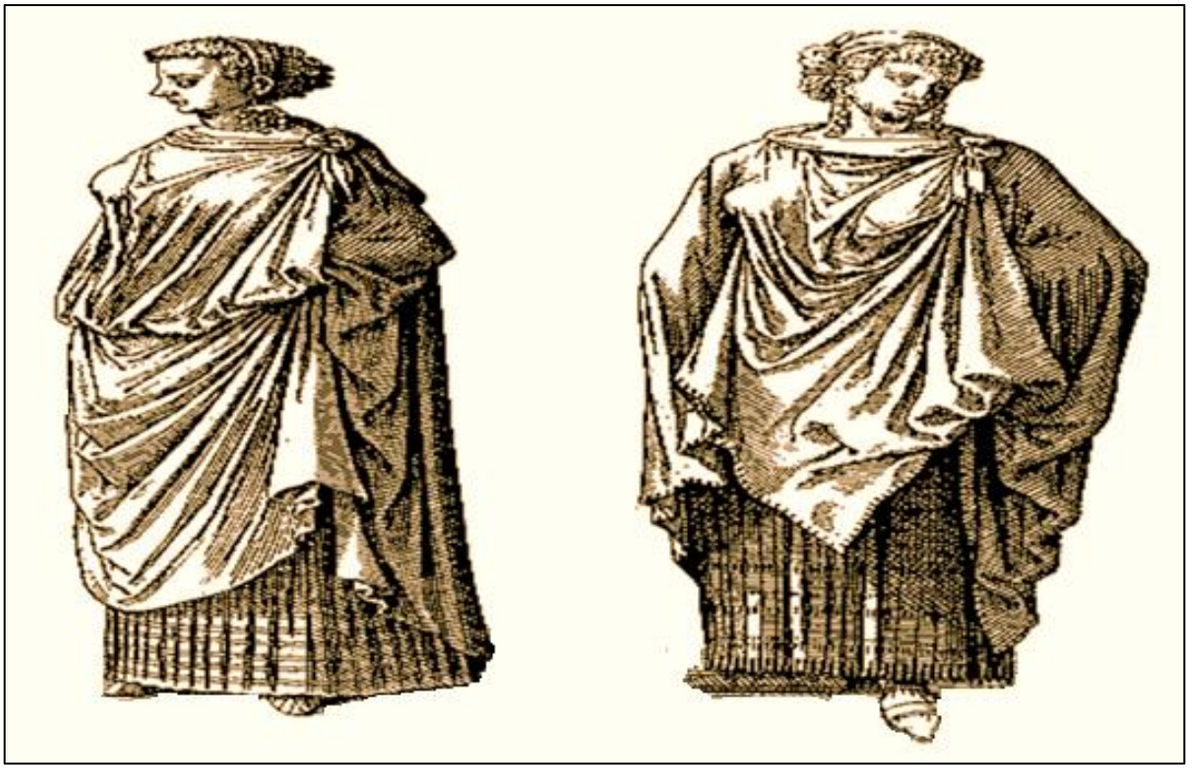
[1] - Kloutz, Nathalie et autres, op.cit, p. 4- 5.

[2] - Dozy, R. P. A, **Dictionnaire Détaillé des Noms de Vêtements**, op.cit, p. 246.

[3] - رزوق، محمد، **الأندلسيون وهجراتهم إلى المغرب خلال القرنين 16- 17**، إفريقيا الشرق، الطبعة الثالثة، 1998، ص: 294.

[4] - Kloutz, Nathalie et autres, op.cit, p : 4- 5.

ونقلت العائلات الأندلسية، خلال القرن السادس عشر الميلادي، إلى مدن المغرب مثل تطوان، والرباط، وسلا، وشفشاون، وفاس، وقبائل جبال غمارة وبني عروس، الأزياء الإسبانية خاصة من غرناطة كالسراويل الفضفاضة والجوارب السميكة الطيات، ورداء الملوطة[1].



الصورة رقم 14: لباس النساء الموريسكيات في أواخر القرن السادس عشر الميلادي.

المصدر: De Bruyn Abraham, « **Habitus variarum orbis gentium»**, op.cit, p. 59- 60.

لقد تفننت النساء الموريسكيات المستقرات بالمدن المغربية وباقي مدن البحر المتوسط في إتقان المهن الفنية كصناعة الحرير، والخياطة، والطرز، والحياكة[2]، بحيث نقلت معها إلى أماكن استقرارها تربية دودة القز لاستخراج الحرير[3]،كما هو الشأن في فلورنسا وفرنسا خاصة في ليون والفلاندر، حيث كان الاهتمام ساريا بتربية دودة القز لإنتاج الحرير[4]، الذي عرف طريقه منذ أربعمائة سنة تقريبا إلى صقلية والأندلس، ومعه انتشر

[1]- الكامون أحمد، السقلي هاشم، **التأثير الموريسكي...**، **مرجع سابق**، ص: 142.

[2]- قشتيليو، محمد، **حياة الموريسكين الأخيرة في إسبانيا ودورهم خارجها**، منتديات أهل الحديث في تطوان، الطبعة الأولى، 2001، ص: 49.

[3]- الكامون أحمد، السقلي هاشم، **مرجع سابق**، ص: 143- 144.

[4] - Kloutz, Nathalie et autres, op.cit, p. 7.

الحرير وشجرة التوت، إبان القرن السادس عشر، في مناطق توسكانا، وفينيسيا، ولومباردي، وشمال بيومنتي في إيطاليا، وعلى طول وادي نهر الرون في فرنسا[1].

وانتقلت صناعة الحرير من هذه الأمكنة إلى شمال إفريقيا، ويقال أنها انتقلت منها نحو إيطاليا[2]. ونظرا، لبراعة النساء الأندلسيات في النسيج تأثرت النساء الفاسيات بأزيائهن الأنيقة، جعلت مارمول يقول: "**إن زي الفاسيات يكاد يكون زي موريسكيات غرناطة**"[3]. وذلك لخصوصية الزي الموريسكي الذي يتسم بفن الطرز، الذي انتشر بمختلف مناطق المغرب خاصة مدينة الرباط وتطوان[4]. كما اشتهرت مدينة فاس، ومكناس، وسلا، وشفشاون، وأزمور، بالطرز ذات العينات النادرة والجميلة[5]، وجعلت العائلات الثرية تولي عناية كبيرة بهذه الإنتاجات المترفة، التي تشمل تطريز الملاءات (المراتب)، بقياس يصل طوله ما يقرب من ثلاثة أمتار وخمسة وسبعين سنتيمترا في عرضه، وكان يتطلب إنجازه شهورا من الصبر والمهارة والإتقان[6]. وكان هذا الفن سائدا في استرامادور وقشتالة، ومن دلالات هذه الوحدة أن دوائر الطرز الموجودة بالرباط كلها إسبانية تعود إلى القرن السادس عشر[7]. ويمكن تفسير وحدة اللباس بين المغرب والمجال المتوسطي بالعلاقة الوطيدة للمغرب بهذا المجال، ولعل آثار ذلك تتجلى في فن الطرز والنسيج والتجليد والتذهيب[8].

ومن نماذج الألبسة المغربية التي يصعب معه ردها إلى أصلها الحقيقي، وبعضها الآخر الذي خضع لتأثير الأزياء المتوسطية، خاصة مع قدوم الموريسكيين، وتوافد التجار الأجانب من مختلف الجنسيات الأوروبية، وبفعل التجاور الجغرافي. كلها عوامل أتاحت إمكانية دخول موضة اللباس المتوسطي إلى المغرب وتأثر المغاربة بها، ولعل من نماذج هذه الألبسة نجد:

---

[1]– بروديل، فرنان، **الحضارة المادية**، ج1، **مرجع سابق**، ص: 440.

[2]– قشتيليو، محمد، **مرجع سابق**، ص: 52.

[3]– مارمول، كربخال، **مصدر سابق**، ج2، ص: 177.

[4]– الكامون أحمد، السقلي هاشم، **مرجع سابق**، ص: 147.

[5]- Marth, Guérard, « Contribution à l'étude de l'art de la-broderie au Maroc », **Hespéris Tamuda**, Vol. VIII. Fascicule unique, 1967, p. 5.

[6]- Ibid, p. 6.

[7]– نفسه، ص: 147– 148.

[8]– بنعبد الله، عبد العزيز، "الفن المعماري بالمغرب والأندلس: الأخذ والعطاء"، ضمن سلسلة دورات أكاديمية المملكة المغربية: **التراث الحضاري المشترك بين إسبانيا والمغرب، غرناطة**، 21– 23 أبريل 1992. ص: 310.

- **الحائك** Haïk**:** هو رداء يغطي الرأس والصدر، يرتديه الرجال والنساء، إلا أنه غالبا ما تتخذه النساء لباسا لهن.[1] وكان هذا اللباس معروفا عند المغاربة خاصة في دكالة وأزمور وأسفي[2]. ويعتبره مارمول زي شبيه بالسترات التي يرتديها الأتراك فوق ثيابهم[3]. ويحتفظ لنا "**أوليفر دبيير**" Olivier Dapper بلباس المغاربة من خلال وصفه للباس أفراد سفارة السلطان الدلائي إلى أمستردام 1659م، قال أن السفير إبراهيم دوكي يرتدي الحايك، وملابس فضفاضة مناسبة تصل إلى منتصف الجسم، مصنوعة من شعر الماعز أو صوف سوداء مع قلنسوة، وأزرار في الأمام على صدره، وهذا ما يسمى في العربية بالخنيف chanijf أو الخنيفة chanijfa، وعادة ما يلبس فوق الحايك في فصل الشتاء[4]. والخنيف والخنيفة تطلق في المغرب على جلد الخروف، ولعلهما من أصل بربري وكساء من الصوف أو من شعر الماعز[5].

- **السلهام:** عوضت هذه اللفظة كلمة "**برنس**"، وهي مشتقة من الكلمة القشتالية "زلمان"Zolman / Zulman، وهي مستعملة بإسبانيا، واحتفظ بها المغرب في حين أن تونس والجزائر ظلت تحتفظ بلفظة "برنس"[6].

- **الصدرية:** تعني الثوب الذي يبلغ الصدر ويلبسه جميع النساء بدون استثناء[7]، وقد نقلها الموريسكيون إلى شمال إفريقيا[8]. وانتشرت الصدرية المحزقة Corsage التي تلتصق بالجسم عند النساء في أوروبا المتوسطية[9].

- **الملحفة:** رداء يغطي الرأس والصدر، ما زالت النساء في سوس يستعملن كلمة "تملحفت"[10]، وكلمة "ملحفة" تستخدم للدلالة على كساء رئيسي أو سترة، تغطي المرأة في الشرق، فعندما «**يهممن بالخروج من**

---

[1]- الكامون أحمد، السقلي هاشم، **مرجع سابق**، ص: 148.

[2]- بوشرب، أحمد، **دكالة والاستعمار...**، **مرجع سابق**، ص. 308- 309. الشاذلي، عبد اللطيف، "مرسى أسفي في العصر الحديث"، ضمن أعمال الملتقى الفكري الأول لمدينة أسفي: **آسفي دراسات تاريخية وحضارية**، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 1989، ص: 24- 25.

[3]- مارمول، كربخال، **مصدر سابق**، ج2، ص: 7.

[4] - De Castries, Henry, « **Relation de dapper** », op.cit, p. 606.

[5]- رينهارت دوزي، **تكملة المعاجم العربية**، ترجمة محمد سليم النعيمي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، سلسلة المعاجم والفهارس (39)، دار الرشيد للنشر، 1981، الجزء الرابع، خ- د، ص: 224.

[6]- رزوق، محمد، **الأندلسيون وهجراتهم...**، **مرجع سابق**، ص: 293.

[7] - Dozy, op.cit, p. 246.

[8]- نفسه، ص: 294.

[9]- برودل، فرنان، **الحضارة المادية...**، **مرجع سابق**، ج1، ص: 430.

[10] - الكامون أحمد، السقلي هاشم، **مرجع سابق**، ص: 148.

المترل يخرجن ملتحفات متبرقعات فلا يظهر منهن شيء »[1]. ويطلق على "الملحفة" اسم الإزار وهو قطعة مستطيلة من الكتان أو القماش دون خياطة، وهو اللباس العام لكل نساء قبائل شمال إفريقيا[2].

– **القلنسوة الحمراء:** محاطة بعمامة تتوسطها "شوشة" زرقاء، وهذا النوع من اللباس نقله المهاجرون الأندلسيون إلى المغرب، لا سيما فاس والرباط وتطوان، لأن الشوشة الزرقاء لم تكن معروفة في الأندلس قبل عهود المحنة الأخيرة حيث أجبر الإسبان العرب المتنصرين على التميز بشارة زرقاء يجعلوها على قلانسهم، وقد أضيفت إلى القلنسوة والشوشة الأندلسيتين العمامة المغربية[3]. وحسب "دوزي" أن القلنسوة تكون من الصوف يرتديها العرب بكثرة[4]. ويذكر مارمول أن فقهاء حاحا يرتدين « **قلنسوات حمر تحمل إليهم من طليطلة وقرطبة**»[5].

– **الشاشية:** من الألبسة المنتشرة بالمغرب ومصر، نقلها الموريسكيون إلى المغرب، وهي عمامة تغطي الرأس[6]. وقد تفننوا في صناعتها في كل من المغرب والجزائر وتونس[7].

– **الكرزية** Karziya- Karazi: كلمة من أصل بربري، وهي اختصار وتعريب كلمة "تركرزيت" بمعنى العمامة[8]، وهي تعني حزاما تضعه المرأة الموريسكية، وقد نقله هؤلاء إلى المناطق التي استقروا بها[9]. ويذكر مارمول أن سكان حاحا بالرغم من لباسهم العادي الذي يتكون من الصوف الغير الملبد بها، والتي لا تقل خشونة عن غطاء الرأس إلا بقليل، إلا أنهم يضعون على جلدهم إزارا من نفس الثوب يغطيهم من الحزام إلى نصف الساق[10]. ويقول "دبيير" في معرض وصفه لأزياء سفراء السلطان الدلائي: كان لباس رأسهم طاقية تدعى بالعربية كرزية، وهي مصنوعة من قماش صوفي غليظ، ولكنها لم تكن مكورة حول الرأس بشكل أنيق،

---

[1] - Dozy, op.cit, p. 401.

[2]– دوتي، إدموند، **مراكش، قبائل الشاوية ودكالة والرحامنة سنتي 1901– 1902**، ترجمة محمد ناجي بن عمر، فاس، الطبعة الأولى، 2010، ص: 187.

[3]– بنعبد الله، عبد العزيز، **معطيات...، مرجع سابق**، ص: 43.

[4]- Ibid, p. 365.

[5]– مارمول، كربخال، **مصدر سابق**، ج2، ص: 6.

[6] - Ibid, p. 240.

[7]– قشتيليو، محمد، **حياة الموريسكين...، مرجع سابق**، ص: 58.

[8] - Ibid, p. 382.

[9]– رزوق، محمد، **مرجع سابق**، ص: 295.

[10]– مارمول، كربخال، **مصدر سابق**، ج2، ص: 6.

كما تكون عادة العمامة الأنيقة، وهو الطراز السائد لدى المغاربة، ومع ذلك فإن سكان هذا القطر يلبسونها مصنوعة من نسيج القطن الرفيع ومكورة حول الرأس، ويسمونها الشد[1].

– **المضمة:** وهي حزام لشد اللباس إلى الجسم[2]، واتفق أغلب المؤرخون على أن أصل الكلمة عربي، ومن المرجح أن يكون حرفيي غرناطة هم من أدخلها إلى المغرب[3]، وقد انتشر استعمال "المضمة" في العهد السعدي عند الفقهاء وأكابر القوم وبين النساء كذلك[4].

– **البلغة:** هي لفظة ذات أصل لاتيني عرفت تطورات عديدة، صيغت منها في اللغة الإسبانية لفظة "كوركس" Corcus، ومنها أتت الألفاظ الآتية: "البرغتا" Al pargata و"البرغا" Al Borga و"أمبلغة" AmBalga. وبما أن لفظة "بلغة" غير عربية فإن دوزي لم يعثر على أصلها في معجمه[5]. وتذكر المصادر أن حرفة صناعة البلغة أو الخرازة منتشرة في مختلف مناطق المغرب[6]، حيث كان بائعو الأحذية الذين يشغلون قرابة مائة وخمسين دكانا بفاس يقومون بشراء الأحذية والخفاف بالجملة من الخرازين ثم يبيعونها بالتقسيط، ولا يبعد عنهم كثيرا الخرازون الذين يصنعون أحذية الأطفال[7].

– **الشربيل:** يعتقد دوزي أن كلمة "الشربيل" أو "زربون" أو "زربول" إسبانية تعني "سربيا" Servilla، وهو نوع من الأحذية في المغرب. ويعتقد دوزي أن هذا النوع من الأحذية ترتديه الخادمات[8]. وكان مستعملا في الأندلس، خلال القرن السادس عشر، بالاسم نفسه، غير أنه كان حذاء مطرزا بالذهب والحرير وثوبه من القطيفة[9]، وكانت تلبسه المرأة الجزائرية وخاصة الموريسكية[10].

---

[1]– عرف دوكاستر الشدَ Sied ou sjed، بأنه عبارة عن عصابة من الثوب توضع على الرأس.

De Castries, Henry, « **Relation de Dapper** », op.cit, p. 606.

[2] - Dozy, op.cit, p. 250.

[3]– رزوق، محمد، **الأندلوسيون وهجراتهم...**، **مرجع سابق**، ص: 295.

[4]– الكامون أحمد، السقلي هاشم، **التأثير الموريسكي....**، **مرجع سابق**، ص: 158.

[5]– نفسه، ص: 294.

[6]– الإفراني، محمد الصغير، **صفوة...**، **مصدر سابق**، ص: 331. ابن القاضي، أحمد، **جذوة الاقتباس...**، **مصدر سابق**، ج1، ص: 102.

[7]– بنحادة، عبد الرحيم، **النشاط الاقتصادي في سوس...**، **مرجع سابق**، ص: 233– 234.

[8] - Ibid, p. 224 - 225.

[9] – نفسه، نفس الصفحة.

[10] - Ibid, p. 224.

- **الريحية:** حذاء من الجلد ذو اللون الأحمر، كانت النساء تستعمله في الخروج مع الحايك، ويوجد بالاسم نفسه في الوثائق الغرناطية[1].

ومن أهم ما يعكس الوحدة بين المغرب والمجال المتوسطي، خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين، انتشار مصطلحات بعض الألبسة والحلي والزينة خاصة عند النساء، وهي أسماء ما زالت معروفة بإسبانيا.[2]

جدول رقم 1: بعض المصطلحات الإسبانية المتداولة في المغرب

لفظ الزي	اللفظ الإسباني
قفطان	Kafetan
برنس	Albornoz
السراويل	Zaro wells
خلاخل	Halajas
حلي	Alhilies
الكوفية	Acerfia
الملفة	Almalfa
الحناء	Alhèna

المصدر: الكامون أحمد، السقلي هاشم، **التأثير الموريسكي في المغرب...، مرجع سابق**، ص: 155- 156.

وهكذا، يلاحظ أن نوعية اللباس المغربي الغني بالثراء المتوسطي، الذي نقله البرتغال والإسبان والإنجليز والفرنسيون والأندلسيون بعد عمليات الطرد، متشابه إلى حد كبير مع لباس سكان الجزائر، الذي يتكون عند الكبار من الكندورة والجلابية والبلغة، ويتمنطق الرجال الشكارة والخنجر، وتلبس النساء القفطان مع خمار أحمر[3]. ومن أوجه التشابه بين المغرب ومجتمعات المجال المتوسطي، في الأزياء واتباع الموضة، لباس البياض في المناسبات والاحتفالات العائلية والدينية، وهي عادة أندلسية دخلت المغرب، ومن تم انتقلت لتشمل الربوع

---

[1]- الكامون أحمد، السقلي هاشم، **مرجع سابق**، ص: 150.

[2]- نفسه، ص: 155- 156.

[3]- ينظر العرض الذي قدمه بوجمعة رويان للباحث لوسيان رينو حول الصحة والطب، وملاحظات حول المناخ بالمدن الرئيسية للإمبراطورية الشريفة، ضمن مجلة **كنانيش**، العدد 3، ص: 145- 146.

Raynaud, Lucien, « Étude L'hygiène et la médecine au Maroc suivie d'une notice sur la Climatologie des principales Villes de L'empire ».

الأوروبية[1]. وعموما، تظهر الوحدة في الزي، بين المغرب والمجال المتوسطي خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلادي، بفعل الهجرات الدائمة الحدوث في مياه المتوسط، والحروب والصراعات، كلها عوامل أفرزت خاصية ثقافية مثمرة على مستوى الألبسة ذات الأنواع والألوان المختلفة.

5.2. مظاهر الزينة

اهتم مغاربة القرن السادس عشر والسابع عشر الميلادي بالزينة والمظهر الخارجي من اللباس وارتداء الحلي بالنسبة للرجال والنساء على حد سواء، شأنهم في ذلك شأن باقي مجتمعات المجال المتوسطي، ولعل خير مثال على تجسيد وحدة المظهر والزينة المتوسطية تأنق السلطان عبد الملك وأحمد المنصور في لباسهما وحليهما، بحكم تحركاتهم بالمجال المتوسطي، ونجد التمكروتي في مؤلفه يصف لباس المنصور بالقول: « **والسلطان نصره الله جالس برتبته العلية في مرتبته العرفية في فاخر ملابسه وثيابه السامية السنية، تكتنفه الهيبة ويعمه الوقار**»[2]. ولم يكن السلطان وحده من جسد الهيبة والتأنق في المظهر والزينة المتوسطية في اللباس والحلي، بل سبقه عامة الناس إلى ذلك، فقد كان أهل أنفا يتأنقون جدا في لباسهم، نظرا لصلاتهم الوثيقة بالبرتغاليين والإنجليز[3].

ومن القواسم المشتركة بين المغاربة وباقي مجتمعات البحر المتوسط خاصة بالبوادي عدم استبدال الثياب أثناء النوم، ولا يعفون خصلهم الشعرية بل يحلقونها على عكس لحاهم التي يعفونها، ويخفون الشارب من تحت الأنف وفوق الشفة العليا[4]. وجذير بالذكر، أنه ليس من عادة العزاب المغاربة « **أن تكون لهم لحى، وإنما يعفون لحاهم عندما يتزوجون**»[5]، ومظهر إطالة اللحية وتقصير شعر الرأس قد بدأت من إيطاليا، ثم غزت أوربا قاطبة، إلا أنها موضة لم تظل ثابتة بل تتغير من فترة لأخرى[6]. أما قصات شعر الأبناء فهي تختلف بين المغرب وسكان البحر المتوسط، حيث إن أغلب أطفال المغاربة « **يتركون ذؤابة في أعلى رأسهم**»،[7] وكانوا إلى وقت

---

[1]- بنعبد الله، عبد العزيز، **معطيات...، مرجع سابق**، ص: 43.

[2]- التمكروتي، محمد بن عبد الله، **النفحة المسكية...، مصدر سابق**، ص: 143.

[3]- الوزان، الحسن، **مصدر سابق**، ج 1، ص: 197.

[4]- رويان، بوجمعة، **مرجع سابق**، ص: 145- 146

[5]- الوزان، الحسن، **مصدر سابق**، ج 1، ص: 97.

[6]- برودل، فرنان، **الحضارة المادية...، مرجع سابق**، ج1، ص: 450.

[7]- مارمول، كربخال، **مصدر سابق**، ج2، ص: 6- 7.

قريب يغلب عليهم طابع الذؤابة على جانب الرأس[1]، في حين يحتفظ الصغار من أبناء أوربا المتوسطية بشعرهم، وهندامهم هندام موضة شمال المتوسط، أما الأبناء الكبار فيتخذون شوارب صغيرة حسب الموضة، ولحية خفيفة[2].

لقد أدى احتكاك الأسرى والمرتدين بالسكان المحليين إلى حدوث تغيير اجتماعي استهدف جميع العناصر: الرجال، والنساء، والأطفال، والشيوخ، وذلك بفعل تأثرها بعادات الأكل، واللباس المغربي، والختان بعد اعتناق عدد كبير منهم للإسلام، وكذا تأثرها بالمظهر الخارجي للسكان المحليين من جهة حلاقة الرأس وإطالة اللحية[3]. ومن ضمن هذه العناصر التي تأثرت بعادات المغاربة من جهة الزي المحلي كالبرنس وغيره، وموضة الشعر، المرتد الكناري "**هرناندو مكادي**" Hernando Magader، إذ تشبه بهيئة المغاربة على مستوى الشعر وإطالة اللحية مثل السكان المحليين[4]. وهذه الصورة لا تختلف عن المرتدين في الإمبراطورية العثمانية، إذ كان زيهم زي الأتراك، ومظهرهم الخارجي متأثر بالبيئة التركية، كحالة الطبيب البندقي "**كيوسب ستربيولي**" Giuseppe Strupioli ذو اللحية السوداء والشارب الطويل، وكان يرتدي السراويل الشامية الحمراء، ولما عاد إلى البندقية تخلى عن زيه التركي وارتدى لباسا مسيحيا على شاكلة الزي اليوناني[5]. والملاحظ أن البيئة التي عاش فيها هؤلاء كانت تفرض عليهم الاقتداء بثقافة السكان المحليين، خاصة في أزيائهم ومظهرهم، وربما كان ذلك راجع إلى إعجابهم بألبسة ومظهر سكان تلك المناطق، أو أن ارتداء تلك الأنواع من الأزياء والتأثر بذلك المظهر كان من أجل تيسير عملية الاندماج مع الفئات الشعبية العريضة من سكان الإمبراطورية العثمانية.

أما زينة النساء المغربيات خاصة من طبقة الأعيان، فقد اشتهرن بارتداء الحلي والجواهر من أقراط بديعة وكبيرة مذهبة ومرصعة بالحجارة الكريمة، توضع في الأذن، وتزين معاصمهن بأساور ذهبية يصل وزن الإسورة الذهبية مائة مثقال، والفضية عشرة مثاقيل أو اثني عشر مثقال[6]، شأنهم في ذلك شأن باقي النساء الثريات في

---

[1]– رويان، بوجمعة، **مرجع سابق**، ص: 145- 146.

[2]– برودل، فرنان، **الحضارة المادية...**، **مرجع سابق**، ج1، ص: 451

[3] - Bennassar Bartolomé, Bennassar Lucile, « **Les chrétiens D'allah, L'histoire extraordinair des renégats XVI et XVII siècle** », Perrin, paris, 1989, p. 325.

[4] - Ibid, p. 330.

[5] - Ibid, p. 325.

[6]– مارمول، كربخال، **مصدر سابق**، ج2، ص: 177.

الضفة الشمالية للمجال المتوسطي، حيث تتزين النسوة بالأحجار الكريمة مع سلاسل الذهب في أعناقهن[1]، فقد كانت المرأة اليونانية ونسوة بيروت يرتدين القلائد والحلي المصنوعة من مختلف الأحجار الكريمة، والخرز الملون والذهب أسوة بمثيلاتها في تركيا، وتتزين النساء والعرائس بأفخر ما عندهن من زينة، من الحرير والديباج[2]. وكذلك كانت نساء جزيرة شيو، اللواتي يتزين بالحلي من الذهب واللؤلؤ والأحجار الكريمة الباهظة الثمن[3]. وكذلك كانت «**السيدات التونسيات يرتدين لباسا حسنا، ويتأنقن في زينتهن، ويسترن وجوههن عندما يخرجن مثلما تفعل الفاسيات (...) لا يشتغلن بغير زينتهن وعطرهن**» [4]. أما نساء العامة، فيكتفين بالفضة في زينتهن، حيث تصاغ أساورهن وخلاخلهن من هذا المعدن.[5]



الصورة رقم 15: زينة نساء من شمال إفريقيا في أواخر القرن السادس عشر الميلادي.

المصدر: De Bruyn Abraham, « **Habitus variarum orbis gentium»**, op.cit, p. 56.

[1] - Kloutz, Nathalie et autres, op.cit, p. 5.

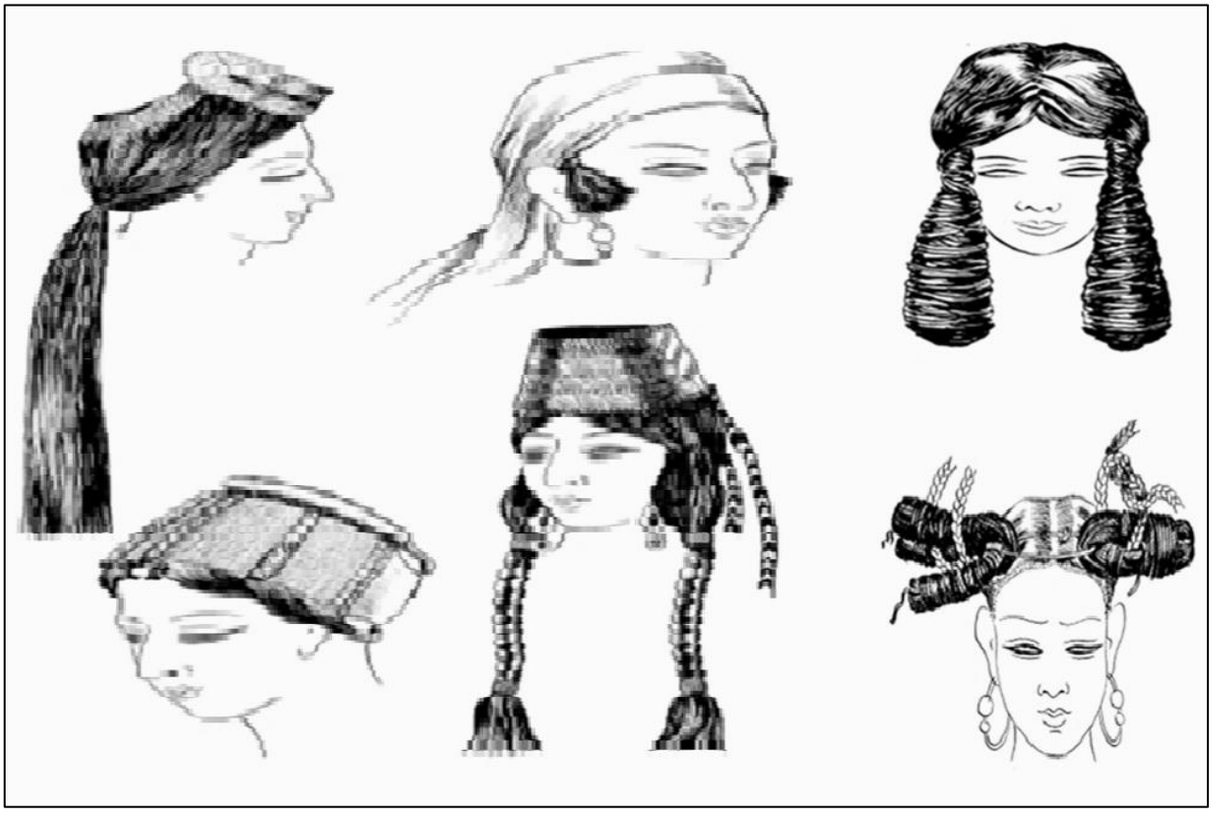
[2] - Vingopoulou, Ioli, op.cit, p. 417.

[3] - Ibid, p. 416.

[4]- الوزان، الحسن، **مصدر سابق**، ج2، ص: 78.

[5]- نفسه، ج1، ص: 252.

وكان هؤلاء النسوة، سواء في المغرب أو في باقي بلدان المجال المتوسطي، يتفنن في زينتهن وتأنقهن خاصة خلال الحفلات العائلية والأعراس، حيث كانت النسوة التونسيات يتفاخرن بينهن لما يبدين من الزينة في الأفراح[1]. وكانت النساء المتخصصات في تجميل العرائس بالمغرب يتأتين، فيمشطن شعرهن، ويزين خدودهن بالحمرة، ويخضبن أيديهن وأرجلهن بالسواد، مع رسوم جميلة[2]، وعادة الحناء تشبثت بها المرأة التركية والأندلسية، هذه الأخيرة لعبت دورا كبيرا في مجال الزينة، فقد كن كثيرات الاهتمام بأناقتهن وزينتهن فكن يخضبن بالحناء أرجلهن وأيديهن أو الأظفار منها فقط، أو يدهن رؤوسهن معتقدات أنها تصلح الشعر وتجعله أسودا لامعا براقا[3]، كما يضعن وشوما على وجوههن[4]، معتقدات أنها تحسن من مظهرهن، وتزيدهن جمالا.



الصورة رقم 16: طرق تصفيف الشعر عند المرأة المغربية اليهودية الذي ترجع أصولها إلى المجتمع العبري في قشتالة، وقد حملت معها موضة تصفيف الشعر إلى المغرب بعد عمليات الطرد، لتنتشر بعد ذلك لدى سائر النساء في المغرب.

المصدر: ***Jouin Jeanne, Le costume de la femme israélite au maroc, Journal de la Société Des Africanistes, tome 6, Fascicule 2, 1936***, p. 171- 181- 183.

---

[1]- ابن أبي دينار، محمد، **المؤنس...، مصدر سابق**، ص: 291.

[2]- الوزان، الحسن، **مصدر سابق**، ج1، ص: 256.

[3]- مارمول، كربخال، **مصدر سابق**، ج2، ص: 177.

[4] - Mocquet, Jean, op.cit, p. 179.

وبالإضافة إلى الأناقة في اللباس والزينة دأبت النسوة، في المغرب والبحر المتوسط، على الاهتمام بالعطور، التي كانت تصنع من خلاصات زهور البنفسج، والورد، والياسمين، والنرجس، والأرانج، والزنبق، والسوس، والسوسان. وكانت إسبانيا قد فرضت منذ وقت طويل ذوق أو موضة العطور النفاذة التي تقوم على العنبر والمسك[1]. كما هو الحال بالنسبة للمغاربة في استعمالهم المسك والعنبر في العطور[2]. ومن دلالات ذلك أن سكان ماسة كانوا يصادفون الكثير من العنبر على الشاطئ، يسلمونه للتجار الأوربيين بثمن بخس[3]. وكانت العطور والبخور التي تأتي أغلبها عبر الحجاج[4]، وتباع في أسواق الأفارقة[5]، ونظرا لأهمية هذه المواد خاصة العنبر كان يقتنيه التجار بما فيهم البرتغاليون وتجار فاس والإنجليز[6].

وأهم ما يعكس مظاهر الوحدة، بين المغرب والمجال المتوسطي، اهتمام سكانه من مختلف الطبقات بالنظافة لتحسين مظهرها، لذلك ظهرت مواد التنظيف خاصة الصابون، الذي من أنواعه قطع الصابون الصغيرة التي كانت الموضة تشترط فيها أن تكون مجزعة كالرخام، ومعطرة، والصابون السائل الذي كان يصنع من البوتاس،[7] كما هو الحال في المغرب، حيث يصنع في الجبال، وينقله الجبليون والبغالون ثم يبيعونه لأصحاب دكاكين الصابون[8]. وكانت قطع الصابون منتشرة بأزمور، يحتكرها القبطان البرتغالي دوميلو[9]. وكان الصابون الفرنسي المقطع إلى قطع صغيرة ومعطر يصل مدينة سلا[10]، وكانت مادة التنظيف هذه تخصص أيضا لغسل الملاءات، وما إليها من الأقمشة سواء في المغرب أو المجال المتوسطي[11].

---

[1]– برودل، فرنان، **الحضارة المادية...، مرجع سابق**، ج1، ص: 449.

[2] - De Castries, Henry, « Mémoire De Razilly a Richelieu », fin 1626, S.I.H.M, Première série. Dynastie sadienne**, Archives et bibliothèques de France, Tome. III**, p. 123.

[3]– مارمول، كربخال، **مصدر سابق**، ج2، ص: 28– 29.

[4]– عبد المعطي، حسام محمد، **العائلة والثروة: البيوت التجارية المغربية...، مرجع سابق**، ص: 221.

[5] - Abitbol, Michel, op.cit, p. 10.

[6] - De Castries, Henry, « Relation de James Thomas », S.I.H.M, Première série - Dynastie sadienne, **Archives et bibliothèques d'Angleterre, Tome I**, p. 17.

[7]– برودل، فرنان، **مرجع سابق**، ج1، ص: 449.

[8]– الوزان، الحسن، **مصدر سابق**، ج 1، ص: 238.

[9]– بوشرب، أحمد، **دكالة والاستعمار...، مرجع سابق**، ص: 249.

[10]– كواندرو، روجي، **قراصنة سلا...، مصدر سابق**، ص: 41.

[11]– برودل، فرنان، **الحضارة المادية...، مرجع سابق**، ج1، ص: 449.

وهكذا، فقد تأثرت الأسر المغربية والمتوسطية الغنية بالمظاهر والموضة السائدة في المجال المتوسطي، سواء في الأزياء أو مواد الزينة من الحلي والجواهر والنظافة وطرق تصفيف الشعر، وتسابقها على الأثواب والأقمشة المخملية، في وقت، بقيت الأسر الفقيرة في المغرب والمتوسط جامدة أمام تطور الألبسة والزينة، فلم تكن تعنيها الموضة ولا أنواع الألبسة الفاخرة بقدر ما كان يهمها تحصيل قوتها اليومي وانشغالها بأداء ما بذمتها من ضرائب.

6.2. عادات الزواج والاحتفالات العائلية

رغم كون الزواج يعد من الثوابت الإنسانية الأكثر انتشارا في العالم، إلا أن الكتابات التاريخية الحديثة لم تتطرق إلى مصاهرة مجتمعات المجال المتوسطي فيما بينها، مكتفية بالتعريج على بعض الزيجات السياسية للملوك، كالزواج الذي جمع الملكين الكاثوليكيين فرديناند وإيزابيلا[1]، وزواج المتوكل ببرتغالية تدعى بياتريس[2]، وزواج السلطان المولى إسماعيل بإنجليزية[3]، وربما أن السبب في ذلك استحالة الارتباط بالأجانب خاصة من ذوي الأصول الثقافية والدينية المختلفة. فما هي الأسباب الأخرى التي أدت إلى عزوف المغاربة وسكان المجال المتوسطي من الزواج بالأجانب؟ وهل تتماثل مجتمعات المتوسط في الاحتفالات العائلية أم أن الاختلاف فرض نفسه في ذلك؟

1.6.2. الارتباط والمصاهرة

نادرة هي الزيجات بين المغاربة وأجنبيات بما فيهم الأندلسيين الذين بدورهم لم يقبلوا زواج أبنائهم من السكان المحليين[4]، ولعل سبب هذا العزوف وعدم الارتباط بالأجانب يرجع إلى الأسباب التالية:

- **دينية واجتماعية:** تتمثل في الثقافة المحافظة التي كرسها الدين، حيث لا يسمح الزواج من غير المسلمات كما هو الشأن بالنسبة للمسيحيين واليهود، ولم تستثنى الفئات الموريسكية من ذلك لاحتكاكها

---

[1]- Courdier, Zoe, **Les Batailles entre chrétiens et ottomans dans la Méditerranée du XVI siècle, L'étude D'une Iconographique, 1535- 1575**, Mémoire de master 1 juin 2013, spécialité cultures de l'écrit et de l'image, Université de Lyon, p. 27.

[2]- الفيلالي، عبد الكريم، **التاريخ السياسي للمغرب ...، مرجع سابق**، ص: 327.

[3]- الأزمي، أحمد، **العلاقات السياسية والدبلوماسية بين المغرب وفرنسا على عهد السلطان المولى إسماعيل (1672-1727)**، منشورات ما بعد الحداثة، فاس، الطبعة الأولى، 2008، ص: 114.

[4]- دي طوريس، دييكو، **تاريخ الشرفاء...، مصدر سابق**، ص: 144.

بالنصارى، وغلبة الطباع المسيحية عليهم. كما كان بغض الزواج منهم بسبب صراعهم مع السكان المحليين في بداية توافدهم[1]، والشيء نفسه بالنسبة للموريسكيين. وقد لاحظ دييكو دي طوريس رفض أندلسي فاس الزواج من أهالي المدينة[2]، غير أنه سرعان ما تآلفت الفئتان فتصاهرت العائلات وامتزجت المصالح ومرت ذلك عهود تنوسيت فيها الفوارق التي بين العناصر لدى كثير من الناس[3].

وسلوك العزوف عن الزواج من الأجانب أصبح تقليدا سارت على منواله الأسر المغربية الغنية في باقي مجالات المتوسط، إذ تمسكت به العائلات التجارية المغربية في مصر حتى نهاية القرن الثامن عشر، حيث رفضت هي الأخرى المصاهرة مع السكان المحليين، وذلك مخافة أن يتسلل لأملاكها أي شخص غريب عن طريق الإرث[4]، لذلك حرصت على حصر الزيجات داخل نفس الطائفة بصورة كبيرة بخاصة في الأجيال التي هاجرت مع بداية القرن السادس عشر[5]. ولم يكن زواج مغاربة البرتغال في متناول الجميع بسبب وضعية العبودية التي كانت تحول أحيانا دونه، والفقر الذي كان يؤخره، وكانت زيجاتهم تتم مع بنات مواطنيهم[6].

- **أسباب مادية:** تتمثل في صعوبة القيام بأمر الزواج وخاصة العجز عن اكتساب المهر، إذ كانت العائلات الثرية عندما تتصاهر تغالي في الصداق المقدم إلى الزوجة، وكانت البيوت التجارية المغربية في مصر تدفع مهورا كبيرة تقدم للزوجة[7]، والأمر نفسه بالنسبة للأندلسيين، الذين يدفعون مهورا ذات مقادير باهظة[8]. ونورد هنا مقتطفا من عقد زواج لزوج مصري بابنة مغربي من جربة، ويبرز الغلو في الصداق عند الأسر الثرية، جاء فيه: «**وصداق جملته من الذهب السلطاني الجديد سبعة دنانير ومن الفضة الجديدة السليمانية مايتا ببيان الحال من ذلك مبلغ الذهب (...) وتوافق الزوج المذكور أن يكسو زوجته المذكورة كسوة**

---

[1]– داود، محمد، **تاريخ تطوان**، م1، معهد مولاي الحسن، تطوان، 1959، ص: 93.

[2]– دي طوريس، دييكو، **مصدر سابق**، ص: 144.

[3]– داود، محمد، **مرجع سابق**، ص: 98.

[4]– عبد المعطي، محمد حسام، **العائلة والثروة...**، **مرجع سابق**، ص: 327.

[5]– نفسه، ص: 326.

[6]– بوشرب، أحمد، **مغاربة في البرتغال خلال القرن السادس عشر: دراسة في الثقافة والذهنيات بالمغرب من خلال محاضر حاكم التفتيش الدينية البرتغالية**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة: رسائل وأطروحات رقم 36، مطبعة فضالة – المحمدية، الطبعة الأولى، 1996، ص: 117- 118.

[7]– عبد المعطي، محمد حسام، **العائلة والثروة...**، **مرجع سابق**، ص: 332.

[8]– الكامون أحمد، السقلي هاشم، **التأثير الموريسكي...**، **مرجع سابق**، ص: 58.

الشتا وكسوة للصيف»[1]. ونظرا، لهذه الاعتبارات كانت العائلات تلجأ إلى الزواج من ابنة العم ليسر التكاليف، فالزواج من نفس العائلة يعتبر دعما للمستوى الاقتصادي[2]، ونتيجة لذلك اتجه المجتمع بدرجة متزايدة إلى تقدير المرأة والرجل على السواء بما يملكان وليس بشخصيتهما[3].

ورغم العزوف عن الارتباط بالأجانب، إلا أن أغلب العائلات التجارية المغربية في مصر كانت لها رغبة كبيرة في مصاهرة مثيلاتها من العائلات المصرية والشامية والتونسية والتركية العريقة في الثروة والعلم لضمان مكانة مرموقة داخل الأوساط الاجتماعية[4]. وستعرف ظاهرة الزواج والمصاهرة بين المغاربة من مصريات وشاميات انتشارا واسعا، إلى درجة أصبحت مسألة تزويج بناتهم لمصريين وشاميين شيئا مألوفا[5]، فقد « **تزوج سالم بن خضر بن شحاتة الدمنهوري المعروف بابن هاجر بمخطوبته سليمه البكر البالغ ابنة علي بن يحي المغربي»**[6]، كذلك الأمر بالنسبة لمغاربة بورصة الذين كانت لهم علاقة مصاهرة مع السكان المحليين كغيرهم من الوافدين على المدينة، خاصة وأنهم كسبوا ثقة الأهالي، ويكون بذلك قد تركوا أثرا كبيرا في البناء الاجتماعي للمدينة.[7]

ومن مظاهر وحدة الزواج ارتباط عدد كبير من المرتدين بعلاقات نسب مع بعض العائلات المغربية[8]، وكانت الدوافع الدينية سبب في الزواج من النساء المحليات، إلا أنه في الواقع لا يمكن الجزم بهذا الدافع لوحده، ومن أمثال هؤلاء الذين افتتنوا بالنسوة المغربيات: "**التوسكاني كراني**" Grani، و"**الصقيلي كالاندرينو**" Calandrino، والكناري "**كاسبار فيسكو**" Gaspar Fiesco، و"**نيكولاس بوتن**" Nicolas Botin[9]، وكان هؤلاء قد تخلوا عن نسائهم وأطفالهم في مواطنهم، وتزوجوا من نساء أخريات في المغرب وباقي المناطق التي

---

[1]– أباظة فاروق، عثمان، **أثر تحول التجارة العالمية إلى رأس الرجاء الصالح على مصر وعالم البحر المتوسط أثناء القرن السادس عشر**، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية، 1994، ص: 151.

[2]– عبد المعطي، محمد حسام، **مرجع سابق**، ص: 327.

[3]– انجلز، فرديريك، **مرجع سابق**، ص: 75.

[4]– عبد المعطي، محمد حسام، **مرجع سابق**، ص: 326.

[5]– عبد الرحمن، عبد الرحيم، "**المغاربة في مصر في العصر العثماني (1517– 1798)، دراسة في تأثير الجالية المغربية من خلال وثائق المحاكم الشرعية المصرية**، منشورات المجلة التاريخية المغربية وديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر، الطبعة الأولى، 1982، ص: 114.

[6]– أباظة فاروق، عثمان، **مرجع سابق**، ص: 151.

[7]– الساحلي، خليل، **مرجع سابق**، ص: 54.

[8] - Bennassar Bartolomé, Bennassar Lucile, **Les chrétiens D'allah**, op.cit, p. 321.

[9] - Ibid, p. 324.

استقرا بها، مثل حالة المرتد "**كسبار راموس**" الذي ربط علاقة مصاهرة مع سيده القائد المنصور، وكانت فتاة صغيرة السن عاش معها قرابة تسعة عشر سنة، وكان للمنشق "**هويلفا**" Huelva تسعة أطفال، وكانت إحدى بناته زوجة لملك فاس[1]. ولم يقتصر زواج هذه العناصر على النساء المحليات فحسب، بل ربطوا علاقات مصاهرة فيما بينهم، كحالة المرتد "**سيمون منديز**" Simon Mendès الذي تزوج على التوالي من فتاتين من أبوين مرتدين، كما هو الحال بالنسبة للمرتد البرتغالي "**لويس باريتو**"، الذي تزوج في سنة 1601م من ابنة المرتد "**كويمبرا**" Coimbra، والتي تدعى "**أجا**" Aja ، رغم أنه كانت له ابنتان على قيد الحياة من زوجة أخرى[2].

2.6.2. الأعراس والمظاهر الاحتفالية

تخضع حفلات العرس لبعض الطقوس والعادات المتماثلة بين المغاربة وشعوب المجال المتوسطي، كتقديم مختلف الأطعمة والأشربة، والاحتفال بشتى أنواع الموسيقى[3]. وكان اليهود دور كبير في إثراء الحياة الثقافية بالمغرب خاصة في مجال الموسيقى، إذ كانوا يؤدون في مختلف المناسبات الاحتفالية الموشحات والزجل الأصيل بالعربية الكلاسيكية واللهجة الأندلسية[4].

تبدأ طقوس الاحتفال في المغرب والمجال المتوسطي بتزين العروس بمختلف أنواع الزينة[5]، وبعد ذلك تؤخذ في « **محملها على شكل عرش صغير مغطى بثوب من حرير يحمل على الأكتاف تحت أصوات الطبول والمزامير عبر أزقة المدينة ويسير الزوج على رأس المدعوين خلف زوجته**»[6]. ويستشف من هذه العادة أنها مسيحية ولا زالت منتشرة في إسبانيا خاصة وتعرف بأسبوع "**سانتا**"La Semana Santa، ومن المرجح أن يكون الأندلسيون هم من أدخل هذه العادة إلى المغرب[7]. ومن العادات التي حافظ عليها المغاربة في البرتغال وإسبانيا حمل الزوجة إلى بيت زوجها على بغل لتتم ليلة الدخلة التي تعد ليلة اختبار عفة العروس، وإذا لم تكن

---

1 - Bennassar Bartolomé, Bennassar Lucile, op.cit, p. 410.

2 - Ibidem.

3– الكامون أحمد، السقلي هاشم، **التأثير الموريسكي...**، **مرجع سابق**، ص: 159.

4 - Zafrani, Haïm, Conscience et mémoire hispano-maghrébines dans les traditions poétiques et musicales juives au Maroc, **Cahiers de civilisation médiévale**. 27e année (n°107), Juillet septembre 1984, p. 240.

5– وندوس، جون، **مصدر سابق**، ص: 45- 46.

6– مويط، جرمان، **مصدر سابق**، ص: 62.

7– الكامون أحمد، السقلي هاشم، **مرجع سابق**، ص: 159.

عذراء تعود إلى أهلها من دون دفع المهر[1]، وهي حسب جون وندوس من العادات الإسبانية، يقول: «**فإذا ظهرت العلامات الخاصة بعث السروال إلى كل الأقرباء بابتهاج كما هو الشأن في بعض مناطق إسبانيا إلى الآن، لكن إذا ثبت عدم عذرية العروس فإن العريس يترع عنها زينتها ويلقي بها إلى الخارج**»[2].

وكانت حفلات المغاربة المنظمة بهذه المناسبة تدوم أحيانا أسبوعا كاملا، وكانت الموسيقى وآلاتها، وطريقة الرقص والوجبات المقدمة للمدعوين، والطقوس والعادات المصاحبة لها مغربية، كقراءة بعض الآيات القرآنية، وبعد الوليمة يتجه المدعوون إلى الغناء والرقص بمحضر العروسين. وكان الراقصون يلقون بين الفينة والأخرى بقطع نقدية هدية للزوجين[3]، كما هو الشأن في الغالب بدول المجال المتوسطي في تنظيم حفلات الأعراس، حيث تتخذ مثل هذه المناسبات في منطقة بروجنديا «**هيئة المهرجانات الخلابة، يلبس فيها الأطفال الثياب البيضاء. وكانت الولائم تمثل على أحسن المفروض، ترفا يستهدف سد حلوق النهومين والمفجوعين بكميات ضخمة من الطعام**»[4]. لكن الحفلات الباذخة المختلطة بين الرجال والنساء أثارت غضب الفقهاء كما هو الحال عند رجال الدين المسيحيين، وقد نهى الفقيه عبد الله الهبطي عن تلك الظاهرة خاصة الاختلاط في المحافل حيث يجئ الرجل منهم بزوجته لترقص مع النساء والرجال، وقد تزينت بأحسن ما تملك، واعتصبت فوق الغفار الحريري الأحمر بعصابة مرصعة بالجوهر، وعلقت في أذنيها قرطين مستديرين يحتكان بخديها اللامعين، وكحلت عينيها وحاجبيها، وصبغت فمها وصقلت أسنانها وخضبت يديها بالحناء، ولم تقف ظاهرة الاختلاط في الحفلات فحسب، بل شاعت في الأسواق والأنهار إلى درجة كانت النسوة يسحبن عاريات مع الرجال ويلعبن معهم في الماء (لعبة الركلة)[5]. كذلك كان الأمر في إسبانيا، حيث المنتزهات العظيمة التي يجتمع فيها «**كل أنيس بأنيسه وحبيب بحبيبه من الذكور والإناث في كل عشية**»[6].

---

[1] - De Castries, Henry, « **Relation de Ro. C** », op.cit, p. 392.

[2]- وندوس، جون ، **مصدر سابق**، ص: 46.

[3]- بوشرب، أحمد، **مغاربة في البرتغال...**، **مرجع سابق**، ص: 149.

[4]- برودل، فرنان، **الحضارة المادية...**، **مرجع سابق**، ج1، ص: 244.

[5]- حجي، محمد، **الحركة الفكرية بالمغرب...**، **مرجع سابق**، ج1، ص: 218- 219.

[6]- الغزال، أحمد بن المهدي، **نتيجة الاجتهاد في المهادنة والجهاد "رحلة الغزال وسفارته إلى الأندلس"**، تحقيق وتقديم إسماعيل العربي، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، 1980، ص: 85.

رغم العوائق الدينية واللغوية والاقتصادية التي حالت دون تحقيق مظاهر الاندماج الاجتماعي بين المغاربة وسكان المجال المتوسطي على مستوى التزاوج والتصاهر، فإن ذلك لا يعني عدم وجود وحدة وتماثل في الزواج ومراسيم الاحتفال وكل ما يرتبط به، ويمكن تلخيص هذه الوحدة فيما يلي:

- وحدة الزواج الداخلي، وذلك إما حفاظا على الإرث المادي للعائلة، أو تسهيل مستلزمات الزواج بما فيها قيمة المهر، أو لاعتبارات دينية، أو رفض سلوكيات اجتماعية معينة؛
- انتشار ظاهرة زواج الرجال من زوجات إخوتهم المتوفين، أو تزوج أبناء الأخ من زوجات أعمامهم للمحافظة على الميراث العائلي ورعاية الأبناء[1]، إذ يعتقد أنه كلما كان الأهل من ذوي القربى كان الزواج ناجحا[2]. واتخاذ نساء مستولدات، لإنجاب الأطفال خاصة الذكور لكي يحملوا نسبهم وأملاكهم[3]؛
- وحدة الزواج من الجواري سواء أكانوا جواري بيضا أو سودا بعد عتقهن[4]، كالجارية الروسية التي اشتراها مغربي مقيم في بورصة بثمن 90 دينارا أشرفيا ذهبيا وزنيا مؤجلا إلى شهرين[5]، ودفع هذا المبلغ الباهظ في حق هذه الجارية ليس مستبعدا أن يتخذها زوجة له؛
- الإقبال على تعدد الزوجات خاصة الفئات الثرية التي تقبل على ثلاث أو أربع زوجات، في حين يكون للفقراء واحدة ونادرا ما يتزوجون امرأتين[6]، وهذه الظاهرة تشترك فيها باقي مجتمعات المتوسط، وهذا الأمر يؤكده "فردريك انجلز" في دراسته للوحدات العائلية بقوله: « **تعدد الزوجات يعد من ميزات الأغنياء وذوي الألقاب، وتجمع الزوجات أساسا عن طريق الإماء، أما جماهير الشعب فلها في الغالب زوجة واحدة** »[7]؛
- التشابه في عوامل ظاهرة تعدد الزوجات، والتي تتمثل في كثرة التنقل والإقامة المزدوجة في أكثر من مكان خاصة فئة التجار الذين كانوا كثيري الترحال بين المدن والبلدان مما كان يدفعهم إلى اتخاذ

---

[1]– عبد المعطي، محمد حسام، **العائلة والثروة...**، مرجع سابق، ص: 334.

[2]– تيليون، جرمين، **الحريم وأبناء العم...**، مرجع سابق، ص: 133.

[3]– عبد المعطي، محمد حسام، **مرجع سابق**، ص: 333.

[4]– عبد الرحمن، عبد الرحيم، **"المغاربة في مصر في العصر العثماني...**، مرجع سابق، ص: 114.

[5]– الساحلي، خليل، **من سجلات محاكم الشرع...**، مرجع سابق، ص: 52.

[6] - De Castries, Henry, « **Relation de Ro. C** », op.cit, p. 392.

[7]– انجلز، فردريك، **أصل العائلة...**، مرجع سابق، ص: 55.

زوجات لهم في أماكن ترددهم عليها[1]، وبعضهم يلجأ إلى شراء الإماء للمتعة أو الزيجة، فحسب سجلات محاكم الشرع في بورصة أمثلة كثيرة تصلح للمقارنة بين العائلات المتولدة من أصل حر والعائلات المغربية الناشئة من أصل رقيق من حيث الاستقرار والدوام والوفاق. وأن التسرى (الزواج بالإماء) الذي أبيح من أجل بناء الأسر فيه مزج لأقوام مختلفة[2]؛

- وحدة تكلفة مصاريف العرس التي كانت باهظة بالنسبة للأسر المغربية[3]، كما هو الشأن بالنسبة لباقي مجتمعات المجال المتوسطي.

ومن مظاهر الوحدة بين المغرب وسكان المجال المتوسطي ذيوع ظاهرة الطلاق، التي تشترك في عواملها هذه المجتمعات، إذ غالبا ما تكون هذه الظاهرة نتيجة أزمة في الأسرة والعائلة وتعثر العلاقة الزوجية، إضافة إلى أثر الأوبئة والمجاعات وغلاء الأسعار وكثرة الأمراض المعدية والجنسية والعقم وغيرها، كما أن غياب الزوج وسفره الطويل كان من أكثر الأسباب لطلب الطلاق[4].

3.6.2. العقيقة والختان

كان ميلاد الطفل، في المغرب والمجال المتوسطي، فرصة لإقامة احتفالات عائلية ترحيبا بالمولود الذكر عكس البنت التي تستقبل بفتور بخاصة إذا كانت البنت الثانية. فمثلا أنفق محمد بن الخواجا العربي المنصور على عقيقة ابنه مبلغ 3000 ياردة وهو مبلغ كبير يعكس اهتمام هذه المجتمعات بالمولود الذكر[5]. ومن تجليات الوحدة تمسك المغاربة وبعض ساكنة المجال المتوسطي بعادة الختان، التي تكون بعد ولادة المولود بسبعة أيام، «**يستدعي فيها الأب في ذلك اليوم أصدقاءه والحلاق فيطعمهم. وعندما ينتهي الأكل يقدم كل واحد من المدعوين هدية للحلاق**»[6]، في حين تبنى المسيحيون موقفا معاكسا تماما، ذلك أنهم يحتفلون بذكرى ختان المسيح بكل تقوى، لكنهم يمتنعون من ختان أبنائهم، والحال أن إرادة الديانة المسيحية في الشمولية وتجذرها في روما، كان بكل تأكيد سببا في ترك عادة الختان من طرف المسيحيين الأوائل، وقد شكل ذلك كله أحد

---

[1]– عبد المعطي، محمد حسام، **مرجع سابق**، ص: 334.

[2]– الساحلي، خليل، **مرجع سابق** ، ص: 52.

[3]– الوزان، الحسن، **مصدر سابق**، ج1، ص: 201.

[4]– عبد المعطي، محمد حسام، **مرجع سابق**، ص: 337.

[5]– نفسه، ص: 333.

[6]– الوزان، الحسن، **مصدر سابق**، ج1، ص: 257.

أسباب القطيعة بين المسيحية واليهودية[1]، غير أن عدد كبيرا من المرتدين في المغرب، وشمال إفريقيا، والإمبراطورية العثمانية، بعد اعتناقهم للإسلام، وزواجهم من المسلمات فرضت عليهم عادة الختان[2].

وحافظت الأسر المغربية والأندلسية، في الضفة المقابلة للبحر المتوسط، على المراسيم الدينية الإسلامية بما فيها عادة ختان الأطفال[3]، والاحتفال بالعقيقة ورفضهم الاحتفال بالممارسات الدينية المسيحية كرفضهم الاحتفال بالتعميد، وبدلا عنه يتم تنظيم حفلة إسلامية تتلى خلالها آيات من القرآن ويعطى للرضيع اسما إسلاميا، يعتبر بالنسبة للعائلة تعويضا للاسم الذي تلقاه يوم التعميد، وتقام حفلة للمولود، يتم خلالها إعطاؤه اسما عربيا. ثم يقع يلبس ملابس أنيقة وتجميله بالعنبر والمرجان في العنق وخواتم من فضة، ثم يقوم أحد الشخصيات الحاضرة بقراءة بعض الصيغ بالعربية ويعطيه اسما عربيا[4]، وعادة اختيار اسم المولود من قبل عائلة الأبويين ما زالت مستمرة إلى يومنا هذا في مختلف مناطق المغرب.

2.4.6. الأعياد والمناسبات الدينية

ظلت أشياء كثيرة عالقة إلى الأبد في التربة السوداء لشبه الجزيرة الإيبيرية بعد خروج الموريسكيين منها، إذ لم تأخذ الموجة كل شيء، فآلاف الأسماء والأماكن العربية وآلاف الكلمات والمفردات التي هي جزء لا يتجزأ من تراث خلفه الموريسكيون، أصبحت هي الحاضرة والمنتصرة، تراث الموت والحرف والمصنوعات كلها من الإسلام تجدرت في الحياة اليومية للإسبان والبرتغال[5]. وقد حافظ الأندلسيين حتى لحظة الطرد النهائي كما في المغرب وشمال إفريقيا ومغاربة البرتغال وبورصة على الأعياد الإسلامية، بما فيها العيد الصغير الذي يطلق عليه عيد الفطر، تعطى في مثل هذا اليوم الزكاة للفقراء، أما العيد الثاني فهو العيد الكبير وهو عيد الأضحى، وهو العيد الذي يطلق عليه الموريسكيون بعيد الفصح، يخلد تضحية سيدنا إبراهيم[6]. واحتفل المغاربة والأندلسيون بيوم الجمعة، واعتادوا في هذا اليوم تغير ملابسهم، حيث يلبسون الجديد منها، كما هو الشأن في

---

[1]- تيليون، جرمين، **مرجع سابق**، ص: 4.

[2] - Bennassar Bartolomé, Bennassar Lucile, **Les chrétiens D'allah**, op.cit, p. 325.

[3]- قشتيليو، محمد، **مرجع سابق**، ص: 53.

[4]- كارديلك، لوي، **مرجع سابق**، ص: 36.

[5]- Braudel, Fernand, « Conflits et refus de Civilisation Espagnols et Morisques au XVI siècle », **Annales, économies, Sociétés, Civilisations**, 2e année, N 4, 1947, p. 411. Hess, Andrew, op.cit, p. 1.

[6]- كارديلك، لوي، **مرجع سابق**، ص: 34.

الملابس الاحتفالية الأكثر بذخا في الدول الأورومتوسطية[1]. إلى درجة جعلت مجلس البندقية يحتج على تكاليف إقامة بعض الولائم الأميرية في أيام الاحتفال البهيج بالكرنفال، والإسراف في الأطعمة، التي باتت لا تخلو من أي احتفال جليل[2]. وخلال هذه الأيام كان الثوب الجميل عند المغاربة وسكان المتوسط، ثوب العيد، الذي كثيرا ما يتوارثه الأبناء عن الآباء، وعلى الرغم من التنويعات اللانهائية التي نراها في الأزياء الشعبية المحلية، فإن ثوب العيد يبقى على مر القرون عند هذه الشعوب على حاله لا يشبه إلا نفسه. أما الثوب الفقير فهو ثوب العمل، ثوب كل يوم، يصنعونه من أقل المواد تكلفة، وهو لا يتغير أيضا، بل إنه أبعد عن التغير من ثوب العيد[3].

ومن الأعياد التي يعظمها المغاربة وسكان الشمال الإفريقي عيد المولد النبوي الذي تحول، مع أواخر القرن السادس عشر، إلى حدث ديني كبير[4]، وابن دينار وقف على احتفال التونسيين بهذا العيد، يقول: «**ومن أعيادهم المشهورة ومواسيمهم المذكورة ومساعيهم المشكورة تعظيمهم ليلة المولد الشريف، وذلك لأجل محبتهم أن ولد فيه وهو سيد الكائنات صلى الله عليه وسلم**»[5]. وكان الموريسكيون يحرصون على الاحتفال به[6]، وخص المغاربة لهذا اليوم أهمية كبيرة، حيث كان يوما للصدقة وإطعام الفقراء، إذ كان الشيخ أبو المحاسن في يوم المولد بفاس «**يطعم الناس في ذلك اليوم العصيدة: من سميد القمح، توكل بالسمن والعسل وثريد الزّرْمك بلحم الغنم. ومع كل قطعة منه صحن من عسل ليوكل به. وكثيرا ما يزاد مع ذلك الروز مطبوخا باللبن الحليب، مأكولا بالسمن والعسل، حتى يعم ذلك الناس، ويحضر خلق من المساكين لا يحصون، فيأكلون ويحملون ما أمكن**»[7]. ورافق الاحتفال بعيد المولد استعمال بعض الحلويات مثل "القريشلات"[8]، وهي حلوى من العجين والسمن والسكر تعجن على شكل خبز صغير[9]. كما هو الحال بالنسبة للتونسيين في أيام العيد، بحيث خصصوا لهذا اليوم حلوى تسمى عندهم بـــ"المقروض"، وهي حلوى مصنوعة من السميد المحشو بالتمر

---

[1] - Kloutz, Nathalie et autres, op.cit, p. 7.

[2]– برودل، فرنان، **الحضارة المادية...**، مرجع سابق، ج1، ص: 241.

[3] – نفسه، ص: 424- 425.

[4]– الوافراني، محمد الصغير، **نزهة الحادي...**، مصدر سابق، ص: 145- 157. ابن القاضي، أحمد، **المنتقى المقصور...**، مصدر سابق، ص: 244.

[5]– ابن أبي دينار، محمد، **المؤنس...**، مصدر سابق، ص: 290.

[6]– الكامون أحمد، السقلي هاشم، مرجع سابق، ص: 163.

[7]– العربي الفاسي، محمد، **مرآة المحاسن..**، مصدر سابق، ص: 189.

[8]– الناصري، أحمد بن خالد، **الاستقصا...**، مصدر سابق، ج 5، ص: 11.

[9]– حراكات، إبراهيم، **المغرب عبر...**، مرجع سابق، ج2، ص: 375.

أو بعض الفواكه الجافة كاللوز. يقول ابن دينار: «**فمما يستعملونه في أيام العيد من الحلاوات والأطعمة التي لا توجد إلا في الحضرة المقروض الذي يتفاخرون به وهو مشهور بينهم لا يحتاج إلى تعريف وهو أطيب حلواهم وليس بعده شيء حتى أني التقيت بمن أكله في الحضرة فأعجبه غاية الإعجاب فقال عجبت لمن في بيته المقروض كيف ينام الليل**»[1]. وما زالت هذه الحلوى محافظة على وجودها في تونس، وتختلف تسمياتها من بلد لآخر، وبحكم الاحتكاك الجغرافي بين مناطق المغرب العربي ليس مستبعدا انتقالها لجميع مطابخهم، ومطابخ مالطا وصقلية وسردينيا.

واحتفل المغاربة وسكان الشمال الإفريقي وموريسكي إسبانيا والبرتغال والجاليات المغربية في مختلف مدن المجال المتوسطي كبورصة، وغرناطة، والبندقية، واسطنبول، ومصر، باليوم العاشر من شهر محرم، إحياء لسنة الرسول صلى الله عليه وسلم بصوم اليوم العاشر، الذي قبله أو بعده خلافا لصوم اليهود في ذات اليوم، ويسمى هذا اليوم بعاشوراء. ويخصص فيه عناية كبيرة جدا بالأطعمة والحلويات المتنوعة، ويلبس فيه الأطفال الملابس الجديدة وتعطى لهم الحلوى والألعاب الجديدة كالفرافر[2]. ويحتفل التونسيون بهذا اليوم «**غاية الاحتفال ويصرفون فيها أموالا وافرة في الأطعمة والفواكه وقل أن نجد من لا يصرف شيئا (...) وكذلك اليوم التاسع منه يواظبون فيه على أكل الدجاج والطعام الذي يقال له الدويدة وهو بمثابة الكنافة عند المصريين**»[3]. وتؤدى في هذا اليوم بالمغرب فريضة الزكاة، وتباع فيه «**آلات الطرب والملاهي لصبيانهم بما لا حصر له وهذا من رفاهية عيشهم وانهماكهم**»[4]، ولا شك أن احتفال المغاربة وأهالي الشمال الإفريقي بعاشوراء مستوحى من الاحتفالات الأندلسية لما يكتسيها من طابع البهجة والسرور[5]. وتحتفل التكايا بهذا اليوم، وتحرص على تقديم أطباق وحلويات متنوعة، ومن أطباقها التي ما زالت باقية إلى الآن طبق "عاشوراء"، وهو معروف في مصر

---

[1]– ابن أبي دينار، محمد، **المؤنس...، مصدر سابق**، ص: 288.

[2]– الكامون أحمد، السقلي هاشم، **مرجع سابق**، ص: 165.

[3]– ابن أبي دينار، محمد، **مصدر سابق**، ص: 289.

[4]– نفسه، ص: 290.

[5]– الكامون أحمد، السقلي هاشم، **مرجع سابق**، ص: 165.

أيضا وما يصاحب تحضير هذا الطبق من ممارسات عقائدية ظهرت بشكل جلي عند الطريقة البكتاشية والمولوية[1].

وكان المغاربة والموريسكيون يحتفلون بالأعياد المسيحية على الطريقة العربية. ويبدو أنه كانت توجد طريقة للاحتفال بعيد القديس بطرس بأخذ حمام طقوسي خاصة من قبل النساء[2]. وكان موريسكيي أراكون يحتفلون بفرح بمولد الرسول القديس جان بابتست[3]. كما كانوا يحتفلون بعيد النيروز، المعروف عند أهل المغرب والأندلس بيناير، يقول الوزان: «**لا تزال بفاس بقايا من بعض الأعياد التي خلفها المسيحيون، ينطق فيها الناس بكلام لا يعرفون له معنى. ففي ميلاد المسيح يأكلون نوعا من ثريد مصنوع من خضر متنوعة كالكرمب واللفت والجزر وغيرها، ويطبخون عدة أنواع من الخضر مجتمعة على حالها دون تقطيع، كالفول والحمص وحبوب القمح، ويأكلون هذا الطعام في تلك الليلة كما لو كان حلوى لذيذة. ويضع الأطفال في اليوم الأول من السنة أقنعة على وجوههم ويتوجهون إلى الأعيان يطلبون منهم الفواكه وهم ينشدون أغانيهم الصبيانية. وفي يوم القديس يوحنا توقد نيران كثيرة من التبن في جميع الأحياء**»[4]، ويقول ابن دينار عن احتفال أهل تونس بعيد النيروز: «**والنيروز كلمة أعجمية معناها اليوم الجديد لأن "نو" هو الجديد و"روز" هو اليوم (...) وكان النيروز أول يوم من يناير (...) معناه غرة الحول الجديد**»[5]. ومن المرجح أن يكون الاحتفال بهذا العيد قد نقله الموريسكيون إلى المدن المغربية[6]، وكذلك، نحو تونس والجزائر، وباقي الأماكن التي استقروا بها. كما كان للأديرة وجمعيات الأسرى الدينية بالمغرب حرية ممارسة مقدساتهم بإقامة الحفلات والمواكب الدينية في كل أعياد الفصح والأعياد الرئيسية للسيد المسيح والسيدة مريم وفي الأحد الأول من كل شهر بحضور بعض المغاربة[7].

---

[1]- رايموند ليفيتشر، **تكايا الدراويش، الصوفية والفنون والعمارة في تركيا العثمانية**، ترجمة عبلة عودة، مراجعة أحمد خريس، الطبعة الأولى، 2011، ص: 360.

[2]- كرديك، لوي، **الموريسكيون الأندلسيون...**، مرجع سابق، ص: 41.

[3]- نفسه، ص: 42.

[4]- الوزان، الحسن، **مصدر سابق**، ج1، ص: 258.

[5]- ابن أبي دينار، محمد، **المؤنس...**، **مصدر سابق**، ص: 292- 293.

[6]- الكامون أحمد، السقلي هاشم، **مرجع سابق**، ص: 166.

[7]- الخرازي، بديعة، **تاريخ الكنيسة النصرانية في المغرب الأقصى...**، **مرجع سابق**، ص: 183 – 184,

ونقل الأندلسيين إلى المغرب الاحتفال بعيد السنة الفارسية، و لم يكونوا يحتفلون به في شهر شتنبر من كل عام كما عليه الحال في المشرق وإنما كان يجري الاحتفال به في يوم 24 يونيو أي أنه يجيء في إسبانيا مختلطا مع عيد سان خوان أو العنصرة كما هو معروف عند فلاحي عامة الناس[1]، ولا يزال المغاربة يحتفلون به الآن لا سيما في المراكز الفلاحية كمدينة سلا التي كانت إلى عهد غير بعيد تنهج خطة معقدة في الاحتفال بهذا اليوم[2]. كما هو الشأن في الجزائر وتونس، حيث كان يتم إشعال النيران التي تحدث الكثير من الدخان للحصول على سنة فيها الرطوبة والخصوبة[3]. وكان الأتراك يقيمون الأعياد العامة في 21 مارس من التقويم القديم الذي يمثل عيد النيروز، فكانت توزع في هذا اليوم حلوى "المعجون" يطلق عليها "النيروزية"، ويعتبر هذا التاريخ عندهم بداية السنة الجبائية في التقويم العثماني[4]. ويقدم في هذا اليوم التونسيون كباقي الأعياد الأخرى والمناسبات العائلية حلوى المقروض[5]. وإجمالا، فتأثير ثقافات دول البحر المتوسط في المغرب والشمال الإفريقي كان واضحا على مستوى الاحتفال بهذه الأعياد، التي رافقتها بعض الطقوس والعادات في الأطعمة الغذائية والمشروبات.

2.5.6. الطقوس الجنائزية ومراسم الدفن

يشترك المغاربة وسكان المجال المتوسطي في الأفراح والمسرات، كما يشتركان في الأحزان والمآسي، وأهم دواعي الحزن على الإطلاق هي الموت التي تأخذ الأقارب والأصدقاء، لذا فقد اعتنى المغاربة وسكان المتوسط بالطقوس الجنائزية[6]، وأصبحت جزءا من ثقافة هذه المجتمعات. وكان من العادات التي ما زالت مستمرة في أيام الحزن عادة النياحة أو البكاء على الميت عند النساء في المغرب وإسبانيا والبرتغال، ببعثرة الشعر وخدش الخدود، ويقدمون على الطريقة المغربية عشاء للميت من اللحم والكسكس كصدقة له طلبا لرحمة المتوفي[7]. ونجد الوزان يصف ذلك بقوله: «**تجتمع النساء إذا مات لهن زوج أو أب أو أم أو أخ، مرتديات لباس خشنا، ويلطخن وجوهن بسواد دخان القدور ثم يستدعين أولئك الأنذال الذين يتجولون وهم لابسون ثياب**

---

[1]– الكامون أحمد، السقلي هاشم، **مرجع سابق**، ص: 167.

[2]– بنعبد الله، عبد العزيز، **معطيات...**، **مرجع سابق**، ص: 42.

[3]– شريد، حورية، **مرجع سابق**، ص: 124.

[4]– نفسه، ص: 127.

[5]– ابن أبي دينار، محمد، **مصدر سابق**، ص: 288.

[6]– بوزياني، الدراجي، **ملاح تاريخية للمجتمعات المغربية**، مؤسسة بوزياني للنشر، 2013، ص: 220.

[7]– بوشرب أحمد، **مغاربة البرتغال...**، **مرجع سابق**، ص: 150.

النساء، ليضربوا على دفوف مربعة ويرتجلوا إنظاما حزينة مبكية في رثاء الميت. وآخر كل بيت تصيح النساء ويخدشن صدورهن وخدودهن حتى يسيل منها الدم بغزارة، وينتفن شعورهن نائحات مولولات. يدوم ذلك سبعة أيام، وبعد أربعين يوما يستأنفن نحيبهن لمدة ثلاثة أيام. تلك هي عادة العامة، أما الأعيان فحزنهم أخف، يبكون موتاهم دون ندب ولا خدش »[1]. شأنهم في ذلك شأن سكان أوربا المتوسطية، حيث كانت مراسيم الجنائز تقتضي أن يؤتى بالفقراء والأرامل مرتدين ثياب الحداد، حاملن الشموع، ومبالغ طائلة توزع صدقات وحسنات[2]. وبالإضافة إلى ذلك، حافظ المغاربة وسكان شمال إفريقيا والأندلس على التقاليد والعادات المتداولة في غسل الميت، حيث كان يتم طقس غسل الميت بماء عطر مثل ماء الرند، والاكليل، وماء الزهر وتكفينه بألبسة وفقا للدين الإسلامي[3]، وكان يتم إعداد القبر وفقا للتقاليد العربية عبر الدفن في الأرض البكر ووضع حجرين على القبر[4]. كما هو الشأن في باقي المناطق المتوسطية.

6.6.2. الخرافة والشعوذة

سادت عدة تخيلات وأوهام ومعتقدات في الأوساط السكانية، بالمغرب والمجال المتوسطي، كالإيمان بالأشباح والقوى الغيبية والإيمان ببركة الأولياء والصالحين ومكاشفتهم للغيب. ونظرا، لعدم استقامة فكرها سقطت بوعي أو بدون وعي في أوهام الكهنة والدجالين والمشعوذين والسحرة. فالاعتقاد بالسحر كان يغذي في الناس استمرار الأخذ به، وقد انتشرت عادة السحر ومخاطبة الأرواح، والكهانة والاعتقاد بالمذاهب الروحانية، في سائر دول البحر المتوسط[5]. ورغم التقدم الذي عرفته الضفة الشمالية الغربية من البحر المتوسط ظل الاعتقاد في السحر والشعوذة والتنجيم مستمرا بين الناس، الذين دأبوا على العيش بعقلية العصور الوسطى[6].

لقد تعددت طرق التكهن بالغيب في بلاد المغرب، شأن نظيرتها في روما وغيرها من مدن إيطاليا، التي كان يطلق فيها على المشعوذين اسم: « **تشيور ماطوري. وهم أناس لا قيمة لهم، ينشدون في الساحات قصائد**

---

[1]- الوزان، الحسن، **مصدر سابق**، ج1، ص: 258- 259.

[2]- موسينيه، رولان، **تاريخ الحضارات...، مرجع سابق**، م4، ص: 149.

[3]- كرديك، لوي، **مرجع سابق**، ص: 37.

[4]- نفسه، ص: 38.

[5]- موسينيه، رولان، **مرجع سابق**، ص: 48.

[6]- المقرحي، ميلاد، **تاريخ أوربا الحديث 1453- 1848**، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، الطبعة الأولى، 1996، ص: 26- 27.

وأغنيات وترهات أخرى لاعبين بالدف والرباب والقيتار وغيرها من الآلات، ويبيعون للأغمار أوراقا صغيرة كتبت عليها كلمات وعبارات ناجعة في زعمهم للشفاء من كل داء »[1]. وكانت فئة السحرة والمشعوذين والدجالين والكهنة تقطن خارج مدينة فاس من جهة الغرب[2].

وقد امتهنت النساء هذه المهنة أكثر من الرجال في كلا ضفتي البحر المتوسط، وكان للنساء المغربيات دور كبير في نقل السحر والشعوذة إلى الضفة الأخرى إلى جانب الساحرات المسيحيات، بل إن بعضهن اشتهر بسرعة، وكان زبناؤهن من الموريسكيين، والمسلمين، والمسيحيين، يتوخون منهن غايات شتى: الحرية والانعتاق بالنسبة للأسرى، والإنجاب بالنسبة للعاقرات، وتليين طباع الأزواج العنيفين، أو ضمان وفائهم، وتسهيل الزواج[3]، أو يسحرن لبعضهم البعض بسبب الغيرة، وتذكر المصادر أن الأميرة ضونا ميسا، الأسيرة البرتغالية عقب سقوط حصن أكادير ماتت ابنة لها بعد أيام من ازديادها، بينما ماتت هي الأخرى بعد أيام من وفاة ابنتها، وساد الاعتقاد بين الناس أن سبب موتها كان من كثرة ما كانت تسحر لها النساء الأخريات بسبب الحب الكبير الذي يكنه لها الملك[4].

7.6.2. التسلية والموسيقى والألعاب

تعاطى المغاربة وسكان المجال المتوسطي عدة ألعاب للتسلية وقضاء الوقت، وكان أهمها لعبة "الضامة" أو الشطرنج[5]، التي يمارسها الناس المهذبون من ذوي البيئة الحسنة[6]، كالأمراء والأغنياء، وهي اللعبة التي يسميها دييكو دي طوريس لعبة "الأوتاد"، التي كان يتعاطاها مع الأمير عبد المومن في قصره[7]. وتعاطى عامة المغاربة لعبة "الكارطة" عن طريق بعض العلوج أو الأندلسيين على ما يرجح، فقد لاحظ السائح "جون موكي" حراس

---

[1]- الوزان، الحسن، **مصدر سابق**، ج 1، ص: 276.

[2]- نفسه، ص: 277.

[3]- بوشرب، أحمد، **مغاربة في البرتغال...**، **مرجع سابق**، ص: 151.

[4]- مجهول، **تاريخ سانتاكروز – أكادير، نص برتغالي من القرن السادس عشر**، ترجمة أحمد صابر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية – أكادير، سلسلة الوثائق 1، 2007، ص: 75.

[5]- وندوس، جون، **رحلة إلى مكناس...**، **مصدر سابق**، ص: 51.

[6]- الوزان، الحسن، **مصدر سابق**، ج1، ص: 259.

[7]- دي طوريس، دييكو، **تاريخ الشرفاء...**، **مصدر سابق**، ص: 160.

باب القصر الملكي بمراكش يلعبون "الكارطة" بمهارة فائقة، ويرجح أن الأندلسيين هم من أدخلها إلى المغرب بعد أن انتشرت، في أوائل القرن الخامس عشر، في أوروبا بعد أن مر على ظهورها في الشرق زمن طويل[1].

وكان من تسلية المغاربة الخروج إلى حلقات المداحين، وأصحاب الحكايات الشعبية المضحكة، التي كانت تعقد برحبة مراكش، إذ وقف اليوسي في هذه الرحبة عام 1650م على رجل مسن عليه حلقة عظيمة مشتغل بحكاية الأمور المضحكة للناس[2]. وولع المغاربة كغيرهم من شعوب المجال المتوسطي بما يسمى بـــ "الزفان" أي "الشطاح"، حيث كان الريفيون مولعين بغنائه ورقصه حتى لا يكاد يتخلف عن محفله أحد من القرية التي ينزل بها، وتتبارى النساء في الرقص بين يديه وهو ينشد الأشعار الغزلية الخليعة باللغة التي يفهمها السكان[3]. والشيء نفسه يقال عن تعلق سكان أقاليم البروفانس بجنوب فرنسا بالشعراء الجوالين الذين كانوا ينشئون وينشدون أشعارا باللهجة العامية الفرنسية تسمى بشعر"التروبادور"[4]. غير أن من أهم المسليات التي كان يتمتع بها المغاربة ممارسة الصيد بالطيور الجارحة، ومطاردة الغزلان، والظباء، والأرنب، والثعلب، وابن آوى، والخنزير البري، والقط البري، والنمور[5]. وهي تسليات وممارسات تقليدية مارستها مختلف المجتمعات التقليدية بالبحر المتوسط.

أما فيما يتعلق بالموسيقى، فقد أكدت تقارير وكلاء الدول ميل عبد الملك إلى الموسيقى والرقص الأوربي وإلمامه بهما، إذ كان يحسن العزف على آلات موسيقية عديدة، وحاول بمساعدة وكيل إنجليزي أن يستقدم إلى المغرب مجموعة موسيقية إنجليزية.[6] وكان أحمد المنصور أول من نظم فرقة الموسيقى العازفة على الطراز الجديد[7]، وكان يولي عناية كبيرة بالموسيقيين، حتى إن القاضي الحميدي نفسه يقص أنه وقف على بعض الموسيقيين والمغنيين يتبادلون الافتخار بما أحرزه كل منهم من مال كثير وحلي، فقال القاضي لرفاقه: «**لئن رجعت إلى فاس لأردن أولادي إلى صنعة الموسيقى، فإن صنعة العلم كاسدة، ولولا أن الموسيقى هي**

---

[1]– حراكات، إبراهيم، **المغرب عبر التاريخ...**، مرجع ر سابق، ج2 ، ص: 376.

[2]– اليوسي، الحسن، **مصدر سابق**، ص: 82.

[3]– حجي، محمد، **الحركة الفكرية بالمغرب...**، **مرجع سابق**، ج1، ص: 219.

[4]– عوض، لويس، **ثورة الفكر في عصر النهضة الأوربية**، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، 1987، ص: 56.

[5] - De Castries, Henry, « **Relation de Ro. C** », op.cit, p. 406.

[6]– القدوري، عبد المجيد، **مرجع سابق**، ص: 187.

[7]– السائح، الحسن، **مرجع سابق**، ص: 316.

العلم العزيز ما رجعنا مخفقين، ورجع المغني بشبابة الإبريز»[1]. وحافظت السلطة المغربية، كذلك، على أصول الطرب الأندلسي، وقد كان أثرهم مباشرا في تشجيع ونشر هذا النوع من الموسيقى العربية[2]. إلى جانب الموسيقى والأغاني الشعبية اليهودية، التي تغلب عليها البيئة العربية والأندلسية والتقاليد القشتالية القديمة[3]. وهكذا، فإن الموسيقى المتداولة في المغرب والشمال الإفريقي ليست إلا امتدادا للإرث الحضاري الرفيع الذي نقله الأندلسيون واليهود والأتراك والأوروبيون إلى هذه المجالات.

3- أدوات الحياة اليومية

1.3. الأواني المترلية

كانت الصناعات المترلية، عند السكان المغاربة والمجال المتوسطي، متطورة ونشيطة. وكان كل إقليم يختص بصناعة معينة، ثم يتم توزيع بعض هذه المنتجات عبر مدن المغرب والمجال المتوسطي[4]. ونجد الوزان يذكر أن دكاكين المغاربة تزدان بآنية الميورقي المزخرفة، وأوعية الخشب مطوقة بالحديد التي تستعمل للبن[5]. ونفس الشيء، بالنسبة لدكاكين تونس، فهي الأخرى مليئة بالأواني الفخارية، حيث اختصت مدينة سوسة بصناعة أباريق وأواني وقماقم وسائر أدوات الفخار غير المطلي، وكان «**جميع سكان مزدغة... صفر وفخارون لأن لهم أرضا صلصالية يصنعون عددا وافرا من الأواني الخزفية ويبيعونها في فاس**»[6]، وعرفت باقي مدن المغرب والأندلس إنتاج صناعة الخزف دي البريق المعدني، حيث كان يصنع بمدينة مالقة الإسبانية[7]. وكان الفخار منتشرا في عدد من القرى والمدن السوسية[8]، وانتشرت الأواني الفخارية كالقلل الكبيرة المخصصة للبن الطري، والحامض، والزبدة الطرية، في مختلف دكاكين المغرب[9].

---

[1]- الوافراني، محمد الصغير، **نزهة الحادي...**، **مصدر سابق**، ص: 158- 159.

[2]- حركات، إبراهيم، **المغرب عبر التاريخ...**، **مرجع سابق**، ج2، ص: 372.

[3] - Zafrani, Haïm, op.cit, p. 239.

[4]- شريد، حورية، **تطور المطبخ المغربي...**، **مرجع سابق**، ص: 131.

[5]- الوزان، الحسن، **مصدر سابق**، ج1، ص: 234.

[6]- نفسه، ص: 233.

[7]- شريد، حورية، **مرجع سابق**، ص: 132.

[8]- بنحادة، عبد الرحيم، **النشاط...**، **مرجع سابق**، ص: 215. الإفراني، محمد الصغير، **صفوة...**، **مصدر سابق**، ص: 295- 320.

[9]- مارمول، كربخال، **مصدر سابق**، ج2 ص: 150.

ونظرا، للترابطات التجارية بين المغرب وعدد من دول المجال المتوسطي، وكذلك الهجرات التي وفدت على مدن المغرب، نقلت إلى صناعة الخزف والفخار، خصائص جديدة في الشكل والتزين، تحمل تأثيرات متوسطية من إسبانيا وإيطاليا ومن الإمبراطورية العثمانية. وظهرت أقطاب جديدة في كل من فاس وسلا وتونس ونابل[1]. وقد جسدت أواني مطبخ القصر السلطاني بالمغرب هذا التأثر، إذ كان من مكوناته: «**القصاع المالقية والبلنسية المذهبة والأواني التركية والهندية المعجبة**»[2]. وكانت الحوائج التي خرجت من قصر السلطان بفاس، والتي باعها محمد الشيخ لحاجته للمال، مكونة من: «**مائدتين معمورتين بأواني الودع زلائف وتاجدورات**»[3]، وهي أواني منتشرة في سائر أرجاء المتوسط.

وكانت الأواني الخشبية أكثر انتشارا بعد الأواني الفخارية، بحيث اشتهرت العديد من مدن المغرب بصناعة الملاعق الخشبية التي تصدرها إلى تمبكتو. واختص سكان مدينة مليانة بصناعة أواني خشبية جميلة الشكل[4]. وكانت مدن الأندلس نشيطة في صناعة الأواني كالقصاع، والأطباق، والمخابي، والأطباق، والغرابيل، والمغارف، والملاعق، واللوح الذي يمد عليه الكعك وأطعمة الخبز ويكون أملس في غاية الصقالة، وكذلك الآلة التي يصنع بها المركاس يكون من الزجاج الأبيض، أو من الفخار المزجج أو من الخشب الصلب، وهذه الأواني كانت تعم بلاد المغرب ككل[5].

وتداول المغاربة ودول المجال المتوسطي صناعة القدور، والأرحاء، والأطباق، وصناعة الدلاء الجلدية، والسلال، وأباريق القهوة والشاي، والمجمرة[6]. وانتشرت الأواني النحاسية في عدد من المناطق المغربية كدكالة وسوس، وكانت من السلع المهمة في حمولات سفن التجار الأجانب[7]. وقلدت الأواني النحاسية كل الأواني الفخارية سواء أكانت أوني الطبخ أو التحضير أو التقديم، فكانت تطليتها بالقصدير منتظمة ومستمرة مما أدى إلى ظهور حرفة القزادرية، فأصبحت الأواني النحاسية تغطيها طبقة من القصدير[8]. وأتقن الموريسكيون صناعة

---

[1]– شريد، حورية، **مرجع سابق**، ص: 132.

[2]– التمكروتي، محمد بن عبد الله، **النفحة المسكية...، مصدر سابق**، ص: 143.

[3]– مؤرخ مجهول، **تاريخ الدولة السعدية...، مصدر سابق**، ص: 71.

[4]– شريد، حورية، **مرجع سابق**، ص: 137.

[5]– نفسه، ص: 139.

[6]– نفسه، ص: 142.

[7]- Redodo Crespo, Jose, **Historia de Marruecos**, op.cit, p. 113.

[8]– نفسه، نفس الصحفة.

الحصر، التي تعد كثير من مصطلحاتها ذات أصول إسبانية. وكذلك الشأن بالنسبة لصناعة الزرابي خاصة بالرباط التي كان بها «**كثير من النسوة لا سيما بيوتات الأندلس كآل بلانبو وبركاش، ينسجن أنواعا من التعاليق الستور، غريبة التشبيك** »[1]. وفي مقابل ذلك، نقلت النسوة المغربيات إلى البرتغال أسلوب ووسائل صناعة الزرابي[2].

2.3. الأدوات اليدوية والتقنيات

انتقلت عدة تقنيات إلى المغرب، عبر حركة الهجرة والتجارة والارتباط الجغرافي. وكان للأندلسيين إسهامات كبيرة في ذلك، حيث نقلوا تقنيات الميدان الزراعي إلى مختلف دول المجال المتوسطي، وذلك لإتقانهم ودرايتهم الكبيرة بميدان ري الأراضي[3]. و لم تختف تقنيات العمل الزراعي التي برع فيها هؤلاء بعد عمليات الطرد، إذ حاول الإسبان اتباع خطواتهم وتقنياتهم في العناية بالأراضي وتربية الماشية. ورغم جهودهم في الحفاظ على خبرة الموريسكيين في الأرض الإيبيرية عبر ربط علاقات مع بعض الناجين منهم، فقد أثبتوا عدم قدرتهم على مسايرة عملهم واحترافيتهم في العمل الزراعي وتقنيات الري[4].

جعلت براعة المورسكيين، في العمل الزراعي وتقنيات الري، أهل البادية في المغرب وباقي بلدان الشمال الإفريقي يميلون إليهم ويشاركوهم في استنباط المياه وغرس الأشجار والبساتين على ضفاف القنوات. ونظرا، لخبرتهم في هذا المجال وزعت الدولة عليهم قطعا أرضية وخصصت لهم أجرا كالجنود مقابل القيام بالأعمال الزراعية[5]، وأحدثوا الأرحاء الطاحنة بالماء، ونقلوا خبراتهم في مختلف الصنائع إلى السكان المحليين[6]، بما فيها خبرتهم في حرفة الحدادة، والنجارة، والبناء، والخياطة، وصناعة الأحذية[7]، ثم صناعة النسيج، والحرير، والزليج، والحلي، والزرابي[8]. ونقلوا تقنيات عدة إلى المغرب وشمال إفريقيا في ميدان صناعة المسدسات، والبارود، والمدفعية، وكان لهم دور كبير في النقل البحري، حيث امتلك هؤلاء في المغرب والجزائر وتونس

---

[1]– رزوق، محمد، **الأندلسيون وهجراتهم إلى المغرب..، مرجع سابق**، ص: 299.

[2]– بوشرب، أحمد، **مغاربة في البرتغال...، مرجع سابق**، ص: 111.

[3]– قشتيليو، محمد، **مرجع سابق**، ص: 58.

[4] - Ponsot, Pierre, **Les Morisques, la culture irriguée du blé**, op.cit, p. 252.

[5]– مارمول، كربخال، **مصدر سابق**، ج2، ص: 56.

[6]– نفسه، ص: 56. بنعبد الله، عبد العزيز، **معطيات في الحضارة...، مرجع سابق**، ص: 42.

[7]– قشتيليو، محمد، **مرجع سابق**، ص: 49.

[8]– نفسه، ص: 52.

سفنا كبيرة كسفينة الكوار وسفينة المشارى[1]. وكانت بواخرهم في الغالب تجلب من أوروبا، كما كانوا يصنعون عددا منها بمساعدة الهولنديين في الرباط[2]، منها سفينة طرطان Tartan والكارفيل Caravelle، والفريكاط Frégate، وكاليوت Caliote، وبركانتان Brigantin، وشبيك Chebic، وبولاكر Polacre، وغيرها[3]. وهكذا، فإن إسهامات الموريسكيين وخبرتهم في المجال البحري، جعل من الدولة تدرجهم في تنظيماتها الإدارية والعسكرية.

وانتشرت في الضفة المقابلة كما هو الشأن في المغرب الأدوات الخاصة بصناعة التروس، والدرقات الجلدية على الطريقة الإفريقية شأن مثيلاتها في أوربا المطلة على البحر المتوسط[4]. وأدوات صناعة القرابيس، وأدوات زخرفة الركابات، والمهاميز، واللجم...، كما امتدت سائر المجال المتوسطي أدوات وتقنيات خاصة بالحدادة، ثم أدوات صناعة جلود السروج بما فيها جلد الماعز من قرطبة، وأدوات صناعة السروج العجيبة، وهي أدوات وصناعة شبيهة، إلى حد ما، بتلك المنتشرة في إيطاليا أو في غيرها من بلدان البحر المتوسط[5]. ومن الأدوات الأخرى المستخدمة في المغرب والبحر المتوسط الشرشرة والمنجل في حصد القمح[6]. وتعد المقلاة التي يوضع فيها العلف يعلقونها بحمالة من فوق أدني الحصان، ويدس فيها رأسه، من الأدوات الرائجة أيضا في المغرب والمجال المتوسطي[7]. وانتشرت أرجاء المجالين في النصف الثاني من القرن السادس عشر العربات المسماة "كروسة"[8].

---

[1]- السائح، الحسن، **مرجع سابق**، ص: 348- 349.

[2]- نفسه، ص: 349.

[3]- كواندرو، روجي، **قراصنة سلا....، مرجع سابق**، ص: 80- 87.

[4]- الوزان، الحسن، **مصدر سابق**، ج1، ص: 239.

[5]- نفسه، ص: 239- 240.

[6]- برودل، فرنان، **الحضارة المادية...، مرجع سابق**، ج1، ص: 456.

[7]- نفسه، ص: 571.

[8]- نفسه، ص: 579.

4- التبادل الثقافي والعلمي

ساهم القرب الجغرافي، والتجارة، والانتقال الدؤوب للسكان من ضفة إلى أخرى في خلق اتصال بمجتمعات المجال المتوسطي. وظهر الاحتكاك بالثقافة المتوسطية، بشكل واضح، في تعلم اللغة وترجمة الكتب العلمية، ونقل آخر ما توصلت إليه مدنه ودوله النشيطة في مجال العلوم والتقنيات الحديثة.

1.4. التداخل اللغوي

أحدثت الصراعات، والحروب، والهجرة الدائمة الحدوث بين بلدان المجال المتوسطي، تداخلا ملموسا في المجالات اللغوية، حيث أسهمت هذه العوامل في تسرب مصطلحات لغوية كثيرة لدى هذا الطرف أو ذاك[1]، مثل أسماء بعض الأطعمة وأواني الطبخ، وألفاظ متشابهة في مجال الأزياء والأثاث، وفي مجال التجارة والصناعة والمواصلات[2]، وغيرها من الكلمات التي تعكس وحدة المظاهر الثقافية، إلى درجة أصبحت معه مسألة التنوع لا تطرح بالنسبة لهذه الثقافات التي في علاقات متبادلة[3]، خاصة وأن التداخل اللغوي، بين المغرب والمجال المتوسطي، قد زاد خلال القرن السادس عشر الميلادي، بعد تكاثر عدد الأسرى، وتوافد التجار الأجانب، والعائلات الأندلسية، التي كانت تتقن اللغة العربية والإسبانية، وساهمت بحظ وافر في الترجمة بين اللغتين بل حتى من اللغة العربية إلى اللغة البرتغالية[4]. مما تولد عنه انتشار عدة مصطلحات، وكلمات ذات أصول مختلفة، شملت عدة ميادين، وهذا الثراء اللغوي يعكس أحد مظاهر الوحدة الثقافية، بين المغرب والمجال المتوسطي، والذي توطد على مدى قرون طويلة، بعد أن تركت مختلف الحضارات المتوسطية بصماتها في اللغة ومظاهر ثقافية أخرى[5].

---

[1]- الهشميوي، أحمد، **مرجع سابق**، ج 2، ص: 508.

[2] - Bouret-Berenger Marie-Françoise, **La Méditerranée, lieu d'échanges de mots**, op.cit, p. 186- 187.

[3]- شتراوس، كلود ليفي، **العرق والتاريخ**، ترجمة سليم حداد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، دمشق- سوريا، الطبعة الأولى، 2008، ص: 11.

[4]- قشتيليو، محمد، **مرجع سابق**، ص: 45.

[5] - Moscoso, Francisco Garcia, **Situaccion linguistic en marruecos : arabe Marroqui, Bereber, Arabe estandar, lenguas Europeas**, Ministerio de Educacion, cultura y deporte, 2002-2003, p. 2.

جدول رقم 2: في مجال الطبخ والأواني

لفظ الكلمة باللهجة المغربية	اللفظ العربي	اللفظ الأجنبي
كشينة	مطبخ	Cocina
ميسا	مائدة	Mesa
برق	إبريق	Burette
سطل	سطل/دلو	Seau
برميل	برميل	Baril
فداوش	تطلق على كبد وحويصلات الدجاج	Fideros
بسطيلة	فطيرة محشوة باللحم	Pastel
البايلة	وجبة من بقايا الطعام	Paila
المجبنات	من الحلويات	Almojatan
صوبة	حساء	Sopa
فريشك	طري	Fresto
لامبة	مصباح	Lampara

جدول رقم 3: في مجال الأزياء والأثاث

اللفظ باللهجة المغربية	اللفظ العربي	اللفظ الأجنبي
بلوزة	لباس	Blusa
المضمة	حزام لشد اللباس	Modhéma
السلهام	رداء من الصوف	Zulman/Zolman
الكرزية	حزام المرأة	Karziya – Karazi
البلغة	حذاء الرجل	Corcus
الشربيل	حذاء المرأة	Servilla
كبوط	معطف	Capote
صندالة	نعل	Sandala
سباط	حذاء	Zapato
بطانية	غطاء من القطن	Banitan
مانطة	لحاف	Manta

جدول رقم 4: في مجال المواصلات

اللفظ بااللهجة المغربية	اللفظ العربي	اللفظ الأجنبي
كارو	عربة	Carro
كاروسة	عربة	Carosse
رويدة	عجلة	Rueda
كوتشي	كدش عربة	Coche

جدول رقم 5: في مجال المسليات والموسيقى

اللفظ بااللهجة المغربية	اللفظ العربي	اللفظ الأجنبي
كانتينا	حانة	Cantina
طابة	تبغ	Tabaco
كارطة	أوراق اللعب	Carta
بندير	دف	Bendera
كيطارة	قيتارة	Guitarra

جدول رقم 6: في المجال التجاري والدبلوماسي والصناعي

اللفظ بااللهجة المغربية	اللفظ العربي	اللفظ الاجنبي
باشدور	سفير	Embajador
كنتدور	المحتسب	contador
المتصل	المحتسب	Amotacel
كمبانية	شركة	Campania
ماركة	نوع	Marca
فابريكا	مصنع	Fabrica
ماكينة	آلة	Maquina
ترسانة	دار الصناعة	Arsenal
الجمارك	الديوانة	Douane

جدول رقم 7: في المجال العسكري والملاحة

اللفظ بااللهجة المغربية	اللفظ العربي	اللفظ الأجنبي
أميرال	أمير البحر/ قائد الأسطول	Amiral
روينة	خراب	Runa
كيرة	حرب	Guerra
كلاطة	بندقية	Culata
فلوكة	قارب صغير	Felouque

Tartane	طريدة	طرطن
Frégate	فرقاطة (باخرة حربية تحمل مدفعية)	فركاطة

مصدر الجداول[1]

رغم هذا التعدد اللغوي الذي انتشر بالمغرب تبقى اللغة الإسبانية اللغة الأجنبية الأولى، الأكثر انتشارا عند العامة، بفضل الهجرات الأندلسية، والقرب الجغرافي، والروابط التاريخية مع شبه الجزيرة الإيبيرية، لذلك تظل اللغة الثانية في الإدارة المغربية بعد اللغة العربية، باعتبار أن أغلب قادة الجيش المغربي، وقسم كبير من الموظفين المخزنيين كانوا «**علوجا أو أندلسيين لا يحسنون الكتابة باللغة العربية حتى أصبحت اللغة الإسبانية تضاهي اللغة الرسمية في انتشارها، وكانت اللغة البرتغالية تأتي في الدرجة الثالثة من حيث الاستعمال في الدواوين، ولكن معرفة كبار الموظفين والضباط بها كان سطحيا فلم تبلغ ما بلغته اللغة الإسبانية التي كانت تصاغ بها المراسلات الرسمية**»[2]. في حين اقتصر تداول اللغة البرتغالية عند بعض الأفراد المغاربة المقيمين أو المجاورين للثغور التي تحتلها[3]. وكان السلاطين خلال هذه الفترة يتقنون اللغات الأجنبية خاصة اللغة الإسبانية، وقد اشتهر عبد الملك السعدي بإتقانه للعديد من اللغة الأوربية كالإسبانية، والفرنسية، والإيطالية، والتركية[4]، بحكم تنقلاته بالمجال المتوسطي.

---

[1]– أورد أحمد الكامون وهاشم السقلي، التأثير اللغوي الإسباني في المغرب، في مؤلفهما: **التأثير الموريسكي...**، **مرجع سابق**، صص: 122- 123- 124- 125- 130- 132- 133- 134- 135- 136- 137. وأضفنا إلى هذا التأثير بعض الكلمات المتداولة في اللهجة المحلية ذات أصول أجنبية: عربية، وتركية، وفارسية، وجنوية، وبندقية، وفرنسية...، وذلك اعتمادا على **معجم دوزي**، ومؤلف **تاريخ الدولة السعدية...**، **مصدر سابق**، ص: 71. واعتمدنا أيضا على روجي كواندرو، **قراصنة سلا**، **مصدر سابق**، ص: 80- 87. والوافراني محمد الصغير في **النزهة**، ص: 160- 161. وأحمد بن المهدي الغزال، **نتيجة الاجتهاد...**، **مصدر سابق**، ص: 85- 155. وفرنان برودل، **الحضارة المادية...**، **مرجع سابق**، ج1، ص: 579. ومحمد حجي، **الحركة الفكرية بالمغرب...**، **مرجع سابق**، ج1، ص: 53. ثم الحسن السائح في **الحضارة الإسلامية في المغرب** في فقرات مختلفة، وأحمد بوشرب، **دكالة والاستعمار...**، **مرجع سابق**، ص: 248- 254- 302.

Bouret-Berenger, Marie-Françoise. **La Méditerranée, lieu d'échanges de mots**, op.cit, p. 186- 187- 192- 193- 200- 380- 419- 423- 426- 429. Brunot, L, op.cit, p : 111- 112- 113- 114- 117- 122.

وفي جردنا للثراء اللغوي بين المغرب والمجال المتوسطي حاولنا تجاوز بعض المصطلحات التي ظهرت خلال فترة تواجد الاحتلال الإسباني والفرنسي مطلع القرن العشرين.

[2]– الغربي، محمد، **بداية الحكم المغربي في السودان الغربي، نشأته وآثاره**، الجزء الأول، إشراف نيقولا زيادة، مؤسسة الخليج للنشر، الكويت، 1982، ص: 413.

[3]– بوشرب، أحمد، **دكالة والاستعمار...**، **مرجع سابق**، ص: 255.

[4]– حركات، إبراهيم، **مرجع سابق**، ج2، ص: 342.

وكان المغاربة وخاصة التجار الفاسيين الذين ربطوا علاقات تجارية مع دول المتوسط على دراية كبيرة باللغات، فكان عدد منهم يجيد اللغات الإيطالية والفرنسية[1]. كما هو الشأن بالنسبة لسكان مالطا الذين كانوا يتقنون اللغة العربية[2]، نظرا للاحتكاك الجغرافي، والهجرات الدولية، والحروب. وأمام هيمنة اللغات الأجنبية بالمغرب جعلت السلطة تتخذها في بعض مراسلاتها وخطاباتها، على أن اللغة العربية تبقى اللغة الرسمية في الإدارة. ولا شك أن إتقان هذه اللغات واستعمالها دلالة واضحة على الوعي بضرورة مسايرة التوجهات الوحدوية التي يفرضها المجال المتوسطي في اللغة، ومختلف مظاهر الحياة اليومية.

2.4. ترجمة الكتب

نتج عن تردد السفراء والقناصل والتجار ورجال الدين على المغرب تعلم اللغة العربية واقتباس الثقافة المغربية والمسرح الشعبي "الفلكلور"[3]، عبر ترجمة الكتب ونقلها إلى أوربا المطلة على البحر المتوسط. واهتم الأطباء الأجانب بمعرفة المزيد عن الدواء المغربي عبر ترجمة كتب الطب، وكان أبرزهم: "**غيوم بيرارد**" Guillaume Bérard، الذي شغل وظيفة طبيب وقنصل لفرنسا، في نفس الوقت، على عهد عبد الملك، ثم مع خلفه أحمد المنصور، وظل في المغرب حتى 1587م. وكان يتقن اللغة العربية ويظهر أنه قد تعلم من زملائه الأطباء المغاربة في مراكش وفاس[4].

ووفد بعد رحيل "بيرارد" الطبيب "**أرنولد دو ليسل**" Arnauld de Lisle من كلية الطب في جامعة باريس ليستقر في المغرب[5]، والذي قضى به إحدى عشر سنة من 1588م إلى 1599م، وتعلم اللغة العربية بطريقة ممتازة، وحصل على كمية هائلة من الكتب العربية وترجم البعض منها إلى الفرنسية، وعند عودته إلى بلاده شغل أستاذ كرسي للغة العربية بالمعهد الفرنسي، وكان أول من شغل هذه الوظيفة بأوروبا[6].

---

[1]– عبد المعطي، محمد حسام، **العائلة والثروة...**، مرجع سابق، ص: 231

[2]– حجي، محمد، **الزاوية الدلائية ودورها الديني والعلمي والسياسي**، المطبعة الوطنية، الرباط، الطبعة الأولى، 1964، ص: 222.

[3]– السائح، الحسن، **الحضارة...**، مرجع سابق، ص: 313.

[4]– حجي، محمد، **الحركة الفكرية...**، مرجع سابق، ج 1، ص: 72.

[5] - Akhmisse, Mustapha, « Histoire de la médecine au Maroc, des origines à L'avènement du Protectorat », In **Histoire de la Médecine au Maroc**, La séance du 28 mars 1992 de la Société Française d'histoire de La Médecine, Histoire Des Sciences Médicales- tome XXVI, N 4, 1992, p. 266.

[6]– نفسه، نفس الصفحة. الهشميوي، أحمد، مرجع سابق، ص: 514.

ووفد على المغرب "**إتيان هوبير**" Etienne Hubert، الذي عين بعد عودته إلى فرنسا أستاذا للغة العربية في جامعة باريس[1]. وساهم عالم نبات والصيدلاني "موكي"، الذي قدم إلى المغرب لدراسة النباتات التي تحدث عنها مطولا في رحلته، في نقل العلوم الطبية المغربية إلى فرنسا[2]، وقد خرج من المغرب محملا بثروة علمية غنية.[3]

وقد تم تطوير هذا التبادل الثقافي بفضل سمعة الأطباء المغاربة، مثل: "أبو القاسم بن محمد الوزير الغساني"، الذي كان طبيب الملك أحمد المنصور، دون خبرته في مؤلف سماه: "**حديقة الأزهار في ماهية العشب والعقار**"[4]. وكان يترجى أن يتقبل السلطان أحمد المنصور مؤلفه بقبول حسن، يقول في مقدمة كتابه: «**فإن وقع من المولى أيده الله موقع القبول فهو الغاية والمأمول**»[5].

وكان "عبد الغني بن مسعود الزموري"، الذي توفي سنة 1621م، أحد طلاب الغساني، وكان موهوبا جدا في مجال الطب والصيدلة وفي إعداد الأدوية، ومن مؤلفاته "**خصائص النباتات**"، ذكر فيه العقاقير في اللغة اليونانية والسريانية والفارسية وغيرها. ثم "عبد العزيز الراسموكي" الذي كتب "**تفسير الرموز**"، يشتمل على وصف النباتات والأمراض والعقاقير في اللهجة البربرية لأهل سوس[6].

وكتب الطبيب "علي بن إبراهيم الأندلسي" مواضيع شعرية عن عدة فواكه وطبيعتها وعلاقتها بطب العيون، وعن نباتات طبية وفوائدها في العلاقات الجنسية[7]، ومن مؤلفاته: "**أرجوزة في علاج أمراض العين**" و"**الأعشاب وخصائصها في علاج الأمراض**"، وقد توفي في عام 1654م[8].

---

[1]– حركات، إبراهيم ، **المغرب عبر التاريخ...**، مرجع سابق، ج2، ص: 401.

[2] - Mocquet, Jean, op.cit, p : 161. Caille, Jacques, « Un Français, apothicaire du sultan du Maroc en 1634 », **Revue d'histoire de la pharmacie**, 55e année, n°193, 1967, p. 460.
- Akhmisse Mustapha, op.cit, p. 266.

[3]- El otmani. M, El yamani, M. Touhami, « Histoire de la médecine au Maroc à l'époque saadienne », In **Histoire de la Médecine au Maroc**, La séance du 28 mars 1992 de la Société Française d'histoire de la Médecine, Histoire Des Sciences Médicales - tome XXVI - № 4 – 1992, p. 289.

[4]- Akhmisse, Mustapha, op.cit, p. 266

[5]– الغساني أبو القاسم، **حديقة الأزهار في ماهية العشب والعقار...**، مصدر سابق، ص: 6.

[6] - El otmani. M. et Autres, op.cit, p. 288.

[7]– قشتيليو، محمد، **مرجع سابق**، ص: 45.

[8] - Ibidem.

وكان من بين الموريسكيين، الذين ساهموا في إثراء الميدان العلمي والثقافي، "الغزاني"، في نهاية القرن السابع عشر، و"يوسف الحكيم"، الذي كان متضلعا في العلوم الطبية وعلم التنجيم والفلسفة. وقام بترجمة مبادئ علم الفلك. و"محمد الوزير" وهو موريسكي من باسطرانا كتب للسلطان مولاي زيدان ضد القانون المسيحي باللغة القشتالية، وكتب "أحمد بن سيو الأندلسي" تكهنات في علم التنجيم[1].

وأسفر انفتاح المغرب على الدول المحيطية، توافد عدد من المستشرقين، خلال القرن السابع عشر الميلادي، أمثال المستعرب الهولندي "**جاكوب كول/كوليوس**" Jacob Gool/colius، وهو أستاذ اللغة العربية في جامعة ليدن[2]، نقل عددا من كتب التاريخ، وقواعد اللغة العربية، وترجمتها إلى اللغة اللاتينية[3].

ومن مظاهر التبادل الثقافي والعلمي مع هولندا، أن السلطان محمد الحاج الدلائي قد أصيب في إحدى عينيه بمرض السادة أو العمى الأزرق، ورغب في استجلاب طبيب للعيون من هولندا ليعالجه[4]، وكان هذا الطبيب هو "دبيير"، الذي تحدث في علاقته عن سفارة السلطان الدلائي إلى هولندا[5]. ويكون بذلك "دبيير" قد نقل خصوصية اللباس المغربي الذي جسدته السفارة المغربية إلى أمستردام[6].

وفي المقابل، اهتم المغاربة بالعلوم المتوسطية، خاصة الطب. فترجم أبو القاسم الوزير الغساني كتاب "**مغني الطبيب عن كتب أعداء الحبيب**" عن اللغة الإسبانية أو ربما اللغة البرتغالية، وقد أهداه بعض أكابر الروم إلى أحمد المنصور. وترجم الطبيب الحسين بن أحمد المسفيوي كتبا أخرى من اللغتين الإسبانية والبرتغالية[7]. غير أن الاهتمام كان منصبا أكثر على كتب التقنية الحديثة، خاصة الأسلحة النارية، كالترجمة التي قام بها أحمد بن

---

[1]– قشتيليو، محمد، **مرجع سابق**، ص: 45– 46.

[2] – De Castries, Henry, S.I.H.M, Première série - Dynastie Sadienne, **Archives et bibliothèques des Pays Bas, Tome III**, paris 1912, p. 268.

[3]– حجي، محمد، **الزاوية الدلائية...، مرجع سابق**، ص: 193.

رافق كوليوس السفير الهولندي رويل Ruyl إلى المغرب سنة 1622م، حيث حمل معه إلى بلاده عددا من الكتب العربية الإسلامية، وقام بمهام الترجمة لدى الولايات العامة إلى حين وفاته عام 1667م.

ينظر هامش رحلة وندوس، جون، **رحلة إلى مكناس...، مصدر سابق**، ص: 130.

[4]– حجي، محمد، **مرجع سابق**، ص: 214.

[5]– نفسه، نفس الصفحة.

[6] - De Castries, Henry, « **Relation de de dapper** », op.cit, p. 605.

[7]– حجي، محمد، **الحركة الفكرية...، مرجع سابق**، ج1، ص: 163.

قاسم الحجري المعروف بأفوقاي في كتابه: "**العز والرفعة والمنافع للمجاهدين في سبيل الله بالمدافع**"[1]، لمؤلفه إبراهيم بن غانم الأندلسي، وقد نقله من اللغة الإسبانية إلى اللغة العربية. وهو مؤلف غني بالمعدات الحربية من مدافع وكور بأسمائها مجسدة على شكل رسومات وصور. ورغم هذا الاهتمام بالعلوم المتوسطية، إلا أن الكتب المترجمة تبقى قليلة مقارنة مع اهتمام دول المجال المتوسطي. ويمكن تفسير ذلك إلى نوع المعرفة والثقافة التي كانت سائدة ومهيمنة في الفكر المغربي آنذاك، والمتمثلة في المعرفة الدينية والفقهية والأدبية على حساب باقي العلوم، ثم موقفهم من النصارى واليهود دينا وثقافة[2]، وهي أحد الأسباب التي حالت دون اكتمال الوحدة الثقافية والعلمية بين المغرب ودول المجال المتوسطي.

3.4. المغرب في أدب أوربا المتوسطية

انتقلت ثقافة وعادات المغاربة في الأكل، واللباس، والمشروبات، والزينة، والاحتفالات، وحياتهم اليومية، إلى وعي الإنسان المتوسطي عبر الكتابات التي نسج خيوطها الرحالة، والسفراء، والتجار الأجانب، ليوظفها الكتاب في مسرحياهم، أمثال المؤلف وكاتب المسرحيات "جورج ويلكنز"، الذي ألف كتابا سماه: "**مآسي البربر الثلاث: الطاعون، المجاعة، الحرب الأهلية**"، وذلك في عام 1604م، وقد نقل فيه إلى أوروبا كل ما يحتاج إليه الأوربي معرفته عن المغرب، سواء في السياسة، أو الاقتصاد، ووصف حالة البلاد، خلال الطاعون والمجاعة وأثارهما على السكان المحليين[3].

ونقل الصيدلي وعالم النبات الفرنسي "موكي" إلى فرنسا وملكها هنري الرابع[4]، عادات وتقاليد المغاربة في الأكل[5]، ووصف مدنه[6]، وسكانه ومرافق البلاط[7]. ولم يغفل عن وصف معاناة الأسرى.[8] ونقل الإنجليزي "وليام ليثغو"، الذي زار المغرب عام 1614م، الثقافة المغربية إلى أوروبا. رغم أن هنري دي كاستر شكك في قيمتها التاريخية، بل إنه شكك حتى في ذهاب ليثغو إلى المغرب، أو أن علاقته من وحي خياله، وذكر

---

[1]- ابن زكريا الأندلسي، إبراهيم، **العز والرفعة والمنافع للمجاهدين في سبيل الله بالمدافع**، ترجمه أحمد بن قاسم بن أحمد، مخطوط رقم: 87 جـــ فيلم 648، الخزانة العامة، عدد صفحاته: 124.

[2]- الهشميوي، أحمد، **مرجع سابق**، ج2، ص: 519.

[3] - De Castries, Henry, « **Relation de George Wilkins** », op.cit, p. 248- 249.

[4] - Mocquet, Jean, op.cit, p. 161.

[5] - Ibid, p. 198.

[6] - Ibid, p. 53- 56- 177- 185- 186.

[7]- ومن ذلك أنه تعرض (ص: 179) لذكر النساء المحليات ووصفهن بالجميلات والقويات، يضعن وشوما على وجوههن.

[8] - Ibid, p. 184- 185.

أنه من المحتمل أن يكون قد انتحلها عن رحالة آخرين، وشكك في أن يكون وصفه لمدينة فاس مأخوذ عن الوزان[1].

وعرف "**أندري موريس ميرولت**" Adrien Maurice de Mairault بأقاليم ومدن المغرب الكبيرة ومرافقها العامة،[2] وذكر صاحبها أن البلاد البربرية يوجد بها عدد كبير من الدواوير، ويقطن بعض سكانها في الخيام أو الأنوال بجوار حظائر حيواناتهم[3]. وكباقي الرحالة تحدث عن التركيبة السكانية للمغرب[4].

وتمكن الرهبان عن طريق المستشفيات التي شيدتها البعثات الدينية في عدد من المدن من التعرف على المغرب، بفضل احتكاكهم بجميع طبقات المجتمع المغربي، ابتداء من الملك ومن يوجد داخل قصره حتى المغربي الأدنى من العوام، حيث يتم إسعاف الجميع بالطبيب والدواء[5]. وكان لهذا الاتصال دور كبير في نقل الرهبان خصوصية الثقافة المغربية إلى أوربا المتوسطية.

لقد كان توافد الأجانب واستقرارهم بالمغرب دور كبير في نقل الثقافة المغربية، في العادات والتقاليد بما فيها طبيعة الأطعمة الغذائية، وطرق عيش السكان، ولباسهم، وزينتهم، وحياتهم اليومية، وبيوتهم وأثاثهم، إلى مواطنهم الأصلية. وبفضل كتاباتهم أصبح المغرب حاضرا بثقافته في الوعي الأوربي، وإن لازم الكثير من مؤلفاتهم ومسرحياتهم الخيالات البعيدة عن الواقع، مثل مسرحية الأديب والروائي "جورج بيل" الذي كتب مسرحية مثلث في لندن عام 1594م عن معركة وادي المخازن سماها بـــ: "**معركة القصر في بلاد البربر بين سبستيان ملك البرتغال وعبد الملك ملك المغرب، وهلاك القائد ط. صطكلي**"، ورغم أنها مسرحية تصور عنف المغاربة، فإن انتصارهم في المعركة ترك صدى كبيرا في الأوساط الأوروبية والإنجليزية خاصة.[6] وجعل شكسبير في مسرحيته "**تاجر البندقية**" في عام 1596م السلطان أحمد المنصور من أغنى ملوك الأرض، وخصص له دورا مليئا بالشهامة ولو أنه ثانوي.[7]

---

[1] - De Castries, Henry, « **Relation de William Lithgow** », op.cit, p. 491.

[2] - De Mairault, Adrien Maurice, **Relation de ce qui s'est passe' dans le Royaume de Maroc: depuis l'année 1727 jusqu'en 1737**, French, 2012, p. 27- 29- 31- 32.

[3] - Ibid, p. 33.

[4] - Ibid, p. 35.

[5]- الخرازي، بديعة، "**تاريخ الكنيسة النصرانية في المغرب الأقصى...**، مرجع سابق، ص: 318.

[6]- حجي، محمد، **الحركة الفكرية بالمغرب...**، مرجع سابق، ج1، ص: 75.

[7]- نفسه، ص: 75- 76.

إن بوادر الانسجام والوحدة، بين المغرب والمجال المتوسطي، ظهرت، بشكل واضح، في المستوى الثقافي والاجتماعي، حيث تفاعل السكان مع التوجهات الوحدوية التي فرضها البحر. وبقي التنوع الذي جرى عليه الحديث كثيرا، بين المغرب ومجتمعات المجال المتوسطي، يرافقه تماثل في أمور عدة، تجلت بعض مظاهره الثقافية في وحدة النظام الغذائي، ونمط السكن المتشابه، ووحدة والألبسة، والزينة، والاحتفالات، والنظرة إلى الأمور الدينية والكونية بذهنية وعقلية واحدة، مثل بداية خلق الله للكون والبشر، وتصور الزمن والموت، ووحدة الاعتقاد بأن نهاية العالم وشيكة. وتظهر الوحدة أيضا في تعايشها مع عدة ظواهر كالخوف من المجهول، والأشباح، والأشياء المسكونة، وتوقع حصول الشر، كلها أمور متأصلة في أعماق السكان المغاربة والشعوب المتوسطية، التي تتقاسم بعض الرؤى والمواقف والظواهر الطبيعية كالأوبئة والمجاعات والأمراض.

الفصل الثالث

المغرب والمجال المتوسطي: الوحدة العمرانية

يستمد المعمار المغربي المبني بالتراب، وباقي المواد التي تدخل في صميمه، أصوله الهندسية من المحيط الجغرافي القريب منه، حيث نقل إليه أسلوب بناء الضفة الأخرى إلى جانب عمارته الموروثة عن الحقبة الوسيطية، وذلك عبر التجارة، واستقرار التجار الأجانب في المدن الرئيسية، والاحتلال الأجنبي، وهجرة الأندلسيين واليهود، وتوافد المرتدين الأوربيين عليه. وقد تجسد التأثير المعماري المتوسطي بشكل واضح في البنايات الاجتماعية كالدور السكنية، والفنادق التي احتفظ بعضها بنمط البناء الإسباني والجنوي. وظهر تأثير الهندسة المتوسطية في البنايات الرسمية كالقصور، والحصون، والقصبات، وأخذ المغرب بالهندسة السائدة بالبحر المتوسط في تشييد البنايات الاقتصادية كالأسواق، والمحلات التجارية، والقيساريات، ودور السكة، ودور التعشير في الموانئ، والطرقات، والقناطر، كما ظهر التأثير واضحا في البنايات الدينية كالمساجد، والعلمية كالمدارس والمعاهد.

1- البنايات الاجتماعية

ارتبط بناء القصور والمنازل المزخرفة في المغرب والمجال المتوسطي، في بداية الأمر بالطبيعة التي استعار منها السكان حاجياتهم ومتطلباتهم في ذلك[1]، فهكذا بنيت البيوت بالحجر أو الطين أو الطوب أو الخشب، وزينت بعد ذلك بأشجار الكروم أو النخيل. وأولت مجتمعات المتوسط عناية كبيرة في ربط المنازل بالمياه عبر إنشاء قنوات الماء[2]، التي كان للأسرى المسيحيين دور كبير في حفرها ومدها كقنوات مدينة مراكش[3]، وكالقناة المائية التي شيدها تاجر جنوي كان مستقرا بمدينة فاس مطلع القرن السادس عشر الميلادي[4]. وأهم ما

---

[1] - Sayce, Richard, « Littérature et architecture au XVIIe siècle », **Cahiers de L'association internationale des études françaises**, N°24, 1972, p .236.

[2]- الوزان، الحسن، **مصدر سابق**، ج1، ص: 221.

[3]- مارمول، كربخال، **مصدر سابق**، ج2، ص: 56

[4]- المنصوري، عثمان، **التجارة بالمغرب خلال القرن السادس عشر- مساهمة في تاريخ المغرب الاقتصادي**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة: رسائل وأطروحات رقم 50، الطبعة الأولى، 2001، ص: 369.

يعكس الوحدة في هذا الجانب هو بناء عدد من السقايات بالمدن المغربية شبيهة بسقايات المدن الإسبانية[1]. وتماثلت بنايات الفنادق، والمستشفيات، والحمامات العامة والخاصة بفضل الهجرات الواردة على المدن المغربية[2]، والتي حملت معها خصوصيات المعمار من مناطق أصولها إلى الأماكن الجديدة لاستقرارها.

1.1. البيوت وأثاثها

كان بناء البيوت، في المغرب والمجال المتوسطي، يتبع نماذج تقليدية متوارثة، كالبيوت المشيدة في مدينة فاس وتطوان ومراكش والمدن الإسبانية، وهي مدن اتبعت على نحو لا شعوري الفنون الإسلامية القديمة[3]، إذ استعان الأغنياء منهم في بنائها بفنانين على دراية بالهندسة الإسلامية التي احتفظت بسمتها القديمة التي جرت بها العادات والتقاليد، فكانت بيوتا منغلقة على نفسها، تستر ما بداخلها، لها نمط معماري واحد: في وسط كل بيت قاعة مربعة طول ضلعها ثلاثون قدما تقريبا، في قلبها فسقية مملوءة بالماء من حولها السجاجيد[4]. ومع ذلك، فالتأثيرات المتوسطية كانت حاضرة في قلب هذه المنازل محدثة طابعا جماليا على الدور المغربية، وقد وصف الوزان عظمة هذا التأثير بالقول: «**والدور مبنية بالآجر والحجر المنحوت بدقة، ومعظم هذا الحجر جميل ومزدان بفسيفساء بهيجة. وكذلك الأفنية والأروقة (المباحات) مبلطة بزليج مربع قديم مختلف الألوان على شكل أواني مايورقة الخزفية. وقد اعتاد الناس أن يصبغوا السقوف بألوان زاهية مثل اللازورد والذهب**»[5]. ويظهر التأثير المتوسطي في بناء المنازل عند سكان أزمور، الذين كانوا «**ماهرين جدا، يبنون منازلهم على الطراز العصري، بسبب الإتجار مع أوربا**»[6]، وتشهد على ذلك منازل مدينة أسفي التي كانت تضم ثلاثة أقواس قوطية وقوسا للنصر يمتد عبر مساحتين صغيرتين[7]. وليس مستبعدا أن تكون الدور التي تركها التجار

---

[1] - Plazon, Julio Navarro, Castillo, Pedro Jimenez, « El Agua en la Ciudad Andalusí », In **La Cultura del Agua en el Arco Mediterráneo**, Coloquio internacional irrigación, energía y abastecimiento de agua, Alcalá de Guadaíra (Sevilla), 3/9 de noviembre 2008, p. 151.

[2]- داود، محمد، **تاريخ تطوان...**، مرجع سابق، م1، ص: 93.

[3]- برودل، فرنان، **الحضارة المادية**،...، مرجع سابق، ج1، ص: 358.

[4]- نفسه، نفس الصفحة.

[5]- الوزان، الحسن، **مصدر سابق**، ج1، ص: 222.

[6]- مارمول، كربخال، **مصدر سابق**، ج2، ص: 87.

[7]- كولفن، جوزيف، **أسفي في عهد الاحتلال البرتغالي 1488-1541**، ترجمة علال ركوك، محمد بن الشيخ، مراجعة وتقديم أحمد بنجلون، منشورات جمعية البحث والتوثيق والنشر، الرباط، الطبعة الأولى،2007، ص: 67- 72.

الجنويين بمدينة سبتة وغيرها من المدن الشمالية ذات الهندسة الإيطالية[1]، خاصة وأن حضور هؤلاء كان كبيرا في المنطقة الممتدة ما بين العرائش وأصيلا، كما كان حضورهم في ميناء "هون" Hone والمرس الكبير وغيرها من المدن[2]. كما كان لانتقال عدد كبير من البنائين، والمخططين، والمهندسين، والصناع الأندلسيين، إلى مراكش، وفاس، وسوس، وحواضر المغرب، دور كبير في بناء عمارة محلية متأثرة بالمحيط الثقافي والاجتماعي للبحر المتوسط.

وهكذا، كانت البيوت المغربية تتخذ فتحة في السقف لخروج الدخان المتصاعد من فرن المطبخ على شاكلة المدن المتوسطية، كما لا تخلو بيوت هذه المدن من أحواض الاستحمام[3]. وهذا التشابه الذي نلاحظه في بناء البيوت في المغرب والمتوسط تشابه طبيعي، يزيد من طبيعته أن المواد المستخدمة في البناء لا تتغير إلا قليلا، وأنها تفرض نفسها في كل منطقة بحسب الخامات المتاحة[4]، إذ فرضت هذه المواد خاصة الحجارة والخشب، وغيرها من المواد إلزامية توظيفها في البناء في سائر أرجاء المتوسط لفترات طويلة[5].

ورافق الظهور اللافت للحجارة في بناء المنازل تزينها بالزخرفة، والنحت، والتنميق والأصباغ، وفنون النقش على الرخام والجِصّ، وهي فنون برع فيها الموريسكيون[6]، وقد نقلها هؤلاء إلى المغرب عند تشييد قصورهم ومنازلهم على الطريقة الأندلسية في المدن التي استقروا بها[7]، والتي تميزت بسمة النوافذ الهلالية الخادعة وشرفاتها، واحتوائها على المطامير[8]. ولم تقتصر فنون البناء والزخرفة في الفسيفساء التي نقلها الموريسكيون إلى المغرب فحسب، بل امتدت بفضلهم إلى تونس والجزائر وغيرها من المدن المتوسطية[9]، وبنوا على الطريقة

---

[1] - Ricard, Robert, « Le Maroc septentrional au XV[e] siècle d'après les chroniques portugaises », **Hespéris**, Tome XXIII, 1936, p .94.

[2] - Marroun, Abdeltif, **L'affrontement entre européens et musulmans au sud de la Méditerranée occidentale aux XVe et XVIe siècles**, op.cit, tome I, p. 46.

[3]- برودل، فرنان، **الحضارة المادية...، مرجع سابق**، ج1، ص: 387.

[4]- نفسه، ص: 359.

[5]- نفسه، ص: 361.

[6]- رزوق، محمد، **الأندلسيون وهجراتهم..، مرجع سابق**، ص: 298- 299.

[7]- نفسه، ص: 298.

[8]- ميج جون لوي، بن عبود امحمد، الرزيني نادية، **تطوان الحاضرة الأندلسية المغربية**، ترجمة مصطفى غطيس، منشورات جمعية تطاون أسمير، تطوان، الطبعة الأولى، 2002، ص: 16- 17.

[9]- قشتيليو، محمد، **مرجع سابق**، ص: 58.

الإسبانية الحصون العسكرية وعبدوا الطرق بالأحجار حتى يمكن للعربات السير بسهولة[1]، وجعلوا مدينة تطوان تماثل غرناطة في كثرة بساتينها وجنانها، فأصبحت المدينة مرتبطة أشد ما يكون بالعصر الأندلسي ببذخه[2]، إذ كانت فناءات دور المدينة غير مغطاة مع ركائز تدعم أروقة وتحيط بداخلها درابزين خشبية مصبوغة تشبه تقريبا بعض الفنادق الإنجليزية[3]. وكان سور المدينة أول من بناه الأندلسيون في أولى هجراتهم، وذلك للتحصن بداخله من غارات الجبليين الذين كانوا متضايقين من ذلك البناء، فكانوا يعاكسونهم وربما كانوا يهدمون بالليل ما يبنيه الآخرون بالنهار[4]، إلا أنه مع مرور الوقت تآلفت الفئتان فأصبح السكان متأثرين بنمطهم في البناء إلى جانب الأسلوب التركي، وقد جسد قصر البديع ذلك التأثير المستوحى دون شك من بعض القصور الأندلسية[5]، والتركية أيضا، حيث وظف أسلوب القباب المزينة بالسقوف الزجاجية[6].

وتجسد مدينة فاس هذه المعالم المتوسطية، فهي تمثل مظهر إعجاز في ميدان التكيف بالطابع الشرقي[7]، والمستوحى من أسلوب بناء غرناطة التي وصفها أحمد الغزال بالقول: «**هي أقرب شبها بفاس في بنيانها، وجريان الأودية بحداراتها، ثم القناطر المضروبة عليها، وما اشتملت عليه من الديار والخصص والزليج والدرابيز من اللوح المستدير بمساحات الطبقة الثانية المشرفة على صحن الدار والبيوت والغرف والسقوف والأبواب، والكل مشاكل لمدينة فاس**»[8]. ويظهر هذا التماثل بين الدور المتوسطية والمغربية على مستوى نوعية مواد البناء، حيث تبنى البيوت والقصور بفاس البالي بالآجر أو الطوب الملصق بالجير أو الإسمنت، وتكون الغرف مبيضة ومزلجة بمربعات صغيرة مرصوصة، وتوجد عادة في حجر الدور خزانات داخل الجدران وأقواس من الرخام والجص شديدة البياض، والدور مغطاة بسقوف من طين مخلوط بالجير والرمل والإسمنت[9].

---

[1]– قشتيليو، محمد، **مرجع سابق**، ص: 59.

[2]– ميج لوي جون والأخرون، **مرجع سابق**، ص: 7– 8.

[3]– وندوس، جون، **مصدر سابق**، ص: 41.

[4]– داود، محمد، **تاريخ تطوان**، **مرجع سابق**، ص: 93.

[5]– التازي، عبد الهادي، **قصر البديع بمراكش**، وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الثقافية، الرباط، يناير 1977، ص: 4.

[6]– الفشتالي، عبد العزيز، **مصدر سابق**، ص: 255.

[7]– بن عبد الله، عبد العزيز، "الفن المعماري بالمغرب والأندلس: الأخذ والعطاء"، ضمن دورة **التراث الحضاري المشترك بين إسبانيا والمغرب**، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، الرباط، 23 أبريل 1992، ص: 305.

[8]– الغزال، أحمد بن المهدي، **نتيجة الاجتهاد...**، **مصدر سابق**، ص: 195.

[9]– مارمول، كربخال، **مصدر سابق**، ج2، ص: 145– 146.

وهذا النمط في البناء المتأثر بالأسلوب المتوسطي على مستوى مواد البناء وجماليتها وهندستها، نقلته العائلات التجارية المغربية التي هاجرت نحو مدينة القاهرة، ورشيد، والإسكندرية، حيث كانت تمتلك قصورا ومنازلا، كان من سماتها الأساسية احتواءها على دورين يحيط بهما حديقة، وتشتمل على ممر واسع يسمى دهليز يفضي في نهايته إلى فناء المترل، حيث توجد نافورة المياه، كما اشتملت هذه المنازل على حواصل وفناء الخدمة والذي كان يحتوي على نصبة الكوانين التي تستخدم في طهي الطعام واحتياجات المترل من ساقية وطاحونة وفرن. بالإضافة إلى الحجرات والردهات الواسعة والجدران المزخرفة والنوافذ[1]. وحري بالذكر، أن الأسر المغربية التجارية المستقرة في بورصة، التي كانت تتنقل إلى غرناطة، وأنقرة، وفرنسا، والبندقية، قد نقلت أسلوب البناء المغربي إلى هذه الأماكن[2].

أما التأثيث الداخلي للبيوت، المغربية والمتوسطية، فهو متشابه الخصائص، سواء عند الأغنياء أو الفقراء، الذي يتميز أثاثهم بالبساطة، فمثلا اقتصر أثاث منطقة بروجنديا على بعض الملابس البالية، وكرسي تابوريه بلا ظهر، ومنضدة، ودكة وملة سرير، ومراتب النوم من القش، لا يفصلهم عن الخنازير إلا ساتر من البوص[3]. وهل نندهش لذلك، عندما نعود إلى الوزان لنرى نفس المشهد يتكرر في المغرب، حيث فقر بيوت البوادي من الأثاث، فهي لا تعدو تكون سوى أكواخ «**من لحاء الشعر مثبتة على عصي طويلة رقيقة وسقوفها من قضبان مقوسة على شكل نصف دائرة**»[4]، وهي الأخرى لم تكن تنفصل عن مراقد الماشية سوى زرائب من أغصان الأشجار[5]، وظل بعضهم يقطن الخيام أو الأنوال بجوار حظائر حيواناتهم[6]. كما هو الشأن في عند سكان البلدان الأورومتوسطية الذين كانوا يحملون من الغابة ورق الشجر والغصون ليفرشوا بها الحظائر[7]. ولا يختلف الأمر في جنوة التي رغم كونها تتمتع بثراء مفرط، فقد كان الفقراء الذين لا مأوى لهم يبيعون أنفسهم في الشتاء ليعملوا تطوعا على سفن الجاليري الكبيرة المجاديف.[8] كذلك الأمر، بالنسبة لعدد كبير من المغاربة الذين كانوا

---

[1]- عبد المعطي، محمد حسام، **العائلة والثروة...**، **مرجع سابق**، ص: 319

[2]- الساحلي، خليل، **من سجلات محاكم الشرع...**، **مرجع سابق**، ص: 47- 59.

[3]- برودل، فرنان، **الحضارة المادية...**، **مرجع سابق**، ج1، ص: 383.

[4]- الوزان، الحسن، **مصدر سابق**، ج1، ص: 148.

[5]- رويان، بوجمعة، **مرجع سابق**، ص: 145.

[6] - Valentin, Fernandez, op.cit, p. 33.

[7]- برودل، فرنان، **الحضارة المادية**، **مرجع سابق**، ج1، ص: 456.

[8]- نفسه، ص: 383.

يشتغلون كمجدفين في سفن القراصنة لتأمين قوتهم، إذ كان الرياس والأشخاص المكلفين بتجهيز السفن يزودهم بالطعام مثل: الحلويات والزيت والخل، وذلك بكميات متساوية مع المجدفين المسيحيين.[1] وكان بؤساء البندقية يقتاتون من العمل في السفن، وكانوا يقيمون مع عائلاتهم على متن سفن بشعة قرب أرصفة الميناء، أو تحت الكباري المقامة فوق القنوات.[2] وهذا الوضع يتشابه مع ساكنة مناطق مغربية عديدة، إذ بسبب الأزمات التي كان يتعرض لها المغرب ظلت فئات كثيرة تعيش بلا مأوى وتعاني الجوع ونقص كبير في دخلها اليومي، مما دفع العديد منها إلى التوجه نحو البحر باعتباره المصدر الوحيد للحياة[3].

واقتصر أثاث منازل هذه الفئات وأسرها على بعض الأجهزة البالية، فهي بلا منضدة ولا سرير، وتكتفي بالحصر البالية، وبعض الأغطية المهترئة، وبعض الأواني المنزلية كالقدور والقصاع[4]، شأنها في ذلك شأن فئة العمال في المناجم، وفئة الحمالين وعائلاتهم فهي طبقات اجتماعية كانت تعيش فقرا كبيرا خاصة فئة الحمالين التي أعفيت من تأذية الضرائب والكلف، وفقرها المدقع جعل العامة تتضامن معها إلى درجة أصبحوا «**لا يؤدون شيئا لأصحاب الأفران مقابل خبز عجينهم**»[5]. والشيء نفسه يقال عن فئة الدلالين وعائلاتهم[6]، وكذلك الأمر بالنسبة لسائقي الجمال والسقائين وحطابي القصر الملكي[7]. وبسبب تواتر الأزمات «**صارت الناس تلبس الثياب الدنية البالية**»[8]، إذ لم تستطع الدولة كما هو الحال في باقي البلدان المغاربية من تلبية حاجيات الآلاف الأشخاص بدون مأوى وموارد[9]، غير أنه كانت توجد عائلات متوسطة الدخل تتملك أثاثا مهما، يتكون من أسرة وأغطية الفرش، شأن مثيلاتها عائلات في سائر أرجاء المجال المتوسطي. وقد وقف الوزان على «**نساء جبل بني يازغة تصنع أقمشة من الصوف ناعمة كأنها حرير، يتخذن منها لباسا لهن وأغطية للأسرة**».[10] ومن الأغطية أو الملاءات التي تستخدم عند النوم، وتكون بمثابة ملابس عند الاقتضاء "الحنبل"

---

[1] - Marroun, Abdeltif, **L'affrontement entre européens et musulmans au sud de la Méditerranée occidentale aux XVe et XVIe siècles**, op.cit, tome II, p. 393- 394.

[2]- برودل، فرنان، **الحضارة المادية، مرجع سابق**، ج1، ص: 384- 385.

[3] - Ibid, p. 392.

[4] - De Castries, Henry, « **Relation de James Thomas** », op.cit, p. 17.

[5]- الوزان، الحسن، **مصدر سابق**، ج1، ص: 235- 238.

[6]- نفسه، ص: 237.

[7]- نفسه، ص: 277.

[8]- مؤرخ مجهول، **تاريخ الدولة السعدية...، مصدر سابق**، ص: 90.

[9] - Marroun, Abdeltif, op.cit, tome II, p. 392.

[10]- الوزان، الحسن، **مصدر سابق**، ج1، ص: 281.

Hambel، وهو نسيج مصنوع يشبه أغطية "الينتيخو" Alentejo في جنوب البرتغال، وكانت تتخلل هذا النسيج أشرطة ملونة باللون الأحمر، والأخضر، والأزرق، والأبيض، وهي شرائط من عرض اثنين إلى ثلاثة أصابع، وهذا النسيج يصنع أيضا في مدينة وهران، وتلمسان، وبون، وبجاية وتونس، ومناطق أخرى من بلاد البربر[1]. كما فرشت عدد من الدور المغربية بالزرابي التركية، والأرائك الإسطنبولية المستديرة أو الصطرمبيات[2].

ويشترك المغرب مع بلدان العالم الإسلامي في توفر البيوت على الصناديق الثمينة المصنوعة من خشب الأرز التي توضع فيها الملابس، والمنسوجات، والمنضدة المنخفضة، والطبلية، والصينة الكبيرة من النحاس، والمراتب التي تمد في الليل، وترجع في النهار، وسجاجيد من الصوف مختلفة الألوان[3]. ونجد الوزان يطالعنا على هذا التشابه من الأثاث، وهو أثاث يقدمه العريس للعروس، يتركب من أغطية الفراش المطرزة والموشاة حواشيها بالحرير، ومخدات مطرزة ووسائد وأربعة مغطاة بنسيج صوفي خشن تستعمل للنوم، وفراشين مبطنين بجلد يستعملان كذلك لتزيين الغرفة، وزربية صوف، وثلاثة أغطية وجهها من جوخ وظهرها من كتان، وما بينهما محشو بالصوف، وتقدم ثلاثة أغطية للسرر غلافها من حرير جميل التطريز، وبداخلها كتان محشو قطنا، وغطاء آخر أبيض الغلاف محشو بالقطن، لكنه خفيف للصيف. وأخيرا يقدم سجف (حائطي) من صوف رفيع مقسم إلى مستطيلات صغيرة مطرز ذو شرائط ملسنة من جلد مذهب علقت عليها خصل من حرير مختلفة الألوان[4].

ورغم تفوق أثاث بيوت الضفة الشمالية الغربية من البحر المتوسط على أثاث البيوت المغربية والإسلامية، حيث عكست نمطا جديدا من الجمال والتأثيث لم يكن مألوفا من ذي قبل، كتوظيف السراميك في الأرضية، والحصير الملون بألوان مختلفة، وأصبحت السجاجيد السميكة المعروفة أنحاء المتوسط تستخدم فرشا للأرضيات[5]، فإن التشابه واضح في طريقة تزين الغرف، حيث يوظف السكان المغاربة السجف لتزينها[6]،

---

[1] - Ricard, Robert, « Le commerce berbérie et L'organisation économique de l'empire portugais aux XV et XVI siècle », **Annales de l'institut d'études orientales**, Tome II, Alger, 1936, p . 268- 269.

[2]- حجي، محمد، **الحركة الفكرية بالمغرب...، مرجع سابق**، ج1، ص: 53.

[3]- برودل، فرنان، **الحضارة المادية، مرجع سابق**، ج1، ص: 387- 388.

[4]- الوزان، الحسن، **مصدر سابق**، ج1، ص: 254- 255.

[5]- برودل، فرنان، **الحضارة المادية...، مرجع سابق**، ج1، ص: 400.

[6]- الوزان، الحسن، **مصدر سابق**، ج1، ص: 255.

وكذلك الحال بالنسبة لساكنة أوربا المتوسطية التي تخلت عن أسلوب زخرفة الحجرات والجدران على شكل زهور، واتخذت بدله الكسوة المنسوجة، تسمى تابيسيري Tapisseries، وكانت تصنع من مختلف أنواع الأقمشة، مثل القطيفة، والدماست (الدمشقي)، والحرير المطرز بالقصب المسمى بالبروكات، وتقليد البروكات المسمى البروكاتيللو، والساتان البروجي Brugge، والقماش الصوفي القادسي الوارد من مدينة قادس[1]. ونقل بعض هذا التأثيث إلى المغرب كالمنضدة التي تعني بالبرتغالية ميسا Mesa، وهي منخفضة يتحلق حولها الضيوف، يجلسون على شلت[2]، الذي ظل من أهم أثاث القصور والبيوت الإسبانية[3]. وكان للموريسكيين دور في إدخاله وغيره من الأثاث الإسباني إلى المغرب، فقد كانوا بارعين في الصناعات الجلدية الخاصة بالأثاث المترلي كأحزمة الرجال والنساء، وصناعة الأسرة، وأبواب المنازل، والشبابيك، وأبواب الغرف، والقباب والأخشاب المستعملة في سقوف البنايات[4].

2.1. المستشفيات ومراكز العلاج

رغم أن المغرب لم يشهد بناء مستشفيات جديدة، خلال القرن السادس عشر، وإنما احتفظ بمستشفيات المرينيين، التي ظلت محرومة تقريبا من وسائل العمل بسبب الحروب، وقد وقف الوزان على وضع هذه المستشفيات، يقول: «**وليس لمرضى الغرباء في أيامنا هذه غير بيمارستان واحد لا طبيب فيه ولا علاج، ولا يجد المريض المسكين فيه غير حجرته وطعامه ومن يخدمه إلى أن يموت أو يشفى من مرضه**»[5]، إلا أنه مع منتصف القرن قامت الدولة بتوسيع مستشفى مراكش، وزادت من عدد الأطباء والصيادلة، وبنت مستشفى في فاس. وفي أواخر القرن السادس عشر الميلادي، أنشأت السلطة مستشفى في مراكش[6]. ومع ذلك ظل بناء المستشفيات في المغرب محدودا مقارنة مع أوربا المتوسطية[7]، وذلك لارتباط تشيدها بغايات السلاطين لفرض سيادهم، و لم تكن ضمن تنظيم بيئي أو صحي، والدليل على ذلك أنها لا توجد إلا في المدن خاصة الحواضر

---

[1]- برودل، فرنان، **مرجع سابق**، ص: 400.

[2]- نفسه، ص: 385.

[3]- الغزال، أحمد بن المهدي، **نيجة الاجتهاد...**، **مصدر سابق**، ص: 56.

[4]- السمار، محمد، **مدينة سلا- رباط الفتح بضفتيها من التأسيس إلى نهاية القرن السابع عشر الميلادي**، كلمات للنشر والطباعة والتوزيع، سلا، 2010، ص: 130.

[5]- الوزان، الحسن، **مصدر سابق**، ج1، ص: 228.

[6] - El otmani. S, M. et autres, **Histoire de la médecine au Maroc**, op.cit, p. 289.

[7]- سورينا، جان شارل، "تاريخ الطب: التشريح في عصر النهضة"، **عالم المعرفة**، العدد 281، ماي 2002، ص: 176- 177.

الكبرى، كما أنها أقيمت بدعم من الأوقاف، وظلت ميزانيتها متقلبة ومتغيرة وفق النظام القائم، والوضع الاقتصادي والسياسي للبلاد[1]. غير أن مستشفيات ومراكز المبشرين الأجانب في المغرب ظلت تؤدي وظيفتها الطبية في ظل قلة المستشفيات الوطنية، وكانت الغاية الأولى من بناء تلك المستشفيات معالجة المرضى الأسرى، ولم يكن المغاربة ليستثنوا منها، وهكذا وجدت في مكناس أربع مستشفيات، حيث يوجد ثلاث منها داخل سكنى المسيحيين، ويوجد الرابع في الدير، وهي مستشفيات من عمل المبشرين الإسبان، والفرنسيين، والبرتغاليين، والجنويين. وتتوفر على الأسرة، والأغطية المناسبة، والوسادات، والأقمصة، والأدوية، إضافة إلى طاقمها الطبي المكون من الجراحين والمعالجين، والممرضين[2].

3.1. السجون وأماكن الاحتجاز

تعد السجون من أهم المباني، بالمغرب وسائر أرجاء المجال المتوسطي، باعتبارها مؤسسات اجتماعية تربوية لتأهيل خارقي القانون، وقد أنشأت بفعل انتشار الجريمة واللصوصية، خلال فترات الأزمات الغذائية والحروب والمجاعات والأوبئة. وكان من نظام هذه السجون فرض الأشغال الشاقة على الفئات المسجونة، إلى جانب فئة الأسرى، هذه الأخيرة التي كانت تبيت في السجون والأُهْراءِ تحت الأرض، ومن يموت منهم يدفن في البناء[3].

كانت السجون، في المغرب وسائر أرجاء المجال المتوسطي، منقسمة إلى قسمين: سجون خاصة بالسكان المحليين بما فيها أهل الجرائم[4]، والعلماء والفقهاء والمتمردين المخالفين والمعارضين لسياسة الدولة[5]، وأخرى للأسرى، تكون منفصلة عن سجون السكان المحليين[6]. كما هو الحال في الجزائر التي دفعها تزايد عدد الأسرى الهائل إلى بناء السجون لإعطاء الأسرى سكن لأسراهم، حيث كانت تضم، خلال القرن السابع

---

[1] - Belkamel, Bidaouia, Raouyane, Boujemaa, « Les bimaristanes au Maroc », **Histoire des Sciences Médicales** - tome XXVIII - №2 – 1994, p. 158.

[2]– الخرازي، بديعة، **تاريخ الكنيسة النصرانية في المغرب الأقصى...**، مرجع سابق، صص: 315- 318.

[3]– الإفراني، محمد الصغير، **صفوة...**، **مصدر سابق**، ص: 7. الكنسوسي، محمد بن أحمد، **الجيش العرمرم الخماسي في دولة مولانا علي السجلماسي**، ج 1، تقديم وتحقيق أحمد بن يوسف الكنسوسي، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، ص: 156.

[4] - Nolet, Marc- André, **Les renégats : leur contribution à la construction de l'état marocain du XVI au XVIIIe siècle**, Université du Québec à Montréal, mai 2008, p .15.

[5]– الفشتالي، عبد العزيز، **مناهل الصفا...**، **مصدر سابق**، ص: 212.

[6]– دييكو دي طوريس...، **مصدر سابق**، ص: 131.

عشر، العشرات من السجون، ستة سجون رئيسية للحاكم الذي كانت له مساحة كبيرة مثل سجن علي مامي، وسجن كولوليس، وسجن سيدي حسن، وسجن رباجي، وسجن سانت كاثرين، وبلغ عدد السجون في تونس تسعة، وسجن واحد في طرابلس[1]. وقد وصف الأب دان هذه السجون بأنها مشكلة من أربعة بنايات ذات مساحة داخلية، وغرف صغيرة ومظلمة مخصصة للأسرى البسطاء، وغرف مريحة مخصصة لرجال الدين وغيرهم من ذوي الامتيازات، وكانت أبواب هذه السجون تفتح في بداية اليوم وتغلق متأخرة[2].

4.1. القناطر والجسور

شيدت الدولة أغلب القناطر على وادي سبو، ووادي أم الربيع[3]. واستأثرت مدينة فاس باهتمام كبير من السلطة على مستوى بناء القناطر، مثل قنطرة أبي طوبة وقنطرة أبي برقوقة وتسمى أيضا بقنطرة الرصيف وقنطرة باب السلسلة وقنطرة كهف الوقادين وقنطرة الصباغين[4]. وتكشف المصادر أن محمد الحاج الدلائي بنى ثلاثة جسور على وادي أم الربيع[5]، وذلك لتسهيل تنقلات الجيوش والقوافل والأفراد[6]. ورغم الاختلاف في حجم هذه القناطر، بين المغرب والمجال المتوسطي، والمؤسسات التي أشرفت على بنائها، حيث تشرف الدولة في المغرب على هذه المنجزات، في حين تشرف الشركات الكبرى للملك الفرنسي في عملية البناء إلى جانب مساهمة الدولة [7]، ومع ذلك، فهي متماثلة فيما بينها من جهة الوظيفة التي تؤديها، وتتشابه في وحدة مكونات بنائها وذلك بتوظيف الطين والجير. وكذا عمالها الذين كانوا في معظمهم من الأسرى والسجناء، الذين كانوا من ضمن العناصر التي أنجزت قنطرة نوتردام، والجسر الذي يؤدي إلى المطاحن، وقنطرة سانت ميشيل، وقنطرة ماري ثم جسر نيوف Neuf[8]، وجسور مدينة فاس، البالغ عددها سبعة وستون جسرا[9]. وكان بناء القناطر من

---

[1] - Marroun, Abdeltif, op.cit, tome II, p. 405.

[2] - Ibid, p .406.

[3]– الناصري، أحمد بن خالد ، **الاستقصا...، مصدر سابق**، ج 5، ص: 30.

[4]– مزين، محمد، **فاس وباديتها...، مرجع سابق**، ص: 285.

كان بناء قنطرة الرصيف بمدينة فاس من قبل أبي العباس الوطاسي.

ينظر الناصري، أحمد بن خالد، **الاستقصا...، مصدر سابق**، ج 5، ص: 155.

[5]– حركات، إبراهيم، **المغرب عبر التاريخ...، مرجع سابق**، ج2، ص: 390.

[6]– نفسه، نفس الصفحة.

[7] - Babelon, Jean-Pierre, « **Histoire de l'architecture au XVIIe siècle** », École pratique des hautes études. 4e section, Sciences historiques et philologiques. Annuaire 1970 -1971, p. 539.

[8] - Ibid, p. 540.

[9] - De Castries, Henry, « **Relation de William Lithgow** », op.cit, p. 491- 492.

المجالات المعمارية التي اهتم بها العثمانيون كثيرا لأهداف عسكرية ولتيسر حركة المواصلات العامة[1]، شأن مثيلاتها في المغرب وباقي دول المجال المتوسطي.

2- البنايات الاقتصادية

يشترك المغرب مع دول المجال المتوسطي في إقامة البنايات الاقتصادية كبناء دور السكة، ومخازن الحبوب، والبنايات الصناعية مثل دور السلاح في فاس، ومراكش، وتارودانت، التي كان يديرها المرتدون الأجانب، والأسارى المسيحيين، والأتراك[2]. وانصب اهتمام الدولة على إقامة البنايات التجارية من أسواق، وحوانيت، وقيساريات على غرار ما قام به الإيبيريون في عدد من المراكز المغربية، كبناء دور ذات أغراض تجارية، مثل دار سبتة Casa de Cueta التي أسستها البرتغال في سنة 1434م من أجل تنظيم التبادل التجاري، ووضع إمكانية فرض الضرائب على التجارة البحرية.[3]

1.2. الأسواق والمحلات التجارية

من أهم المظاهر التي تعكس الوحدة بين المغرب والمجال المتوسطي، خلال القرن السادس عشر الميلادي، الانتشار الواسع للأسواق الكثيرة العدد والدكاكين الحسنة الترتيب والوضع[4]، حيث تكون السلع حول صاحب الدكان في رفوف دائرية يمكنه البلوغ إلى أغلبها دون أن يغادر مكانه.[5] وكثرة هذه الأسواق والدكاكين ناتجة عن تزايد إقبال التجار الأجانب على المناطق الغنية بالموارد والمنتجات. وعلى إثر هذا الإقبال فتحت أسواق كبرى أمام سلع لم تكن تسوق.[6] وكان من أكثر الأسواق روادا في شمال إفريقيا سوق كمزولة

---

[1]- بروكلمان، كارل، **تاريخ الشعوب الإسلامية**، ترجمة نبيه أمين فارس، منير البعلبكي، دار الملايين، بيروت، الطبعة الخامسة، 1968، ص: 444.

[2]- مارمول، كربخال، **مصدر سابق**، ج2، ص: 169.

[3] - Hess, Andrew, op.cit, p. 29.

[4]- انتشرت الأسواق بمختلف مدن وقرى المغرب عبر تاريخه، فقد ذكر عبد المالك الأنصاري عدد أسواق مدينة سبتة خلال القرن الخامس عشر الميلادي التي وصل عددها "إلى مائة وأربعة وسبعون سوقا تخص منها المدينة مائة واثنين وأربعين سوقا والأرباض الثلاثة العامرة باثنين وثلاثين ومن أشرفها قدرا وأجملها مرأى سوق العطارين...، ومن أسواق المأكول والمطعوم والفواكه والأدم"، ومن "الأسواق المعلومة بتجارة الأنية الصفراء القوية الصبغ العجيبة الخاصة بسبتة دون غيرها سوق السقاطين... رفاهية متجر وكثرة أنواع وحسن ترتيب ووضع".

Provencal, Levi, « Une Description De Ceuta Musulmane au XV Siècle, L'ihstisar AL- Habar De Muhammad B. Al- Kasim Ibn Abd Al- Malik Al- Ansari », **Hespéris**, Tome II, fascicule II, paris 1931, p. 158- 159.

[5]- وندوس، جون، **مصدر سابق**، ص: 52.

[6]- بوشرب، أحمد، **دكالة والاستعمار...، مرجع سابق**، ص: 135.

في جنوب جبال الأطلس[1]، وبعض هذه الأسواق تقام كل سنة يجتمع إليها سكان المناطق المجاورة، كسوق أديكس الذي يكثر فيه البهائم، والزبدة، وزيت الأركان، والحديد، والثياب، ويستمر خمسة عشر يوما.[2] وفي شمال المغرب نجد أسواق مدينة فاس، خلال القرن السادس عشر، تضم خمسة عشر سوقا: سوقان لصنع الأحذية الأنيقة وسوقان للحرير (سوق السراجين: خمسون حانوتا وسوق الطرازين خمسون حانوتا)، وسوقان لبائعي العمامات (الرزات)، وسوقان لبائعي الكتان الخاص باللباس للنساء، وسوق آخر تباع فيه ملابس من القماش الأوربي، وسوق لبيع القمصان والأغطية والفوط المستعملة وسوق الزرابي وأغطية الفرش.[3] وكان يحمل إلى الأسواق المغربية البضائع التي حصل عليها السماسرة من الأندلسيين واليهود من التجار الأجانب، وعن طريقهم تتم عمليات بيع البضائع والمصنوعات الأجنبية إلى تجار الجملة والتجزئة الذين يحملونها بدورهم إلى الداخل لبيعها في المدن والقرى وفي الأسواق والموسم بالبادية.[4]

وهذه الأسواق مماثلة للأسواق المنتشرة بكثافة في المجال المتوسطي، مثل السوق الخاص بالأبقار بمدينة برتوي الفرنسية، وأرصفة صاغة الذهب ومحلات الساعات[5]، ومحلات الصوف "أرت ديلا لانا" Arte Déla Lana بفلورنسا[6]، وسوق الأحذية والمفاتيح والنجارون والبناؤون وصناع البراميل، وغير هؤلاء كثير، وهي دكاكين منتشرة في شوارع المدينة، وأصبح يطلق على كل شارع اسم الحرفة التي يحتضنها[7].كما هو الحال بالنسبة لمدينة سلا بعد توافد الأندلسيين عليها، حيث نظمت المتاجر والمحلات التجارية على شاكلة التجمعات الحرفية، فظهرت قيساريات تجارية على جوانب الشوارع الرئيسية للمدينة، كالعطارين بشارع القناصل،

---

[1]- برودل، فرنان، **الحضارة المادية....، مرجع سابق**، ج2، ص: 151.

[2]- الوزان، الحسن، **مصدر سابق**، ج1، ص: 101.

[3]- نفسه، ص: 240- 241.

[4]- كريم، عبد الكريم، **المغرب في عهد الدولة السعدية، دراسة تحليلية لأهم التطورات السياسية ومختلف المظاهر الحضارية**، الرباط، 1978، ص: 266.

[5] - Babelon, Jean-Pierre, op.cit, p. 539- 540.

[6] - Ruggiero Romano, « À Florence au XVIIe siècle », **Annales. Économies, Sociétés, Civilisations**. 7e année, N. 4, 1952. p. 509.

[7]- وظهر نوع جديد من الأسواق في البحر المتوسط، كأسواق بيع الجنود المرتزقة لمن يسعى شراء هذه النوعية من السلع، كذلك الحال بالنسبة للمستخدمين والخدم، وسوق الماشية وسوق الطهاة.

ينظر: برودل، فرنان، **الحضارة المادية...، مرجع سابق**، ج2، ص: 52- 53.

والجزارين بالسويقة، والخرازين بنفس الشارع أيضا، وسوق النخاسة بساحة سوق الغزل المحاذية للباب الكبير للقصبة، وباعة الطيور الداجنة كالدجاج والحجل.[1]

وهذا المشهد يتكرر في مدينة إسطنبول التي تميزت بضخامة أسواقها، وكثرة مؤسساتها العامة كالمدارس، والمشافي، والحمامات، والخانات، والمخابز، والمطاحن، والمصانع. وضمت الألاف البيوت والمحلات التجارية.[2] وقد وقف التمكروتي على أوجه الشبه لهذه المدينة مع مدينة فاس، وباقي مدن المتوسط، قائلا: «**وهذه المدينة واسعة جدا مسورة كثيرة الأبواب والعمارة والمساجد والجوامع والأسواق والحمامات والفنادق (...) وتضم المدينة من الخلائق والصناع والأموال والتجار والسلع والدكاكين والكتب ما يتعجب الإنسان من كثرته ولا يحصيه ولا يحيط به إلا الله سبحانه. تجد الأقل ما يكون من الأشياء وأحقرها أسواق عديدة**»[3]. وكذلك الحال بالنسبة للأسواق الواسعة والغنية في فماغوستا بقبرص التي تعد واحدة من عجائب الشرق في أواخر القرن السادس عشر[4].

وهكذا، فإن من معالم تطور المدن كثرة الأسواق والدكاكين، وهي ظاهرة ميزت المغرب ومدن البحر المتوسط، ورغم أن الدكاكين تعد المنافس الأول للسوق وأداة من أدوات التبادل، فهي تشبه السوق، ولكنها تختلف عنه، فالسوق ليست مستمرة، ولا قائمة مفتوحة على الدوام، بينما الدكان مستمر، مفتوح على الدوام، تقريبا بلا توقف في سائر أرجاء المتوسط[5]. وهذه الدكاكين والقيساريات جعلت ابن القاضي يعبر عن إعجابه بها، بالقول: «**وقيسارية عظيمة لبيع البز والحرير وغير ذلك وأما أطرزة الحاكة فعددها لا يحصا كثرة، ودور الدباغين وحوانيت الصباغين فكذلك ومعامل الزاج، وأما كوش الخبز فشيء لا يحصا، هاذا في المدينة القديمة**»[6]. وحسب وليام ليثغو تضم فاس العديد من الأسواق المليئة بجميع أنواع الألبسة، والكثير من المواد الغذائية[7]. ومن المرجح أن يكون للأندلسيين دور في إدخال الأسلوب الغرناطي على أسواق مدينة فاس وتطوان

---

[1]- السمار، محمد، **مدينة سلا- رباط الفتح...، مرجع سابق**، ص: 130.

[2]- لا بيداس، أيرا م، **مرجع سابق**، ص: 467.

[3]- التمكروتي، محمد، **مصدر سابق**، ص: 90.

[4] - Da Pesaro, Elia, **Voyage ethnographique de Venise à Chypre**, op.cit, p. 2.

[5]- برودل، فرنان، **الحضارة المادية...، مرجع سابق**، ج2، ص: 62.

[6]- ابن القاضي، أحمد، **جذوة الاقتباس...، مصدر سابق**، ج1، ص: 51.

[7] - De Castries, Henry, « **Relation de William Lithgow** », op.cit, p. 491- 492.

التي عمروها بالصنائع والحرف وغيرها.[1] وبالتالي، فإن السوق في المغرب عبارة عن حي في المدينة تكتنفه الدكاكين التي تخصصت في تجارة معينة، مثل الحدادة ودباغة الجلود والطرز والصياغة وتسفير الكتب والخرازة وإجبار الزجاج[2]. وهذه الصورة هي طبق الأصل في باقي بلدان المجال المتوسطي، وخير مثال عن ذلك مدينة باريس التي انتشرت بها دكاكين الجزارة، ودكاكين خاصة لبيع الطيور في ليون، ودكاكين محلات البضائع الترفية، ودكاكين خاصة ببضاعة الشرق في مارسيليا.[3]

2.2. الفنادق وفضاءات الاستقبال

انتشرت في المغرب الفنادق الكبيرة خاصة في الحواضر الكبرى، وهي تشبه فنادق مدن وبلدان المجال المتوسطي، بل فاقت بعضها اتقانا في بنيانها وكثرة عددها، حيث بلغت مائتا فندق في فاس، وليس لها مثيل في إيطاليا، إلا مدرسة الإسبانيين الموجودة في مدينة بولونية الإيطالية وقصر الكردينال سان جورج في روما[4]. وتصنف الفنادق المغربية إلى نوعان: فنادق «**يترل بها التجار والزراع الغرباء من الحواضر والقرى للمبيت وتخزين السلع بها**».[5] وتعنى بمخازن الزرع ومربط الحيوانات، وفنادق خاصة بالسكنى والإقامة مؤقتا[6]، ويطلق على هذه المؤسسة اسم الخان في الإمبراطورية العثمانية، وبعض المقاطعات التابعة لها[7]. وكان للأندلسيين دور كبير في بناء الفنادق الكبرى في المدن التي استقروا بها[8]، وهي بلا شك مستوحاة من النمط الإسباني في البناء والتشييد والإصلاح[9]. كما أدخل التجار الجنويين المعمار الإيطالي على المدن التي استقروا بها، إذ كان لهم

---

[1]- داود، محمد، **تاريخ تطوان...، مرجع سابق**، م1، ص: 98.

[2]- الإفراني، محمد الصغير، **صفوة...، مصدر سابق**، ص: 332.

[3]- برودل، فرنان، **الحضارة المادية...، مرجع سابق**، ج2، ص: 62- 63.

[4]- الوزان، الحسن، **مصدر سابق**، ج1، ص: 231.

[5]- نفسه، ص: 426.

[6]- كانت مدينة سبتة خلال القرن الخامس عشر تضم ثلاثة مائة وستون فندقا أعظمها بناء وأوسعها ساحة الفندق الكبير المعد لاختزان الزرع، ويليه فندق في الكبر من الفنادق المعدة لسكنى الناس من التجار وغيرهم الفندق المعروف بفندق غانم يشتمل على ثلاث طبقات وثمانين بيتا وتسع مصريات وهو قديم البناء يرجع إلى عهد المرابطين.

Provencal, Levi, op.cit, p .160- 161.

[7] - Raymond, Andre, « Alep à l'époque ottomane (XVIe-XIXe siècles) », **Revue du monde musulman et de la Méditerranée**, N°62, 1991, p .95.

[8]- داود، محمد، **تاريخ تطوان، مرجع سابق**، ص: 93- 95.

[9]- نفسه، ص: 98.

فندق بسبتة كان بمثابة مستودع للبضائع الأجنبية ومأوى تجار جنوة[1]، وأنشئوا فنادق خاصة بهم في مدينة سلا، والعرائش، وكانت لهم بهذه الأخيرة دار خاصة على مصب نهر اللوكوس.[2] أما الفنادق الفخمة بفاس التي أنشأ معظمها اللاجئين الأندلسيين فتماثل مع الفنادق الفرنسية التي بنيت عام 1530م كفندق دارمانك D'armagnac، وفندق داراس D'Arras،[3] وفندق "فوكون رويال" Faucon Royal، وفندق "كاردينال" في أميان[4]. كما انتشرت الفنادق الصغيرة الفاخرة بالمدن المغربية الأخرى بفضل توافد التجار وحركية التجارة، وأصبحت الشوارع مغطاة ومرصفة تتوفر على مصابيح تضيء بالليل[5]، تشبه إلى حد كبير شارع مدينة روما المبلط، وبنايات مدينة برتوي[6]، وشارع سان أندريه دي أرت، وشارع فور بوي توربان Four puis Torpanne، ورصيف تورني Tournelle، وشارع بيرنادين Bernardins[7].

3- البنايات العسكرية

تميزت العمارة العسكرية المغربية بخضوعها للتأثيرات المتوسطية بعد وصول أفواج من المهندسين والبنائين من فرنسا، وإسبانيا، والبرتغال، لبناء وتهيئة وترميم الحصون البرتغالية في الثغور، كإعادة تحصين أصيلا التي أشرف عليها المهندس الفرنسي بويتاك Boytac سنة 1508م. وكان الملك البرتغالي إيمانويل يرسل إلى المغرب عدد كبير من المهندسين لمراقبة أشغال التحصين بكل من سبتة والقصر الصغير وطنجة وأصيلا، وذلك خلال عام 1511م، وأوفد مع هؤلاء 800 عامل في أعمال البناء، وزعهم على الثغور التي كان مكلفين بالعمل بها.[8]

---

[1] - Ricard, Robert, **Le Maroc septentrional au XV^e siècle d'après les chroniques portugaises**, op.cit, p .94.

[2]- المنصوري، عثمان، **التجارة بالمغرب...، مرجع سابق**، ص: 369- 370.

[3] - Babelon, Jean-Pierre, op.cit, p .540.

[4]- برودل، فرنان، **الحضارة المادية...، مرجع سابق**، ج1، ص: 571.

[5] - De Castries, Henry, « **Relation de william lithgow** », op.cit, p .491- 492.

[6] - Ibid, p .209.

[7] - Babelon, Jean-Pierre, op.cit, p. 539.

[8]- احجيرة، نور الدين، **"المدينة المغربية والحرب على عهد السعديين"**، أطروحة لنيل الدكتوراه في التاريخ، إشراف محمد مزين وعبد الرحيم بنحادة، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سايس، فاس، السنة الجامعية، 2001- 2002، ص: 33.

وكان من أبرز المهندسين المكلفين ببناء الحصون في المغرب المهندس "دييكو دي أرودا"، الذي تولى مهمة بناء حصن مازكان في عام 1514م،[1] وهي مدينة «**مشيدة على الطراز العصري، بأحجار ملصقة بالجير، وفيها عدد كثير من المدفعية والذخيرة الحربية، مع حامية قوية** »[2]. ومن أهم ما يعكس الوحدة في البناء أن أعمال المهندس أراودا ترك بها بصمة الملك إيمانويل القوطية، والتي يمكن مشاهدتها في المسقاة أو خزان المياه بالمدينة، ثم نمط النوافذ كما هو الحال في أصيلا. وترك الوجود البرتغالي بصماته في مدينة طنجة متمثلة في الحصون، والأبراج، والأسوار،[3] التي كانت من عمل الأسرى البرتغاليين، خلال القرن السادس عشر.[4] وعموما، كان نمط البناء بالثغور المغربية يجسد صورة مملكة البرتغال النبيلة.[5]

وعمل الإسبان منذ تواجدهم بالعرائش سنة 1610م على بناء حصن سانتياكو امتدادا لقلعة السجناء المشرفة على وادي اللكوس والمقابلة لقاديس، وتشييد حصن سان أنطونيو بأسوار وأبوابه وأبراجه. وقد وظفت الطبوغرافيا في بناء هذه المعالم العسكرية التي جسدت في مرحلة أولى الحضور الإسباني كقوة تحالف مرغوب فيها وكحضارة لها قواسم مشتركة[6].

---

[1]– احجيرة، نور الدين، **مرجع سابق**، ص: 33.

[2]– مارمول، كربخال، **مصدر سابق**، ج2، ص: 85- 86.

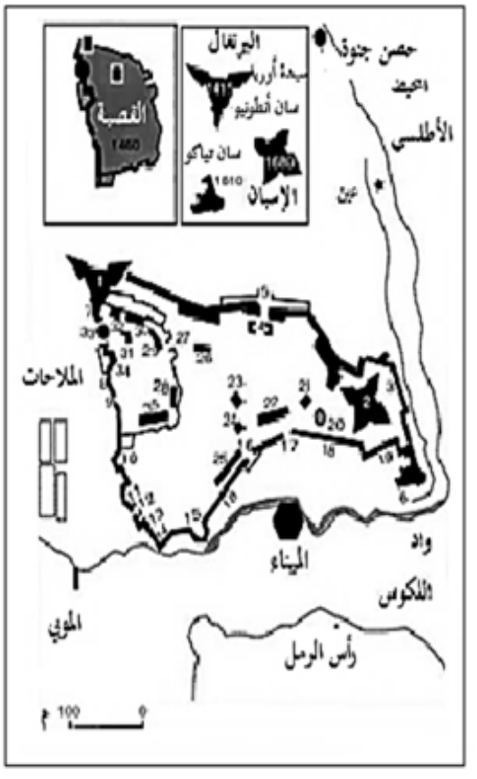
[3] - Carabelli, Romeo, **L'héritage portugais au Maroc**, **un patrimoine d'actualité**, Traduit de L'italien par Mme Marie-Anne Mari, 2012, p .29.

[4] - Gozalbes Cravioto, Enrique, « **Las Murallas De Tetuan (Marruecos)**, Universidad de Castilla La Mancha, 2012, p. 281.

[5] - Carabelli, Romeo, op.cit, p. 59.

[6]– بنعتو، محمد،"الموروث الإنساني – الهندسي أو التراث متعدد القيمة الرمزية والدلالة. حالة مدينة العرائش"، **مجلة إنسانيات**، العدد 42– السنة 2008، ص: 11.

الشكل رقم 1: المنشأت والتحصينات البرتغالية والإسبانية بالعرائش (1415- 1689م)



1- حصن سيدة أوربا
2- حصن سان أنطونيو
3- دعامة سان أنطونيو
4- الحرس وساحة العتاد
5- باب البادية
6- حصن سان تياكو
7- البرج
8- سور سان فرانسيسكو
9- الباب الوهمي لحصن سان فرانسيسكو
10- دعامة حصن سيدة أوربا
11- دعامة سان خوان
12- باب المرسى
13- دعامة سان فليب
14- دعامة السوداء
15- دعامة ديكو دي فيرا
16- باب البحر
17- سور سان أنطونيو
18- سور البحر
19- سور سان أنطونيو
20- عين سان ميخائيل
21- الدخيرة
22- التكنات الجديدة
23- محج سيدة وجع الرأس
24- التكنات الجديدة
25- المستودعات الجديدة
26- مقر سكنى الضباط
27- باب القبة
28- المارستان
29- المستودعات القديمة
30- الخيالة
31- مساكن ومكتبات إدارية
32- إقامة وحدائق الحاكم
33- باب البرج
34- معبد سان فرانسيسكو
35- التكنات القديمة

المصدر (بتصرف): بنعتو، محمد، **الموروث الإنساني – الهندسي...**، مرجع سابق، ص: 11.

وتعد مواد البناء من أهم تجليات الوحدة بين المغرب والمجال المتوسطي، حيث وظف المغاربة المواد نفسها التي وظفتها بلدان البحر المتوسط والمحيط بما فيها البرتغال التي أرسلت عددا كبيرا من السفن المحملة بالجير والحجر المقصوب إلى المغرب لتشييد مدن حصينة مقاومة لتدخلات القبائل المغربية. وقد بلغت كمية الجير المرسلة 350 مكيال و500 من الحجر الجيد المقاوم لرطوبة البحر، وذلك لتشييد حصن أزمور، وأرسلت إلى مازكان ما لا يقل عن 2000 من الجير، وهي مواد ذات نوعية جيدة كافية لإصلاح الجدران[1]. ومن مؤشرات هذه الوحدة ما ذكره الوزان عن الكمية الوفيرة من أفران الجير والآجر بفاس، إذ يقول:«**ويوجد خارج فاس على بعد ميل تقريبا نحو عشرين فرنا للجير، ومثل هذا العدد لأفران الآجر لسد حاجيات بناء الجامع والأملاك التابعة له**»[2]، وهي المواد ذاتها وظفت في بناء أسوار وأبراج مدينة تارودانت خاصة الطين

[1] - De Cenival, Pierre, « Letrre de Fransisco et de Diego de Arruda a Emmanuel I », Azmmour, 31 Mars 1514, S.I.H.M, Première série - Dynastie sadienne, **Archives et bibliothèques de Portugal,** Tome I, p .525- 526.

[2] – الوزان، الحسن، **مصدر سابق**، ج1، ص: 225.

الممزوج بالجير[1]، ووظفتها الإمبراطورية العثمانية في أبنيتها الضخمة[2]، وبنيت بها المباني والمنازل الفرنسية، وقد عاين أفوقاي ديار أثرياء باريس التي بنيت بالحجر المنجور[3].

4- البنايات الدينية والعلمية

كان اهتمام المغرب ودول المجال المتوسطي منصرفا على بناء وإعادة ترميم البنايات الدينية والعلمية من مساجد، وكنائس، ومدارس، وخزانات، نظرا لدورها التربوي والعلمي. وإن المتتبع للمصادر التاريخية ليجدها حافلة بهذه المنجزات المستوحاة من الأسلوب المعماري المتوسطي لأصالته ولكونه عبارة عن مزيج بين مجموعة من الحضارات. وبالتالي، تطالعنا المعالم الحضارية المغربية على مدى تأثير المعمار المتوسطي عليها، ومنها على سبيل المثال جامع القرويين بفاس الذي «**يضم ستة أبواب رئيسية متصلة بستة من الأزقة المهمة. وكل الأبواب مغشاة بقطع صغيرة من نحاس، تشكل شتى الأحرف والتشبيكات بشكل لطيف جدا، مع أقفال ضخمة مصنوعة بنفس الطراز، مثلما يشاهد في الكنيسة العظمى بإشبيلية. وبالجامع ثريا عظيمة من النحاس وثريات أخرى معلقة في الأقواس، يقول السكان إن هذه الثريات كلها مصنوعة من نواقيس أخذها هؤلاء المسلمون من كنائس إسبانيا ووضعت كأنصاب تذكارية**»[4]، وهو يشبه إلى حد ما بناء كنيسة سان نيكولاس دي برتوي Saint- Nicolas De Pertuis بالبروفانس، التي تضم هي الأخرى عدة أقواس مزخرفة ومنحوتة، حتى أن الحُجر مضاءة بواسطة أربعة نوافذ تسعى إلى تحقيق اتصال متناغم مع صحن الكنيسة[5].

ومن مظاهر هذه الوحدة بناء التجار البرتغاليين معبدا كاثوليكيا داخل مدينة أسفي.[6] ومنحت الدولة، في منتصف القرن السابع عشر، للرهبان الإسبان رخصة بناء دير جديد بمدينة فاس سمي بدير "سيدة الحمل"، وقد سمحت السلطة المحلية لبعض العمال الأسرى تقديم مساعدتهم لإنجاز الدير الذي تماثلت هندسة بنائه بهندسة

---

[1]- دي طوريس، ديبكو، **تاريخ الشرفاء...، مصدر سابق**، ص: 166.

[2]- كتورة، جورج، "الثقافة والحياة اليومية في الدولة العثمانية"، **مجلة الاجتهاد**، العددان 45-46، السنة 2000، ص: 334-335.

[3]- أفوقاي، أحمد بن قاسم ، **ناصر الدين على القوم الكافرين**، تحقيق وتقديم وترجمة شورد فان كوننكزفلد، قاسم السمرائي، خيرارد فيخرز، المصادر الأندلسية، 21، المجلس الأعلى للأبحاث العلمية، الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي، ص: 50.

[4]- مارمول، كربخال، **مصدر سابق**، ج2، ص:146.

[5] - Chedeau, Catherine, « L'église Saint-Nicolas-de-Pertuis et l'architecture religieuse en Provence au XVIe siècle », **Bulletin Monumental**, Tome 159 N°3, année 2001, p. 209- 211.

[6]- كولفن، جوزيف، **أسفي في عهد الاحتلال البرتغالي...، مرجع سابق**، ص: 67-72.

الأديرة الإسبانية[1]. وكان هذا الدير يتوصل من ملك إسبانيا بخمسمائة بستول سنويا ويتسع لأكثر من مائة مريض. يعمل فيه أربعة رهبان وطبيب يقومون بمساعدة الأسرى ويعتنون بالمرضى من عبيد السلطان الذي لا يكلفهم بأية أعباء مالية مقابل هذه الخدمة[2]. وتبدو تأثيرات الفنون الإسبانية من حيث المهارة والأناقة الزخرفية واضحة في المساجد المغربية الأخرى[3]، خاصة تأثيرات غرناطة التي حمل موروثها المعماري وتصاميمها الفريدة قباب جامع القرويين[4]، حيث بنى الأندلسيون جامع القصبة والجامع الكبير وجامع الرابطة[5]، وهو بناء يستجيب للنمط الإسباني في الفن، والزخرفة، والأعمدة، والأبواب، والمدارس، والمستشفيات، والمنازل، والحدائق، والأبراج، وطواحين الهواء[6]، نسبت إليهم المعاهد التي بنيت بمدينة تطوان[7]. ولا يخفى أن الأسلوب التركي حاضر هو الآخر في البنايات الدينية، مثل القباب والصحون والخصات والأعمدة.

ويظهر التأثير المايورقي في بناء المدارس، وفي ذلك يذكر الوزان أن مدينة فاس تضم «**إحدى عشرة مدرسة للطلاب جيدة البناء كثيرة الزخرف بالزليج والخشب المنقوش، بعضها مبلط بالرخام، وبعضها بالخزف المايورقي. وتحتوي كل مدرسة على عدة حجر، وفي هذه مائة حجرة أو أكثر، وفي تلك أقل من هذا العدد**»[8]. وحسب مارمول فإن مدارس المدينة تتميز بـــ «**أفنيتها الكبيرة وأروقتها العديدة الملبسة بالطلاء الجيد أرضيتها جيدة مزلجة والكرسي الذي تلقى منه الدروس، مرصع بالأبنوس والعاج**»[9]. وكان بهذه المدراس طلبة داخليون ينفق عليهم مثلما هو الشأن في سائر بلدان المجال المتوسطي.

---

[1]– الخرازي، بديعة، "**تاريخ الكنيسة النصرانية في المغرب الأقصى...**، مرجع سابق، ص: 177 – 178- 179.

[2]– وندوس، جون، **رحلة إلى مكناس...**، مصدر سابق، ص: 102.

[3]– الناصري، أحمد بن خالد، **الاستقصا...**، مصدر سابق، ج 5، ص: 39.

[4]– مزين، محمد، **فاس وباديتها...**، مرجع سابق، ص: 309.

[5]– داود، محمد، **تاريخ تطوان...**، مرجع سابق، ص: 93.

[6] - De Castries, Henry, « **Relation de William Lithgow** », op.cit, p. 491- 492.

[7]– نفسه، ص: 98.

[8]– الوزان، الحسن، **مصدر سابق**، ج1، ص: 225.

[9]– مارمول، كربخال، **مصدر سابق**، ج2، ص: 147.

5- التنظيم الداخلي للمدن

تشترك المدن المغربية ومدن المجال المتوسطي في سمة مميزة، فهي كلها وليدة حضاراتها، ولكل مدينة نموذج نقلت عنه[1]. وكان النموذج الحضاري الأول للمدينة المغربية الأسلوب الإسلامي، إلا أنه تأثر بثقافة البناء المتوسطية عامة بحكم التجاور الجغرافي والاحتلال، وتوطد هذا التأثير المتنوع بعد وفود الأندلسيين إلى المدن التي اقتبست أيضا الأسلوب العثماني في القباب خاصة. ورغم كون مدن المغرب، وتونس، والجزائر، وأغلب مدن الإمبراطورية العثمانية، تمتاز بالضخامة وبعدها عن بعضها البعض، ورغم كون البيوت فيها منخفضة ومتلاصقة كحبات الرومان، ورغم أن شوارع أحيائها وحاراتها ضيقة وربما سدها حماران متجاوران مسروجان[2]، كما هو الشأن في فاس ومراكش وإسطنبول، ورغم اختلافها عن مدن أوربا المتوسطية في بنيتها خاصة في شكل البيوت والشوارع، فإن هذه المدن كلها تشترك في أسوارها وأبراجها الضخمة التي تطوق مع المدينة جزءا من الحقول والبساتين لضمان التموين في حالة الحرب، كالأسوار الحصينة التي بنيت في قشتالة بإسبانيا حول مجموعة من القرى المتفرقة كما فعلت فلورنسا، أو كما فعلت بواتيية التي طوقت حقولا مترعة وبساتين فاكهة وكروم، وأسوار منيفة تحاكي في اتساعها أسوار باريس[3]، وكذلك الحال بالنسبة لطنجة ذات الجدران الشاهقة والأسوار التي تحيط بالبساتين والحقول[4].

وإن أكثر المناطق عمرانا وأكثرها سكانا في المدينة المحصنة هي المناطق التي يوجد فيها أكبر عدد من الأزقة المسقفة، توجد في الأحياء السكنية من البلد كحومة المطامير[5]، كما هو الشأن بالنسبة لمليلية التي كانت محاطة بأسوار قوية تضم قلعة ومسجد وحمام وبعض الأسواق تحيط بها بعض الأوراش الحرفية[6]، وكذلك مدينة

---

[1]- برودل، فرنان، **الحضارة المادية...**، مرجع سابق، ج1، ص: 701.

[2]- نفسه، ص: 702.

[3]- نفسه، ص: 684.

[4]- ميج جون لوي، والأخرون، **تطوان الحاضرة الأندلسية المغربية...**، مرجع سابق، ص: 15.

[5]- نفسه، ص: 17.

[6] - De Castries, Henry, « Melilla au XVI siècle », S.I.H.M, première série- Dynastie Saadienne, **Archives et Bibliothèques d'Espagne**, Tome I, p .VII.

سبتة التي ارتبطت بتأثيرات البحر المتوسط في البناء[1]. وتمثل بنية وشكل مدينة تطوان وجها حقيقيا يعكس الوحدة المعمارية لعدد من المدن الإسبانية الجنوبية التي تشبهها في مبانيها وشوارعها[2].

وتجسد المعالم الحضرية لمدينة الرباط دلالة واضحة على الوحدة بين مدن المغرب والمجال المتوسطي خاصة في الضفة الجنوبية، جعلت مارمول يقول: « **فالصومعة الرئيسية للجامع (حسان) شبيهة تماما بصومعة مراكش (الكتبية) والكنيسة الكبرى بإشبيلية، (الخيرالدة) وكأنها من عمل صانع واحد**»[3]. وتظهر هذه الوحدة بشكل واضح في تشابه هندسة بناء مدينة سلا المحاطة بسور، بأسلوب بناء مدينة إشبيلية[4]. وتماثل مدينة تسكدلت في الجنوب هندسة مدينة "أورطي" في إيطاليا.[5] واستوحت جدران مدينة طنجة وقصبتها نمط المدن المتوسطية ومثيلاتها في الأندلس مثل مالقا وألميريا وقرطاجنة[6]. كذلك الأمر بالنسبة لمدينة العرائش التي تعد مدينة متوسطية بكل المقاييس، إذ تجسد منشآتها المدنية والعسكرية البصمات الأندلسية والعربية الإسلامية الشرقية والبعد البربري والأوروبي[7].

---

[1]– بنرمضان، زليخية، "قضية أسوار المدن المحتلة: نموذج سبتة"، ضمن الندوة الوطنية حول: **أسوار المدن العتيقة**، المملكة المغربية، وزارة الشؤون الثقافية، مديرية التراث الثقافي، يونيو 1989، ص: 48.

[2] - Akrache Mansour, Martínez López , El-Mesbahi Larbi, « **Fortificaciones en el Norte de Marruecos : Tánger – Tetuán** », Consejería de Educación y Cultura. Dirección General de Cultura, Murcia, 2003-2004, p. 33.

[3]– مارمول، كربخال، **مصدر سابق**، ج2، ص: 130.

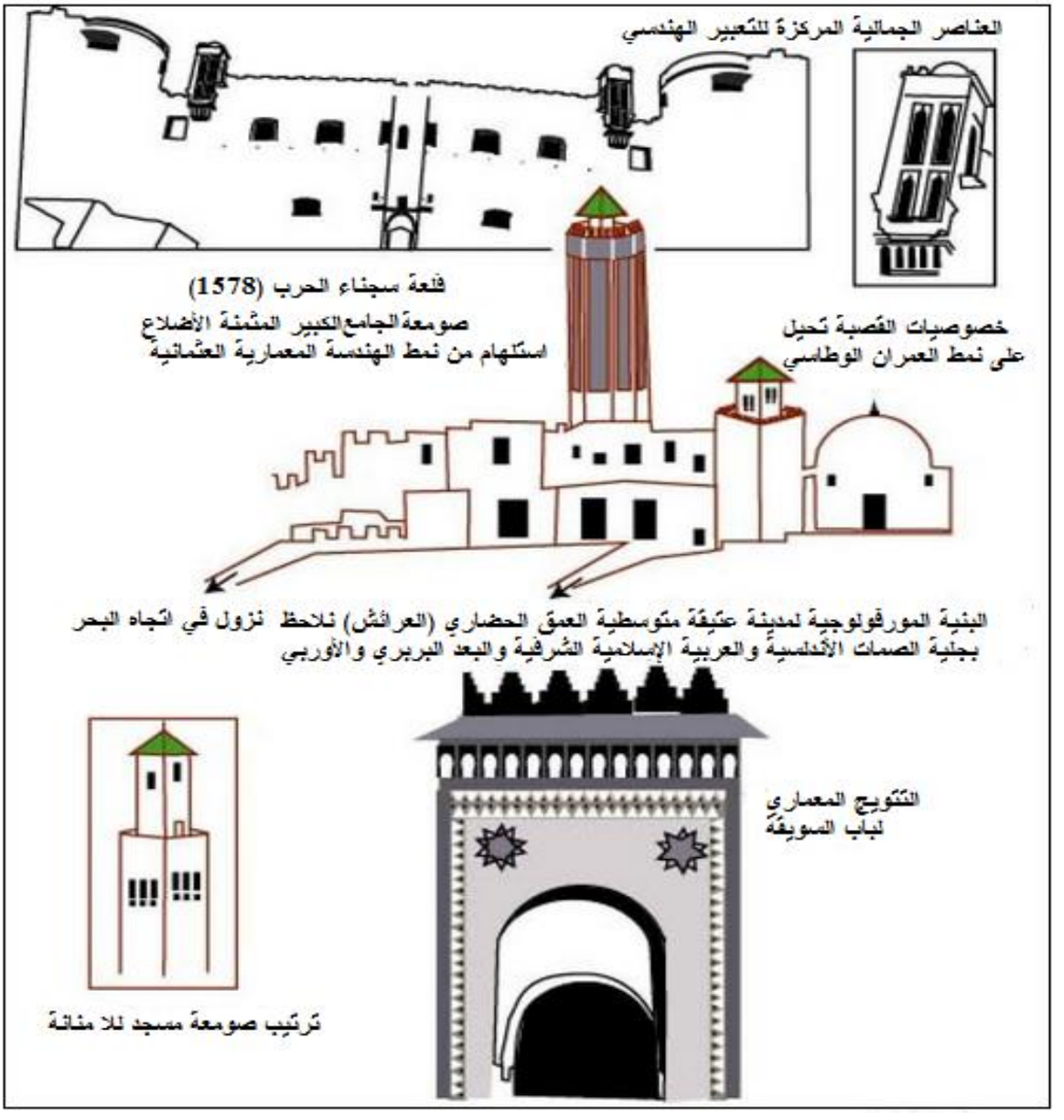
[4] - Valentin, Fernandez, op.cit, p. 35.

[5]– الوزان، **مصدر سابق**، ج1، ص: 104.

[6] - Akrache, Mansour et autres, op.cit, p .42.

[7]– بنعتو، محمد، **الموروث الإنساني – الهندسي...**، مرجع سابق، ص: 12.

الشكل رقم 2: التراث الهندسي لمدينة العرائش



المصدر: بنعتو، محمد، الموروث الإنساني – الهندسي...، مرجع سابق، ص: 12.

كانت حلقة الأسوار في المدن المغربية والمتوسطية التي ابتنت من الحجر عبارة عن رمز خارجي يعبر عن الجهد الواعي الذي تبدله المدن سعيا إلى الاستقلال والحرية، وهي تمثل عمل السلطان، وتمثل الوقاية من العدو الخارجي[1]. ونلاحظ هذه الوقاية في اهتمام البرتغال بتقوية الأسوار والأبراج الضخمة التي حصنتها في مدينة أسفي لمواجهة تهديدات القبائل[2]، وكذلك نفس الشيء بالنسبة للمغرب، حيث اهتمت السلطة بتحصين مدينة تازة، وفاس، ومراكش، وتجهيزها بالمدفعية[3]. ويقول ابن القاضي في ذلك: «**ومن عظيم ملكه [أحمد المنصور] سد الثغور بالحصون العظيمة فمنها الحصن العظيم الذي شاده بمرسى العرائش للمسلمين رحمة، وعلى الكافرين نقمة، ومن ذلك الأبراج التي حصن بها مدينتي فاس البيضاء والقديمة، وغير ذلك مما لا يحصى**»[4]. كما اصطبغت مدينة مكناس بذات النمط الذي ساد في جميع المدن المغربية الأخرى، حيث الأسوار العالية المحيطة بالمدينة، مثلت هي الأخرى مدينة دفاعية بامتياز. ولم تكن هذه التحصينات، في المدن المغربية والمتوسطية، تعرقل توسع المدينة بعد ذلك إلا على نحو قليل، فإذا كانت في حاجة إلى التوسع فإنها تزحزح الأسوار وتنقلها نحو المسافة التي تحتاج إليها، وكان يتكرر ذلك كلما دعت الحاجة إليه، وقد حدث هذا في مدينة جنت وفلورنسا[5]، وفي مدينة فاس بعد توافد الأندلسيين إليها واتساع المدينة[6]. ونتج عن هذا الاكتظاظ الحاجة إلى هدم أسوار المدينة لاستيعاب نموها السكاني المتزايد. واضطرت مدينة طنجة، لنفس السبب، إلى إلغاء بعض الأجزاء من جدرانها وبعض الأبواب[7].

إن وحدة حماية المدينة بالأسوار والأبراج العالية في المغرب والمجال المتوسطي، كانت تمثل إلى جانب وظيفتها الدفاعية حدودا تفصل بين الأطراف الداخلية والخارجية، حيث كانت المدن تلقي عند أطرافها الخارجية بالقدر الأكبر من نشاطها الحرفي، وتلقي إلى هناك خاصة بصناعتها التي تسبب الزحام، مما كان يؤدي بالسور إلى أن يصبح خط تقسيم اقتصادي واجتماعي[8]، ونلاحظ ذلك بشكل خاص في مدينة فاس

---

[1]– برودل، فرنان، **الحضارة المادية...، مرجع سابق**، ج1، ص: 681.

[2]– جوزيف كولفن، **آسفي في عهد الاحتلال البرتغالي...، مرجع سابق**، ص: 64.

[3]– ابن القاضي، أحمد، **درة الحجال درة الحجال في أسماء الرجال**، ج 2، تحقيق محمد الأحمدي أبو النور، مكتبة دار التراث– القاهرة، ص: 33.

[4]– ابن القاضي، أحمد، **المنتقى المقصور...، مصدر سابق**، ج1، ص: 836- 837.

[5]– برودل، فرنان، **مرجع سابق**، ج1، ص: 685.

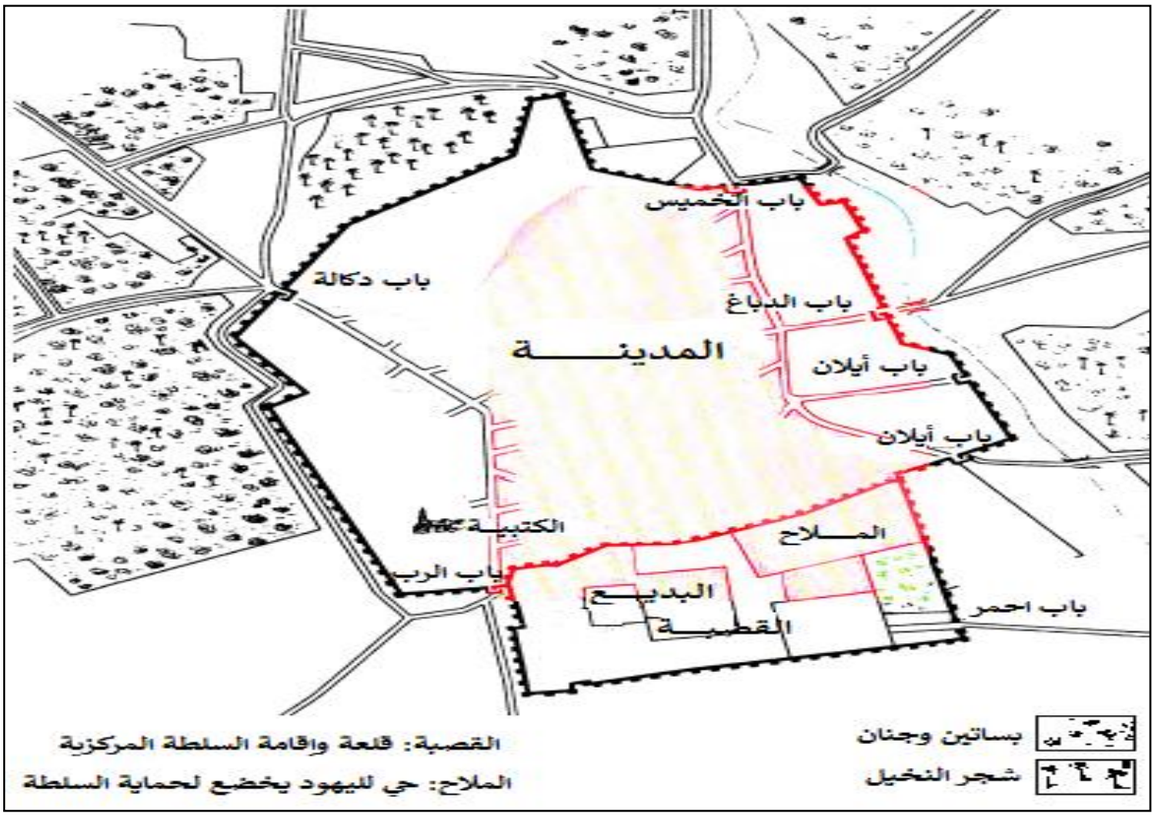
[6]– مزين، محمد، **فاس وباديتها...، مرجع سابق**، ص: 279- 280.

[7] - Gozalbes Cravioto, Enrique, op.cit, p. 286.

[8]– برودل، فرنان، **الحضارة المادية...، مصدر سابق**، ج1، ص: 685.

والإمبراطورية العثمانية وتونس والجزائر وباقي مدن الإسلام، ذات الأسواق المنسقة كما يجب، ولكل حرفة فيها مكانها الخاص[1]، فهي مدن تنضوي على خطة منتظمة إلى حد كبير في وسطها الجامع ومن حوله الأسواق والمخازن، ثم تتوالى دوائر مشتركة في مركز واحد، راسمة قطاعات دائرية متتالية، ينقسم فيها الحرفيون بحسب ترتيب تقليدي من الداخل إلى الخارج يراعي مفهوم الطهارة والنجاسة، فتجار العطور والبخور يكونون في الدائرة القريبة من الجامع، ويجاورهم نساجو الحرير والصياغ. أما الأطراف الخارجية فللمشتغلين بالدباغة والحدادة والفخار والصباغة. أما البوابات نفسها فيأتي عندها القرويون ليبيعوا منتجاتهم الزراعية من الخضروات والزبدة والأعشاب، وهناك سمة أخرى منتظمة عامة وهي التقسيم إلى أحياء بحسب الأجناس والأديان، فهناك دائما تقريبا حي للمسيحيين وحي لليهود، الذي يخضع عادة في المغرب لحماية الأمير[2]. كما هو الشأن بالنسبة لحي الملاح بمدينة مراكش[3].

الشكل رقم 3: خطة تنظيم مدينة مراكش خلال القرن 17م



المصدر: De Castries, Henry, op.cit, p 208

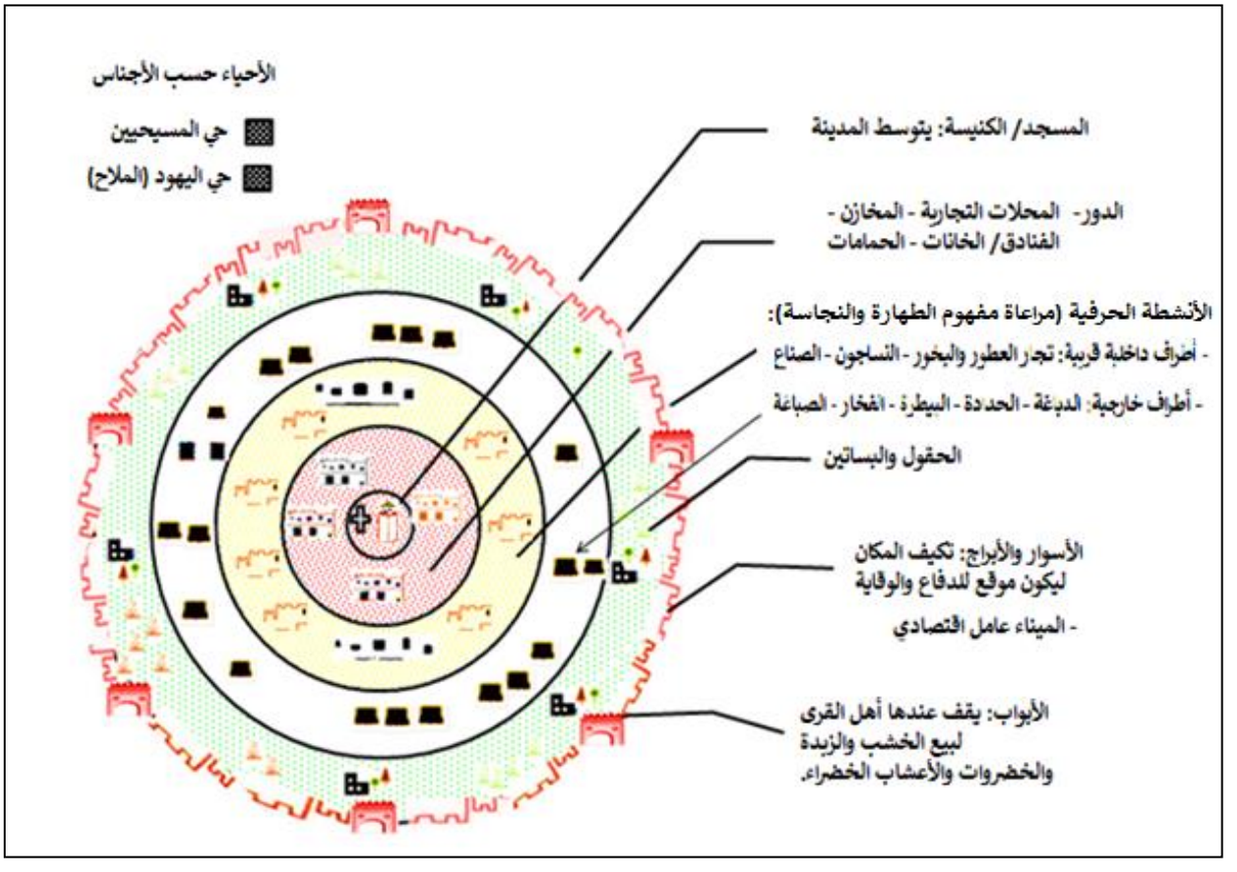
[1]- الوزان، الحسن، **مصدر سابق**، ج2، ص: 37.

[2]- برودل، فرنان، **مرجع سابق**، ج1، ص: 702- 703.

[3]- De Castries, Henry, S.I.H.M, première série - dynastie sadienne, **archives et bibliothèques des Pays- Bas, tome I**, paris 1906, p. 208.

وجزء من هذا المشهد الحضري تطالعنا به مدينة برتوي Pertuis الفرنسية التي تتوسطها الكنيسة ويحيط بها أربعة أديرة ومستشفى ومقبرة في الجنوب وساحة السوق في الغرب وبيوت السكان في الشرق[1]. وكانت الدولة حريصة على بناء البيوتات، والفنادق، والجسور، وإعداد الطرق والشوارع، وفق التخطيط الواعي الذي وضعته أنداك، وفي هذا الصدد ظهرت مبادرة الشركات الكبرى لهنري الرابع في عملية البناء[2]. كما ظل هذا النموذج من التخطيط واضح في مدينة بلوا Blois، التي كان يجري بها تهيئة الشوارع والأحياء بشكل منتظم، والاهتمام بزخرفة المنازل، والفنادق، والقصور.[3]

الشكل رقم 4: خطة تنظيم المدينة بالمغرب والمجال المتوسطي خلال القرن 16 و17م



خضعت المدينة المغربية لتأثير ثقافة البناء المتوسطية (أندلسية وعربية إسلامية وإيبيرية)، لذا فهي شبيهة بمدينة مالقة وألميريا وإشبيلية...، إذ تشترك في وحدة مواد البناء وغلبة السكن القروي.

المصدر: برودل، فرنان، الحضارة المادية...، مرجع سابق، ج1، ص: 702- 703. De Castries, Henry, op.cit, p 208.

[1] - Chedeau, Catherine, « **L'église Saint-Nicolas-de-Pertuis et l'architecture religieuse en Provence au XVIe siècle** », op.cit, p. 209.
[2] - Ibid, p. 539.
[3] - Beauger-Cornu, Françoise, De Collasson Cecile, Girault, Pierre-gilles, « **Blois, Un Château dans la Ville** », Musée Ville de Blois - Décembre 2004, p. 9.

رغم التنظيم الداخلي للمدن، بالمغرب ومدن المجال المتوسطي، فإنها تشترك في غلبة السكن الريفي، حيث تندس الحقول والبساتين بمحيط النسيج الحضري، وكذلك الحظائر التي تملكها العديد من البيوت الأرستقراطية الكبيرة بالمدن[1]، فالمدن القشتالية مثل بلد الوليد، شأنها في ذلك شأن المدن المغربية تضم العديد من المنازل التي تشمل حظائر تأوي إليها قطعان الماشية ليلا فتنام عند أبواب الحجرات[2]، وتتماثل هذه المدن مع مدينة روما، فبالرغم من التطور الذي عرفته هذه الأخيرة على مستوى البناء، فقد ظلت ممارسة تربية الحيوانات منتشرة على نطاق واسع بين شوارعها، وكان سكانها يتخذون الفناء الخلفي للمنزل مكانا لتربية الدواجن والخنازير التي تتجول بحرية في الشوارع[3]. كما هو الحال في مدينة سينا الإيطالية، حيث تجوب قطعان الماعز والأغنام والأبقار شوارع المدينة المحاطة بالمراعي[4].

إذا، فمن خلال ما رأينا من مظاهر حول وحدة البنايات العسكرية والاقتصادية والاجتماعية والدينية والعلمية بين المغرب والمجال المتوسطي، يمكن أن نستخلص الاستنتاجات الآتية:

- تأثر نمط المسكن المغربي بالأصول الثقافية التي نقلت إليه عبر الهجرة والتجارة الدولية.
- المساهمة الكبيرة للإيبيرين في نقل التصاميم الفريدة في البناء، والتي جسدت عصر النهضة[5]. كما نقلت بعض أثاث البيوت من أغطية الفرش وغيرها من الأدوات؛
- وحدة توظيف مواد البناء نفسها في تشييد القصور والحصون والقناطر والجسور، ومنها الحجر الكلسي والجير والطين والطوب والخشب؛
- حافظت العمارة المغربية على تقاليد الفن المغربي الموروث عن المرحلة المرينية، والتأثيرات التركية في تصميم القباب، مثلته مساجد مدينة تطوان التي تشكل أغلبها من خمس وعشرين قبة عوض سقف القرميد المستعمل في جوامع المدن المغربية الأخرى، وهذا الأسلوب في البناء تسرب عبر الجزائر قادما من إسطنبول، تجسد بشكل واضح في جامع "الباشا" الذي بني سقفه على شكل قباب صغيرة بدل السقف

---

[1] - Menjot, Denis, « **La Ville et ses Territoires dans l'occident médiéval : un système spatial état de la question** », Université de Lyon, p. 3.

[2]– الوزان، الحسن، **مصدر سابق**، ج1، ص: 109.

[3] - Ibidem.

[4] - Ibidem.

[5] - Carabelli, Romeo, « **L'héritage portugais au Maroc** », op.cit, p : 28.

القرمودي المائل أو ما يصطلح عليه بتقنية "البرشيلة" المستعملة في المساجد المغربية الأخرى[1]. كما تجسد التأثير التركي في القبة الرئيسية لضريح أحمد المنصور[2]. ومن مظاهر الطراز العثماني في العمارة المغربية اعتماده الفخامة المبالغ فيها والتي تتجلى في كثرة النقوش الجصية التي تغطي جدار القبة على وجه الخصوص، بالإضافة إلى ارتفاع السقف المقبب[3]، وهذا يدل على أن البنايات الدينية والعلمية تمثل وجها حقيقيا للوحدة بين المغرب والمجال المتوسطي، وذلك بتوظيفها لعناصر أساسية في البناء من قبيل استخدام الأعمدة والأقواس والزخرفة[4].كما نجد الأسلوب التركي حاضرا في العمارة العسكرية، مثل الأبراج والحصون والأسوار.

ونعتقد عموما مما قدمناه، أن العمارة العسكرية والاقتصادية والاجتماعية والدينية والعلمية، المستوحاة من المحيط الثقافي والاجتماعي والحضاري، تعد وجها حقيقيا يعبر عن تطور وقيم شعوب المتوسط وتراثها المادي الذي جمع بين حضارات عدة، تبلور على الخصوص في المغرب، الذي أثمرت ثقافته عن بنية عمرانية عبرت عن تراث معقد ومتداخل بين جميع ثقافات شعوب المتوسط. ساعد في إنمائها البحر والمراكب والهجرات، التي لعبت دورا جوهريا في نقل ما توصلت إليه دول البحر المتوسط على مستوى تطور الأطعمة، والمنتوجات الغذائية الجديدة التي وصلته من العالم الجديد، ثم الألبسة، والأفرشة، ومختلف مظاهر الزينة، والاحتفالات العائلية، وغيرها من المظاهر الأخرى التي تعبر عن الوحدة بين المغرب والبحر المتوسط، رغم المعيقات التي كانت تحد من استمراريتها.

---

[1]- الشعرة، زكرياء، **العمارة الدينية الإسلامية بمدينة تطوان العتيقة منذ إعادة التأسيس حتى عهد الحماية 1484- 1912**، أطروحة دكتوراه في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس فاس، 2013- 2014، ص: 87- 88.

[2]- حركات، إبراهيم، **المغرب عبر التاريخ...، مرجع سابق**، 2، ص: 435.

[3]- نفسه، ص: 363.

[4] - Antoine, Jean- Yves, « **Histoire de l'architecture occidentale** », Université François-Rabelais, Tours, 1993, p. 17.

الفصل الرابع

المغرب والمجال المتوسطي: الوحدة الديمغرافية

وردت الكثير من الإشارات بالمصادر التاريخية حول وحدة المجتمعات المتوسطية التي ارتبطت بروابط طبيعية وتاريخية، ولعل أبرز مظاهرها وحدة التطور الديمغرافي لدوله، لذا ارتأينا الدفاع في هذا الفصل عن أطروحة مفادها أن المغرب وباقي مجالات البحر المتوسط، خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين، عرفا تماثلا ووحدة بشرية خاصة فيما يتعلق بالظاهرة السكانية، وقد يؤاخذنا دعاة التنوع على هذا الطرح السلبي في نظرهم، فهم يرون في قضية الوحدة والتماثل نكرانا للتنوع والاختلاف الذي يزخر به المتوسط ديمغرافيا، ويرون فيه تشويها لتاريخه الذي كان وما زال مجالا حركيا، لذا يلغي عدد كبير منهم رؤية الوحدة والتماثل في الظاهرة البشرية بالمتوسط فما بالك بوحدة بين المغرب وهذا المجال.

وهكذا، فإن الوحدة والتماثل الديمغرافي بين المغرب والمجال المتوسطي، بهذا المعنى، تعد مشكلة كبيرة تتعارض وتصورات البعض في ظل إيمان مطلق بالتنوع والاختلاف. فكيف يمكن الفصل بين ظاهرة التنوع والوحدة فيما يتعلق بالديمغرافية التاريخية بين المغرب والمجال المتوسطي؟ وما هي الظواهر الاجتماعية المتولدة عن التطور السكاني الذي تشترك فيها مجتمعات هذا المجال؟

1- الوحدة التاريخية لتطور السكان وتوزيعهم المجالي

دأبت الدراسات التاريخية على صياغة افتراضات وتخيلات حول التطور السكاني والخصائص الديمغرافية للقرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين، مبررين عدم يقينية النظريات التي توصلوا إليها بغموض هذه المرحلة وافتقارها للأرقام الإحصائية وعدم جودتها، مما جعل بعضهم يفضل عدم الدخول في حوار جاد وفعال مع ديمغرافية المجال المتوسطي، وهو ما حال دون بناء مقاربات حول وحدة الظاهرة السكانية بين دوله خلال هذه الفترة. لذلك فموضوع الوحدة بين المغرب وبلدان البحر المتوسط من الناحية الديمغرافية يكتسي صبغة بالغة الأهمية، بحكم أنه موضوع جديد، يطرح عدة إشكالات مرتبطة أساسا بندرة المادة الإحصائية، وبطريقة الإحصاء، والأساليب الممكنة لتحليل وحدة الظاهرة الديمغرافية عبر الأرقام ثم الأسباب التي أدت إلى النمو والتراجع السكاني، وما يترتب عنه من ظواهر اجتماعية متعددة. ونظرا لتشعب هذا الموضوع، وتعدد إشكالاته

فقد غابت عنه الحوافز العلمية والموضوعية في البداية، لكن المؤرخين الأوربيين، أمثال: جاك لوغوف، وهنري لويس، وجاك ريفيل وغيرهم، تصدروا لهذا العلم منهجيا ومعرفيا منذ سبعينيات القرن العشرين ليصبح بذلك من المواضيع المثيرة للاهتمام[1]. إذ نبغ فيه العديد من المؤرخين الأجانب، في حين ظل المؤرخون المغاربة والعرب متوارين الأنظار عن هذا الحقل التاريخي الجديد.

1.1. المادة المصدرية للديمغرافية المغربية والمتوسطية

اتسمت الكتابة التاريخية المغربية الحديثة بالجنوح نحو السرد للأحداث الوطنية، واهتمت بإثبات الشخصيات الخاصة المتميزة، فصورت تاريخ المغرب على أنه تاريخ أفراد وأشخاص منعزلين عن وسطهم وبيئتهم. وعوضا عن ذلك صرفت نظرها عن ذكر مؤشرات حول معدلات الولادات والوفيات، ورغم أنها مخيبة للآمال في هذا الجانب، فإنها غنية بالمعلومات المرتبطة بالسكان في الأرياف والمدن في جوانب اجتماعية أخرى، خاصة وأنها كانت تسترعي حضور الأزمة المعاشية كنقص الغذاء وما ينتج عنه من مجاعة وأوبئة تسببت في وفيات كبيرة، غير أنها مؤلفات لم تذكر شمولية هذه الأزمات في باقي المناطق الأخرى. وهنا يمكن للمصادر الأجنبية أن تكمل وتوضح بشكل مفيد معالم هذه الأزمات وامتدادها، ناهيك عن تحديد حجم الخسائر في الأرواح[2]. ورغم أنها هي الأخرى استعصى عليها الإحاطة بجميع المناطق من حيث عدد سكانها أو

---

[1]– بورغيار، أندريه، "الأنتروبولوجية التاريخية"، ضمن كتاب "**التاريخ الجديد**"، **مرجع سابق**، ص: 235.

يمكن مراجعة أعمال بعض الباحثين الأجانب الذين أبدعوا في حقل الديمغرافيا:

- Goubert, Pierre, « En Beauvaisis : problèmes démographiques du XVIIe siècle **»**, **Annales. Économies, Sociétés, Civilisations.** 7e année, N. 4, 1952, pp. 453- 468.
- Chevet, Jean-Michel, « Les crises démographiques en France à la fin du XVIIe et au XVIIIe siècle : un essai de mesure », **Histoire & Mesure**, volume 8 - n°1-2, 1993, pp. 117- 144.
- Sentaurens, Jean, « Séville dans la seconde moitié du XVIe siècle : population et structures sociales. Le recensement de 1561 », **Bulletin Hispanique**. Tome 77, N°3-4, 1975, pp. 321- 390.
- Nadal Oller, Jorge, « La contribution des historiens catalans à l'histoire de la démographie générale », **Population**, 16e année, n°1, 1961, pp. 91-104.
- Montemayor, Julian, « La crise rurale en Nouvelle-Castille à la fin du XVIe s : le cas de Bargas, Cobeja, Orgaz et los Yebenes », **Mélanges de la Casa de Velázquez**, Tome 16, 1980, pp. 163-178.
- Nusteling, Hubert, « La population d'Amsterdam de la fin du XVIe siècle au début du XIXe siècle. Une méthode de reconstitution », **Population**, 41e année, n°6, 1986, pp. 961- 977.

[2] - Rosenberger, Bernard, « Population et crise au Maroc aux XVIe et XVIIe siècles. Famines et épidémies», In **Typologie des crises dans les pays méditerranéens (XVIe-XXe siècles)**, Actes des journées d'études Bendor, 13,14 et 15 mai 1976, Cahiers de la Méditerranée, série n° 2, 1977, p. 138.

الأزمات التي أصابتها، فإنها تبقى مؤلفات لا محيد عنها لدرء القصور الذي يهز أركان البحث التاريخي بالمغرب في هذا الجانب، خاصة وأن المعلومات الديمغرافية التي تلقيناها بشأن مدن المغرب والشمال الإفريقي كانت في غالبيتها تتعلق بالآونة الأخيرة، وهي عادة ما تكون تقديرات محددة لعدد من الكوانين في بلدة معينة،[1] إذ أن هذه الدراسات المرجعية للديمغرافيا التاريخية خاصة بالمغرب، والجزائر، وتونس، اقترنت بظرفين زمنيين اثنين: الأول: بداية الحضور الاستعماري الفرنسي، والثاني في عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين أي فترة بروز الديمغرافيا التاريخية الأوربية[2]، حيث أولت الإدارة الفرنسية والإسبانية عناية كبيرة بتشخيص الوضع الديمغرافي بالمغرب قبل وبعد فرض الحماية عليه، وقد هدفت من وراء ذلك تحليل عملية التحول الديمغرافي، والعوامل المفسرة لانخفاض مؤشر الخصوبة، ومعدلات الولادات والوفيات، ومتوسط العمر المتوقع، والبنية الهرمية للسكان، ثم تحليل تطور هذه المؤشرات ومقارنة حالة المغرب ببلدان شمال إفريقيا وأوروبا[3].

وكان من المحاولات الجادة حول ديمغرافية بلدان شمال إفريقيا محاولة "**أرنست كاريت**" Carette Ernest الذي تمكن في كتابه "**أبحاث في أصول وهجرات كبريات قبائل شمال إفريقيا عموما والجزائر خصوصا**"[4]، من ضبط طريقة تسمح بتحويل عدد مقاتلة القبائل الواردة لدى الوزان ومارمول إلى عدد إجمالي لأفراد هذه القبائل، وهي طريقة أصبحت أو كادت أن تصبح مرجعية في هذا المجال[5]. ونشر "**روبرت برانشفيك**" Robert Brunschvig تقديرا عن سكان تونس في أواخر القرن الخامس عشر الميلادي[6].

---

[1] - Lezine. Alexandre, « Sur la population des villes Africaines », **Antiquités Africaines**, 3, 1969, p. 77.

[2]– بوجرة، حسين، **الطاعون وبدع الطاعون الحراك الاجتماعي في بلاد المغرب...**، مرجع سابق، ص: 127.

[3] - Selosse, Jacques, « Tradition et modernisme : perception du changement social par une population citadine Marocaine », **Revue Française de sociologie**, 1963, 4-2, pp. 144-158.

[4]– ابتكر كاريت عملية لحساب عدد سكان القبائل وهي: عدد المقاتلة + 1/4 (ما يوازي عدد السواقط وغير المجندين)× 3 = العدد الإجمالي لأفراد القبيلة.

Carette, Ernest, « **Recherches sur l'origine et les migrations des principales tribus de l'Afrique septentrionale et particulièrement de l'Algérie**», imprimerie impériale, Paris, 1853.

[5] - Ibid, p. 440.

بوجرة، حسين، **الطاعون وبدع الطاعون...**، مرجع سابق، ص: 128.

[6] - Brunschvig, Robert, « **La berbérie orientale sous les Hafsides des origines à la fin du XV siècle** », t 1, Paris 1940, p. 338.

وقدم المستشرق الفرنسي "**لويس ماسينيون**" Louis Massignon جداول إحصائية لسكان المغرب شملت القبائل البربرية وسكان المدن، وهي أرقام مأخوذة عن الوزان[1]. واهتمت دراسة "**فيكتور بيكي**" Piquet Victor ببنيات المجتمع المغربي، ومواطن استقراره بناء على معطيات استقاها هو الآخر من الوزان ومارمول، لتكون بذلك مادته المصدرية الوحيدة في تقييم سكان المغرب[2]. وأبدى "**روبرت اسكالي**" Roberte Escallier ملاحظات هامة حول مراحل تطور سكان المغرب الذي تميز باختلاف سلوكيات أفراده حسب المناطق[3]، حيث ما زالت الممارسات التقليدية فيما يتعلق بالخصوبة مستمرة في المناطق الريفية والهامشية (الجبال والمناطق الجافة). أما المناطق الحضرية فهي مفتوحة أمام التحديث، ومشاركة النساء في الحياة العامة[4]. وإن كان عمله هذا يبتعد مسافة كبيرة عن المرحلة المدروسة، فإن له أهمية كبيرة في استخلاص نتائج وحدة التطور الديمغرافي للمغرب الذي عرف تحولا متسارعا.

وكان العمل الدؤوب لـــ "**دانييل نوان**" Daniel Noin حول "**سكان الريف بالمغرب**"[5] المنجز في سبعينيات القرن المنصرم قيمة مضافة أغنت البحث التاريخي حول الديمغرافية بالمنطقة، والتي ظلت إلى عهد قريب تعاني نقصا حادا في الوحدات الإحصائية الدقيقة، حيث حلل المؤلف توزيع سكان الريف المغربي، والعوامل المتحكمة في نموهم وتطورهم، ودور الحركات الهجرية في هذا التطور، ويجد المؤرخ في أطروحته سلسلة من البيانات التي تم جمعها عن ماضي المغرب، فهو ينتقد تقديرات جميع سكان المغرب منذ القرن السادس عشر إلى أوائل القرن العشرين، محاولا إعادة تحليل التركيبة السكانية بدءا من القرون السابقة وصولا إلى الفترة المعاصرة. وبالإضافة إلى هذه الأعمال، عثرنا على مادة أرشيفية محلية نادرة تزخر بنبضات ديمغرافية قل نظيرها، وهي "**كناش قبائل سوس**"، يوثق لساكنة المنطقة خلال عام 1580م[6]، وهو في الأصل وثيقة ذو صبغة جبائية خاصة بسكان سوس، كلف بكتابته الأسير إبراهيم بن علي الحساني السوسي الأصل[7].

---

1 - Massignon, Louis, op.cit, p. 147.
2 - Piquet, Victor, op.cit, p. 113- 114.
3 - Escallier, Roberte, « Le Maroc, en transition démographie », **Méditerranée**, tome 81, 1-2-1995, p. 107.
4 - Ibidem.
5 - Noin, Daniel, « **La population rurale du Maroc** », tome 1, Publications de L'université de Rouen, France, 1er édition, 1970.
6 - Justinard, « Le kennach, une expédition du Sultan Saadien Ahmed el Mansour dans le Sous», **Archive Marocaines**, Vol. 24, 1933, pp. 165 -214.
7– آفا، عمر، "ديوان قبائل سوس في عهد السلطان أحمد المنصور الذهبي"، **دراسات** (كلية الآداب أكادير)، العدد 1، السنة 1987، ص: 98.

وبدأ في الآونة الأخيرة يظهر اهتمام بالديمغرافية المغربية على غرار ما حققه المؤرخون الأوربيون في هذا المجال، إذ أثارت ضجة واسعة لدى العديد من الباحثين الذين اعتبروها إحدى القضايا الشائكة التي ما تزال تهز أركان البحث التاريخي بالمغرب[1]. ومن الأعمال التي لقيت استحسانا كبيرا دراسة محمد الأمين البزاز[2]، الذي اعتبر عمله نقلة نوعية في ديمغرافية المغرب الأقصى، ويمكن اعتبارها بمثابة الاستمرارية والإضافة إلى أعمال الثنائي "روزنبارج" و"حميد التريكي" في السبعينيات[3]، رغم أن جهوده في البحث ركزت على الكوارث والأوبئة، إلا أنها تصب في الديمغرافية التاريخية للمغرب. هذا وقد سبق أعمال محمد الأمين البزاز سنة 1993م العمل الذي أنجزه محمد استيتو[4]، الذي حصره هو الآخر في الكوارث الطبيعية خلال القرن السادس عشر، ثم تلت هذه الأعمال دراسة حليمة بنكرعي[5]. هذا فضلا عن دراسة حسين بوجرة في مؤلفه: "**الطاعون وبدع الطاعون الحراك الاجتماعي في بلاد المغرب بين الفقيه والطبيب والأمير (1350-1800)**"، التي حملت نبضات ديمغرافية عن المغرب، وكان بين الفينة والأخرى يقارنها بباقي بلدان المغرب العربي، وشبه الجزيرة الإيبيرية، وفرنسا، خاصة فيما كان يتعلق بالكوارث، والأوبئة، ومدى شموليتها للمجال المدروس.

وخلافا للمادة المصدرية المغربية التي لم تقدم سوى إشارات سريعة وبسيطة عن ديمغرافية منطقة محددة جغرافيا، ومرتكزة على وصف الظواهر الاجتماعية كالمجاعة، والأوبئة، والأمراض، فإن المصادر الأجنبية غنية

---

[1]- أمثال: المنصوري، عثمان، "بعض قضايا البحث الديمغرافي في الفترة الحديثة (القرن 16م نموذجا)"، **مجلة كنانيش**، منشورات كلية الآداب وجدة، العدد 1، سنة 1999، صص: 83_ 90. حبيدة، محمد، "الديمغرافيا التاريخية من اللإجرائية الكمية إلى المقاربة الكيفية"، **مجلة كنانيش**، منشورات كلية الآداب وجدة، العدد 1، سنة 1999، صص: 11- 16. أبو إدريس، إدريس، "مساهمة النمو في التاريخ الديمغرافي للمغرب والمجاعات وأثرها على النمو الديمغرافي أواخر القرن 16م- النصف الأول من القرن 18"، **مجلة كنانيش**، منشورات كلية الآداب وجدة، العدد 1، سنة 1999، صص: 139- 154.

[2]- البزاز، محمد الأمين، "**المجلس الصحي الدولي بالمغرب (1792-1929)**"، رسالة دبلوم الدراسات العليا، كلية الآداب، الرباط، 1980. ثم مقاله عن "وباء الطاعون بالمغرب 1798-1800"، **مجلة دار النيابة**، العدد 2، صص: 52- 61. ثم "المجلس الصحي والمخزن وكارثة 1878"، **مجلة دار النيابة**، العدد 4، 1984، صص: 18- 34. وكذا عمله حول: "الإصلاحات والمشكل الصحي"، ندوة **الإصلاح والمجتمع المغربي في القرن التاسع عشر**، كلية الرباط، 1986.

[3]- بوجرة، حسين، **الطاعون وبدع الطاعون...**، **مرجع سابق**، ص: 136.

[4]- استيتو، محمد، "**الكوارث الطبيعية في تاريخ مغرب القرن السادس عشر**"، رسالة دبلوم الدراسات العليا، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، فاس، 1988. ثم مقاله: "الأزمة الديمغرافية في تاريخ المغرب الحديث"، **مجلة كنانيش**، منشورات كلية الآداب وجدة، العدد 1، سنة 1999، صص: 113- 136.

[5]- بنكرعي، حليمة، "الدراسة الديمغرافية في البوادي المغربية في الفترة ما بين 1459-1541 بادية الواجهة الأطلنطية نموذجا"، **مجلة كنانيش**، منشورات كلية الآداب وجدة، العدد 1، سنة 1999، صص: 93-109.

بإحصاءات حول الأرياف والمدن، إذ كانت سجلات كنائسها مليئة بنبضات ديمغرافية في غاية الأهمية[1]، ومع ذلك فقد أثارت إحصاءاتها صعوبات تقنية عديدة[2]، إذ افتقر البحث في محتويات وثائقها إلى التنسيق والقواعد، وكانت أي محاولة للاستفادة منها يتطلب دراسة ومعالجة جديدة بإعادة فرزها أولا[3]. ونظرا لعدم اهتمام المغرب بإحصاء السكان إلا في بعض الحالات النادرة، يبقى التزوع نحو كتب الرحلات التي تناولت معطيات مفصلة حول عدد الكوانين والدور، والقدرات الاقتصادية والعسكرية للبلد، كما لا يمكن إهمال كل ما له علاقة بالوثائق ذات الصبغة الجبائية المحضة، والتقارير السياسية، والتجارية وغيرها في تحصيل أفكار معمقة حول المسألة السكانية بالمغرب وباقي بلدان المجال المتوسطي.

وكانت الإمبراطورية العثمانية، خلال القرن السادس عشر الميلادي، على غرار وعي الأوربيين بأهمية الإحصاء، تعتبر إحصاء السكان والممتلكات أحد تقاليد الدولة، والغاية من ذلك معرفة الطاقات السكانية والقدرات الاقتصادية في مختلف المقاطعات التابعة لها، وتحديد عدد دافعي الضرائب، وضبط عدد الأفراد القادرين على حمل السلاح من أجل تجنيدهم، وتدعيم القوة العسكرية. وكانت العمليات الإحصائية ذات غرض رمزي أيضا، وذلك بإظهار فاعلية الإدارة، وقدرتها على التسيير، والتأكيد على قوة الدولة[4]. وكان من

---

1 - Bardon, Nicole, Bardon, Louis, « La paroisse Saint-Pierre de Senlis (Oise) au XVIe siècle d'après ses registres paroissiaux », **Revue archéologique de Picardie**. N°3-4, 1982, p. 21.

2 - Fleury, Michel, Henry, Louis, « Des registres paroissiaux à l'histoire de la population : manuel de dépouillement et d'exploitation de l'état civil ancien », **Population**, 11e année, n°1, 1956, p.142.

3 - Ibid, p. 143.

4 - Courbage, Youssef, « Démographie des communautés Chrétiennes au Proche-Orient Une approche historique », **Confluences Méditerranée** 3, N°66, 2008, p. 7.

كانت عملية تعداد سكان والمنازل بالإمبراطورية العثمانية دقيقة ومنظمة. وبذلك فهي ذات قيمة تاريخية كبيرة في علم الديمغرافيا. ومن ناحية أخرى تضم معلومات غنية حول نتائج كل ما يتعلق بالزراعة، بما في ذلك عدد المطاحن، والمروج، والأراضي وفقا لحجمها، وكذلك أشجار الفاكهة والكروم وخلايا النحل والأغنام وجميع المنتجات الزراعية.

للمزيد ينظر:

- Barkan, omar Lutfi, « Essai sur les données statistique de registres de recensement dans l'empire ottoman aux XV et XVI siècles», **Journal of the economic and social history of the Orient**, 1,1957, p. 17.

وحري بالذكر، أن العثمانيون كانوا يطلقون على عملية إحصاء السكان اسم "تحرير" و"كتاتب" وهي كلمتان من أصل عربي، وتعني الكلمة بالتركية "صاييم" أي إحصاء، وإذا "أرادوا أن يكونوا أفصح قالوا: "ويركي ونفوس صاييمي" أي "إحصاء الضرائب والسكان" والدفاتر هي تحرير دفترلري أو "طابو دفترلري" أي دفاتر التحرير أو "دفاتر الطابو".

ينظر: أوغلي، خليل ساحلي، **من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني، بحوث ووثائق وقوانين**، تقديم أكمل الدين إحسان أوغلي، منظمة المؤتمر الإسلامي، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (إرسيكا)، استامبول، 2000، ص: 55.

أهم إحصاءات العثمانيين إحصاء سليمان القانوني (1520-1566)، وقد سبق ذلك عمليات أخرى في زمن السلطان سليم (1512-1520)، وفي عهد بايزيد (1481-1512)، ومحمد الفاتح (1481-1541)، والشيء نفسه في عهد مراد الثاني (1445- 1451)[1]. ورغم غنى الأرشيف العثماني بهذه الإحصاءات إلا أن المؤرخين اختلفوا حول عدد سكان الإمبراطورية العثمانية خلال القرن السادس عشر. وقد سار المغرب في هذه الخطوة بعد أن أدرك أهمية الإحصاء، إلا أنها كانت محدودة زمنيا ومكانيا، وكانت لنفس الغرض أي الجباية وإظهار سلطة المخزن على القبائل، إلا أن هذه العملية لم تعمم في جميع المناطق، إذ تكلف المخزن غاليا من حيث التنقل، ومصاريف الجيش، وعدم قبول الأهالي للتعداد، حيث كانوا يتهربون، ويتخوفون منها لغرضها العدائي، وهو المس بطاقاتهم ومواردهم. ولم تبدي الجزائر وتونس اهتماما كافيا بالإحصاء الديمغرافي، باستثناء تقرير ميندوزا إلى الملك الإسباني عن أعداد القبائل التونسية وبعض دور المدن[2]. وندرة المواد المصدرية لهذه البلدان فوتت على المؤرخ فرصة معرفة الأوضاع السكانية للمدن والأرياف في بلاد المغرب بخاصة.

وعلى أية حال، تعد المواد الأرشيفية البسيطة التي أشرنا إليها سابقا، رغم اختلاف فترة دراستها وتباين محتواها من حيث اهتمامها بالمؤثرات والظواهر التاريخية مثل المجاعة والأوبئة، مواد مصدرية مهمة في إظهار معالم الوحدة الديمغرافية، بين المغرب والمجال المتوسطي، لكونها مثلت نقلة نوعية من تاريخ يهتم بالسياسة والأحداث إلى تاريخ يهتم بالمجموعات البشرية. فكيف السبيل، إذن، إلى تقديم رؤية متقدمة حول التماثل والتشابه في الظاهرة الديمغرافية بين المغرب والمجال المتوسطي من خلال هذه المواد الأرشيفية؟

2.1. وحدة التطور السكاني

ثمة قواسم مشتركة أساسية وكثيرة بين المغرب وباقي بلدان المجال المتوسطي على مستوى الظاهرة الديمغرافية، وأول هذه الصفات المتماثلة هو ارتفاع وانخفاض معدلات الولادات والوفيات خلال فترات زمنية محددة، حيث ارتفع سكان المغرب والبحر المتوسط في أواخر القرن السادس عشر، وأوائل القرن السابع عشر وعرفا كلاهما انخفاضا حادا في أواخر القرن السابع عشر، وأوائل القرن الثامن عشر، ثم عرفا زيادة معتدلة

[1] - Barkan, omar Lutfi, op.cit, p. 19.
[2] - De la Primaudaie, Elie, « Mémoire sur les Cheiks et les Arabes du Royaume de Tunis, 1536 », Documents Inédits sur L'histoire de l'occupation Espagnole en Afrique (1506- 1574), **Revue Afrique (Alger)**, Vol. 19, 1875, pp. 242- 247.

جديدة أواخر القرن الثامن عشر[1]. وهو ما يعني أن المغرب والمجال المتوسطي قد عرفا، على مدى قرنين من الزمان، تغيرا في هيكلهما العمري وبنيتهما الهرمية، أي تغير في معدل السكان في أعمار مختلفة مع زيادة نسبة الوفيات خلال فترات الأوبئة[2].

وبالتالي، فالوحدة، بين المغرب وهذا المجال، لا تقتصر في التشابه فيما عثر عليه من تماثل في أنماط معيشتها وأصولها المشتركة، وإنما في مراحل نموها السكاني خلال القرن السادس عشر، الذي بلغت فيه شعوب المجال المتوسطي نضجها إلى حدود عام 1600م بعد التقلص الذي عرفته ما بين عام 1350- 1450م[3]. وقد أعطى فرناند بروديل أهمية كبيرة لديمغرافية البحر المتوسط خلال القرن السادس عشر، وقدر نموه ما بين 60 و 70 مليون نسمة، و لم يكن متأكدا من صحة هذا الرقم بسبب تضارب المؤشرات وندرتها، وتبقى الإحصاءات التي قدمها مجرد أرقام تقريبية ممكنة ومقبولة في حالة إيطاليا والبرتغال، وبدون مجازفة فيما يخص فرنسا، وإسبانيا، والإمبراطورية العثمانية. أما بالنسبة لبقية بلدان البحر الأبيض المتوسط، فإنها لا تتوفر على معطيات ديمغرافية كاملة[4]. وهذا القصور يعد عقبة كؤود في شأن الوضع الديمغرافي لمجالات المتوسط، وهو ما سيكون له وقع سلبيي على تشخيص وحدته الديمغرافية، ورغم ذلك يمكن تبني هذه الأرقام المفترضة على أساس تحليلها، والأخذ بعين الاعتبار أهمية الدولة ومكانتها من الناحية الجغرافية والاقتصادية، وأدوارها في ميادين التجارة والتبادل بين دول المجال المتوسطي.

عرفت ساكنة المجال المتوسطي، خلال القرن السادس عشر، تباينا سكانيا واضحا، حيث ارتبط بالإعمار التاريخي لمناطقه، وأهميتها الجغرافية. ورغم تفاوت نسبة السكان من منطقة إلى أخرى، فإن جميع مناطق المجال المتوسطي تتوحد في تحقيق نموها، نتيجة تزايد عدد الزيجات، والحاجة إلى الأبناء في العمل، وتزايد عدد الهجرات الوافدة إليها، ومحدودية الكوارث الطبيعية. وهذه العوامل يشترك فيها كل من المغرب والإمبراطورية العثمانية، التي بلغ حجم سكانها آنذاك 16 مليون نسمة، وفرنسا التي وصلت نسبة سكانها هي

---

1 - Delille, Gérard, « Un problème de démographie Historique : homme et femmes face à la mort », **Mélanges de l'école Française de Rome. Moyen-âge, temps Modernes**, volume 86-n 2, 1974, p. 419.

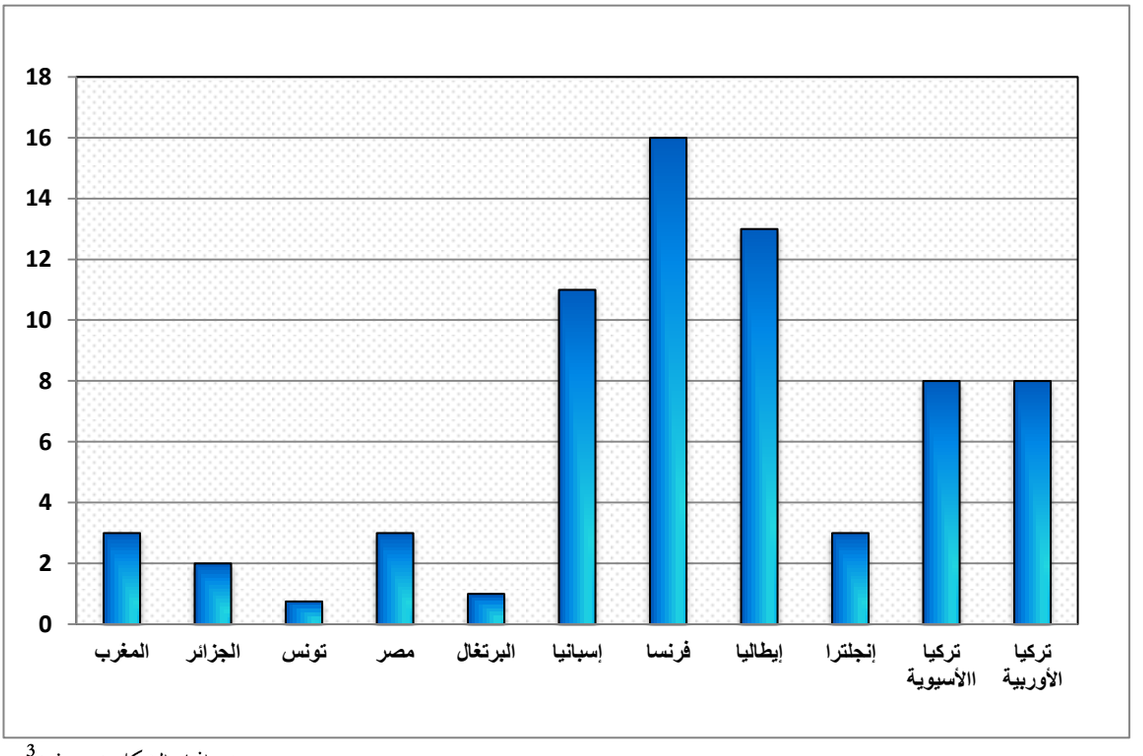
2 -Ibidem.

3- دوس، فرانسوا، **"التاريخ المفتت من الحوليات إلى التاريخ الجديد"**، ترجمة محمد الطاهر المنصوري، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، الطبعة الأولى، 2009، ص: 292.

4 - Braudel, Fernand, **La Méditerranée et Le Monde Méditerranéen**, op.cit, p. 363.

الأخرى 16م/ن، وتقاربت ساكنة إيطاليا (ما بين 12,5م/ن و13م/ن) مع ساكنة إسبانيا بـــ 11م/ن[1]. كما يظهر التماثل واضحا في نمو سكان المغرب مع بعض الدول التي تعد امتدادا للبحر المتوسط كإنجلترا التي تقاربت معه في حجم سكانها، حيث بلغت نسبة ساكنتها معدل 3 ملايين ساكن تقريبا. أما ساكنة البرتغال فقد بلغت نسبة مليون نسمة، وهي نسبة قريبة على نحو ما من ساكنة تونس.[2]

المبيان رقم 1: أهم تقديرات عدد سكان بعض البلدان المتوسطية خلال القرن 16م بالمليون نسمة



مصدر إنجاز الشكل (بتصرف)[3]

---

[1]- بلغ عدد سكان إيطاليا عام 1500 حوالي 11 مليون نسمة، وبلغ 13 مليون في 1600م، وهي زيادة متساوية تقريبا لتلك التي شهدتها عدد من دول سكان أوروبا. كما يظهر النمو السكاني أكثر وضوحا في المناطق الوسطى والجزر الجنوبية.

Athos, Belletini, « La démographie italienne au XVIe siècle : sources et possibilités de recherche », **Annales de démographie historique**, Volume 1980, N 1, Année 1980, p. 20.

[2]- إن رقم مليون ساكن لا يبدو مقبولا بشأن البرتغال ذات المساحة الشاسعة، ويفسر ذلك بارتفاع معدلات الهجرة لأسباب سياسية ودينية، فضلا عن مشكل نقص الغذاء وخاصة الحبوب، في أواخر القرن السادس عشر، وهو العامل الرئيسي الذي أسهم في هجرة البرتغاليين إلى المستعمرات.

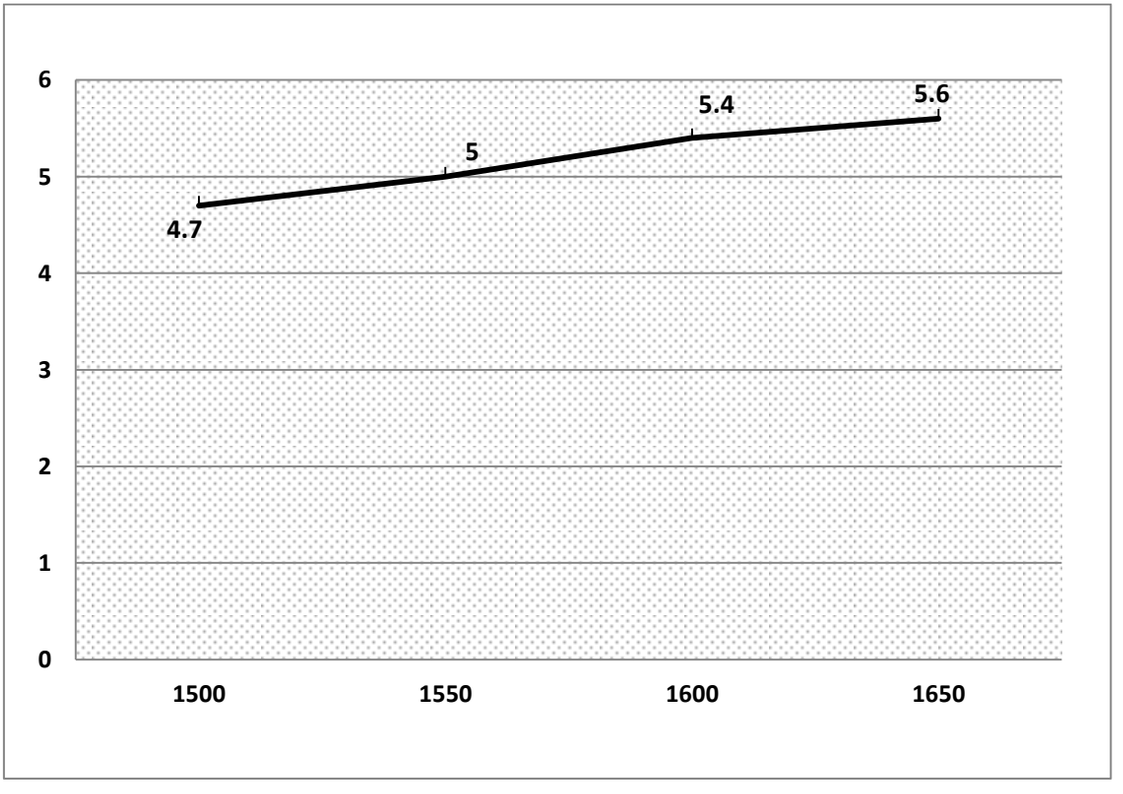
Marcade, Jacques, « L'émigration portugaise », **Revue européenne des migrations internationales**, Volume 6 Numéro 2, 1990, p.133- 134.

[3]- إنجاز شخصي بناء على المصادر والمراجع التالية:

Braudel, Fernand, op.cit, p. 362 - 364. Barkan, omar Lutfi, op.cit, p. 23. Noin, Daniel, op.cit, p. 236- 237- 238- 239- 240. Louis Henry, Blanchet Didier, « La population de l'Angleterre Du 1541 A 1871 », **population**, 38e Année, N 4-5, 1983, p. 799. Rosenberger, Bernard, **Population et crise au Maroc**, op.cit, p. 138.

رغم التفاوت في حجم سكان المجال المتوسطي خلال القرن السادس عشر، فإن بلدانه تتطابق في عوامل نموها الديمغرافي[1]، إذ ثمة تشابه كبير في نسبة النمو بين المغرب وباقي سكان شمال إفريقيا، وتتقارب نسبة ساكنتهما. ويمكن تفسير ذلك بتشارك هذه البلدان في نفس قيم التقاليد والدين فيما يخص الإنجاب، إضافة إلى هجرات الموريسكيين إليها، وهو ما أدى إلى تزايد سكان الشمال الإفريقي خاصة المغرب، والجزائر، وتونس. ويعد النمو الديمغرافي لهذه النماذج الثلاثة في شمال إفريقيا أحد القواسم المشتركة التي عززت قضية الوحدة على التنوع والاختلاف.

المبيان رقم 2: التطور السكاني للمغرب والجزائر وتونس من عام 1500 إلى 1650م (بالمليون)



المصدر (بتصرف): Tabutin, Dominique et autres, op.cit, p. 3.

[1]– يعجز المرء عن التكهن بعدد سكان المجال المتوسطي خلال القرن السادس عشر الميلادي في ظل غياب معطى تاريخي دقيق لمؤشر سكاني موثوق به، ولاسيما حول سكان المغرب وباقي شمال إفريقيا، التي قدر المؤرخون تقديرات بشأنها، لكنهم لا يثقون بها حتى وإن وضعت من طرفهم، فإنهم يعتبرونها غير واضحة وغير كاملة. ويعلل هؤلاء الباحثون بأن تلك التقديرات قد تكون أخطأت في جانب توخي الحذر لأنها تبدو منخفضة بشكل مفرط.

Tabutin, Dominique, Vilquin, Eric, Biraben, Jean- noël, « L'histoire de la population de l'Afrique du Nord pendant le deuxième millénaire », In **The history of world population in the second millenium**, Conférence organisée à Florence du 28 au 30 juin 2001, p. 2.

مما لا شك فيه أن ساكنة المغرب، والجزائر، وتونس، شهدت نموا سكانيا طيلة القرن السادس عشر، شأنها في ذلك شأن باقي دول المجال المتوسطي، وهذا النمو ساعد على نمو التجمعات الحضرية في كل من مدينة تونس، والجزائر، وفاس، ومراكش[1]. ورغم اختلاف حجم السكان، وتوزيع الكثافة حسب الحدود المجالية لهذه البلدان، فإن كل واحدة منها يتزايد عدد سكانها بطريقة أو بأخرى، إما بتزايد معدلات الخصوبة أو بأعداد الهجرات الوافدة إليها أو بأعداد الأسرى أو نتيجة محدودية المجاعات والأوبئة خلال سنوات معينة.

وهكذا، فقد وصل عدد سكان شمال إفريقيا حسب تقدير "فرناند بروديل" مليوني نسمة[2]، لكن هذا الرقم يظل مشكوكا فيه، إذ يفتقر إلى البراهين، لذلك فإن التقدير الذي قدمه "دومنيك تابتين" والآخرون، والذي يصل إلى 4 ملايين ساكن، خلال القرن السادس عشر، وما يزيد عن 5 ملايين، خلال القرن السابع عشر، بعد استقبال اللاجئين الموريسكيين[3]، قد يكون أقرب إلى الصواب. واختلف الباحثون أيضا حول تعداد سكان المغرب، وتوحدت نظرتهم على أنه هو الآخر حقق نموا مستمرا منذ القرن السادس عشر، وكان أبرزهم "نوان" الذي قدر ساكنته ما بين عام 1500 إلى 1550م رقما يتراوح ما بين 3,2 إلى 4,2 مليون ساكن[4].

وقد انطلق "نوان" في تقييمه لحجم ساكنة المغرب بناء على الزيادات الطبيعية التي حققتها بعض البلدان ما قبل الثورة الصناعية كفرنسا وإنجلترا، في أوائل القرن الرابع عشر إلى الثامن عشر، والتي بلغت معدل نمو سنوي مرتفع 0.9%[5]، لذلك فإن المغرب حسب تصوره قد حقق هو الآخر معدلات نمو مهمة منتصف القرن السادس عشر ليصل بذلك عدد سكانه 3,6 مليون نسمة. أما إذا افترضنا نسبة نمو منخفضة لسكان المغرب، والتي اقترح بشأنها نوان نسبة 0.5%، فإنه سيكون مجموع سكان المغرب ريف وحضر 3,2 مليون ساكن

---

[1]- رغم أن سكان تونس كلل (ريف وحضر) حسب التقرير الإسباني بلغ نحو 35000 نسمة للمدن و62322 نسمة للريف، ليكون المجموع: 97322ن، وهو رقم منخفض جدا.

De la primaudaie, Elie, op.cit, pp. 242- 247.

لكن رقم 97322ن لا يمكن الأخذ به بتاتا، لأنه لا يعبر عن الواقع الفعلي للتطور الديمغرافي لتونس خلال القرن السادس عشر، إذ أسقط التقرير عددا من القبائل والمدن التونسية، هذا بالإضافة إلى غياب رقم عن الأقليات، وهو ما يعني أن عدد سكان البلاد التونسية يفوق ذلك بكثير، خاصة وأن عدد سكانها خلال القرن السابع عشر بلغ مليون ساكن، وهو قرن الأزمة الديمغرافية بامتياز. ويمكن أن نأخذ بمتوسط المعدل أي 150 ألف ساكن خلال عام 1536م، وذلك بناء على التطور الذي عرفه سكان تونس خلال القرن السابع عشر.

ينظر: بوجرة، حسين، **الطاعون وبدع الطاعون...**، **مرجع سابق**، ص: 159.

[2] - Braudel, Fernand, op.cit, p. 362.

[3] - Tabutin, Dominique et autres, op.cit, p. 3.

[4] - Noin, Daniel, op.cit, p. 240.

[5] - Ibidem.

منتصف القرن السادس عشر[1]، ويكو مجموع سكانه في نفس الفترة 4,2 مليون ساكن إذا افترضنا نسبة نمو سنوي مرتفعة (0,9%).

وبناء على هذه الأرقام المتضاربة، وأمام الظروف الطبيعية، والأوبئة الدورية المشتركة بين دول المتوسط لا يمكن تبني رقم مرتفع لسكان المغرب، اللهم إلا الاكتفاء بنسبة منخفضة أو متوسطة قد تكون أقرب إلى الواقع الفعلي للبلاد، وهو ما يعني أن عدد سكان المغرب كان يتراوح خلال القرن السادس عشر بين 3,6 و 4,2 مليون نسمة بنسبة كثافة تتراوح بين 9 و10ن/ كلومتر مربع[2].

---

[1] - Noin, Daniel, op.cit, p. 240.

حسب القراءة التي وضعتها الباحثة الفرنسية "فالنسي لوسي" أن نوان قد افترض أن سكان المغرب في زمن الوزان كان يبلغ 4.2 مليون نسمة، مفسرا ذلك بمحدودية الأزمات والأوبئة، إلا أنه رغم محدوديتها خلال القرن السادس عشر مقارنة بالقرن التاسع عشر فقد أبقى نوان على افتراض وجود نسبة منخفضة جدا من الزيادة وهي أكثر من 4 ملايين ساكن في القرن السادس عشر. وخلافا لذلك كان ماسينون أكثر سخاءا، إذ أعطى لسكان المغرب رقما كاريكاتوريا بلغ 6.9 مليون نسمة. وكذلك الحال بالنسبة للمؤرخ كودينهو الذي أخذ بهذا الرقم الزائد، والواقع أنه طالما لم يتم توظيف السجلات الضريبية وانتقادها، تبقى كل هذه التقديرات هشة للغاية.

Valensi, Lucette, « Danial Noin, La population rurale du Maroc », **Annales. Économies, Sociétés, Civilisations**. 27e année, N. 4- 5, 1972, p. 1224- 1225.

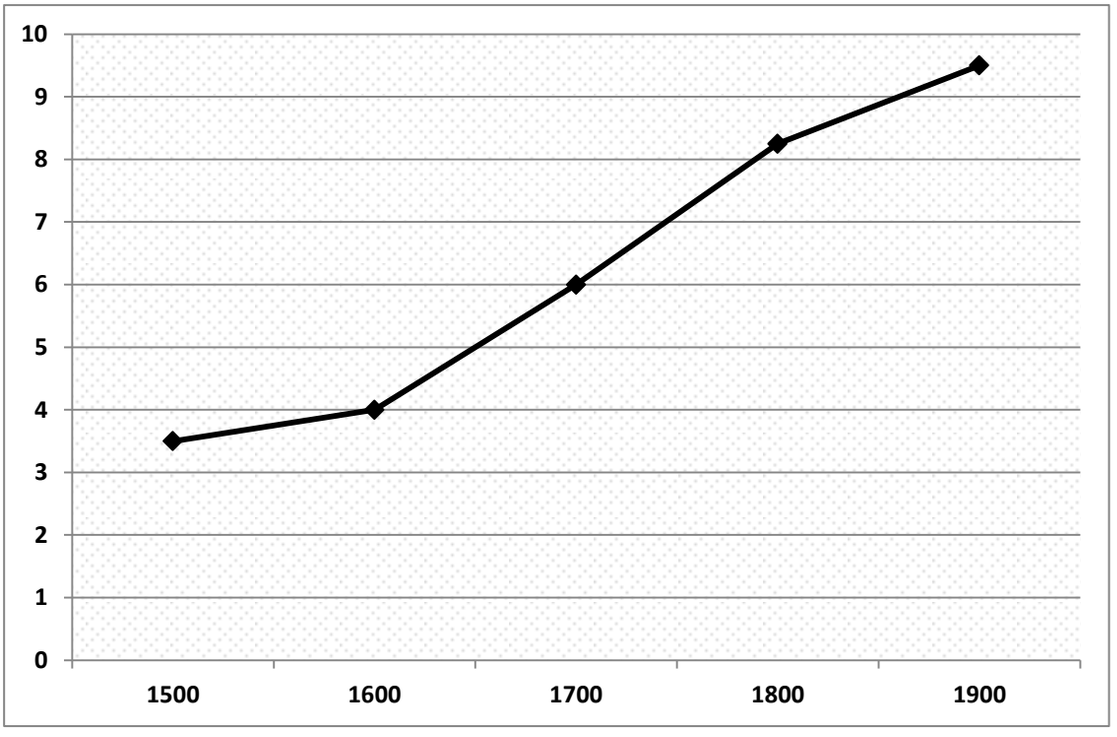
ويقول "برنارد روزنباج" أن نوان شكك في رقم 6 ملايين ساكن، ويجد مجموع السكان البالغ عددهم 3 ملايين ونصف نسمة رقم متفائل بعض الشيء لأن الإخباريين يميلون إلى المبالغة في حجم قوة القبائل المغربية، ومع الوزان يمكن تكوين فكرة جيدة عن توزيع السكان، ومما لا شك فيه أن سكان المدن خلال هذه المرحلة هم أقل من نسبة 10% من المجموع، والدليل على ذلك أن عدد سكان مدينة فاس لم يتجاوز 000 100 تقريبا، وانخفض سكان مراكش بنسبة أقل من 000 20، وكانت أسفي يبلغ سكانها قبل الاحتلال البرتغالي حوالي 000 5.

Rosenberger, Bernard, **Population et crise au Maroc**, op.cit, p. 138.

أما "محمد حجي" فلم يخض مغامرة مناقشة ونقد الأرقام التي جاء بها كل من مارمول والوزان وماسينون أو تلك التي وردت في ديوان قبائل سوس أو أرقام دييكو دي طوريس أو كودينهو، ونجده يكتفي بالقول: "**إن بعض المؤرخين قدروا عدد السكان في أوائل القرن العاشر (16م) بستة ملايين ونصف**". (ينظر: **الحركة الفكرية بالمغرب...، مرجع سابق**، ج 1، ص: 52.)، واستند في تصوره لحجم سكان المغرب إلى توافد الموريسكيين، واتساع الدولة السعدية، وانتعاش التجارة. واعتبرها عوامل ساعدت على النمو السكاني لتصل النسبة إلى 6 ملايين ساكن. ورغم ذلك لا يمكننا تبني تصور حجي، لأن هذا القرن هو أيضا مرحلة الكوارث التي كانت عاملا في تقلص النمو الديمغرافي، ولا يعقل أن يكون سكان المغرب يفوق جميع بلدان شمال إفريقيا التي قدر بروديل بشأنها رقما يتراوح ما بين 2 و3 مليون نسمة، وهو المؤرخ الأكثر اطلاعا على وثائق المتوسط، لذلك فتقديرات سكان المغرب تبقى منحصرة بين 3,6 و 4,2 مليون ساكن حسب تصور نوان.

[2] - Noin, Daniel, **La population rurale du Maroc**, op.cit, p. 240.

المبيان رقم 3: تقديرات تطور ساكنة المغرب مدة أربعة قرون بالمليون نسمة



مصادر إنجاز الشكل (بتصرف)[1]

والراجح، أن المغرب يتماهى في نسبة نمو سكانه مع الجزائر، وتونس، وإشبيلية[2]، التي تتناظر نسبة نموها مع النمو الذي حققته بعض مدن سوس حسب إحصاء 1580م. واتضحت القواسم المشتركة بين المغرب وفرنسا فيما عثر عليه من أرقام للنمو متماثلة بين البلدين، رغم اختلاف تعداد سكانهما، ونلاحظ هذه الوحدة من خلال الارتفاع الذي شهدته عدد من المدن الفرنسية[3]. وتظهر مؤشرات النمو بين المغرب وإيطاليا في أواخر القرن السادس عشر تشابها كبيرا، حيث شهد كلاهما ارتفاعا ملحوظا إلى حين 1600م، ومن ثم بدأ في التراجع مع مطلع القرن السابع عشر.[4]

---

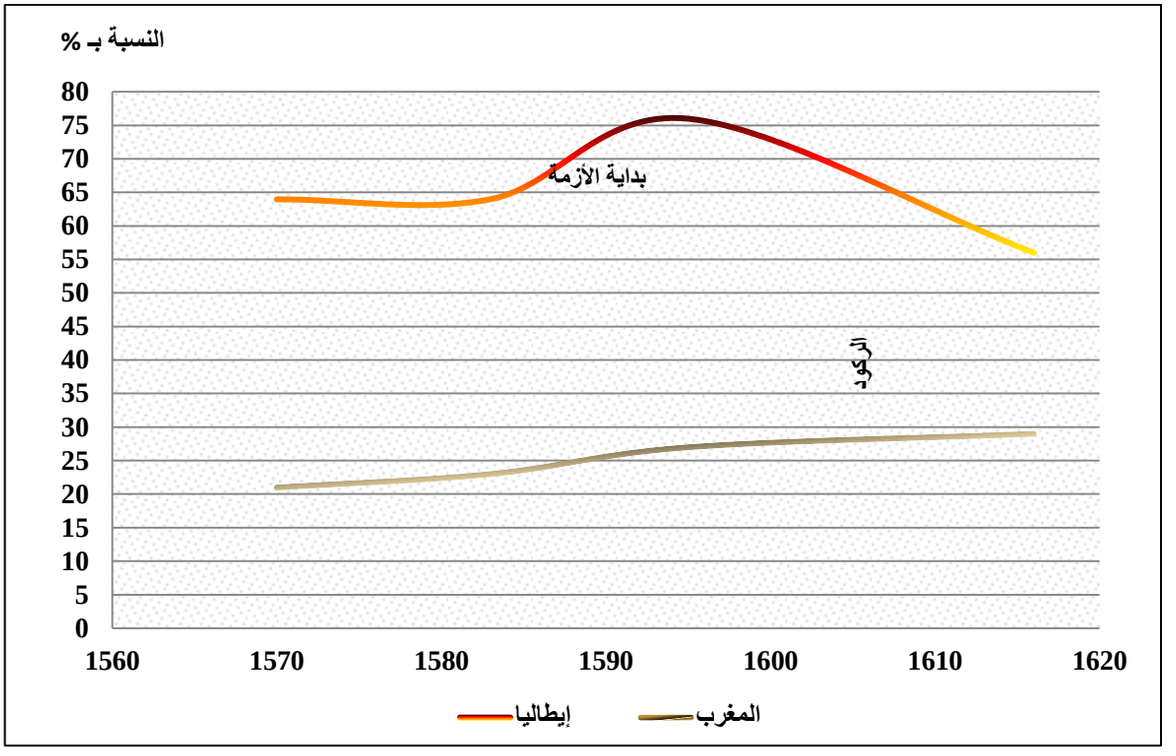
[1] - Godard, Léon, « **Description et histoire du Maroc. Comprenant la géographie et la statistique de ce pays d'après les renseignements les plus récents et le tableau du règne des souverains qui l'ont gouverné depuis les temps les plus anciens jusqu'à la paix de Tétouan en 1860** », Paris, 1860, p. 9. Tabutin, Dominique et Autres, op.cit, p. 6. ***Noin, Daniel, op.cit, p. 240.***

[2] - Sentaurens, Jean, **Séville dans la seconde moitié du XVIe siècle**, op.cit, p. 329

[3] - Delille, Gérard, **Un problème de démographie Historique**, op.cit, p. 44.

[4] – بالنسبة لتمثيل مؤشر النمو السكاني للمغرب في شكل هندسي بغية وضع مقاربة واضحة عن الوحدة في النمو والتراجع الديمغرافي مع إيطاليا وإنجلترا كنموذجين للتماثل في الظاهرة السكانية مع المغرب، اعتمدنا في ذلك على النسب المفترضة عند دانيل نوان منذ القرن السادس عشر إلى مطلع القرن السابع عشر التي افترضنا بشأنها رقما اعتمادا على طريقة القهقرى.

المبيان رقم 4: مؤشر النمو السكاني بالمغرب وإيطاليا أواخر القرن 16 وبداية ق 17م



المصدر (بتصرف) : Noin, Daniel, op.cit, p. 240. Delille, Gérard, op.cit, p. 422.

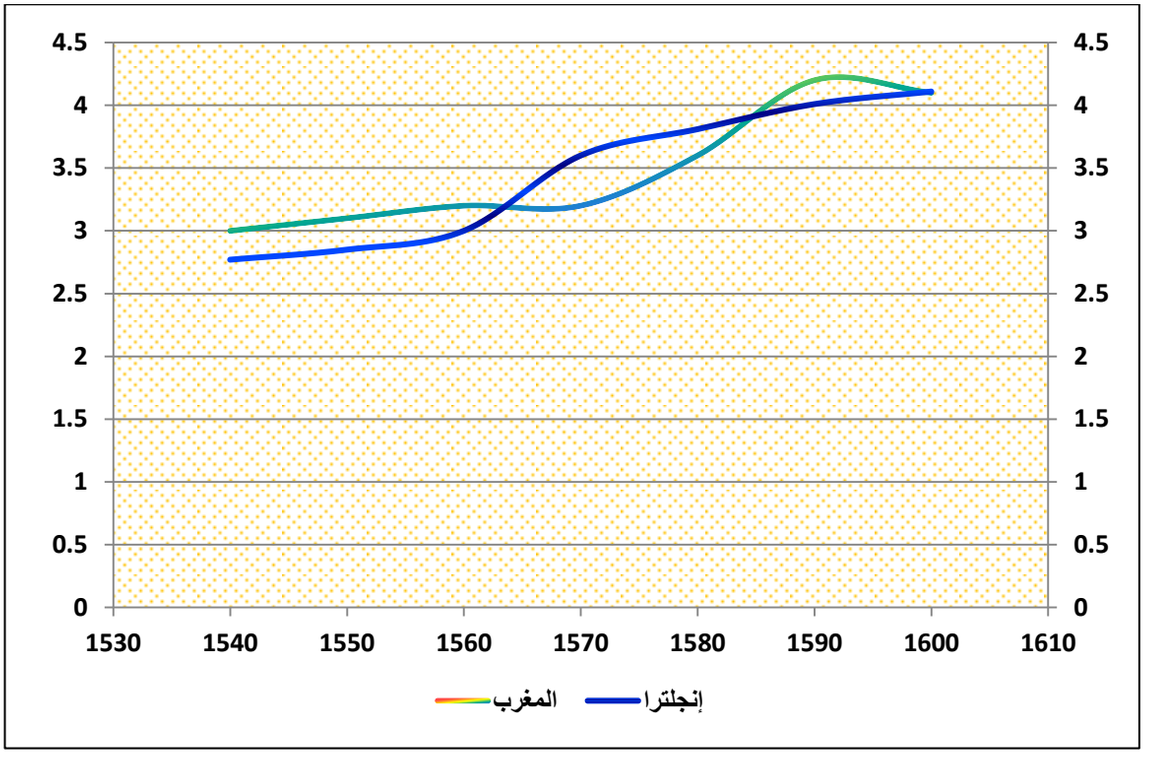
لقد حقق المغرب وإيطاليا تماثلا كبيرا على مستوى النمو السكاني، رغم أن إيطاليا حققت مستويات أعلى من النمو مقارنة مع المغرب، حيث وصلت نسبة نموها إلى 80% ما بين سنة 1583 و1595م، لينخفض بعد ذلك مع مطلع القرن السابع عشر الميلادي، في حين لم يتزايد سكان المغرب إلا بنسبة طفيفة ما بين 1580 إلى 1590م، وظلت ساكنته شبه راكدة في النصف الأول من القرن السابع عشر، ورغم ذلك يشترك المغرب مع إيطاليا في ارتفاع معدل الوفيات خلال فترة الأوبئة.[1]

ولا يقتصر التشابه في النمو الديمغرافي بين المغرب وإيطاليا خلال القرن السادس عشر الميلادي، بل تنضاف بعض الدول التي تعد امتدادا للمجال المتوسطي إلى قائمة وحدة النمو السكاني كإنجلترا التي انتقل عدد سكانها من 2.77 مليون نسمة سنة 1541م إلى 4.25 مليون نسمة خلال سنة 1606م.[2] وهذا النمو السكاني

[1] - Delille, Gérard, op.cit, p. 419.
[2] - Louis, Henry, Blanchet, Didier, **La population de l'Angleterre**, op.cit, p. 790.

الذي حققته إنجلترا يتناظر مع النمو الذي حققه المغرب، إذ يتساوى كلا البلدين في نسبة السكان ما بين 3 و3,5 مليون ساكن خلال القرن السادس عشر، و4 ملايين ساكن خلال القرن السابع عشر الميلادي.[1]

المبيان رقم 5: تطور عدد سكان المغرب وإنجلترا ما بين 1530- 1600 بالمليون نسمة



المصدر (بتصرف) : Noin, Daniel, op.cit, p. 240. Louis, Henry, Blanchet, Didier, op.cit, p. 790.

عرف سكان المغرب وإنجلترا نموا ديمغرافيا مهما كل عشر سنوات، إلا أن البلدين معا لم يكونا لينجوا من بعض التذبذبات خاصة في فترات الأوبئة، ورغم ذلك فقد حقق البلدان معا نسبة نمو متماثلة مع بداية القرن السادس عشر، وذلك راجع إلى عدة عوامل من ضمنها توافد المهاجرين، وملائمة الظروف المناخية، ومحدودية الأوبئة، وارتفاع معدلات الخصوبة، وانخفاض نسبة الوفيات.[2]

وهكذا، فقد حقق المغرب وإنجلترا، منذ القرن السادس عشر إلى مطلع القرن السابع عشر الميلادي، نسبة نمو متماثلة إلى حد كبير، شأنهما في ذلك شأن باقي بلدان المجال المتوسطي، رغم بعض الانتكاسات السكانية التي أثرت على نسبة الولادات في هذه البلدان، بفعل الانخفاض النسبي للزواج في فترات الأوبئة،

[1] - Louis, Henry, Blanchet, Didier, op.cit, p. 789.
[2] - Ibid, p. 788- 799. Noin, Daniel, op.cit, p. 195- 196- 197.
حجي، محمد، الحركة الفكرية...، مرجع سابق، ج1، ص: 52.

والمجاعات[1]، ونقص المحاصيل الزراعية، وغلاء الأسعار، مما تولد عنه سوء التغذية عند سواد السكان، فآل ذلك إلى ضعف الصحة والموت في سن مبكرة ، بحيث لم يتراوح معدل الأعمار عند سكان الضفة الشمالية من البحر المتوسط بين 20 و 25 سنة، وكان نصف السكان تقريبا يموتون قبل أن يبلغوا سن الثلاثين والأربعين سنة، و لم يتجاوز أمد حياة الملوك حاجز 65 سنة[2]، شأنهم في ذلك شأن باقي بلدان شمال إفريقيا، الأمر الذي نتج عنه ظواهر اجتماعية كثيرة ومتماثلة كتزايد الفقراء والمتسولين الذين كانوا يتدفقون طواعية من الأرياف نحو المدن[3].

ولا تختلف وحدة التطور السكاني، بين المغرب والإمبراطورية العثمانية، التي افترض "فرناند بروديل" بشأنها رقم 8 ملايين ساكن، في أواخر القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر الميلادي[4]. في حين نجد عمر لطفي بركان يقترح رقم 12,5 مليون نسمة بناءً على الأرشيف العثماني الذي كان في نظره الأمل الأخير لإيجاد أرقام واقعية أقرب إلى حقيقة كاذبة[5]. أما توزيع سكان المقاطعات التابعة للإمبراطورية العثمانية، خلال القرن السادس عشر، فيظل متفاوتا بين المناطق حسب عدد أفراد كل كانون[6]، وهذا ما يتناظر مع مناطق المغرب التي يتوزع سكانها وكوانينها بشكل متفاوت حسب أهمية كل منطقة، وقد لاحظ "**يوسف كورباج**" Youssef Courbage أن بلاد الشام عرفت نموا سكانيا لا يمكن تخيله خلال سنة 1580م[7]، شأن مثيلاتها بلاد سوس خلال نفس السنة. وهذا النمو السكاني المتشابه يعكس حقيقة الوحدة الديمغرافية بين هذه المجالات التي تتمتع بمستوى معيشي موحد. وعموما، فالنمو الديمغرافي الذي تحقق بالإمبراطورية العثمانية ومقاطعاتها يتوازى مع النمو الديمغرافي الذي حققه المغرب خلال سنة 1580م، و لم يكن هناك من سبب يعيق زيادة سكان المغرب وجميع بلدان المجال المتوسطي خلال القرن السادس عشر الميلادي[8].

---

1 - Louis Henry, « Anciens familles genevoises, étude démographie : XVIe siècle – XX siècle – présentation d'un cahier de L'I.N.E.D », **population**, 11ème année, N 2, 1956, p. 337.

2- موسينيه، رولان، **تاريخ الحضارات...**، مرجع سابق، م4، ص: 212.

3 - Ibid, p. 424.

4 - Ibid, p. 362.

5 - Barkan, Omar Lutfi, **Essai sur les données statistique de registres de recensement dans l'empire ottoman**, op.cit, p. 22.

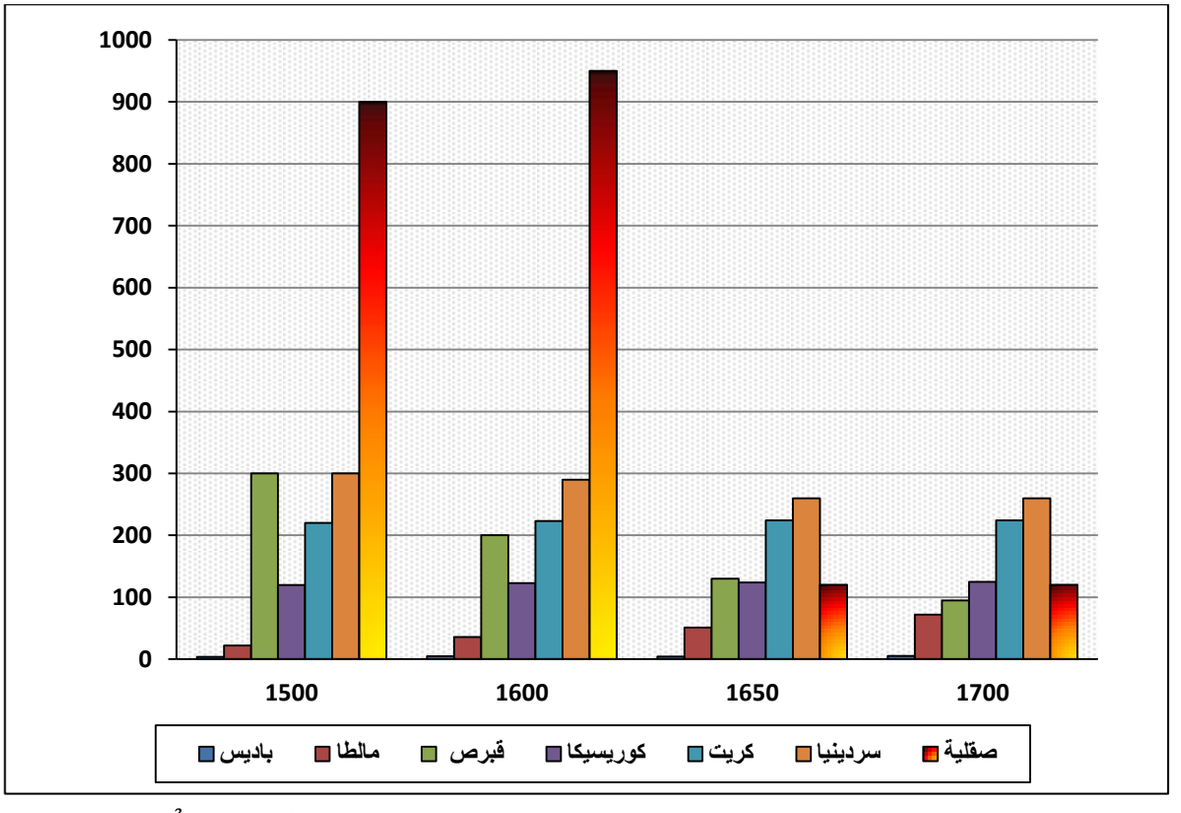
6 - Barkan, Omar Lutfi, op.cit, p. 21.

7 - Courbage, Youssef, **Démographie des communautés chrétiennes au Proche-Orient Une approche historique**, op.cit, p. 11.

8 - Barkan, Omar Lutfi, op.cit, p. 24.

وحين نقارن بين ساكنة الجزر المتوسطية، فإننا نجدها لا تختلف في وحدة تطورها السكاني عن المدن والمجالات الداخلية للبحر المتوسط، إذ تتطابق في النمو والتراجع الذي شهدته ما بين القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين، وتتماثل في العوامل المتحكمة في تطورها. ونجد على سبيل المثال جزيرة باديس التي قدر الوزان نسبة ساكنتها بـــ 600 كانون[1]، في حين قدر مارمول ساكنتها بـــ 700 كانون، وأكثر من 100 منزل لليهود[2]، وبناء على اتفاق المؤرخين على جعل 5 أفراد لكل كانون، وهو ما يتوافق مع مرحلة القرن السادس عشر، فإن نسبة سكان جزيرة باديس يصل إلى 3500 نسمة، لذا وتبعا للتحولات الديمغرافية التي شهدها القرن السابع عشر فلا شك أن جزيرة باديس لم تكن مستثنية من هذا التراجع السكاني كمثيلاتها من الجزر المتوسطية الأخرى.

المبيان رقم 6: تقديرات سكان الجزر المتوسطية بالألف نسمة



مصدر إنجاز الشكل (بتصرف)[3]

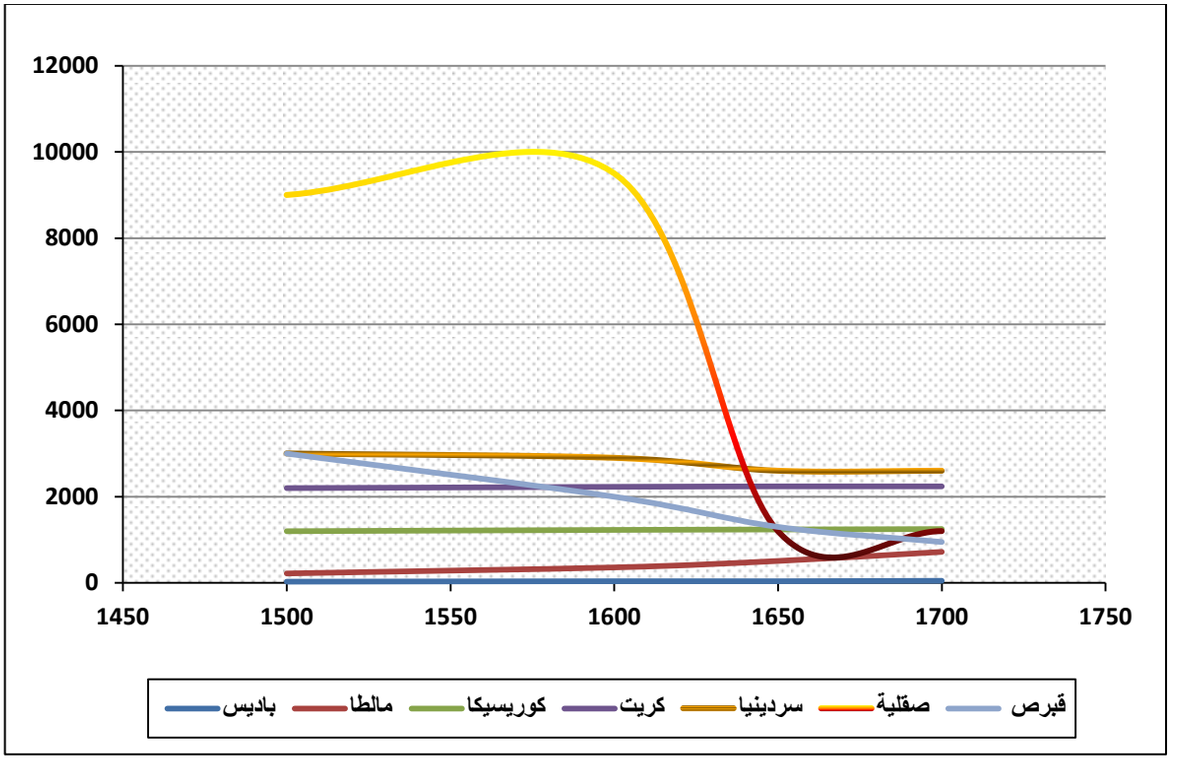
[1]- الوزان، الحسن، **مصدر سابق**، ج 1، ص: 325.

[2]- مارمول، كربخال، **مصدر سابق**، ج 2، ص: 230.

[3] - Kolodny. Y, « La population des iles en Méditerranée », **Méditerranée** , Volume 7, Numéro 1, Année 1966, p. 12- 17.

الوزان، الحسن، **مصدر سابق**، ج1، ص: 325. مارمول، كربخال، **مصدر سابق**، ص: 230.

المبيان رقم 7: مؤشر النمو السكاني بالجزر المتوسطية بالألف نسمة



مصدر إنجاز الشكل (بتصرف)[1]

رغم التفاوت في حجم ساكنة الجزر المتوسطية، إلا أنها حافظت على نسبة حجم نموها التي ظلت مستقرة خلال القرن السادس عشر، ومن الأمثلة عن هذه السمات المشتركة بين الجزر، الطفرة السكانية التي حققتها جزيرة صقلية، وسردينيا، وقبرص، وكورسيكا[2]. وتبرز الوحدة بين هذه الجزر في مشاركة غالبيتها في تراجع عدد سكانها، بسبب اجتياح الدول والقراصنة لها، فضلا عن الأوبئة والكوارث، الأمر الذي أدى إلى تدني كثافة بعضها وارتفاع أخرى، بحيث وصلت الكثافة في قبرص 24ن/كلم^2 في عام 1540م، و37ن/كلم^2 في صقلية عام 1570، و13ن/كلم^2 في كورسيكا عام 1572م، و26ن/كلم^2 في كريت عام 1577م، و11ن/كلومتر مربع في سردينيا سنة 1603م. ورغم حصار الأتراك لجزيرة مالطا فقد وصلت كثافتها 73ن/كلومتر مربع.[3] أما جزيرة باديس فقد وصلت كثافتها السكانية، خلال النصف الأول من القرن السادس عشر، 21ن/كلومتر مربع.

---

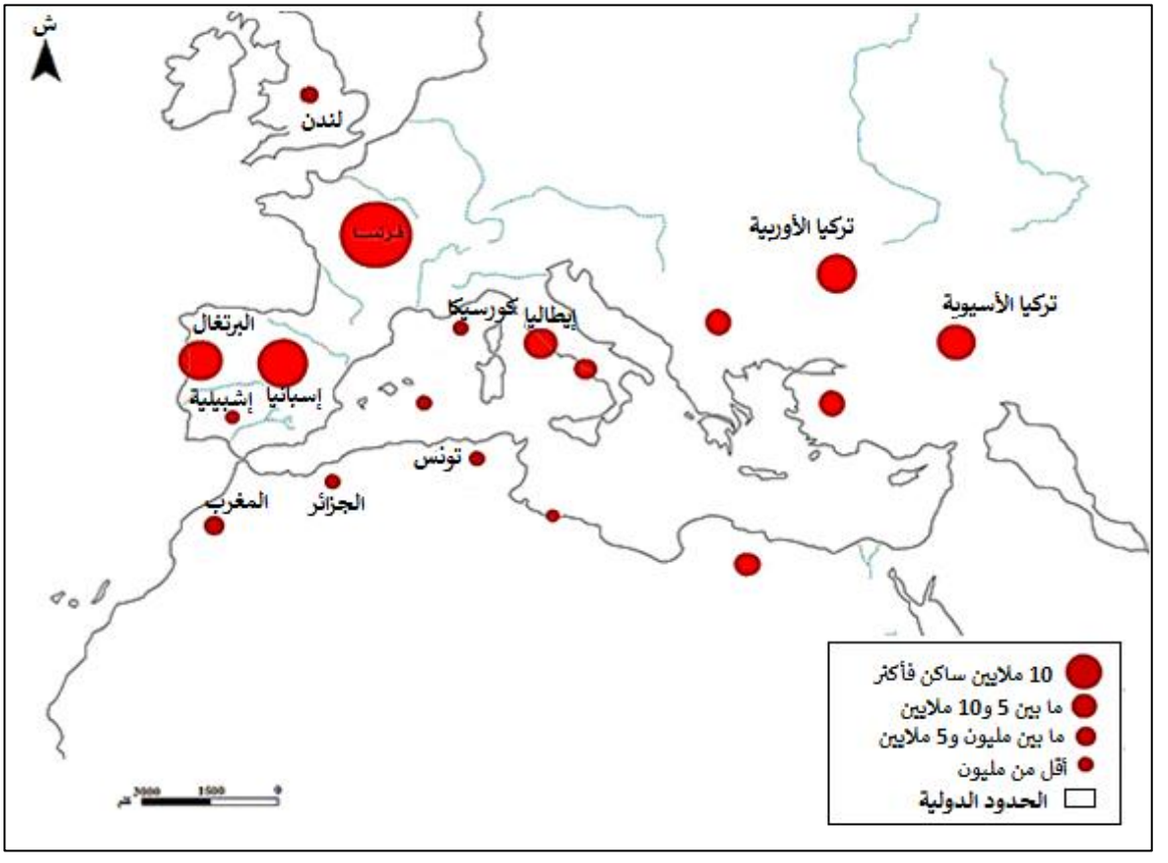
[1] - Kolodny. Y, op.cit, p. 12- 17.

الوزان، الحسن، **مصدر سابق**، ج1، ص: 325. مارمول، كربخال، **مصدر سابق**، ص: 230.

[2] - Ibidem.

[3] - Ibid, p. 12.

خريطة رقم 3: وحدة التطور السكاني بالمجال المتوسطي خلال القرن 16م



مصدر إنجاز الخريطة (بتصرف)[1]

[1] - Braudel, Fernand, op.cit, p. 362-364. Barkan, Omar Lutfi, op.cit, p. 23. Louis, Henry, Blanchet, Didier, op.cit, p. 799. Rosenberger, Bernard, op.cit, p. 138.

ترجع وحدة النمو الديمغرافي الذي حققه المغرب وبلدان المجال المتوسطي، خلال القرن السادس عشر، إلى عوامل عدة ضخمت من ساكنتهما كارتفاع معدلات الخصوبة، والالتزام بتعاليم الدين، والتقاليد والعادات التي تحث على إنجاب الأبناء كمعيل للأسرة، فضلا عن محدودية الكوارث والأوبئة. ورغم الاختلاف السائد على مستوى حجم السكان والكثافة السكانية بين المغرب وبلدان المتوسط، فإن خاصية التشابه تبرز في مرافقة نمو ساكنتهما تحولات وتطورات عدة، خلال القرن السابع عشر، شملت الأرياف والمدن، بحيث دشن المغرب مع سائر بلدان المجال أسوأ مرحلة ديمغرافية في تاريخه بعد الطاعون الأسود الذي أودى بحياة نصف سكان القارة الأوربية[1]، إذ مع بداية هذا القرن توالت على المجالين عدة أزمات كالأوبئة الفتاكة، والمجاعات الشديدة، والأحوال المناخية السيئة[2]، مما أثر على ساكنتهما التي عاشت مرحلة التباطؤ آنذاك.

وبالتالي لم يكن المغرب ليخرج عن القاعدة، بل ظل ضمن آفة وحدة الانكماش السكاني التي أصابت المجال المتوسطي، حيث ظلت فيه الساكنة محصورة بين 3 و4 ملايين ساكن، و لم تتزايد إلا بنسبة طفيفة في مطلع القرن السابع عشر متماثلة بذلك مع باقي بلدان شمال إفريقيا.

---

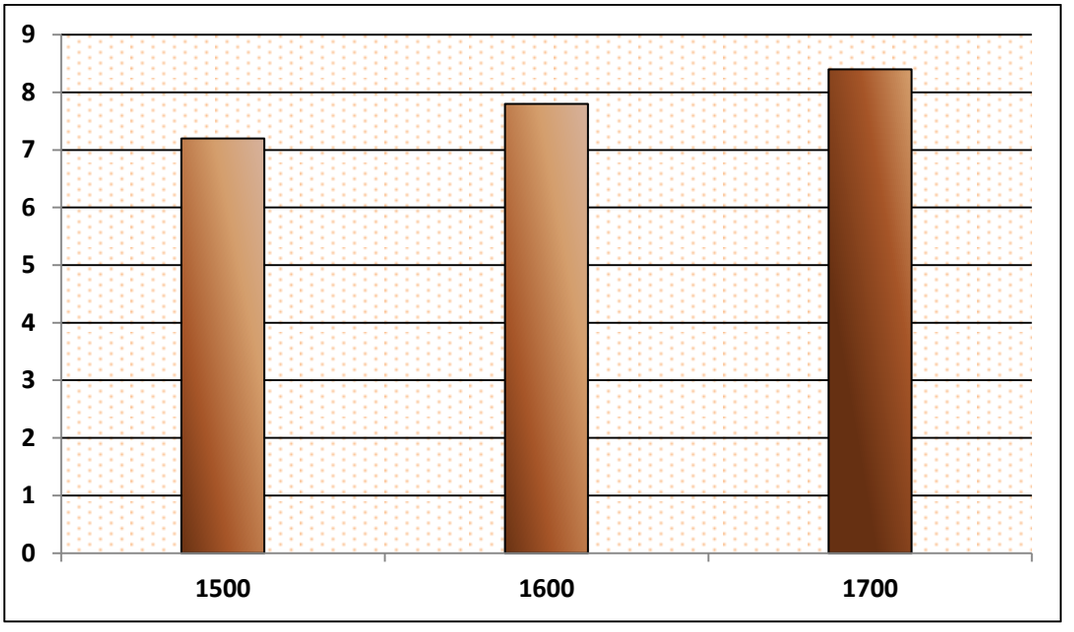
[1]- استعنا بطريقة "**القهقرى**" للحصول على نسبة سكان المغرب خلال القرن السابع عشر، وهي عملية حسابية تنطلق من التقديرات المعاصرة للوصول إلى محاولة لضبط تقديرات تتعلق بالقرون السابقة (بوجرة، حسين، **مرجع سابق**، ص: 149.)، إلا أنها هي الأخرى تبقى غير مضمونة لإعطاء رقم دقيق عن السكان. و لم يكن أمامنا خيار سوى تطبيقها للوصول إلى رقم مفترض، لذا انطلقنا من تقديرات ليون كودار الذي افترض رقما لسكان المغرب خلال القرن التاسع عشر وهو 8.250.800 نسمة مقسم على العناصر الاثنية المكونة للبلاد (Godard, leon, op.cit, p. 9.)، لكن هذا الرقم الذي توصل إليه كودار يظل مجرد تقدير فحسب، واستمر نمو السكان خلال القرن العشرين ليتراوح بين 9 و10 ملايين نسمة مع احتساب جميع تركيبة السكان حتى فئة العبيد.

ينظر: حدادي، أحمد، "أخبار الأوبئة والأمراض في الرحلات السفارية المغربية"، **مجلة كنانيش**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية رقم 48، سلسلة مجلات متخصصة 3، العدد 3، الطبعة الأولى، 2001، ص: 145.

ومن خلال أرقام القرنين 19 و20م، وبتطبيق طريقة القهقرى سنحصل على رقم مفترض لعدد سكان المغرب خلال القرن السابع عشر، فإذا افترضنا أن نسبة النمو المتوسطة التي حصلنا عليها لاحتساب سكان المغرب خلال القرن السادس عشر هي 0,9 بالمئة وهي نسبة متشابهة مع كل من فرنسا وإنجلترا، فإن سكان المغرب خلال القرن السابع عشر يكون قد وصل نسبة: 4,4 ملايين ساكن. أما تبني نسبة النمو المنخفضة، فإن نسبة السكان ستكون 4,3 ملايين ساكن. أما نسبة النمو المرتفعة، فإن العدد يكون 4,5 مليون ساكن. وبناء على هذه الطريقة، فإن سكان المغرب طيلة أربعة قرون يتزايدون بـــ 0,6 بالمئة بدء من القرن السادس عشر الذي يبلغ عدد سكانه 3,5 ملايين ساكن، وإذا أضفنا نسبة النمو فإننا نحصل على عدد سكان المغرب خلال القرن السابع عشر بـــ: 4,12 مليون ساكن، وهذا الرقم دلالة على أن سكان المغرب خلال القرن السابع عشر ظل راكدا، حيث بلغ 4 ملايين ساكن من خلال التصور الرياضي التقليدي وطريقة القهقرى. ومن المؤكد أن رقم 4 ملايين ساكن للمغرب يتماشى مع الركود الذي عرفه سكان شمال إفريقيا عامة خلال القرن السابع عشر الذين تزايدو بنسبة طفيفة من 7,2 مليون نسمة عام 1500م إلى 7,8م/ن في عام 1600م.

[2]- مزين، محمد، **فاس وباديتها...**، **مرجع سابق**، ج1، ص: 152.

المبيان رقم 8: سكان شمال إفريقيا بالمليون نسمة



المصدر (بتصرف) : Tabutin, Dominique, et les autres, op.cit, p. 6.

عرفت بلدان شمال إفريقيا، مع بداية القرن السابع عشر الميلادي، ركودا سكانيا، إذ لم تتزايد إلا بنسبة طفيفة وصلت 1,4 مليون نسمة لمدة قرن كامل (من عام 1600 إلى 1700م)[1]. وخلال هذه الفترة لم يتجاوز تعداد سكان البلاد التونسية مليون ونصف مليون ساكن، في حين أنها عرفت نموا يربو عن المليونين أو المليونين ونصف خلال القرن الثامن عشر الميلادي[2]. وبحكم أن هذا القرن كان قرن الموجات الوبائية الجارفة، والتدخلات العسكرية في البلاد، فإنه يمكن اعتبار المليون ساكنا أقصى عدد ممكن بالنسبة لهذه المرحلة.

و لم يكن هذا التماثل العام في الركود السكاني، بين المغرب وباقي بلدان شمال إفريقيا، لوحده، بل إنه يتشابه في وحدة ركوده مع مقاطعات إيطاليا، كمقاطعة ساليرن Salerne، وبينيفينت Benevent، وسلسلة من المناطق الإيطالية الأخرى، التي عرفت نمطا دوريا في معدلات سكانها. وقد كانت مرتفعة في نهاية القرن السادس عشر، وبدأت في التراجع الحاد أواخر القرن السابع عشر من سنوات 1670 و1680م[3]. وكذلك

[1] - Biraben, Jean- Noel, « L'évolution du nombre des hommes», **population et sociétés**, **bulletin mensuel d'information de l'institut national d'études démographiques**, N 394, 2003, p. 3.

[2] – بوجرة، حسين، **الطاعون وبدع الطاعون...**، مرجع سابق، ص: 159.

[3] - Delille, Gérard, **Un problème de démographie Historique**, op.cit, p. 421.

الحال بالنسبة لمنطقة كابري Capri، وأنكبري Ancapri، التي عرفت انخفاضا حادا ما بين 1670 و1680م[1]. وتوقف النمو السكاني في عدد من المدن في شمال إيطاليا مع النصف الأول من القرن السابع عشر بسبب نقص المواد الغذائية، وانتشار المجاعة[2]. كما هو الأمر بالنسبة لمدينة البندقية، التي تراجعت ساكنتها من 188970ن في عام 1607م إلى 102243ن في عام 1633م. وذلك، بسبب آثار الطاعون الذي ضرب المدينة عام 1630م، وبدأت المدينة تشهد انتعاشا سكانيا في أواخر القرن السابع عشر، حيث وصل عدد سكانها 137867ن في عام 1696م[3]. شأن مثيلاتها منطقة البوفيس التي شهدت هبوطا حادا في نسبة ساكنتها، بحيث تراجعت معدلات الزواج بنحو النصف مع منتصف القرن السابع عشر، وبالضبط ما بين 1650 و1670م، واستمر الركود السكاني لفترة طويلة بسبب نقص الغذاء وما ترتب عنه من مجاعات وأوبئة[4].

ويشترك المغرب مع سكان الإمبراطورية العثمانية وباقي مقاطعاتها التي عرفت كباقي بلدان المجالات المتوسطية الأخرى، تراجعا سكانيا تخللته سنوات القرن السابع عشر، والسبب في طرح قضية التراجع هو الأوبئة والكوارث الطبيعية التي عانت منها بلاد الشام وباقي المقاطعات العثمانية الأخرى وخاصة الجهة الغربية من الإمبراطورية العثمانية، وكان مأساة إنسانية كبيرة سبب تراجعا سكانيا مهولا[5]. وتماثل المغرب مع إنجلترا في وحدة الركود السكاني، فرغم كون هذه الأخيرة كانت متقدمة صناعيا على سواها، فإنها عاشت تذبذبا في نموها الديمغرافي تخللته سنوات القرن السابع عشر كباقي دول المجال المتوسطي، إذ تناقص عدد سكانها من 5.07 مليون ساكن عام 1666م إلى 4.98 مليون ساكن في عام 1671م، وبالتالي، فإنجلترا لم تستثنى هي الأخرى من جرثومة الركود السكاني خلال القرن السابع عشر الميلادي.[6]

ولم تكن الجزر المتوسطية هي الأخرى مستثنية من وحدة التراجع السكاني الذي ميز مرحلة القرن السابع عشر الميلادي، بحيث تناقصت نسبة ساكنة جزيرة سردينيا من 290000 نسمة إلى 230000ن سنة

---

1 - Delille, Gérard, op.cit, p. 422 - 423.

2 - Alfani, Guido, « Population et environnement en Italie du nord au XVIe siècle », **Population,** 2007/4 Vol. 62, p. 693.

3 - Bellavitis, Anna, « Famille et hiérarchies sociales à Venise au XVIIe siècle », **Dix- septième siècle**, N° 249, 2010, p. 676.

4 - Goubert, Pierre, **En Beauvaisis : problèmes démographiques**, op.cit, pp. 460- 461.

5 - Panzac, Daniel, « **La peste dans l'empire Ottoman (1700-1850)** », la société française d'histoire de la médecine, 24 Janvier 1987, p. 38.

6 - Louis, Henry, Blanchet, Didier, op.cit, p. 789.

1688م، لتنمو بعد ذلك وفق منحى تصاعدي مشابه لجزيرة صقلية، وكذلك الأمر بالنسبة لجزيرة قبرص التي بدأت تعرف تراجعا منذ 1571م[1]، كما تراجع سكان جزيرة كريت نتيجة هيمنة البنادقة والأتراك عليها، فحسب إحصاء عام 1577م كان عدد سكانها يبلغ 2190000ن، ومنذ منتصف القرن السابع عشر تراوحت نسبة ساكنتها ما بين 190000ن و210000ن[2]، وكذلك الحال بالنسبة لجزيرة كورفو التي تقلصت ساكنتها في أواخر القرن السادس عشر بسبب ندرة الحبوب، والخبز، والمواد الغذائية[3]. ولم تكن جزيرة باديس لتخرج عن وحدة التراجع السكاني الذي شهدته جزر البحر المتوسط، وذلك لمشاركتها في عوامل الفراغ السكاني كالأوبئة، والكوارث، واجتياحات الدول، والقراصنة.

2- وحدة التحولات الديمغرافية بالأرياف والمدن

يستدعي إثبات قضية الوحدة السكانية، بأرياف ومدن المغرب والمجال المتوسطي، منهجا تحليليا عميقا لدراستها حسب ما اقترحه الديمغرافي لويس هنري، الذي اقتنع بضبابية الدراسة السكانية للقرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين[4]، نظرا لغياب رؤية واضحة للمؤرخ عن تعداد السكان، وضعف جودة ونوعية التعداد، وغياب منهجية دقيقة[5]. لذلك، يتوجب أمام هذه الفجوة إعادة بناء المعلومة التي توفرها المصادر، حول الأرياف والمدن المغربية والمتوسطية، لاستخلاص هذه الوحدة.

1.2. وحدة التطور السكاني بالأرياف

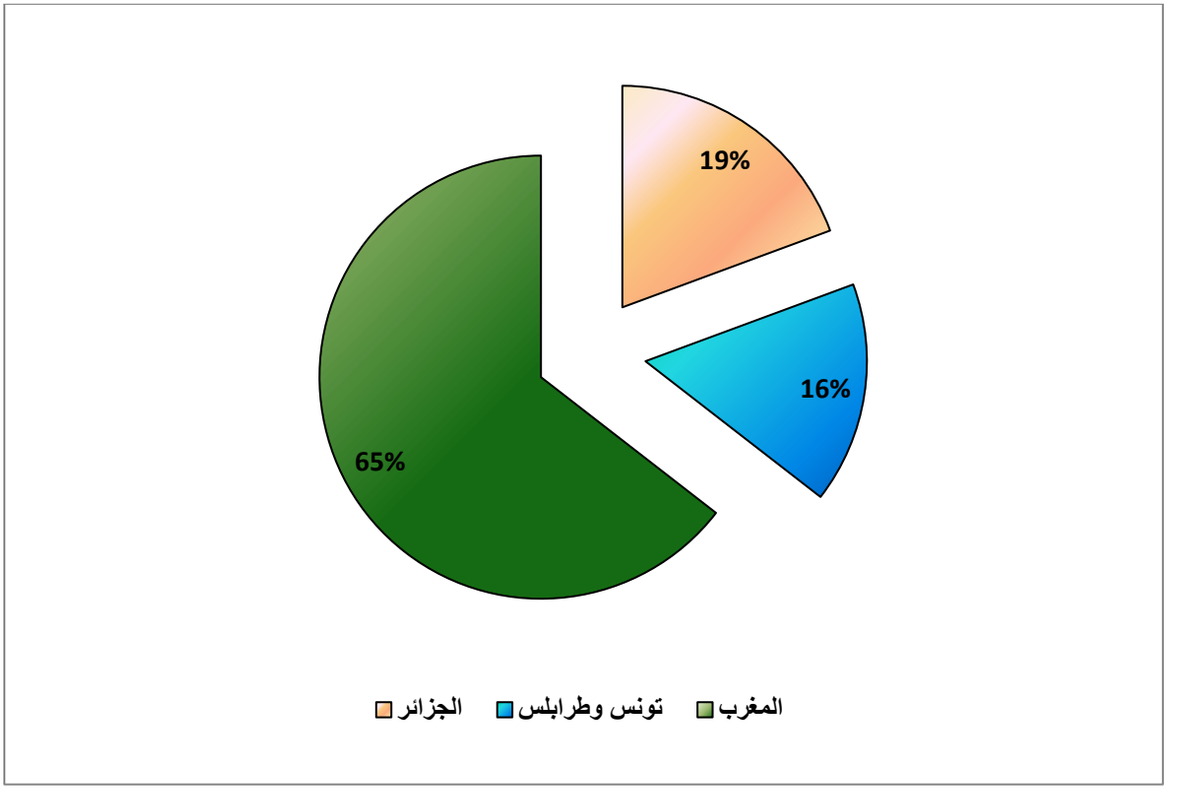
تشترك جميع أرياف المجال المتوسطي في نفس الخصائص الديمغرافية، فهي مناطق أغلبها آهلة بالسكان، ومع ذلك بقيت هامشية لا تحظى من الدولة بالقدر الكافي لإحصاء سكانها مقارنة مع سكان المدن[6]. وتعد أرياف المغرب مثالا واضحا على تلك الخصائص المشتركة، إذ لازمتها تحولات هامة كباقي أرياف المجال المتوسطي، فقد اتسمت جميعها بتطور بنيتها السكانية من حيث حجمها، وأعمارها، والفارق بين نسبة الذكور

---

[1] - Kolodny. Y, **La population des iles en Méditerranée**, op.cit, p. 13- 14.
[2] - Ibid, p. 17.
[3] - Da Pesaro, Elia, **Voyage ethnographique de Venise à Chypre**, op.cit, p. 13.
[4] – أكد لويس هنري على أن التركيبة السكانية في الماضي قبل المرحلة الإحصائية لا تزال غير واضحة، وهذه الفجوة ليست نتيجة عدم وجود وثائق كافية لاستغلالها، وإنما ترجع إلى غياب منهجية البحث وتنسيق الجهود.
للمزيد من التفصيل، ينظر: Louis Henry, **Anciens Familles Genevoises**, op.cit, p. 335.
[5] - Delille, Gerard, op.cit, p. 420.
[6] - Louis Henry, op.cit, p. 335.

والإناث، والهجرات الكبيرة نتيجة الجفاف والأوبئة. وكان من المحاولات الجادة للكشف عن بنية وتقديرات سكان الريف بالمغرب، والجزائر، وتونس، وليبيا، محاولة "كاريت" الذي خلص بناء على أرقام مارمول إلى عدد سكان القبائل التي تقطن مجال شمال إفريقيا، خلال القرن السادس عشر، والتي بلغت أزيد من 1037000ن[1]. وقدر لويس ماسينون مجموع قبائل المغرب ككل بـــ 6,921000ن،[2] وهذا رقم كبيرا جدا بالنسبة للمغرب لوحده.

المبيان رقم 9: أفراد القبائل العربية بالشمال الإفريقي خلال القرن 16م بالنسبة المئوية



المصدر (بتصرف): بوجرة، حسين، **مرجع سابق**، ص: 145.

[1] - Carette, Ernest, op.cit, p. 438.

[2] - Massignon, Louis, op.cit, p. 146- 147.

قام المستشرق الفرنسي لويس ماسينون بجرد أرقام القبائل المغربية وعدد مقاتليها من فرسان ومشاة وعدد الكوانين بكل إقليم، إلا أنه تاه بين تلك الأرقام الضخمة لكي يستخلص عدد سكان الريف، وقدم رقما استحال الوثوق به وهو: 6,9 مليون كعدد إجمالي لسكان الريف، وقد اعتمد على طريقة كاريت لاحتساب النسبة بين القبائل العربية والبربرية، وخلص للنتيجة التالية: نسبة القبائل العربية: 760000+1/4 (نسبة السواقط) ليساوي ربعهم: 190000، وإضافة هذا الرقم من السواقط إلى نسبة عدد المقاتلة العربية نحصل على: 950000×3= 2850000، واستنتج رقما كبيرا بخصوص القبائل البربرية التي بلغ مجموعها 463600 بالنسبة لـــ 32 قبيلة + 622.000 كعدد تقريبي لـــ 43 قبيلة التي ذكرها الوزان دون تحديد رقم بشأنها، ووفقا لقاعدة كاريت نحصل على العدد التالي: 1.085.600 +1/4×3= 4071000 مقاتل عن القبائل البربرية، ويدعي ماسينون أنها نسبة تقريبية مقارنة مع النسبة التي وجدت مسبقا عند القبائل العربية.

Ibid, p. 134- 147.

كان اعتماد ماسينون رقما مرتفعا لهذه القبائل مبني على السواقط منها، إلا أنه لم يأخذ في حسبانه عدة مؤشرات قد تحد من الرقم الخيالي الذي اقترحه لسكان المغرب، مثل "**تحديد الكثافة السكانية والكثافة في المناطق المجاورة والمماثلة لها، وأهمية المؤشرات الواردة في كتب الرحالة عن أهمية أو عدم أهمية المنطقة أو هذه القبيلة**"[1]، وهذا الأمر جعل ماسينون يتيه بين هذه الأرقام ويبصم هذه القبائل برقم يتجاوز الواقع الفعلي.

أما نسبة ساكنة أرياف الجزائر، وتونس، فتختلف عن أرياف المغرب، ويرجع ذلك إلى سوء التوزيع المجالي لسكان القبائل في الجزائر، وإلى انخفاض حجم ساكنة تونس، نظرا لقلة مساحتها وكثافتها السكانية، بالإضافة إلى الظروف الخارجية. ومع ذلك فبلاد المغرب تشترك جميعها في وحدة التطور ونمو حجم ساكنتها خلال فترات معينة، وتعرضها لنفس الانتكاسات. ونموذج هذا التماثل في النمو بين الأرياف في بلاد المغرب هو تزايد أعداد قبائل تونسية وسوسية من خلال الإحصاء الذي أجراه أحمد المنصور لبلاد سوس سنة 1580م،[2] وهو ما يعطي منطقة سوس نسبة كثافة كبيرة جدا تتراوح ما بين 32 و36ن/كلم^2 بقبيلة أيت باعمرانة، وتراوحت الكثافة بقبلية هلالة جبلا وفحصا ما بين 31- 35ن/كلم^2. أما الكثافة بقبيلة سكتانة فتراوحت بين 12-14ن/كلم^2. أما قبيلة إذا أو نضيف فقد تراوحت بين 10 -11ن/كلومتر مربع[3]. ويرجع اختلاف الكثافة السكانية بين المغرب والبلاد التونسية إلى كون هذه الأخيرة لا تتوفر حسب تقرير برناردينو دي ميندوزا سنة 1536م إلا على 275050ن[4]، وهو رقم يظل ناقصا ويتسم بعدم الشمولية، إذ لم يشر إلى أرقام باقي القبائل الأخرى، واقتصر على القبائل المعروفة بقوتها العسكرية، وبالتالي لم يتضمن سوى خمس الساكنة، إن لم يكن أقل من ذلك.[5] لذا فالرقم الذي جاء به تقرير ميندوزا لا يمكن قبوله كعدد إجمالي لساكنة القبائل التونسية في عام 1536م.

---

[1]- بوجرة، حسين، **مرجع سابق**، ص: 148.

[2]- كانت طريقة تعداد سكان المنطقة تقتضي تشكيل وحدات جبائية هي السروج التي تحتوي كل واحدة منها على 75 ساكنا تقريبا، وبتطبيق قاعدة ضرب أعداد القبائل في رقم 75 فإننا نحصل على معدل سكان قبائل سوس الذي يصل إلى 712500 ساكن بالمنطقة، حيث تعتلي قبيلة إذا ولتيت أكبر رقم بحوالي 225000 فردا تليها قبيلة هشتوكة جبلا وفحصا بنسبة 187500 فردا ثم قبيلة هلالة جبلا وفحصا بـــ 150000 ساكن، وهي القبائل الأكثر دفعا للضرائب من بقية القبائل الأخرى، غير أن هذه المعطيات تبدو كبيرة جدا، مما يلفها الغموض والشك حول حقيقتها.

[3]- الناصري، محمد، **مرجع سابق**، ص: 49.

[4] - De la primaudaie, Elie, op.cit, pp. 242- 247.

[5]- بوجرة، حسين، **مرجع سابق**، ص: 157.

وعرفت الأرياف المغربية والإيطالية نموا متشابها، مع منتصف القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر الميلادي[1]، ويلاحظ ذلك في نمو ساكنة منطقة كابري، وأنكبري منذ 1545م.[2] ونلمس الأمر نفسه في عدة مناطق ريفية بفرنسا، حيث عرفت تزايدا ديمغرافيا ملموسا بفعل تدفقات الهجرات إليها، ويتضح هذا النمو في منطقة البروفانس الجبلية في أوائل القرن السادس عشر ما بين 1472 و1540م، إذ تضاعف معدل سكانها أكثر من ثلاث مرات أواخر القرن السادس عشر، إلا أن الوثائق تشير إلى بعض الركود خلال هذه الفترة تلاه ارتفاع مع بداية القرن السابع عشر الميلادي[3]. وهكذا، يتضح وجود قواسم مشتركة في نسبة نمو الأرياف المغربية وباقي أرياف المجال المتوسطي، رغم وجود عوائق كثيرة كان لها وقع كبير على نموها.

2.2. وحدة التطور السكاني بالمدن

تظهر الوحدة بين مدن المغرب وباقي مدن المجال المتوسطي، خلال القرن السادس عشر، في النمو السكاني، ووحدة الركود والتراجع، خلال القرن السابع الميلادي، بغض النظر عن تفاوت معدلات السكان من مدينة إلى أخرى، وذلك حسب أهمية المدينة ضمن المدن المجاورة، ووظيفتها التاريخية والتجارية. وتؤكد البيانات الإحصائية عن المغرب نمو سكان المدن والتجمعات الحضرية واتساعها شأن مثيلاتها المدن المتوسطية الأخرى.

ورغم التفاوت الكبير في أعداد سكان المدن المغربية تبعا للموقع الجغرافي الذي تشغله كل مدينة، وكذا دورها التاريخي، ووظيفتها الإشعاعية بين المدن الأخرى، إلا أن جميع المدن حققت نموا حضريا هاما خاصة المدن الداخلية التي تحمل أرقاما كبيرة مثل مراكش، وفاس، خلافا لبعض المدن الساحلية التي عرفت تراجعا سكانيا كمدينة سلا والرباط، وأزمور، وأسفي، وباديس، حيث اضطر سكان هذه المدن إلى الهجرة نحو الأماكن الأكثر أمنا[4].

---

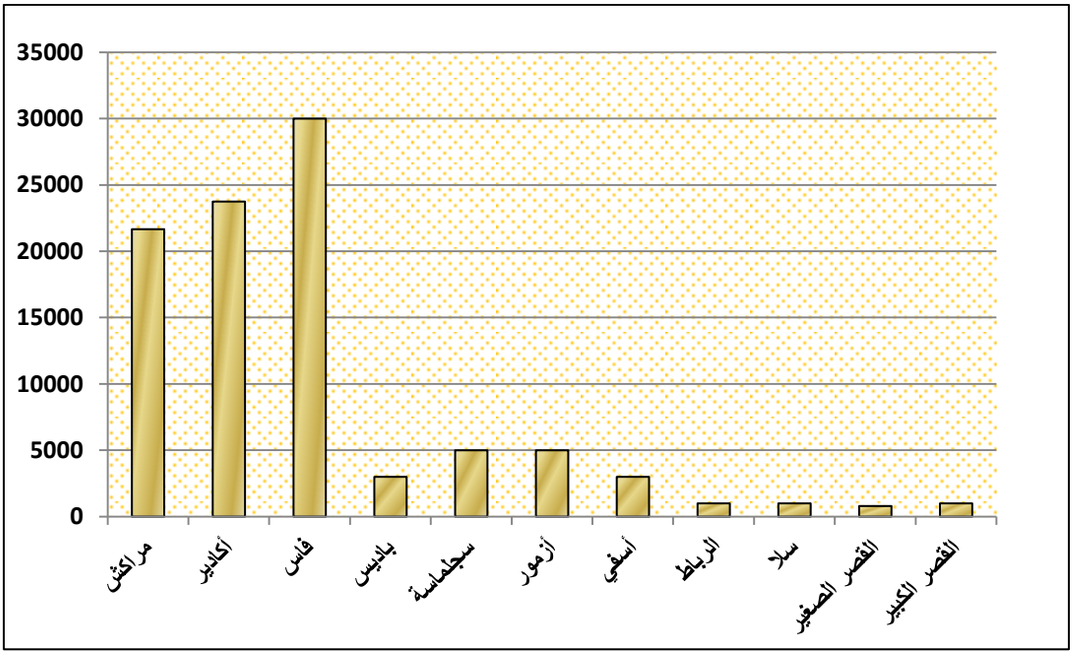
[1]- Delille, Gerard, op.cit, p. 424.

[2]- Ibid, p. 422 - 423.

[3]- Courgeau, Daniel, « La démographie Provençale du XIII au XVI Siècle», **population**, 17e année, N 13, 1962, p. 554- 555.

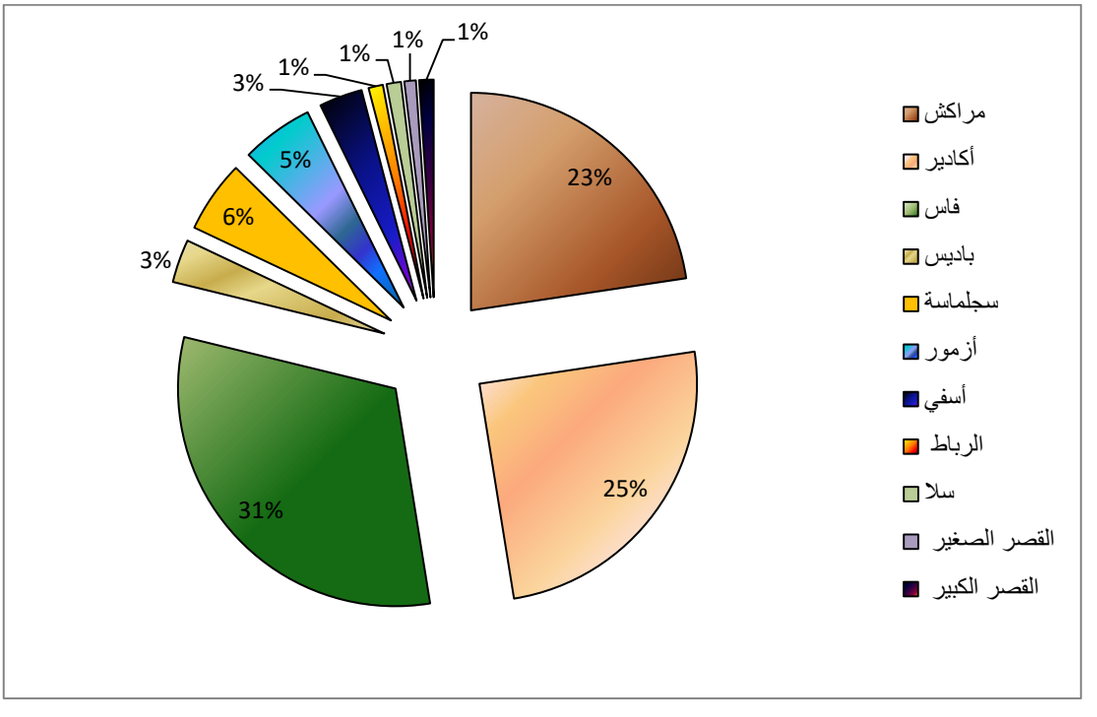
[4] - Rosenberger, Bernard, **Population et crise au Maroc**, op.cit, p. 138.

المبيان رقم 10: أهم تقديرات بعض ساكنة المدن المغربية في بداية القرن 16م بالنسمة



مصدر إنجاز الشكل (بتصرف)[1]

المبيان رقم 11: أهم تقديرات بعض سكان المدن المغربية بداية القرن 16م بالنسبة المئوية



إنجاز شخصي بناء على معطيات الشكل أعلاه

[1]- Valentin, Fernandez, op.cit, p. 21- 27- 29 – 35. Massignon, Louis, op.cit, p. 148.
مارمول، كربخال، **مصدر سابق**، ج2، ص: 87. دي طوريس، دييكو، **مصدر سابق**، ص: 142- 146. السمار، محمد، **مرجع سابق**، ص: 131.

كان سبب تراجع ساكنة المدن الساحلية ناتج عن حروب الإبادة التي تعرضت لها هذه المدن، واهتمام السلطة بالمدن القريبة من العاصمة السياسية كمدينة أكادير على حساب المدن الشمالية[1]، الأمر الذي نتج عنه خلوها وفراغها من السكان، كما هو الحال بالنسبة لباديس التي أصبحت خالية ومهجورة من السكان[2]، شأن مثيلاتها مدينة الرباط التي لم تعد تحتوي على أكثر تقدير سوى 400 دار مسكونة[3]. وكذلك الحال بالنسبة لمدينة أسفي خلال مرحلة احتلالها من طرف الملك البرتغالي إيمانويل[4]. كما يرجع تناقص سكان المدن بالمغرب والمجال المتوسطي إلى انتشار الأوبئة، والأمراض، بحيث عرفت مدينة فاس تراجعا من مائة ألف نسمة إلى سبعين ألفا[5]، وكانت نسبة ساكنة فاس الجديد تضم أربعة آلاف نسمة[6]. ويمكن القول أمام هذه المؤشرات أن عدد سكان مدينة فاس كان مائة ألف نسمة إلى أكثر من 150 ألف نسمة، وذلك قبل ظهور الوباء الخطير عام 1598م، وما سيتوالى بعده من مجاعات وفتن مسترسلة طيلة حوالي خمسة عشرة سنة كانت شديدة على السكان لا سيما بعد وفاة السلطان أحمد المنصور عام 1603م.[7] كما هو الأمر بالنسبة لمدن شمال إيطاليا التي عرفت تراجعا سكانيا بسبب الظروف الداخلية ونقص الموارد، وظهور المجاعات ما بين 1629 و1630م[8].

أدى تزايد معدلات الولادات، وتوافد الهجرات، ومحدودية الأوبئة، إلى ظهور تجمعات حضرية بالمغرب تمثل نسبة ساكنة متفاوتة تشبه شكل التجمعات الحضرية في كل من الجزائر وتونس، وهي تجمعات تنقسم إلى قسمين: تجمعات كبيرة مثل فاس، ومراكش، وأكادير، وتمركز السكان بهذه المدن يعود إلى اعتبارات سياسية واقتصادية حيث وجود فبريكات السكر في سوس، أو لاعتبارات دينية حيث تعد مدينة فاس معلمة دينية تاريخية، وتعتبر سوس معقل علماء الطريقة الجزولية، والقسم الثاني يضم تجمعات صغيرة كمكناس، وتازة، وتارودانت، ودمنات، وصفرو، والقصر. ورغم تجمع السكان بهذه المدن فإنها تبقى "**شبكة حضرية هزيلة ذات رأس واحد ولا تضم في أحسن الحالات أكثر من 200000 ساكن**"[9]، وذلك نتيجة تعرض بعضها لضغوط

---

[1]- مارمول، كربخال، **مصدر سابق**، ج2، ص: 50.

[2]- دي طوريس، دييكو، **مصدر سابق**، ص: 149.

[3]- بوجرة، حسين، **مرجع سابق**، ص: 147.

[4]- دي طوريس، دييكو، **مصدر سابق**، ص: 16.

[5]- نفسه، ص: 142.

[6]- نفسه، ص: 146.

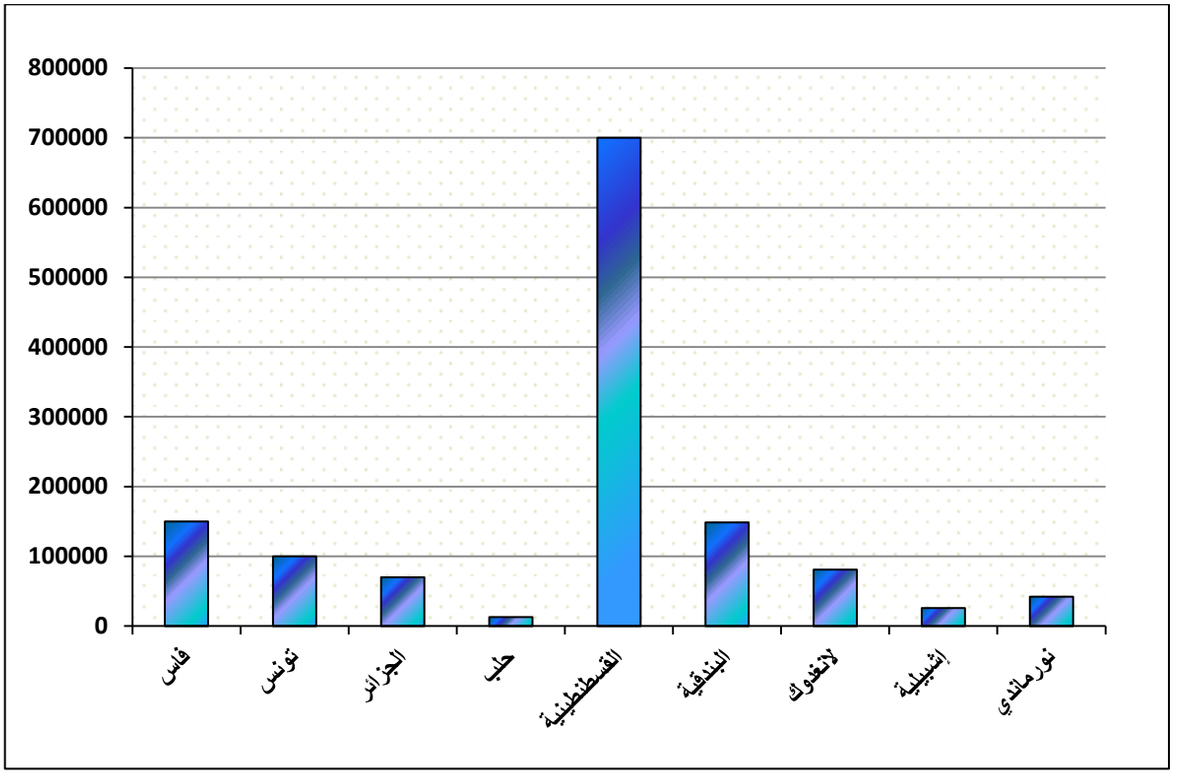
[7]- استيتو، محمد، **مرجع سابق**، ص: 70.

[8] - Alfani, Guido, **population et environnement en Italie du nord**, op.cit, p. 694.

[9]- بوجرة، حسين، **مرجع سابق**، ص: 147.

الاحتلال الإيبيري، وأخرى للجفاف، والأوبئة. كلها عوامل أسفرت عن عدم قدرة المدن على تجديد ساكنتها.

المبيان رقم 12: النمو السكاني ببعض المدن المتوسطية خلال القرن 16م بالألف



مصدر إنجاز الشكل (بتصرف)[1]

تشترك البلاد المجاورة للمغرب: الجزائر، وتونس، وطرابلس، في طريقة نموها، وتشكل تجمعاتها الحضرية واتساعها. ومن مظاهر هذه الوحدة نمو سكان مدينة تونس الذي بلغ مائة ألف نسمة[2]، وكانت المدن التونسية هي الأخرى تتعرض للضغوط العسكرية كأحداث الهجوم على مدينة تونس عام 1535م الذي خلف عددا كبيرا من الضحايا، إذ أسر ثلث السكان، ومات الثلث وهرب الثلث الآخر، وكان عدد كل ثلث ستين ألفا[3]، وقد تراجع سكان المدينة بشكل كبير خلال الثلثين المتبقيين من القرن السادس عشر، إذ بلغ في عام 1574م

[1] - Braudel, Fernand, op.cit, p. 362-364. Valentin, Fernandes, op.cit, p. 21- 27- 29 – 35. De la primaudaie, Elie, op.cit, pp. 242- 247. Massignon, Louis, op.cit, p. 148. Rosenberger, Bernard, op.cit, p. 138. Barkan, Omar Lutfi, op.cit, p. 23. Louis, Henry, Blanchet, Didier, op.cit, p. 799.
مارمول، كربخال، **مصدر سابق**، ج2، ص:87. دي طوريس، دييكو، **مصدر سابق**، ص: 142- 146.

[2]- نفسه، ج3، ص: 20.

[3]- بن دينار، محمد، **المؤنس في أخبار...**، **مصدر سابق**، ص: 153.

أكثر من ثلاثين ألفا، في حين كان هذا العدد في عام 1587م خمسة وعشرين ألفا، وهو تراجع مرتبط من ناحية بحالة الفوضى والحروب الشاملة التي لم تهدأ إلا في أواخر هذا القرن، ومرتبط من ناحية ثانية بالموجات الوبائية والمجاعات[1]. هذا ويمكن القول، أن هناك تماثلا كبيرا بين مدينة تونس وفاس التي وصفها الوزان بالآهلة[2]، حيث تتقارب المدينتان في نفس النسبة الديمغرافية، إذ يمكن الافتراض أن كليهما عرفتا نسبة ساكنة أعلى سقف هو مائة ألف نسمة. أما باقي المدن التونسية الأخرى، فحسب تقرير ميندوزا ذكر 500 دار بمدينة المنستير، وتجمع سكاني في الجبال المحيطة بمدينة باجة بلغ 2500 دار، و2000 دار ببسكرة، و2000 دار بمدينة الأربس، ورغم أهمية هذه الأرقام إلا أنها تظل ناقصة وتتسم بعدم شموليتها، خاصة وأنها لم تشر إلى أرقام حول المدن التونسية الأخرى. وبناء على هذه المؤشرات فإن مجموع هذه المدن 7000 دار، وبالتالي فسكان المدن التونسية بلغ 135000 نسمة.

وتتشابه مدينة الجزائر مع فاس، ومراكش، ومدينة تونس في شكل التجمعات السكانية التي توسعت خلال القرن السادس عشر، وتأثرت كباقي هذه المدن بأزمات القرن السابع عشر الذي تنضاف إليه الضغوط الإيبيرية على مدنه الساحلية خاصة. والنمو الديمغرافي لمدينة الجزائر حسب المعطيات المأخوذة عن الوزان الذي قدر عدد سكانها بأربعة آلاف كانون، فإنها استمرت في النمو خلال ثلاثينيات القرن السادس عشر، إذ بلغت ثلاثين ألفا وصولا إلى ستين ألفا و70 ألفا عام 1580م وهي أكثر من 100 ألف خلال القرن السابع عشر[3]، وعرفت مدينة عنابة نموا سكانيا بلغ 1500 نسمة[4].

ويظهر التوافق على مستوى النمو الديمغرافي بين المدن المغربية ومدن الإمبراطورية العثمانية، فرغم تراجع ساكنة بعض المقاطعات التابعة لها كمدينة حلب التي تدنت نسبة ساكنتها من 12946ن إلى 9347ن ما بين 1576- 1588م، فإن عدد سكان الولاية قد ارتفع في آخر هذا العصر، إذ انتقلت من 36217 ساكن إلى 45615 ساكن[5]. كما تبرز الوحدة الديمغرافية بين المغرب والإمبراطورية العثمانية في تراجع نسبة ساكنة

---

[1]- بوجرة، حسين، **مرجع سابق**، ص: 152.

[2]- استيتو، محمد، **الأزمة الديمغرافية في تاريخ فاس...**، **مرجع سابق**، ص: 69.

[3]- بوجرة، حسين، **مرجع سابق**، ص: 160.

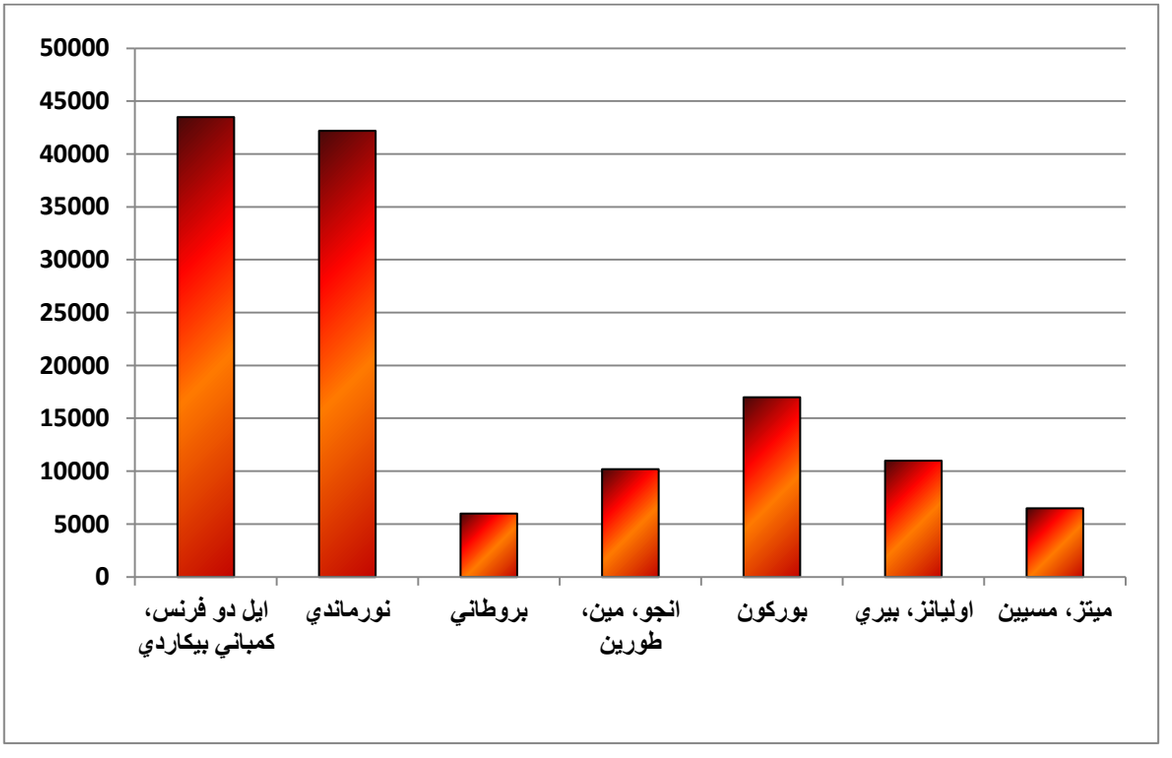
[4]- الوزان، الحسن، **مصدر سابق**، ج 2، ص: 61.

[5]- أوغلي، خليل ساحلي، **مرجع سابق**، ص: 73.

مدنهما خلال القرن السابع عشر، وذلك بسبب الموجات الوبائية الجارفة التي أثرت بشكل كبير على التجمعات الحضرية.

وتتشارك المدن الفرنسية في الوحدة مع المغرب على مستوى توزيع الساكنة الحضرية، التي تتفاوت فيما بينها خاصة بين عام 1660 و1670م[1]. وإذا كانت المدن المغربية تعرف انتكاسات نتيجة التدخلات الخارجية، والجفاف، والأوبئة، فإن المدن الفرنسية الجنوبية هي الأخرى رافقها البؤس وحروب سنة 1640م[2]، الأمر الذي أسفر عن مستويات منخفضة بجميع المدن الفرنسية خاصة مع سنة 1650م، وقد واجهت صعوبات في تجديد ساكنتها البطيئة، منذ منتصف القرن السابع عشر الميلادي، بسبب سياسة الاضطهاد المنتشرة في بداية عهد لويس الرابع عشر، غير أن المدن الفرنسية الشمالية ستعرف تعافيا وانتعاشا، أواخر هذا القرن، متحدية بذلك العقبات الاقتصادية والديمغرافية في السنوات السابقة[3].

المبيان رقم 13: تفاوت نسبة ساكنة شمال فرنسا ما بين 1660-1670م



المصدر (بتصرف): Benedict, Philip, op.cit, p: 1436

[1] - Benedict, Philip, « La population réformée Française de 1600 à 1685 », **Annales, Économies, Sociétés, Civilisations**, 42e année, N 6, 1987, p. 1436

[2] - Ibid, p. 1454.

[3] - Ibidem.

وتتناظر الوحدة السكانية للمدن المغربية والتركية مع عدد من المدن الإيطالية كالبندقية التي ارتفع سكانها إلى 188970 نسمة عام 1607م قبل أن يشهد انخفاضا حادا في أواخر القرن السابع عشر[1]، وكذلك الشيء نفسه بالنسبة لفلورنسا التي عرفت تذبذبا في معدلات نموها بدء من سنة 1630 إلى غاية 1700م،[2] وعرفت باقي المدن الإيطالية الأخرى خسائر موازية في الأرواح شأن مثيلاتها المدن المغربية والإسبانية، وذلك نتيجة الأزمة الوبائية وتوالي سنوات الجفاف وانتشار الفقر[3]. وكان من نتائج هذه الأزمة ارتفاع حركة الهجرة من الريف نحو المدينة في النصف الثاني من القرن السابع عشر خاصة في مقاطعة كامبانيا لتغير اتجاهها في نهاية القرن أي من المدينة نحو الريف[4]. وكانت إشبيلية كباقي مدن المجال المتوسطي عرفت في عام 1591م انتعاشا متواضعا ثم بدأت في تراجع سريع جدا خلال النصف الأول من القرن السابع عشر، وخلالها استنزفت المدينة وفقدت أكثر من 6000 كانون في غضون خمسين عاما، أي 26% من سكانها، وفقدت الطاقات والإمكانات البشرية أكثر من 17% بين عامي 1646 و1693م، واستمر هذا الانخفاض حتى عام 1745م، وكانت إشبيلية آنذاك بالكاد تتجاوز 13000 كانون[5].

لقد شهدت أرياف ومدن المغرب والمجال المتوسطي نمطا دوريا في تطورها السكاني، بين نمو مرتفع خلال القرن السادس عشر، وتباطؤ وركود خلال القرن السابع عشر، وقد رافق كلا المرحلتين تحولات وتطورات عدة، إذ حدث على غرار الأزمة السكانية التي تسببت فيها الكوارث الطبيعية، والجفاف، والأوبئة، والطواعين الجارفة أزمات مرافقة لها اقتصاديا، وسياسيا، واجتماعيا، حيث ظهرت الفوضى، والثورات، وانعدم الأمن، واستفحلت اللصوصية نتيجة نقص الغذاء وانتشار المجاعات، مما تسبب في فناء عظيم شمل سائر أرياف ومدن المجال المتوسطي. وبالتالي، لم يكن الاختلاف في حجم السكان، بين المغرب وبلدان المجال المتوسطي، أن يلغي الوحدة في نمو ساكنتهما خلال القرن السادس عشر، ووحدة ركودهما وتراجعهما خلال القرن السابع عشر، و لم يكن الاختلاف أيضا على مستوى الأرقام أن يضمر الوحدة في عوامل النمو والتراجع السكاني.

---

1 - Bellavitis, Anna, **Famille et hiérarchies sociales à Venise**, op.cit, p. 676.

2 - Delille, Gérard, **Un problème de démographie Historique**, op.cit, p. 423.

3 - Ibidem.

4 - Ibid, p. 424.

5 - Sentaurens, Jean, op.cit, p. 329.

الفصل الخامس

عوامل الوحدة ومعيقاتها

إن المتتبع المدقق للوحدة بين المغرب والمجال المتوسطي، ليلاحظ تعدد أسباب وعوامل هذه الوحدة على المستوى الطبيعي، والبيئي، ووحدة النظام الغذائي، واللباس، ومظاهر الزينة والحلي، والاحتفالات العائلية والدينية، والتبادل اللغوي، والتأثيرات الموسيقية وآلاتها وتداول الأدوات اليدوية، ووحدة البنايات الاجتماعية كالتشابه في نمط المسكن وزخرفة الدور وتأثيثها، ووحدة البنايات العسكرية كالحصون والقلاع وأسوار المدن، ووحدة البنايات الاقتصادية كالأسواق والدكاكين والأزقة والطرقات، وهي مظاهر وحدوية شكلت معالم حضارة البحر المتوسط، وكان للمغرب إسهام كبير في بنائها. فما هي العوامل التي أسهمت في خلق الوحدة واندماج المغرب مع مجتمعات البحر المتوسط؟ وما هي العوائق التي حالت دون استمرارية هذا البناء الحضاري الموحد؟

1- عوامل الوحدة

كان للاحتكاك الجغرافي والتجارة الدولية والهجرات، بين المغرب والمجال المتوسطي، دور كبير في جلب ونقل المظاهر الثقافية المختلفة في العادات والتقاليد، وطبيعة عيش السكان ولباسهم وزينتهم، وحياتهم اليومية وبيوتهم وأثاثهم، وغيرها من المظاهر الثقافية الأخرى.

1.1. دور المجال الجغرافي

لعب المجال الجغرافي دورا كبيرا في تهيئ الظروف العامة لحياة المجموعات البشرية[1]، وذلك بفضل انتشار الممرات والطرقات البرية والبحرية والنهرية. وشجع امتداد الغطاء النباتي الكثيف بجبال الألب والبرانس والأطلس بالمغرب وريف القبائل[2]، على اتخاذها موائل لغنى تربتها التحتية وأمنها[3]، ولممارسة الرعي إلى جانب

[1] - Braudel, Fernand, **La Méditerranée et Le Monde Méditerranéen**, op.cit, p. 21.
[2] - Mauer, Gérard, « L'homme et les montagnes Atlastiques au Maghreb », **Annales de Géographie**, 1996, T 105, N 587, p. 48.
[3] - Braudel, Fernand, op.cit, p. 27.

زراعة الأراضي وتحسين الإنتاجية[1]. وأتاح المجال إمكانية ممارسة شعوبه للتجارة عبر المراكب التي توغلت إلى داخل البحر، لنقل السلع والأفراد وتوزيع الموارد المتنوعة[2]، ونقل عادات جديدة في الطبخ، واللباس، والزينة، وتداول المنتوجات والتقنيات المستوردة. وعملية التبادل هاته كان لها الفضل في اندماج المغرب مع شعوب المجال المتوسطي. وقد لاحظ ابن جبير مشهدا جميلا عن هذا التكامل والاندماج بين سكان المتوسط بمختلف طوائفه، يقول: «**وطوائف النصارى يتلقوننا بالسلام علينا ويؤنسوننا فرأينا من سياستهم ولين مقصدهم مع المسلمين ما يوقع الفتنة في نفوس أهل الجهل**»[3]، وقد نتج عن هذا انفتاح مجتمعات البحر المتوسط على ثقافة بعضها البعض.[4]

وازداد هذا الانفتاح والتواصل، بين مجتمعات المجال المتوسطي، مع مرحلة الحداثة، وبفضل ذلك أصبحت أفعال المجتمعات متأثرة بالوحدة الجغرافية التي فرضها البحر على سكانه[5]. لذلك فمجالات المتوسط تجسد مشهدا عميقا بكونها كانت غارقة في ثقافة الشعوب الكلاسيكية، مثل فالنسيا التي تركت بصمة ثقافية وتجارية، وكان قربها من البحر سببا كافيا للاتصال مع العالم الخارجي[6]، شأن مثيلاتها من المدن المتوسطية الأخرى، كمدينة سبتة وطنجة، التي كانت عرضة للتبادلات الثقافية، وسرعة انتشار الأفكار القادمة من البحر. بل نجد أيضا اتصال مدن المغرب الداخلية مع الضفة الأخرى من المجال المتوسطي مثل مدينة فاس وارتباط علمائها بالأندلس. ويظهر هذا التداخل الثقافي في انسجام سكان كريت التي كانت تتكون من 75% من المسلمين حتى النصف الأول من القرن الثامن عشر[7]. وكانت النتيجة ميلاد حضارات مثقلة بثقافات مختلفة مليئة بالأفكار والمنجزات[8]. لذا لا يمكن لأي حضارة بالمتوسط أن تكون شيئا آخر غير تحالف للثقافات التي تحتفظ كل واحدة منها بخصوصيتها[9]. ورغم محاصرة المماليك المسيحية انتشار الإسلام نحو الشمال في اتجاه الجنوب الشرقي في الأندلس فقد قامت المجتمعات الإسلامية الأكثر تأثيرا باستيراد ثقافة المتوسط الغربي[10]،

---

[1] - Mauer, Gérard, op.cit, p. 5.

[2]- بروديل، فرناند، "فجر المتوسط"، ترجمة محمد بولعيش، **مجلة بيت الحكمة**، عدد 5، السنة الثانية، أبريل 1987، ص: 64.

[3]- ابن جبير، **مصدر سابق**، ص: 302.

[4] - Enault, Louis, **La Méditerranée, ses Iles et ses bords**, op.cit, p. 3.

[5] - Andrew HES, op.cit, p. 2.

[6] - Arciniega, Luis Garcia, **El Mediterraneo**, op.cit, p. 39-40.

[7]- Kolodny. Y, **La population des Iles en Méditerranée,** op.cit, p. 14.

[8]- شتراوس، كلود ليفي، **مرجع سابق**، ص: 61.

[9]- نفسه، ص: 62.

[10]- Hess, Andrew, **The forgotten frontier**, op.cit, p. 5.

وتمكنت مجتمعات أخرى مختلطة بين المسلمين والمسيحيين بتكوين منطقة يتعايش فيها السكان من مختلف الأديان والأعراق، وذلك في المناطق الجنوبية والشمالية لإسبانيا والبرتغال. لكن هذا التفاعل بين المجتمعات المختلفة خلق تاريخا من التوتر الاجتماعي، كان سببه التعصب الديني، وفرضته الظروف السياسية[1].

2.1. دور الهجرات

كان لاستقرار العائلات المشرقية في مدينة فاس وسبتة ومراكش دور مهم في إثراء الوحدة الثقافية والعمرانية بهذه المدن، وذلك بما حمله هؤلاء من تراث. كما أسهم توافد العائلات الأندلسية إلى المغرب والشمال الإفريقي في تزايد عدد السكان والدور السكنية. وكان لهذه الفئات دور في تعزيز الحياة الاجتماعية بالمدن التي اتخذوها كأماكن للاستقرار، حيث صيغت فنون الطبخ على الطريقة الإسلامية والإسبانية، ودخلت معهم باقي مظاهر الثقافة الإيبيرية. ولا ننسى أن ملك غرناطة أبا عبد الله بعد أن استقر في مدينة فاس بعد فقدان ملكه عام 1494م، قد رافقه ما يزيد عن 1130 من صحبه وأهله، وأقاموا بالمدينة قصورا ودورا شيدوها على الأنماط الغرناطية[2]. وقد أثرى هؤلاء الحياة الثقافية بالمغرب، وكانوا بمثابة صلة الوصل بين الثقافتين الإسلامية والنصرانية، لكون أغلبهم كان يتقن اللغتين العربية والإسبانية وساهموا بحظ وافر في الترجمة بين اللغتين، وكانوا خبراء في الطب والجراحة. فنقلوا خبرتهم إلى المغرب وسائر أرجاء المتوسط[3]. وكانوا عمالا مهرة أنجزوا أشغالا بالحرم القديم للموحدين في رباط الفتح، وبنوا سورا ينطلق من باب الحد إلى النهر وفي نهاية الشمال الشرقي شيدوا برج سيدي مخلوف[4]. وكانت لهم خبرة في السلاح والمدفعية، فقد كان أول سلاح سبك من عمل موريسكي ولد في مدريد يدعى المعلم موسى، «**صنع مدفعا طوله ستة عشر قدما تقريبا وعددا من قطع أخرى صغيرة بالإضافة إلى قذافات وسيوف ورؤوس رماح وأسلحة أخرى جيدة**»[5].

[1] - Hess, Andrew, op.cit, p. 5.

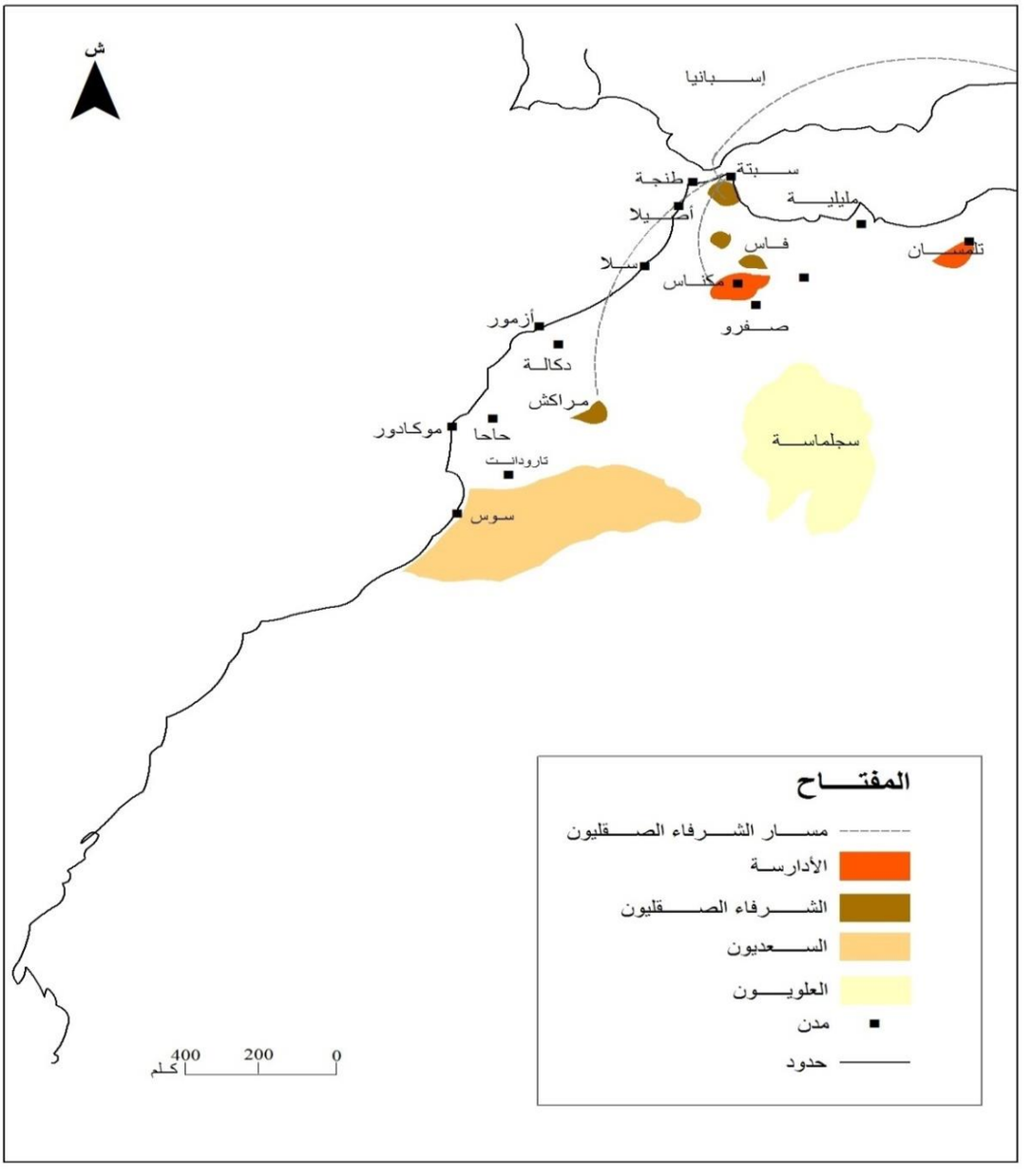
[2]– مزين، محمد، **مرجع سابق**، ص: 278.

[3]– قشتيليو، محمد، **مرجع سابق**، ص: 53.

[4]– كواندرو، روجي، **مصدر سابق**، ص: 33- 34.

[5]– مارمول، كربخال، **مصدر سابق**، ج2، ص: 26.

خريطة رقم 4: انتقال الأسر المشرقية وأماكن استقرارها بالمغرب



مصدر إنجاز الخريطة (بتصرف)[1]

[1]- المقري التلمساني، أحمد بن محمد شهاب الدين، **أزهار الرياض في أخبار عياض**، الجزء الأول، تحقيق مصطفى الشنا، إبراهيم الأبياري، عبد الحفيظ شلبي، القاهرة، 1939، ص: 42. العربي الفاسي، محمد، **مرآة المحاسن...**، **مصدر سابق**، ص: 241. الكنسوسي، محمد، **الجيش العرمرم...**، **مصدر سابق**، ج 1، ص: 90. القبلي، محمد، مساهمة في تاريخ التمهيد لظهور دولة السعديين، **مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط**، عدد 3- 4، سنة 1978، ص: 12. العروي، عبد الله، **مجمل تاريخ المغرب...**، **مرجع سابق**، ج 3، ص: 494.

لقد ساهمت العائلات الأندلسية التي استمرت في التوافد على المدن المغربية في نقل الأفكار والطبائع والعادات إلى المغرب، وبفضلها ازدهرت العلوم والفنون والعمارة، ذات الأصول المختلفة من الشرق وشبه الجزيرة الإيبيرية. وقد شكل المغرب بالنسبة لها وعاء احتضن مكوناتها الثقافية[1]. وقد رافق هذا التكامل داخل المجتمع المغربي الاتصالات المكثفة جدا للجاليات اليهودية وخصوصا السفارديم[2]، التي ربطت علاقات ترابط وتلاحم مع التجار المغاربة عبر إقامة الشركات أو حتى إبرام عقود الصفقات[3]، وقد استفاد المغاربة من دورهم في اكتشاف ركيزة المدافع[4]، وغيرها من المجالات التي برع فيها العنصر اليهودي. وإجمالا، كانت علاقات المهاجرين بالسكان المحليين كفيلة بأن تغني النهضة العلمية والاقتصادية للمدن التي شملتها هذه الهجرات، حيث حملت معها ثقافة وعادات وخبرات مجتمع الضفة الشمالية للبحر المتوسط[5]، وبفضلها تسرب إلى المغاربة المنتجات الغذائية المختلفة، ونماذج عدة من الأطعمة الغذائية وفنون الطبخ، والخبرة في الزراعة والصناعة[6].

3.1. دور الأسر التجارية المغربية

أسهمت مشاركة المغاربة في تجارة البحر المتوسط في نقل الثقافة المغربية إلى أماكن سفرهم، بل منهم من اختار الغربة واستقر كغيره من المشارقة ببورصة واكتفى بتجارة لها طابع محلي، ومنهم من بقي على علاقة مع المغرب والأندلس، مثل التاجر محمد بن قاسم المغربي، الذي كانت له علاقة تجارية وطيدة بين غرناطة وتركيا[7]، والحاج سعيد بن أحمد المغربي، الذي بلغ في أحد أسفاره أنقرة، والتاجر نور الدين الولائي صانع

---

[1] - Castien, Juan Maestro Ignacio, « **Las comunidades judias de Marruecos entre la convivencia y la marginalidad** », La Sesion presencial celetrada el dia 27 de marzo, 2004, p. 4.

من جوانب الوحدة الثقافية استمرار اليهود المغاربة على التقاليد الموسيقية الأندلسية في حفلات الزفاف والاحتفالات العائلية، وكانوا يؤدون الموشحات العربية الكلاسيكية واللهجة الأندلسية، فاليهودية المغربية مثل نظيرتها في المجتمعات الشرقية وفي شمال إفريقيا الأخرى تكيفت مع الموسيقى الأندلسية، وكانت أغلب موضوعات أناشيدها دينية روحية.

Zafrani, Haim, **Conscience et mémoire hispano-maghrébines**, op.cit, p. 240.

[2] - Castien, Juan Maestro Ignacio, op.cit, p: 4.

[3] – عبد المعطي، محمد حسام، **العائلة والثروة...، مرجع سابق**، ص: 303.

[4] – بروديل، فرنان، **المتوسط والعالم المتوسطي**، تعريب وإنجاز مروان أبي سمرا، دار المنتخب العربي للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، 1993، ص: 78.

[5] - Hess, Andrew, op.cit, p. 37.

[6] – نفسه، نفس الصفحة.

[7] – الساحلي، خليل، **من سجلات محاكم الشرع...، مرجع سابق**، ص: 52.

"الوالا" – وهو نسيج من حرير رفيع كالموسلين و"العبائي" وهو قماش من صوف، كان يتاجر بهذه المنسوجات ببورصة[1].

شكل التجار المغاربة المهاجرين وكلاء دائمين لهم بمختلف مناطق البحر المتوسط، إذ استطاعوا تكوين شبكات تجارية كبيرة لجلب البضائع والمنتجات المتوسطية، وكانوا يديرون وكالات تجارية في البندقية، وجدة، وفزان، وإسطنبول، وتونس[2]. وكان من ضمن هذه الأسر الشهيرة: أسرة ابن عربة وجلمام والزواري والغرياني وابن مؤمن ورحومة وميلاد وغيرها[3]. وربط هؤلاء علاقات صداقة مع التجار التونسيين والبنادقة والفرنسيين، وكانت لهم علاقات بالوكلاء والشركاء في كل من إسطنبول، وبيروت، ودمشق، وحلب، وأزمير[4]، وكان لهم دور في تجارة الأخشاب، إذ امتلكوا عددا من مغالق الخشب في بولاق، وكونوا عددا من الشركات لجلب هذه المادة من الأناضول[5]، وكانوا يتاجرون في الكتان بالإسكندرية وتصديره إلى إسطنبول[6].

إن للحضور القوي للأسر التجارية المغربية في شرق المتوسط، وعلاقاتها الكثيفة مع شماله وجنوبه، دور كبير في التعريف بالثقافة المغربية وإشاعتها بنقل خصوصيات المجتمع المغربي على مستوى الأطعمة خاصة نشر أكلة الكسكس، والألبسة المغربية، حيث انتشر الزي المغربي المخيط ببورصة وغيرها من المدن الأخرى، ونقلت طقوس الاحتفال بالأعياد الدينية والعائلية، وأسلوب البناء المغربي. ومن المرجح أن تكون عائلات أزمور التي انتقلت إلى شبه الجزيرة الإيبيرية بسبب المجاعة الشاملة 1521 و1522م، أن تكون قد نقلت معها عادات وتقاليد وألبسة وأطعمة مغربية إلى هناك[7]. وفي مقابل ذلك تشبعت هذه العائلات المهاجرة في أنحاء البحر المتوسط بثقافة المجال في مختلف تلويناتها ونقلتها إلى المغرب، وقد ساعدها في هذا التمازج والاحتكاك بسكان المدن التي استقروا بها إتقانها للعديد من اللغات، والمصاهرة بين العائلات الثرية على الخصوص.

---

[1]– الساحلي، خليل، **مرجع سابق**، ص: 53.

[2]– عبد المعطي، محمد حسام، **مرجع سابق**، ص: 224– 225.

[3]– نفسه، ص: 226.

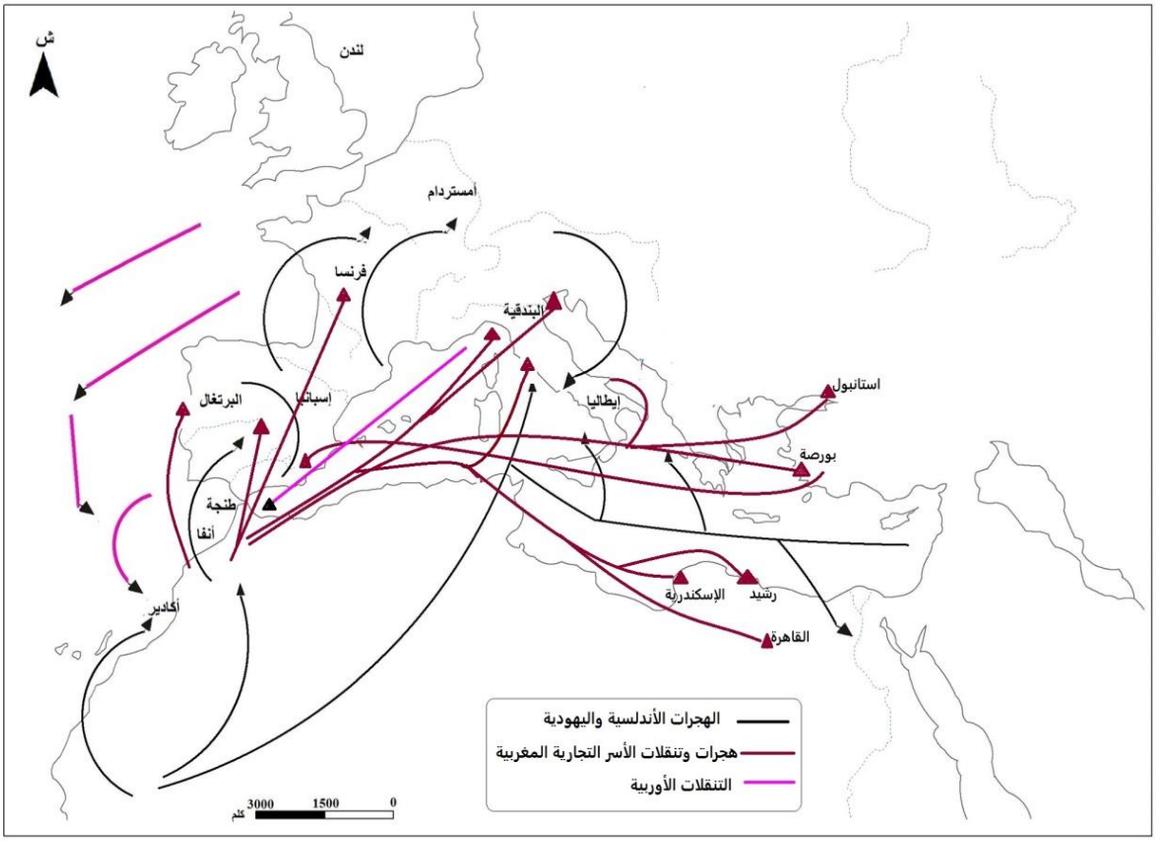
[4]– نفسه، ص: 228.

[5]– نفسه، ص: 231.

[6]– أباظة فاروق، عثمان، **أثر تحول التجارة...**، **مرجع سابق**، ص: 144– 145.

[7] – Chaunu, Pierre, **Le Maroc et l'atlantique, 1450-1550**, op.cit, p. 365.

خريطة رقم 5: هجرات وتنقلات الأسر المغربية والأندلسية واليهودية بالمجال المتوسطي



مصدر إنجاز الخريطة (بتصرف)[1]

ولعل من مظاهر وحدة المجال المتوسطي أن التجار المغاربة كانوا بحارة على مراكب الدولة العثمانية، وتكفي هنا الإشارة إلى مشاركة عبد الملك المعتصم في الحروب العثمانية والانبهار بحضارتها إلى درجة جعلته يتخذ اللباس التركي زيا رسميا له، كما كان رئيس البحرية العثمانية "قبطان باشا" لفترات طويلة من القيادات المغربية[2]. وكان بعض المغاربة يمتلكون سفنا خاصة بهم يعملون عليها مثل عائلات غراب، واجميع، وغانم، وكريشه، وغيرها، وكذا امتلاك عدد كبير من التجار المغاربة المقيمين في رشيد والإسكندرية أسهما وحصصا في مراكب البحر المتوسط، حيث كان لهم دور في تنشيط النقل البحري بين موانئ مصر وشرق المتوسط[3]، مثل الرايس بن أبو سعيد بن نصر العربي المغربي الذي كان يملك سفينة شحن لمختلف المواد من الكتان والقطن

[1]- عبد المعطي، محمد حسام، **مرجع سابق**، ينظر الفقرات التالية: 221- 224- 225- 226- 227- 228 – 229- 230- 231.
الساحلي، خليل، **مرجع سابق**، ينظر الفقرات التالية: 52- 53- 54. أباظة فاروق، عثمان، **مرجع سابق**، ينظر الفقرات التالية: 139- 144- 145- 153- 155.

[2]- عبد المعطي، محمد حسام، **مرجع سابق**، ص: 227.

[3]- نفسه، نفس الصفحة.

والعدس والأرز لأصحابها بالإسكندرية[1]، ومغاربة بورصة الذين كانوا يقومون بممارسة التجارة البحرية في ساحل مرمرة وسواحل بحر إيجة[2]، إذ أن عمل هؤلاء التجار أسهم في ترسيخ ونشر الثقافة المغربية في الأطعمة، وفنون الطبخ، واللباس، والزينة، والفن والنقش، والزخرفة.

4.1. دور الأسرى

احتل الأسرى دورا كبيرا في الوحدة الثقافية والفكرية والأدبية في سائر أرجاء المتوسط، فبقدر ما كانت هذه الفئات على دراية بالقراءة والعلوم والملاحة، بقدر ما كانت تزداد مكانتها ويرتفع سعر افتكاكها، ونال كثير منها مكانة مرموقة في سلك الدولة، وإن لم تكن لها دراية استغلت في خدمة، كخدم في البيوت أو الحقول أو الأسواق، وغيرها من الأعمال الأخرى. وقد بلغ عدد هذه الفئات في نهاية القرن السادس عشر 25000 أسير من الرجال النساء والأطفال. وتم أسر بعضهم على متن السفن، والبعض الآخر تم اقتيدوا من حقولهم أو أخذوا من منازلهم[3]. و لم يكن مصدر هذه الفئات من القرصنة فحسب، ولكن من الحروب الإيبيرية الخاسرة في شمال إفريقيا، ففي سنة 1541م كان بسجون الجزائر الآلاف من الجنود المسيحيين، وأسر في سنة 1560م 7000 الآلاف جندي في جربة[4].

كان لهذه الفئات دور كبير في نقل خصوصيات الثقافة المتوسطية إلى المغرب، ونلمس ذلك من خلال كلام دييكو دي طوريس الذي قال أن عبد المومن « **أشركني في الغداء معه بأشياء أخرى جئت بها من مترلي (...) وأخذنا نتعاطى لعبة الأوتاد**»[5]، وجلب معه من إسبانيا بعض التماثيل، فلم يكن سرور المغاربة بهذا الشيء الجديد أقل من اندهاشهم له[6]. كما جلبت الأسيرة ضونا ميسا ثقافة البرتغال، إذ كانت تحمل منديلها وتقوم بأشياء أخرى خارجة عن عادة المغاربة، ونظر لطول مكوثها في الأسر ربطت علاقة مع أهالي تييوت

---

[1]– أباظة فاروق، عثمان، **أثر تحول التجارة...**، **مرجع سابق**، ص: 139.

[2]– الساحلي، خليل، **مرجع سابق**، ص: 53– 54.

[3] - Marroun, Abdeltif, op.cit, tome II, p. 402.

[4] - Ibidem.

[5]– دي طوريس، دييكو، **مصدر سابق**، ص: 160.

[6]– نفسه، ص: 162.

فأطلقوا عليها اسم "العالية"[1]، وبالموازاة مع ذلك كان زوجها الحاكم «**يلبسها على الطريقة الإسبانية وكانت تحمل السيف والخنجر وتجلس للأكل على الطاولة العالية كما كان سيفعل أي ملك نصراني**»[2].

وتمثل دور هذه الفئات خاصة الأسرى الإسبان في تشييد القصور السلطانية مما جعل بناءها يربط إلى حد ما الفن المغربي بالفن الإسباني[3]، إذ كانت مثلا القصبة السعدية بالمدينة الجديدة بفاس عام 1589م من بناء السجناء المسيحيين[4]. وجلب أحمد المنصور لبناء قصره البديع «**الصناع وأرباب الحكمة من كل أرض حتى من بلاد الإفرنجة فكان يجتمع فيه كل من أرباب الصنائع الحكمة وجهابذة البناء وأولي المعرفة والكفاية في التنميق والتشييد**»[5]، وحشدت السلطة الأسرى في النصف الثاني من القرن السابع عشر في ترميم الأسوار القديمة[6].

وعلاوة على ذلك، نقل الأسارى النصارى خبراتهم في المجال البحري إلى المغاربة، فكان معظمهم يؤخذون للعمل في البحر، مكلفين بتوجيه الأشرعة، والبعض الأخر وهم الأكثر معاناة وشقاء، فكانوا جماعة المجدفين، بما أن أغلبية السفن السلاوية كانت تشتمل على مجاديف[7]. ونقلوا خبرتهم في تذويب معدن النحاس، إذ كان يشتغلون في أفران التذويب في كل من فاس وتارودانت إلى جانب فئة المرتدين والأتراك[8]. ونقلوا خبرتهم في تدوير طواحين السكر[9]. وكانوا يديرون مصانع البارود والكور[10]، واشتغل البسطاء منهم في الحقول، وكان بعضهم مكلف ببيع المواد الغذائية في أسواق المدينة[11]. واشتغلوا كخدم في الحدائق المسورة التي يخصصها السلطان لنسائه وحظاياه[12]. أما النساء والأطفال فكانوا يشتغلون عمالا في المنازل مكلفين بالتنظيف وتزويدها بالماء والحطب، وكان يوكل لهم رعاية الأطفال[13]. ولم يكن الأسارى يخرجون من سجنهم إلا

---

[1]– مجهول، **تاريخ سانتاكروز – أكادير...، مصدر سابق**، ص:75.

[2]– نفسه، نفس الصفحة.

[3]– مزين، محمد، **فاس وباديتها...، مرجع سابق**، ص: 261– 262.

[4]– نفسه، ص: 269.

[5]– الفشتالي، عبد العزيز ، **مناهل الصفا...، مصدر سابق**، ص: 254.

[6]– مويط، جرمان، **مصدر سابق**، ص: 40.

[7]– كواندرو، روجي، **قراصنة سلا...، مصدر سابق**، ص: 52.

[8] - Dziubinski, Andrzej, **L'armée et la flotte de guerre marocaines**, op.cit, p. 70- 71.

[9]– مارمول، كربخال، **مصدر سابق**، ج2، ص: 30.

[10]–نفسه، ص: 169.

[11] - Marroun, Abdeltif, op.cit, p. 404- 405.

[12]– دي طوريس، دييكو، **مصدر سابق**، ص: 167.

[13] - Ibid, p. 403.

لاستعمالهم في الأشغال الشاقة[1]. وحسب شهادات الأب دان وهايدو، كانوا يتعرضون لمعاملات قاسية في البلدان المغاربية، كالحادثة التي رواها هايدو في ماي 1579م عن أحد الأسرى الإسبان الذي قطع رأسه حسن رايس لأنه لم يقدر على التجديف. وبعد أزيد من ستة أشهر قتل "فرديريك نابوليتين" لنفس السبب. وفي يوليوز 1578م قطع مراد رايس رأس الصقلي "كريستوف" لأنه لم يقدر على إطلاق المرساة في الوقت المحدد[2]. ورغم هذه الشهادات المؤلمة، فإن هذه الفئات نقلت مظاهر الثقافة المغربية بعد عودتها إلى مواطنها، بعد أن دونت مذكرات غنية تعرف بأحوال المغاربة السياسية والاقتصادية، ومختلف أشكال الحياة اليومية، بما فيها الطبخ وفنونه، ومظهر الزينة، والبناء، والزخرفة، وغيرها من المظاهر الثقافية الأخرى.

وهكذا، يتبين أن الهجرات الفردية والجماعية كان لها دور كبير في إثراء وحدة المتوسط، فبفضلها أصبح المغرب يتلقى تيارات ثقافية غنية بالعطاءات، وأصبح يتشارك مع شعوب المجالات المركزية والهامشية في انتشار الأطعمة واللباس، ويقتفي أثرياؤه الموضة الجديدة في المظهر والزينة، واللغة، والإقبال على تناول الدخان، والاحتفال، وتشيد الدور والمنازل. ويبين هذا التداخل، بين المغرب وسكان المتوسط، موقع البحر باعتباره وسيلة فعالة للاتصال بين الناس ومصادر أفكارهم وأشياءهم. لكن رغم هذه الوحدة التي بدأت تتحقق بين المغرب والبحر المتوسط، خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين، فقد لازمتها تحديات عدة أعاقت هذا التداخل الثقافي، ومنها العوائق الطبيعية والحروب والتصلب الديني، والصراعات الحدودية، والتقلبات المناخية والموجات الوبائية الشاملة.

2- عوائق الوحدة

رغم الوحدة التي نسجها المغرب مع بلدان البحر المتوسط في الغذاء وأشكال المعيشة واللباس والفنون والزخارف، وتداول المصطلحات والكلمات في مختلف المجالات، ورغم كون هذه الوحدة شملت صنوف الحياة اليومية، فقد حالت عدة عوائق دون استمراريتها، ويمكن تلخيصها في المعيقات الطبيعية والصراعات والتشدد الديني، والتمزق الاجتماعي الناتج عن الفوضى والصراع على الحكم، والموجات الوبائية الناتجة عن الجفاف ونقص الغذاء، وارتفاع الأسعار وانتشار المجاعات المسببة للأمراض.

---

[1]- كواندرو، روجي، **مصدر سابق**، ص: 42.

[2] - Marroun, Abdeltif, op.cit, p. 404, Cité par Haedo, **De la captivité à Alger**, traduction de moliner, Alger 1911, p. 124.

1.2. المعيقات الطبيعية

شكلت وحدة العائق الجبلي عقبة أمام العلاقات بين المغرب والمجال المتوسطي، فوعورة الجبال فرضت انعزالا شبه تام، حيث وقفت عائقا يحول دون تسرب التأثيرات المناخية والثقافية من العادات والتقاليد. ومن الإكراهات الطبيعية الأخرى التي يشترك فيها المغرب مع المجال المتوسطي المناخ المتطرف والمستنقعات الموبوءة، وسوء توزيع الأمطار، والجفاف. هذا بالإضافة إلى أن العزلة الجغرافية للجزر المغربية وباقي جزر المتوسط كانت سببا في بطء الاتصالات.

ومن معيقات الوحدة، بين المغرب والبحر المتوسط، الآثار التي خلفتها الكوارث الطبيعية كالزلازل التي تسببت في خراب العمران، فقد كان للزلزال الذي ضرب مدينة فاس أثار معنوية ومادية كبيرة، حيث تخوف الناس منه وسقط التراب واللبن من غالب الدور وتصدعت الحيطان والشقوق[1]، واشتد روع الناس بعد وقوع زلزلة ثانية أدت إلى سقوط دور فاس، وتهدمت دور مكناس وقصورها ومساجدها، ونتج عن ذلك وفاة نحو عشرة آلاف شخص. وتسبب خروج البحر من سلا نحو مسافة إلى البر في غرق جميع من وجد خارج المدينة، فمات فيه عدد كبير من الناس.[2] وهذا المشهد يطالعنا به إقليم البروفانس الذي تعرض لهزة زلزالية في 24 أبريل 1535م، خلفت أثار بالغة على كنيسة سان نيكولاس، حيث هدم جزء من سقفها[3]. وعرف الجنوب الشرقي لصقلية هزة أرضية في عام 1693م تسببت في انهيار الجزيرة.[4]

2.2. التصلب الديني والصراعات الحدودية

رغم أن التصلب الديني والصراعات الحدودية، بين دول المجال المتوسطي، يعدان من عوائق الوحدة بين الدول، إلا أن تأثيرهما كان ضئيلا أمام دور البحر الذي كان يشجع السكان على الوحدة، رغم أن دول هذا المجال كانوا يقسمون أنفسهم إلى حضارات عنيفة[5]، لذلك فالسبب الحقيقي في الصراع هو الدول والإمبراطوريات، وكان ذلك يتم في أغلب الأحيان باسم الدين والتعصب لاختلاف عقائدهم، ورغم ذلك لم

---

[1]- بروفنسال، ليفي، **نخب تأريخية جامعة لأخبار المغرب الأقصى**، الطبعة الثالثة، باريس، 1948، ص: 116.

[2]- نفسه، ص: 117.

[3] - Chedeau, Catherine, **L'église Saint-Nicolas-de-Pertuis et l'architecture religieuse en Provence au XVIe siècle**, op.cit, p. 212.

[4] - حاطوم، نور الدين، **تاريخ القرن السابع عشر في أوربا**، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، 1986، ص: 569.

[5] - Hess, Andrew, **The forgotten frontier**, op.cit, p. 1.

يؤثر على استمرار الوحدة الثقافية بين ساكنة المجال المتوسطي، إذ اعتقد الكثيرون أن ازدهار حضارة معينة في زمن معين، وازدهار أخرى بعدها على أنه صراع حضارات والحقيقة أنه تتابع الحضارات، وأن الإمبراطوريات هي التي تتصارع وتنهار، أما الحضارات فتتابع وتتناسخ، بل من المستحيل أن تقوم حضارة في معزل عن المشاهدة والتجربة والمنطق[1]. ومثال ذلك وصول إسبانيا والبرتغال بصراعها ضد الإمبراطورية العثمانية مرحلة متقدمة مع منتصف القرن السادس عشر إلى حد أصبح معه مضيق جبل طارق بعد 1492م حدود نموذجية للمتوسط، حيث استقر الخط الثقافي للانقسام بين الإسلام والمسيحية على هذه النقطة الحدودية[2]. ورغم تشكيل هذه الحدود الفاصلة بين العالمين فإنها لم تستطع أن تكون سدا يمنع كل انتشار ثقافي، ويؤكد "أندرو هيس" على فشل ممثلو الحضارتين المتعارضتين في تغيير مجتمعاتهم، حيث أن الثقافتين العظيمتين لكلا الحضارتين لم تكونا في عزلة عن بعضهما، و لم تستطع الحدود إعاقة ذلك التداخل[3].

3.2. التقلبات المناخية والموجات الوبائية

كان للتقلبات المناخية أثر كبير على استمرارية الوحدة بين المغرب ومجتمعات المتوسط محدثة بذلك آثار كبيرة على مدار السنة، إذ تسبب عدم كفاية التساقطات المطرية والجفاف في تراجع نشاط السكان اليومي وجعلتهم عاجزين عن القيام بأي نشاط، مما أدى إلى نقص احتياطات القوت، وبالتالي أزمة غذائية عمت البوادي والحواضر[4]، وصاحب ذلك انتشار المجاعات الشمولية أنحاء المجال المتوسطي[5]. وقد وصف مؤرخ مجهول أزمة الغذاء بعد موت أحمد المنصور، قائلا: «**بيع القمح بثلاث أواقي للمد عام أربعة عشر ومات قوم**

---

[1]– قاضي، فاروق، **آفاق التمرد، قراءة نقدية في التاريخ الأوربي والعربي الإسلامي**، المؤسسة العربية للدراسات الإسلامية والنشر، مركز البحوث العربية الإفريقية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2004، ص: 19-20.

[2] - Hess, Andrew, op.cit, p. 4.

[3] - Ibidem.

[4] - Rosenberger, Bernard, Triki Hamid, « Famines et épidémies aux Maroc XVIe et XVIIe siècles », **Hespéris Tamuda**, vol 15 fasc unique, 1974, p. 25.

[5] - Le Roy Ladurie, Emmanuel, « Histoire et Climat », **Annales, Economies, Sociétés, Civilisations**, 14e année, N 1, 1959, p. 5.

حري بالذكر أن تدهور أحوال الناس بسبب تعطل المطر وحدوث الغلاء الكبير سنة 1520م، دفع ببعض المتصوفة إلى نصح أتباعهم بالعدول عن إنفاق المال في البناء والمسلمون في حاجة إليه للقوت وسد الرمق. (**مرآة المحاسن...، مصدر سابق**، ص: 194- 279- 280). ولجأ السكان في مدينة فاس أمام تردي الأوضاع المعيشية إلى الأولياء للاستسقاء بهم بعد القحط الشديد الذي أصابهم. (ابن القاضي، أحمد، **جذوة الإقتباس في ذكر من حل من الأعلام مدينة فاس**، الجزء الأول، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، 1973، ص: 102).

لا يحصون جوعا»[1]. ووصف القادري أزمة الغذاء في عهد المولى إسماعيل، قائلا: «**اشتد الغلاء وارتفعت الأسعار ووقع مرض في الناس ومات كثير بمرض وغيره من عدم الأقوات»**[2]. وبالإضافة إلى قلة التساقطات المطرية والجفاف، تسبب الجراد في تراجع الإنتاج، وكان مهلكة لحياة الكثير من السكان، ونتج عن ذلك كله انتشار الوباء الذي ضرب عددا من المدن منها مدينة فاس[3]. لكنه يغدو أقل تأثيرا على المحصول الزراعي بالمغرب مقارنة مع العاملين السابقين، رغم أنه هدد منطقة الجنوب ودمر الغطاء النباتي في الواحات المروية، وذكر أنه في حالة استثنائية وصل إلى طنجة[4].

وتسبب السيل العظيم الذي ضرب مدينة فاس في سنة 1599م في تهدم الدور والأسواق والقناطر[5]. كما هو الشأن في فرنسا ما بين 1620-1700م[6]. بل الأكثر من ذلك أن هذه التغيرات المناخية وخاصة فترات الجفاف الطويلة لعبت دورا في انهيار بعض الحضارات القديمة أو أسهمت في ذلك، إذ يمكن أن ترجع أسباب إخلاء مدينتي مايسينا وتايريتر في جزيرة بيلويونيزيا اليونانية إلى ضعف المحصولات الزراعية نتيجة الجفاف[7]. وترجع أسباب الحريق الذي شب في مدينة مايسينا إلى المزارعين الذين عندما قرصهم الجوع لجئوا إلى العنف للوصول إلى مخازن الحبوب[8]. كما هو الحال بالنسبة لإسبانيا التي عانت من النقص في الحبوب، خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر الميلاديين، وذلك بسبب النمو الديمغرافي الذي عرفته البلاد، ورحيل اليهود والمسلمين مما أصبح معه من الصعب الحصول على الاكتفاء الذاتي من هذه المادة.[9]

وتشترك المجموعات السكانية للبحر المتوسط في تسلط الأوبئة والطواعين الجارفة كالطاعون الأسود 1348م الذي أودى بحياة نصف القارة الأوربية، والموجات الوبائية التي انتشرت خلال القرنين السادس عشر

---

[1]- مؤرخ مجهول، **تاريخ الدولة السعدية...، مصدر سابق**، ص: 99.

[2]- القادري، محمد بن الطيب، **نشر المثاني..، مصدر سابق**، ج 3، ص: 253.

[3]- ابن القاضي، أحمد، **درة الحجال في أسماء الرجال**، ج 3، تحقيق محمد الأحمدي أبو النور، مكتبة دار التراث- القاهرة، ص: 300.
الإفراني، عبد الله الصغير، محمد، **صفوة...، مصدر سابق**، ص: 102.

[4] - Rosenberger, Bernard, Triki Hamid, op.cit, p. 25-26.
يذكر الوافراني في النزهة (ص: 50) أن الجراد قدم إلى مدينة مراكش في عام 1570م.

[5]- مؤرخ مجهول، **تاريخ الدولة السعدية...، مصدر سابق**، ص: 99.

[6]- Le Roy Ladurie, Emmanuel, **Histoire et Climat**, op.cit, p. 217.

[7]- عبد العزيز أحمد، حسن، **مرجع سابق**، ص: 56.

[8]- نفسه، نفس الصفحة.

[9] - Marroun, Abdeltif, op.cit, tome I, p. 42.

والسابع عشر الميلاديين، والتي اتسمت بالشمولية بمختلف أنحاء المتوسط، وكانت آثارها وخيمة على السكان والاقتصاد والعمران وانعكست بشكل سلبي على كل ارتباط وتداخل ثقافي، حيث عرفت عدة مناطق مغربية انخفاضا سكانيا، خلال النصف الأول من القرن السادس عسر، خصوصا في سهول المحيط الأطلسي كدكالة وعبدة والشاوية، وهي مناطق انتشرت بها المجاعة التي امتدت ثلاث سنوات من عام 1521 إلى 1523م، وهناك حالات لبعض المناطق التي انخفض سكانها إلى الثلثين في أقل من نصف قرن[1]. وتجدر الإشارة إلى أن هذه السنوات الثلاث قد سبقتها أزمات أخرى، بما في ذلك وباء عام 1493م الذي جلبه اليهود إلى فاس بعدما طردوا من غرناطة، وهناك أماكن أخرى تعرضت للوباء في سنة 1502 أو 1503 و1505م، وقد تسببت هذه الأوبئة في عدة ضحايا، لكن هذه الأزمات لم تكن مماثلة لأزمة 1521- 1523م، التي ظلت لفترة طويلة راسخة في الذاكرة، حيث تتفق جميع المصادر على عواقبها الوخيمة للغاية.

ويضاف إلى هذه المجاعات الرهيبة، الناجمة عن الجفاف، انتشار الأمراض منذ مطلع القرن السادس عشر، وهو على الأرجح بسبب الطاعون الذي انتشر في أصيلا عام 1521م.[2] وكانت هذه الأمراض تنتشر بشكل دوري كل عشر سنوات أو خمسة عشر سنة كالطاعون الذي أصاب الأقاليم البربرية[3]، وفي أحايين كثيرة كانت تموت العائلة الواحدة بأكملها أو يأخذ الطاعون بعض أفرادها، ويترك الآخرين لطاعون آخر قادم. كما كان أثرها واضحا على العلوم، إذ صرف الفقهاء نظرهم عن العلم إلى التكسب المادي، ومن ذلك أن عائلة الشيخ أبو الحجاج مات أبوه وعمه وأولادهما في طاعون كان بمدينة فاس، وبقي هو وأخته التي أكبر منه مع أمهما، ولم تمر بضع سنوات حتى لقيته سنون شديدة، مما صرفه عن القراءة وأقبل على التكسب بممارسة التجارة مما اجتمع له من مال[4]. وكان هذا المشهد المأساوي الذي أصاب الأسر والأفراد بالمغرب، قد شمل البلاد التونسية مع سنوات 1450 و 1468 و1484م، والجزائر، خلال سنوات 1542 و1556 و1572م.[5]

---

[1] - Rosenberger, Bernard, **Population et crise au Maroc**, op.cit, p. 138.

[2] - Ibid, p. 139.

[3] - Massignon, Louis, op.cit, p. 79.

[4] – العربي الفاسي، محمد، **مرآة المحاسن..**، **مصدر سابق**، ص: 204.

[5] - Ibid, p. 80.

جدول رقم **8** : نوعية الكوارث بالمغرب وارتباطاتها الخارجية خلال القرن **16** و**17**م (تماثل في الأزمات)

جدول رقم **9** : نوعية الكوارث بالمغرب خلال القرن **16**م

المبيان رقم 14: نوعية الكوارث بالمغرب خلال القرن 16م بالنسبة المئوية

لقد تواترت الأوبئة والمجاعات على المغرب والمجال المتوسطي، بشكل دوري، ما بين مرحلتي القرن السادس عشر والسابع عشر. وقد انفرد المغرب، دون باقي بلدان شمال إفريقيا، بسيطرة الأوبئة والأزمات الغذائية: (9 حالات وباء: 1509 و1510 و 1511 و1512 و1517م، و4 حالات مجاعة و3 مساغب)، في حين لم يسجل في المغرب الأدنى إلا 5 حالات وباء و9 أعوام وباء ومجاعتين وفترة غلاء قد تكون شكلت مسغبة. أما المغرب الأوسط فقد بسطت الأوبئة نفسها عليه: 7 حالات وباء وحالتا مجاعة[1]. ويمكن القول، أن بلدان المغرب العربي ودول المجال المتوسطي توحدت في سيطرة الأوبئة والأزمات الغذائية، وإن اختلفت في سنوات حصولها ومدى خطورتها. ومن الملاحظ أن هناك علاقة تلازمية واضحة بين المجاعات والأوبئة بالمغرب، إذ رافق الغلاء تطور الوباء، وكانت مسغبة 1516- 1518م قد سبقت وباء عام 1519م، وأفرز تشابكهما مجاعة عام 1520 و 1521م[2].

لقد حملت المجاعات التي شهدها المغرب ودول المجال المتوسطي، ما بين مرحلتي القرن السادس عشر والسابع عشر الميلادي، في طياتها الأوبئة على أنواعها، وجرت ورائها رافدة الطاعون الذي كان يودي بحياة العشرات والمئات، فيذهب بربع سكان المدينة أو ثلثهم أحيانا،[3] ومثال ذلك الوباء الذي ضرب المغرب وشبه الجزيرة الإيبيرية والبرتغال والبلدان المغاربية الأخرى ما بين 1521- 1523م، والناتج عن المجاعة، وقد أسفر عن خسائر كبيرة في الأرواح[4]. وكانت المجاعة الناتجة عن الجفاف والقحط المخيف الذي وقع في عام 1525م بمختلف نواحي الأندلس مهلكة للسكان[5]. وتزامن وباء 1557- 1558م، في وقت واحد، مع الجزائر[6]. وأتى بعد عام 1578م وباء أصاب المغرب، سمي بعام "كحيكحة"، وفيه «**كان الناس يسعلون ثم يموتون بعد ثلاثة أيام أو أربعة ووقع في الناس فناء عظيم**»[7]. وحصدت المجاعة التي نزلت بإيطاليا عام 1583م أرواحا كثيرة، حيث فقدت مدينة راغوس في سنة واحدة 20000 نسمة، وفقدت البندقية ما بين 1575 – 1577م، أكثر من

---

[1]- بوجرة، حسين، **الطاعون وبدع لطاعون...**، **مرجع سابق**، ص: 168- 169.

[2]- نفسه، ص: 171. بوشرب، أحمد **دكالة والاستعمار...**، **مرجع سابق**، ص: 286.

[3]- موسينيه، رولان، **تاريخ الحضارات...**، **مرجع سابق**، م4، ص: 126- 127.

[4] - Rosenberger, Bernard, Triki Hamid, op.cit, p. 289.

[5]- نفسه، ص: 126.

[6] - Ibidem.

[7]- مؤرخ مجهول، **تاريخ الدولة السعدية...**، **مصدر سابق**، ص: 99.

خمسين ألفا. و لم يتبقى من سكان مارسيليا سوى خمسة الآلاف نسمة عام 1581م.[1] وأودى الوباء الممتد من عام 1596 – 1610م إلى خسائر كبيرة نتجت عن 1000 حالة وفاة في فاس كل يوم[2]، ووفاة 2000 شخص كل يوم في مراكش، وكان الملك أحمد المنصور أحد ضحاياه، وقد حدد روزنبارج نسبة الوفيات بين 10 و30% من سكان الحضر.[3] وتلى هذا الوباء تفشي وباء آخر في مناطق فاس ومراكش ما بين 1626-1631م[4]. وهكذا، فقد كانت الأوبئة والطواعين، في المغرب وسائر أرجاء المجال المتوسطي، مقترنة إلى حد كبير بالمجاعة التي قد تكون دفعت بالجرذان الريفية إلى الهجرة باتجاه مناطق الحبوب، ومرتبطة أيضا ببؤر الطواعين التي تشكلت في رحم الأوبئة السابقة.[5]

لقد كانت الأمراض المنتشرة، في الأرياف والقرى المغربية، أشد فتكا وأكثر تدميرا مثل الطاعون الأسود أو مثل طاعون 1596م في إسبانيا[6]، التي انتشرت بها حمى أصابت أجزاء واسعة من مناطقها ما بين عامي 1596 إلى 1602م[7]، حيث شهدت المناطق الداخلية أزمة وفيات خطيرة خلال هذه المدة، ورافق هذا البلاء غلاء الأسعار وتدني قدرة الساكنة الشرائية وانتشار الفقر[8]. و لم تقتصر هذه الكارثة على المناطق الإسبانية بل امتدت إلى مناطق واسعة من أوروبا[9]، وأظهرت الأضرار التي خلفتها بين دول المجال المتوسطي تماثلا كبيرا بين دوله، فيما أحدثته من نزيف ديمغرافي. وخير مثال على ذلك، المناطق الفرنسية التي أصابها الطاعون منتصف القرن السادس عشر، و لم ينته حتى نهاية القرن السابع عشر الميلادي، مخلفا وراءه عدة ضحايا [10]، وتعتبر مدينة بوردو من المدن الفرنسية التي عانت مرارا من اجتياح هذا المرض الساحق والمخيف، والذي أدى إلى حالة من

---

[1]- موسينيه، رولان، **تاريخ الحضارات...**، **مرجع سابق**، م4، ص: 126- 127.

[2]- مؤرخ مجهول، **مصدر سابق**، ص: 99.

[3] - Rosenberger, Bernard, Triki Hamid, op.cit, p. 289.

[4] - Ibid, p. 290.

[5]- بوجرة، حسين، **الطاعون وبدع الطاعون...**، **مرجع سابق**، ص: 173.

[6] - Ibid, p. 39.

[7] - Moreda, Vicente Perez, Collantes, Fernando, « Crisis y problemas demográficos en España desde el Antiguo Régimen hasta el presente », In **Las crisis económicas en España**, La sesión internacional de la AEHE 8, 9 y 10 de Septiembre 2011, Universidad Pablo de Olavide Carmona (Sevilla), p. 3.

[8] - Ibid, p. 4.

[9] - Ibid, p. 6.

[10] - Barry, Stéphane, Bordeaux face à la peste aux XVIe et XVIIe siècles, **Histoire des Sciences Médicales**, tome XXXIV, N 3, 2000, p. 305.

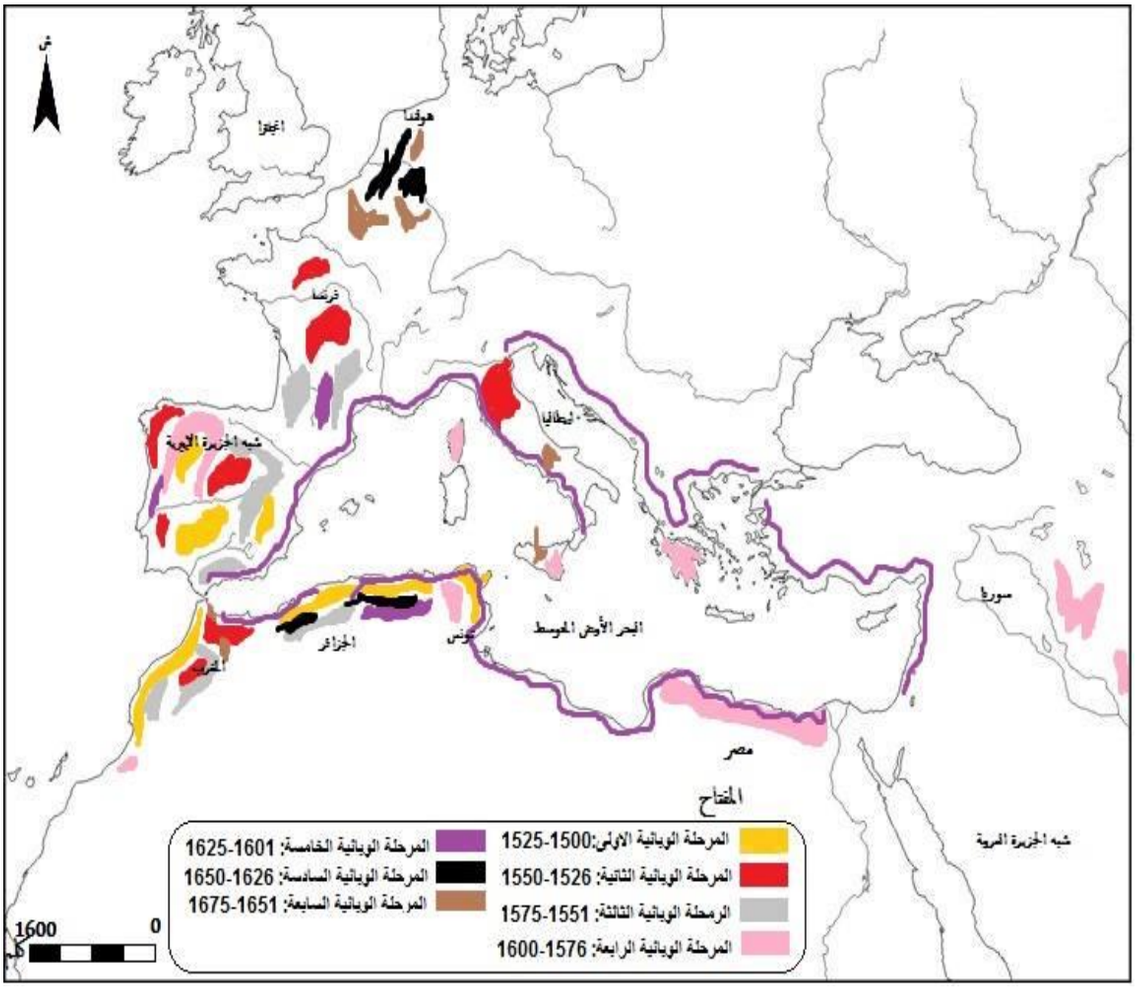
الذعر في أوساط السكان، وتسبب في يعطل كافة العلاقات والتبادلات[1]. وسقطت ساكنة صقلية مع الطاعون الذي ابتدأ من 1624م إلى سنة 1625م. كما تراجع معدل ساكنة مقاطعة كامبانيا بسب طاعون سنة 1656م.[2] و لم تستثنى المناطق الإيطالية الأخرى من هذا الطاعون الشامل.[3]

وكانت بعض سنوات انتشار الجفاف والمجاعة شمولية ببلدان شمال إفريقيا، حيث انتشرت في الجزائر من 1603 إلى 1612م، وفي تونس من 1604- 1606م.[4] وتوالت بعدها على المغرب، حيث عاد الطاعون مرة أخرى على الواجهة في عام 1624م بسب قلة المحاصيل والمجاعة التي استمرت حتى عام 1631م، وكان معدل الوفيات في منطقة مراكش مرتفعا عام 1626م بسبب الجوع والمرض[5]. وكان لأزمة نقص الحبوب والدقيق والخبز في عدد من مدن المغرب والمتوسط كجنوة والبندقية أثر كبير على السكان[6]، حيث تعرضت المدن المغربية والمتوسطية إلى مجاعة كبرى انتشر على إثرها أعداد كبيرة من المتسولين وتزايدت الهجرة نحوها، وفتحت المجاعات المتكررة الطريق للمرض[7]. وأودت المجاعة التي ضربت فرنسا، في السنوات الأخيرة من القرن السابع عشر، وبالضبط في عام 1694م بحياة مليوني ضحية[8]، وقد بلغ عدد وفيات السكان الحضريين لفرنسا حوالي 285000 حالة وفاة سنويا من 1670م إلى 1739م[9]، وهذا التراجع مرتبط بالأزمات الداخلية الوطنية، إضافة إلى دورة الأوبئة التي كانت آثارها سلبية على المجتمع الفرنسي[10]. شأنها في ذلك شأن المدن والأرياف المغربية.

---

[1] - Barry, Stéphane, op.cit, 305.
[2]- Delille, Gerard, op.cit, p. 422.
[3] - Ibidem.
[4] - Rosenberger, Bernard, **Population et crise au Maroc**, op.cit, p. 141- 142.
[5] - Ibid, p. 142.
[6] - Braudel, Fernand, **La Méditerranée, Espace et Histoire**, op.cit, p. 42.
[7] - Ibid, p. 42- 43.
[8]- بوجرة، حسين، **الطاعون وبدع الطاعون...**، مرجع سابق، ص: 72-73.
[9] - Chevet, Jean-Michel, **Les crises démographiques en France à la fin du XVIIe et au XVIIIe siècle : un essai de mesure**, op.cit, p. 128.
[10] - Ibid, p. 131.

خريطة رقم 6: وحدة الموجات الوبائية بالمغرب والمجال المتوسطي خلال القرنين 16 و17م



إنجاز الخريطة بناء على معطيات الجدول والمبيان في الصفحة السابقة.

كان ارتباط المغرب وثيقا بمجالات المتوسط على مستوى نوعية الكوارث خاصة المجاعات والأوبئة، التي امتدت خارج حدود المجال المتوسطي لتشمل إنجلترا وهولندا. وكانت هذه الكوارث غالبا ما تفضي إلى عواقب وخيمة على السكان وتعطل العلاقات الثقافية والاقتصادية بين أرياف ومدن ودول المجال المتوسطي، لذلك أنشأت كثير من المدن والدول الغربية أجهزة إدارية احترازية أمام الانتشار الكبير للأوبئة الشاملة، وهو في حد ذاته إجراء ضد انتشار العلوم والأفكار والأغذية ومظاهر الثقافة الأخرى. لكن رغم وقوف هذه الأوبئة والأمراض إلى جانب الاضطرابات السياسية والضغوط الخارجية أمام الوحدة بين المغرب والمجال المتوسطي، فقد كانت عمليات الاتصال بين الجانبين تستأنف خلال فترات النمو والانتعاش، وكانت تشمل إلى جانب الاستعارة الثقافية في مختلف تلويناتها استلهام التقنية العسكرية والإدارية والاقتصادية.

وإجمالا، فالوحدة بين المغرب والمجال المتوسطي، خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين، حقيقة لا يمكن إخفاؤها في مستوياتها: الطبيعية والثقافية والبشرية والعمرانية، فهي لا تظهر إلا بالتعمق في خصوصيات المجال وتتبع صيرورته التاريخية. ولا يمكن أن تبرز إلا بالكشف عن العوامل المساعدة على تحقيقها، والتي تتمثل في أهمية المجال الجغرافي وخصوصيته الطبيعية والاستراتيجية، إذ شكل وسيلة فعالة للاتصال بين مجتمعات العالم المتوسطي، كما أن الهجرات الدائمة الحدوث في مياهه تعد من الممارسات الوحدوية لسكان المغرب والبحر المتوسط. وبفضل هذه الخصوصيات نقلت إلى الطرفين معا الأفكار، واللغات، والعادات والتقاليد في الطبخ وفنونه، وفي اللباس، والزينة، وألعاب اللهو والتسلية، والموسيقى، ثم التقنيات والأدوات اليدوية، والقصص والأساطير، والخرافات والسحر والشعوذة، ومظاهر الثقافة الأخرى، وتقاسمت بعض الرؤى والمواقف والظواهر حول الإنسان والكون والطبيعة، وتوحدت في التركيز على مسألة الزمن والموت، والنهاية الوشيكة للعالم، ومسألة التوحيد، وهي موضوعات تشابهت فيها نظرة ديانات وثقافات المجال المتوسطي.

القسم الثاني

تفاعلات المغرب مع المجال المتوسطي:

أثرها الداخلي والخارجي

مقدمة

طرح تاريخ المغرب خلال العصر الحديث عدة قضايا تاريخية، بدت للمؤرخ المعاصر على أنها جديدة تحتاج إلى بحث نزيه ومنهج حكيم لتحليل وقائعها، ولعل من أبرزها إشكالية التفاعلات المجالية مع الدول المؤثرة في منطقة البحر المتوسط في مستوياتها المختلفة: السياسية والإدارية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية. وتعد هذه القضايا موضوعا مشوقا وشائكا في الآن نفسه، أثارت صخبا كبيرا بين المؤرخين، فمنهم من استقر في ذهنه الحضور الإيجابي للمغرب في النظام القائم في البحر المتوسط، مستحضرا بذلك منجزاته ومظاهر نهضته. وفئة قليلة تلغي كل التصورات التي تثبت تفاعل المغرب الإيجابي، وتعتبر النتائج العلمية التي توصلت إليها الفئة الأولى مجرد تصور تعتريه العديد من المغالطات، وترى في قضية تفاعل المغرب موضوعا بكرا يحتاج إلى المزيد من البحث في ظل مرحلة حرجة بالنسبة له، ارتبطت بظهور التقنية الأوربية الحديثة والاكتشافات الجغرافية، ومرحلة أوج القوة التركية في الجهة الشرقية من حوض البحر المتوسط. ولا يخفى على أحد الأثر الداخلي والخارجي لهذه التحولات الهامة في المنطقة على المغرب.

لذلك، لم يعد ممكنا تناول تاريخ المغرب، خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين، بصورة منعزلة ومنفصلة عن مختلف المستجدات الدولية في النظام القائم في البحر المتوسط. فما مدى تأثير تشابك المصالح وتعدد الرؤى الاستراتيجية للقوى المؤثرة في المنطقة على تفاعلاته المجالية؟ وكيف كان أثرها على مستوى التنظيم السياسي، والإداري والعسكري، والاقتصادي والاجتماعي؟ وهل استطاع المغرب أن يتفاعل معها بشكل إيجابي؟ وما هي المعوقات التي حالت دون حدوث القفزات النوعية في التطور الحضاري بالمغرب على غرار ما عرفته الضفة الشمالية الغربية للبحر المتوسط؟

* * *

الفصل الأول

المغرب والتفاعل السياسي ضمن القوى الفاعلة

في النظام العالمي للبحر المتوسط

مثّل البحر المتوسط مركز اهتمام في سياسة الإمبراطوريات المؤثرة في مجاله، خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين، بحيث كانت كل واحدة منها تسعى إلى جعله بحيرة تابعة لها. وبذلك شكّل المتوسط قلب الصراع بين هذه الإمبراطوريات، وبؤرة تصادم بين مطالبها العدائية، وكانت الطموحات والمصالح تجمع وتفرق بين هذه القوى الفاعلة في المجال، وهي قوى ظلت لقرون تفرض قوتها العسكرية وتنظيماتها السياسية والإدارية وتوجهاتها الاقتصادية المحكمة، وتسارع بعضها البعض للظفر بالمستعمرات واحتلال المراكز الرئيسة، لذلك كانت تثير المخاوف والحذر من بعضها البعض. وأحسن مثال على ذلك القوة العثمانية التي لم تكن تضاهيها أي قوة في الغرب لقرون، وكانت تخيف بشكل خاص الإمبراطورية الإسبانية التي تعتبر الأتراك وكلاء الشيطان. وفي هذا السياق، سعت إسبانيا نحو تحقيق الوحدة والتوسع السياسي، ووضعت نفسها خليفة للإمبراطورية الرومانية القديمة لمواجهة القوة العثمانية المتنامية، فاخترقت بذلك الحدود التي كان مضيق جبل طارق مركزا لها، وحدا فاصلا بين الدول المسيحية في الشمال والدول المسلمة في الجنوب، وكان لهذا التوسع والطموح الكبير لهذه القوى أثره الداخلي والخارجي على المغرب وشمال إفريقيا ككل. فكيف أثرت هذه المستجدات المجالية على أوضاع المغرب الداخلية وعلاقاته الخارجية؟ وهل مكنته سياسته الخارجية ونوعية دبلوماسيته من التفاعل مع النظام السياسي القائم في البحر المتوسط؟

1- أثر سياسة القوى المؤثرة على تفاعل المغرب في المتوسط

كان المغرب، خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين، مجالا لتداخل وتقاطع مصالح القوى الفاعلة في العالم المتوسطي، جعلته مجبرا على التفاعل فيما يحدث على أرضه والتعامل بحرص شديد مع كل الأطراف، فكانت علاقاته المجالية مرتبطة بنوعية ممارساته الدبلوماسية من أجل تدبير وحماية مجاله الترابي، حيث كان مجبرا على اختيار دقيق للتحالف مع الأطراف حسب درجة ثقلها، وتأثيرها في السياسة الدولية للبحر

المتوسط. فكيف أثرت طموحات ومصالح القوى المؤثرة في المتوسط على تفاعل المغرب في المجال؟ وهل تمكن من تجاوز معيقات التفاعل مع النظام السياسي القائم بالمجال المتوسطي؟

1.1. أثر الحضور الإيبيري على تفاعل المغرب

إن التفاعل الحقيقي الذي ظهر بالمتوسط، مع بداية القرن السادس عشر الميلادي، جاء مع مضي الإيبيريين قدما في بلورة مشروعهما الاستعماري في شمال إفريقيا والعالم الجديد، وخاصة مع البرتغال التي انعكس تفاعلها مع البحر المتوسط، في بعده المجالي والاقتصادي، سلبا على المغرب، حيث كانت سياستها تقضي بالسيطرة على الحدود المغاربية الساحلية من أجل أغراض تجارية، وهذا التغير في بنية الحدود في شمال إفريقيا كانت الغاية منه وقائية تهدف إلى حماية الطرق البحرية في المنطقة الأطلسية. فاحتلالها لسبتة عام 1415م، جاء نتيجة لتحكمها في ذهب السودان، بالإضافة إلى أنها تشكل بداية تغير في النظام الحدودي الإيبيري الذي سيؤدي إلى مكاسب كبيرة. فقد أدرك تجار لشبونة المنحدرون من أصول بندقية أهمية المدينة، فقدموا الدعم المالي اللازم لذلك، وبمساعدة تجار جنوة تمكن البحارة البرتغاليون من السيطرة على مناطق الصيد المغربية، وتمكنوا من استغلال منطقة الأزور، بالإضافة إلى ذلك أدى تأسيس مركز تجاري في جزيرة أرغين إلى البدء في تجارة الذهب والرق الإفريقي. ومن أجل التعامل مع التغيرات التي تقع على صعيد المغرب أسست دار سبتة Casa de Cueta في سنة 1434م لتنظيم التبادل التجاري ووضع إمكانية فرض الضرائب على التجارة البحرية.[1]

لقد كانت قوة النشاط التجاري للبرتغال مع إفريقيا إشارة على احتمال تحقيق نجاح على مستوى الفتوحات واستمراريتها[2]، جعلت المغرب يفقد قوته السياسية والاقتصادية أمام حضورها الوازن في البحر المتوسط. ومن التطورات الأخرى التي أثرت على المغرب وباقي المستعمرات الإفريقية الاهتمام المشترك بين النظام السياسي وتجار لشبونة حول التبادل التجاري، إذ في سنة 1463م استطاعت الدولة التحكم في المركز التجاري بجزيرة أرغين وبعد ستة سنوات أصبح التاجر "فرناو كومي" Fernao Gomes مكلفا بشكل كلي بالعمليات التجارية مع إفريقيا جنوب الصحراء، والتي كانت تتم على شكل المقايضة في سلع الألبسة والقطع

[1] - Hess, Andrew, op.cit, p. 29.

[2] - Ibid, p. 30.

المعدنية مقابل منتجات الرق والذهب والعاج والتوابل، وكان نتيجة ذلك تركز الحركة التجارية في غرب إفريقيا ضمن المجال الاقتصادي البحري المسيحي الصاعد على حساب المناطق الداخلية المغربية[1].

ولتأمين الطرق التجارية البحرية المؤدية إلى الهند قامت البرتغال بتشييد التحصينات الساحلية كتحصين مازكان والسيطرة على أكادير مما أدى إلى محاصرة السكان داخل المغرب[2]. وأدى هذا التفوق العسكري للبرتغاليين وسيطرتهم على المجال إلى تقهقر السلطة المغربية، وبالتالي السيطرة على السهول الغربية الخصبة بالإضافة إلى تشكل حركة تجارية ثلاثية ربطت غينيا والمغرب والبرتغال. غير أن ازدهار هذه الحركة التجارية والمكاسب العسكرية المحلية لم توقف البرتغال عن السعي وراء مكاسب ترابية أخرى في المجال المتوسطي والأطلسي. فقد فتح لها احتلال سبتة الباب على مصراعيه للبحر الأبيض المتوسط، فأصبحت القوارب البرتغالية تجوب مياهه، وتعرض خدماتها التجارية، وفرضت وجودها اللامشروع بممارسة القرصنة، حيث كانت تعترض وتستولي على شحنات سفن البندقية التي تشحن النبيذ من كاندي Candie، وتعترض سفن جنوة على سواحل المغرب والبلدان المغاربية الأخرى[3]. وكانت سفنها تبحر نحو المدن التجارية كأنحاء فالنسيا وجزر البليار ومارسيليا، ولم يكن أحد يرفض عروضها في جميع أنحاء غرب البحر المتوسط[4]. وهذا الحضور الوازن للبرتغال أثر بشكل كبير على علاقات المغرب التجارية بالمجال المتوسطي، إذ تسبب البرتغاليون في قطع علاقة الموانئ المغربية مع تجار جنوة والبندقية وغيرها[5].

وكان التفاعل المجالي للإسبان، بعد الشروع في تحقيق الوحدة السياسية والدينية والإقليمية، والذي تم عبر زواج سياسي بين الملكين الكاثوليكيين فرديناند وإزبيلا[6]، ونهج سياسة إفريقية حقيقية بعد طرد الموريسكيين وتعقبهم[7]، أحد المؤشرات الدالة على محاولة بناء نظام إقليمي في المنطقة بتوجهها نحو جزر البليار، وصقلية، وسردينيا، ونابولي، والعالم الأطلسي. ومراقبة ما يجري في المغرب الإسلامي[8]. وهكذا، فإن إسبانيا

---

[1] - Hess, Andrew, op.cit, p. 31.

[2] - Ibid, p. 34.

[3] - Braudel, Fernand, **La Méditerranée**, op.cit, p. 550- 551.

[4] - Ibidem.

[5]– رزوق، محمد، **دراسات في تاريخ المغرب**، إفريقيا الشرق، الطبعة الأولى، 1991، ص: 143.

[6] - Courdier, Zoe, **Les Batailles entre chrétiens et ottomans**, op.cit, p. 27.

[7] - Ibidem.

[8]- خير فارس، محمد، **تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي**، دار الشروق، بيروت، 1979، ص: 14.

كانت تحدوها رغبة كبيرة في بناء إمبراطورية ترابية كبيرة في المتوسط، فاحتاجت ما يقارب ثلث المدة التي استغرقها البرتغاليون لبلوغ هذا الهدف، وذلك نتيجة تماسكها السياسي[1]، حيث استطاعت بفعل التقنية السيطرة على قدر كبير من الأراضي في زمن جد وجيز. فبعد سنة 1519م تمت إضافة مليون كيلومتر مربع للنفود الإسباني[2]. فأصبحت بذلك تتوفر على ممتلكات مهمة بعد النجاح الذي حققته داخليا وخارجيا في عهد شارلكان الذي ترك لابنه فليب الثاني ميراثا من إيطاليا (ميلانو، نابولي، وسردينيا وصقلية)، وميراثا من الفلاندر والأراضي المنخفضة وأقاليم فرنسا، فضلا عن المناجم في البيرو والمكسيك التي تتوفر على كميات وفيرة من الفضة[3]. ولحماية مجالها من تهديدات الأتراك قامت بإنشاء حاميات في مليلية، والمرس الكبير، ووهران، وبجاية، وطرابلس[4].

ونتج عن هذا الحضور اللافت للإسبان، في المتوسط والعالم الجديد، آثار سلبية على نمو وتفاعل المغرب وباقي البلدان المغاربية مع المجال المتوسطي في مختلف المستويات، إذ تسبب احتلال مراكزها واستمالة القبائل وعدد من المناوئين لسلطتها في تقلص حركة التجارة الدائمة لهذه المراكز المنافسة لها والقريبة منها، والتي كانت تشكل منافذ مهمة بالنسبة لها، فهي تمثل نقطا عسكرية واقتصادية بالغة الأهمية، ورغم تهديدات الأتراك لها بعد استيلاء محمد الفاتح على القسطنطينية في عام 1453م وسوريا في 1516م ومصر عام 1517م[5]، فقد جعلت أماكن البحر الأبيض المتوسط في قلب اهتماماتها، بعد إعادة توحيد شبه الجزيرة الإيبيرية ومواصلة أعمالها في فتح الأماكن الإسلامية في شمال إفريقيا[6]. ويلاحظ أن هدف سياسة الإيبيريين من احتلال تلك المراكز هو

---

1 - Hess, Andrew, op.cit, p. 34.

2 - Ibid, p. 43.

3 - Dedieu, Jean Pierre, **L'Espagne de 1492 à 1808**, paris 2005, p. 17.

لما اشتد التنافس بين المملكتين تم تقاسم النفوذ بموجب معاهدة طوردسيياس Tordesillas سنة 1494م بعد تدخل البابا ألكسندر السادس لحسم الخلاف بين الدولتين بخصوص الأراضي التي كانت تكتشف في العالم الجديد زيادة على موضوع الصراع على المغرب.

ينظر: بوزينب، الحسين، "تطور النظرة الاستراتيجية إلى المغرب"، **مجلة التاريخ العربي**، العدد 35، صيف 2005، الطبعة 1996، البيضاء، ص: 274.

Rezette, Robert, **the Spanish enclaves in morocco with eight maps**, Paris 1976, p. 36.

4 - Courdier, Zoe, op.cit, p. 27.

5 - Braudel, Fernand, **La Méditerranée**, op.cit, p. 356.

6– نشب الصراع مع البرتغال بسبب المكتسبات المجالية التي حققتها إسبانيا، ولحسم الخلاف دخلت المملكتان مع بداية القرن السادس عشر في مفاوضات لتقاسم الأراضي المغربية انتهت بالتوقيع على معاهدة سينترا Cintra سنة 1509م، وبموجبها ألحت إسبانيا على أحقيتها في جزيرة باديس.

Rezette, Robert, op.cit, p. 36.

جعلها سدا أمام العثمانيين، فإسبانيا صنعت بعد وحدتها الوطنية حدودها الخارجية مع قوى البحر المتوسط، وكان المغرب متضررا من جراء هذه السياسة في جميع الميادين.

2.1. أثر الحضور التركي على تفاعل المغرب

استطاعت الإمبراطورية العثمانية، بعد الرحلة الطويلة لتوسعاتها العسكرية، أن تسيطر على شرق وجنوب البحر الأبيض المتوسط، باحتضانها للحضارة المملوكية الشامية والمصرية، والحركات الجهادية للجزائر وتونس وليبيا، وشارفت ممتلكاتها جزيرة رودس وسواحل إيطاليا[1]، وكان لهم حساب سياسي استراتيجي في هذا الجزء من المتوسط، يكمن في تحديد الحدود، لتتيح لهم إمكانية استغلال مزايا الأسلحة الإمبريالية للدفاع عن الإمبراطورية في أماكن أخرى[2]. وبفضل توفرها على جيش قوي، وأسطول ضخم، وموارد خراجية مهمة من البلدان المفتوحة، بدأت تهيئ نفسها، هي الأخرى، لخلق نظام إقليمي تحت سيادتها، منطلقة في ذلك من الحماسة العسكرية الدينية كما يسميها أندرسون، والتي كان هدفها البحث والسعي نحو الاستيلاء على الأرض[3]. وهذا الأسلوب أعطى النموذج العثماني أو النظام العثماني الذي مثل مظهرين: مظهر مادي (البحث عن الأرض) ومظهر ديني (الجهاد)، وكان هذا الأخير لغة حوار مع الطرف المسيحي خاصة بعد احتلاله لمدن الشمال الإفريقي، واستنجاد المسلمين بهم، فأصبحت صورة السلطان العثماني تتسم بصفة المنقذ والمحرر لرعايا المماليك المسلمين الموجودون في الأندلس وشمال إفريقيا. وبذلك، تدخل الدولة العثمانية حلبة الصراع مع الدول الأوروبية، خاصة إسبانيا تحت ذريعة الدفاع عن الأخوة الإسلامية، وصيانة حرمة الدين، كإحدى مبادئها الأساسية التي استندت إليها الدولة.

ولإيقاف أحلام المسيحية وحصر توسعاتها المجالية كان لا بد من ضم المغرب، فشرعت في ضمه بعد سنتين من وصول صالح باشا إلى الجزائر كحاكم لها في ربيع 1552م[4]، حيث قام بالهجوم على مدينة فاس واحتلالها مدة نصف عام قبل الانسحاب منها[5]، رغم محاولات الأتراك المتكررة ضم المغرب، إلا أنهم فشلوا في

---

[1] - De Haedo, Diego Fray, **Histoire des Rois d'Alger**, traduite et annotée par de Grammont, Alger 1881, p. 8.

[2] - Hess, Andrew, op.cit, p. 101- 102.

[3]- بيري أندرسون، **دولة الشرق الاستبدادية**، ترجمة بديع عمر نظمي، الطبعة العربية الأولى، بيروت لبنان، 1983، ص: 11- 12.

[4] - Ibid, p. 76.

[5] - Ibidem.

ذلك، و لم يكن ذلك مبنيا على قدرة المغرب العسكرية، خلال القرن السادس عشر، بل كان السبب في ذلك مقاومة الإسبان للسياسة التوسعية العثمانية، حيث شكلت وهران العقبة الأخيرة أمام سيطرتهم على المغرب الأوسط بعد ضمهم لميناء بجاية[1]. إضافة إلى تحالف المغرب مع الإيبيريين ضد العدو المشترك، وكان من أسباب عدم ضمه المغرب انشغال سليمان القانوني بحملاته شرقا[2]، وينضاف إلى ذلك التحدي السياسي الذي واجه العثمانيين سنة 1557م بعد ثورة القوات الجزائرية ضد الحاكم العثماني الجديد محمد باشا بسبب رواتب الجنود[3].

رغم هذه العوامل، التي حالت دون ضم المغرب، فقد كانت رغبة العثمانيين ملحة في بناء نظام إقليمي في المتوسط، إذ شكل اغتيالهم لسلطان المغرب في أكتوبر 1557م تهديدا لاستقرار الحياة السياسية بالبلاد، مما فتح المجال لإمكانية السيطرة عليه والوصول إلى جبل طارق، وتهديد الساحل المتوسطي لإيبيرية بهجوم بيال باشا قائد القوات البحرية العثمانية على جزيرة مينوركا[4]، وسعى الأتراك إلى دعم السلطة الوطاسية ضد الشرفاء السعديين لإزاحة الطبقة الحاكمة المحلية فيما بعد، وإنشاء إدارة عثمانية موجهة من إسطنبول، وجعلها كباقي محافظات شمال إفريقيا حتى تكون من نفس الدرجة من التحكم كما هو حاصل في الأراضي القريبة من العرش الإمبراطوري. ولذلك شكّلت العمليات العسكرية على طول شواطئ شمال إفريقيا تحديا لرفع سلطة السلطان العثماني في هذه المناطق الحدودية إلى مسارها الصحيح، ولذلك تدخلت الإمبراطورية لكسر التحالف السري بين السلطة المغربية وإسبانيا. وبسبب الخوف من العثمانيين حرضت الإمبراطورية الإيبيرية وفرسان القديس يوحنا القبائل المحلية في الساحل المغاربي ضد الأتراك، فكانت ردة فعل العثمانيين دعم المجاهدين على شواطئ المحيط الأطلسي في المغرب لمداهمة التجارة المسيحية في الأطلسي وحماية الإسلام في المتوسط[5].

وإجمالا، كانت الإمبراطورية العثمانية تتحرك في المنطقة وفق دينامية سريعة وغير مكشوفة، متخذة بذلك سواحل شمال إفريقيا كقواعد لمواجهة إسبانيا والبرتغال، وحصر أحلامها التوسعية في تلك المناطق. ولا يتأتى ذلك إلا بالسعي الحثيث نحو إدماج موقف المغرب ضمن مشروعها لمواجهة المد الإيبيري. وقد استغلت وضعه الداخلي الحرج بعد سنة 1574م، حيث نشب الخلاف على عرش المغرب، وبسبب ذلك ازدادت رغبة

[1] - De haedo, Diego Fray, op.cit, p. 94- 95.
[2] - Hess, Andrew, op.cit, p. 55.
[3] - Ibid, p. 77.
[4] - Ibid, p. 78.
[5] - Courdier, Zoe, op.cit, p. 102.

الأتراك في ضمه، خاصة بعد لجوء عبد الملك وأحمد طالبين مساعدتهما في استرداد العرش المغتصب، فانتهز السلطان العثماني ذلك ووعدهم بالمساعدة[1]، وفعلا دخلوا تلمسان في سنة 1575م مع 4000 أو 5000 فارس[2]. وقاد عبد الملك الحملة بمساعدة رمضان باشا ضد مغتصب العرش محمد المتوكل، الذي كان يرغب في طلب المساعدة من فيليب الثاني[3].

زود العثمانيون عبد الملك بـــ 20 مدفعية و4000 فارس عربي وعددا كبيرا من الجنود الأتراك، بلغ عددهم ما بين 8 و10 آلاف جندي، هذا بالإضافة إلى الذخيرة والمؤن. وحشد عبد الملك شيوخ القبائل الممتدة على طول الطريق من ملوية إلى فاس لتمويل جيشه، وبعد دخوله إلى فاس اعتبره الأتراك سلطانا على بلاده، وكان ذلك في مارس 1576م[4]، لكن عبد الملك لم يكن واثقا كثيرا من الأتراك، حيث نستشف من خلال رسالة بعث بها "فرانسيسكو كاسبارو" إلى فيلب الثاني يوضح له فيها نية عبد الملك في طرد الأتراك من البلاد بعد استرجاع زوجته وابنه من الجزائر، ورغبته في الحصول على اتفاق إسباني ضدهم[5]، في الوقت الذي أدرك فيه العثمانيون أن الرهان الذي أنجزوه مع عبد الملك قرب من نهايته بعد أن حقق مكاسب مهمة في المغرب تتمثل في توحيد صف المغاربة ضد التهديد الأجنبي.

يتبين من خلال هذه الأحداث، أن الإمبراطورية العثمانية كانت تهيء الأسباب لتوحيد المغرب، و لم يكن عبد الملك إلا آلية للاستيلاء على الحكم ومن ثم تغيير هذه القيادة المحلية إلى قيادة عثمانية تتحكم فيها من المركز. كما أن الأتراك هم من صرفوا الملك الإسباني فليب الثاني عن التدخل في المغرب، بل إننا نجد هذا الأخير يضطر إلى الارتباط بعلاقات ودية مع عبد الملك لما يدركه من خطورة وعواقب الخطر التركي في هذه الجهة، خاصة بعد أن أرسل باشا الجزائر جيشا مكونا من 6000 جندي لتعزيز قوات عبد الملك ضد ابن أخيه، الشيء الذي خلق تخوفا لدى فليب الثاني من هذا التقارب[6]، حيث أهمل طلب محمد المتوكل، بل اعتبره

---

1 - De la veronne, Chantal, « Lettre de Pedro Venegas de Cordoba sur Melilla », 1575, S.I.H.M, Première série - Dynastie sadienne 1560- 21 aout 1578, **Archives et bibliothèques d'Espagne, Tome III**, paris 1961, p. 205- 206.
2 - Ibid, p. 206.
3 - Ibidem.
4 - Ibid, « Avis du penon de vêlez », Mars 1576, p. 215.
5 - De Castries, Henry, « Lettre de Francisco Gasparo corso à Philippe II », Valence, 22 octobre 1577, S.I.H.M, Première série - Dynastie sadienne, **Archives et bibliothèques d'Angleterre, Tome I**, p. 257.
6 - Ibid, « Mémoire de Giovanni Battista Gesio », Madrid, 24 Mars 1576, p. 160.

شخصا غير مرغوب فيه داخل التراب الإسباني[1]. والأمر نفسه بالنسبة لفرنسا، التي تأسفت على المشاركة في الحملة البرتغالية لمحدودية مواردها التي لا تسمح لها بالمساهمة، رغم أنها وعدت بإرسال بعض المساعدة[2]، ولكونها كانت مدركة لقوة العثمانيين وعلاقتهم بالمغرب خاصة بعد الرهان الذي أنجزوه مع عبد الملك، فهي تعتبر عبد الملك أحد رجالات الإمبراطور العثماني، لذلك نجد الملك هنري الثالث خلال سنة 1576م يبعث "لويس كابريط" إلى عبد الملك بعد مبايعته سلطانا على المغرب[3]، وكان ذلك تزكية للعثمانيين الذين اعتبروه سلطانا على البلاد.

وساعدت ظرفية المغرب المحرجة آنذاك عبد الملك في انتصار عامة الناس له، وحصل على دعم شعبي، والتمس تثبيت شرعية ولايته من أهل الحل والعقد من علماء فاس، بعدما انزاحت عن المتوكل هذه القوة الشعبية والمؤسسة الشرعية، ولأنه كما يقول مؤرخ مجهول: «**كانوا يكرهون مولاي محمد وولده مولاي عبد الله لخيانته لهم**»[4]، بعدما كان المغاربة يرون فيه رجلا من رجالات السلطان العثماني بدليل الاتفاقية المكتوبة مع الأتراك[5]، وفي رأيهم جاء ينفد مشروع السلطان العثماني، فالتهديد التركي هو حقيقة واقعة بالنسبة للمغاربة والمسيحيين بحجة مساندة عبد الملك في حملته[6]، إلا أن عبد الملك بحكم تحركاته في المجال الأوربي كان على دراية بنواياهم وخططهم، لذلك انفتح على إنجلترا[7]، التي كانت في صراع تاريخي مع إسبانيا، ويمثل عبد الملك بالنسبة لها صورة نموذجية لرجل واقعي، أي رغم ما كان يروج أنه أحد رجالات العثمانيين فإنه رجل ذو خبرة في مجال الحكم. ليتبين في الأخير أن العثمانيين هم الذين رتبوا ما كان سيحصل في معركة وادي المخازن،

---

[1]- بوفيل، ا.و، **تجارة الذهب وسكان المغرب الكبير**، ترجمة الهادي أبو لقمة، محمد عزيز، منشورات جامعة قاريونس بنغازي، الطبعة الثانية، 1988، ص: 289.

[2]- De Castries, Henry, « Lettre de Guillaume de Nassau a D. Sébastien », 10 Janvier 1578, S.I.H.M, Première série. Dynastie sadienne, **Archives et bibliothèques de France, Tome I**, p. 377.

[3]- Ibid, « Lettre de Henri III a Moulay Abd El-Malek », p. 350. Voir aussi : « Lettre de Moussa Ben Abd En-Nebi a l'Abbe de L'Isle », Péra, 23 mai, 1577, p. 359- 360- 364.

[4]- مؤرخ مجهول، **مصدر سابق**، ص: 48.

[5]- بوفيل، ا،و، "معركة القصر الكبير"، ترجمة، جواد المهدي، امحمد ابن عبود، **مجلة البحث العلمي**، الرباط، العدد 35، 1985، ص: 286.

[6]- Lugan, Bernard, **Histoire du Maroc**, paris, 1996, p. 163.

[7]- الفيلالي، عبد الكريم، **التاريخ السياسي...، مرجع سابق**، ج3، ص: 332- 333.

وشجعوا عبد الملك على السير في الحملة، فهم باحتضانهم له كانوا يهيئون أميرهم المرتقب[1]، وكانوا يعتقدون أنه سيحقق لهم ما لم يحققوه مع والدهم محمد الشيخ، وأخيهم عبد الله الغالب.

كانت استراتيجية الأتراك وعبد الملك جر القوات البرتغالية نحو الداخل، وكان عبد الملك يدعو دون سبستيان إلى التوقف ونصحه عن العدول، وأنه ليس له مصلحة في المغرب، وأن الوعود التي قطعها لمحمد المتوكل لا قيمة لها، ورغبه في اختيار المركز البحري الذي يحب، وذكره في رسالته أنه صديق للترك[2]، وقد أراد بذلك تفادي خسارة محتملة ضد القوات البحرية البرتغالية على الساحل، لذلك اعتمد على سياسة الإطالة وجر الجيوش البرتغالية إلى الداخل وترك أساطيلها في العرائش. وقد نجح في جر البرتغال نحو حرب برية، فتم نسف القنطرة الوحيدة التي وقف عليها سبستيان وجنوده بشكل كامل.

إن المتتبع المدقق لحدث معركة وادي المخازن والانتصار على الجيوش البرتغالية ونسف قواتها خلال عام 1578م، ارتبط بما يلي:

- المشاركة الشعبية الفعالة، حيث استجاب للنفير العام الذي أعلنه عبد الملك في الجنوب وأخوه أحمد في الشمال جميع الطبقات الاجتماعية في البوادي والمدن[3]؛
- الاستعانة بخبرة الأتراك في الحرب ومهاراتهم في المدفعية، قلب موازين المعركة لصالح المغرب؛
- تمكن عبد الملك بفضل علاقته بإنجلترا من الحصول على أنواع مختلفة من الأسلحة كالرماح والألبسة الحربية والخوذات، وعلى المعادن المستعملة في القذائف المدفعية، والخشب لبناء السفن والحبال[4]؛

---

[1]- جاء في نص رسالة السلطان العثماني إلى حاكم الجزائر ما يلي:

"حكم إلى أمير أمراء الجزائر

لقد أظهر جناب الأمير حاكم فاس عبد الملك دام سعده للسدة العلية صداقته وإخلاصه ووجوه عطفه ولذلك أمرت بمجرد وصوله أن لا تتدخل ولا يتعرض عسكر الجزائر لرعايا ومملكة المشار إليه ولا تظهر له عداوة وإذا كان في حاجة إلى عسكر فآبعته له، وتعاون معه كما يجب لدفع خطر الأعداء."

ينظر: بنحادة، عبد الرحيم، **المغرب والباب العالي من منتصف القرن السادس عشر إلى نهاية القرن السابع عشر**، أطروحة لنيل الدكتوراه في التاريخ الحديث، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهراز- فاس، السنة الجامعية، 1995- 1996، رقم 40/69، ص: 381.

[2] -De Castries, Henry, « Lettre de Moulay Abd El-Malek a D. Sébastien », 22 juillet 1578, S.I.H.M, Première série- Dynastie sadienne, **Archives et bibliothèques de France, Tome I**, p. 383.

[3]- حجي، محمد، **الحركة الفكرية بالمغرب...**، **مرجع سابق**، ج 1، ص: 47.

[4] - الفيلالي، عبد الكريم، **التاريخ السياسي...**، **مرجع سابق**، ج3، ص: 332- 333.

- تحرك عبد الملك وفق ما يحدث في البلاط البرتغالي، وكان على دراية بأسرار حاشية المتوكل[1].
- ساهم كبرياء دون سبستيان وتقدمه بمراحل نحو عبد الملك في تحقيق النصر؛
- أدت السياسة الجبائية القاسية التي فرضتها السلطة في عهد محمد المتوكل على الرعية إلى تضررها، الأمر الذي نتج عنه تذمر السكان من سياسته، كما تضرر قواده وجنوده وبطانته من سوء معاملته، فأقبل عدد كبير منهم بلا تحفظ على عبد الملك[2]، وكان منهم قائد رماة الأندلس المسمى بـــ "الدجال"[3]؛
- وقوع البرتغال في خطأ استراتيجي، وهو جر المشاة إلى مجال مكشوف ومفتوح للفرسان المغاربة والأتراك[4]، حيث صنعت الكماشة حول جند سبستيان، دفعت بهم إلى النهر في أعداد متتابعة[5].

كان لهذه العوامل دور في تحقيق عبد الملك الانتصار على الجيوش البرتغالية، غير أن هذا الانتصار كاد أن يوقع المغرب في يد الأتراك، حيث أرسل قائد الجيش الذي كان مع عبد الملك إلى باشا الجزائر يعلمه أن الوقت قد حان للسيطرة عليه، خاصة أن السلطان الجديد غير قادر على تحمل المسؤولية بالإضافة إلى عدم وجود أي شخص لتعويضه[6]. لذلك فإن معركة وادي المخازن مهما قيل عنها وعن جلالها كانت في واقع الأمر نتيجة للصراع العثماني الإيبيري. وهكذا، فإنه بالرغم من كون معركة وادي المخازن، تعد محطة بارزة في تاريخ المغرب، إلا أن هذا الانتصار المدوي لم تستغله السلطة في استراتيجية إيجابية، في بعدها المجالي والاقتصادي، فمن الناحية المجالية لم يحرر الخليفة أحمد المنصور ما تبقى من تركة الاحتلال البرتغالي، للأسباب التالية:

- مراهنة أحمد المنصور على تنظيم وإرساء دعائم الحكم أولا، لإنقاذ المغرب من تمزقه السياسي والمجالي؛
- التخوف من خيانة بعض القادة الأندلسيين الموالين للترك كمحمد بن زرقون والأتراك الذين حاولوا تولية المولى إسماعيل بن عبد الملك بدلا منه، رغم أن المغاربة لم يقبلوا بذلك[7]، ورغم وصاية عبد الملك لأخيه

---

[1]- الفيلالي، عبد الكريم، **التاريخ السياسي...، مرجع سابق**، ج3، ص: 324.

[2]- نفسه، ص: 327.

[3]- ابن دنان، **كتاب التواريخ أو تاريخ فاس**، ترجمة عبد العزيز شهبر، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، عبد الملك السعدي، الطبعة الثانية، 2002، ص: 19.

[4] - De la veronne, Chantal, « Lettre de Diego de Torres a Philippe II », 21 aout 1578, S.I.H.M, première Série- Dynastie sadienne, **Archives et Bibliothèques d'Espagne, Tome III**, p. 468.

[5]- الفيلالي، عبد الكريم، **التاريخ السياسي...، مرجع سابق**، ج3، ص: 353.

[6]- Ibid, « Lettre de Luis Herrera a Philippe II », Ceuta, 13 aout 1578, p. 453.

[7]- السعدي، عبد الرحمان، **تاريخ السودان، مصدر سابق**، ص: 208.

بحكم المغرب من بعده، التي جاء فيها: «**فاعلم أني لا أحب أحدا بعد نفسي محبتي لك ورغبتي في انتقال هذا الأمر من بعدي إلا إليك لا لغيرك**»[1]؛

- لم يكن أحمد المنصور يثق بعلوج الجزائر ووشايتهم للسلطان العثماني وبغضهم له خاصة العلج علي باشا الذي وشى به للسلطان عندما تحاشى سفارته المهنئة بالفتح والملك، وفتل له في الذروة والغارب إلى أن أذن له السلطان في توجيه حملة على المغرب، إلا أن المنصور استدرك ذلك بسفارة مماثلة معتذرا ومستعطفا السلطان العثماني[2]؛
- فوجئ المنصور بثورة مضادة بسوس قام بها ابن أخيه داود بن عبد المومن سنة 1579م، وطعمها جيش الأندلسيين الذين خلفهم بسوس، فتوجه إليه المنصور بنفسه حيث قضى عليه وعلى أنصاره من المخلفين والمتورطين، و لم تكن هذه الثورة الوحيدة بل عرف في أول عهده عدة ثورات، بعضها كان بمساعدة الأتراك[3].

يمكن أن نقرأ، من خلال هذه الأسباب، عدة مؤشرات تدل على استمرارية العثمانيين في تحقيق طموحهم بضم المغرب، عبر استغلال وضعيته الداخلية وضعف قوته وعتاده، جعلت المنصور يرى فيهم الطرف الأكثر عداوة من الإسبان وغيرهم، خاصة بعد تقديم دعمهم للمولى إسماعيل ودواد بن عبد المومن[4]. وهذا الأمر دفع أحمد المنصور إلى التفاعل مع هذا الحدث، عبر إدخال المغرب في الفلك الأوروبي، وذلك بالتحالف مع الإسبان العدو التقليدي للأتراك، حيث حث السلطان العثماني رمضان باشا حاكم تلمسان على بذل جهده لمنع تحالف المغرب مع إسبانيا[5]، إذ كانت السلطة المغربية كلما شعرت بضغط الأتراك تحرك الآلية

---

[1]– الوافراني، محمد الصغير، **نزهة الحادي...**، **مصدر سابق**، ص: 78.

تأكد تخوف أحمد المنصور من انقلاب الترك عليه من خلال سفارة السلطان العثماني مراد الثالث التي كانت مهمتها تقضي بمنح المولى إسماعيل الجزء الشمالي للمغرب وأن يساعده المنصور على أخذ وهران من الإسبان.

De la veronne, Chantal, « Relations entre le Maroc et la Turquie dans la seconde moitié du XVIe siècle et le début du XVIIe siècle (1554-1616) », **Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée**, n°15-16, 1973, p. 395.

[2]– الزياني، أبو القاسم، **البستان الظريف..**، **مصدر سابق**، ص: 57.

[3]– الفيلالي، عبد الكريم، **التاريخ السياسي...**، **مرجع سابق**، ج3، ص. 159.

[4] - De Castries, Henry, « Lettre de Germignya a Henri III », Vignes de péra 10 Juin 1581, S.I.H.M, Première série. Dynastie sadienne. **Archives et bibliothèques de France. Tome II**, 1909, p. 96.

[5] - Ibidem.

الأوروبية[1]، وهذا التحالف الاستراتيجي جعل العثمانيين يبادرون إلى نهج سياسة سلمية لتحسين علاقتهم بالمغرب، لذلك، بعث السلطان العثماني مراد الثاني بسفارة إلى المغرب لطلب المساعدة على فتح وهران، لتتوالى بعد ذلك السفارات العثمانية على المغرب[2].

كان من حسن حظ السلطة المغربية أن فليب الثاني تجاوب مع تخوفاتها، فأبدى هو الآخر تقاربا لعله يظفر بحليف ضد الترك، العدو المشترك، وضد إنجلترا القوة المنافسة في المتوسط، هذا الأمر جعله يرسل سفارة إليها سنة 1579م قادها حاكم مليلية دون بيدرو فينيكاس Don Pedre Venegas ، الذي دخل معها في مفاوضات على أساس التنازل لإسبانيا عن ميناء العرائش، وقطع علاقتها بالترك مقابل الحماية التي وعدتها على يد سفيرها[3]. ورغم أن ظاهر علاقة إسبانيا بالمغرب يبدو مثمرا بالتقارب والتعاون بعد المعركة، إلا أن كلا الطرفين كانا في واقع الأمر يتعاملان مع بعضهما بحذر شديد، إذ كانت الظرفية تقتضي ضرورة إدماج المعارضين لتحقيق مكاسب مجالية واقتصادية بعد كارثة البرتغال. ونظرا، لعداء إنجلترا المستمر لإسبانيا، والتي كانت تدعم ثورة دون أنطونيو، وتقف عائقا أمام تقدم إسبانيا، دفعت فليب الثاني إلى أن يسارع الزمن ليمد يده لمسالمة المغرب وتحييده عن تقديم أي دعم لثورة دون أنطونيو وللإنجليز، وفي المقابل كانت السلطة المغربية تماطل فليب الثاني في تسليم جزيرة باديس، مفضلة سياسة التسويف ربحا للوقت وحتى لا تثير حفيظة جميع الأطراف المتصارعة.

واستمر الصراع مع أتراك الجزائر في الجهة الشرقية، منتصف القرن السابع عشر الميلادي، حيث غزا المولى محمد المنطقة فراسله الوالي التركي بعد هزيمة جيوش قصبة تلمسان ينشده بالعدول عن ترك تلمسان ونواحيها، يقول فيها: «**[وإذا] تعلقت لك الهمة بالولاية وتشوفت لجمع المال والجباية عليك بالمدن التي**

---

[1] - De Castries, Henry, « Avis de Madrid », 7 Janvier 1580, S.I.H.M, Première série - Dynastie sadienne, **Archives et bibliothèques d'Angleterre Tome I**, p. 375.

[2] - Ibid, « Lettre de Carbrette a Philippe II », Madrid, 6 aout 1579, p. 348.

غير أن هذه البعثات الدبلوماسية تخللتها بعض السفارات لم يكن المنصور يرغب في تلقيها، كتلك التي بعث بها السلطان العثماني يطلب فيها أن يتنازل له عن بعض الموانئ الشمالية خاصة بعد أن انتزع منه فليب الثاني مدينة تلمسان.

Ibid, « Lettre d'augustine Lane a Ralph Lane », Marrakech, 9 septembre 1579, p. 356.

[3]- Ibid, « Relation de Pero Anez Do Canto », Rouen, entre le 9 et 16 Mars 1582, S.I.H.M, première série- Dyanstie sadiénne, **Archives et bibliothèques de France, Tome II**, p. 98.

– الفشتالي، عبد العزيز، **مناهل الصفا..**، **مصدر سابق**، ص: 50. التازي، عبد الهادي، "**التاريخ الدبلوماسي من أقدم العصور إلى اليوم**"، ج8، مطابع فضالة – المحمدية، ب. ط، 1988، ص: 142.

حجرها عليك همج البربر، فصار يدعى لها على المنابر. فشد لها حيازمك لتذوق حينئذ حلاوة الملك المعجون بمرهم النجاة والهلاك. ودع عنك وطن الرمال والعجاج ومخاطرة النفس في الفدافد والفجاج (...) فقد أنشدناك (...)، أن تجنب نواحي تلمسان ولا تزاحمها بمحن جموع رماة ولا فرسان»[1]. ولم يقف العداء عند المولى محمد بل استمر خلال عهد المولى إسماعيل الذي نصحه الترك بأن «**يقف عند حد سلفه ومن كان قبلهم من الملوك السعديين**»[2]، وهو ما اضطر معه السلطان إلى توقيع الصلح معهم على ذلك الحد الذي هو وادي تافنا[3]. ولم تعد هذه العلاقات المشحونة بالعداء، بين السلطة المغربية والأتراك، بأية فائدة على الطرفين، ففي الوقت، الذي كان فيه المغرب ملزما لكسب الترك كقوة بحرية لمواجهة أطماع الدول المتوسطية والمحيطية، كان يعتبرهم الطرف الأكثر عداوة، لأنهم يهددون نظامه السياسي، وتهدر عليه سنوات طويلة من البناء، الذي بغير أطماع الأتراك نسف جراء الضعف الدبلوماسي، وسوء تدبير السلطة للمجال، وحروب الوراثة والأوبئة وآثارهما على المجتمع، وهي عوائق جعلت من المغرب منطويا على نفسه غير مواكب للتحولات الكبرى التي شهدها المجال المتوسطي.

2- عوامل محدودية التفاعل السياسي

تسببت سياسة المغرب في تدبير المجال والأزمات الداخلية، والقرصنة، والسياسة التوسعية نحو الجنوب، في محدودية تفاعله مع النظام القائم في البحر المتوسط، خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين. وكان لسياسة انفتاح المغرب على الدول المحيطية سببا في إبعاده عن التفاعل، بشكل إيجابي، مع المجال المتوسطي.

---

[1]- الزياني، أبو القاسم، **البستان الظريف...، مصدر سابق**، ص: 45- 46.

ذكر الزياني في مؤلفه، ص: 46- 47: أن مولاي محمد اغتاظ لما سمعه من العتب والتقريع، وعاتب الرسل التي أرسلها والي الجزائر وتحامله عليه، فقالوا له: "**نحن لا علم لنا بما في الرسالة، ولو اكتفينا بما في الرسالة ما قدمنا عليك، نحن جئناك لتعمل معنا شريعة جدك وتقف عند حدك، فما كان جدك يحارب المسلمين ولا يأمر بنهب المستضعفين، ولا بالغارة على الضعفاء والمساكين، فإن كان غرضك الجهاد فرابط على الكفار الذين معكم في وسط البلاد، وإن كان غرضك في الاستيلاء على دولة آل عثمان فتقدم لها واستعن بالرحيم الرحمان**"، ولما سمع مولاي محمد جوابهم اعتذر لهم "**ودخلته القشعريرة وأثر فيه وعظهم ورجع إلى الحق وقال: "والله ما أوقعنا في هذا المحذور إلا شياطين العرب... وأنا أعاهد الله تعالى أن لا أعود لرعياكم ولا لبلادكم وأعطيتكم ذمة الله وذمة رسوله لا قطعت وادي تافنة**".

[2]- نفسه، ص: 162.

[3]- نفسه، نفس الصفحة.

1.2. محدودية نتائج السياسة الخارجية

أدت سياسة تدبير المجال التي نهجتها السلطة المغربية، منتصف القرن السادس عشر، في الجهة الشرقية إلى خسارة الأتراك كقوة عظمى في المجال المتوسطي. حيث كانت معارضة المغرب للنظام العثماني غير محسومة أدت إلى مواجهته وخلخلة استقراره، وكانت السياسة العثمانية تقضي بأن يبقى على صلة وثيقة بها، وجعله سدا أمام القوة المسيحية. وسنجد نفس السياسة تتبعها القوة الإيبيرية بجعل المغرب حدا أمام العثمانيين، يمنع وصولهم إلى المجال المسيحي، وذلك باحتلال عدد كبير من المناطق الساحلية المغربية لتطويقهم، لكن سياسة السلطة المغربية كانت ترى أن يبقى العثمانيون في حدود مجالهم في تونس والجزائر، وجعل تلمسان منطقة تفصل بين الأتراك والمغرب. وكانت ترى في الترك الطرف الأكثر عداوة من القوى المتوسطية الأخرى، إذ يمكن أن يتسبب في هدر جهودها في حكم المغرب بسبب قضية الخلافة، فكان الخطاب بين الطرفين خطابا عاقا، "لم يعد بأية فائدة على البلاد"[1].

وقد رسخت الضغوط العثمانية، لدى السلطة المغربية، قناعة البحث عن تحالف أجنبي في المجال المتوسطي لحصر وجودها، لذلك نجدها تتقرب من الإيبيريين على نحو ما فعله الأتراك في تقربهم من فرنسا[2]. وعلى إثر ذلك أرسل الإسبان وفداً لفاس لعقد هدنة مع المغرب وإجراء حوار حول الحملة المغربية الايبيرية المشتركة ضد الأتراك، غير أن هذا العمل المشترك لم يكن ليعقد دون علم العثمانيين المراقبين لتطورات المرحلة، فقاموا بتشديد الحصار على وهران[3]، وإرسال الأسطول الجزائري والقوارب التركية إلى بحيرة مارتشيكا[4]، وأرسلت في 7 فبراير 1557م ستة غاليون إلى هذه البحيرة لمراقبة السواحل الإسبانية[5]. ورغم جهود الأتراك في احتواء هذه المنطقة والسيطرة عليها، إلا أنها فشلت ليس بفعل قوة المغرب في المنطقة، وإنما نتيجة تحالفهم مع الإيبيريين[6]. وبالتالي، فالمغرب كان يراهن أمام التدخلات التركية على الحلف الأوربي، بتوسيع دائرة المنافسين حتى لا يسمح لأي طرف بالاستحواذ على البلاد، فأعطى وعودا للفرنسيين الذين كانوا في صراع تاريخي مع

---

[1]– العروي، عبد الله، **مرجع سابق**، ص: 500.

[2]– التازي، عبد الهادي، **التاريخ الدبلوماسي...**، **مرجع سابق**، ج8، ص: 25.

[3] - De Haedo, Diego Fray, op.cit, p. 98- 99.

[4]- Ricard, Robert, De la veronne, Chantal, « Importance d'Oran dans la politique Marocaine au Milieu du XVI siècle », S.I.H.M, première Série – Dynastie Sa'dienne, **Archives et Bibliothèques d'Espagne Tome II**, p. IX.

[5]- Ibid, « Lettre d'Alonso de Gurrea à la princesse régente », Melilla, 7 Février 1557, p. 382.

[6]– كريم، عبد الكريم، **المغرب في عهد الدولة السعدية...**، رجع سابق، ص: 84.

إسبانيا، وهذه الأخيرة طلبت منه أن يحصر المجاهدين في شفشاون، ونتيجة لتعاونهم سلم إليها صخرة باديس[1]. وفي إطار محاصرة الأتراك، لم تقم السلطة، في ستينيات القرن السادس عشر الميلادي، برد فعل يذكر ضد البرتغال، التي ظلت مستقرة ببعض المراكز، فلم تبد اهتماما جديا بالاستيلاء على البريجة، إذ كانت على وعي تام بأن جلاءها عن هذا المركز سيفتح المجال للعثمانيين، لأن قدرة المغرب كانت محدودة في حماية ظهره.

وأمام ضغوطات هذه القوى الفاعلة في المجال المتوسطي لم يجد المغرب بدءا من الانفتاح على فرنسا، بعد الانتصار الذي حققه في معركة وادي المخازن، باعتبارها طرفا مهما في سياستها القائمة على توسيع دائرة المتنافسين على المغرب، حيث بمجرد تملك المنصور الحكم أرسل الملك الفرنسي هنري الثالث السفير "كيوم بيرارد" 1589م يهنئه بالملك، ويذكره بالعلاقات الطيبة التي كانت لفرنسا مع أخيه عبد الملك[2]، وترجو منه فرنسا أن يفتح لها موانئه لمراكبها، وأن يحرر الأسرى الفرنسيين[3]. وقد بادل المنصور حسن نية فرنسا تجاهه بالمثل، وكان على استعداد لإرسال سفارة إلى ملك فرنسا، لكن لم تمكنه عوامل عدة من إرسالها[4]. ويبدو أن ربط فرنسا علاقة تعاون مع المغرب يعد رسالة صريحة إلى عدوتها إسبانيا، وطموح فرنسا في إبرام حلف عسكري مع المغرب لإعداد الحرب ضد إسبانيا التي تدعم ثورة المولى الناصر. وقد أرسل الملك هنري الرابع في هذا الشأن سفارة إلى المغرب في 13 دجنبر 1596م[5]، إلا أنه بعد سنة 1603م لم تتمكن السلطة المركزية من خلق علاقات حقيقية مع فرنسا بسبب الحادثة الشهيرة لسفينة القنصل الفرنسي بأسفي "جان فيليب كاستيلان"، الذي فوض له السلطان نقل أمتعته بما في ذلك مكتبته الخاصة إلى أكادير[6]، وقد أثارت هذه

---

[1]- مؤرخ مجهول، **مصدر سابق**، ص: 39.

[2]- الفشتالي، عبد العزيز، **مناهل الصفا...**، **مصدر سابق**، ص: 39.

[3] - De Castries, Henry, « Instructions pour Guillaume Bérard », 16 Juillet 1579, S.I.H.M, Première série- Dynastie sadienne, **Archives et bibliothèques de France, Tome II**, p. 22.

[4] - Ibid, « Lettre de Guillaume Bérard a Villeroy », Merrakech, 28 août 1583, op.cit, p. 105.

[5] - Ibid, « Lettre de William Lilly a Essex », Aumale 13 décembre 1596, S.I.H.M, première Série- Dynastie sadienne, **Archives et bibliothèques d'Angleterre. Tome II**, p. 106.

[6]- نقل جون فيليب كاستيلان أمتعة السلطان المولى زيدان بمبلغ قدر بـــ 3000 دوقية، ولما وصلت أكادير لم يرغب صاحبها تفريغها ما لم يتسلم المبلغ كاملا، وقد أسر القراصنة الإسبان السفينة أثناء توجهها إلى مارسيليا لتفريغ حوائج السلطان هناك، واعتبرت محكمة قادس أنها غنيمة، وهو ما أغضب المولى زيدان فبادر بإرسال أحمد الجزولي سنة 1612- 1613م سفيرا إلى ملك فرنسا لويس الثالث عشر لحل هذه القضية.

Ibid, «Lettre Des États- Généraux a François Van Aerszn », 10 août 1612, S.I.H.M, **Archives et bibliothèques des Pays – bas, Tome, II**, p. 142.

- Ibid, « Résolution Des États-Généraux», La Haye, l0 août 1612, p. 131.

القضية غضب السلطان بعدما أعرض ملك فرنسا عن إرجاع أمتعته، مما تسبب في خسارة فرنسا في تقوية تفاعله، بشكل إيجابي، في النظام القائم بالبحر المتوسط، وتمكنه من توسيع دائرة المتنافسين على المغرب.

وأمام ضعف المغرب، الذي أنهكته الحروب والفتن الداخلية، وضعف الدبلوماسية المغربية التي ركزت على حل القضايا الشخصية[1]، لجأت فرنسا إلى البحث عن وسيلة للتدخل في المغرب خاصة مع بداية تراجع إسبانيا وصعوبة حفاظها على أراضيها في إفريقيا[2]، نظرا لتوفرها على مناطق اقتصادية، خاصة ميناء موكادور، الذي باحتلاله سوف يتيح إمكانية استيراد المئات من العبيد، وهو ما سيؤثر على تجارة المغرب في الرقيق[3]. وقد جاء تطبيق هذه التوجهات السياسية لفرنسا في رسالة "رشيليو" المؤرخة في 18 مايو 1629م، تفصح على أن "رازيلي" أعطى الإذن للاستيلاء على موكادور[4]. وهي رسالة تظهر محدودية تفاعل المغرب من خلال عقد فرنسا معاهدة مع موريسكي سلا سنة 1630م لمدة سنتين[5]، والتي نصت بعض موادها على أن السفن السلاوية ملزمة بمنح حرية المتاجرة للسفن الفرنسية، وتعيين قنصل فرنسي يمثلها في المدينة، والتمتع بكافة الحريات والامتيازات، ومنح الأفضلية التي اعتاد قناصل الدول الأخرى التمتع بها، مع حرية ممارسة الكاثوليكية والتبشير، ونصت هذه الهدنة أيضا على بند قضائي، يحق فيه للقنصل الفرنسي، الفصل في المنازعات التي قد تحصل لسفن من فرنسا في ميناء سلا[6].

---

[1]- يتبين الضعف الدبلوماسي في استعانة المولى زيدان بهولندا لحل قضية كستيلان، فقد أرسل إليها يشكو لها إخلال الملك الفرنسي لواجب الصداقة والعهد، يقول: "**وإذا امتنع من ذلك يظهر لكم وله أن العيب إنما جاء منه ومن قبله لا منا إذ نحن لا نحول ولا نزول على العهد الذي يكون بيننا وبين كل من يواصلنا ونواصله ولا نرضى الانتقال [عن] الوفاء الذي ورثناه عن أباءنا وأسلافنا**".

De Castries, Henry, « Lettre Moulay Zidan aux États Généraux », 31 Octobre, 1615, S.I.H.M, **Archives et bibliothèques des Pays – bas, Tome II**, p. 605.

[2]- Ibid, « Mémoire Sur La Défense Presidios d'Afrique », 1621-1622, S.I.H.M, Première série - Dynastie sadienne, **Archives et bibliothèques de France Tome II**, p. 62.

[3]- Ibid, « Mémoire De Razilly a Richelieu », fin 1626, S.I.H.M, Première série - Dynastie sadienne, **Archives et bibliothèques de France Tome III**, p. 119.

[4]- Ibid, « Lettre De Richelieu a Razilly », 18 juin 1629, S.I.H.M, première Série- Dynastie sadienne, **France Tome II**, p. 186.

كانت أول رحلة إسحاق رازيلي إلى المغرب في سنة 1619، غير أن مفاوضاته باءت بالفشل فعاد إلى فرنسا مع السفير المغربي، أما رحلته الثانية فكانت سنة 1624، كما تقدم نحو سلا للتفاوض مع مولاي زيدان لفكاك الأسرى والتباحث في شأن قضية كاستيلان.

Ibid, « Mémoire De Razilly a Richelieu », Pontoise, 26 novembre, 1626, S.I.H.M, première Série- Dynastie sadienne, **Archives et bibliothèques de France Tome III**, p. 115.

[5]- Ibid, « Projet De Trêve entre Louis XIII et Salé », Salé, 24 août 1630, S.I.H.M, première Série- Dynastie sadienne, **Archives et bibliothèques de France Tome III**, p. 282.

[6]- Ibid, « Projet De Trêve entre Louis XIII et Salé », Salé, 3 septembre 1630, p. 294.

حول باقي مواد هذه المعاهدة بين لويس الثالث عشر وسلا، ينظر المصدر أعلاه، ص: 292- 296 .

وهكذا، شكل المغرب محور اهتمامات فرنسا، بالرغم من كون علاقتها معه لم تكن بالوتيرة نفسها التي كانت مع إنجلترا، حيث كانت بين المد والجزر، تطول في حدود السنتين أو ثلاث، وتتوقف لمدة طويلة قد تصل إلى خمس عشرة سنة. والدليل على ذلك أن سنة 1631م كانت سنة استئناف العلاقات بين البلدان بعد توقف دام خمس عشر سنة بسبب قضية السلطان. وقد أخذت فرنسا المبادرة في إعادة النظر في انقطاع السلام وحركة التجارة مع المغرب[1]. في وقت ظل فيه المغرب منصرفا إلى مشاكله الداخلية، مستغلة بذلك، فرنسا ظروفه بعقد اتفاقيات غير متكافئة بين الطرفين[2]. ويطالعنا مويط على أهداف فرنسا الحقيقية في علاقتها مع المغرب، قائلا:« **لما كانت بلاد البربر من أخصب بلاد الدنيا، وكانت مملكتا فاس ومراكش أجمل هذه البلاد وألطفها وأغناها بحيث يمكن أن تقام فيها التجارة بكيفية أحسن، فإني أظن أن السلم الذي أنعم به عاهلنا العظيم المظفر على تلك الشعوب الإفريقية وصادقوا عليه، يمنح لنا حرية الذهاب إلى بلادهم لأخذ ما سينفعنا أكثر، وإعطائهم ما هو فائض عندنا**»[3]. وبالتالي، يتبين أن المغرب ليس إلا زبونا تستورد منه فرنسا ما تحتاج إليه من مواد بثمن أقل ومعقول لدى الفرنسيين. أما المغرب فلم يستفد استفادة كبيرة من علاقته التجارية مع فرنسا، ومن كسب ودها وتحالفها وإدماجها، بشكل إيجابي، في دائرة المتنافسين على موارده، ولم يستطع أن يحقق تفاعلا إيجابيا معها بسبب ضعف خبرة مبعوثيه وسفرائه، وهو ما سبب له مشاكل مجالية متعددة.

وكان أول مشكل اعترض تفاعل المغرب، في المجال المتوسطي، بالإضافة إلى ضعف دبلوماسيته ومشاكله الداخلية، تبدد نفوذ إنجلترا في مجاله الترابي، باحتلالها لمدينة طنجة، وكانت غايتها من ذلك تأسيس نظام إقليمي يكون مركزه طنجة، مستغلة موقع المدينة التي فقدت صبغتها التجارية بقطع مغاربة المدن المجاورة الصلة بها. إلا أنه نتيجة هجمات القوات المغربية على قلعتي قندال وهنريتا[4]، دفعت إنجلترا إلى إرسال سفارة ليسلي Leslie في عام 1681م، أسفرت عن اتفاقية سلام لمدة أربع سنوات مع السلطان المولى إسماعيل الذي وقعها بنفسه وختم عليها بخاتمه[5]، وأضاف بعض البنود في هذه الاتفاقية نصت على أن تمنحه إنجلترا كميات من البارود

---

[1]- De Castries, Henry, « Gazette De France », Salé, 12 novembre 1631, op.cit, p. 431.

[2]- Ibid, « Traite entre Louis XIII et Moulay El-Oualid », Rade de Safi, 1- 2 septembre 1631, p. 413.

[3]- مويط، جرمان، **مصدر سابق**، ص: 137- 138.

[4]- روجرز. ب. ج، **تاريخ العلاقات الإنجليزية المغربية حتى عام 1900**، ترجمة يونان لبيب رزق، دار الثقافة، الطبعة الأولى، الدار البيضاء، 1981، ص: 89.

[5]- Ibid, « Histoire de Moulay Ismail », S.I.H.M, première Série- Dynastie sadienne, **Archives et bibliothèque de France, Tome II**, p. 143- 144.

والأسلحة[1]. وحتى تأخذ هذه الاتفاقية صبغتها القانونية أرسل المولى إسماعيل محمد بن حدو أعطار سفيرا إلى إنجلترا للمصادقة على الاتفاقية السابقة، وهي المعاهدة المسماة "باتفاقية وايت هول" في 23 مارس 1682،[2] إلا أن نتائجها لم ترق للسلطان، إذ غضب من سفيره الذي تساهل مع الإنجليز، الذين ظفروا منه من قبل بهدنة أربع سنوات لفائدة وجودهم غير المشروع في طنجة[3]، لذلك رفض السلطان المصادقة عليها. و لم تكن حدا فاصلا لهجوم القراصنة السلاويين على الأساطيل القرصانية الإنجليزية[4].

وهذا الأمر، يوضح فشل الدبلوماسية المغربية في تحقيق مكاسب سياسية مع القوى المتوسطية المؤثرة في المنطقة والدول المحيطية كإنجلترا، التي لم يكن خروجها من طنجة بفعل المقاومة المغربية، وإمكانات الجيش، وإنما كان جلاؤها بسبب المشاكل التي أخذت تتخبط فيها المدينة، في بداية ثمانينات القرن السابع عشر الميلادي، ويمكن حصرها في رفض الرأي العام الإنجليزي فكرة احتلال مدينة طنجة منذ البداية، بسبب التكلفة المالية لبناء الحصون والأرصفة البحرية، وانتشار الفساد الإداري، واستغلال المناصب في تحقيق الأغراض الخاصة، وفشل مشروع إنشاء شركة كبيرة خوفا من منافسة المراسي المغربية الأخرى، وتدهور النشاط التجاري بالمدينة بسبب عدم وجود العملة النقدية، والصراع بين الملك ومؤسسة البرلمان، وانتشار الأمراض والمعارك التي فتكت بالجنود[5]. ورغم جلاء الإنجليز عن مدينة طنجة، فإن ذلك، لا يعد تراجعا عن طموحها في بناء نظام إقليمي في المنطقة، حيث سرعان ما ستعود لاحتلال مركز جديد في المتوسط وهو جبل طارق في عام 1704م[6]، وذلك لجعله قاعدة دائمة من أجل حماية مصالحها في المنطقة، بهدف شل البحرية الإسبانية في البحر المتوسط[7]، وكان هذا الاحتلال رهين بتحسين علاقاتها مع المغرب حتى يتيسر لها تموين هذه المستعمرة والحفاظ عليها.

---

[1]- كريدية، إبراهيم، "**محمد بن حدو أعطار الآسفي، سفير السلطان المولى إسماعيل إلى الملك شارل الثاني**"، جمعية آسفي للبحث في التراث الديني، مراكش، الطبعة الأولى، 2005، ص: 43.

[2]- نفسه، نفس الصفحة.

[3]- نفسه، ص: 55.

[4]- الناصري، أحمد بن جعفر، **سلا ورباط الفتح أسطو لهما وقرصنتهما الجهادية**، تحقيق أحمد بن جعفر الناصري، ج3، منشورات أكاديمية المملكة المغربية، الرباط، الطبعة الأولى، 2006، ص: 264.

[5]- بن خضراء، عثمان، "السلطان مولاي إسماعيل وعلاقاته بالدول الأوربية"، **دعوة الحق**، العدد 383، 2005، ص: 51.

[6]- الأزمي، أحمد، **العلاقات السياسية والدبلوماسية...، مرجع سابق**، ص: 112.

[7]- باك. س، **القدرة البحرية في البحر الأبيض المتوسط**، ترجمة بسام العسلي، الطبعة الأولى، بيروت،1981، ص: 23.

وهكذا، يتبين مما سبق ذكره، أن المغرب لم يستطع أن يستثمر التفوق التركي في تحقيق تفاعل أكثر مع النظام القائم في البحر المتوسط، وذلك عبر ربط علاقات صداقة وتعاون مع الأتراك ضد الإيبيريين المحتلين لموانئه الرئيسية، بدل اعتبارهم الطرف الأكثر عداوة. وتأخير مسألة الخلافة العثمانية وضمه إلى الحظوة التركية إلى حين ضمان حضور وازن في المجال المتوسطي، وإيقاف طموحات فرنسا وإنجلترا وحصر أحلامها في بناء نظام بالبحر المتوسط. كما أنه لم يستثمر العروض التي قدمتها له إنجلترا في استراتيجية إيجابية، ولم يستثمر تفوق البحرية الإنجليزية على نظيرتها الفرنسية، ولم يستغل فرصة انشغال إسبانيا بحرب الوراثة[1]. كلها عوامل وإمكانات مساعدة على تقوية تفاعله وحضوره في النظام الإقليمي في المتوسط، وإيجاد مكان له بين سياسات القوى العظمى وطموحاتها المجالية.

2.2. أثر القرصنة

شكل تصاعد نشاط القرصنة أحد العوامل التي تسببت في تدهور علاقات السلطة المغربية مع الدول المتوسطية والمحيطية، إذ كانت موضوع العديد من الاتفاقيات والمعاهدات مع مختلف الأطراف المؤثرة في المنطقة، كالمعاهدة التي أبرمت بين المغرب وإنجلترا في مراكش، بتاريخ 22 شتنبر 1637م[2]، والتي احتوت على واحد وعشرين بندا، تضمنت شؤون الملاحة، بين البلدين من تجارة وأسرى[3]، بسبب اعتراض قراصنة سلا السفن والسواحل الإنجليزية والسفن الأوربية المبحرة نحو العالم الأطلسي، خاصة بعد الدعم الذي أخذ الهولنديون يقدمونه لهم[4]، وهو الأمر الذي دفع ببعضهم إلى مكاتبة مجلس الدولة البريطاني موضحا له الأضرار، التي يلحقها القراصنة السلاويون بالسواحل الإنجليزية، ومنبها إلى أعداد الأسرى الإنجليز القابعين في سلا[5]. وتمخض عن القرصنة، أمام عجز الدولة عن مراقبة وردع القراصنة، ردود فعل قوية من الإسبان بشن حملات على سواحلها انتهت باحتلال وتهديد عدد من المدن الرئيسية[6]، وبسبب ضعف الدولة واستفحال القرصنة

---

[1]- الأزمي، أحمد، مرجع سابق، ص: 113.

[2] - De Cenival Pierre, Brissac de cosse Philippe, « Traite entre Charles 1 er et Moulay Mohamed Ech- cheikh EL – Asghar », 22 septembre 1637, S.I.H.M, première série- dynastie saadienne, **Archives et bibliothèque de d'Angleterre, Tome III**, p. 328.

[3] -Ibid, p. 329.

[4] - De Castries, Henry, « Lettre De James Bagg a Buckingham », 2 août 1625, S.I.H.M, Première série. Dynastie Sadienne, **Archives et bibliothèques d'Angleterre. Tome II**, p. 583.

[5] - Ibid, « Lettre De Thomas Geely A Edward Conway », 3 aout 1625, p. 585.

[6]- Weiner Bookin, Jerome, The Moroccan corsairs of rabat – sale, In, **le Maroc et l'atlantique**, pub de F.L.S.H, rabat, colloques et séminaires N 21, 1991, p. 166.

صارت مدينة طنجة صداق لأميرة برتغالية تزوجها الملك الإنجليزي كارلوس الثاني عام 1661م[1]، إضافة إلى محاولتها الاستيلاء على قصبة الرباط باقتراح من روبرت بلاك سنة 1641م[2]. أما فرنسا فقد أرسلت أسطولها الحربي بقيادة شاطو رونو خلال سنة 1680 و1681م للقضاء على المراكب الجهادية المغربية فأسر مائتين وستة من المغاربة[3]. وعلى إثر فشل المفاوضات حول شروط السلم والأسرى بين البلدان[4]، استأنفت عمليات الخطف والسطو من كلا الجانبين[5]. واستمرت العلاقات متدهورة بين البلدين مدة ثلاثة سنوات.[6] ورغم هذه القطيعة فقد واصلت السلطة المغربية سنة 1684م سياستها في ربط علاقة مع فرنسا تطالب فيها بإرسال سفير مؤهل لحل مختلف القضايا العالقة بين البلدين[7]، بما فيها القضايا المتعلقة بالقرصنة[8]، إلا أن تعنت البلدين في ربط علاقات حقيقية أسفر عن القطيعة النهائية بينهما. وظلت قضية القرصنة عائقا في علاقة المغرب مع الدول المحيطية الفاعلة في المجال المتوسطي، فخلال عام 1651م عقدت هولندا اتفاقية نصت على الإفراج عن الأسرى الهولنديين مقابل دفع الفدية، وعدم التعرض لسفنهم وإعطاء الضمانات الكافية عن الأضرار التي قد تلحقها جراء القرصنة[9].

والحاصل، أن القرصنة كانت تعرقل ملاحة الدول المتوسطية والمحيطية، إذ بقيت بمثابة الخطر الذي يهددها في شمال إفريقيا. ولم يكن للأنشطة القرصانية أي دور في الحياة الاقتصادية للمغرب، باستثناء توفير مصدر

---

[1]- القيسي، الحسني، **مدينة القصر الكبير تاريخ ومجتمع ووثائق**، جمعية البحث التاريخي والاجتماعي للقصر الكبير، الرباط، 2006، ص: 67.

[2] - Weiner Bookin, Jerome, op.cit, p. 166.

[3]- كيلي، جاك، "السفارات والبعثات المغربية إلى فرنسا"، **مجلة تطوان للأبحاث المغربية الأندلسية**، العدد 6، السنة 1961، ص: 160 – 161.

[4]- بن عبد الله، عبد العزيز، "**السفارة والسفراء بالمغرب عبر التاريخ**"، مطبعة الساحل، الرباط، 1985، ص: 44.

وقع المغرب وفرنسا اتفاقية "سان جرمان أون لي" يوم 29 يناير 1682م التي نصت على إقرار السلم بينهما، وتتضمن فصولا تتعلق بالملاحة وافتكاك أسرى الجانبين بمبلغ 300 ريال لكل أسير. للمزيد ينظر: جاك كيلي، **مرجع سابق**، ص: 161.

[5]- جاك كيلي، **مرجع سابق**، ص: 163.

[6]- سامح التر، عزيز، **الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية**، ترجمة محمود علي عامر، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، سنة 1989، ص: 151.

[7]- اليفرني، محمد الصغير، **روضة التعريف بماثر مولانا إسماعيل بن الشريف**، تحقيق عبد الوهاب بن منصور، الرباط، الطبعة الثانية، 1995، ص: 97- 98.

[8]- كيلي، جاك، **مرجع سابق**، ص: 166.

[9] - De Castries, Henry, « Traité entre les pays bas et les salétins », 9 février 1651, S.I.H.M, Première série- Dynastie Sadienne, **Archives et bibliothèques des Pays- Bas, Tome V**, Paris 1920, p. 242.

ثانوي من السلع الخارجية[1]، بل ظلت قضية الأسرى الناتجة عنها، تعرقل تفاعلاته مع هذه الدول، وبدل أن يستفيد من تقدمها التقني في التجارة والملاحة والصناعة، ظل يعرقل تطوره في هذه المجالات بحجز أسراها مقابل الحصول على الفدية وبعض الهدايا[2].

3.2. أثر الاضطرابات الداخلية

كانت حروب الوراثة والفوضى، والتمردات المتعاقبة، سببا في ضياع المغرب واضمحلال اقتصاده وتمزق مجتمعه، مما انعكس سلبا على تفاعله مع مختلف المستجدات التي شهدها المجال المتوسطي سواء في التجارة أو الملاحة أو مراكمة رؤوس الأموال أو بناء قاعدة صناعية كبرى. وسنقتصر هنا على أبرز الحروب والتمردات التي تسببت في محدودية تفاعل المغرب مع دول البحر المتوسط، بعد فترة الهدوء والاستقرار والاندماج المحدود الذي حققه مع القوى المؤثرة في هذا المجال.

1.3.2. الحرب الأولى منذ سنة 1574

كان سبب الحرب التي شهدها المغرب عام 1574م إخلال عبد الله الغالب بشروط ولاية العهد بتنصيب ابنه محمد المتوكل، بعد الهدوء النسبي الذي عرفته البلاد في عهده، وهو ما أدى إلى تجزئة سياسية للمغرب، ومطالبة عبد الملك وأحمد من ابن أخيهما محمد المتوكل استرداد عرش والدهما المغتصب، إلا أن محمد المتوكل أقنع البرتغال أنه الحاكم الشرعي، وأنه اعتقادا منه ما زال يحتفظ بدعم شعبي، فاغتنم دون سبستيان الفرصة واتخذ مساعدته للمتوكل ذريعة للتوغل داخل الأراضي المغربية[3]. وكان لهذه الأزمة نتائج وخيمة على المغرب، إذ تسببت في انكماشه على نفسه، وتوقفت مؤسسات الدولة عن أداء وظائفها، وتضررت تجارتها وتدهورت معاملاتها التجارية مع الخارج، ناهيك عن تمزق المجتمع نتيجة تدهور الأحوال المعيشية للأفراد بالأرياف والمدن.

---

[1]- De Castries, Henry, « Lettre De Thomas Geely A Edward Conway », 3 aout 1625, S.I.H.M, première série- Dynastie saadienne, **Archives et bibliothèques d'Angleterre. Tome II**, p. 167.

[2]- روجرز، تاريخ العلاقات الإنجليزية المغربية...، مرجع سابق، ص: 104.

[3]- Ibid, « Lettre de Sébastien de Juye a Henri III », 20 juillet 1578, S.I.H.M, Première série - Dynastie sadienne 1530- 1660, **Archives et bibliothèques de France, Tome I**, paris 1905, p. 381.

2.3.2.الحرب الثانية منذ سنة 1603م

شكلت وفاة السلطان أحمد المنصور مؤشرا صادقا على بداية أفول مشروع بناء الدولة وتراجع سياستها المتوسطية وانكماشها على نفسها، وذلك بسبب أيام الهرج والفتن التي كانت بين أولاده، حتى « **اسود أفق المغرب وأظلمت أرجاؤه وانسدت طرقاته**»[1]. وقد أسفر عن هذا الوضع إضعاف المغرب وتقلص تفاعله مع المجال المتوسطي في بعده السياسي والاقتصادي. إضافة إلى أن تزايد الضغط الأوربي على سواحله أثر بشكل كبير على مردودية اقتصاده، فظهرت نتيجة لذلك حركات جهادية خاضت حروبا ضد الغزو الأجنبي، كحركة المجاهد العياشي[2].

واختارت الزاوية الدلائية العمل السياسي[3]. وكانت لها مع محمد الشيخ «**معركة انقشع غبارها عن هزيمته (...) وضعف عن مقاومتهم وعجز عن مقارعتهم صرف عنانه عنادهم ومنازلتهم ومنواهم ومال إلى مسالمتهم وقطع النظر عما في أيديهم**»[4]. ولما عجز زيدان عن القيام بالأمر بالسوس نبغ أبو العباس أحمد بن موسى السوسي السملالي بتلك الأصقاع، ودعا بعد موت زيدان "**لنفسه وجر نار الرياسة لقرصه وتآلفت عليه البرابر من بسائط جزولة واجتمعت عليه القبائل السوسية واستولى على تارودانت وعمالتها**"[5]. وأدى هذا الصراع بين السلطة المركزية والإمارات إلى تجزئة المغرب مجاليا.

لقد قلص الصراع على السلطة بين أبناء المنصور والإمارات من تفاعلات المغرب المجالية في مختلف المستويات، إذ وظفت الدول المؤثرة في المتوسط الفوضى العارمة التي نتج عنها تجزئة المغرب سياسيا ومجاليا، وتكريس حضورها عبر تطبيق سياسة تتماشى مع مصلحتها العامة، حيث كانت تتفاعل مرة مع السلطة المركزية للبلاد، ومرة أخرى تلجأ إلى التعامل مع الإمارات المستقلة، وذلك، طمعا في موارد البلاد، خاصة بين فرنسا وإسبانيا ومحاولة كل طرف استقطاب الأمراء ودعمهم مقابل الحصول على مكاسب مادية في المغرب[6].

---

[1]- للمزيد من التفاصيل حول هذه الفترة المتأزمة من تاريخ المغرب، ينظر: محمد الصغير الوافراني، **نزهة الحادي...، مصدر سابق**، ص: 282-408. القادري بن الطيب، محمد، **نشر المثاني...، مصدر سابق**، ص: 158-175.

[2]- الإفراني، محمد الصغير، **صفوة...، مصدر سابق**، ص: 168.

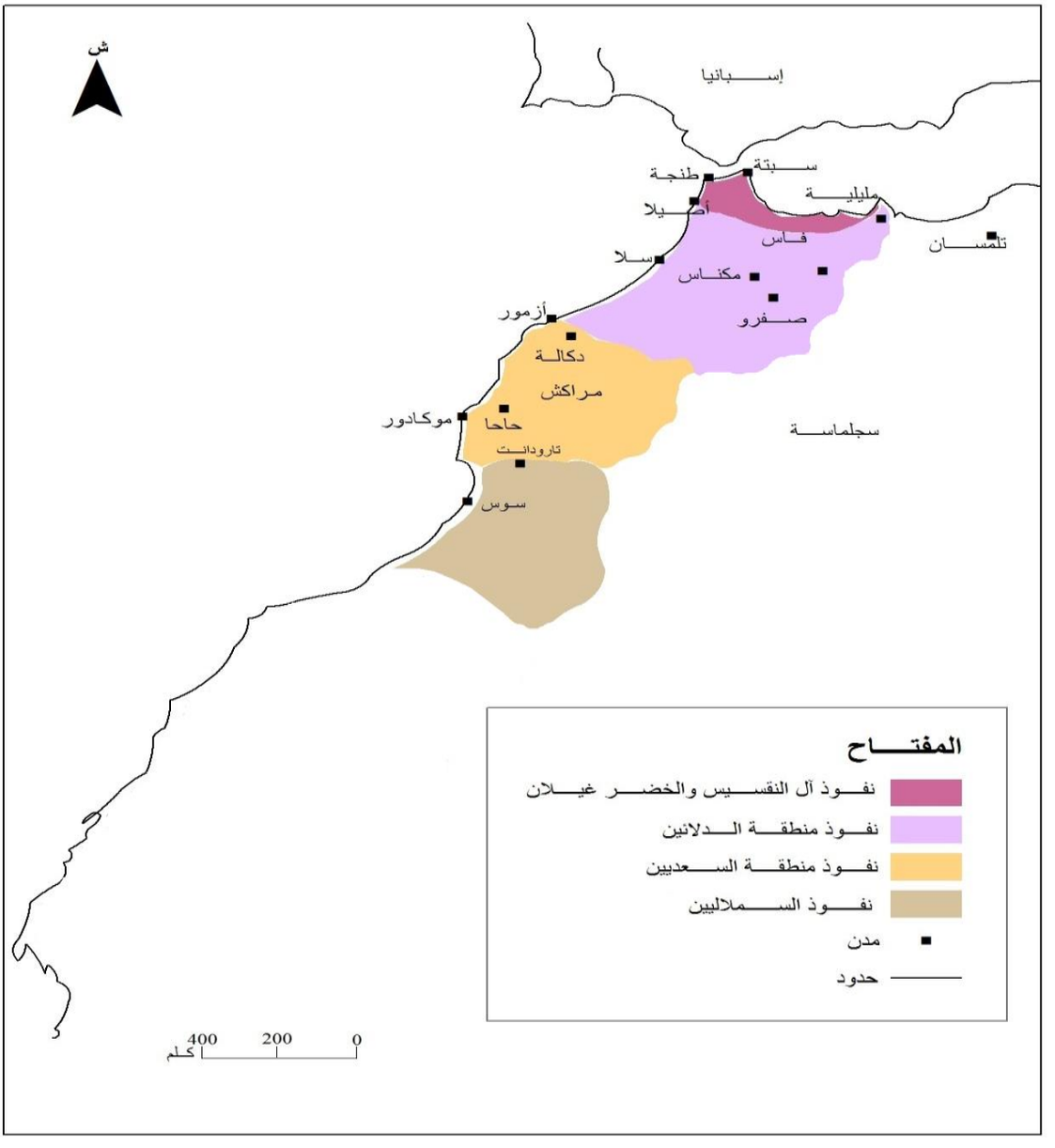
[3]- الوافراني، محمد الصغير، **نزهة الحادي...، مصدر سابق**، ص: 281.

[4]- نفسه، ص: 254. الزياني، أبو القاسم، **البستان الظريف...، مصدر سابق**، ص: 38.

[5]- الوافراني، **مصدر سابق**، ص: 286.

[6]- الفيلالي، عبد الكريم، **التاريخ السياسي...، مرجع سابق**، ج3، ص: 339- 400.

الخريطة رقم 7: التقسيم المجالي للمغرب بين الإمارات المستقلة في القرن 17م



مصدر إنجاز الخريطة (بتصرف)[1]

[1]- الوافراني، محمد الصغير، **نزهة الحادي....**، **مصدر سابق**، ص: 281. حجي، محمد، **الحركة الفكرية...**، **مرجع سابق**، ج1، ص: 48. الزياني، أبو القاسم، **البستان الظريف...**، **مصدر سابق**، ص: 38. العروي، عبد الله، **مجمل تاريخ المغرب**، **مرجع سابق**، ج 3، ص: 494- 495.

وقد أبان عن أطماع القوى المؤثرة في موارد المغرب، المقترح، الذي قدمه "**هنري روبرتس**" Henry Roberts للملك الإنجليزي باحتلال المغرب، وهو مقترح يرى فيه روبرتس فرصة لإنماء عرش إنجلترا وتوسيع رقعتها الجغرافية والقضاء على المنافسة الهولندية، خاصة بعد أن برر روبرتس مقترحه بغنى ثروة المغرب وتنوع منتجاته وضعف جيشه[1]. وأكد في تقريره أنه إذا لم يتم احتلال المغرب من طرف أمير مسيحي، فإنه سيقع في أيدي الأتراك، مشيرا إلى الدور الذي يمكن أن يلعبه موقع المغرب بالنسبة لإنجلترا، وسيوفر التحالف مع هولندا السفن الكافية لمباشرة عملية الغزو، وستمكن السيطرة على المغرب من مواجهة الأتراك بكل قوة ودحر الإسبان والبرتغال وفرنسا وإيطاليا[2].

يمكن أن نقرأ من خلال هذا التقرير، أن إنجلترا كان لها هدف بناء نظام إقليمي في المتوسط، تتحكم فيه بقوانينها وسلطتها المادية، لكن تحقيق غزو المغرب اعترضته منافسة القوى المؤثرة في المتوسط خاصة فرنسا وهولندا، التي لم يكن في صالحهما ضم إنجلترا للمغرب، وهكذا، تخلت عن مشروعها، واستمرت في استثمار التطورات الداخلية للمغرب بربط علاقات وثيقة مع خلفاء أحمد المنصور. كما أن هذا التقارب فرضته ظروف الأسرى الإنجليز في المغرب، بالإضافة إلى ضرورة تقوية علاقاتها التجارية معه بتسوية المشاكل المرتبطة بها[3].

3.3.2. الحرب الثالثة منذ سنة 1727م

لم يستمر تفاعل مغرب، أواخر القرن السابع عشر الميلادي، مع البلدان المتوسطية والمحيطية، إذ سرعان ما اندلعت من جديد حرب وراثة أخرى بعد وفاة السلطان المولى إسماعيل في سنة 1727م. كان لها آثار وخيمة على أجهزة الدولة الإدارية التي تفشى فيها الفساد، وأثرت على المؤسسة العسكرية بتشتت الجند، وعزوفهم عن أداء الخدمة، ورفض القبائل أداء الضرائب والكلف، وتدخل جيش العبيد في السياسة بتعين وعزل السلاطين. وتسببت هذه الأزمات في إبعاد المغرب عن التفاعل، بشكل إيجابي، مع المجال المتوسطي في مختلف المستويات، حيث انكمش من جديد على نفسه، وأصبح منصرفا إلى مشاكله الداخلية. في الوقت نفسه، بدأت الدول الفاعلة في المجال تحيك المكائد للتدخل في أراضيه واحتلال أهم مراكزه.

---

[1]- De Castries, Henry, « Mémoire De Henry Roberts A Jacques 1er », Après le 03 Avril 1603, première série- Dynastie saadienne, **Archives et bibliothèques d'Angleterre, Tome II**, p. 222.
[2]– Ibid, p. 223.
[3]- Ibid, « **Lettre De Moulay Abou Farés A Jacques 1er** », 1604, p. 247.

وهكذا، لو تأملنا في هذه الظروف وفي العلاقات المغربية المتوسطية كيف تراجعت في مدى ضيق لاتضح لنا بالملموس أن تفاعل المغرب مجاليا كان محدودا، إذ أن تجزئة المغرب إلى مناطق متصارعة كان له أثر كبير في توقف تفاعل المغرب مع المجال المتوسطي في مستوياته المختلفة. وحتى لو قمنا بوضع مقارنة بين الملك الإسباني فليب الثاني، والسلطان أحمد المنصور، بعيدا عن الاحتلال والأطماع، لوجدنا أن فليب الثاني ترك ملكية قوية رغم الفقر والاحتياج. أما المنصور والمولى إسماعيل فقد توقعا جدال أبنائهما على الحكم لسوء سيرتهم بين الناس، فورثت إسبانيا الانحطاط، وورث المغرب الفوضى. في حين أن الدول المحيطية خاصة إنجلترا وهولندا حققتا مكاسب داخلية وخارجية وأصبحتا من القوى المؤثرة في المجال المتوسطي.

3- محاولات الدولة مسايرة تطورات النظام العالمي في المتوسط

1.3. سياسة التوسع في الجنوب

كان المغرب في تفاعله مع القوى المؤثرة في المجال المتوسطي محدودا أمام طموحاتها الواسعة وضغوطاتها المتكررة، لذلك نجد الدولة، في أواخر القرن السادس عشر الميلادي، ترى من الناحية المجالية أن بسط نفوذها على بلاد السودان فيه قوة المغرب وعظمته، مفضلة مشروع غزو هذه الأراضي عن الحلف العسكري مع إنجلترا ضد إسبانيا[1]. وكانت الغاية الأساسية من هذا الغزو مجابهة العدو المسيحي الكافر ومعاكسته في طموحاته التوسعية في السودان قبل مهاجمته في عقر داره[2]. غير أن هذا المشروع كان مغامرة كبيرة قد لا تتحمل الدولة نتائج فشله. ويبدو أن سياسة التوسع القاري نحو هذه المواطن تخفي حقيقة محدودية تفاعل المغرب وضعف قدرته على الاندماج بشكل قوي، فيما يجري من أحداث في المتوسط. ونجد المنصور بنفسه يعترف بذلك، يقول: «**بلاد السودان أنفع من إفريقية فالاشتغال بها أولى من منازلة الترك لأنه تعب كثير في نفع قليل**»[3]. وتوجهه هذا دليل واضح على عدم استثمار الانتصار الذي تحقق في معركة وادي المخازن، في استراتيجية إيجابية، إذ أن مغامرته كلفت الدولة غاليا، وأفقدها جيشا كبيرا مجهزا في أماكن بائسة في صحراء إفريقيا، حيث « **لا ماء فيها ولا مراعي وطرقها لا تلائم أبدا لمرور الجيوش بها، إضافة إلى المخاطر والأهوال**

---

[1] - De Castries, Henry, « Lettre de Moulay Ahmed El-Mansour a Elisabeth », Marrakech 19 chaban 998/23 Juin 1590, S.I.H.M, Première série- Dynastie saadienne, **Archives et bibliothèques d'Angleterre, Tome II**, p. 20.

[2]- القدوري، عبد المجيد، **المغرب وأوربا...، مرجع سابق**، ص: 161.

[3]- الناصري، أحمد بن خالد، **الاستقصا لأخبار المغرب الأقصى...، مصدر سابق**، ج5، ص: 114.

الأخرى التي تتردد أشباحها في الصحراء وعلى رأسها الطوارق»[1]. ورغم ذلك، تشبث المنصور بطموحه، ورد على مستشاريه قائلا: « **إنكم تتحدثون عن الصحراء الخطرة التي علينا أن نقطعها وعن العزلة الموحشة والمهلكة فيها وعن انعدام المياه والمراعي، ولكنكم نسيتم التجار الذين لا ناصر لهم ولا يحملون سوى أبسط الأدوات والذين يجتازون على الدوام هذه القفار التي لا تنقطع القوافل أبدا عن عبورها، فكيف بي وأنا أحسن جهازا وعدة منهم، إنه في مقدورنا حتى نقوم بنفس العمل ومعنا جيش يزرع الرعب أينما سار وارتحل»**[2].

يلاحظ، أن مشروع غزو السودان، أثار نقاشا كبيرا بين السلطان والمستشارين والنخبة من الفقهاء، الذين كانوا يتوقعون بعد الانتصار في المعركة أن يمتد المغرب إلى الشمال لتحرير ما تبقى من التركة البرتغالية في السواحل المغربية، لكنه برر مشروعه باتخاذه نشر الإسلام في تلك المواطن البعيدة ذريعة له، فهي بلاد « **انكفت عنهم أيدي الملوك ولم تسهم الدول منذ أزمان ولا قادهم سلطان قاهر إلى ما يراد عنهم فسنح للمنصور أن يجمع بهم الكلمة ويردهم إلى أمر الله»**[3]. إلا أنه رغم قوة وتنظيم جيشه فقد تعرض لمقاومة شرسة من أهل السودان التي تزعمها إسكيا نوح مدة ثلاث عشر سنة، كبد خلالها الجيش السعدي العديد من الخسائر في الأرواح والعتاد، وأجبر السلطة المركزية مرات عدة على تغير قيادتها العسكرية بالسودان[4]. ويقول عبد الرحمان السعدي عن هذه الخسائر: «**وكان بينهما في ذلك الأرض معارك هائلة كثيرة... مات من أصحاب الباشا محمود يوم بُرني ثمانون رجلا من خيار أرباب الرجل (...) وقد تضرروا من طول المكث (...) من كثرة التعب وامتداد الجوع والنعرى والمرض وضرب ماؤه كروشهم وأجراها ومات منهم كثير منها من غير المقاتلة»**[5]، وكان من بين الذين قتلوا في بلاد السودان، القائد محمود باشا نفسه، إذ « **لما رموه بالنشاب وطاح على الأرض، حمله أولاد تنبكت على أعناقهم ليأتوا به إلى الجيش... فرموه وقطعوا رأسه وبعثوه لأسكيا نوح وبعثه أسكيا نوح لكنت سلطان كب فأقامه في عود في سوق ليك زمنا طويلا»**[6]. ومما زاد من اندحار الجيش السعدي في بلاد السودان، وفوران المقاومة الشعبية ضده، فساد قادة الجيش والجنود معا، فقد عرف عن جنده كثرة السرقات، فحسب شهادة عبد الرحمان السعدي، أن القائد محمود باشا، بعد انتهاء أحد

---

[1]- بوفيل، **تجارة الذهب وسكان المغرب...**، مرجع سابق، ص: 278.

[2]- نفسه، ص: 279.

[3]- الناصري، أحمد بن خالد، **مصدر سابق**، ج5، ص: 98.

[4]- الفشتالي، عبد العزيز، **مناهل الصفا...**، **مصدر سابق**، ص: 156.

[5]- السعدي، عبد الرحمان، **تاريخ السودان...**، **مصدر سابق**، ص: 154- 155.

[6]- نفسه، ص: 176.

المعارك مع السودانيين، أمر أصحابه بحل أحزمة جنده التي «**تحت بطونهم فأخرجت دنانير مطبوعات في حزامهم أجمعين**»[1]. هذا بالإضافة إلى رذالة أخلاق وفسق رجالات الجيش وفجورهم ونهبهم لأموال الرعية وممارستهم للعنف والاستبداد[2].

بعد تحقيق اجتياح السلطة لبلاد السودان، وتأسيس الإمبراطورية بالغت الأسطوغرافية المغربية في تمجيد النصر واعتبرت سلطانها أحمد المنصور من الحكام العظماء، لا يقل قوة وغنى عن معاصريه في إسطنبول ومدريد ولندن. ورغم قنواته الخارجية التي اتسعت بعد هذا الحدث، إلا أن توجيه السلطة همتها نحو هذه المواطن الجديدة يوضح أن الدولة آنذاك، لم تكن لها القدرة على التوسع نحو الشمال وجواز الأندلس. ورغم المكسب الخارجي الذي حققته على مستوى المجال الجنوبي بالسيطرة على أصول التجارة الصحراوية فقد كان محدودا، إذ سرعان ما ستتبدد هذه التجارة بعد سنة 1603م بانقطاع القوافل عن المغرب بسبب الفوضى[3]، التي أفقدت الدولة كل ما قامت به، حتى إن قصر البديع الذي اعتمدته كآلية للترميز الخارجي، أصبح ملجأ للغربان، وانهارت صناعة السكر، التي كانت موجهة بالأساس إلى إنجلترا عدوة إسبانيا. أما الجند في السودان، فقد انقطعت بهم الأواصر، وانتهت البلاد إلى تنازع الإخوة على الخلافة وظهور الإمارات المستقلة.

2.3. الانفتاح على الدول المحيطة

أدركت السلطة المغربية أهمية إدماج الإنجليز في علاقاتها مع الإيبيريين وباقي الدول، وكانت إنجلترا آنذاك تطلب آلية المتاجرة ففتحت لها الجنوب بأكمله فزادت العلاقة بين البلدين توطيدا[4]، إلا أن انفتاح المغرب على إنجلترا كان له أثر كبير في إبعاده عن دول المجال المتوسطي بحكم صرعات هذه الأخيرة مع إنجلترا. ومع ذلك فقد حاولت السلطة نهج سياسة انفتاحية على الدول المحيطة قصد إبقاء المغرب بعيدا عن التهديد الفعلي للأطراف المؤثرة في المنطقة خاصة الإمبراطورية العثمانية وإسبانيا، غير أنه لم يشهد استفادة كاملة من هذه

---

[1]- السعدي، عبد الرحمان، **تاريخ السودان...، مصدر سابق**، ص: 154- 155.

[2]- نفسه، ص: 174.

De Castries, Henry, « **Relation de Ro. C** », op.cit, p. 396.

[3]- ابن القاضي، أحمد، **درة الحجال...**، ج3، **مصدر سابق**، ص: 202- 203.

[4] - De Castries, Henry, « Lettre de Moulay Abdallah El- Ghalib a Elisabeth », 12- 21 Octobre 1569, S.I.H.M, Première série- Dynastie saadienne, **Archives et bibliothèques d'Angleterre. Tome II**, p. 101.

الدول في مجال الإدارة، والجيش، والدبلوماسية، والتجارة، والملاحة، والمال، في حين استغلت الدول المحيطة خاصة إنجلترا وهولندا موارده في تقوية اقتصاداتها.

وهكذا، يظهر أن السلطة كانت تتحرك ضمن مواقف سياسية واضحة، حيث أعطت حرية المتاجرة للإنجليز والهولنديين لتطويق طموح استحواذ الأتراك والإيبيريين على المغرب، ومن خلال سياستها حاولت أن تعطي للمغرب فرص الانتعاش الاقتصادي، وإعادة الحيوية للحركة البحرية التقليدية. وقد نلحظ هنا، بعض المؤشرات الدالة على تفاعل المغرب اقتصاديا وأمنيا رغم خسارة تأييد الأتراك له، إلا أن الوقائع التي شهدها بعد عام 1574م قلصت من استمرارية تفاعله في مختلف المستويات، وتراجعت علاقاته إلى أواخر القرن السادس عشر الميلادي، حيث حاول التفاعل مع المستجدات الدولية خاصة بعد حدث تكبد إسبانيا خسائر كبيرة في معركة الأرمادا سنة 1588م، والتي دفعت المغرب إلى التعاون مع الإنجليز ضد فليب الثاني كرد فعل على دعمه لثورة الناصر. وقد أبان اجتياح الإنجليز لمركز قادس عام 1596م حقيقة قوة إسبانيا، ولما رأت إنجلترا رغبة المنصور في محاربة الإسبان راسلته الملكة إليزابيت تطلب منه تخريب الأراضي الزراعية الموجودة حول الأماكن الإسبانية في المغرب وأن يمنع بيع الحبوب لهم[1].

وكانت إسبانيا تتخوف كثيرا من قوة الإنجليز، ومن استقطاب أحمد المنصور للتحالف معها، واستغلاله كقاعدة عسكرية مهمة لمحاصرة إسبانيا من الجهة الجنوبية. ورغم أن المصادر تتحدث عن رغبة المنصور في فتح الأندلس بعد التحالف مع الإنجليز[2]، إلا أن ذلك لم يكن ليحدث لتخوف المنصور من تزايد أطماع الإنجليز في المغرب، إذ أن الغرض من تحالفها مع المغرب لم يكن موجها ضد إسبانيا فقط، بل كان موجها ضد القوى الفاعلة في المتوسط ككل: فرنسا والأتراك والهولنديين، الذين أصبحوا ينافسون تجارتها في المغرب وإفريقيا والعالم الجديد[3]، وكانت ترى أن المغرب بحكم موقعه الاستراتيجي مركزا مهما للمراقبة ولقطع الطريق على الدول الطامحة في موارد العالم الأطلسي. وفي الوقت، الذي كانت إنجلترا من خلال مباشرتها التحالف مع

[1] - De Castries, Henry, « **Mémoire Anonyme Adressé à Robert Cecil** », 1597, op.cit, p. 121.

[2]- يقول الفشتالي في المناهل، مصدر سابق، ص: 191 "إن يريدنا على عدو الدين بفضله، وينجز لنا وعده في إظهار دين الحق كله ويسهل علينا بفضله ومعونته أسباب فتح الأندلس وتجديد رسوم الإيمان بها".

[3]-Ibid, « Lettre de George Tomson a Robert Cecil », Safi, 21 août 1600, p. 173.

المغرب تسعى إلى تأسيس نظام إقليمي في المتوسط لسد الطريق، ولدرء خطر منافسة أمستردام وغيرها، كان المغرب فيه منشغلا بمشاكله الداخلية ومصائب الجنود في بلاد السودان[1].

لقد كانت سياسة انفتاح السلطة المغربية على الدول المحيطية خاصة إنجلترا وهولندا، في ظل الضغوط العسكرية العثمانية في الجهة الشرقية، والضغوط الإيبيرية على سواحله الغربية، تستهدف بالأساس الحصول على الأسلحة والذخيرة، ثم تسوية مختلف المشاكل التجارية، والقضايا المرتبطة بالقرصنة والأسرى، هذه الأخيرة بعثت بشأنها إنجلترا مبعوثها جون هاريسون سنة 1614م، وقد صادف الفتنة الكبرى في المغرب جراء ثورة أبي محلى[2]، إذ أن الوضع الأمني المضطرب لم يمكّن المغرب من مباشرة التفاوض مع السفير الإنجليزي، والتفاعل بشكل إيجابي في المجال المتوسطي، واستمرت محاولات إنجلترا في استمالته خدمة لمصالحها السياسية، وفي صراعها مع إسبانيا، حيث أخذت الترتيبات اللازمة لتوجيه حملة عسكرية بحرية على قادس لكونها مركزا أساسيا لتوزيع مواد العالم الجديد، وكانت إنجلترا في حاجة إلى مساند لها في حملتها، لذلك اقترحت على المولى زيدان وموريسكي سلا، انضمامهما إلى إنجلترا في حربها ضد إسبانيا[3]، إلا أن شيئا من ذلك لم يكن، وفشلت الحملة الإنجليزية على قادس، ولعل السبب في ذلك هو عدم مقدرة المغرب على إقامة هذا التحالف، ويتبين ذلك عندما طلبت إنجلترا الدعم من موريسكي سلا. ورغم إدراك إنجلترا لضعف المغرب، فإن غايتها كانت استراتيجية بحكم موقعه وجواره لإسبانيا، وهو ما سيسهل عليها عمليات الإمداد بالمواد التي تحتاج إليها في حربها.

---

[1]- السعدي، عبد الرحمان، **تاريخ السودان...، مصدر سابق**، ص: 154- 155- 166- 174.

[2]- يقول الزياني في **البستان الظريف، مصدر سابق**، ص: 37 أن أبي محلى كان أول من قام في دولتهم في **"أيام الشيخ بن أحمد المنصور عام تسعة عشر وألف وله رمز بعضهم "قام طيشا ومات كبشا"، لكنه لم يتم أمره، ولم تطل مدته، وبعد أن غلب زيدان على مراكش وأخرجه منها وملكها، فاستصرخ زيدان أهل السوس وقدم بهم وحاصر أبا محلى بمراكش إلى أن أخرجه منها"**.

للمزيد عن أبي محلى ينظر: الوافراني، محمد الصغير ، **نزهة الحادي...، مصدر سابق**، صص 200- 209. القدوري، عبد المجيد، **ابن أبي محلي ورحلته الاصليت الخريت**، منشورات عكاظ، الرباط، 1991، عدد صفحات الكتاب: 206.

De Castries, Henry, « Histoire de Abou Mahalli », 1er- 5 aout, 1612, S.I.H.M, Première série - Dynastie sadienne, **Archives et bibliothèques des pays- Bas, T II**, Paris 1907, pp. 117- 125.
- Ibid, « Lettre de Moulay Zaydan a Samuel Pallache », 13 décembre, 1612, p. 737.
- Ibid, « Lettre de Moulay Zidan aux États Généraux », 27 Juin 1612, p. 106 - 107.

[3] -Ibid, « Lettre De John Harrison A Moulay Zidàn », entre le 13 juin et le 30 juillet 1625, S.I.H.M, Première série- Dynastie sadienne, **Archives et bibliothèques d'Angleterre Tome I**, p. 571.

بعد انقضاء عهد المولى زيدان، دون تفاعل حقيقي، استمرت العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين على عهد المولى الوليد، حيث أوفد الملك شارل الأول مبعوثه جون هاريسون 1631م لتهنئة السلطان على توليه عرش المغرب وأبلغه السفير رغبة إنجلترا في تجديد العلاقة القديمة في السلم والتجارة التي كانت قائمة بين البلدين[1]. وقد أثمرت بعثة السفير هاريسون وضع مسودة اتفاقية مع المغرب ما بين 16 نونبر 1631م وفبراير 1632م[2]، تضمنت سبعة عشر بندا تتعلق بالتجارة والقضاء والأسرى. ويتبين، من خلال بنود هذه الاتفاقية، أن إنجلترا تسعى قدر إمكانها الاستفادة من مواد المغرب والحفاظ على علاقاتها التجارية معه عبر إقحام مجموعة من البنود التجارية، وهي امتيازات كان أغلبها في صالح إنجلترا و لم تكن تخدم مصالح المغرب، باستثناء استفادة ضئيلة من الناحية التجارية، وللمضي قدما في حماية هذه العلاقة وضعت إنجلترا بنودا قضائية تحفظ التجار الإنجليز في أموالهم وأنفسهم، وتعوضهم عن الضرر الذي يمسهم. ومن ضمن الخيارات التي اتخذتها إنجلترا في علاقاتها مع المغرب:

- رغبتها في جعله حليفا رئيسيا في حربها ضد إسبانيا وضمان الحفاظ على سفنها وتجارتها في المياه الأطلسية؛
- أهمية موانئ المغرب الكبيرة للملاحة الإنجليزية نحو الأطلسي، فهي تعد مزودا رئيسيا بكل ما تحتاجه السفن الإنجليزية من المؤونة بما فيها التزود بالمياه في إبحارها نحو تلك العوالم؛
- الحد من المنافسة الخارجية خاصة الهولندية والفرنسية؛

وحرصت إنجلترا على استمرارية العلاقات الودية مع المغرب بعد وفاة المولى الوليد[3]. وهو ما يوضح، أن إنجلترا حاولت قلب النظام العالمي في المتوسط لصالحها بعد وفاة فليب الثاني وأحمد المنصور، مستغلة بذلك

---

[1]- روجرز، ب . ج، **مرجع سابق**، ص: 63.

[2]- نصت مواد الإتفاقية على إطلاق سراح كافة الأسرى الإنجليز وحرية المتاجرة في الموانئ المغربية وحفظ حرمة ومال التجار الإنجليز، ويكون للمغاربة والتجار الإنجليز الحق في بيع وشراء جميع البضائع سواء في المغرب أو في إنجلترا، والسماح للسفن الإنجليزية بالتزود بالخشب والماء في الموانئ المغربية، وأقرت المادة التاسعة السماح للسفن الإنجليزية بالمتاجرة في مراسي: تطوان وسلا وأزمور وأسفي والصويرة وأكادير وبتصدير الذهب وتخفيض ثمن الرسوم على البضائع أثناء الدخول والخروج.

De Cenival, Pierre et Brissac de cosse, Philippe, « Projet De Traité entre Moulay EL- Oualid et Charles 1er », entre le 16 novembre 1631 et février 1632, S.I.H.M, première série - dynastie sadienne, **Archives et bibliothèques d'Angleterre, Tome III**, p. 174 – 175.

[3]- Ibid, « Lettre De Moulay Mohamed Ech- Cheikh EL – Asghar a Charles 1er », 9 Novembre 1636, p. 252.

أزماته وضعف تفاعلاته المجالية، في الوقت، الذي لم يستطع المغرب أن يستثمر القوة العثمانية في تقوية تفاعلاته المجالية، لأن استمرار علاقاته مع إنجلترا أبعدته عن باقي دول المجال المتوسطي؛

وأمام فشل السلطة المغربية، في تحقيق تفاعل إيجابي مع الدول المتنافسة في البحر المتوسط، لجأت إلى إدماج هولندا كقوة جديدة في المنطقة[1]، رغم غضب السلطة منها جراء تصرفات بعض خدامها الذين قاموا بنهب وإذاية المغاربة[2]، إلا أنها تجاوزت ذلك، حفاظا على العلاقات التجارية بين البلدين. وكان خيار لجوء المغرب إلى المحيط بسبب التطور الذي عرفته هذه الدول في التجارة والملاحة والمال، والتزود بالمواد التي كان في حاجة دائمة لها خاصة الأسلحة والذخيرة[3]، مما جعله يفتح لتجارها، هي الأخرى، جميع المراسي[4]، بل وعقد معها معاهدة صلح وتجارة نصت على أن «**جميع مراكب الاصطادوس ومراكب من انضاف إليهم وكان تحت طاعتهم من نصارى أو يهود يدخلون حيث شاءوا من مراسي مولانا السلطان**»[5]. فتزايد الوجود الهولندي في الموانئ المغربية، منتصف القرن السابع عشر، حيث تشير الوثائق إلى جلب تجارها الذخيرة إلى المغرب، وكانت تحتج على السلطة من عملية تصدير القصدير نحو إيطاليا بدل هولندا[6].

ولكن، رغم انفتاح المغرب على الولايات العامة خلال هذه المرحلة، فإنه لم يشمل المجالات التي تفيده في تفاعله مع دول المجال المتوسطي، كالاستفادة من التنظيمات الإدارية، والعسكرية والاقتصادية، وخبرة هولندا في الملاحة، وبناء السفن ومستلزماتها. وظلت تطغى، على علاقاته ومجمل اتفاقياته، القضايا التقليدية

---

[1] - De Castrie, Henry, «Lettre De Moulay Zidan aux États Généraux », 31 Octobre, 1615, S.I.H.M, Première série - Dynastie sadienne, **Archives et bibliothèques des Pays- Bas**, **Tome II**, p. 604.

[2]– أرسل إليها المولى زيدان، يقول: "**أما طلبتم ورغبتم فيه مقامنا العلي من تسريح من هنا من أصحابكم افلامنك فاعلموا أن هاؤلاء الناس لا شك أن أهل ثغرنا سلا قد ادعوا على صاحبكم جوان بربر صال عليهم ونهب لهم أموالا كثيرة وفعل بجهة سلا وبجهة أسفي أفعالا شنيعة (...) إن لم تحكموا فيهم على هذا الذي يصدر منهم من الأفعال الشنيعة والإذاية لأصحابنا وخدامنا وأهل بلدنا وثغورنا فإننا نحكم فيهم.**"

Ibid, p. 605- 606.

[3]- Ibid, « Lettre De Moulay Zidan a D. Jorge Mascarenhas », Safi, 9 janvier 1619, S.I.H.M, Première série- Dynastie sadienne, **Archives et bibliothèques de France, Tome III**, p. 23.

[4]– المختار السوسي، محمد، **إيليغ قديما وحديثا**، تعليق محمد بن عبد الله الرواني، الرباط، الطبعة الرابعة، 2005، ص: 172.

[5]– اليفرني، محمد الصغير، **روضة التعريف...**، **مصدر سابق**، ص: 92.

[6] - Ibid, « Mémoire des Trafiquants d'Amsterdam », 14 Juin 1647, S.I.H.M, Première série - Dynastie sadienne, **Archives et bibliothèques des Pays- Bas, Tome V**, p. 132.

تمكن المولى زيدان من الحصول على الأسلحة الهولندية المكونة من 2000 إلى 3000 ليفر من البارود سنة 1612م، وفي السنة الموالية تمكن من الحصول على 300 قنطار من الكور و1500 من الرماح القصيرة و20 قنطارا من البارود و1000 بندقية.

ينظر: بنحادة، عبد الرحيم، **النشاط...**، **مرجع سابق**، ص: 315.

كالمشاكل المترتبة عن القرصنة والأسرى، ومن ذلك أنها بعثت قنصلها "**دوبير**" Dopper، لضمان صداقة وود السلطان والسعي نحو تسريح الأسرى الهولنديين ثم ضمان حرية وأمن التجارة لرعاياها[1]، وحمايتهم وعدم تعرض السفن القرصانية لسفنهم، «**لا يرى منا دابد ديرسين إلا ما يسره والبلاد لحوايجكم وقضاء أغراضكم وجميع ما يصلح بسفنكم وتجاركم**»[2]. ورغم محدودية تفاعل المغرب مع الدول المحيطية، بسبب الظروف التي كانت تمر منها البلاد أنداك، فقد استمرت علاقات السلم والتجارة فيما بينهما، غير أنها روابط خدمت هذه الدول أكثر من المغرب، إذ بفضل علاقاتها معه ضمنت التزود بالمواد التي تحتاج إليها، وضمنت سلامة تجارها وسفنها في مياه الأطلسي، في حين كانت استفادة المغرب منها ضئيلة جدا في الإدارة، والجيش، والملاحة.

والحاصل، أن المتتبع لعلاقات المغرب مع دول البحر المتوسط، ومدى محدودية تفاعله معها، خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين، يمكن أن يستخلص أسباب وعوامل ذلك على الشكل الآتي:

- دور التأثير العميق للقوى الفاعلة في البحر المتوسط والأطلسي في محدودية تفاعل المغرب مع المجال المتوسطي، رغم مجهودات السلطة في خلق نوع من التوازن السياسي مع جميع الأطراف؛
- صادف اختيار المغرب في ربط علاقات مع الدول المحيطية طموحاتها السياسية والاقتصادية والمجالية، فلم تتح له إمكانية استثمار علاقاته معها في البعد الإداري والعسكري، والاقتصادي بشكل أمثل، والاستفادة من خبرتها في الملاحة، بل العكس هو الذي حصل، إذ إن ترابطاته المجالية مع الدول المحيطية أبعدته عن المجال المتوسطي، وأفقدته إمكانية أن يبرز فيه كمركز ثقل اقتصادي واستراتيجي في ظل علاقات متوازنة مع القوة التركية، والإسبانية، والفرنسية. ورغم صلته بالدول المحيطية، فقد ظلت المشاكل قائمة بينهما، إذ استمرت قضية الأسرى والقرصنة محل نقاش وعقد الاتفاقيات، في الوقت الذي كان فيه من المتوقع أن يستفيد استفادة كاملة منها في الإدارة والجيش والملاحة؛
- لم يصبح المغرب فاعلا مهما في السياسة الدولية لافتقاره لدبلوماسية حقيقية تشبه نظيرتها الأوروبية والعثمانية؛

[1] - De Castrie, Henry, « **Lettres Etats- Généraux A Sidi Mohammed El- Hadj** », 16 avril 1644, .I.H.M, Première série - Dynastie sadienne, **Archives et bibliothèques des Pays- Bas, Tome V**, p. 60.

[2]- Ibid, « Lettre De Sidi Abdallah Aux Etats- Généraux », 3 octobre 1651, p. 296- 297.

- لم تعد سياسة المغرب الجنوبية بفوائد اقتصادية كبيرة، إذ سرعان ما تراجعت قوافل الذهب، وفقد الجيش بأكمله؛
- لم يشارك المغرب في الاقتصاد المتوسطي لافتقاره للأسطول والطبقة البرجوازية، رغم أنه يتوفر على إمكانات حقيقية لتفعيل اندماجه مع المتوسط بشكل إيجابي، بخلاف الدول المتوسطية والمحيطية التي باشرت سياسة نشطة خارج حدودها المجالية؛
- انشغال السلطة ببناء القصور وممارسة التجارة، وفساد المؤسسات وأجهزة الدولة[1]؛
- التمزق الذي أصاب الدولة بعد وفاة المؤسسين الفعليين جراء تطاحن الأبناء على السلطة وتضرر الرعية[2].

وكان لهذه العوامل، التي سيأتي توضيحها لاحقا، أثر كبير على محدودية تفاعل المغرب مع المجال المتوسطي، إذ لم يستطع بسبب ذلك أن يبرز كقوة فاعلة في المجال المتوسطي، مثل الإمبراطورية العثمانية والإسبانية والفرنسية والإنجليزية والهولندية، و لم يستطع أن ينقل انتصاره في معركة وادي المخازن خارج حدود مجاله، بل أصبح هو مسرح الأحداث وعلى ترابه دارت كل المعارك، وظلت أجزاء من مجاله الترابي خاضعة للقوة الأوربية، إذ بدأت الدول كإنجلترا وفرنسا في إعداد مشاريع لاحتلاله، و لم يكن يمثل المغرب لها سوى ورقة استراتيجية توظفها من حين لآخر في خدمة مصالحها الخاصة.

[1]- الفيلالي، عبد الكريم، **مرجع سابق**، ج3، ص: 405.
[2]- نفسه، ص: 411.

الفصل الثاني

التنظيم الإداري والعسكري بالمغرب وعلاقته بالمجال المتوسطي

دفعت طبيعة ونوعية التنظيم الإداري والعسكري والتقنية الحديثة المعمول بها في منطقة البحر المتوسط بالسلطة المغربية إلى توجيه جهودها نحو تنظيم إدارتها وتحديث جيشها للحفاظ على حدودها المجالية من التدخلات الأوربية والتركية، وليعكس هذا التنظيم المستوحى من أوربا والإمبراطورية العثمانية مظهر وهبة الدولة ويجسد صورة حضارية شبيهة بإمبراطوريات المتوسط. وقد عكست نصوص القرن السادس عشر والسابع عشر الميلادي هذا التأثير الكبير على مستوى الإدارة والجيش خاصة النصوص الأجنبية التي سدت الفجوة العميقة التي تركتها الأسطغرافية المغربية في تاريخ المؤسسات.

ومن حسن حظنا عثرنا على دراسة مهمة للمستشرق البولندي أندريزج دزيبينسكي[1]، والتي أغنت النقص الحاصل في الكتابة التاريخية العسكرية بالمغرب، وقد تضمنت عدد قواته ووحدات جيشه وتنظيمه وقيادته وتكتيكه الحربي، خلال القرن السادس عشر، وارتكز في دراسته على عدد من المصادر المختلفة مثل الإفراني والوزان ومارمول كاربخال والوثائق غير المنشورة عن تاريخ المغرب. واهتمت دراسة أندري مارك نولي بدور فئة المرتدين في بناء هياكل الدولة، ودراسته أحالتنا على عدة مصادر تناولت تاريخ هذه الفئات بالمغرب من حيث قوتها ووظيفتها سواء في الإدارة أو المؤسسة العسكرية[2]. ولم يقتصر دورها على المغرب فقط، بل إن أهمية هذه الفئة في أجهزة الدولة، ومختلف مظاهر الحياة اليومية شمل سائر أرجاء البحر المتوسط.

وكان هنري دو كاستر من بين المهتمين الأجانب بالتاريخ العسكري للمغرب، وقد شكك بجدية حول قضية عدد المرتدين المسيحيين في مؤسسات الدولة خلال القرن السادس عشر الميلادي، وقد نشر مقالا له في مجلة "دو موند" بعنوان "مغرب الماضي: قراصنة سلا"[3]، تناول فيه غموض الدور الذي قامت به هذه الفئات داخل الدولة، لكن للأسف لم يكتمل عمل المؤلف بعد وفاته، ولا أحد من المؤرخين أخذ هذه القضية التي

---

[1] - Dziubinski, Andre, **L'armée et la flotte de guerre marocaines à l'époque des sultans de la dynastie saadienne**, op.cit, p. 61- 94.
[2] - Nolet, Andre- Marc, **Les Renégats : leur contribution à la construction de l'etat marocain du XVI au XVIIIe siècle**, op.cit, p. 122.
[3] - De Castries, Henri, « Le Maroc d'Autrefois : Les corsaires de Salé », **Revue des deux mondes**, tome 13, pp. 823- 852.

أثيرت، وبقي عمله المتمثل في المصادر غير المنشورة عن تاريخ المغرب المؤلف الوحيد الذي جاءت فيه إشارات متفرقة عن هذا الموضوع.

وبعد نصف قرن، ألف بارثولوميو ولوسيل بناسر: "**مسيحيو الله: تاريخ استثنائي عن المرتدين خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلادي**"[1]. اقتصر عمل المؤلفين على تعريف هذه الفئة ودورها التاريخي وأصولها الجغرافية والاجتماعية، وأكدا على أنه بالرغم من قوتها العددية ووظيفتها في أجهزة مختلف دول المجال المتوسطي، فإنها تفتقر إلى توضيحات أكثر بشأن وضعيتها الاجتماعية. ويعد مؤلف بوفل "**تجارة الذهب وسكان المغرب الكبير**" من الأعمال الأكاديمية التي تناولت الإدارة والجيش في المغرب[2]. ولا تختلف معطياته عن مؤلف حضارات إفريقيا الشمالية، الذي خصص محورا للمغرب تطرق فيه إلى التنظيم العسكري أواخر القرن السادس عشر[3]، وكانت المعلومات التي جاء بها هي طبق الأصل لما ورد عند الوفراني في نزهة الحادي[4].

ومن المؤلفات المهمة عن الإدارة في المغرب كتاب "روجيه لوتورنو"[5] الذي اعتمد على المصادر العربية والأوربية للقرن السادس عشر، من أجل تقييم وضع مدينة فاس الإداري والاقتصادي والاجتماعي على عهد بني مرين، فلوترنو تحدث عن الأسلوب المتبع في إدارة مدينة فاس خلال عهد المرينين، ويبدو أن إرث بني مرين في فاس قد حافظ عليه الشرفاء السعديون في إدارة المدينة بإدخال أساليب ليس بالجديدة عليها، وكانت الغاية من النفاد إلى هذا المؤلف هو معرفة التحول الذي عرفته الإدارة من عهد بني مرين إلى مرحلة السعديين.

وألف شارل أندري جوليان أهم كتاب مرجعي عن تاريخ المغرب، وذلك في عام 1931م، عنونه بـــ: "**تاريخ شمال إفريقيا**"، ذكر فيه الفئات التي أسهمت في تركيبة مؤسسة الدولة، حيث ينص على وجود عدد من

---

[1] - Bennassar, Bartholome et Bennassar, Lucile, **Les Chrétiens d'Allah: L'histoire extraordinaire des renégats XVIe et XVIIe siècles**, Paris, Perrin, 1989.

[2]- بوفيل، ا.و، "**تجارة الذهب..**، **مرجع سابق**، عدد صفحات الكتاب: 434.

وترجم جواد المهدي ومحمد بن عبود عمل آخر لنفس المؤلف حول "**معركة القصر الكبير**"، ضمن **مجلة البحث العلمي**، العدد 33، السنة 1985، ص: 255- 321. تحدث فيها بوفيل عن حيثيات معركة وادي المخازن.

[3]- Piquet, Victor, **Les Civilisations de l'Afrique du nord : berbères- arabes- turcs**, (3 édition corrigée), Librairie Armand Colin, Paris, 1921, pp. 398.

[4]- Ibid, p. 226 - 227.

[5]- روجيه لوتورنو، **فاس في عصر بني مرين**، ترجمة نيقولا زيادة، سلسلة مراكز الحضارة، مكتبة فرنكليين للطباعة والنشر، بيروت، 1967، عدد الصفحات: 236 ص.

المرتدين في المغرب، لكن لا يتم التشديد على دورهم بوضوح، ومؤلفه غني بإشارات حول عناصر من الجند المرتدين في مؤسسة الدولة[1].

ورغم ما تقدمه هذه الكتابات من أرقام ووحدات إحصائية حول المؤسسة العسكرية على الخصوص، فإن لها وجهة نظر مختلفة عن التأليف المحلي، وذلك بتضخيم قوات ووحدات ومعدات طرف على آخر، وتقلل من شأن الطرف المعادي لها، لذلك يبقى الشك يلف معطياتها، ولهذا فهي تحتاج منا نقدا نزيها وحكيما لملء الفجوة عن هذا التاريخ الذي لم تخضه بجدية الأسطغرافية المغربية[2]. ومن ثم حق علينا، عبر هذا المدخل المنهجي، أن نتساءل عن حجم وقوة التنظيم الإداري والعسكري للمغرب، وهل تأثر بالتنظيم الإداري والعسكري القائم في المجال المتوسطي؟ أم ظلت تنظيماته الإدارية والعسكرية على نسق ومنوال التنظيمات القبلية؟ وهل أدركت مؤسسات الدولة مسؤولياتها المجالية؟

1- التنظيمات الإدارية بين الأنماط التقليدية والحديثة

لم تتبلور النقلة المؤسساتية التي شهدتها أوربا في المغرب والقائمة على المصارف والمجالس البلدية والنقابات والمحاكم والهيئات الانتخابية والمؤسسات الاجتماعية والدفاعية[3]، إلا على نحو بسيط، بحيث ظل نظام الحكم فيه ذا نمط تقليدي يعتمد في الأصل على آلية الشرف والبركة وعبرهما تم ترسيخ نظام الخلافة[4]. ويظهر هذا النمط التقليدي للدولة في المغرب حسب ما ذكره الوزان الذي قال: إن «**الملوك في أيامنا لم يعينوا لا بموجب وراثة حقيقية ولا بحسب انتخاب من طرف الشعب أو كبار الشخصيات أو قائد الجيش. وإنما يعمد كل أمير قبل موته إلى إرغام أهل الحل والعقد وأقوى أفراد الحاشية على مبايعة ابنه أو أخيه خلفا له بأداء القسم على ذلك**».[5] ولم تكن تقيد الدولة الضوابط الإدارية بل «**كانت الأمور مسترسلة وجارية على**

---

[1]- جوليان شارل أندريه، **تاريخ إفريقيا...، مرجع سابق**، ص: 272- 273.

[2]- يعد مؤلف الدولة التكمدارتية من أهم المصادر التاريخية التي أشارت إلى دور السلاطين السعديين في تحديث الإدارة والجيش، فقد ذكر عناصر جيش محمد الشيخ، قال (ص: 30): "**لما تملك محمد الشيخ فاس خدموا عنده إنكشارية وهم أهل الركاب فاستحسن خذمتهم وملئوا عينه وقلبه لأنهم كانوا جافين، فكانوا يمشون بإزائه وأمامه ويترلون بقربه وكانوا نحو أربعمائة، وكان السلطان يعنى بحقوقهم ويخاف من عقوقهم**".

[3]- مخزوم، محمد، "**مدخل لدراسة التاريخ الأوربي (عصر النهضة)**"، دار الكتاب اللبناني، 1983، ص: 22- 23.

[4]- كان الملوك السعديون والعلويون يلقبون بألقاب وكنية لها دلالة على أحقيتهم بالخلافة، مثلا: عبد الملك الملقب بالمعتصم بالله وأحمد المنصور بالذهبي وأمير المؤمنين وإمام الجماعة وركن الإمامة والخليفة المخصوص بتراث الرسالة ومالك إمرة المؤمنين. (الفشتالي، **مصدر سابق**، ص: 1.)، ونجد أبو فارس يلقب هو الآخر بالواثق بالله، رغم أن نفوذه كان محدودا. (الوافراني، **نزهة الحادي، مصدر سابق**، ص: 309.)

[5]- الوزان، الحسن، **مصدر سابق**، ج 1، ص: 285.

مقتضيات الحال، حيث كانت الدولة عربية ساذجة غير مرتاضة للقوانين التي تملك زمامها وتمسك عن الاسترسال عنانها»[1].

من الواضح أن التنظيم الإداري بعدد من المدن والقرى المغربية كان غائبا في بداية القرن السادس عشر، وخير مثال على ذلك: مدينة أديكس في حاحا، التي لم يكن يوجد بها قاضي ولا فقيه يفصل بين الناس في قضاياهم المدنية، وإنما يحكمون أنفسهم كما يحبون[2]، وكانت أغلب البوادي خالية من القضاة والفقهاء، فإدو إزكواغن «**ليس لهم قاض ولا فقيه ولا شخص يحكمونه ليفصل بينهم في خصوماتهم**»[3]. وكان السكان بهذه المناطق لا يؤدون الضرائب، وفي ذلك، يقول الوزان: «**لا وجود لإتاوة أو أية ضريبة أخرى في مدينة اديكس ولا في سائر الأماكن التي تحدثنا عنها**».[4]

وإجمالا، فإن الدولة لم يكن لها نظام إداري وقوانين تستند إليها، ولا زالت نواحي كثيرة تعتمد على الأعراف القبلية، إذ لم يكن للشرفاء في بدايتهم تنظيم حضاري مماثل لما كان عليه بنو مرين، وقد استعان هؤلاء برجل يدعى "قاسم الزرهوني" في الجريان على العوائد الحضرية من خلال التأنق وترتيب هيئة السلاطين في الملبس، والدخول والخروج، وفي آداب أصحابهم، وكيفية مثولهم بين أيديهم، واستعانوا أيضا بالعريفة "بنت خجو" التي علمتهم الصورة الحضارية للملابس، والطعام، والتعامل مع النساء وغير ذلك[5]، غير أنه بمجيء عبد الملك بدأ تنظيم الدولة على عهده شبيها بالأساليب الحضارية المثلى لدول البحر المتوسط. ومما زاد من تجربته في ذلك السفر وتعلم الكثير في الإدارة والجيش عبر اتصاله بالأتراك، وقد أدرك هذا السلطان أن المغرب لا وجود له في الواقع كدولة حديثة إلا من خلال إدخال النموذج التركي والأوربي عليه[6]. فنتيجة انفتاح المغرب على دول الجوار الأوربي المتوسطي والنموذج التركي في الإدارة أسهم ذلك في تحديث الجهاز الإداري

---

[1]- الفشتالي، عبد العزيز، **مناهل الصفا...، مصدر سابق**، ص: 201.

[2]- الوزان، الحسن، **مصدر سابق**، ج1، ص: 101.

[3]- الفشتالي، عبد العزيز، **مصدر سابق**، ص: 102.

[4]- نفسه، ص: 102.

[5]- الناصري، أحمد بن خالد، **الاستقصا...، مصدر سابق**، ج 5، ص: 30.

Harakat, Brahim, « Le makhzen sa'adien », **Revue de l'occident musulman et de la Méditerranée**, N°15-16, 1973, p. 46.

[6]- Lugan, Bernard, op.cit, p. 160.

للدولة[1]، ولما صار الحكم لأحمد المنصور، «**رتب الألقاب وواخى بحس سياسته وجعل بين العرب والعجم رحم الخدمة الواصلة وقربى الصداقة الجامعة**»[2]، وهو تنظيم يستمد أصوله من التقاليد الإدارية العثمانية ودول الجوار الأوربي المتوسطي، إلا أن هذا النظام الإداري بالمغرب سواء المركزي أو المحلي مرتبط بأهداف وغايات السلطة المركزية.

1.1. الإدارة المركزية

أرادت السلطة في المغرب أن تطبق شروط الخلافة العثمانية والملكية الفرنسية، خلال القرن السادس عشر، وهي سياسة مطلقة يتمتع بها الإمبراطور العثماني، الذي كان يستمد سلطته من النصوص الدستورية في الشريعة الإسلامية[3]، وبالتالي وجوب امتثال الرعية لأوامره، لأنه هو القوة المؤثرة سياسيا وعسكريا[4]، كما هو الحال في فرنسا، التي اعترف القانون بالسلطة العليا للملك، فهي هبة من حق إلهي. ولذا كان الملك مسؤولا أمام الله وحده. وبالتالي، يتمتع بسلطات عليا وصلاحيات واسعة، كحق إعلان الحرب وعقد المعاهدات، وهو القاضي الأعلى والحكم الذي يصدره لا يقبل أية مراجعة أو نظر من أي مرجع آخر، وهو المتصرف بالضرائب.[5]

وأنظمة الحكم هاته والظروف المحيقة به وأوضاعه، في المغرب والإمبراطورية العثمانية وفرنسا، شبيه من جميع الوجوه، إن لم نقل مماثلا لبعض الدول المتوسطية الأخرى، مثل إسبانيا وإيطاليا، ونابولي، وسافوي بيامونت، غير أنها أنظمة حكم مخالفة للبلدان التي اشتد فيها ساعد الرأسمالية والبرجوازية أكثر مما اشتد في المغرب وفرنسا، حيث خلقت البلدان التي كان للبرجوازية فيها شأن كبير ملكية معتدلة أو جمهورية برجوازية كما هو الحال في البندقية وجنوة وفلورنسا. أما البلدان التي لم يتم للبرجوازية فيها مثل هذا الشأن فإنها لم تبلغ

[1]- Nolelt, Andre- Marc, op.cit, p. 40.

[2]- الفشتالي، عبد العزيز، **مناهل الصفا...، مصدر سابق**، ص: 201.

[3]- برونار، لويس، **استمبول وحضارة الخلافة الإسلامية**، تعريب سيد رضوان علي، الدار السعودية للتوزيع والنشر، الطبعة الثانية، 1982، ص: 59.

[4]- ياغي، إسماعيل أحمد، **الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث**، نشر مكتبة العبيكات، الرياض، الطبعة الأولى، 1996، ص: 78.

[5]- موسينيه، رولان، **تاريخ الحضارات العام...، مرجع سابق**، م4، ص: 151.

هذا الشأو في تطورها.[1] وعموما، كانت الحكومة المركزية، في المغرب وسائر أرجاء المجال المتوسطي، تتكون من البلاط السلطاني الذي يضم مقر الحاكم ودواوين أعضاء الحكومة بما فيهم الوزراء والمستشارين والكتاب[2].

1.1.1. الديوان أو المجلس الاستشاري

كان من بين المؤسسات التمثيلية التي أنشأها المغرب، في أواخر القرن الساد عشر، مجلس "الديوان"[3]، وهو من التنظيمات الأولى التي وضع هيكلتها عبد الملك الذي لما «**تولى (...) السلطنة ومكث فيها عاما وتسعة أشهر (...) بدل أحوال أسلافه بأحوال الأتراك**»[4]. له اختصاصات سياسية وقضائية وعسكرية...، ففيه قادة عسكريون، وهم مستشارين كبار وعادة ما يختارهم السلطان من قادة الجيش ذوي الخبرة والكفاءة[5]، وكانوا في الغالب من فئة المرتدين[6]، ثم الوزراء والعلماء والقضاة[7]. وهذا المجلس يماثل مجلس طبقات الأمة في فرنسا، والذي يتكون من رجال الدين الأشراف (النبلاء) والطبقة الثالثة (البرجوازية وعامة الشعب)، ومن اختصاصاته هو الآخر النظر في شؤون البلاد[8].

إن أهم ما يعكس التأثير العثماني في الإدارة المغربية أن فكرة إنشاء المجلس الاستشاري أو الديوان مستوحاة من الديوان الجزائري الذي أنشأه الأتراك، والذي كانت مهمته الأساسية التعامل مع مختلف القضايا العسكرية ورصد أنشطة الباشا، وهو بذلك يشكل هيئة قانونية وسياسية، لكنه يختلف عن الديوان في المغرب في كون القرارات التي يصدرها السلطان لا تخضع لمراجعة[9]. وتظهر هذه السلطة المطلقة وانفراد الملك بالقرارات في جميع القضايا الإدارية والعسكرية والأمنية، وفي ذلك يقول عبد الرحمان السعدي: «**وتعرض عليه القضايا ومهمات الملك... إن كان اليوم يومها فتارة بيده الكريمة إن كانت الكتب أجوبة أو ظهائر وتارة بالطابع إن كانت مظالم أو برواتب الأشغال والعطاء أن يأخذ في إملاء الأجوبة على الكتبة أو في سماع ما**

---

[1] – موسينيه، رولان، **تاريخ الحضارات العام...**، **مرجع سابق**، م4، ص: 156- 157.

[2] – كريم، عبد الكريم، **مرجع سابق**، ص: 229.

[3] - Harakat, Brahim, **Le makhzen sa'adien**, op.cit, p. 45.

[4] – السعدي، عبد الرحمان، **مصدر سابق**، ص: 207.

[5] - De Castries, Henry, « **Relation de Ro. C**», op.cit, p. 327.

[6] - Ibid, « **Relation de George Wilkins** », op.cit, p. 249.

[7] – الفشتالي، عبد العزيز، **مصدر سابق**، ص: 126. حركات، إبراهيم ، **مرجع سابق**، ص: 178. كريم، عبد الكريم، **مرجع سابق**، ص: 229.

[8] – موسينيه، رولان، **تاريخ الحضارات العام...**، **مرجع سابق**، ج4، ص: 184.

[9] - Harakat, Brahim, op.cit, p. 46.

يرفعه أهل الديوان من المسائل مناوبة»[1]. وهذه السلطة المطلقة للسلطان متشابهة مع مثيلاتها من أنظمة الحكم في كل من فرنسا وإسبانيا والإمبراطورية العثمانية.

ورغم كون مجلس الديوان يعتبر بمثابة برلمان صغير في مغرب أواخر القرن السادس عشر الميلادي، إلا أنه ظل مقتصرا على تمثيلية قليلة جدا، كانت تمثل السكان خاصة الفقهاء والعلماء، وكانت أغلبيتها تساير توجهات السلطان، الذي ارتبط تسييره وتنظيمه لشؤون هذا البرلمان بغاياته وأهدافه، بخلاف المجلس الفرنسي الذي كان يضم طبقة ثالثة وهي البرجوازية وعامة الشعب[2]، أو مجالس البلديات لبعض المدن الأوربية مثل البندقية وبوردو ونيس والبروفانس، التي كانت لها حرية مناقشة القضايا العامة ولا تخضع لتوجهات الأمراء أو حاكم المدينة، إلا أنها تبقى في ارتباط مع الدولة في ضمان الأمن والولاء للسلطان وإمداد الجيش بالعدة والمساهمة في الإنفاق العسكري.

2.1.1. الوزارة

كان أعلى منصب في جهاز الإدارة المركزية منصب الوزير، وكانت مهمته استشارية، شأن مثيلاتها دول المجال المتوسطي التي اتخذت منصب الوزارة للإشراف على دواوين الدولة[3]، ويتم اتخاذ الوزراء ذوي الحنكة السياسية وعلى دراية بشؤون الدولة[4].

3.1.1. الحاجب

تضم الإدارة المركزية الحاجب وهو المسؤول الأول في الحكومة، ويشمل دوره في الواسطة بين السلطان وبقية الوزراء والكتاب، ويكون موضوع ثقة السلطان[5].

---

[1]- السعدي، عبد الرحمان، **مصدر سابق**، ص: 205.

[2]- موسينيه، رولان، **مرجع سابق**، م4، ص: 184.

[3]- حركات، إبراهيم، ، **المغرب عبر التاريخ...**، **مرجع سابق**، ج2، ص: 185- 186.

[4]- موسينيه، رولان، **مرجع سابق**، ص: 152.

[5]- نفسه، ص: 230.

4.1.1. كاتب السر

كان السلطان يختار كاتب السر، وهو أهم منصب في البلاط السلطاني، يتمثل دوره في الحفاظ على سر الدولة «**حتى لا يضطلع عليه الأجانب، وإن كانوا أحب من كل حبيب وأقرب من كل قريب**»[1]. ويؤمن الاتصال بين الخليفة وجميع الولايات ومن الولاة إلى الخليفة، ويتولى قراءة المراسلات ويعرف بمضمونها للسلطان[2]. وكان هذا المنصب معمول به لدى البرتغال في المغرب، حيث كان مسؤولا عن المراسلات والتقارير وخصوصا المحاضر[3]، ومنصب كاتب السر شائع في جميع أجهزة دول المجال المتوسطي، حيث نجد الملك الفرنسي يتخذ لنفسه مجلس صغير من المستشارين ضم بين أعضائه بعض الخاصة المجربين ممن يثق بهم، يبدلون له النصح المعلل ويساعدونه بآرائهم على اتخاذ القرارات السياسية[4]. ونجد منصب الكنتدور Contador في التنظيم الملكي الإسباني يقوم بدور جهاز كاتب السر في المغرب والبرتغال، فهو الآخر مختص في نقل الأوامر من المقاطعات إلى الإدارة المركزية والكتب والدفاتر، وتناط به مهمة دفع المستحقات المالية للوظفين[5]. وهكذا، فقد تشابهت هذه الأجهزة في أداء نفس الوظائف في سائر أرجاء المتوسط، ويبقى الاختلاف سائدا في اسم الجهاز.

5.1.1. القضاء

تشير الوثائق إلى أن السلطان في المغرب كان يشرف على العدل، وبالتالي فهو يمثل القانون، وهو وحده الذي يحق وينصف المظلومين، كما هو الحال في التشريعات الفرنسية والإسبانية، حيث يملك الحاكم السلطة القضائية، إذ كان السلطان يقضي بين الناس خاصة أولئك الذين لهم مظلمة عند الولاة والعمال، وذلك «**بأن يؤتى بالعمال أيام قعوده للفصل مقرنين في الأصفاد حتى تقضى منهم حقوق الرعايا بمجلس الحكم**»[6]. ولتسهيل هذه العملية خلقت الدولة جهاز صاحب المظالم لتلقي شكاوى المظلومين ورفعها إلى السلطان للبث

---

[1]- الوافراني، محمد الصغير، **نزهة الحادي...، مصدر سابق**، ص: 149.

[2]- نفسه، ص: 162.

[3]- بوشرب، أحمد، **دكالة والاستعمار....، مرجع سابق**، ص: 254.

[4]- موسينيه، رولان، **تاريخ الحضارات...، مرجع سابق**، م4، ص: 152.

[5] - Quatrefages, René, « Etat et armée en Espagne au debut des temps modernes », **Mélanges de la Casa de Velázquez**, tome 17, 1981, p. 89.

[6]- الفشتالي، عبد العزيز، **مناهل الصفا...، مصدر سابق**، ص: 205.

فيها[1]. وكان يختار لمنصب ديوان المظالم ممن تتوفر فيه شروط العلم والأمانة والصدق[2]. ولكي يعم العدل بين الناس أنشأت الدولة منصب القضاء خاصة في المناطق البعيدة، إلا أنه يبقى الملك على رأس الجهاز، مثلما هو الأمر في إسبانيا، وإيطاليا، وفرنسا التي كانت تضم مجلس أعلى يرأسه الملك للنظر في أمور القضاء والإدارة[3].

وكان يتم تعيين القاضي في المغرب كما هو الحال في الإمبراطورية العثمانية من كبار العلماء، رغم أن القضاة بهذه الأخيرة لم يكونوا يتجاوزون الميدان الشرعي، ذلك أن الولاة ظلوا يبتون في القضايا المدنية[4]. كما هو الحال بالنسبة لقضاة المغرب، إذ كان «**العامل بمدينة فاس هو صاحب السلطة المشرف على القضايا المدنية والجنائية**»[5]. كما تطالعنا مدينة نيس على مؤسستها القضائية مماثلة لتلك في البروفانس، حيث يتولى الإشراف على القضاء مختص في القانون، يوافق عليه مجلس شيوخ المدينة، تناط به مهمة النظر في المسائل التي تعنى المدينة وحل الخلافات، وتعيين محامين للفقراء مجانا[6]. وعلى أية حال، ظل منصب القاضي من الرتب الأساسية في أجهزة سائر دول المجال المتوسطي.

6.1.1. المحتسب

من المناصب التي كانت لها أهمية كبير في تطبيق القانون الشرعي، خاصة بالمدن، منصب المحتسب، الذي تناط به مهمة الحكم بالقسط ومراقبة الأسواق. وكان يشترط في توليه الأمانة والعدل، وممن لا تأخذهم في الله لومة لائم[7]، حيث يراقب عمليات الغش والتدليس ويشرف على نظام التسعير بالأسواق بما فيها الخضر والفواكه،[8] ويسهر للقضاء على ظاهرة احتكار السلع، وكان يأمر ببيع الطعام لهم ويكون للمحتكر رأس ماله، أما الربح فيتصدق به على ذوي الحاجة تأديبا له، وإذا عاد التاجر أو البائع إلى انتهاج هذه السياسة مرة أخرى

---

[1]– الفشتالي، عبد العزيز، **مناهل الصفا...**، **مصدر سابق**، ص: 206.

[2]– ابن القاضي، **درة الحجال...**، **مصدر سابق**، ج 1، ص: 103.

[3]– موسينيه، رولان، **تاريخ الحضارات...**، **مرجع سابق**، م4، ص: 152.

[4]– حركات، إبراهيم، **المغرب عبر التاريخ...**، **مرجع سابق**، ج2، ص: 348.

[5]– الوزان، الحسن، **مصدر سابق**، ج1، ص. 249.

[6] - Hildesheimer, Françoise, « Nice au XVIIe siècle. Institutions locales et vie urbaine », **Bibliothèque de l'école des chartes**, tome 133, 1975, p. 37.

[7]– الإفراني، محمد الصغير، "**الصفوة...**"، **مصدر سابق**، ص: 158– 159.

[8]– الونشريسي، أبي العباس أحمد بن يحيى، **المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي أهل إفريقية والأندلس والمغرب**، ج5، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط، 1981، ص: 83– 84.

يضرب ويطاف به في الأسواق ويسجن عقوبة له[1]، وتناط به مهمة التنظيف[2].كما هو الشأن في الإمبراطورية العثمانية، حيث كان يسهر على تطبيق القواعد النقابية إلى جانب مهمته الرئيسية تفتيش الأسواق[3]. ويعد منصب المحتسب في المغرب والإمبراطورية العثمانية شبيه بمنصب "المتصل" Almotacel، الذي عينته البرتغال في الثغور المحتلة، وكانت تناط به مهمة مراقبة الأوزان والمكاييل والأثمان[4]. كما أنه شبيه بمنصب "الكنتدور" Contador بالبرتغال، حيث تتعهد إليه، هو الآخر، مهمة مراقبة أموال ومصالح الملك البرتغالي بالثغور المحتلة[5]، وكان كذلك مسؤول عن دفع الرواتب، وتحديد قيمة الضرائب، ويشرف على استخلاص الجمارك والمكوس[6]. وكان يشغل منصب المحتسب أو الكنتدور في مدينة مازكان "**أنطونيو ليط**" Nuno Gato، وفيما بعد عين كنتدورا على أزمور[7]. وكان أشهر كنتدورات أسفي "**نينو كاتو**" Nuno Gato، الذي شغل، في نفس الوقت، هذا المنصب بأزمور[8]. وكان مجلس بلدية مدينة نيس ينتخب أربعة أشخاص من كل طبقة يقومون بوظيف المحتسب، إذ تناط بهم مهمة مراقبة الأشغال المتعلقة بالشوارع والأزقة والأنهار والجداول، ولهم سلطة قضائية تنظر في اصطفاف المنازل، وتراقب المحلات التجارية، وتحافظ على نظافة المدينة[9].

كان يشترط في تعيين شخص ما في وظائف الدولة التوفر على مكانة علمية، ثم "وفور عقله وصحة نبله وذكائه"[10]، والقدرة على التسيير والإخلاص للسلطان[11]، الذي كان يعينهم بنفسه. وهو التدبير نفسه منتشر عند سائر التنظيمات الملكية الأوروميتوسطية، ففي فرنسا مثلا كان للملك موظفوه، وكانت الوظيفة هبة من لدن الملك، فكل العاملين في الخدمة العامة يعملون بوصفهم ممثلين له، يسهرون على تنفيذ رغباته وإرادته

---

[1]– الونشريسي، أبي العباس أحمد بن يحيى، **مصدر سابق**، ج 6، ص: 425.

De Castries, Henry, « **Relation de Ro. C** », op.cit, p. 398.

[2]– المعروفي، هاشم، **عبير الزهور في تاريخ الدار البيضاء وما أضيف إليها من أخبار آنفا والشاوية عبر العصور**، الجزء الأول، الطبعة الأولى، الدار البيضاء، 1987، ص: 107.

[3]– لابيدس، أيرا م، **مرجع سابق**، ص: 468.

[4]– بوشرب، أحمد، **دكالة والاستعمار....، مرجع سابق**، ص: 302.

[5]– نفسه، ص: 254.

[6]– نفسه، ص: 302.

[7]– نفسه، ص: 248.

[8]– نفسه، ص: 302.

[9] - Hildesheimer, Françoise, op.cit, p. 32.

[10]– الفشتالي، عبد العزيز، **مناهل الصفا...، مصدر سابق**، ص: 63.

[11]– كريم، عبد الكريم، **مرجع سابق**، ص: 236.

السنية[1]. وكان يصل عدد الموظفين المدنيين في فرنسا عام 1505م بضعة عشرة الآلاف موظف[2]. وكان للسلطان في المغرب عدد من كبار الموظفين ومساعديهم يتولون مهمات داخل البلاط، وفي مقدمتهم المشرف على الحفلات العامة، ومنظم المجلس الملكي، والمسؤول عن تنفيذ العقوبات والمصادرات التي يقررها القضاء[3].

كان كبار الموظفين في المغرب يؤخذون من القبائل المهيمنة ومن البرجوازية المدينية، بما فيها عائلات فاس الطليعية والعائلات ذات الانتماء الأندلسي[4]، وكان منهم العلماء، الذين يشغلون منصب القاضي، ومفتش الأسواق، ووظائف أخرى في الأقاليم، كانت الدولة تمثل بقادة تراوحت بين صلاحيات موظفين تابعين، وصلاحيات أمراء محليين مستقلين[5]، ويبقى العمال فيها وكل من يتولى منصبا معينا، كل لأولئك وكلاء السلطان ونواب عنه.[6] وحتى بطانته وحاشيته فهي لا تتساوى مع عامة الناس، غير أنها كمجموعة لا تخرج في عرف النظام عن باقي الرعية.[7]

7.1.1. التنظيمات المالية

لضمان موارد مالية قارة للبلاد، ومن أجل دعم المؤسسة العسكرية ونفقات الحامية، فرضت السلطة ضرائب عدة، مثل ضريبة النايبة على الكوانين، وكان «**يفرض الشيء الخفيف في ذلك**»[8]، وتتضمن مؤونة وعلف ماشية المحلة، ويقدر ذلك «**بصحفة شعير وعشرون مدا قمحا لكل نايبة وصاع سمن وكبش لأربع نوائب**»[9]. وكانت توظف على الرعية، في أواخر القرن السادس عشر، أموالا طائلة تلزمهم بأدائها[10]، إضافة إلى الخراج وأموال الفداء عن الأسارى، والموارد القادمة من السودان، ومستفاد مصانع السكر والتجارة

---

[1]- موسينيه، رولان، **تاريخ الحضارات...، مرجع سابق**، ص: 152.

[2]- نفسه، نفس الصفحة.

[3]- حركات، إبراهيم، **المغرب عبر التاريخ...، مرجع سابق**، ج2، ص: 331.

[4]- لابيداس، أيرا م، **تاريخ المجتمعات...، مرجع سابق**، ص: 559.

[5]- نفسه، نفس الصفحة.

[6]- عبد الرزاق، علي، **الإسلام وأصول الحكم**، تقديم محمد عمارة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، 1972، ص: 115-116.

[7]- كلاوي، محمد، **المجتمع والسلطة، دراسة في إشكالية التكوين التاريخي والسياسي للمؤسسات والوقائع الاجتماعية**، كلية الحقوق- جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، 1999، ص: 103.

[8]- الوافراني، محمد الصغير، **نزهة الحادي...، مصدر سابق**، ص: 39- 40.

[9]- نفسه، ص: 40.

[10]- نفسه، ص: 158.

الخارجية والجمرك، بما في ذلك جمرك سبتة الذي كان له جاب خاص يقيم عند مدخل المدينة[1]، وبفضل هذه الجباية كان دفع رواتب الجند منتظمة من خزينة الدولة[2].

ودأبت سائر مدن ودول المجال المتوسطي على فرض ضرائب موجهة للإنفاق العسكري، فقد فرضت مدينة نيس على السكان المحليين عدة ضرائب كضريبة الملح والجلود الكبيرة والصغيرة، والرسوم الجمركية، وضريبة الإتجار بالبشر، وضريبة الزراعة، بما فيها الضريبة على الخمور، إذ فرضت قانونا يلزم تجار الجملة بتقديم برميل من النبيذ، وكانت تأخذ أموالا من حانات الزيت، وتفرض الضريبة على الجزارين، وعلى الماشية والسلع، وضريبة مطاحن المدينة[3].

وكان المغرب يوظف هذه الضرائب كما الحال بالنسبة لمدن ودول المجال المتوسطي في الإنفاق العسكري، واستيراد المواد الضرورية وشراء الذخيرة وصيانة وإنشاء الطرق وسداد القروض وأجور الموظفين، وشراء ملابس الأمناء والخدم واللوازم والصيانة، والتكاليف الناجمة عن الأوبئة والإجازات ومختلف الصدقات[4]. كما هو الحال في مدينة بوردو وباقي المدن الواقعة في جنوب وغرب فرنسا[5]. شأن مثيلاتها إسبانيا، التي كانت تدفع رواتب الجند من الخزينة الملكية، وكانت تطلب هي الأخرى من المدن مساهمات مالية للمجهود الحربي، وكانت تبلغ كلفة المساهمة 1800 دوقية لجمع ما يكفي للجند في فصل الربيع، وتغيرت صيغة الطلب بشكل ملحوظ منذ عام 1503م، فوفق قوانين المملكة، أصبح من الضروري على كافة المدن أن تساعد السيادة من الخطر المشترك نيابة عن الملك، وإشراك جميع الطاقات للدفاع عنها[6]. ونجد نفس التنظيم دأبت عليه الإمبراطورية العثمانية، حيث فرضت عدة ضرائب، مثل ضريبة الأرملة غير المسلمة، وضريبة الطواحين المائية والهوائية، ومعاصر الزيت، ورسم العروس، ورسم الأغنام، والتي كانت تشمل الرعايا المسلمين وغير المسلمين وتكون مرة في العام، ثم رسم خاص بالحيوانات الضالة والفارة[7]، بالإضافة إلى الأعشار والجزية والزكاة[8].

---

[1]– حركات، إبراهيم، **المغرب عبر التاريخ....، مرجع سابق**، ج2، ص: 362.

[2]– نفسه، ص: 356.

[3] - Hildesheimer, Françoise, op.cit, p. 45.

[4] - Ibidem.

[5] - Barry, Stephane, op.cit, p. 305- 307.

[6] - Quatrefages, René, op.cit, p. 93- 94.

[7]– رائيسي، إدريس الناصر، **العلاقات العثمانية الأوربية في القرن السادس عشر**، دار الهادي، بيروت، الطبعة الأولى، 2007، ص: 195– 197.

[8]– ياغي، إسماعيل أحمد، **الدولة العثمانية...، مرجع سابق**، ص: 85.

ولضمان موارد قارة في الولايات والأقاليم البعيدة، لجأت السلطة المغربية إلى إقامة مكاتب الديوانة والحواجز في سوس ودرعة وتافيلالت وتوات سنة 1583م، وأقامت محورا يربط بين درعة وتاغزا وتمبكتو، وهو الطريق الرئيسي للتجارة بين المغرب والسودان، والذي تتردد عليه القوافل العسكرية والتجارية التي يشرف عليها رجال السلطان، الذي كان قادرا على تأمين هذا الخط من أجل ضمان إمدادات الملح من السودان، وكان هذا أول مسلك مسته الاضطرابات التي أعقبت سنة 1603م[1].

وطورت السلطة المغربية، خلال القرن السادس عشر، جهاز الإشراف على مداخيل الدولة المحلية وفي الأقاليم والولايات التابعة لها، وانتدبت لذلك مفتشين، تناط بهم مهمة تفقد أحوال السكان في الأقاليم، ويقدمون التقارير على العدالة والإدارة في مختلف نواحي البلاد[2]. ونجد نفس التنظيم ساريا في الإمبراطورية العثمانية[3]، حيث كان "الدفتر دار" يقوم بتحصيل الضرائب، لذلك كان مسؤولا أمام الباب العالي عن الأموال المجلوبة التي تصب جميعا في خزينة الدولة[4]. كذلك كان الأمر بالنسبة لدول الضفة الشمالية الغربية من البحر المتوسط، إلا أن أجهزة هذه الأخيرة، والخاصة بموارد الدولة في المدن والأقاليم كانت متطورة جدا عن المغرب، حيث أنشأت فرنسا صندوق التوفير، والذي يشرف على واردات الدولة ومعروفاتها، ويشرف المفتشون على صناديق بيت المال في الولايات. وانتشر في مختلف ربوع البلاد، عام 1543م، ستة عشر مركزا عاما للمحاسبة المالية في طول البلاد وعرضها[5]، شأن مثيلاتها إسبانيا التي أنشأت نظام للإدارة المالية، يتكون من ثلاثة مراقبين، كل واحد منهم مستقل عن الآخر وداعم للآخرين[6]. وكان تعيين موظفي خزائن الدولة في المغرب، يتم بناء على عدة شروط، إذ عادة ما يتم اختيارهم من ذوي العلم بالفقه والفرائض والحساب، وتشترط فيهم النزاهة وحسن التدبير[7]، وكان يتم تعينهم من الأجانب أحيانا، حيث كان تدبير شؤون خزائن تارودانت بيد ذمي وظفه محمد الشيخ عليها[8]، وعين أحمد المنصور تركيا يدعى باشا محمد على خزائن الدار[9]، وجعل ابنه زيدان

---

[1] - Abitbol, Michel, **Le Maroc et le commerce transsaharien**, op.cit, p. 5.

[2]– حركات، إبراهيم، **المغرب عبر التاريخ...**، **مرجع سابق**، ج2، ص: 346.

[3]– ياغي، إسماعيل أحمد، **الدولة العثمانية...**، **مرجع سابق**، ص: 85.

[4]– نفسه، نفس الصفحة.

[5]– موسينيه، رولان، **تاريخ الحضارات...**، **مرجع سابق**، م4، ص: 152.

[6] - Quatrefages, René, op.cit, p. 89.

[7]– حركات، إبراهيم، **المغرب عبر التاريخ....**، **مرجع سابق**، ج2، ص: 362.

[8]– مؤرخ مجهول، **تاريخ الدولة السعدية...**، **مصدر سابق**، ص: 35.

[9]– الوافراني، محمد الصغير، **نزهة الحادي...**، **مصدر سابق**، ص: 115.

«**يهوديا على أعشار أسفي**»[1]. وعموما، يتبين أن إشراف السلطان على مالية الدولة مستوحى من التنظيمات السائدة في الملكيات الأوربية والعثمانية[2].

وعمدت السلطة في المغرب، على غرار دول المجال المتوسطي، إلى ضرب النقود لتجاوز مشاكل المقايضة، باعتبار العملة تمثل رمز السيادة والاستقلالية، ويعد سك النقود بمغرب القرن السادس عشر مؤشرا على قوة المعاملات التجارية. وهذه الصناعة بدأت في أربعينات القرن السادس عشر، حيث قامت السلطة بتصفية أوضاع النقد بوضع حد للرواج المتزايد للعملات الأجنبية، فضربت النقود الذهبية (الدينار) التي قدر وزنه ما بين 2,65 غراما و 2,9غ، ثم أمرت بسك العملة الفضية (الدرهم)، الذي قدر وزنه بعض الباحثين بين 0,85غ و1,1غ[3]، وفي الخمسينيات من نفس القرن تزايد وزن هذه العملات ليصل وزن الدينار من الذهب ما بين 3,9 غ و3,85غ. أما الدرهم فتتراوح قيمته بين 1,05غ و1.45غ، وعرف تزايد وزن وقيمة هاتين العملتين زيادة طفيفة في سنة 1576م. لكن الأزمة السياسية أثرت على قيمة ووزن الدينار والدرهم، ولو كان ذلك بنسبة قليلة جدا، غير أن النقد سيعرف تطورا مستمرا مع أواخر القرن السادس عشر، حيث أصبح الدينار يفوق 4غ بل وصل في سنة 1592م حوالي 9.9غ والدرهم الفضي بلغ وزنه 4,28غ[4]. ويرجع تطور النقد بالمغرب، خلال هذه المدة، إلى وفرة الذهب القادم من بلاد السودان إذ «**حمل له من التبر ما يغير الحاسدين ويحير الناظرين حتى كان المنصور لا يعطي الرواتب إلا النضار الصافي والدينار الوافي، وكان ببابه كل يوم أربعة عشر ماية مطرقة تضرب الدينار دون ما هو معد لغير ذلك من صوغ الأقراط والحلي وشبه ذلك**»[5]، لكن رغم تطور هذه العملات ودقتها لم تكن السلطة لتتعامل بها مع الدول الأجنبية، فقد كان تعوضها بالمقايضة بالسكر تخوفا من تهريب عملة الذهب إلى الخارج، بعد تهافت التجار عليها، وبعد سنة 1603م سيعرف النقد تراجعا في المغرب، مما أثر على المبادلات التجارية عامة.

---

[1]- مؤرخ مجهول، **مصدر سابق**، ص: 93.

[2]- موسينيه، رولان، **تاريخ الحضارات...**، مرجع سابق، م4، ص: 152.

[3]- بنكرعي، حليمة، **مرجع سابق**، ص: 24- 25.

[4]- نفسه، ص: 25.

[5]- الوافراني، محمد الصغير، **نزهة الحادي...**، **مصدر سابق**، ص: 95.

8.1.1. التجسس والجوسسة

امتد التجسس سائر أرجاء المجال المتوسطي، إذ كانت البرتغال ترسل جواسيسها بالمدن المغربية لنقل أخبارها وأحوال السكان. وكان أول تجسس عن المغرب للبرتغال في مدينة أنفا عام 1468م، حيث أرسلت جاسوسا متنكرا في زي تاجر على متن قارب من الغارف محملا بفاكهة التين والزبيب، يمشي بحرية في شوارع المدينة ويدون ملاحظاته[1]. أما في المغرب، فقد اعتمد عبد الملك على هذا الجهاز في حربه على محمد المتوكل، وذلك في تتبع وتقصي الأخبار في القصر السلطاني بالإمبراطورية العثمانية، وذلك عبر ربط اتصالاته برجالات الدولة التركية على مختلف مراتبهم، وتارة بواسطة المراسلات مع مسعودة الوزكيتية أم أخيه أحمد، وتارة مع رجال الحاشية التركية أمثال محمد الصدر باشا صقللي وغيره. وفي المغرب اعتمد على رجل اسمه "أبو الفضل الغري" لكشف أسرار حاشية المتوكل، وذلك باختراع مهنة تاجر له في الجواهر والأشياء الثمينة لتمكنه من الاتصال برجالات المتوكل، وبالفعل فقد مكنته مهنته من الاتصال بالمعارضين للمتوكل في فاس[2].

وقامت السلطة في عهد أحمد المنصور بالحفاظ على هذا الجهاز لصيانة أمن الإمبراطورية، حيث بث «**أصحاب الأخبار في البلاد دانيتها وقاصيتها وإذكاء العيون في سائر جهات ممالكه من داره إلى أقصى المغرب وإلى قاصية السودان (...) موكلين بنقل ما يحدث من خبر أو قصة أو يدور على الألسنة (...) ولا يكاد يخلو له يوم من ورود وارد بخبر على بر أو بحر**».[3] وهكذا، فإن فئة الجواسيس كانت تقوم بنقل الأخبار عن المناوئين للنظام، وكان منهم اليهود، والنصارى، والموريسكيين. والمصادر غير المنشورة، تذكر هذه الفئات بكثرة، حيث وظفها الحكام الأوربيون ومن ضمنهم فليب الثاني الذي أطلق جواسيسه للتجسس على المغرب، والاطلاع على آخر التطورات بالمنطقة، خاصة تلك المرتبطة بعلاقة المغرب بالعثمانيين على عهد أحمد المنصور[4]. وغالبا ما كانت التقارير والمراسلات الأوربية تختم بالكلمة التالية: «**وهذه المعلومة تم تأكيدها من قبل مختلف الجواسيس**»[5]. أو تأتي على هذا النحو: «**وهذه المعلومة قد أكدها جواسيس من الموريسكيين**»[6].

---

[1] - Adam, Andre, **Histoire de Casablanca (des origines A 1914)**, publications des annales de la faculté des Lettre Aix-en- Provence, nouvel série n 66, Éditions ophrys, 1968, p. 47.

[2]– الفيلالي، عبد الكريم، **التاريخ السياسي...**، مرجع سابق، ج3، ص: 324.

[3]– الفشتالي، عبد العزيز، **مناهل الصفا...**، مصدر سابق، ص: 207.

[4] - Hess, Andrew, op.cit, p. 101.

[5] - De Castries, Henry, « Avis du comte d'Alcaudete », Oran, 28 Mars 1549, S.I.H.M, première Série- dynastie Sa'dienne, **Archives et Bibliothèques d'Espagne**, **Tome I**, p. 208.

[6] - Ibid, « Lettre de don martin a Maximilien et a marie d'Autriche », 29 aout 1550, p. 460.

وكذلك الأمر، بالنسبة لفرنسا التي وظفت الجواسيس والمغامرين من فرسان وأطباء، ممن أنسوا فيهم المقدرة على الاضطلاع على أوضاع البلدان التي كانوا يوفدون إليها.[1]

9.1.1. جهاز البريد

أقامت السلطة المغربية جهاز البريد من أجل تقصي أخبار الولايات والنواحي، وخلق اتصال دائم بالعمال والولاة، وكان يضم خمسين جنديا في أواخر القرن السادس عشر[2]، وتسمى هذه الفئة التي تتولى مهمة نقل وحمل الكتب إلى الجهات والأقطار بـــ"الشواش"[3]، ويسمى أيضا بالرقاص الذي كان يقطع المسافة من طنجة إلى مراكش والصويرة في ظرف ثمانية أيام[4]، فهم يعدون أشخاص عجولين سرعتهم كسرعة الفارس[5]، حيث لا تكف الرسائل عن التوقف بين الولايات والمدن والديوان الملكي بالمغرب، وفي ذلك يقول صاحب النزهة: «**ومن حزمه أنه كان متطلعا لأخبار النواحي باحثا عن الأنباء غير متراخ في قراءة ما يرد عليه من رسائل عماله ولا يبطئ بالجواب ويقول كل شيء يقبل التأخير إلا مجاوبة العمال عن رسائلهم وكان الكتاب لا يفارقون مراكزهم إلا في أوقات مخصوصة**»[6]. وفي البندقية كانت الرسائل التي يتلقاها مجلس الرئاسة السينيوريا وتلك التي يصدرها، لا تكف عن التوقف ما بين عام 1496 إلى عام 1533م[7]. وكذلك الشيء نفسه يقال عن البريد الإسباني الذي تميز بالسرعة العامة في الرد، حيث كانت المدن ترد على مراسلات مجلس الحرب، في وقت واحد تقريبا، خاصة من مدينة بلد الوليد وجيان وفتزير دي لا فرونتيرا[8]. وعموما، فجهاز البريد بوسائله وطرقه المختلفة في بعث الرسائل يمتد في باقي بلدان البحر المتوسط.[9]

وكان يتم الاعتماد على نقل الكتب والمراسلات، في المغرب وسائر أرجاء المجال المتوسطي، على البغال أو الأحصنة، وكان من الضروري ضبط سرعة السفر بحيث يتمكن المسافر من اجتياز البوادي الخالية من

---

[1]– موسينيه، رولان، **تاريخ الحضارات...**، مرجع سابق، م4، ص: 183.

[2]– حركات، إبراهيم، **المغرب عبر التاريخ...**، مرجع سابق، ج1، ص: 332.

[3]– نفسه، ص: 202.

[4]– رويان، بوجمعة، **مرجع سابق**، ص: 146.

[5]– وندوس، جون، **رحلة إلى مكناس...**، مصدر سابق، ص: 43.

[6]– الوافراني، محمد الصغير، **نزهة الحادي...**، مصدر سابق، ص: 119.

[7]– برودل، فرنان، **الحضارة المادية...**، مرجع سابق، ج1، ص: 581.

[8] - Quatrefages, Rene, **Etat et armée en Espagne**, op.cit, p. 96.

[9]– موسينيه، رولان، **تاريخ الحضارت....**، مرجع سابق، م4 ص: 149.

البشر، والصحاري، في الوقت المقرر والوصول في الوعد المناسب إلى البيوت الآهلة، والقرى ونقط التزود بالماء، وباعة البيض واللحم الطازج، أو إلى الفنادق، أو منازل البريد[1]. وبالإضافة إلى استخدام الخيول والعدائين، في نقل الأخبار والكتب والمراسلات، بدأت دول المجال المتوسطي توظف السفن في نقل الأخبار، فأصبحت سرعة البريد لا تتجاوز مائة كيلومتر في أربعة وعشرون ساعة مع بداية سنة 1686م[2]. ومن المرجح أن المغرب لم يوظف السفن في نقل الأخبار، بين المدن الساحلية بحكم هيمنة قوافل القوى المؤثرة في البحر، مما جعل وسيلة البريد تظل تقليدية معتمدة أساسا على البغال والخيول خاصة نحو المناطق الداخلية.

لقد خول جهاز الإدارة المركزية للحاكم سلطة مطلقة، بحيث لا تقيده القوانين، فهو يملك السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية، وهي سلط مستمدة من الحق الذي خوله له الدين وصادق عليه الفقهاء، ورغم إشرافه على بناء هياكل الدولة بنفسه، فقد واجه عقبات في تزيل تلك الأجهزة على أرض الواقع. وعموما، ظلت التنظيمات المركزية والمحلية بالمغرب مرتبطة بغايات السلطان وأهدافه، مثله في ذلك مثل أنظمة الحكم في الإمبراطورية العثمانية، وملكيات الضفة الشمالية الغربية من البحر المتوسط، وينطلق هذا من فكرة وحدة السلطة التي وجب أن تتوحد بيد المالك لسرها: خليفة الله على الأرض[3]، فهي جميعها أنظمة تستمد أصولها من نظرية الحق الإلهي التي تفرض على الرعية الإذعان والخضوع للملك وحكمه.

2.1. الإدارة المحلية

1.2.1. الولاة والعمال

قامت السلطة المغربية، خلال القرن السادس الميلادي عشر الميلادي، بتقسيم المملكة إلى اثنى عشر ولاية، وذلك بعد اتساع رقعتها الجغرافية، وقد شملت الولايات التالية: مراكش، وسوس، وتادلة، ومكناس، وفاس، وتامسنا، ودرعة، وتافيلالت، والصحراء، وتيكورارين، والطوارق، والسودان[4]. وكان يتم تعيين المقربين للسلطان من الأبناء وقادة قواته، من ذوي الخبرة والكفاءة، القادرين على تدبير شؤون الأقاليم والولايات

---

[1]- فرنان، برودل، **الحضارة المادية...**، **مرجع سابق**، ج1، ص: 570.

[2]- نفسه، ص: 581.

[3]- الكلاوي، محمد، **مرجع سابق**، ص: 103.

[4] - De Castries, Henry, « Description du Maroc », **Archives et bibliothèques de France, Tome II**, op.cit, p. 236 - 237.

الرئيسية[1]، ويشرف على تعينهم بعد أداء القسم إما مباشرة أو عن طريق المراسلة[2]، وكانوا يمثلون سلطة السلطان في الأقاليم والمدن الكبرى منعمين بظهير سلطاني لإدارة وتسير ذلك الإقليم، وكانوا يخضعون لرقابة دقيقة على يد لجان خاصة يبعث بها العاهل سنويا، وكان عليهم أن يجيبوا بأقصى سرعة ممكنة على رسائل السكان ويدرسوا مطالبهم[3].

وكان تعيين الولاة، في الأقاليم وخلفاء السلطان في المدن الكبرى، مستمد من التقاليد العثمانية، والتي كان يمثل سلطتها العليا في مركز كل ولاية ممثل أو نائب للسلطان يعرف بـــ "الوالي"، ويلقب عادة بـــ "الباشا"، وهو رئيس الجهاز الإداري في الولاية ومسؤولا عن ضمان استمرار ولائها للسلطان وتأمين العدل والأمن للمواطنين[4]، وقد استعمل لقب الباشا في المغرب على الصعيد الإداري، ويعطي لصاحبه صلاحيات إدراية وقضائية ومالية[5]، ويكون على اتصال دائم بالسلطة المركزية، ويدين لها بالولاء.

كما أن تعيين الولاة والعمال، في المدن الرئيسية والأقاليم، مستمد من التنظيمات الملكية الفرنسية، حيث يترأس الولايات حكام عامون يتمتعون بصلاحيات وسلطات واسعة، وكان الملك يتحسس كثيرا لتصرف الحكام الذين كثيرا ما وقفوا إلى جانب مجلس التمثيل[6]، كما هو الشأن في المغرب، حيث لا يتوانى السلطان في معاقبتهم، فـــ «**من مشهور مآثره في العدل... غلظته على جبابرة العمال المتهورين بالحيف وارتكاب الجور وشمولهم بأنواع العذاب والانتقام وقذفهم في السجون والمطابق مقرنين في الأصفاد ومصادرة أموالهم**»[7]. وتعيين الحكام، في المدن، تنظيم جرى تطبيقه في الملكية الإسبانية، حيث يسهر الحكام على تدبير الشؤون الإدارية والعسكرية بالمدينة، وهو تنظيم كان متبعا في الإدارة البرتغالية، في كل من أسفي وأزمور ومازكان، حيث يكون الوالي أو الحاكم مسؤولا عن أحوال المدينة وما يتبعها من مناطق داخلية، بالإضافة إلى ترأسه للسلطة القضائية التي تشمل كل من يوجد في المدينة[8].

---

[1] - De Castries, Henry, « **Relation de Ro. C** », op.cit, p. 327.

[2] - Harakat, Ibrahim, **Le makhzen sa'adien**, op.cit, p. 45.

[3]- حركات، إبراهيم، **المغرب عبر التاريخ...**، مرجع سابق، ج2، ص: 210.

[4]- ياغي، إسماعل أحمد، **الدولة العثمانية...**، مرجع سابق، ص: 84.

[5]- حركات، إبراهيم، **المغرب عبر التاريخ...**، مرجع سابق، ج2، ص: 349.

[6]- رولان وسينيه، **تاريخ الحضارات...**، مرجع سابق، م4، ص: 152.

[7]- الفشتالي، عبد العزيز، **مناهل الصفا...**، مصدر سابق، ص: 200.

[8]- بوشرب، أحمد، **دكالة...**، مرجع سابق، ص: 248.

وهكذا، فإن السلطان في المغرب هو السيد في الولايات والمدن، وهذه الصفة في الحكم متشابهة مع باقي التنظيمات الملكية الأوروميتوسطية، كفرنسا وإسبانيا. غير أن الاختلاف يظل واضحا على مستوى الولايات والمدن، التي تتألف في الضفة الشمالية الغربية من المتوسط من البلديات والمدن القنصلية، ورئيس الإدارة فيها حاكم عام يعهد برئاسة المجلس والهيئات القائمة فيها، وله الحق في مراقبة الانتخابات البلدية[1]. مثل النظام البلدي في مدينة بوردو ونيس، المستمد من التقاليد البروفانسية، التي أدمجت أربعة فئات في تسيير المدينة: النبلاء وطبقة التجار، والحرفين، والعمال[2]. فإدارة المدينة تقوم بالأساس على اللامركزية، إذ كان مجلس المدينة المنتخب يدير شؤونها، تساعده في ذلك محاكم منتخبة، وقوة مسلحة من أبناء المدينة، وكان للعديد من هذه المدن أعلامها الخاصة بها. وفي البلدان التي لم تظهر فيها حكومات مركزية كإيطاليا بقيت هذه المدن تلعب دورا كبيرا في الحياة السياسية والاقتصادية فيها، وتحولت إلى جمهوريات أو ما يسمى بحكومات المدن[3]. وهذه الصلاحيات المحلية الواسعة في الشؤون الإدارية والمالية، والمزايا التي تتمتع بها مدن أوربا المتوسطية، والولايات العثمانية، مفقودة في الولايات والمدن المغربية، التي تدبر الإدارة المركزية شؤونها الإدارية والمالية والعسكرية، وهو تدبير ارتبط بغايات السلطان وأهدافه.

2.2.1. جهاز الشرطة

قامت السلطة المغربية، من أجل المحافظة على أمن المدن والأقاليم وسلامة العامة، بإحداث جهاز للشرطة، والذي يترأسه صاحب الشرطة، ويضم عددا من الجنود تناط بهم مسؤولية الأمن والسهر على سلامة العامة ثم القبض على الجناة والمجرمين وتنفيذ العقوبات الصادرة بحقهم[4]. وقد امتد هذا الجهاز أرجاء البحر المتوسط، كما هو الشأن بالنسبة لضباط "الجيدور" بإسبانيا[5].

---

[1]– موسينيه، رولان، **تاريخ الحضارات...**، **مرجع سابق**، م4، ص: 153- 154.

[2] - Hildesheimer, Françoise, **Nice au XVIIe siècle**, op.cit, p. 22- 23.

[3]– جفري، براون، **تاريخ أوربا...**، **مرجع سابق**، ص: 135.

[4]– كريم، عبد الكريم، **تاريخ الدولة...**، **مرجع سابق**، ص: 236.

[5]– مارمول، كربخال، **مصدر سابق**، ج2، ص: 145.

3.2.1. أمناء الحرف

كانت الإدارة المحلية تضم أمناء الحرف المكلفين بحل الخلافات المرتبطة بحرفتهم، ثم مقدمي الحارات وهم «**من أهل الخير والدين كل على حومته**»[1]. وهو تنظيم متشابه بالتنظيمات المحلية السائدة بالدول الأوورومتوسطية، مثل في مدينة نيس التي تضم أمناء الحرفيين، يتكونون في الغالب من أربعة أمناء مكلفين بالدفاع عن طبقة الحرفيين في مجلس البلدية[2]. وارتبطت حياة هذه المدن بالنقابات التي كانت عبارة عن اتحادات للحرفين العاملين في مهنة معينة، وكانت مهمة النقابات الإشراف على الإنتاج، وتصريف السلع في الأسواق المحلية[3]. وكان رؤساء النقابات بالإمبراطورية العثمانية يتحركون عبر هيئات غير رسمية مؤلفة من مسني النقابات، الذين كانوا مسؤولين جماعيا أمام الدولة[4]، وتتولى بعض القضايا الداخلية لأعضائها كالفصل في النزاعات وجمع الأموال اللازمة للعون المتبادل وللاحتفالات الدينية وللأعمال الخيرية والصدقات[5]. وكان المعلم الشخصية الأساسية في النقابة سواء في المغرب أو الإمبراطورية العثمانية، وباقي دول المجال المتوسطي، فهو حرفي يمتلك حانوت وأدوات الإنتاج الخاصة بحرفته، ويعمل لديه مساعد أو مساعدان مع عدد من الصناع، وكانت النقابة تتابع تطبيق قواعد العمل في الإنتاج، وتصريف السلعة، وتمنع أعضاءها من إنتاج سلع رديئة[6]. وأصبحت فئة "المعلمية" يقتصرون على توزيع العمل على العمال فيما انصرفوا هم إلى الاشتغال بأمور البيع والشراء[7].

4.2.1. الشيوخ والقواد

ارتبط تسيير القرى والبوادي بغايات السلطان وأهدافه، حيث كان يعتمد على رؤساء القبائل من أجل المحافظة على الأمن وضمان السير الآمن للطرق التجارية وللتجار[8]، وكانت هذه القبائل رغم بعدها تخضع

---

[1]- الفشتالي، عبد العزيز، **مناهل الصفا...، مصدر سابق**، ص: 300.

[2] - Hildesheimer, Françoise, op.cit, p. 23- 24.

[3]- جفري، براون، **مرجع سابق**، ص: 136.

[4]- لابيدس، أيرا م، **مرجع سابق**، ص: 468.

[5]- نفسه، ص: 469.

[6]- جفري، براون، **مرجع سابق**، ص: 136.

[7]- الناجي، محمد، **التوسع الأوربي والتغير الاجتماعي في المغرب، ق. 16-19**، ترجمة عبد الرحيم حزل، جذور للنشر، الرباط، 2004، ص: 17.

[8]- كريم، عبد الكريم، **مرجع سابق**، ص: 236.

لمراقبة السلطان[1]. أما تلك القريبة فكان يعين عليها ما يسمى بمسدد الناحية، وهو مكلف بمهمة تطبيق القانون بها، إذ كان من حقه أن يقيم الحد على الفاسق ويستعين على حده بمن يعينه على ذلك كشيخ الناحية وأعيانها[2]. وهكذا، فإن السلطة وجدت في شيخ القبيلة وأفراد مجلسها آلية من آليات المحافظة على الأمن وضمان ولاية السلطان والخلفاء من بعده، وهذا النظام اعتمده الإسبان والبرتغال في الثغور المغربية، إذ كان القباطنة يعتمدون بالبوادي على الشيوخ والقواد لضمان ولاء القبائل[3]. وسارت السلطة المغربية على نفس النهج باحترام اختيارات القبائل وترك شيوخها على رأسها بعد خضوعها[4]، نظرا لكونها من العناصر الأولى المجاهدة التي مكنت النظام من التحكم بالسهول في المغرب الشمالي وبالمناطق الساحلية المشاطئة للأطلسي[5]، والحفاظ على تنظيماتها لضمان استمرارية موالاتها، خاصة وأنها تشكل الخزان العسكري والبشري للدولة. إلا أنه رغم الصلاحيات التي تتمتع بها القبيلة في تسيير شؤونها وفض نزاعاتها، بالاحتكام إلى المواثيق التي وضعتها لنفسها، فقد كانت خاضعة لمراقبة المركز، الذي كان على اطلاع دائم بها، وذلك أن شيوخ القبائل غير متخصصين في جرائم القتل والجروح، مما كان يستدعي معه تدخل السلطة المركزية حفاظا على الأمن[6].

لقد ظلت التنظيمات الإدارية للمغرب محافظة على نمطها القديم، ومظاهر ذلك: طقوس البيعة ونظام الوراثة، ومختلف الإجراءات والمظاهر التي حرص السلاطين المغاربة على إبرازها، ولذلك، فلا مجال للنفي أن النظام السياسي والإداري في المغرب متأثر بالنمط الإسلامي، الذي أخذته الإمبراطورية العثمانية كأسلوب في السياسة والإدارة، وتأثر المغرب بهذا النموذج يرجع بالأساس إلى التقدم الذي أحرزه العثمانيون في هذا المجال. ويرجع تأثره بالتنظيمات السياسية والإدارية السائدة بملكيات أوربا المتوسطية، إلى احتكاكه بالبلاطات الأوربية، وأهمية العنصر الأجنبي في تلك التنظيمات البارزة[7]. إلا أنه مع ذلك، ظلت أجهزة الإدارة في تدبير شؤون الولايات والمدن والقرى، محدودة التنظيم وعاجزة عن مراقبة المجال ككل، كما أن أثرها المحلي كان محدودا، ويعود ذلك إلى عدة أسباب، من أهمها:

---

[1] - De Castries, Henry, « **Relation de Ro. C** », op.cit, p. 395.

[2]- كريم، عبد الكريم، **مرجع سابق**، ص: 236.

[3]- بوشرب، أحمد، **دكالة والاستعمار...**، **مرجع سابق**، ص: 256.

[4]- نفسه، ص: 257.

[5]- لابيداس، أيرا م، **تاريخ المجتمعات...**، **مرجع سابق**، ص: 558.

[6]- حجي، محمد، **الحركة الفكرية...**، **مرجع سابق**، ج 1، ص: 298.

[7] - Nolelt, Andre - Marc, op.cit, p. 40.

- احتكار الوجهاء والأكابر من ذوي المال والعائلات الشريفة الشؤون الإدارية للولايات[1]، وتعيين الأجانب في المناصب الحساسة[2]، خلافا لدول المجال المتوسطي التي أدمجت الطبقة الثالثة المكونة من النبلاء والتجار والحرفين والعمال، لتسيير شؤون المدينة إلى جانب السلطة المركزية؛
- لكونها أجهزة ظلت لقرون عدة في خدمة السلطان وحاشيته والحفاظ على عرشه. أما المصالح الاجتماعية والاقتصادية كالتعليم والتجارة والتطبيب لا ترتبط بدولة السلطان التي وضعتها تحت تصرف الجماعات المحلية كالقبيلة والزاوية والهيئات العلمية والدينية[3]؛
- عدم استمرارية هذه الأجهزة في أداء وظيفتها، بسبب الفوضى، والتمردات، والمجاعات، والأوبئة، التي نسفت هياكلها.

2- التنظيمات العسكرية

حرصت السلطة الشريفة، منذ إسقاط الحكم الوطاسي إلى أواخر القرن السابع عشر الميلادي، على بناء قوة عسكرية، تمكنها من مراقبة المجال الترابي، وردع جميع أشكال التدخلات الأوربية والتركية، ولتفرض بها سلطتها على المجال، ولتعكس صورة حضارية تنافس بها قوة مدريد، ولندن، وإسطنبول. ولتكون هذه القوة العسكرية إلى جانب سلطتها الرمزية (الشرف) هبة الدولة، ولتكون على المستوى الداخلي آلية لقمع تمردات الأفراد والقبائل، ولتضمن لها الحظوة عند المغاربة. فهل تمكنت الدولة بالمغرب من بناء قوة عسكرية شأن مثيلاتها دول المجال المتوسطي؟ وهل استطاعت أن تستثمر التقنية الحديثة، على مستوى المعدات والأسطول، في البنية العسكرية؟ وهل استطاعت أن تؤثر بقوتها العسكرية على ميزان القوى داخل البحر المتوسط؟

---

[1]- يتمثل هذا الإقصاء في تعين السلطة لأبناء الأكابر والقواد، مثل حالة القائد علي بن عبد الله التلمساني الذي بعثه السلطان إلى السودان مع ثلاث قواد آخرين، وهو ابن عبد الله أكبر قياد السلطان في مدينة فاس، فلما توفي قام ولده مقامه في القيادة.
ينظر: السعدي، عبد الرحمان، **تاريخ السودان، مصدر سابق**، ص: 166.

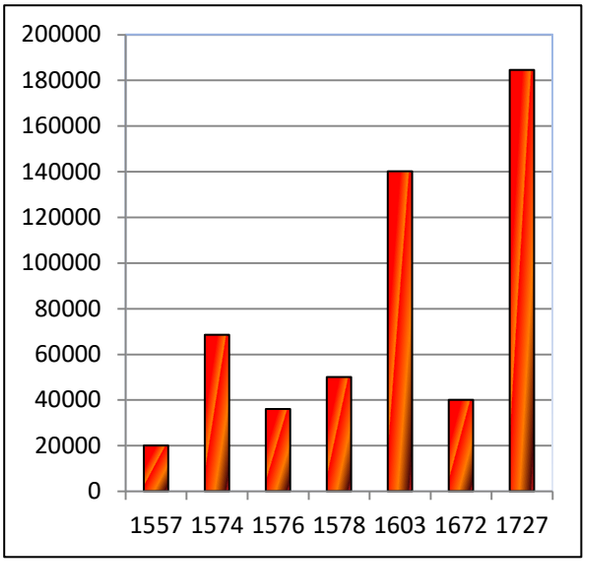
[2]- الوفراني، محمد الصغير، **نزهة الحادي...، مصدر سابق**، ص: 115.

[3]- العروي، عبد الله، **مفهوم الدولة**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 1984، ص: 129.

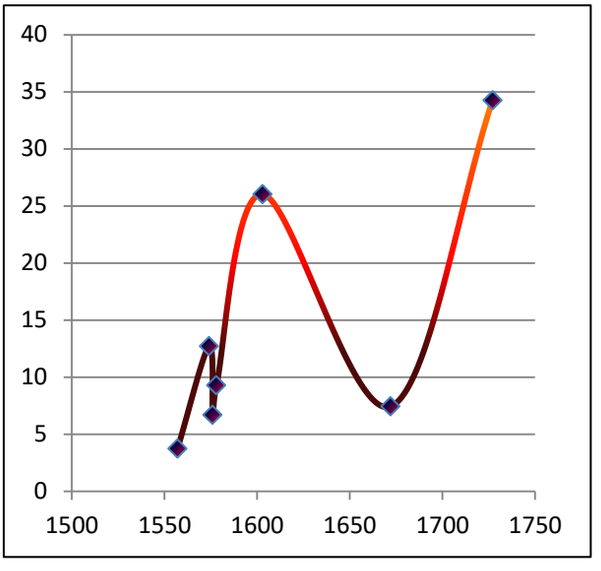
1.2. حجم القوة العسكرية

عرف التنظيم العسكري بالمغرب تفاوتا من حيث عدد الوحدات والعناصر المكونة للجيش ما بين عام 1554 إلى عام 1727م، بحيث كانت القوة العسكرية تزداد وفق احتياجات الدولة للجند أثناء الحروب. وقد بدأت الدولة في تجنيد الأفراد والإكثار من الجند منذ منتصف القرن السادس عشر، وذلك لتثبيت ركائز الحكم ولمواجهة التدخلات الخارجية. وتبين البيانات التالية هذا التطور في أعداد الجنود

المبيان رقم 15: تقديرات حول الجيش المغربي بالألف



المبيان رقم 16: مؤشر تطور الجيش المغربي بـ%



مصدر إنجاز الشكلين (بتصرف)[1]

اقترن التفاوت في حجم القوة العسكرية للمغرب بمدى حاجة الدولة للجند في كل مرحلة، والظروف العامة للبلاد، ودورها في تراجع المؤسسة العسكرية، لذلك كان تفاعل الدولة محدودا على مستوى المؤسسة العسكرية مقارنة مع القوى المؤثرة في المجال المتوسطي، رغم مجهودات المغرب في تنظيم الجيش واقتباس النموذج التركي الناجح، وتعزيزه بالتقنية الأوربية الحديثة، ومع ذلك لم تستمر ضخامة جيوش الدولة في تحقيق توسع مجالي نحو الشمال على نحو ما قامت به جيوش العصر الوسيط التي دخلت الأندلس، ورغم أن المؤرخين

[1] - De Castries, Henry, « Mémoire de Henry Roberts a jacques 1er», après le 3 avril 1603, S.I.H.M, première série- dynastie saadienne, **Archives et bibliothèques d'Angleterre, Tome II**, p. 222. - Dziubinski, Andrzej, op.cit, pp. 64- 65- 69- 70.

مؤرخ مجهول، **مصدر سابق**، ص: 48- 72- 73. - الكنسوسي، محمد، **مصدر سابق**، ص: 134. - الزياني، أبو القاسم، **مصدر سابق**، صص 159- 161- 171. 558.

يمجدون القوة العسكرية وقدرتها على جواز الأندلس[1]، لكن الواقع أن السلطة عجزت عن تحرير الثغور المحتلة بالبلاد، إذ أن القوة العسكرية المغربية، خلال هذه المرحلة، لم تكن بالمستوى الذي بلغته جيوش الضفة الشمالية الغربية من البحر المتوسط، كإسبانيا، التي بدأت، مع أواخر القرن الخامس عشر، في بناء جيش نظامي يماثل الجيش الفرنسي، مكون بالأساس من وحدات القباطنة والرماة وحاملي السلاح، والتي بلغت مع عام 1533م أوجه قوتها، إلى درجة أصبحت تنظم هذه الفرق الاستعراضات السنوية في نهاية فصل الشتاء والصيف[2].

كان بناء الإسبان لهذه القوة راجعا إلى تخوفاتهم من تزايد القوة العسكرية الفرنسية في عهد لويس الحادي عشر، الذي أمر ببناء جيش من المشاة يستند على العنصر السويسري، وقد أخذت هذا النموذج لتعزيز جهاز الجيش لأول مرة بالعناصر الدخيلة في سنة 1503م، خاصة العنصر السويسري الذي جرى تدريبه وتطويعه في إيطاليا[3]. واستطاعت بهذه القوة التوسع خارج حدودها، بالهيمنة على منطقة البحر المتوسط والبحر الأطلسي. وكان أحمد المنصور مدركا لحقيقة عظمة الجيوش الإسبانية، رغم أنه كان يتباهى بعدد أجناده، فهو يقول: «**هذه جنود الله ترزم بهذه الآفاق ارزم السحاب وتضيق بها عرض الفلا... على أنهم [الإسبان] وإن كثرت وفرهم الله أعدادهم واتصلت من المعونة الربانية أمدادهم، فلا معول لنا إلا على نصر الله وفضله**»[4].

وخلافا للقوة العسكرية المغربية، التي ظلت مبنية على النواة القبلية في بداية القرن السادس عشر، عرف الجيش الفرنسي تطورا مهما على مستوى ضخامة الجيوش ودقة التنظيم، وقد بلغ خلال القرن السادس عشر ارتفاعا ما بين 50000 إلى 80000 جندي[5]، مقارنة مع المغرب الذي لم يتجاوز 20000 جندي، أغلب عناصره من النواة السوسية وقبائل مراكش، وكان يضم فرقا من الأتراك والمرتدين والأندلسيين،[6] وزادت الدولة، مع منتصف القرن السادس عشر، من تنظيم الجيش ليصل بذلك إلى أرقام ثابتة وصلت إلى 68500 جندي[7].

---

[1]– الزياني، أبو القاسم، **مصدر سابق**، ص: 172.

[2] - Quatrefages, René, **État et armée en Espagne**, op.cit, p. 88- 89.

[3] - Ibid, p. 91.

[4]– كنون، عبد الله، **رسائل سعدية**، دار الطباعة المغربية، تطوان 1954، ص: 58– 59.

[5] - Lynn, John, Sanconie, Maïca, « L'évolution de L'armée du roi, 1659-1672 », **Histoire, économie et société**, 19e année, n°4, 2000, p. 483.

[6] - Dziubinski, Andrzej, op.cit, p. 65.

وينظر أيضا: مؤرخ مجهول، **تاريخ الدولة السعدية...**، **مصدر سابق**، ص: 30.

[7] - Ibid, p. 64.

جدول رقم 10: عدد أفراد القوة العسكرية ما بين سنة 1557- 1574 بالألف

القوة العسكرية	عدد الأفراد
سوس ووادي درعة	15000
مملكة مراكش	25000
مملكة فاس	20000
حراس السلطان	5000
الرماة البرابرة والمرتدين	3500

المصدر (بتصرف): Dziubinski, Andrzej, op.cit, p. 64.

رغم حجم هذه القوة العسكرية وأهمية العنصر الأجنبي وخبرته في المدفعية والسلاح الناري، فإنها لا تضاهي قوة الجيش الفرنسي الاحتياطي المكون من عصابات المرتزقة الأجانب ومعظمهم من السويسريين والألمان، الذين وظفتهم في نزاعها الطويل مع إسبانيا، وقد عرف زيادة غير مسبوقة في عام 1635م وصلت إلى 125000 جندي خلال السنوات الأولى من الحرب مع إسبانيا[1]، وبلغ في أواخر القرن السابع عشر نسبة تراوحت ما بين 150 و200000 جندي، أدخلت عليه الدولة إصلاحات حديثة لتصبح بذلك فرنسا أول دولة في أوربا على مستوى القوة العسكرية[2].

[1] - Lynn John, Sanconie Maïca, op.cit, p. 483.

[2] - Goebbels, Marie-Laure, **Histoire des institutions militaires françaises du moyen âge au XIXe siècle : d'une armée féodale à une armée moderne**, Iura Vasconiae, 4/2007, p. 21.

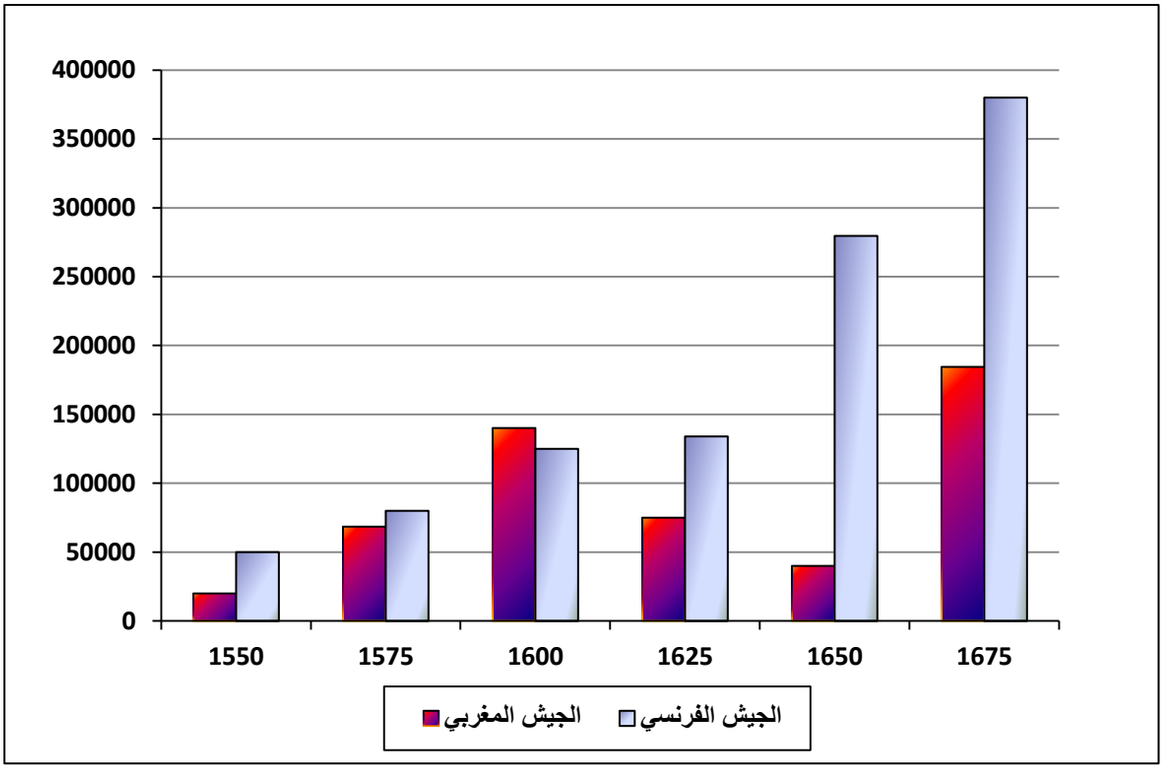
وحري بالذكر أن أعداد القوات الفرنسية كانت تتزايد أثناء الحروب التي خاضتها بانتظام، فقد وصلت ما بين عام 1667- 1668 حوالي 134000 جندي، وأرسلت 144000 جندي إلى الميدان خلال السنة الأولى من الحرب مع هولندا، وارتفع عدد الجنود إلى أعلى مستوى بلغ 279610 جندي قبل نهاية الحرب، ووصلت في الحدود القصوى في زمن حرب التسع سنوات إلى 420000 جندي، في حين صعد إلى 380000 جندي في حرب الوراثة الإسبانية، وفي عام 1670 وسعت فرنسا من قاعدة جيشها وأضافت مرة أخرى 20000 من الجنود ليصل المجموع العام 90000 جندي، وارتفع إلى حوالي 120000 في بداية 1672، إلا أن الدولة قامت بتسريحهم بعد انتهاء حرب التسع سنوات، ليصل عدد الجيش 140000 إلى 145000 جندي خلال 1699، وكان تسريح الجند في أعقاب حرب الوراثة الإسبانية، حيث انخفض العدد إلى 133000 جندي.

حول الموضوع يمكن مراجعة: Lynn John, Sanconie Maïca, op.cit, p. 491.

والجذير بالذكر أيضا أن الحروب التي خاضها الجيش الفرنسي، كانت مكلفة وتطلبت الكثير من الموارد، وكانت الميزانية المخصصة للجيش تصل إلى نصف ميزانية الدولة بسبب الحروب التي دفعتها إلى إعادة هيكلة ماليتها وإدارة مواردها البشرية.

للمزيد من التفصيل يمكن مراجعة: Goebbels, Marie-Laure, op.cit, p. 21.

المبيان رقم 17: مؤشر تطور الجيش المغربي والفرنسي منذ منتصف القرن 16 إلى أواخر القرن 17م



مصدر المبيان (بتصرف)[1]

في الوقت الذي عرفت فيه الجيوش التركية والفرنسية والإسبانية تطورا منقطع النظير منذ مدة طويلة، جاء تأسيس الجيش المغربي متأخرا، في أواخر القرن السادس عشر الميلادي، حيث كان يضم في سنة 1603م بالرميلة بظاهر مراكش حوالي 80000 فارس و26000 من الخيالة[2]. وتتفق أغلب المصادر على مجموع جنود المغرب، في أواخر القرن السادس عشر، على رقم 40000 جندي، شملت عناصر دخيلة على البيئة المغربية[3]، ومنها التقارير الإنجليزية، التي أوردت وحدات جيش الدولة في عام 1603م، مقسمة على النحو الآتي: 4000 من المرتدين، ويعدون من أفضل الجنود، و4000 من الأندلسيين، و1500 من الزواوة والأتراك وجنود آخرين، وتعد هذه العناصر ضمن جيش يتكون من 40000 جندي، ويمكن أن يضاف إليه 200000 من فرقة

---

[1]- De Castries, Henry, « **Mémoire de Henry Roberts a Jacques 1er** », pp. 222- 372. Dziubinski, Andrzej, op.cit, p. 64- 65- 69- 70. Lugan, Bernard, op.cit, p.165. Goebbels, Marie-Laure, op.it, p. 21. Lynn John, Sanconie Maïca, op.cit, p. 491.

مؤرخ مجهول، **مصدر سابق**، ص: 48- 72- 73. الكنسوسي، محمد بن أحمد، **مصدر سابق**، ص: 134. الزياني، أبو القاسم، **مصدر سابق**، ص: 159- 161- 171. الأرقش دلندة والآخرون، **مرجع سابق**، ص: 163. لابيداس، أيرا م، **مرجع سابق**، ص: 558. المريني، عبد الحق، **الجيش المغربي عبر التاريخ**، الرباط، الطبعة الخامسة، 1997، ص: 60.

[2]- المريني، عبد الحق، **مرجع سابق**، ص: 60.

[3]- لابيداس، أيرا م، **مرجع سابق**، ص: 558.

العرب[1]. ومن المحتمل أن يصل عدد قوات المغرب إلى هذه الأرقام التي ذكرتها المصادر، بما أن المرحلة كانت فترة أوج ازدهار المغرب، كما أنه يجب الأخذ بعين الاعتبار توسع الرقعة الجغرافية للدولة، والذي تطلب معه توفير المزيد من الجند والموارد المالية القارة لدعم المؤسسة العسكرية.

رغم القوة العسكرية المغربية، التي تأسست على العناصر المحلية والأجنبية، ورغم دقة تنظيمها، فإنها لم تصل المستوى الذي بلغته جيوش القوى المؤثرة في المجال المتوسطي، خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين، فقد ظلت محدودة أمام الجيش الفرنسي والعثماني الذي بلغ في عام 1527م نحو 28 ألفا من المشاة الانكشاريين ونحو 70- 80 ألفا من الخيالة، منهم 37 ألفا من أصحاب التيمارات. وإضافة إلى هؤلاء وأولئك، كان هناك حاميات مساعدة ووحدات إغارة حدودية ممولة بالإعفاءات الضريبية أو الخراجية[2]. وتملك العثمانيين لهذه القوة العسكرية المنظمة، جعلت أحمد المنصور يخاطبها بود اعترافا منه بقوته ودفاعه عن الإسلام، يقول: «**والجيش الذي له اقتناص الخيرات بجوارح (...) حملة الجند الجزائري، الباشا وسائر باياش لار، ويكلباش لار، واضباش لا ويلضاش وصل الله لجميعكم أسباب السعادة، وسددكم لما تحصلون به أسباب الحسن والزيادة**»[3].

و لم يكن الجيش المغربي يضاهي القوة العسكرية البرتغالية، من حيث عدد الجنود وتنظيماتها العسكرية، في أواخر القرن السادس عشر الميلادي، فخلال حملتها على المغرب، بلغ عدد قواتها 900 جندي برتغالي، و300 من الألمان، و2000 من قشتالة، و400 فارس، 600 من العبيد[4]. وقد قدر محمد العربي الفاسي عدد قوات البرتغال، بمائة وعشرين ألفا، وأقل ما قيل في عددها ثمانون ألف مقاتل[5]. وذكر مؤرخ مجهول عدد قوات المغاربة والبرتغاليين، بالقول: «**وكان عدد المسلمين ستة وثلاثين ألفا والنصارى منهم مرتين أضعافا**»[6]. وحسب إبراهيم حركات، فإن مكونات الجيش المغربي شملت: 3000 جندي أندلسي بقيادة الدغالي، و3000

---

[1] - De Castries, Henry, « **Mémoire de Henry Roberts a Jacques 1er** », op.cit, p. 222.

[2]- أيرا م لابيداس، **مرجع سابق**، ص: 447.

[3]- كنون، عبد الله، **رسائل...، مصدر سابق**، ص: 92- 93.

[4] - Denis, Ferdinand, **Portugal**, Published by firmin didot freres, editeurs, Paris 1846, p. 268.

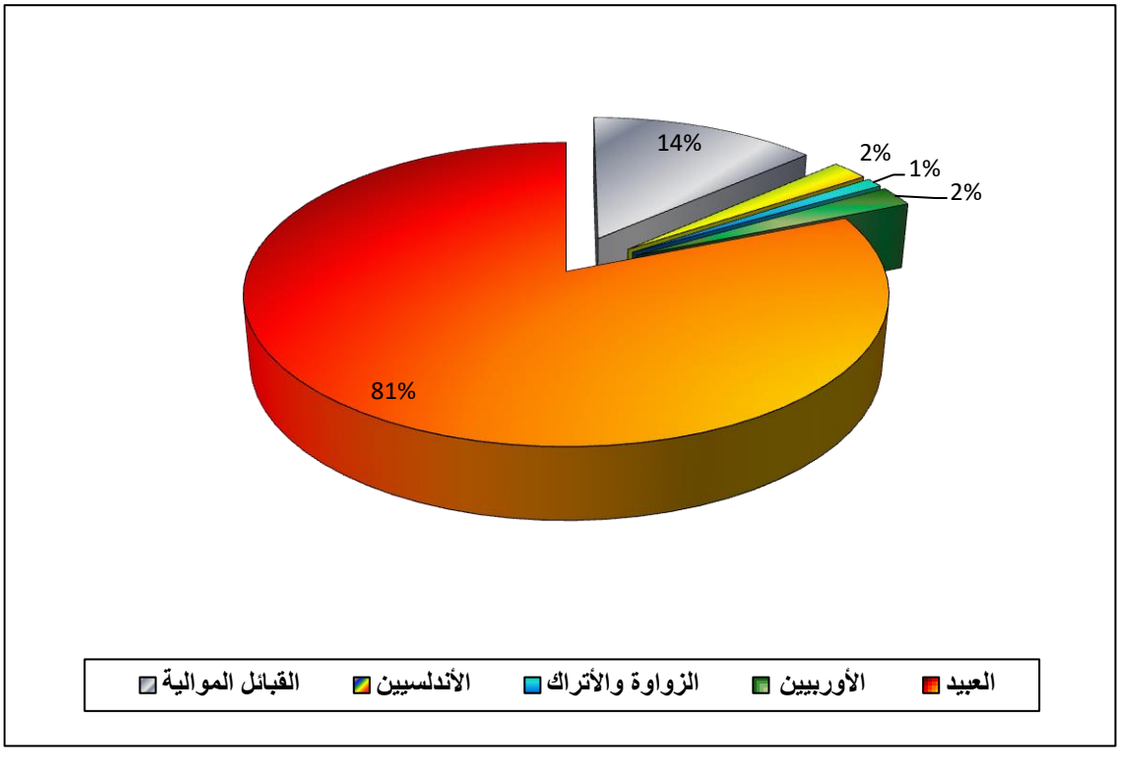
[5]- العربي الفاسي، محمد، **مرآة المحاسن...، مصدر سابق**، ص: 146.

[6]- مؤرخ مجهول، **تاريخ الدولة...، مصدر سابق**، ص: 61.

من المشاة، و25000 من الفرسان، و1000 من الرماة بالبنادق ذوي الأصول التركية، بالإضافة إلى 1000 من المتطوعين.[1]

وتمكنت الدولة، في أواخر القرن السابع عشر، من بناء دولة ممركزة بجيش محترف يتألف من العبيد المجندين من بين سكان المغرب العبيد ومن القبائل الموالية المعروفة بالحراطين. وكان هذا الجيش المملوكي الذي بلغ مجموعه مائة وخمسين ألفا مدعوما بالقبائل، التي درجت على عادة تجييش الوحدات مقابل إعفاءات ضريبية وحقوق في الأرض[2]. وهذا الجيش المستحدث يتشابه بشكل كبير مع جند الترك بكل من الجزائر وتونس[3].

المبيان رقم 18: مكونات الجيش في أواخر القرن 17م حسب النسبة المئوية



المصدر (بتصرف): بنعبد الله، عبد العزيز، **مرجع سابق**، ص: 106. المريني، عبد الحق، **مرجع سابق**، ص: 98- 100.

وهكذا، يتبين، أن المغرب كانت له همة كبيرة في خلق جيش قوي يضاهي الجيوش الأوروميتوسطية والتركية، ورغم تنوع الوحدات المكونة لهذا الجيش، والتي شكلت خطرا حقيقيا عليها من حيث التمويل

[1]- حركات، إبراهيم، **السياسة والمجتمع...، مرجع سابق**، ص: 71.

[2]- لابيداس، أيرا م، **مرجع سابق**، ص: 559.

[3]- دلندة الأرقش، والآخرون، **مرجع سابق**، ص: 146.

المكلف وتزايد نفوذ قواد الجيش بعد وفاة مؤسسها الفعلي، فإنه لا يمكن بتاتا نكران مجهودات المغرب في تكوين جيش قوي مجهز نسبيا بالتقنية الأوربية الحديثة ومنظم على النسق التركي.

2.2. بنية الجيش

تماثلت التركيبة العسكرية بين المغرب وبلدان البحر المتوسط، خلال القرن السادس عشر والسابع عشر الميلادي، إذ ضمت عناصر محلية، وأخرى ذات أصول مختلفة من بلاد السودان، وأوروبا وآسيا الصغرى، ومن بلاد البلقان. وكانت وظيفة هذه العناصر، في الغالب، محصورة في الخدمة العسكرية كجنود أو كقرصانة في خدمة القرصنة[1]، أو خدام القصر الخاصين، أو خدم وحجاب وطباخين[2].

1.2.2. العناصر المحلية

احتفظت السلطة الشريفة، خلال القرن السادس عشر الميلادي، بالعناصر الأولى المجاهدة خاصة من قبائل سوس ومراكش، ووظفت عرب الغرب والخلط في فرق الجيش، وكذلك فعلت في سنة 1557م و1576 و1578م[3]. وكانت "جيوش النار" تتألف من عدة فرق محلية، حيث تتكون الفرقة الأولى من عساكر سوس، وتنحصر خدمتهم في حمل السلاح، وتتكون الفرقة الثانية من عساكر الشراكة وهم من تلمسان، أما الفرقة الثالثة فتتكون من عساكر الوداية المشهورين بشدتهم في الغزوات[4].

وفي المقابل، قللت السلطة، في منتصف القرن السادس عشر، من اعتمادها على العناصر الدخيلة على البيئة المغربية، خاصة بعد حادثة اغتيال السلطان محمد الشيخ السعدي، بل إنها لجأت إلى الانتقام من العناصر التركية المتورطة في الاغتيال، وبالفعل انتقمت من الحامية التركية بتارودانت، وأعلنت سياسة عداء مطلقة لأتراك الجزائر[5]. وبالموازاة مع ذلك، حافظت على فئة المرتدين في بنية الجيش[6].

---

[1] - Nolet, Andre- Marc, op.cit, p. 7.

[2]– حركات، أحمد، **المغرب عبر التاريخ...**، **مرجع سابق**، ص: 355.

[3]– الزياني، أبو القاسم، **البستان الظريف...**، **مصدر سابق**، ص: 36.

[4]– المريني، عبد الحق، **مرجع سابق**، ص: 60.

[5]– دلندة الأرقش والآخرون، **مرجع سابق**، ص: 161.

[6] - Ibid, p. 40.

كان الجيش المغربي، خلال عام 1557م، مبنيا على التقاليد المغربية القديمة، محتفظا بالعناصر المجاهدة الأولى من أهل سوس ومراكش[1]، وذلك مبعثه كون الدولة لم تكن في البداية على احتكاك مباشر مع دول المجال المتوسطي، إضافة إلى أنها كانت في صراع مرير مع الأتراك، لذلك لم تتح لها إمكانية إدخال تغييرات جديرة على هذه المؤسسة بتوظيف التقنية الأوربية والتركية الحديثة في مؤسستها العسكرية. وينضاف إلى ذلك، أن ظروفها الداخلية وتأثيرات القوى الفاعلة في المتوسط وصراعها على المجال، جعلتها منغلقة، تعيش على مخلفات التنظيم القبلي، غير أنه بدخول عبد الملك إلى المغرب كون جيشا مختلطا يضم عناصر أجنبية أوربية وتركية، وشكل فرقا تنتمي إلى قبائل مختلفة، فهو "**أول من اتخذ الجيش من فاس فجمع جيشا عظيما مع ما كان عنده من أهل الأندلس وزواوة وشرذمة قليلة من الترك**"[2]، وكان قد فرض على السكان التجنيد الإجباري فجهز منهم ستين ألفا من الشباب، ومن أهل البحر ألفين ومن الأتباع ألفين ومن الأنفاظ مئتين ومن الكراريط عشرين ألفا ليحملوا عليها وعشرة آلاف من الفرسان والرماة[3].

واعتمد عبد الملك، في مشروعه القاضي بتوحيد المغرب بعد تمزقه في عهد محمد المتوكل، على الفرق المحلية كبربر الشمال وغيرهم كمديونة وبني يزناسن وأهل الريف، وقد بلغ عددهم خمسة آلاف جندي، وسماهم بعسكر العجم، واعتمد على عرب قبائل جشم وبني عامر وغيرهم، وقد جمع منهم خمسة آلاف جندي، وأطلق عليهم عسكر الشراقة، واعتمد على عناصر من قبيلة سفيان ومالك والخلط، وجمع منهم خمسة آلاف جندي، وأطلق عليهم اسم عسكر الغرب. واعتمد على الشبانات وأولاد جرار ومطاع، وبلغ عددهم خمسة آلاف جندي، وسجلهم في ديوان عسكر الحوز[4].

أما العناصر المكونة لنواة الجيش، في ستينات القرن السابع عشر الميلادي، فكانت تتألف من عرب أنكاد وقبائل المغرب الشرقي، ورجالات تافيلالت والغرب، بالإضافة إلى الأسرى المكلفين بالمدفعية[5]، وإن كان أحمد المنصور لم يحتفظ من العنصر المحلي إلا بمن توفرت لهم قابلية التطور كالسوسيين، ثم اختار بضع مئات

---

[1] - Dziubinski, Andrzej, op.cit, p. 64.

[2]- مؤرخ مجهول، **تاريخ الدولة...، مصدر سابق**، ص: 53.

[3]- المريني، عبد الحق، **الجيش المغربي...، مرجع سابق**، ص: 67.

[4]- حركات، إبراهيم ، **المغرب عبر التاريخ...، مرجع سابق**، ج2، ص: 354.

[5]- بلغ الجيش على عهد المولى الرشيد 8000 من الفرسان و32000 من المشاة، وبفضله تمكن من منافسة الإمارات المستقلة وتوحيد المغرب من مراكش إلى وجدة وقيادة حركات الجهاد ضد الأجانب في الجنوب.

للمزيد من التفصيل يمكن مراجعة المريني، عبد الحق، **مرجع سابق**، ص: 95.

لقيادة الجيش من العنصر الأجنبي، في حين صرف القادة المغاربة القدامى لتسيير الأمور المدنية للدولة[1]. في حين أن الدولة، في أواخر القرن السابع عشر، أقدمت على إعادة بناء المؤسسة العسكرية بخلق جيش محلي منظم أطلق عليه اسم الوداية (الكيش)[2]، الذي شكل النواة الأولى للجيش النظامي الذي قسمه السلطان إلى قسمين: قسم بفاس الجديد تحت قيادة أبي عبد الله محمد بن عطية، وقسم تركه بالرياض تحت قيادة أبي الحسن علي بن أبي شفرة[3]، ونظرا للعلاقة الدموية المزعومة بين قبيلة ودى والمولى إسماعيل مارست الوداية هيمنة مطلقة على بقية العناصر والمجموعات القبلية والعسكرية[4].

ومن النواة العسكرية الأخرى، إلى جانب القبائل السوسية، مجموعة الشراكة، وهي خليط من القبائل العربية والبربرية كمديونة التي كانت في الأصل تسكن في شرقي المغرب الأقصى على الحدود المغربية الجزائرية وحول تلمسان، وظلت من أهم الفرق العسكرية التي استقرت بفاس وانتمت إلى ما يعرف بالجيش الفاسي[5]. وهكذا، فإن العنصر المحلي كان ذا أهمية كبيرة في بنية المؤسسة العسكرية منذ بداية تأسيس الدولة، وبفضل القبائل المحلية تمكنت الدولة، في منتصف القرن السادس عشر الميلادي، من فتح الجديدة[6]، وتمكنت بفضل هذه العناصر من حسم معركة وادي المخازن لصالحها، إلى جانب المساهمة الكبيرة للعناصر التركية.

---

[1]- حجي، محمد، **الحركة الفكرية بالمغرب...**، **مرجع سابق**، ج 1، ص: 47.

[2]- حري بالذكر، أن جيش الوداية يتألف من القبائل الموالية لشرفاء تافيلالت. وقد بالغت السلطة "**في إكرامهم والإحسان لهم وعين لهم [المولى إسماعيل] بجوار قصبته المحل المعروف بالرياض وأمرهم ببناء الدور به. وأعطى أعيانهم النوائب وهم الزوايا التي لا تغرم مع القبائل**". (ينظر: المريني، عبد الحق، **مرجع سابق**، ص: 150. الكنسوسي، محمد بن أحمد، **الجيش العرمرم**، **مصدر سابق**، ج1، ص: 122.)

ويعتبر الأرقش دلندة ولآخرون (**مرجع سابق**، ص: 144) أن جيش الودايا من التشكيلات العسكرية القبلية التي ظهرت أولى نواته مع السعديين، وكان يضم عناصر قبلية عربية أهمها الشراردة والشبانات وأولاد جرير وأولا مطاع وغيرها من القبائل المنتسبة إلى عرب معقل الصحراء المستقرين بسوس.

وقد قامت السلطة بإنزالهم بأزغار رغم أنوف عرب جشم من الخلط وأهل الغرب الذين كانوا من شيعة بني مرين. (الكنسوسي، محمد، **مصدر سابق**، ج1، ص: 122.)، ونظرا لزيغهم وعتوهم فيمن كان بجوارهم من قبائل الجبال جعلت المولى إسماعيل يستبعدهم من ديوان جيشه وينتزع منهم الخيل والسلاح ويضرب عليهم المغارم. (الزياني، أبو القاسم، **مصدر سابق**، ص: 151).

[3]- المريني، عبد الحق، **مرجع سابق**، ص: 95.

[4]- دلندة الأرقش والآخرون، **مرجع سابق**، ص: 145.

[5]- نفسه، ص: 146.

[6]- بنعبد الله، عبد العزيز، **معطيات في الحضارة المغربية**، ج3، دار الكتب العربية، الرباط، الطبعة الثالثة، 1963، ص: 103.

2.2.2. العناصر التركية

كانت مساهمة الأتراك جد كبيرة على مستوى بنية الجيش، وطريقة خوضهم للحرب، وتأثر عبد الملك بأسلوبهم يرجع إلى التقدم الذي أحرزه العثمانيون في التنظيم الإداري والعسكري، لذلك «**بدل أحوال أسلافه بأحوال الأتراك حتى في زي الملابس وفي المطاعم وتسميته أرباب الرتب من الخدام فصار جميع أحواله في سلطنته أحوال الأتراك واستعمل في الأسلحة والمدافع على أنواعها وفي الملابس القفاطين والفرجيات وشدنوخ وغيرها وفي تسمية الخدام البشوطات وضباشيات والولضاش**»[1]. وهكذا، وقع تصنيف المجموعات العسكرية حسب القوالب العثمانية، واستعملت عدد من المصطلحات التركية مثل سباهي وباشا وسلاك وباي وبلبدروش...الخ، وازداد تقليد الجيش التركي، في أواخر القرن السادس عشر الميلادي، حيث شمل الألبسة وصنوفا أخرى من التنظيمات.[2]

وتذكر المصادر، أن عدد الأتراك إلى جانب الزواوة وجنود آخرون في بنية الجيش، أواخر القرن السادس عشر، بلغ حوالي 1500 جندي[3]. واتخذ منهم عبد الملك موظفي القصر الخاصين من خدم وحجاب وطباخين وغيرهم[4]. واستفاد من خدماتهم وخبرتهم في المدفعية والسلاح، خاصة وأن الأتراك لجئوا إلى توظيف الأسلحة النارية، في وقت مبكر، لكثرة احتكاكهم بالأوروبيين في البر والبحر[5].

لقد تأثرت المؤسسة العسكرية المغربية بالتنظيمات التركية، فـــمن العنصر التركي تكونت فرقة عسكرية كان أول من نظمها محمد الشيخ. وبوصول عبد الملك استعادت العناصر التركية وجودها من جديد ضمن ما عرف بجيش النار، وتواصل دور العنصر التركي في الجيش مع أحمد المنصور، بل إن سياسته كانت في

---

[1]- السعدي، عبد الرحمان، **تاريخ السودان...، مصدر سابق**، ص: 207.

[2] - Dziubinski, Andrzej, op.cit, p. 64.

[3] - De Castries, Henry, « Mémoire de Henry Roberts a Jacques 1er», op.cit, p. 222.

[4]- حركات، أحمد، **المغرب عبر التاريخ...، مرجع سابق**، ص: 355.

[5]- حري بالذكر أن العثمانيين استخدموا الأسلحة النارية ضد المماليك في معركة مرج دابق والريدانية، وكان تفوقهم على المماليك يرجع إلى توظيف هذه الأسلحة، ففي حوار أجراه السلطان سليم العثماني وأحد أسراه من أمراء المماليك ويدعى قرطباي، يقول له هذا الأخير، "**ونحن فرسان المنايا والموت الأحمر وكل واحد منا يستطيع أن يدمر جيشا بأكمله، وإذا أردت أن تتحقق من ذلك فأمر عسكرك أن يتركوا ضرب البندق التي لو رمت بها امرأة لمنعت بها كذا إنسانا. ونحن لو اخترنا الرمي بها ما سبقتنا إليها، ولكن نحن قوم لا نترك سنة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وهي الجهاد في سبيل الله بالسيف والعود**".

Avalon, David, « Gunpowder and firearms in the Mamluk Kingdom (Ahmad Mokhtar al-'ABBADI) », **Hespéris**, Tome, XLVII, 3 et 4 Trimestres, Année 1959, p. 272.

مجملها تقوم على الاقتباس من التنظيمات العسكرية العثمانية[1]، والسبب في عدم اكتمال استفادة المغرب من الخبرة التركية في الميدانين الإداري والعسكري راجع إلى العلاقات المتوترة بين الطرفين.

3.2.2. العناصر الأندلسية

كانت أغلب العائلات الأندلسية المطرودة تمتلك خبرة كبيرة في مختلف الميادين، وظهرت قدرتها وبراعتها، بشكل كبير، في ممارسة القرصنة، مما جعلها تكسب حظوة كبيرة لدى حكام شمال إفريقيا، وهذه الخبرة جعلت هذه العناصر تتقلد مناصب عليا في البحرية، فكانوا رؤساء وقباطنة. واحتل العمال الموريسكيين المختصين في صناعة السفن، والذين تعود أصولهم إلى غرناطة وفالنسيا وأركون، مكانة مهمة في جهاز الدولة[2]، إذ لما نزلت هذه الفئات بالمغرب، في منتصف القرن السادس عشر الميلادي، قامت السلطة بفرض التجنيد الإجباري عليهم، ولما انتهت من العملية سجلتهم في ديوان العسكر،[3] وأطلقت عليهم اسم "جيش النار" تحت قيادة سعيد بن فرج الدغالي أحد مجاهدي تطوان[4]. ووصل عددهم في سنة 1603م حوالي 4000 آلاف جندي[5]. واستمرت كتائب الأندلسيين في "جيش النار"، في أواخر القرن السابع عشر الميلادي. وكانوا مكلفين بالمهمات التي تتطلب قدرا من الدربة والإتقان كالهندسة والرماية[6]، مستمدة خبرتها من جيش قشتالة، حيث كانت إحدى المكونات الأساسية في بنيتها العسكرية، خلال عام 1493م، والتي امتازت بالمهارة والقوة[7].

4.2.2. جيش المرتزقة

اعتمد المغرب على جنود احترفوا الحرب واتخذوها مهنة لهم، كما هو الشأن في سائر أرجاء بلدان المجال المتوسطي[8]، بما فيها الإمبراطورية العثمانية[9]، والجزائر، التي كانت تضم العديد من العناصر الأجنبية من

---

[1]- دلندة الأرقش وآخرون، **المغرب العربي الحديث...**، **مرجع سابق**، ص: 161- 162.

[2]- Marroun, Abdeltif, op.cit, tome II, op.cit, p. 392.

[3]- الزياني، أبو القاسم، **البستان الظريف...**، **مصدر سابق**، ص: 37.

[4]- حركات، إبراهيم، **المغرب عبر التاريخ...**، مرجع سابق، ص: 354.

[5]- De Castries, Henry, « **Mémoire de Henry Roberts a Jacques 1er** », op.cit, p. 222.

[6]- العروي، عبد الله، **مرجع سابق**، ص: 497.

[7]- Quatrefages, Rene, **Etat et armée en Espagne**, op.cit, p. 88.

[8]- موسينيه، رولان، **تاريخ الحضارات...**، **مرجع سابق**، م4، ص: 188.

[9]- برنار، لويس، **استمبول...**، **مرجع سابق**، ص: 78.

جنسيات مختلفة قدمت للمشاركة في تطوير القرصنة. وبفضل مهاراتها الفنية لعبت دورا رئيسيا في تطور البحرية الجزائرية، التي تضاعف عدد امتلاكها للسفن[1]. ولم يقتصر توافد هذه العناصر على المغرب وشمال إفريقيا من مدن ودول المجال المتوسطي فحسب، بل إن بعضها قدم من المحيط من شمال بريطانيا، ومن الفلاماند، وهولندا، وألمانيا، وبعضها أتى من الجهة الشرقية من اليونان، والبلقان، وروسيا، وبولونيا، وأرمينيا[2].

ونظرا، لأهمية هذه العناصر، الغريبة عن البيئة المغربية، قامت السلطة بتوسيع قاعدة الجيش ليضم فئة المرتدين من إسبانيا وتركيا ممن تحلوا بكفاءة استخدام الأسلحة النارية. وقد سجل المؤرخ الفرنسي "بناسار" 50 مرتدا في جهاز الدولة في سلا، و48 بفاس، و41 في مراكش، وتعود أصول المرتدين بسلا إلى فرنسا، وبعضهم ربما من بحارة دول الشمال، والعديد من هذه العناصر المنتشرة في مختلف المدن المغربية من أصول إسبانية، حيث يصل عددهم 42 مرتدا، وكذلك من أصول إيطالية، حيث يصل عددهم 11 مرتدا. ويعد المرتزقة البرتغاليين أهم العناصر المنتشرة في المغرب، حيث يبلغ عددهم 29 مرتدا[3]. وذلك بعد هزيمتهم في معركة 1578م، حيث بقيت مجموعة كبيرة منهم في المغرب وعاش بعضهم أكثر من عشرين، وخمسة وعشرين أو ثلاثين سنة، وانضم إليهم، على مدى سنوات، الجنود الفارين ليستقروا في مازاكان، ومليلية، وجزيرة باديس، والعرائش بعد 1610م، والجنود المختطفين على حين غرة من قبل القراصنة المغاربة من السواحل الإسبانية وجزر الخالدات، والذين عبروا بهم من آسفي وسلا إلى تطوان.[4]

---

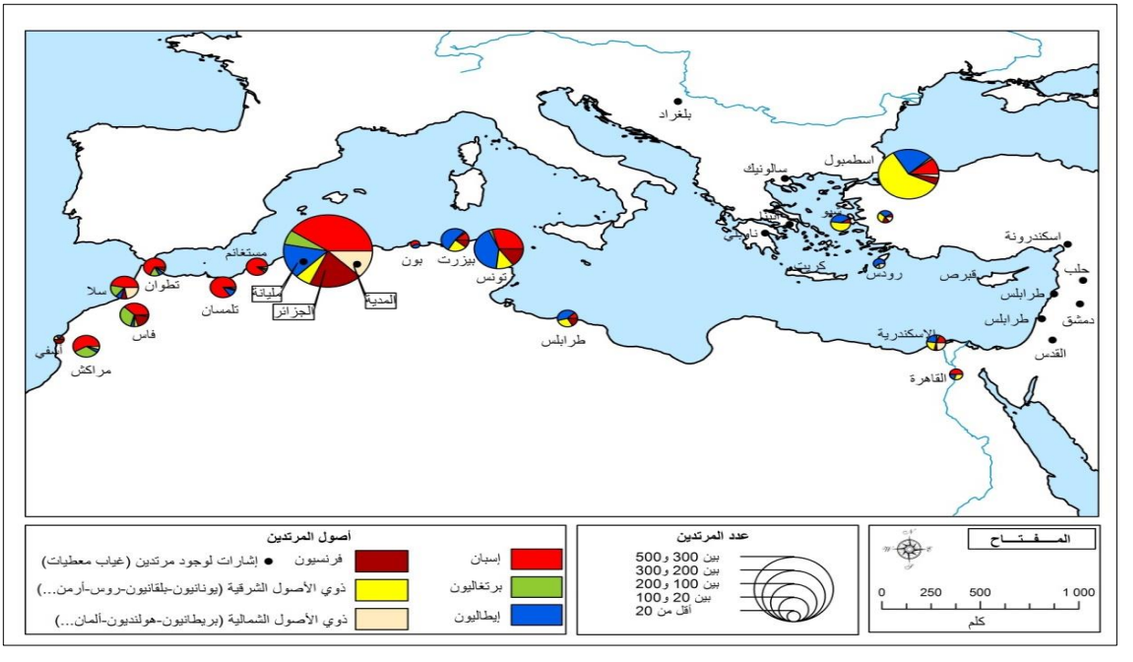
[1] - Marroun, Abdeltif, op.cit, p. 391- 392.
[2] - Bartolomé Bennassar, Lucile Bennassar, **Les chrétiens D'allah**, op.cit, p. 346.
[3] - Ibid, p. 400.
[4] - Ibid, p. 401.

جدول رقم 11: أماكن استقرار وانتقال المرتدين الأوربيين ما بين 1560 -1650م

إنتماءاتهم / المدن	إسبانيا	البرتغال	إيطاليا	الشرق	فرنسا	الشمال	المجموع
فاس	18	16	9	2	2	1	48
مراكش	24	13	2	2	–	–	41
سلا	21	8	3	–	3	10	50
تطوان	19	4	2	1	2	–	28
أسفي	1	–	1	1	3	–	6
تلمسان	32	–	4	–	1	1	38
مستغانم	23	1	1	1	–	–	26
الجزائر	186	36	71	27	89	–	466
بون	3	–	2	–	–	6	5
تونس	41	3	58	16	21	1	145
بيزرت	5	1	24	10	5	–	46
طرابلس	3	–	10	7	4	–	24
القاهرة	5	–	2	3	–	–	10
الاسكندرية	4	1	5	5	1	5	16
اسطنبول	23	3	128	46	10	5	215
أزمير	1	–	4	3	2	2	10
رودس	–	–	5	5	–	–	8
شيو	2	–	9	9	–	–	23

Bartolomé Bennassar, Lucile Bennassar, Les chrétiens D'allah, op.cit, p. 344.

خريطة رقم 8: أماكن استقرار وانتقال المرتدين الأوربيين ما بين 1560- 1650م



المصدر (بتصرف): *Bartolomé Bennassar, Lucile Bennassar, Les chrétiens D'allah, op.cit, p. 334*

نظرا، لخبرة فئة المرتدين العسكرية فقد اعتمدت الدولة عليهم، في حملتها على بلاد السودان عام 1591م، حيث بلغ عددهم في الجيش الموفد إلى تلك البقاع أربعة آلاف مقاتل.[1] واستمرت في الحفاظ على هذه العناصر إلى مطلع القرن السابع عشر، حيث ظل عددها محصورا في 4000 مقاتل[2]، وذلك ضمن جيش يتكون من 19500 جندي من العناصر الدخيلة على بنية الجيش، وكان فيه للمرتزقة دور كبير في تعزيز المؤسسة العسكرية بالمغرب وتقويتها بالخبرة التي نقلتها من بلدانها، إذ كانت الدولة تستعين بهم في إصلاح المدافع المعطلة[3]، ومثال ذلك، استعانتها بخبرة أحد أول الواصلين من هذه الفئة إلى فاس في سنة 1558م، وهو صانع السلاح اللومباردي "**فليبو كفاليم**"Lombard Filippo Cavalim ،[4] وكان في خدمة الدولة سنة 1607م حوالي 30 أو 40 من المدفعين الإنجليز[5]، وبلغ مجموع المرتدين آنذاك حوالي 8000 جندي ضمنها 200 جندي إنجليزي، وكانت وحدة المسيحيين تحت إمرة "**جون جيفارد**" John Giffard ويعتبر القبطان جاك، والقبطان سميث من أفضل المهندسين الأوروبيين الذين خدموا السلطة في النصف الأول من القرن السابع عشر الميلادي[6].

من الواضح، أن اعتماد الدولة، في مطلع القرن السابع عشر، على العناصر الدخيلة عن البيئة المغربية، إما إدراكها لخطورة العنصر المحلي على مؤسسة الجيش لتقوم بتوسيع قاعدتها لتفادي التجربة السابقة مع عرب الخلط في سنة 1576م. وتظهر عدم الثقة في العنصر المحلي، باستثناء أهل سوس ومراكش ودرعة وأهل فاس، في وصية أحمد المنصور لابنه المأمون بأن يعتمد على هذه العناصر أكثر مما يعتمد على غيرها، ويحذره من سكان الجبال[7].

والراجح، أن إدماج فئة المرتزقة من شأنه أن يغني بنية الجيش لكفاءتها في استخدام الأسلحة النارية، وخبرتها في شؤون البحر، أمثال محمود بن علي بن زرقون «**أحد مماليك المخدوم أبي العباس المنصور، أحد قواده الرماة (...)، أحد الموجهين لفتح بلاد السودان، وهو على الأسطول هنالك ممن كان يسافر في بحر**

---

[1] - Dziubinski, Andrzej, op.cit, p. 69- 70.

[2]– لابيدس، أيرا م، **تاريخ المجتمعات...**، **مرجع سابق**، ص: 558. الأرقش دلندة...، **مرجع سابق**، ص: 163.

[3]– عطا الله الجمل، شوقي، "العلاقات الإنجليزية المغربية في النصف الثاني من القرن السادس عشر والأول من القرن السابع عشر (في ضوء وثائق مكتبة المتحف البريطاني)"، **المناهل**، العدد الثالث، يونيو 1975، ص: 169.

[4] - Bartolomé Bennassar, Lucile Bennassar, op.cit, p. 401.

[5] - De Castries, Henry, « **Relation de Ro. C** », op.cit, p. 368.

[6] - Ibid, p. 372.

[7]- Dziubinski, Andrzej, op.cit, p. 67.

النيل»[1]. وتقلد بعضهم مناصب كبيرة في مؤسسة الدولة كالقائد جؤدر باشا، و لم يحرم بعضهم من مراقبة القادة والجنرالات، وكانت السلطة ملزمة بضمان حرية العناصر المرتدة في ممارسة شعائرها الدينية والاحتفاظ بممتلكاتها[2]. ومن ضمن العناصر الأجنبية الأخرى، التي كانت في خدمة جهاز الدولة "**سيمون منديز**"[3]، وكان قائد حرس محمد الشيخ، وهو منصب حصل عليه لمدة ست سنوات[4]. وكان "**لويس باريتو**" Luis Barreto أحد العبيد المفضلين للسلطان أحمد المنصور، إذ كان يحظى برعاية كبيرة من أصل مائتين من المرتدين والعبيد، لذلك كلفه بتدبير الشؤون الداخلية للقصر، والسهر على تنظيمه، وقد تقلد هذا المنصب مدة أحد عشر عاما حتى سنة 1599م، كما كان الجباة المسؤولين عن جمع الضرائب من القبائل[5]. وتقلد جهاز دولة المولى زيدان عدة عناصر أجنبية، وكان من أبرزهم المرتد "**غاسبارو راموس**" Gasparo Ramos، الذي تقلد عدة وظائف في الدولة لمدة أربعة عشر أو خمسة عشر سنة، منها منصب قائد الجيش لكتيبة تضم 1500 جندي، وكان مسؤولا عن تعليم أبناء السلطان[6].

و لم يكن المغرب البلد الوحيد الذي وظف هذه الفئات في بناء جهاز الدولة، بل إن مختلف دول المجال المتوسطي استعانت بهذه الفئات في بناء أجهزتها الإدارية والعسكرية خلال الفترة الحديثة[7]، وقد كانت هذه الفئات بالنسبة لها عملاء وأعوان، وتصرفوا على هذا النحو لتحصين وحماية الدولة داخليا وخارجيا، وبحكم خبرتها في الإدارة والحرب كانت قادرة على تدعيم أسس الدولة في المغرب[8]. شأنه في ذلك سائر دول المجال المتوسطي.

5.2.2. جيش العبيد

كان من نتائج الحملة على بلاد السودان تكوين نواة عسكرية أخرى من العبيد، قدرت المصادر التاريخية عددهم بحوالي عشرة آلاف فرد[9]. وهذه العناصر الجديدة جاءت بها السلطة المركزية من برنو وكاغو وكنور

---

[1]– ابن القاضي، أحمد، **درة الحجال...**، **مصدر سابق**، ج 2، ص: 326– 327.

[2]- De Castries, Henry, op.cit, « **Mémoire de Henry Roberts a jacques 1er**», op.cit, p. 222.

[3] - Bartolomé Bennassar, Lucile Bennassar, op.cit, p. 404.

[4] - Ibidem.

[5] - Ibid, p. 405.

[6] - Ibidem.

[7] - Nolet, Andre- Marc, op.cit, p. 1.

[8] - Ibidem.

[9]– لابيدس، أيرا م، **تاريخ المجتمعات...**، **مرجع سابق**، ص: 558. دلندة الأرقش، **مرجع سابق**، ص: 163.

وغيرها من القبائل، ونظمت الذكور القادرين منهم على حمل السلاح في ديوان عسكري خاص بهم[1]. واستمرت الدولة، مع أواخر القرن السابع عشر الميلادي، في تحديث المؤسسة العسكرية عبر إدماج هذا العنصر الحيوي إلى جانب الفرق العسكرية المحلية، وجعله من أهم الوحدات الردعية للدولة[2]، وقد تم جلب هذه العناصر، خلال تلك المرحلة، من السوس والصحراء، وقد بلغ عددهم ألفين من الحراطين بأولادهم، فـــ «**سلحهم [السلطان] وقيد عليهم ووجههم للمحلة بمشرع الرمل وتناسلوا به إلى أن بلغ عددهم مائة وخمسين ألفا بين من في المحلة وبين من في القلع التي بنى بالمغرب وعمرها منهم**»[3]. وأمر السلطان عماله بشراء العبيد من مراكش وفاس ومكناس وباقي المناطق الأخرى[4]، إلا أنه واجه معارضة الفقهاء والتجار حول مسألة تمليك العبيد، إذ اعتبروا العملية تجاوزا لحدود الله، وكان أشد المعارضين الفقيه "عبد السلام جسوس" الذي رفض حجة السلطان لغياب وازع شرعي يقبل فعله. وعارضت البرجوازية قرار تمليك السلطان للعبيد بعد أن تضررت مصالحها الاقتصادية، إذ تسبب التمليك في فقدان الشغيلة وأدى إلى تراجع الفلاحة[5].

ونظرا، لأهمية فئة العبيد فقد اتخذ منها السلطان مئات عدة في حرسه الشخصي خاصة عبيد منطقة دجيني ولاغا[6]، لكن دور جيش العبيد السود لم يشهد تطورا و لم تستمر قوته وفاعليته في المؤسسة العسكرية، إذ سرعان ما تلاشى وتحول معظم أفراده إلى ملكية الخواص، فخرجوا من الخدمة بعد وفاة مؤسسه وتنازع أبناءه على السلطة[7].

لقد تمكنت السلطة الشريفة من تشكيل جيش نظامي يتكون من تشكيلات للفرسان والمشاة، إضافة إلى الحرس السلطاني الذي كان يتكون من عناصر مختلفة، منها فيلق البرابرة، والأتراك، وفيلق المرتدين، وفيلق الأندلسيين، وفيلق من حراطين درعة، وآخر من زواوة[8]. وهي فرق مستوحاة من التقاليد العثمانية وأوروبا الملكية.

---

[1]– دلندة الأرقش والآخرون، **مرجع سابق**، ص: 163.

[2]– نفسه، ص: 146.

[3]– الزياني، أبو القاسم، **مصدر سابق**، ص: 159– 160. الكنسوسي، محمد بن أحمد، **مصدر سابق**، ص: 134.

[4]– الكنسوسي، محمد بن أحمد، **مصدر سابق**، ص: 126.

[5]– القدوري، عبد المجيد، **المغرب وأوربا...**، **مرجع سابق**، ص: 164– 165.

[6] - Abitbol, Michel, op.cit, p. 12.

[7]– الأرقش دلندة والآخرون، **مرجع سابق**، ص: 163.

[8] - DziubinskI, AndrzeJ, op.cit, p. 68.

3.2. الإدارة العسكرية

خضعت الإدارة العسكرية المغربية لتأثيرات التنظيمات العثمانية، وقد تجلى ذلك من خلال التسميات والمصطلحات العسكرية للفرق والرتب، ومن خلال الأزياء وآلات النفخ، والأسلحة النارية التي كانت بحوزة الجيش المستحدث، والتي كان لها تأثير قوي وبالغ على الرعية والمجموعات المناوئة[1]. وشهادة عبد الرحمان السعدي خير دليل على تقليد أحمد المنصور للتنظيم العثماني، يقول: «**فصار جميع أحواله في سلطنته أحوال الأتراك**»[2]، وقد شمل هذا التقليد الزي العسكري من القفاطين، والفرجيات، والشدنوخ، واستعمال الألقاب وتسمية الخدام[3].

واستوحت الإدارة العسكرية المغربية تنظيماتها من البلدان الأوروميتوسطية، وقد ظهر ذلك جليا في تأثرها بإدارة الحرب الإسبانية، التي تأسست في عام 1496م، وهي إدارة تسهر على تنظيم المؤسسة العسكرية بتطبيق القوانين الجديدة، وهو نفس التنظيم يسود بقية دول المجال المتوسطي[4]. ومن معالم التأثير الواضح في الهيكلة العسكرية المغربية، تأثرها بتنظيمات هذه الدول على مستوى الرتب، الأزياء العسكرية، والأسلحة والنقل البحري، وذلك بعد استقطاب فئة المرتدين التي نقلت التقنية الأوروبية الحديثة إلى الأجهزة المغربية. إضافة إلى تأثرها بالتنظيمات المالية الخاصة بالإنفاق العسكري.

1.3.2. معدات الجيش

بدأت الدولة في المغرب، بعد إثبات ركائز الحكم، الشروع في خلق أوراش للصناعة الحربية بعدما كانت تعتمد على الأسلحة المهربة لتغطية النقص في معدات الجيش[5]. وهكذا، بدأت تصنع في مراكش بعض المدافع الصغيرة، وذلك بفضل عمل أحد الموريسكيين من مدريد، مستغلا توفر معدن النحاس في دمسيرة لصناعة هذه المدافع. ويذكر الوزان أن فئة من الموريسكيين كانت تمتهن صناعة الأسلحة في فاس، إلا أن عدد دكاكينهم لم تتعدى العشرة[6]. وقد ساعد إنجاز أوراش الصناعة الحربية وجود أفران التذويب في كل من فاس، وتارودانت،

---

[1]- الأرقش دلندة والآخرون، **مرجع سابق**، ص: 162.

[2]- السعدي، عبد الرحمان، **تاريخ السودان...**، **مصدر سابق**، ص: 207.

[3]- نفسه، نفس الصفحة.

[4]- Quatrefages, Rene, **Etat et armée en Espagne**, op.cit, p. 89.

[5] - Dziubinski, Andrzej, op.cit, p. 70.

[6]- الوزان، الحسن، **مصدر سابق**، ج 1، ص : 244.

وهي معامل صغيرة يشتغل فيها عدد كبير من الأسرى الأوروبيين والمرتدين والأتراك[1]. واهتمت الدولة، إلى جانب استيراد الأسلحة النارية، التي أصبحت في وقتها أساس الحروب، «**بإنتاج البارود نظرا لوجود مناجم ملح البارود في أماكن مختلفة من المغرب**»[2]، إذ كان يستخرج البارود من منجم مراكش، خلال سنة 1558م، حوالي 16 قنطارا كل شهر[3].

ورغم مراسيم حظر الإيبيريين تجارة الأسلحة عن المغرب، ومنع جميع المواد التي تدخل في صناعة السفن وتقنيات الإبحار متذرعين في ذلك بحجة محاربة التهريب[4]، فإنه تمكن من الحصول على الأسلحة الحديثة عبر الجنويين والإنجليز الذين كسروا قاعدة الحظر، وبدأوا في تزويده[5]، فكانت طلباته تتزايد على الأسلحة الأوربية الحديثة[6]، وبدأت أسفي ابتداء من سنة 1542م تتوصل بكميات من الأسلحة الحربية، وفي هذه السنة زود التاجر اليهودي يعقوب روت الشرفاء بألف من عصي الرماح، وفي سنة 1552م وصلت سفن إنجليزية إلى أسفي محملة بكميات من الرماح والحديد وألفين من عصي الرماح والسيوف[7]، وفي أواخر القرن السادس عشر الميلادي لم تكن دور العدة «**تكف عن العمل أبدا، وكل سلاح جيد يظهر في سوق يحمل إليه ويخزنه في خزانة معدة لأسلحة النار**»[8].

وعلى أية حال، تمكنت السلطة المركزية من توظيف الأسلحة المتطورة المكونة من ستة مدافع من نوع "الميمونة" والكور الكبير، في حصارها على أكادير عام 1536م، وحصلت خلال سنة 1539م على مدفعية

---

1 - Dziubinski, Andrzej, op.cit, p. 70- 71.

2– القدوري، عبد المجيد، **مرجع سابق**، ص: 202.

3 - Ibid, p. 71.

4 - De Cenival, Pierre, « Conquête De Safi par les portugais », S.I.H.M, première série - dynastie sa'dienne, **Archives et bibliothèques de Portugal, Tome I**, juillet 1486- avril 1516, Paris 1934, p. 156.

5– المهناوي، محمد، "دور التجارة الأوربية في تعزيز الهياكل السياسية بمغرب القرن السادس عشر من خلال نموذج السلاح الناري"، ضمن أعمال ندوة: **التجارة في علاقتها بالمجتمع والدولة عبر تاريخ المغرب**، الجزء الثاني، جامعة الحسن الثاني عين الشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الدار البيضاء، القسم الثاني، فبراير 1989، ص: 180.

6 - De Castries, Henry, « Lettre de luis de Rueda a Maximilien et a Marie d'Autriche », 6 février 1549, S.I.H.M, première série - dynastie sa'dienne, **Archives et Bibliothèques d'Espagne, Tome. I**, p. 149.

7– الشاذلي، عبد اللطيف، **مرسى أسفي في العصر الحديث...**، **مرجع سابق**، ص: 27.

8– ابن القاضي، أحمد، **درة الحجال...**، **مصدر سابق**، ج 2، ص: 33.

متطورة طولها ستة عشر قدم، وتسمى بـــــ "كوليفرين"[1]، وهذا النوع من المدفعية انتشر استعماله عند أغلب دول البحر المتوسط[2]. وخلال القرن السابع عشر قامت السلطة بتعزيز قوتها النظامية بالمعدات الأساسية من المدافع والمهاريز والمجانيق وآلة الحصار[3]، والكور والقنابل والطبجية[4]، ودعم القصبات بالمدافع النحاسية العظيمة الأجرام والمهاريز الحربية الهائلة الأشكال[5]، إلا أنه رغم استيعاب السلطة لوحدات مدفعية جديدة، وإقامة قواعد للمدافع في تازة وفاس ومراكش متأثرة بتحصينات بافيا Pavia ومارسيليا وميتس وديرن وغيرها من المدن[6]، ورغم توظيفها لعلاقاتها بجنوة وإنجلترا وهولندا في التزود بالأسلحة، وفي تحصين هذه المدن بالمدافع المتطورة، فإنها لم تكن كافية لتقوية المؤسسة العسكرية وحماية المجال الترابي من الضغوط العسكرية الخارجية، بحيث ظلت استفادتها من دول المجال المتوسطي جد محدودة، فلم تستفد من الصناعة الحربية لمدينة البندقية التي امتلكت ترسانة ضخمة تثير الدهشة، يشتغل فيها ما يربو عن 3000 عامل[7]. و لم تستفد من الترسانة الضخمة التي أنشأها فرانسوا الأول التي بلغت حوالي 11 ترسانة، وبلغ عدد الترسانات أو دور الصناعة الحربية في نهاية عصره 13 ترسانة، وكذلك كانت الأمور في كل الدول التي تتخذ لنفسها مخازن كبيرة للأسلحة. وفي إسبانيا التي كانت تعتمد سياستها على الترسانات التي اتخذتها في "مدينا ديلكامبو" Medina del Campo، وفي مالقا[8]، و لم يستفد من الترسانات الضخمة التي أقامتها الإمبراطورية العثمانية بإسطنبول[9]، بحكم العداوة وتخوفات المغرب من المشروع التركي القاضي بإدماجه في الخلافة الإسلامية التركية.

وفي الوقت الذي كانت فيه المدن الإيطالية والدول الإقليمية في البحر المتوسط تعمل جاهدة من أجل بناء صناعة حربية قوية، كان الجمود يسيطر على الإنتاج الحربي في المغرب، خلال القرن السادس عشر. وبسبب حروب القرن السابع عسر لم يشهد انطلاقة صناعية في مجال الأسلحة والذخيرة، في حين استمرت المدن والدول المطلة على البحر المتوسط في الحفاظ على قوة سلاحها بإدخال تحسينات جديدة على صناعة

---

[1]- بنحادة، عبد الرحيم ، **النشاط الاقتصادي في سوس...**، **مرجع سابق**، ص: 312.

[2]- برودل، فرنان، **الحضارة المادية...**، **مرجع سابق**، ج1، ص: 534.

[3]- الزياني، أبو القاسم، **مصدر سابق**، ص: 178.

[4]- الكنسوسي، محمد بن أحمد، **مصدر سابق**، ص: 136.

[5]- نفسه، ص: 124.

[6]- برودل، فرنان، **مرجع سابق**، ج1، ص: 530- 531.

[7]- نفسه، ص: 537.

[8]- برودل، فرنان، **مرجع سابق**، ج1، ص: 537.

[9]- نفسه، نفس الصفحة.

الحرب وأدواتها خاصة سلاح البندقية، بحيث يستطيع الجندي أن يسير بالبندقية معبأة ومحشوة، وتم التخفيف من ثقلها، وارتفعت نسبة حملة هذا السلاح في فرقة المشاة[1]. وأدخلت تحسينات أساسية على سلاح المدفعية منها تبسيط الحركات والاكتفاء ببعض أنواع رجحت فعاليتها بعد أن تكاثرت أنواع المدافع التي كانت قيد الاستعمال[2]، كما شمل الترشيد سلاح المدفعية، فحدد شارلكان عيارات المدفعية في عام 1544م بسبعة عيارات، ثم حددها الملك هنري الثاني بستة عيارات، وكانت المدافع الكبيرة تستخدم في حصار المدن والدفاع عنها[3]. وأمام هذا النقل الحضاري في مجال الأسلحة، الذي برعت فيه معظم المدن والدول في المجال المتوسطي، ظل الركود والجمود يرافق المغرب في هذا الجانب متشبثا باستيراد الأسلحة والذخيرة مهما كانت كلفتها.

2.3.2. الرتب والوظائف العسكرية

وقع تصنيف المجموعات العسكرية المغربية، خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين، حسب القوالب العثمانية، حيث استعملت عدد من المصطلحات التركية مثل: سباهي، وباشا، وسلاك، وباي، وبلبدروش...الخ، وازداد تقليد الجيش التركي بخاصة في أواخر القرن السادس عشر، ليشمل الألبسة وصنوفا أخرى من التنظيمات[4].

في الواقع، أن السلطة المغربية لم تكن تعتمد على التنظيم التركي مع منتصف القرن السادس عشر الميلادي، بل كان تنظيمها يسير على منوال «**سيرة العرب في الجيش من المأكل والملبس وغير ذلك**»[5]، لكن بدخول عبد الملك المغرب «**حمل الناس على السيرة العجمية وجنح إليها في سائر شئونه لما رأى منها في بلاد الترك**»[6]، ولما جاء أحمد المنصور «**ألف بين سيرة العرب والعجم واصطفى من العجم موالي ورباهم بنعمته واشمل عليهم درر إحسانه منهم مصطفى باي ومعناه بلغة الأتراك قائد القواد ويختص به قائد الإصباحية وكان**

---

[1]– موسينيه، رولان، **تاريخ الحضارات العام...**، مرجع سابق، م4، ص: 191.

[2]– نفسه، ص: 192.

[3]– برودل، فرنان، **الحضارة المادية...**، مرجع سابق، ج1، ص: 531.

[4] - Dziubinski, Andrzej, op.cit, p. 64.

[5]– الوافراني، محمد الصغير، **نزهة الحادي...**، مصدر سابق، ص: 115.

[6]– نفسه، نفس الصفحة.

برسم حراسة الباب العلي ومنهم الباشا محمد وهو صاحب خزائن الدار بيده مفاتيح بيوت المال ومنهم القائد العلوج قائد جيش العلوج ومنهم الباشا جؤدر فاتح السودان وهو قائد جيش الأندلس»[1].

جدول رقم 12: الفرق العسكرية الملازمة للسلطان أحمد المنصور

الفرق	دورها ووظيفتها
البياك	هم من أصل عجمي، كان لهم زي خاص مذهب مكلفين بحراسة قبة جلوس السلطان.
السلاق	الحماية الأمنية للسلطان، حرس السلطان.
البلبردوش	جنود يحملون أسلحة تميزهم عن السلاق ويقفون وراءهم مباشرة.
الشنشرية	مكلفين بمؤونة السلطان وحاشيته.
الشواش	جنود مكلفين بضبط مصاف الجيوش في الحرب والسلم، وتبليغ الأوامر إلى العمال والولاة في الأقاليم والنواحي – دور البريد.

المصدر (بتصرف) [2]

ورغم تأثر المؤسسة العسكرية المغربية، بالتنظيمات التركية وأوروبا المطلة على البحر المتوسط خاصة بالأساليب الحربية والتقنيات الحديثة، فإن السلطة كانت حذرة من تزايد نفوذ قواد الجيش وربطهم علاقات مع القبائل، لذلك اعتمدت على نظام تنقل القواد، «**تجنبا لاستبدادهم وتقوية روابطهم بالسكان، كما كان يتم تنقيل الحاميات مرتين في السنة تقريبا**»[3]. خاصة وأن الدولة تستمد قوتها العسكرية من القبائل التي كان يتعين على كل منها مبدئيا تجنيد طابور يتركب من 500 رجل يحمل اسم القبيلة، وكان يترأس الطابور قائد "الرحى" وله خليفة يساعده، وكانت الرحى تنقسم إلى سرايا، ويبلغ عدد جنود السرية مائة رجل يترأسها "قائد المائة" (قبطان)، وتنقسم المائة إلى جماعات تتركب كل واحدة من 12 شخصا يتقدمهم "مقدم" (ضابط صف)[4]. وكانت فئة المخازنية تقوم بوظيفة الحرس الشخصي للسلطان، وتكلف بتحصين المدن وحراستها. علاوة على العناصر التي تنتمي إلى القبائل التي تمد البلاد بالرقاصة الفرسان والمسخرين والعساكر الموزعة على المدن والمراكز الرئيسية.[5]

---

[1]- الوافراني، محمد الصغير، **نزهة الحادي...**، **مصدر سابق**، ص: 115.

[2]- نفسه، نفس الصفحة. دلندة الأرقش وآخرون، **المغرب العربي...**، **مرجع سابق**، ص: 162.

De Castries, Henry, « **Relation de Ro. C** », op.cit, p. 397. Piquet, Victor, **Les Civilisations de L'afrique**, op.cit, p. 222.

[3]- حركات، إبراهيم، **المغرب عبر التاريخ...**، **مرجع سابق**، ج2، ص: 222.

[4]- بنعبد الله، عبد العزيز، **معطيات...**، **مرجع سابق**، ص: 106. المريني عبد الحق، **مرجع سابق**، ص: 98- 100.

[5]- نفسه، ص: 106.

3.3.2. الزي العسكري

كانت فرق الجيش النظامي مرتبة ومتميزة بلباسها وأسلحتها، وكانت منهم فئة المرتدين ترتدي عمامات صفراء أو غطاء مذهبا مزينا بريش النعام من مختلف الألوان[1]. وكان كساء أغلب الجنود، في أواخر القرن السادس عشر الميلادي، من كساوي الملف والحرير والكتان[2]. وكان هذا التنظيم مستوحى من التقاليد العثمانية خاصة في الملابس مثل «**القفاطين والفرجيات وشدنوخ وغيرها**»[3]. وهو تنظيم جعل الحجوي يتعجب منه، وفي ذلك، يقول: «**وعجبني حال الرماة فحزامهم هو أفضل وأحسن وأزين من حزام النصارى بكثير. أما العرب الذين جاؤوا وحضروا مع قوادهم فكانوا تسعا وعشرين ألف فارس، وكذا مائة ما عدا السبيحية (السباهية) وفرسان المدينة والفرادة والجند كثير**»[4]. ولم يقتصر التنظيم العسكري على التقاليد العثمانية فحسب، بل انفتحت الدولة على تنظيمات الضفة الشمالية الغربية للبحر المتوسط، حيث عمدت، في أواخر القرن السادس عشر الميلادي، في تفصيل الأخبية لرمات الجند على تاجر إنجليزي يدعى "أرتوس"[5]. ومما لا شك فيه أن ترتيب هيئة الجند في لباسهم وترتيبهم على عهد عبد الملك وأحمد المنصور كان وفق ما رآه عند الأتراك والإسبان والإنجليز وغيرهم.

4.3.2. الخدمات العسكرية

كان الجيش المغربي، على غرار جيوش دول المجال المتوسطي، يتوفر على عدة خدمات، مثل المعلمين والجراحين والحجامين، وطناجر بقصد المجاريح، وأردية الكتان للرباطات والجبائر[6]. وبالإضافة إلى ذلك خصصت الدولة جنودا مكلفين بتعبيد الطرق[7]. وكذلك كان الحال بالنسبة لسائر مدن ودول المجال المتوسطي، فقد أنشأت إسبانيا ضمن فرقها العسكرية فرقا مكلفة بخدمات التموين والخدمات الصحية، التي تتكون من طبيب وجراح مع المساعدين، ثم الحلاقين والصيدليين، غير أنها تفوقت على المغرب بتقديم توجيهات قانونية

---

[1] - Piquet, Victor, **Les Civilisations**, op.cit, p. 226.

[2]– مؤرخ مجهول، **تاريخ الدولة....، مصدر سابق**، ص: 72.

[3]– السعدي، عبد الرحمان، **تاريخ السودان...، مصدر سابق**، ص: 207.

[4]– الحجوي، أحمد بن قاسم، **ناصر الدين على القوم الكافرين**، تحقيق وتقديم وترجمة ستورد فان كونتكزفلد، قاسم السامرائي، خيرارد فيخوز، المصادر الأندلسية 21، المجلس الأعلى للأبحاث العلمية– الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي، ص: 44.

[5] - De Castries, Henry, « Reçu délivre au un marchand Anglais », S.I.H.M, première série - dynastie sadienne, **Archives et bibliothèques d'Angleterre, Tome I**, p. 431.

[6]– مؤرخ مجهول، **تاريخ الدولة السعدية...، مصدر سابق**، ص: 48– 49.

[7]– بنعبد الله، عبد العزيز، **معطيات في الحضارة...، مرجع سابق**، ج3، ص: 103.

للجنود، إضافة إلى خلق جهاز الشرطة بالحاميات، ومراكز للعبادة[1]. أما فيما يتعلق بخدمة النقل، فقد وظفت السلطة المغربية البغال لحمل المدافع، وكانت طائفة خاصة، تسمى "إبودرارن" أي الجبليين بالبربرية، تتكفل بالنقل[2]. وكانت تنقل الأسلحة التي تصل إلى ميناء أسفي نحو مراكش على ظهر الجمال[3].

5.3.2. النفقات العسكرية

كان الجيش النظامي يتطلب اعتمادات مالية كبيرة، وهو ما أثر على خزينة الدولة[4]، وهذا الأمر جعل السلطة تعيد النظر في سياستها الجبائية التي فرضتها التكلفة الباهظة للجيش[5]، شأنه في ذلك شأن الملكيات الأوربية، وكذلك الحال بالنسبة للإمبراطورية العثمانية، التي كان يجري فيها تمويل الفرق الانكشارية بالموارد الخراجية مقابل أداء الخدمة العسكرية[6].

كانت الأجور والمصاريف المالية المرتبطة بالجهاز العسكري بالمغرب وسائر أرجاء المجال المتوسطي متفاوتة فيما بينها، وذلك حسب مرتبة ودرجة كل جندي، حيث كان أعلى دخل تحصل عليه فئة الحرس السلطاني الذين كان أغلبهم من المرتدين وبعض الأتراك، ويصل إلى 250 دينارا، وهو نفس المبلغ الذي تحصل عليه فرق الخيالة، أما فرقة البندقيون فقد كان دخلها متوسطا يبلغ 60 دينار من مجموع دخل باقي العساكر، وكانت فرق الأقاليم يتراوح دخلها السنوي ما بين 25 و30 دينار فقط[7]، وكانت السلطة تدفع مرتبات جيدة لجنود قطع المدفعية.[8]

والحاصل، أنه بالرغم من تنظيم السلطة الشريفة لجيش نظامي مستوحى من التقاليد العثمانية، ومزود بالتقنية الأوربية الحديثة، فإن فعاليته كانت محدودة، إذ لم يدم طويلا، حيث سرعان ما تبدد بعد وفاة مؤسسه، وتولي سلاطين ضعاف الحكم، أهملوا الجيش والرعية، بل كان وضع الجيش قبل سنة 1603م بمدة وجيزة في

---

[1] - Quatrefages, Rene, **Etat et armée en Espagne**, op.cit, p. 92- 93.

[2] - Dziubinski, Andrzej, op.cit, p. 70- 71.

[3]– الشاذلي، عبد اللطيف، **مرسى أسفي في العصر الحديث..**، مرجع سابق، ص: 27.

[4]- De Castries, Henry, op.cit, p. 222.

[5] - Ibid, « Relation de La Prise de Fez », entre le 6 et 12 février 1549, S.I.H.M, première série - dynastie sadienne, **Archives et Bibliothèques d'Espagne, Tome I**, p. 152.

[6]– لابيداس، أيرا م **مرجع سابق**، ص: 447.

[7]– حركات، إبراهيم، **المغرب عبر التاريخ...**، مرجع سابق، ج2، ص: 222.

[8]- Ibid, « **Lettre de luis de Rueda a Maximilien et a Marie d'Autriche** », Gibraltar, 6 février 1549, op.cit, p. 147.

حالة احتضار، ويؤكد ذلك تقرير "**هنري روبرت**"، الذي وصف فيه ضعف الجيش وتذمر الجنود بسبب المعاملة السيئة، وازداد الوضع سوءا بعد وفاة السلطان[1]، ولخص صاحب النزهة وضعية الجيش في سنة 1635م، بقوله: «**كان محمد الشيخ منكوس الراية مهزوم الجيش وبسبب ذلك لم يصف له مما كان بيده إلا مراكش وبعض عمالته**»[2]، وكان سبب تدهور الجيش في عهده بسبب فساده، يقول عنه مؤرخ مجهول: «**كان قبيح الذات والأفعال (...) مسرعا إلى الفساد في القينات والصبيان والأولاد مصرا على الخمر والحشيش... قليل الهيبة يضر بالمساكن ويأكل أموال الرعية**»[3].

ورغم التنظيم الدقيق للجيش، في أواخر القرن السابع عشر الميلادي، المستلهم من التجربة التركية لا سيما جيش الانكشارية، والمرتبط بشخص السلطان ولا تصله أي ارتباط بالمجتمع[4]، فإن مكانته وحظوته لم تستمر بعد موت مؤسسه، فكان لمشاركته في الانتفاضات ضد السلطة وفي حروب الخلافة من جهة وتعرض أفراده للأوبئة والتقتيل من جهة ثانية، الأثر الكبير في دخول جيش العبيد في فترة ضعف كان من أبرز مظاهرها جلاؤهم عن مشرع الرملة من قبل مولاي عبد الله سنة 1746م، وانتقالهم بالسكنى إلى مكناسة الزيتون بعد أن أرهقتهم قبائل بني حسن بالنهب والقتل والحروب[5].

4.2. القوة البحرية

رغم مجهودات الدولة في تشكيل فرق نظامية، مستوحاة من الأتراك وتعزيزها بالتقنية الأوربية الحديثة، فإنها لم تتمكن في ظل التحولات المتسارعة التي كان يعرفها المجال المتوسطي من توظيف البحر خدمة لمصالحها التجارية والعسكرية، رغم محاولتها المستمرة في بناء الأسطول منذ سنة 1549م، من خلال إنشاء ورشين لبناء السفن في كل من باديس وسلا مستغلتا توفر أشجار البلوط والأرز والصنوبر حول باديس في الريف[6]، إلا أنها

---

[1] - De Castries, Henry, « Mémoire de henry roberts a Jaques 1er », après le 03 Avril 1603, S.I.H.M, première série - dynastie sadienne, **Archives et bibliothèques d'Angleterre, Tome II**, p. 222.

[2]- الوافراني، محمد الصغير، **نزهة الحادي...**، **مصدر سابق**، ص: 246.

[3]- مؤرخ مجهول، **تاريخ الدولة السعدية...**، **مصدر سابق**، ص: 69.

[4]- دلندة الأرقش والآخرون، **مرجع سابق**، ص: 164.

[5]- نفسه، ص: 165.

[6] - Dziubinski, Andrzej, op.cit, p. 91.

اصطدمت بكلفة نقل الخشب إلى سلا[1]. كما اصطدم مشروع بناء الأسطول في تلك الفترة بالتواجد الإيبيري في الموانئ الرئيسية، والحصار الذي فرضه هؤلاء للتحكم في الطريق الرابط بين شبه الجزيرة الإيبيرية والسوق الإفريقية، إضافة إلى انشغالها بحروب أتراك الجزائر في الحدود الشرقية.

ورغم هذه الصعوبات، فقد بدأ الأسطول المغربي يشهد نموا، مع منتصف القرن السادس عشر الميلادي، حيث وصل عدد قطعه ما بين 30 و40 سفينة[2]، غير أن هذا العدد لم يكن كافيا مقارنة مع القوى البحرية المؤثرة في المنطقة، كإسبانيا التي كانت نموذجا للدول التي أعطت الأولوية للمجال البحري، لأهميته المجالية وعائدته الاقتصادية الكبيرة، فكانت تتدخل بشكل دائم في تنظيم أساطيلها للحفاظ عليها، وكان كل سرب من سفنها يتكون من 10 سفن، وذلك في عام 1537م، بالإضافة إلى وحدات السفن من ممتلكاتها الإيطالية (صقلية ونابولي)، وحلفائها (جنوة وروما ومالطا). وكانت السفن التي تمتلكها سريعة ومزودة بالمدافع، وكان سلاح البحرية يتوفر على سفينتين من سفن الدعم، وكانت تخصص من وحدتين إلى ثلاث وحدات من السفن للشحن والتزود بالمؤن من الحدود الإفريقية[3]. وكانت إمدادات هذه السفن، بالإضافة إلى المعدات العسكرية، تحمل المواد الغذائية للجنود كاللحوم، والأسماك، والبقول، والزيوت، والبسكويت، والجبن، والنبيذ.[4]

وهكذا، يتبين أن المغرب عجز عن بناء أسطول قوي، في وقت، تمكنت فيه إسبانيا من تعزيز مكانتها في المتوسط عبر صناعة نوع جديد من السفن يتكون من ثلاثة طوابق بها من المدافع سبعة وستون مدفعا[5]. وأهم ما يعكس مظاهر قوة الأسطول في المجال المتوسطي أسطول الأرمادا الإسباني، الذي لقب بالأسطول المنيع، عندما خرج متجها نحو الشمال في عام 1588م يحمل 2431 مدفعا و7000 بارودة، و1000 برقيلة، و12379 قذيفة بمعدل 50 قذيفة لكل قطعة مدفعية[6]. ويمثل الأسطول الإنجليزي نموذجا للقوة البحرية في

---

[1] - Dziubinski, Andrzej, op.cit, p. 92.
[2] - Ibid, p. 93.
[3] - Quatrefages, Rene, **Etat et armée en Espagne**, p. 98.
[4] - Ibid, p. 100.
[5]- الطويل، امحمد سعيد، **البحرية الطرابلسية في عهد يوسف باشا القرمانلي 1795-1832**، سلسلة تاريخ البحرية العربية، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت، الطبعة الأولى، أبريل 2002، ص: 49.
[6]- برودل، فرنان، **الحضارة المادية...، مرجع سابق**، ج1، ص: 538- 539.

المتوسط، امتاز بنوع آخر من السفن يبلغ طولها مائة وأربعة عشر قدما وبها من المدافع ثمانية وستون قدما[1]، وقد بلغ عدد مدافع أساطيلها البحرية 8396 مدفع.[2] كما تغيرت، خلال هذه الفترة، أسماء السفن من غليون، وغراب، وشانيه، إلى قرويت، وفرقاطة، وقباق[3].

وحين نقارن القوة البحرية المغربية بالأسطول الفرنسي، فإنه تفوق كثيرا على المغرب في هذا المجال، إذ تمكنت فرنسا في عام 1550م من بناء أسطول بحري يصل إلى 40 غاليوري، ورغم أنه ضعيف مقارنة مع الأسطول الإسباني الكبير والإنجليزي القوي، فإن البحرية الفرنسية ستبدأ مع عهد هنري الثاني، الذي باشر عملية بناء أسطول قادر على إحباط التفوق الإسباني، واعتراض قوافل السفن القادمة من أمريكا عبر خط برشلونة وجنوة، واستمرت فرنسا في إدراج الإصلاحات والتحديث على أسطولها مع كولبير[4]، الذي أنشأ أفران عالية في إقليم دفينيه الفرنسي لصناعة المدفعية، التي وظفها في الأساطيل الحربية، بلغت حوالي 5619 مدفع من الحديد الصلب[5]. كما أتاحت مدفعية الأسطول العثماني تفوقا ساحقا على بقية بلدان العالم الإسلامي[6].

وأمام ضخامة الترسانة البحرية لهذه القوى المؤثرة في المتوسط والعالم الأطلسي، يتضح بالملموس ضعف تفاعل المغرب بحريا وعدم قدرته على مجاراة الأساطيل الأوربية والتركية، رغم عناية عبد الملك بأمور البحر ودرايته بمكانة الطرق البحرية والأساطيل في قوة البلدان وسمعتها[7]، فإن مبادرته اضمحلت بوفاته، ولما تولى أحمد المنصور حكم المغرب حاول تجديد الأسطول والإكثار من المراكب المكلفة للغزو والجهاد[8]، وقام بإحياء دار صناعة السفن الموحدية برباط سلا، واستجلب من أوربا الآلات الحديثة، بل واشترى سفنا إنجليزية جاهزة لتعزيز الأسطول المغربي، الذي جعل مقر قيادته في العرائش، وتوفرت له عناصر التجذيف في السفن

---

[1]- الطويل، امحمد سعيد، **مرجع سابق**، ص: 49.

[2]- برودل، فرنان، **الحضارة المادية...**، **مرجع سابق**، ج1، ص: 539.

[3]- الطويل، امحمد سعيد، **مرجع سابق**، ص: 49.

[4] - Goebbels, Marie-Laure, op.cit, p. 21- 22.

[5]- برودل، فرنان، **مرجع سابق**، ج1، ص: 539.

[6]- نفسه، ص: 542.

[7]- القدوري، عبد المجيد ، **المغرب وأوربا...**، **مرجع سابق**، ص : 193.

يذكر مؤرخ الدولة التكمدارتية (ص: 53) أن عبد الملك "**أمر بإنشاء السفن في العرائش وسلا وصار أهل الأندلس تسافر في البحر مع أهل المغرب وضيقوا بالنصارى أشد تضييق وكثرت الغنائم وأكثر مال... كان يدخل بيده إنما هو من غنائم النصارى وخمس الجهاد**".

[8]- كنون، عبد الله ، **رسائل سعدية...**، **مرجع سابق**، ص: 54.

الكبرى من رقيق السودان[1]. ومع ذلك فشل في بناء أسطول حربي قوي يتماثل مع نظيره من الأساطيل الحربية لدى القوى الفاعلة في المجال المتوسطي، الأمر الذي جعله يصرف نظره عن ذلك ويولي عنايته نحو الجنوب، بدل التفاعل بشكل إيجابي مع بلدان الحوض الغربي والشرقي من البحر المتوسط، حيث كان مدركا لقدرة ومكانة الأساطيل الإسبانية، والفرنسية والإنجليزية، والتركية بعد تحرك الباشا علوج علي نحوه.[2]

وسنوجز القول هنا، بأن اختيار أحمد المنصور الطريق البري – طريق الصحراء- للوصول إلى ذهب السودان دليل على افتقار الدولة في عهده لأسطول بحري قادر على حمل أكثر من خمسة آلاف شخص[3]. كما يرجع ضعف نشاط الأسطول المغربي إلى تأخر الدولة في تحديث هذا القطاع، واصطدامه ببداية انتشار وباء الطاعون بالمغرب، في أواخر القرن السادس عشر الميلادي[4]. ومع مطلع القرن السابع عشر الميلادي ألهت السلطة خلفاء أحمد المنصور عن إعادة تنظيم الإدارة والجيش والأسطول، وعجز المولى زيدان، وهو أقوى عدة وعتادا من باقي إخوته، عن بناء أسطول شبيه بوحدات السفن الأوربية والتركية، ووجد صعوبات كبيرة في اقتناء السفن، بسبب الفتن التي اعترضت انخراطه، بشكل فعلي، في هذا المجال، وهو ما جعله يفوض الذمي "بلياش" من أجل اقتناء سفن له، ودفع له أموالا كثيرة وشحن سفينته بما ينيف على مائة وعشرين صندوقا من السكر، وفيها ما ينيف عن ألف قنطار من خشب البقم، وأعطاه الكثير من الحرير المصنوع تفاشير وغيرها مما يختص بلباس النصارى، ومن الغالية ما ينيف على ثمانية عشر رطلا وكثيرا من المرجان[5]. وكانت أية محاولة من السلطان في بناء الأسطول تتعرض للفشل حتى على مستوى اقتناء السفن من هولندا، حيث صادفت أثناء عبورها للبحر أسطولا إسبانيا دمرها عن أخرها قبل استعمالها[6]. وكان من العوامل الأخرى التي أدت إلى هذا الفشل، بالإضافة إلى الصراع على السلطة، ذيوع الفتن وفراغ خزينة الدولة وتفرق الجيوش، وانتشار الأوبئة والأمراض نتيجة توالي المجاعات.

---

[1]– حجي، محمد، "**الحركة الفكرية بالمغرب...، مرجع سابق**، ج 1، ص: 48.

[2]– نفسه، ص: 68– 70.

[3] - Dziubinski, Andrzej, op.cit, p. 93- 94.

[4]– المهناوي، محمد، "المغاربة والبحر خلال القرن السادس عشر"، ضمن ندوة: **البحر في تاريخ المغرب**، 24، 25 و26 أكتوبر 1996، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية، سلسلة الندوات رقم 7، ص: 25.

[5] - De Castries, Henry, « Lettre de Moulay Zidan aux Etats- Généraux », 4 novembre, 1616, S.I.H.M, première série - dynastie sadienne, **Archives et bibliothèques des pays- bas, Tome**, **II**, p. 715.

[6] - Bookin Weiner, Jerome, **The Moroccan corsairs of rabat – sale**, op.cit, p. 166.

واستمر غياب تدخل الدولة في بناء الأسطول، مع منتصف القرن السابع عشر الميلادي، ونجد السلطان المولى إسماعيل يعترف في مراسلة له إلى إنجلترا بضعف أسطوله، متذرعا بطبيعة المغاربة الشبيهة بالعرب، لكونهم "**أناس بر لا بحر**"[1]، وأن دولته تفتقر إلى السفن والقلاع، ويضيف قائلا: « **ونحن أناس عرب لم يكن لنا كبير منفعة في ذلك البوغاز [يقصد مدينة سبتة] ولا نحن أهل سفن ولا قلاع**»[2]، ويصرح سفيره عبد الله ابن عائشة بأن بلاده عاجزة عن ركوب البحر والسفائن، وصد أطماع الأوروبيين على سواحلها، وفي ذلك، يقول: « **لو أن العرب يساعدوننا على ركوب البحر وركوب السفائن والسفر فيها لما تركنا أحدا من الإنجليز يمر بكوشطة البوغاز، ولكن العرب لا معرفة لهم بأمور البحر ولا خبرة لهم بشؤونها ولا يعرفون إلا ظهور الخيل**»[3].

ومن خلال هذه الشهادات، يتبين أن المغرب لم تكن له القدرة على مجاراة الأوروبيين في البحر، إذ لم يكن في إمكانه مسايرة فرنسا، التي تمكنت بفضل حسن سياستها في تدبير المجال، مع منتصف القرن السابع عشر الميلادي، من امتلاك 389 سفينة تحمل أكثر من 100طن، وخمسون منها فقط تبحر نحو المستعمرات، ومعظمها يظل في البحر المتوسط، وخلال عام 1698م وصل أسطولها إلى 430 سفينة تقوم بالنقل الداخلي وصيد الأسماك من نيوفندلاند، وبلغ عدد سفنها في عام 1709م حوالي 695 سفينة، يتراوح عددها ما بين 50 و150 في نانت، وما بين 100 و181 سفينة في سان مالو. وكانت فرنسا تطمح من ضخامة هذا الأسطول إيجاد مكان لها في المحيط الأطلسي ومنافسة قوة إنجلترا وهولندا،[4] في حين ظلت قدرة المغرب البحرية، خلال هذه الفترة، ضعيفة جدا على مستوى بناء السفن وتجهيزها، رغم وجود بعض الأحواض لبناء السفن بسلا، إلا أنها لا تستعمل إلا نادرا بسبب نقص اللوازم والكفاءة[5]، لذلك ظل الأسطول المغربي، في أواخر القرن السابع

[1]- Brissac De cosse, Philippe, « Lettre de Moulay Ismâ'îl au parlement anglais », 22 sept 1706, S.I.H.M, deuxième série, dynastie filalienne, 1700 – 2 mai 1718, **Archives et bibliothèques de France, Tome VI**, paris 1960, p. 352.
[2]- Ibid, p. 353.
[3]- Ibid, « **Lettre D'Abd Allah ben Aicha et Mohammed Ma'nino au Dauphin et a Pontchantrain** », 15 Juin 1709, p. 444.
[4] - Villiers, Patrick, « La bataille pour l'Atlantique de Louis XIV à Louis XVI », **Dix-huitième Siècle**, N°33, 2001, p. 103.
[5]– وندوس، جون، رحلة إلى مكناس...، مصدر سابق، ص: 129- 130.

عشر ومطلع القرن الثامن عشر الميلادي، عبارة عن «**سفن شراعية ذات صاريين، ومراكب وحيدة الصاري، وأخرى ذات ثلاثة صواري، وبعض السفن القليلة التي سلبت من المسيحيين**».[1]

وكان للصراعات البحرية بين القوى المؤثرة في المجال المتوسطي، والتي أججتها الروح التجارية، أثر كبير على المغرب، حيث تقرر الاتفاق بين فرنسا وإنجلترا سنة 1668م على منح فرنسا المراكز الرئيسية في المغرب على أن يعطى الإمبراطور الإنجليزي ما سوى ذلك[2]. وهذه الأطماع جعلت المغرب يسند شؤون البحر للعلوج والموريسكيين[3]، وبعد أن تكاثف نشاطهم في البحر المتوسط وصولا إلى السواحل الأوربية[4]، دفع بالأوربيين إلى مهادنة المغرب عبر المعاهدات والجزيات لضمان سلامة سفنها التجارية[5]، والتجأ بعضها الآخر إلى استمالة القراصنة وجعلهم شركاء لها. على سبيل المثال، كان يدعم قراصنة سلا حلفاؤهم وشركاؤهم الهولنديون، الذين كانوا يرسلون لهم الخشب والسواري والمجاديف والنجارين[6]، إذ كانت البحرية الهولندية أكثر نشاطا وأغنى ترسانة، وقدمت للقراصنة البربر وسلا على وجه الخصوص جميع المواد اللازمة لبناء وتسليح سفنهم[7].

من جملة ما يمكن استخلاصه، حول تفاعل المغرب مع المغرب المجالي المتوسطي، خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين، أن تنظيم المؤسسة العسكرية المغربية مستوحى من التقاليد العثمانية والأوروبية، إذ تتكون من خليط بين الأتراك والمرتدين، إلى جانب النواة الأولى للجيش المغربي المكونة من قبائل سوس ومراكش، وعدد من المتطوعين. وهذا التنظيم شبيه بباقي دول المجال المتوسطي، ومثاله فرنسا وإسبانيا التي اعتمدت على مرتزقة من سويسرا. وتأثر المغرب بالصناعة الحربية السائدة بالمجال، حيث قام بإنتاج المدافع وصناعتها وأشرفت السلطة بنفسها على إعدادها، ورغم ذلك ظل التقدم الحربي بطيئا، فرغم قرب المغرب من أوربا لم يستفد كثيرا من التقنية المتطورة في المجال، و لم يتمكن من خلق مصانع قوية لإنتاج الأسلحة والذخيرة على غرار صناعة السكر، بالرغم من توفره على مواد الإنتاج من قبل الحديد والنحاس وملح البارود.

---

[1]- وندوس، جون، **رحلة إلى مكناس...**، **مصدر سابق**، ص: 129.

[2]- موسينيه، رولان، **تاريخ الحضارات...**، **مرجع سابق**، م4، ص: 350-351.

[3]- القدوري، عبد المجيد، **المغرب وأوربا...**، **مرجع سابق**، ص: 340.

[4]- Weiner, Bookin, Jerome, op.cit, p. 166.

[5]- بنعبد الله، عبد العزيز، "البحرية المغربية والقرصنة"، **مجلة تطوان**، العدد 3-4، السنة 1958- 1959، ص: 67 -68.

[6] - De Castries, Henry, **Le Maroc D'autrefois**, op.cit, p. 839.

[7] - Ibid, p. 840.

وتسبب احتكار الأوربيين للأسلحة النارية وكلفتها الباهظة وشروطها، كامتلاك مركز يطل على البحر يجتذب التجار الأجانب إليه، وما تحمله سفنهم من بضائع للمتاجرة معها ثم توفير السلع المطلوبة كالسكر وملح البارود، إضافة إلى التوفر على موارد مالية قارة تتناسب وكلفة السلاح الناري اقتناء واستعمالا[1]، في حصر نمو المغرب اقتصاديا وحصول تفوق عسكري على غرار العثمانيين وباقي القوى الفاعلة في المجال المتوسطي. كما ارتبط ضعف بناء الجيش والأسطول المغربي بالحضور اللافت للناقلات البحرية للقوى المؤثرة في المنطقة والصراعات التي أججتها الروح التجارية، وبالظروف الداخلية والمجاعات والأوبئة، وقد وصف مؤرخ مجهول أثر هذه العوامل على الجيش والأسطول، قائلا: «**ومات قوم لا يحصون جوعا وبقي الهرج والقتل حتى فنيت الجيوش في فاس ومراكش**»[2].

وأبعدت السياسة القارية للمغرب في الصحراء عن التفاعل في المجال المتوسطي بشكل إيجابي عبر توجيه طاقاته نحوها من أجل تكوين أسطول بحري قوي، توظف فيه الخبرة التركية وخبرة باقي القوى المؤثرة في المدفعية ومختلف تجهيزات الأسطول. وهكذا، يتبين أن تفاعل المغرب مع المجال المتوسطي، في المجال الإداري والعسكري، وفي بناء مؤسسات تماثل نظيرتها التركية وباقي القوى الفاعلة في منطقة البحر المتوسط، قد عاقته عدة عوامل، رغم توفره على إمكانات تتيح له تقوية تفاعلاته المجالية.

---

[1]- المهناوي، محمد، **دور التجارة الأوربية...**، **مرجع سابق**، ص: 184.

كانت تصل قيمة 350 بندقية وملحقاتها مبلغ 4236 فلورا، وكانت قيمة ستة الآلاف من الفتائل تبلغ كلفتها 420 فلورا، وتصل كلفة 6000 ليفر من البارود مبلغ 2520 فلورا، أما ثمن 35 قطعة من الرماح فيصل حوالي 1750 فلورا.

De Castries, Henry, « Résolutions des Etats-Généraux », La Haye, 20 septembre 1612, S.I.H.M, première série - dynastie sadienne, **Archives et bibliothèques des pays- bas, Tome II**, p. 155.

[2]- مؤرخ مجهول، **تاريخ الدولة السعدية...**، **مصدر سابق**، ص: 99.

الفصل الثالث

الاقتصاد المتوسطي والنظام المعمول به في المغرب:

أي تفاعل مجالي؟

بعدما تحدثنا عن واقع النظام السياسي والإداري والعسكري بالمغرب، والذي خضع في جوانب منه لمجموعة من المؤثرات العثمانية والأورومتوسطية، فإنه من البديهي أن نتساءل عن أثر النظام المعمول به، خلال هاته الفترة، على البعد الاقتصادي، والكيفية التي اندمجت بها السلطة مع التوجه الرأسمالي الذي فرضته القوى الاقتصادية العظمى في منطقة البحر المتوسط، والذي انصب بالخصوص على الاكتشافات الجغرافية والتقنية المتطورة، مما فرض على المغرب التفاعل على مستوى التجارة والخدمات التي يقدمها المتوسط.

ومن هنا، حق علينا التساؤل عن مدى قدرة السلطة على تحقيق تفاعل شامل مع المجال المتوسطي في بعده الاقتصادي بالكيفية التي تفاعلت بها المدن التجارية والدول الإقليمية في أوربا المطلة على البحر المتوسط مع النظام الاقتصادي القائم في المنطقة، وهل تمكنت سياسة الدولة من ربط علاقات اقتصادية متكافئة مع القوى المؤثرة في المجال؟ وهل عرفت نموا رأسماليا على غرار ما تحقق في أوربا المطلة على البحر المتوسط؟

1- المبادلات التجارية

فرضت السوق المتوسطية توجهها الرأسمالي على المغرب، حيث أضحى المزود الرئيسي لها بالمنتوجات الزراعية. وكان على قائمة تلك المواد، التي تهافت عليها التجار الأجانب، القمح والشعير والسكر ومواد أخرى. وفي مقابل هذه السلع كانت تتوافد على موانئ المغرب المنتوجات الصناعية كالأنسجة والأسلحة. فهل استطاع المغرب أن يساير التوجه الرأسمالي الذي فرضته السوق المتوسطية؟ وما هو حجم وقيمة التبادل التجاري للمغرب مع دول المجال المتوسطي؟ وهل استفاد من العلاقات التجارية الكثيفة في تقوية تفاعله وفي بناء رأسمالية تجارية شأنه في ذلك شأن المدن النشيطة والدول المتوسطية أم ظل مكتفيا بتزويدها بالمواد الخام التي تحتاج إليها؟

1.1. مواد التبادل التجاري

تشير نصوص القرن السادس عشر والسابع عشر الميلادي إلى كثافة المبادلات التجارية بين المغرب والقوى الفاعلة في المجال المتوسطي. ويظهر ذلك من خلال إقبال تجار هذه الأخيرة على اقتناء المواد المغربية المتنوعة بين منتوجات فلاحية ومواد معدنية، وأخرى صناعية محلية المنشأ.

1.1.1.الصادرات

1.1.1.1.الحبوب

يعد القمح من أهم المنتوجات التي يتوفر عليها المغرب، حيث كان يزرع في منطقة سايس، التي تنتج منه كميات وافرة[1]، وكان يزرع في إقليم سوس[2]، حيث كان سكانه أغنياء بفضل هذه الزراعة[3]، أسوة بالأراضي المجاورة لأزمور الغنية بإنتاج هذه المادة[4]، ويكثر القمح في إقليم هسكورة[5]، وإقليم تادلة[6]. ونظرا لغنى المغرب بالقمح ووفرته جعل التجار من جميع أنحاء المجال المتوسطي يقبلون على اقتنائه، وذلك لسد النقص الذي تعاني منه مدن وبلدان المجال من هذه المادة، التي ترتفع أثمانها تبعا لمردوديتها وجودتها.

وكان من بين التجار الذين أقبلوا على شراء القمح المغربي تجار البرتغال من أجل تموين الثغور المحتلة ودعم أساطيلها البحرية وتكملة النقص الذي يعرفه عادة إنتاجها من هذه المادة[7]، ولذلك وضعوا أيديهم على الهضاب الخصبة بالمغرب لدرء هذا العجز على مستوى الحبوب والمواد الغذائية الأخرى[8]، واتخذوا من مازكان

---

[1]- مارمول، كربخال، **مصدر سابق**، ج2، ص: 185.

[2]- نفسه، ص: 27.

[3]- نفسه، ص: 29.

[4]- نفسه، ص: 87.

[5]- نفسه، ص: 106

[6]- نفسه، ص: 116.

[7]- المنصوري، عثمان، **التجارة بالمغرب خلال القرن السادس عشر- مساهمة في تاريخ المغرب الاقتصادي**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة : رسائل وأطروحات رقم 50، الطبعة الأولى 2001، ص: 16.

[8]- أكد المؤرخون الذين تناولوا اقتصاد البرتغال، خلال القرن الخامس عشر، على أن البلاد كانت تعاني من نقص في الحبوب كل سنة من أصل ثلاث سنوات، وبسبب هذا النقص عانت المدن البرتغالية خاصة لشبونة من المجاعة الحقيقية، ونقص الخبز بشكل دوري، إذ وصل متوسط الاستهلاك نحو 220 كيلوغرام من القمح لساكن واحد في السنة، والبرتغال التي كان يصل عدد سكانها مليون نسمة كانت في حاجة إلى 264000 طن في كل سنة. Marroun, Abdeltif, op.cit, tome I, op.cit, p. 42.

مركزا مهما لتجميع الحبوب خاصة القمح، قبل تصديره إلى البرتغال، بل كان هؤلاء يعينون وكلاء تجاريين مكلفين بشراء هذه المادة الحيوية من المناطق الأخرى[1].

ولم تكن مازكان المدينة الوحيدة التي استأثرت بجمع القمح، بل نجد الكثير منه يحمل من تيط[2]، وكذلك الأمر بالنسبة لمدينة تطوان التي كانت مركزا مهما لتجميع قمح المنطقة، خاصة خلال عام 1531م، الذي كان أفضل موسم حصاد في مملكة فاس، وبفضل وفرة القمح انتشرت صناعة الحلويات، وقدمت سفن بربروسا إلى مدينة تطوان لاقتنائه[3]. وتعد سبتة وأصيلا والقصر أماكن مهمة لتمويل الدول الأجنبية من مادة القمح، وتصدر المناطق الجنوبية هذه المادة بكميات وفيرة[4].

تؤكد الوثائق على أن مغرب القرن الخامس عشر والسادس عشر الميلادي كان يتمتع بمكانة مهمة، باعتباره يمثل خزانا حقيقيا للحبوب بخاصة مقاطعة دكالة، مما جعل السفن البرتغالية والقشتالية تأتي لشحن هذه المادة[5]، بل إن البرتغال قامت أمام، أمام تزايد التجار من مختلف دول المجال المتوسطي على قمح المغرب، إلى التحكم في المعاملات عبر فرض ضرائب سنوية من الحبوب على قبائل دكالة وعبدة والشاوية، وكانت تلجأ إلى أسلوب التنكيل تجاه المعارضين لها بإتلاف محاصيلهم الزراعية، ونهب الدواوير، وقتل وأسر السكان من أجل الحصول على هذه المادة الحيوية[6].

وقد أسفرت سياسة العنف هذه عن تضرر تجارة الحبوب، فضلا عن توالي الجفاف سنتي 1519م و1520م، اللتين كانتا سنتا اشتداد المجاعة على الناس[7]، حيث تسببت هذه المجاعة في نقص مخزون القمح ونفاد الاحتياط الضروري، فعم بمدينة فاس الاستياء ضد المسيحيين باعتبارهم المتسببين في المجاعة[8]. كما تراجعت المبادلات مع البرتغال بسبب ظهور السعديين، وتوقف تجارة الحبوب بعد إسقاطهم الحكم الوطاسي.

---

[1] - De Cenival, Pierre, S.I.H.M, dynastie sa'dienne, première série – dynastie sa'dienne, **Archive et bibliothèques de portugal, Tome I**, p. 79, 83, 108, 226.
[2] - Valentin, Fernandez, op.cit, p. 29.
[3] - De Castries, Henry, « Lettre de la ville Gibraltar à la ville de Séville », S.I.H.M, première série – dynastie Sa'dienne, **Archives et bibliothèques d'Espagne Tome I**, p. 1-2.
[4] - Marroun, Abdeltif, op.cit, p. 43.
[5] - Ibid, p. 44.

[6]- المنصوري، عثمان، **التجارة بالمغرب...**، **مرجع سابق**، ص: 17.
[7]- بوشرب، أحمد، **دكالة والاستعمار ...**، **مرجع سابق**، ص: 286.
[8]- المنصوري، عثمان، **مرجع سابق**، ص: 18.

وعلى أية حال، يعد القمح المغربي من أهم المنتوجات المتوفرة التي يعتمد عليها السكان في تصريفها للدول المتوسطية والمحيطية قصد مبادلتها بما تحتاجه من مواد أخرى مثل الأنسجة والألبسة والنقود الفضية[1]. واستمر الإقبال على شراء القمح، خلال القرن السابع عشر الميلادي، رغم الفوضى والأزمات والكوارث التي تسببت في تراجع مردوديته، إذ كان تجار سان مالو يتوافدون على موانئ المغرب من أجل اقتنائه، فقد شحنت سفنهم من سلا 622 قنطار و56 رطل من الحبوب[2]. ويأتي في المرتبة الثانية بعد القمح مادة الشعير والذرة وهي مواد كانت موجهة نحو أوربا المتوسطية[3].

2.1.1.1. السكر

يعد السكر من المواد الأساسية في صادرات المغرب نحو المجال المتوسطي، وكان قبل القرن السادس عشر الميلادي مادة حيوية في التجارة مع الدول الأجنبية خاصة جنوة وبيزا وكطالنيا والبروفانس[4]. وكانت مزارعه تقع في جنوب غرب المغرب وفي الشمال والجنوب في وادي القصوب بموكادور، وفي تانسيفت بالقرب من زاوية سيدي الشيخ العتيقة، وفي محيط شيشاوة ما بين موكادور ومراكش، وفي وادي سوس، وأخيرا بالقرب من تارودانت، هذا بالإضافة إلى انتشارها في أماكن أخرى في الجنوب في وادي تامري بماسة، وفي منطقة القصابي بالقرب من كلميم، وفي طنجة، وسبتة، وسلا[5].

---

[1]- المنصوري، عثمان، **مرجع سابق**، ص: 16.

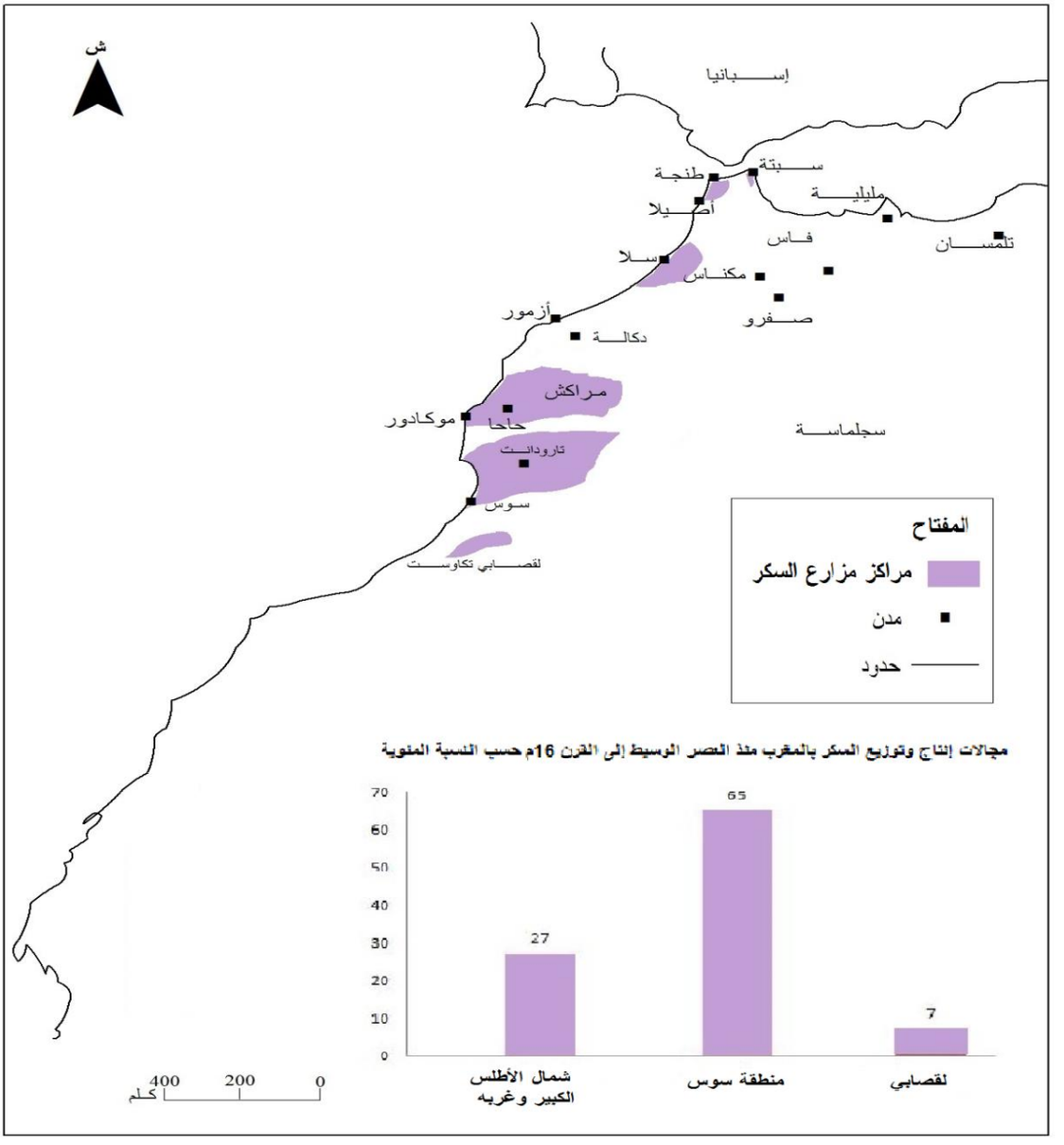
[2] - Vignols Leon, See Henri, « Le Commerce malouin au Maroc (fin du XVIIe siècle et début du XVIIIe) », **Annales de bretagne**, tome 37, numéro 3 - 4, 1925, p. 368.

[3]- الوزان، الحسن، **مصدر سابق**، ص: 96- 97- 100.

[4]- Berthier, Paul, « La canne à sucre, richesse de l'ancien Maroc », **Séances de L'académie des inscriptions et belles-lettres**, 108e année, N.2, 1964, p. 382.

[5] - Ibid, p. 337- 378.

خريطة رقم 9: مناطق انتشار زارعة السكر بالمغرب



المصدر (بتصرف): Berthier, Paul, **La canne à sucre**, op.cit, p. 337- 378.

ونظرا، لجودة السكر المغربي أقبل عليه الأوربيون، فكان يتم تصدير حصة منه إلى إيطاليا، وفرنسا، وإنجلترا، وإسبانيا، وجنوة، وكان يحمل إلى السودان[1]. وتزايدت الكميات المصدرة من هذه المادة، في أواخر القرن السادس عشر الميلادي، إلى درجة أن أجر العمال خاصة الإيطاليين الذين قدموا لبناء وتبليط القصور كان يدفع من السكر. وكان يتم شراء مواد البناء بما فيها الرخام «**بالسكر وزنا بوزن**».[2] وكانت تدر تجارة هذه المادة مع بلدان البحر المتوسط على الدولة، مع منتصف القرن السادس عشر، مبالغ مالية كبيرة قدرت بـــ: 75000 مثقالا، وكانت تصل مداخيل السكر المصنوع حوالي 15000 مثقالا[3]. وكان يقابل تصدير هذه السلعة التهريب الجامح للأسلحة الهجومية والدفاعية[4]. ويعد الإنجليز والفرنسيون الزبناء المفضلون للسلطة المركزية، إذ منحتهم آنذاك الأفضلية للمتاجرة في هذه السلعة، لتحتكر بذلك إنجلترا وفرنسا تجارة السكر منذ سنة 1550م، وخلال عام 1561م منحت الدولة موافقتها على احتكار التجار الفرنسيين شراء السكر في مقابل التزام فرنسا بجلب كل المواد التي يحتاج إليها المغرب وخاصة الأسلحة[5]، وهذا الإجراء دفع السلطة إلى إعطاء إذنها للتاجر الفرنسي "روبرت بوردي" حرية المتاجرة في المراسي المغربية كالعرائش، وسلا، وأسفي، وسوس[6].

يأتي منتج السكر المغربي على قائمة المواد المصدرة إلى دول المجال المتوسطي، وهو بذلك يحقق نسبة مهمة في الصادرات المغربية وعائدات مهمة للجمارك. وكان الإتجار في هذه البضاعة يتم بأشكال مختلفة، إما البيع نقدا أو المقايضة بسلع أخرى مثل الأثواب والأسلحة، ولا شك أن إقبال تجار الضفة الشمالية من البحر المتوسط على استيراد السكر بمشتقاته كان لقربه جغرافيا منها، مما كان يتيح سهولة شحنه بأقل التكاليف، ثم جودته وقيمته النقدية المنخفضة مقارنة مع سكر ماديرا والبرازيل واحتكارهما من قبل البرتغال والإسبان[7]، هذا بالإضافة إلى وفرة بضائع مهمة إلى جانب المواد السكرية مثل زهرة الكبر والنيلة...، وقدرة السوق الأوروبية على توفير البضاعة التي يحتاج إليها المغرب خاصة الأسلحة والذخيرة.

---

[1] - Berthier, Paul, op.cit, p. 382.

[2]– بروفنسال، ليفي، **نخب تأريخية...، مرجع سابق**، ص: 90.

[3]– السوسي، محمد المختار، **مرجع سابق**، ص: 211.

[4] - Ibid, p. 386.

[5]- De Castries, Henry, « Lettre de Moulay Mohammed ben Abdallah A Charles IX », S.I.H.M, première série- dynastie sadienne, **Archives et bibliothèques de France Tome III**, p. 746.

[6] - Ibid, « Sauf-conduit donné par Moulay Abdallah A Robert Bordet », p. 749-750.

[7] - Ibid, « produits du Maroc importés en Angleterre », S.I.H.M, Première série - Dynastie sadienne, **Archives et bibliothèques d'Angleterre, Tome I**, p. 186.

3.1.1.1. اللوز والتمور

كان يجلب اللوز إلى ميناء أكادير من شمال الأطلس الصغير[1]. وكان يعد من ضمن المواد المصدرة إلى دول أوربا المطلة على البحر المتوسط خلال القرن السادس عشر الميلادي[2]. وقد تهافت على هذه السلعة أيضا تجار الدول المحيطية خاصة إنجلترا[3]. أما التمور فقد كانت ذات أهمية كبيرة عند التجار الأجانب خاصة الإنجليز،[4] إذ وصلت الكميات المصدرة من التمور نحو إنجلترا خلال سنة 1574م و1575م حوالي 120 قنطارا منافسة بذلك سلعا أخرى مثل ريش النعام.[5] ومن المرجح أن تكون التمور من ضمن المواد الأخرى التي تهافت عليها جميع التجار الأجانب بما فيهم الجنويين، والقشتاليين، والإسبان والبرتغال وغيرهم، نظرا لجودتها ولحجم الكميات المنتجة منها.

4.1.1.1. الشمع

كان الشمع يباع للتجار البرتغاليين من مدينة أديكس التي كان أهلها يتعاطون التجارة وينتقلون في الضواحي[6]. وكان التجار الجنويون يقصدون جبل رهونة وجبل بني فتزكار لشحن الشمع منه وتصديره إلى جنوة والبرتغال[7]، وكانت سلعة الشمع تجد إقبالا كبيرا من الدول الأوربية خاصة فرنسا وإسبانيا، ووصل عبرهما إلى البندقية والبلقان وراغوس[8]، وكذلك كان الأمر لجنوة، التي توافد تجارها على موانئ المغرب خاصة أكادير للمتاجرة في الشمع[9]. وكان تجار سان مالو يقتنون هذه المادة من مدينة سلا خلال القرن السابع عشر الميلادي[10].

---

[1]- بنحادة، عبد الرحيم، **النشاط التجاري...**، **مرجع سابق**، ص: 292.

[2]- بوشرب، أحمد، **دكالة والاستعمار...**، **مرجع سابق**، ص: 291.

[3] - De Castries, Henry, op.cit, p. 186 – 187.

[4]- Ibid, « Requête de Marchands trafiquant au Maroc au conseil privé », Mai- Octobre 1552, p. 92.

[5]- Ibid, « produits du Maroc importés en Angleterre », p. 187.

[6]- الوزان، الحسن، **مصدر سابق**، ص: 100 -101.

[7]- المنصوري، عثمان، **التجارة بالمغرب...**، **مرجع سابق**، ص: 26.

[8] - Braunstein, philippe, « À propos de l'adriatique, entre le XVIe et le XVIIIe siècle », **Annales, Économies, Sociétés, Civilisations**. 26e année, N. 6, 1971, p. 1271.

[9]- مارمول، كربخال، **مصدر سابق**، ج2، ص: 33.

[10]- Vignols Leon, See Henri, **Le commerce malouin au Maroc**, op.cit, p. 368.

5.1.1.1. السمك

أقبل التجار الأجانب على الأسماك المغربية خاصة سمك المورة وغيرها، والذي كان يصطاد بوفرة في شاطئ أكادير[1]، ومن الساحل الممتد من كاب كانتين إلى الشاطئ الأبيض الغني بالأسماك الجيدة[2]. وغنى هذه الشواطئ بالأسماك دفعت القشتاليين والبرتغاليين إلى القدوم إليها، وخاصة إلى شاطئ المعمورة من أجل الصيد وأخذ الاحتياطات التي وفرها المغاربة[3]. وكانت أزمور غنية بسمك الشابل والتون وغيرها من أصناف السمك، وكان واجب صيد السمك المؤدى عنه ما ينيف على ثمانية آلاف مثقال، ويدوم من بداية أكتوبر إلى نهاية أبريل، وكانت تصطاد فيها كمية عظيمة من السمك تزود به جميع الأقاليم المجاورة، ومدينة مراكش، فضلا عما كان يحمل إلى أوربا[4]. وقد دفع غنى المغرب، بالثروات السمكية، التجار الأجانب إلى التوافد على موانئه. وأثارت كغيرها من المواد الغذائية الأخرى انتباه البرتغال والإسبان[5].

6.1.1.1. الخيول

تعد الخيول من بين السلع المصدرة إلى الدول الأوروميتوسطية، التي تزايد إقبالها على هذه البضاعة، فقد كانت إسبانيا تقتني الخيول المغربية من المناطق التي تحتلها لتصدرها نحو أراضيها، وتشير وثيقة إسبانية مؤرخة في 8 يناير 1551م إلى أن حاكم دبدو أرسل إلى حامية مليلية 48 فرسا[6]. ونظرا، لأهمية هذه السلعة كانت تدفع مبالغ مهمة وتقايض بسلع كثيرة مقابل الفرس الواحد، فقد كان يدفع مقابل جواد واحد 12 من الرقيق وعمامة هندية بيضاء، وقندورة، وستة أكباش، وأحذية، وحمار، وبقرتين[7]، وكان الملك البرتغالي يأذن لتجار رعيته بشراء الخيول، ومواد أخرى، وتصديرها إلى البرتغال[8]. وكانت تباع خيول أزمور في موانئ أرغين إلى

---

[1]- مارمول، كربخال، **مصدر سابق**، ج2، ص: 32.

[2] - Valentin, Fernandez, op.cit, p. 29.

[3] - Ibid, p. 25.

[4]- نفسه، ص: 87.

[5] - Marroun, Abdeltif, op.cit, tome I, p. 44.

[6] - De Castries, Henry, « état de la garnison de Melilla », S.I.H.M, première série- dynastie Sa'dienne, **Archives et Bibliothèques d'Espagne, Tome I**, p. 526.

[7]- المنصوري، عثمان، **مرجع سابق**، ص: 25.

[8] - De Cenival, Pierre, « Lettre de Jean II aux habitants d'Azemmour », S.I.H.M, première Série-dynastie Sa'dienne, **Archives et bibliothèques de Portugal, Tome I**, p. 4 - 5 - 25 - 31.

جانب الحياك الجيدة، والجلاليب، والأغطية[1]. لكن مع وصول الشرفاء منعوا المتاجرة في الخيول والسلع الأخرى، لحاجتهم إليها في حربهم ضد الإيبيريين والأتراك.

7.1.1.1. المواشي _ الجلود والأصواف

كان المغرب بلدا غنيا بالماشية، خاصة الأغنام والماعز، حسب ما تذكره المصادر التاريخية، بما فيها مؤلف الوزان الذي وقف على سكان تييوت يمارسون تربية الماشية، ويملكون أعددا وافرة من الماعز[2]، شأنهم في ذلك شأن سكان تفتنة[3]. لذلك نجد سلعة الجلود تتردد بكثرة في الوثائق وتقارير التجار الأجانب[4]. وقد كان تجار جنوة يتاجرون مع سكان أكادير في الجلود[5]، وكانت أثمانها رخيصة تتراوح بين 10 و15 أوقية[6]. وكانت سفن سان مالو، في أواخر القرن السابع عشر الميلادي، قد شحنت من مدينة سلا حوالي 98 حزمة من الجلود[7].

أما فيما يتعلق بالمواد الناتجة عن المواشي، فقد كان للصوف ذا أهمية كبيرة في المبادلات التجارية مع دول المجال المتوسطي، وقد اشتهرت مدينة أسفي بنسج الأكسية والحياك وحنابل من مادة الصوف، حيث كان يتوصل الوسيط البرتغالي في أسفي ما بين يوليوز 1495م وفبراير 1498م بـــ 587 حنبلا و15 حنبلا مطرزا[8]، ليتم تصديرها، إلى جانب مواد أخرى، نحو إفريقيا السوداء، للتمكن من جلب السلع الإفريقية خاصة الذهب[9]. وتهافت تجار الدول الأجنبية لأخرى على مادة الصوف بالمغرب، خاصة تجار سان مالو، حيث شحنت سفنهم، في نهاية القرن السابع عشر الميلادي، من مدينة سلا 31 بالة من الصوف، تصل قيمتها حوالي 10720 جنيه[10].

---

[1] - Valentin, Fernandez, op.cit, p. 29.

[2]- الوزان، الحسن، **مصدر سابق**، ص: 103.

[3]- نفسه، ص: 109.

[4] - De Cenival Pierre, Lopes David, Ricard Robert, « Lettre d'Hammou Amerkas a Simao Correra », fin 1516 ou déb 1517, S.I.H.M, première série - dynastie sadienne, **Archives et bibliothèques de Portugal, Tome II**, Seconde partie, p. 52.

[5]- مارمول، كربخال، **مصدر سابق**، ج2، ص: 33.

[6]- بنحادة، عبد الرحيم، **النشاط التجاري...**، **مرجع سابق**، ص: 297.

[7] - Vignols Leon, See Henri, op.cit, p. 368.

[8]- الشاذلي، عبد اللطيف، **مرسى أسفي في العصر الحديث...**، **مرجع سابق**، ص: 24- 25.

[9]- نفسه، ص: 25.

[10] - Ibidem.

8.1.1.1. المواد المعدنية

كان من المواد المطلوبة، من قبل دول المجال المتوسطي، المعادن بمختلف أنواعها خاصة الذهب، الذي تراوحت كمية استحواذ البرتغاليين عليه ما بين 700 و800 كيلوغرام في الفترة الممتدة بين 1491م و1500م، حيث كانت تصلها من أسفي 40000 دوبلة من الذهب، و6200 آتية من أزمور. ويعتقد أن الذهب كان وراء تمويل عدد كبير من الرحلات لشراء التوابل من الهند[1]، غير أن استفادة البرتغال من الذهب المغربي لم تتعدى أربع سنوات من 1514 إلى 1517م[2]، بفعل سيطرة الشرفاء على ميناء أكادير وتضييق الخناق على باقي المدن التي تسيطر عليها خاصة في المناطق القريبة من أسفي وأزمور[3]، ونتيجة لذلك تعالت الأصوات من قبل التجار البرتغاليين تطلب تدخل الدولة لحماية مصالحهم في المنطقة، خاصة في التزود من معدن النحاس، الذي أصبح الوصول إليه صعبا. وقد استغلت فرنسا وإنجلترا تراجع البرتغال في هذه المنطقة لتستحوذ على المعاملات التجارية في هذه المادة، فكانوا يحملون منه نسبة مهمة إلى بلدانهم. وكانت سفن تجار سان مالو تشحن، إلى جانب مختلف المواد، النحاس الأحمر، وقد بلغت الكمية المشحونة منه 354 رطل[4].

وكان من بين المواد الثمينة الأخرى، التي أقبل عليها التجار الأجانب، ملح البارود[5]، ففي عام 1647م أرسل التجار الهولنديين تقريرا إلى حكومة بلادهم يثبت أهمية ملح البارود المغربي وإمكانية الحصول على هذه المادة الثمينة، وذكر التقرير أماكن ملح البارود، منها: مراكش، وأراضي الشبانات، وأغمات. ولا يمكن الحصول عليه من هذه المناطق إلا بصعوبة كبيرة. وكان ملح هذه المناطق يدر على الدولة ما بين 300 و400 قنطار سنويا، إلى جانب ملح البارود في مناجم سوس[6]. وكانت السلطة تتردد عن تصدير هذه المادة، وتتشاور مع العلماء حول جواز إعطاء الإذن للنصارى لتصديرها، وكانت تمنع نقله إلى البرتغال والإسبان بخاصة في أواخر القرن السادس عشر[7]. أما معدن الملح فقد ذكر أبي زرع الفاسي وفرته في مدينة فاس، يقول «**وتفوق**

---

[1]- Marroun, Abdeltif, op.cit, p. 41- 42.

[2]- بنحادة، عبد الرحيم، **النشاط التجاري...**، مرجع سابق، ص: 298.

[3] - Ricard, Robert, « Lettre d'Alvaro de Carvalho a la reine Catherine », 22- 23 Avril 1561, S.I.H.M, première série – dynastie sa'dienne, **Archives et bibliothèques de portugal, Tome V**, Pairs 1953, p. 92.

[4]- Vignols Leon, See Henri, op.cit, p. 368.

[5]- De Castries, Henry, « Lettre de don Lope Hurtado À Isabelle De Portugal », S.I.H.M, première série - dynastie sadienne, **Archives et bibliothèques d'Espagne, Tome I**, p. 41.

[6]- Ibid, S.I.H.M, première série - dynastie sadienne, **Archives et bibliothèques d'Angleterre, Tome I**, p. VII.

[7] - Ibidem.

مدينة فاس غيرها من بلاد بمعدن الملح الذي عليها، ليس في معمور الأرض معدن مثله»[1]، لكن هذا المعدن سيعرف تراجعا في إنتاجه خلال القرن السادس عشر الميلادي. كما أن مصاريف نقله فاقت قيمته بنسبة 100%[2]. ويعود هذا الأمر إلى سيطرة البندقية على هذه التجارة في الجهة الشرقية من البحر المتوسط، والتي وفرت طلبات دول تلك الضفة من الملح، والذي كان يستخدم كورقة ضغط على البلدان غير المنتجة لهذه المادة الحيوية، فيما يعرف بـــ "سياسة الملح"[3].

9.1.1.1. تجارة العبيد

كانت سلعة العبيد من البضائع الرائجة في المغرب، التي أقبلت عليها جميع الدول، وكان يؤتى بهم من بلاد السودان، ولا تقتصر هذه البضاعة على العبيد السود، بل نجد الوثائق تذكر تمادي التجار البرتغاليين في شراء المسلمين[4]، وكانت البرتغال وإسبانيا توظف العبيد الأفارقة كأيدي عاملة في مزارع قصب السكر في الجزر الأطلسية. كما كانوا أيدٍ عاملة في القصور السلطانية، وفي مزارع ومعامل السكر بالمغرب في أواخر القرن السادس عشر الميلادي.

10.1.1.1. مواد وسلع أخرى

كان سلعة النيلة من ضمن المواد التي تصدر نحو الدول الأجنبية[5]، وذلك بكميات كبيرة جدا قدرت ما بين سنة 1575-1576م، بحوالي 1450 قنطارا، ويلاحظ أن أثمان النيلة كانت منخفضة جدا[6]. وكان من ضمن المواد المصدرة نحو أوروبا المتوسطية زهرة الكبر التي تكبس في الخل وتستعمل في الأطعمة[7]. وكان الينسون ضمن قائمة المنتجات التي تزايد عليها الطلب من قبل التجار الأجانب[8]، شأنه في ذلك شأن الصمغ الغربي الذي كان من ضمن المنتوجات التي أقبل علها التجار الفرنسيين وغيرهم من التجار الأجانب، وتحمل

---

[1]- أبي زرع الفاسي، **روض القرطاس...**، **مصدر سابق**، ص: 17.

[2]- بنحادة، عبد الرحيم، **النشاط التجاري...**، **مرجع سابق**، ص: 302.

[3] - Braudel, Fernand, « Achats et ventes de Sel à Venise (1587-1593) », **Annales. Économies, Sociétés, Civilisations**, 16e année, N. 5, 1961, p. 962.

[4] - De Cenival, Pierre, « Lettre des notables de la cherkiya a Emmanuel I », S.I.H.M, première série- dynastie sa'dienne, **Archives et bibliothèques de Portugal, Tome I**, p. 83- 84.

[5] - De Castries, Henry, op.cit, p. 186.

[6] - Ibid, p. 186- 187.

[7]- المنصوري، عثمان، **التجارة بالمغرب...**، **مرجع سابق**، ص: 28.

[8]- نفسه، نفس الصفحة.

إلى جانب البضائع الأخرى، كالمسك وبودرة الذهب، والعنبر[1]، وهذا الأخير كان يباع بأثمان رخيصة يقتنيه جميع التجار بما فيهم البرتغاليون وتجار فاس والإنجليز[2]. وحسب مارمول فقد كان سكان ماسة يصادفون الكثير من العنبر على الشاطئ، يبيعونه للتجار الأوربيين بثمن بخس[3]. وتعد المياه العذبة ضمن المواد الأساسية التي تقتنيها السفن الأجنبية من الموانئ المغربية قبل الإبحار نحو الأطلسي[4]، والتي كان عليها أن تدفع مبلغا معينا من المال من أجل التزود بالمياه، والحفاظ على مشرفي هذه الخزانات[5]، كما هو الحال بالنسبة لسكان أسفي الذين دأبوا على تجميع مياه الشرب في الصهاريج[6]. ونظرا لأهمية المياه بالنسبة لهذه السفن أصبحت تدخل ضمن بنود المعاهدات والاتفاقيات التي ربطت المغرب بمختلف الدول الأجنبية[7].

1- De Castries, Henry, « Mémoire de razilly a richelieu », fin 1626, S.I.H.M, première série- dynastie sadienne, **Archives et bibliothèques de France, Tome III**, p. 123.

2 - Ibid, « Relation de James Thomas », S.I.H.M, Première série - Dynastie sadienne, **Archives et bibliothèques d'Angleterre, Tome I**, p. 17.

3- مارمول، كربخال، **مصدر سابق**، ج2، ص: 28- 29.

4- نفسه، ص: 86.

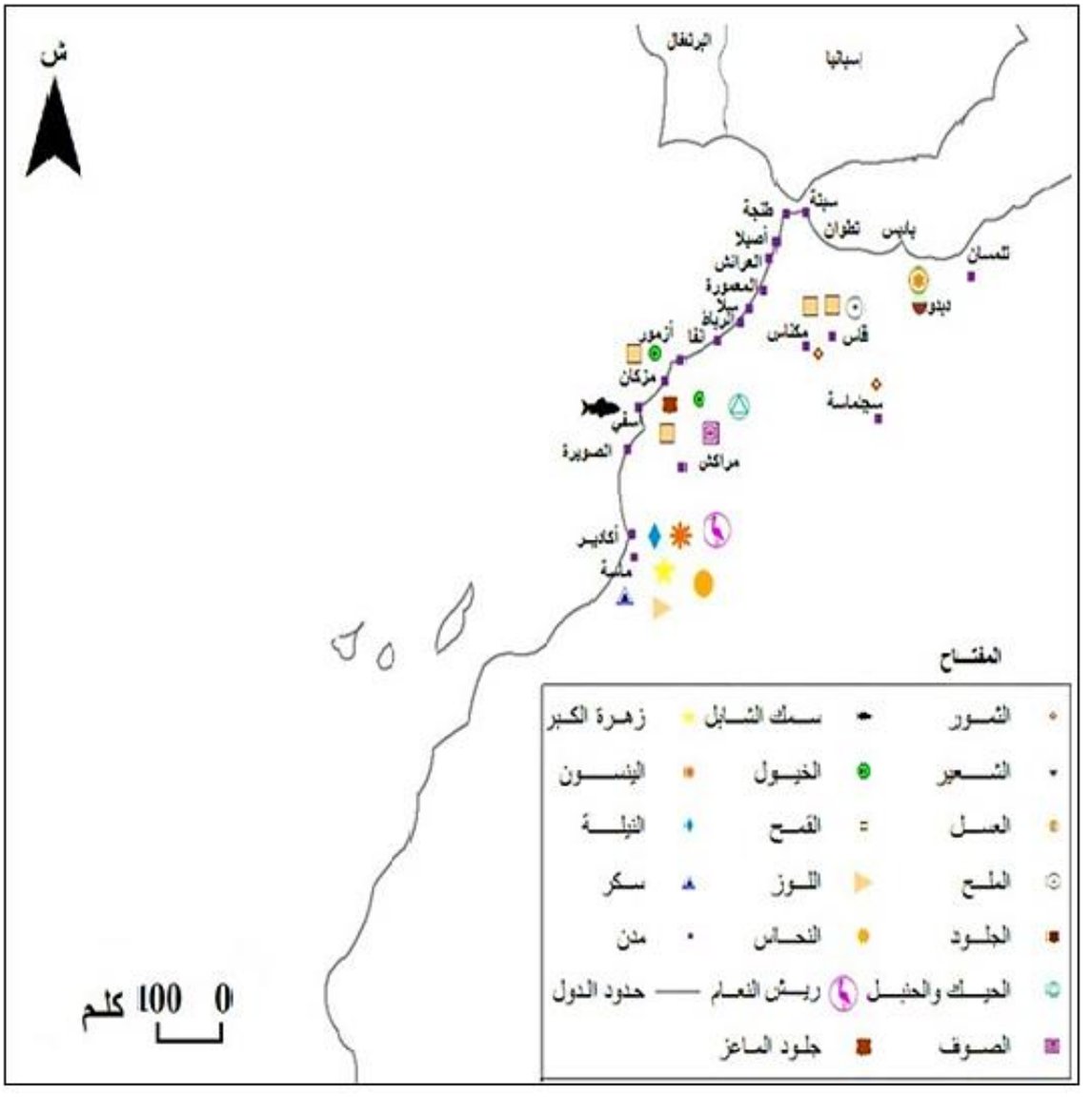
Ibid, « Mémoire de Razilly a Richelieu », fin 1626, S.I.H.M, première série- dynastie sadienne, **Archives et bibliothèques de France, Tome III**, p. 123.

5 - Valentin, Fernandez, op.cit, p. 19- 20.

6 - Ibid, p. 37.

7 - De Cenival Pierre et De cosse Brissac, Philippe, « Projet de traité entre Moulay EL- Oualid et Charles 1er », entre le 16 novembre 1631 et février 1632, première série - dynastie sadienne, **Archives et bibliothèques d'Angleterre, Tome III**, p. 174 – 175.

خريطة رقم 10: مواد التبادل التجاري خلال القرن السادس عشر الميلادي



مصدر إنجاز الخريطة (بتصرف)[1]

[1] - De Cenival, Pierre, S.I.H.M, première série- dynastie sa'dienne, **Archive et Bibliothèques de Portugal, Tome I**, p. 41- 79, 83, 87. 108, 226. De Castries, Henry, S.I.H.M, première série- dynastie sadienne, **Archives et bibliothèques de France, Tome III**, p. 123.746. Ibid, S.I.H.M, première série - dynastie sadienne, **Archives et bibliothèques d'Angleterre, Tome I**, p. 17- 186- 187. Marroun, Abdeltif, op.cit, p. 39- 41- 42- 43- 44. Vignols Leon, See Henri, op.cit, p. 368.

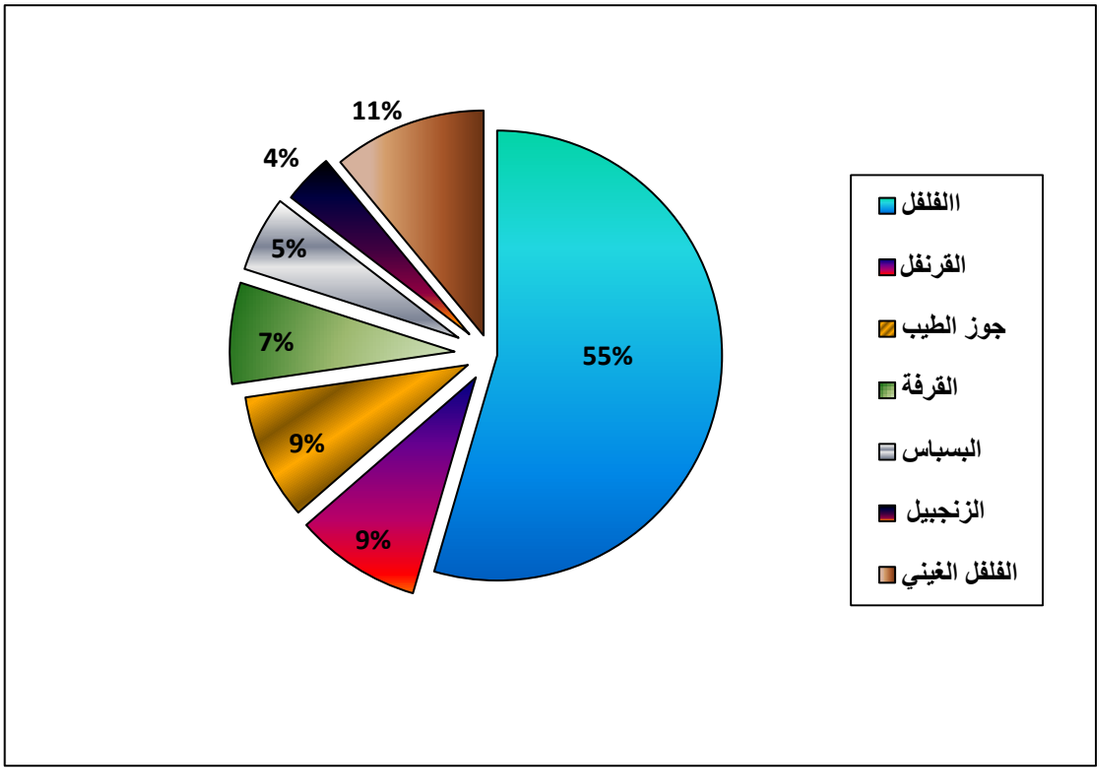
الوزان، الحسن، **مصدر سابق**، ج1، ص: 90- 96- 97- 100 – 101- 103- 109. مارمول، كربخال، **مصدر سابق**، ج2، ص: 27- 28- 29 –32- 33- 86- 87- 106- 116. 185. بوشرب، أحمد، **مرجع سابق**، ص: 291. المنصوري، عثمان، **مرجع سابق**، ص: 25- 26- 28. بنحادة، عبد الرحيم، **مرجع سابق**، ص: 292- 295- 297- 298.

2.1.1. الواردات

1.2.1.1. التوابل

حمل التجار الأجانب بضاعة التوابل بأنواعها نحو الموانئ المغربية، خاصة التجار البرتغاليون، الذين اعتادوا على جلب هذه السلعة من الشرق نحو المراكز الشمالية المستعمرة[1]، كما هو الشأن بالنسبة للسفن الإنجليزية التي حملت، إلى جانب الأقمشة والأسلحة والذخائر الحربية التوابل المختلفة إلى موانئ المغرب خاصة ميناء أكادير.

المبيان رقم 19: أنواع التوابل الواردة إلى المغرب منتصف القرن 16م بالنسبة المئوية



مصدر إنجاز الشكل (بتصرف)[2]

[1]– فرينا دياش،أنطونيو، **البرتغاليون في المغرب**، ترجمة عبد الإله سويس، معهد كامويش، سلسلة إصدارات لازولي، ص: 9.

[2]- De Castries, Henry, S.I.H.M, première série - dynastie sadienne, **Archives et bibliothèques d'Angleterre, Tome. II**, p. 56. De Cenival Pierre, Lopes David, Ricard Robert, S.I.H.M, première série - dynastie Sa'dienne, **Archives et bibliothèques de Portugal, Tome, II**, Seconde partie, p. 544.

المنصوري، عثمان، **مرجع سابق**، ص: 39.

لم تقتصر المتاجرة في التوابل على البرتغال والإنجليز، بل كان للتجار الفرنسيين نصيبهم في تلك التجارة، إذ كانوا يبتاعون هذه التوابل والبهارات المتنوعة من تجار جنوة الذين كانوا يحصلون عليها من الشرق، ثم يحملونها إلى المغرب وبخاصة تجار لاروشيل الذين شحنت سفنهم إلى جانب البضائع الأخرى البهارات (القرنفل والزنجبيل) نحو ميناء سلا في منتصف القرن السابع عشر[1]. وكانت نسبة هذه المواد المستوردة تصل أحيانا إلى أرقام كبيرة جدا[2]، وكان من ضمن التوابل التي جلبها التجار الأجانب، إلى المغرب، الفلفل والزعفران[3].

2.2.1.1. الأسلحة والذخيرة

كان من جملة المواد التي استوردها المغرب الأسلحة والذخيرة، وذلك لحماية الثغور من التدخلات الأجنبية. ويعد استيراد هذه المواد مؤشرا واضحا على ضعف الدولة على مستوى صناعتها وإنتاجها، لذلك كانت السلطة تلح بشدة على استيرادها من التجار الأجانب، رغم امتعاض هؤلاء في البداية عن ذلك بعد حادثة الهجوم على المدعو "ماتيوس" عند مدخل تيط، والذي أسفر عن قتل شخص وجرح آخر وتم نهب اثني عشر من الخيول[4]، هذا بالإضافة إلى حظر إسبانيا والبرتغال تصدير الأسلحة إلى المغرب، ومع ذلك كان التجار يغامرون بالإتجار بكل ما يملكون من الأموال في هذه البضاعة المربحة، فأصبحت بذلك الأسلحة المهربة رائجة أكثر في الموانئ المغربية لحاجة الشرفاء إليها في حربهم ضد البرتغال، وقد عرضت كميات كبيرة منها في الموانئ السوسية ما بين 1513-1541م[5]. وكان عدد كبير من التجار الجنويين وغيرهم يتوافدون على مدينة أكادير للمتاجرة في أشياء ممنوعة[6]، إذ كانوا يمونون المغاربة، بكل أنواع الأسلحة، وقد استفحل هذا التموين، خلال العقدين الأولين من القرن السادس عشر، إلى الحد الذي جعل الملك البرتغالي يتظلم لملك إسبانيا في إتجار الأندلسيين والجنويين في هذه السلعة[7]، إلى جانب شحنات السفن الإنجليزية من الأسلحة والممنوعات الواصلة

---

[1] - Delafosse, Marcel, **Les Rochelais au Maroc au XVIIe siècle**, op.cit, p. 75.

[2] - De Castries, Henry, « Réplique de William Rersould », S.I.H.M, Première série - Dynastie sadienne, **Archives et bibliothèques d'Angleterre, Tome, II**, p. 59.

[3]- Ibidem.

[4] - De Cenival, Pierre, « Certificat délivré par Pedro de Sousa », 28 avril 1516, S.I.H.M, Première série- Dynastie sadienne, **Archives et bibliothèques de Portugal, Tome I**, p. 774.

[5]- بنحادة، عبد الرحيم، **النشاط التجاري...**، **مرجع سابق**، ص: 310.

[6]- مارمول، كربخال، **مصدر سابق**، ج2، ص: 33.

[7]- بنحادة، عبد الرحيم، **مرجع سابق**، ص: 311.

إلى ميناء أسفي وأكادير[1]. وكانت البضائع الجنوية منتشرة في ماسة، حيث كانت سفنها تفرغ شحناتها هناك مقابل اقتناء المواد الغذائية خاصة الشمع، والذهب، وجلود الأبقار، والماعز، والصمغ العربي، والنيلة[2]، وقد استغل التجار الجنويين، والإسبان، والفرنسيين، بقاء عدة موانئ لا تؤدى فيها الضرائب على الأسلحة ومستلزماتها، ملحقين بذلك الضرر بتجارة الملك البرتغالي في الثغور المحتلة[3]. وهو ما كان يثير قلق البرتغاليين، ومما زاد أمر البرتغال عسرا تغاضي إسبانيا عن مقترحها القاضي بحظر تجارة الأسلحة مع المغرب، حيث تخلفوا عن وعدهم لها بعد تضرر تجارتها جراء الحظر الذي قلص من مداخيلها[4]، لتنطلق بذلك سفينتان من مدينة قادس وماديرا متجهة نحو أسفي وأكادير محملتين بالكور والحديد[5].

3.2.1.1. الأقمشة

من المواد الأخرى التي جلبها التجار الأجانب الأقمشة، التي وصلت إلى مدينة تدنست بحاحا[6]، وكان البرتغاليون يحتكرون هذه التجارة أيام وجودهم بأكادير، حيث كانت تصدر كميات كبيرة منها إلى المناطق التي تحتلها خاصة دكالة وأزمور وسوس، لكن بعد فقدان سوق سوس سنة 1541م، لم تجد تجارة الأثواب البرتغالية غير ميناء وسوق مازكان وسبتة وطنجة[7]، ورغم تراجع الأثواب البرتغالية الواردة إلى المغرب، فإنها ظلت تحتكرها لسنوات. وكانت فرنسا تحث تجارها، خلال عام 1626م، استيراد كميات من أنواع الأقمشة في المغرب، وذلك لأن قيمتها تبلغ ضعفي ثمنها في فرنسا، خاصة وأن هذه الأقمشة ذات أصول هولندية أو إنجليزية[8] .

---

[1] - Ricard, Robert, « Lettre de V. Riscado À Jean III », le 28 avril 1553, S.I.H.M, première série – dynastie sa'dienne, **Archives et bibliothèques de portugal, Tome V**, p. 11.

[2] - Valentin, Fernandez, op.cit, p. 39.

[3]– بوشرب، أحمد، **دكالة...، مرجع سابق**، ص: 304.

[4] - De Castries, Henry, « El corregido de cadiz », S.I.H.M, première série – dynastie Sa'dienne, **Archives et bibliothèques d'Espagne, Tome I**, p. 50.

[5]– بنحادة، عبد الرحيم، **مرجع سابق**، ص: 83.

[6]– نفسه، ص: 99.

[7]– نفسه، ص: 317.

[8]- De Castries, Henry, « Mémoire de razilly a richelieu », fin 1626, S.I.H.M, première série-dynastie sadienne, **Archives et bibliothèques de France, Tome III**, p. 119.

4.2.1.1. مواد وسلع أخرى

من جملة المواد التي جلبها التجار الأجانب نحو المغرب مادة الخشب، التي كانت سلعة ضرورية لدى السلطة الشريفة لصناعة السفن[1]. ووردت على المغرب عبر ميناء أسفي مواد أخرى مثل النيلة، والكبريت، وحجر الشب، وحب القرمز، والقطن، والصوف، وغيرها من السلع الأخرى[2].

يتبين من خلال ما رأينا، أن المغرب يتوفر على موارد فلاحية ومعدنية مهمة، أتاحت له إمكانية ربط علاقات تجارية متكافئة مع الأطراف المؤثرة في المنطقة. ولا شك أن ثروته كانت مساهمة، بشكل كبير، في تعزيز ودعم النظام الاقتصادي المتوسطي المرتكز على التجارة والصناعة. فهل عادت هذه الثروات الوفيرة بنتائج حقيقة على الاقتصاد المحلي؟ وهل ساهمت كثافة المبادلات التجارية مع سوق المتوسط في تحقيق مكانة وحصيلة مهمة؟

2- حركية الموانئ

كانت موانئ المغرب تمثل نقطة تربط بين المناطق الداخلية الآهلة بالمنتجات والموانئ التي كان يستقر بها السماسرة والوكلاء كوسطاء لهذه العلاقة، التي خدمت كثيرا تجارة جنوة، ومارسيليا، وأرغون، طوال القرنين الرابع عشر والخامس عشر الميلاديين، إذ كانت آنذاك تتاجر بانتظام في مرافئ المغرب، تحمل معها المعادن، والمنسوجات، والأقمشة، والتوابل، والخمور، وتشحن الجلود، والسجاد، والصوف، والمرجان، والملح، والعبيد، والسكر[3]. وكانت تربط بين الموانئ المغربية وموانئ البحر المتوسط طرق بحرية وطدت من العلاقات التجارية، وانعكس ذلك على تزايد حركية التجارة في المنطقة، خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين.

من ضمن الموانئ التي لعبت دورا كبيرا في نمو التجارة ميناء العرائش، وأكادير، وأسفي، وأزمور، وكان يتم بهذه الموانئ تبادل السلع والمواد المحلية المختلفة مع التجار الأجانب خاصة البرتغاليين الذين احتكروا

---

[1]- De Castries, Henry, « Lettre de Luis de Rueda a Maximilien et a Marie D'autriche », S.I.H.M, première série - dynastie sadienne **Archives et bibliothèques d'Espagne, Tome I**, p. 272.

[2]- بوشرب، أحمد، **دكالة والاستعمار...**، **مرجع سابق**، ص: 314.

[3]- لابيدس، أيرا م، **تاريخ المجتمعات...**، **مرجع سابق**، ص: 555.

المعاملات التجارية في أغلب المراكز الحيوية[1]. وكان ميناء سلا «**مهبط التجار المسيحيين من مختلف الجنسيات، من جنويين، وبندقيين، وانجليزيين، وفلاماندديين، لأنه كان يستعمل كميناء لكل مملكة فاس**»[2]، وكان لسكان المدينة تجارة كبيرة مع مدينة فاس[3]. وكان تجار مدينة راون الفرنسية على علاقة وثيقة مع سلا، وذلك للحصول على معدن القصدير. وكانت سفن تجار مارسيليا تحمل إليها قضبان الحديد، وبعض المواد المعدنية المصنعة، وبعض الأسلحة[4]، وكانت سفن لاروشيل تقبل، بشكل منتظم، على مدينة سلا، التي جعلت منها مركزا رئيسيا لتجارتها[5].

وكان ميناء مدينة تفتنة بإقليم حاحا في غاية الجودة للسفن الصغيرة، حيث اعتاد بعض التجار أن يجيئوا إليه ليقايضوا سلعهم بالشمع وجلود الماعز، وكان بهذه المدينة جمرك وضريبة الملح، وكانت جميع مداخيل المدينة تقسم بين الرجال القادرين على حمايتها والدفاع عنها[6]. وكانت المدينة من قبل مهبط التجار الجنويين إلى نهاية الربع الأول من القرن السادس عشر، حيث كانت تجرى من هذه المدينة معاملاتهم التجارية مع فاس وغيرها من المدن، وكان من أشهر تجارهم، التاجر "**توماسو دي مارينو**" Thommaso di Marino، الذي اشتهر بعلاقاته الكثيفة بين سلا وفاس التي استقر بها ثلاثين سنة إلى أن توفي بها، وكان له ابن في أصيلا ربما كان يمارس النقل بين هذه المدينة وجنوة[7]، إلا أن التجارة الجنوية لسوء الحظ واجهت صعوبات من قبل البرتغاليين، في نهاية القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر الميلادي، مما جعل أعمالهم التجارية تتركز

---

[1]– حري بالذكر، أن الإتفاقية التي عقدتها البرتغال مع سكان أسفي في سنة 1488م، على تأدية 300 ألف مثقال من الذهب أو نفس القيمة من الشمع سنويا في كل شهر شتنبر للبرتغال.

De Cenival, Pierre, « Lettre de Jean II au caïd et aux habitants de safi », Setubal 16 octobre 1488, S.I.H.M, première Série- dynastie Sa'dienne, **Archives et bibliothèques de Portugal, Tome I**, p. 25.

وبلغ ما صدر إلى البرتغال سنة 1514 حوالي 2600 مثقال من الذهب وأزيد من 640 ربع من الشمع ونسبة جيدة من الجلد.

Ibid, « Lettre d'Affonso Rodrigues et de Francisco Fernandes a Emmanuel I », p. 561.

ويذكر بوشرب أحمد في مؤلفه **دكالة والاستعمار**، ص: 291، أن الأعشار المؤذات عن الشمع والعسل بأزمور بلغت 2000 كروزادو سنويا.

[2]– الوزان، الحسن، **مصدر سابق**، ص: 208.

[3] - Valentin, Fernandez, op.cit, p. 27.

[4]– المنصوري، عثمان ، **مرجع سابق**، ص: 383.

[5] - Delafosse, Marcel, op.cit, p. 76.

[6]– الوزان، الحسن، **مصدر سابق**، ص: 109.

[7] - Ricard, Robert, « Contribution à l'étude du commerce génois au Maroc durant la période portugaise, 1415-1550 », **Annales de L'institut D'études Orientales**, Tome III, 1937, Alger, p. 58.

في بعض المدن الأطلسية كمدينة سلا، وأصيلا، والعرائش، وظلت تجارتهم في اتصال وثيق مع فاس[1]، واستمرت مضايقات البرتغاليين للتجار الجنويين، كحالة التاجر الجنوي "**ميس بنيتو**" Mice Benito المستقر مع عائلته بمدينة أصيلا، والذي دفعته مضايقات حاكم المدينة إلى أن يشكوه للملك البرتغالي[2]. وفي 1514م قام برتغاليو أكادير بمصادرة سفينة جنوية في ميناء تاركوكو، وكانت السفينة الجنوية تؤمن الخدمات التي تربط بين قادس وجنوب المغرب. وفي 1517م تعرض ميناء تركوكو الذي كان المركز الرئيسي للتجارة الجنوية في الجنوب للدمار من قبل البرتغاليين الذين استعبدوا جميع السكان بما فيهم التجار الجنويين[3].

وظل ميناء أنفا منفذا رئيسيا لتصدير القمح منذ القرن الثاني عشر، واحتفظت بهذا الدور خلال القرن الخامس عشر، إذ بعد بضع سنوات من احتلال البرتغال لمدينة سبتة أخذت توجه سفنها صوب المدينة لتحميل القمح بأمر من الملك البرتغالي[4]، وهذا الإقبال على المدينة جعلها تدخل في النظام الاقتصادي المعقد آنذاك، وذلك لغناها بهذه المادة الحيوية، إلى جانب الخيول التي تأتيها من الشاوية، وهي بضاعة كانت تتيح للتجار البرتغاليين إمكانية اقتناء الذهب والعبيد من جزيرة أرغين[5]. وهكذا أصبح المغرب في نهاية المطاف ما بين 1450 و1550م بمثابة خزان كبير من القمح الذي يتم تجميعه من أنفا، وسلا، وأسفي، ومازكان، وتيط، ليوجه نحو البرتغال[6].

كان مرفأ أنفا قبل سيطرة البرتغال عليه المرفأ الوحيد، الذي كانت له تجارة مع تجار فلورنسا، وجنوة، وبيزا، وصقلية، وإشبيلية، وإسطنبول، وكان أهل ماجوركا يترددون على هذا الميناء، الذي كان له نظام ضريبي خاص يسمى بـــ"الانطلاقة"، وهو نظام يخول للتاجر الذي دفع هذه الضريبة بيع سلعته بالتقسيط في مدن أخرى[7]. ونظرا لأهمية ميناء العرائش، وسبتة، والمضيق، فقد ارتاده التجار من مختلف دول المجال المتوسطي، حيث كانت تصله منتجات فاس[8]. وكان تجار مدينة قادس يقصدون العرائش طيلة القرن السادس

---

1 - Ricard, Robert, **Contribution à l'étude du commerce génois**, op.cit, p. 57.
2 - Ibid, p. 59.
3 - Marroun, Abdeltif, op.cit, p. 45.
4 - Ricard, Robert, **Le commerce berbérie**, op.cit, p. 275.
5 - Adam, Andre, **Histoire de Casablanca**, op.cit, p. 47.
6 - Ricard, Robert, op.cit, p. 275.
7- هاشم المعروفي، **عبير الزهور في تاريخ الدار البيضاء...**، مرجع سابق، ص: 64- 65.
8 - De Castries, Henry, « Note sur le commerce au Maroc », première série - dynastie sadienne, **Archives et bibliothèques d'Angleterre, Tome I**, p. 132.

عشر الميلادي، حيث يصدرون إليها وإلى الثغور المحتلة منتجاتهم بما فيها الجياد، والقمح، والفواكه، والخمور[1]، وكانت التوابل تصل إلى هذه الموانئ بفضل التجار الجنويين[2]، الذين كانوا يصدرون جلود مدينة فاس نحو الأندلس[3]. وكان للتجار الفرنسيين دور في تنشيط حركة التجارة بين سبتة وفاس، وإن عرفت فتورا، خلال القرن السادس عشر، بسبب أوضاع المغرب والاحتكار البرتغالي[4].

وشكل ميناء أسفي مركزا مهما ربط بين الصويرة، ومراكش، ومازكان، وتتحكم المدينة اقتصاديا في القرى المجاورة لها، التي تزودها بالحبوب والشمع والزبدة والجلود[5]، وتعد أسفي من أغنى المناطق بمادة القمح، وكان لسكان المدينة مخازن أو مطامير لتخزين القمح، والاحتفاظ به مدة طويلة دون أن تصيبه السوسة[6]. وكان تجار البرتغال يجلبون إلى هذا الميناء الأقمشة الزرقاء والحمراء والكتان، وتشحن سلع ذات قيمة من قبيل الذهب، والفضة، والمرجان الأحمر، والعقيق، والزعفران، والقرنفل، والفلفل، والزنجبيل، والسروج، والسلع المجلوبة من القارة السوداء كالعبيد السود من غينيا، والذهب، وجلود الغزلان، والطلح، وقطط الزباد، والنعامة، والإبل، والأبقار، والماعز[7]. وشهد ميناء أسفي نشاطا حيويا بعد وصول الشرفاء إلى الحكم، حيث بدأت تتوافد على الميناء المنتجات والبضائع الممنوعة كالأسلحة والكور والرماح وغيرها من المواد الأخرى، مقابل شحن المنتجات المحلية خاصة القمح. وهكذا، لعب ميناء أسفي دورا حيويا في التجارة الخارجية للمغرب. وكان ميناء أكادير يستفيد من منطقة آقا، التي كانت مستودعا للتجارة ما بين تازروالت والسودان، بحيث ترسل إلى أكادير وماسة: الذهب والعاج وريش النعام، ليتم تبادلها مع المنتجات الأوربية خاصة المنسوجات والأسلحة النارية[8]، التي كان يتاجر فيها التجار الجنويون مع السكان المحليين[9]، بعد أن قصدوا ماسة، واستقر بعضهم بها سنة 1507م، وذلك للمتاجرة في الذهب، والشمع، والجلود، والعنبر، والصمغ، والنيلة. كما استقر عدد منهم

---

[1] – المنصوري، عثمان، **التجارة بالمغرب...**، **مرجع سابق**، ص: 378.

[2] – نفسه، ص: 39.

[3] – نفسه، ص: 370.

[4] – نفسه، ص: 382.

[5] – الشاذلي، عبد اللطيف، **مرجع سابق**، ص: 24.

[6] - Valentin, Fernandez, op.cit, p. 37.

[7] - Ibid, p. 61.

[8] - Abitbol, Michel, **Le Maroc et le commerce transsaharien**, op.cit, p. 12.

[9] - De Castries, Henry, « Avis sur le commerce avec les maures », 1532, S.I.H.M, première série – dynastie Sa'dienne, **Archives et bibliothèques d'Espagne Tome I**, p. 57.

بحاحا في ميناء تاركوكو سنة 1510م[1]، وكانت سفنهم تتردد على هذا الميناء قادمة من قادس محملة بالأثواب خاصة البرادات، والأسلحة.[2]

رغم أهمية ميناء أسفي وأكادير، فإن نهضتهما على غرار موانئ البحر المتوسط كانت تقف أمامها السلطة البرتغالية، التي كانت تمنع التجار الأجانب من المتاجرة في الأماكن التي تحتلها[3]، حيث قطعت بالقوة علاقة الموانئ المغربية مع التجار الإيطاليين، خاصة الجنويين، الذين ظلوا يترددون عليها طيلة قرون بقصد المبادلات التجارية، فطاردوهم بعنف و لم يترددوا عن قتلهم أحيانا[4]، بل كانوا يعترضون سفنهم في جميع سواحل شمال إفريقيا[5]، مما تسبب في تدهور وضعية المغرب في التجارة العالمية التي أخذ مركزها في التحول جهة المحيط الأطلسي.[6] إضافة إلى ذلك تسببت الفوضى التي عمت البلاد، خلال القرن السابع عشر الميلادي، إلى استيلاء إيليغ على ميناء أكادير سنة 1637م، وأصبح تجارها يقصدونها بسلعهم ليرفع المرفأ نشاطا جديدا مع التجار الجدد، حيث كان لهولندا، وفرنسا، وإنجلترا، تجارة واسعة مع إيليغ[7]، وقد جاءت مذكرة "ألبرت ريفل" المؤرخة في 5 أبريل 1623م تحث التجار الهولنديين على المتاجرة في أكادير، باعتبار أن المدينة آمنه وصالحة للمتاجرة[8].

---

[1]– المنصوري، عثمان، **مرجع سابق**، ص: 371– 372.

[2] - De Cenival, Pierre, « Lettre d'affonso rodrigues et de Francisco Fernandes a Emmanuel I^er », S.I.H.M, première série- dynastie sa'dienne, **Archives et bibliothèques de Portugal, Tome I**, p. 561- 562.

[3] - Ibid, « Lettre de bastiao de vargas à Jean III », p. 200.

[4]– رزوق، محمد، **دراسات في تاريخ المغرب...**، مرجع سابق، ص: 143.

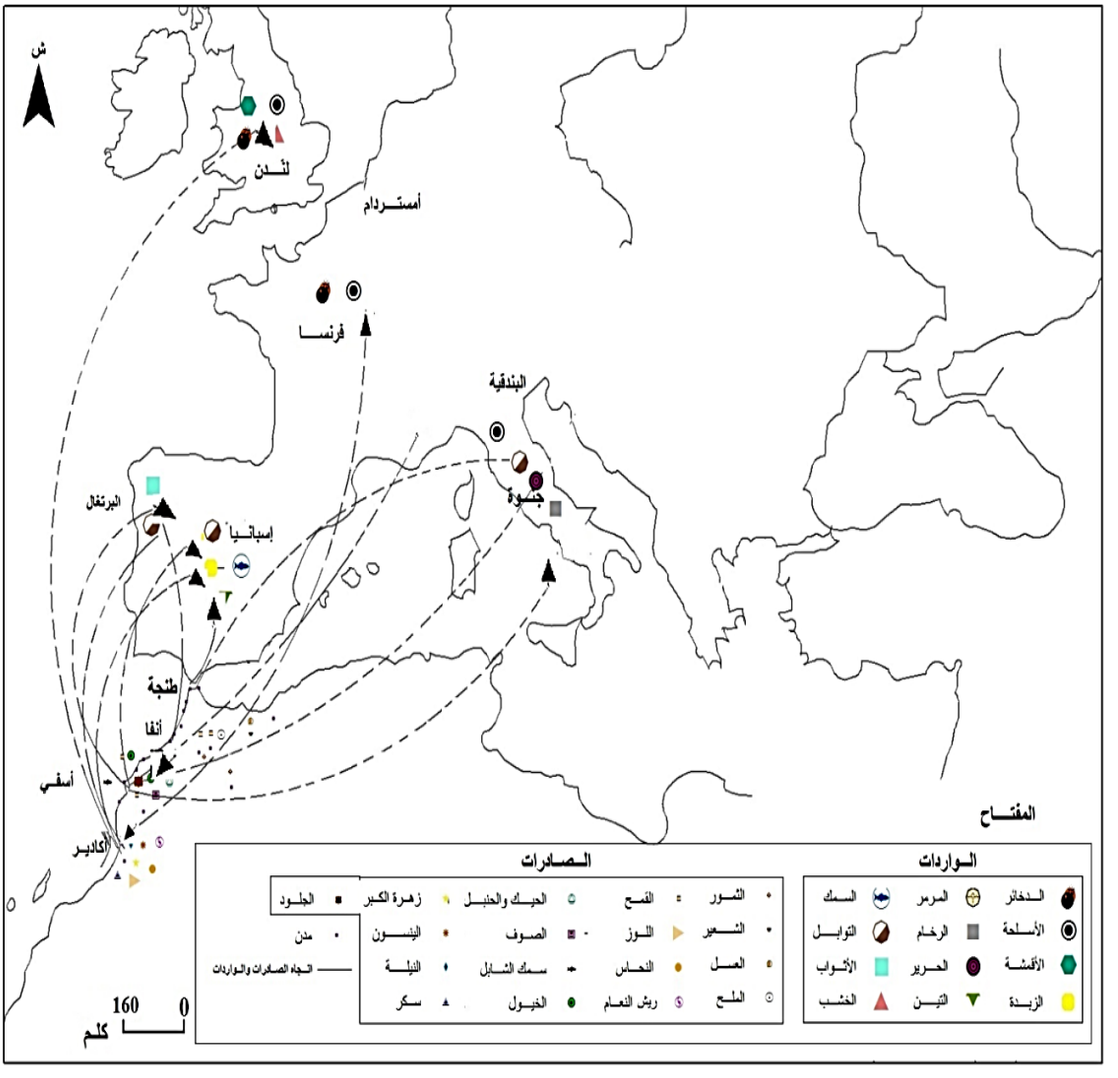
[5] - Braudel, Fernand, **La Méditerranée et le monde méditerranéen**, op.cit, p. 550- 551.

[6]– الناجي، محمد، **التوسع الأوربي والتغير الاجتماعي...**، مرجع سابق، ص: 52.

[7]– المختار السوسي، محمد، **إيليغ...**، مرجع سابق، ص: 161.

[8] - De Castries, Henry, « Journal o Albert Ruvl », S.I.H.M, première série - dynastie sadienne, **Archives et bibliothèques des Pays- Bas, Tome III**, Avril 1623, p. 290.

خريطة رقم 11: حركية الموانئ المغربية خلال القرن السادس عشر الميلادي



مصدر إنجاز الخريطة (بتصرف)[1]

[1]- De Cenival, Pierre, S.I.H.M, première série- dynastie Sa'dienne, **Archive et Bibliothèques de Portugal, Tome I**, p. 200- 410- 411- 774. De Castrie, Henry, S.I.H.M, première série – dynastie Sa'dienne, **Archives et Bibliothèques d'Espagne Tome I**, p. 50- 57- 272. Marroun, Abdeltif, op.cit, tome I, p. 45.

الوزان، الحسن، **مصدر سابق**، ج1، ص: 109 – 208. مارمول، كربخال، **مصدر سابق**، ج2، ص: 33. بنحادة، عبد الرحيم، **النشاط التجاري...**، **مرجع سابق**، ص: 83- 99- 310- 311- 317. بوشرب، أحمد، **دكالة...**، **مرجع سابق**، ص: 291- 304- 314.

لقد اعتادت الموانئ المغربية على الاتصال بالعالم الخارجي خاصة المدن النشيطة مثل البندقية، وجنوة، وفلورنسا، ومارسيليا، وفالنسيا، وراون، ولاروشيل، ولندن، وغيرها من مرافئ المتوسط والمحيط. وكانت تلعب دور محطة ترحيل معهودة تتوقف فيها البضائع المحلية قبل استئناف طريقها نحو جهات أبعد[1]. وكانت تشكل، إلى ذلك، نقطة عبور السفن الأوروبية وشحناتها من غينيا وجزر الكناري نحو قادس، ولندن، ومارسيليا، وموانئ المتوسط الأخرى، مما نتج عنه حركية ونشاط الموانئ المغربية[2]، والتي لم تؤثر مراسيم الحظر على نشاطها التجاري، فقد كانت سفن التجار المحظور عليهم المتاجرة مع المغرب تنطلق من إسبانيا نحو موانئ المغرب محملة بالكتان والقماش مقابل فداء الأسرى وشراء القمح السلعة المطلوبة لدى الإسبان بعدما لحقت بتجارتها خسائر جراء قرار المنع[3]، رغم أن استمرارية نشاطها التجاري مع مختلف دول المجال المتوسطي، كجنوة، والبندقية، وبيزا، ومارسيليا، وفلنسيا، وراون، ولاروشيل، وسان مالو، لم يستمر، حيث اصطدم بالحضور الإيبيري والفوضى وأزمات العرش والأوبئة. وعموما، تحتل الموانئ المغربية موقعا مهما في المجال المتوسطي والأطلسي، شجعت توافد السفن الأجنبية عليها، وانعكس ذلك بالإيجاب على حركيتها التجارية، غير أن السلطة الحاكمة لم تستطع الحفاظ عليها، وتطوريها وتهيئتها بإحياء النشاط التجاري بالموانئ القديمة كأنفا، وغيره من الموانئ الأخرى.

3- البورجوازية التجارية

ظلت ممارسات التجار المغاربة محدودة مع دول المجال المتوسطي لارتباط التجارة بغايات وأهداف السلطان، وفي ظل غياب حرية المبادرة الفردية وتملك وسائل الإنتاج، خلافا لمدن ودول الضفة الشمالية التي ظهرت بها الأوراش العائلية أو "المانفكتور" Manufacture، وتزايد المحلات التجارية بفضل ممارسة الأعمال التجارية، وقد أسفر هذا الوضع عن ظهور الطبقة البرجوازية التجارية والصناعية وفئة العمال إلى جانب الطبقة الفلاحية الكبيرة[4]. في حين لم تتطور فئة التجار المغاربة، بسبب الأزمات الدورية. ولم تتطور هذه الطبقة، خلال فترات الاستقرار والأمن، والانتعاش التجاري، بفعل ممارسة السلطان للتجارة، والذي كانت باسمه تتم

---

[1]- ميج، جون لوي، مرجع سابق، ص: 70.

[2] - De Castries, Henry, « El Corregidor de Cadiz », 10 Mai 1532, S.I.H.M, première série – dynastie Sa'dienne, **Archives et bibliothèques d'Espagne Tome I**, p. 51.

[3] - Ibidem.

[4] - Braudel, Fernand, op.cit, p. 24.

جميع الأعمال التجارية ومختلف المعاملات مع الدول الأجنبية، فقد كان «**جماعا للأموال**»[1]، فهو أكبر تجار البلد، يبخس ثمن مشترياته على أصحابها، ثم يكلف المشترين منه ولا يرضى في أثمانها على الربح القيم[2]، إذ لم يكن أحمد المنصور يشغله سوى «**ملء خزانته بالأموال، وكان خلافا لأعراف المسلمين مولعا بالمجوهرات فكان يشتريها بأثمان باهظة**»[3]، وكان ابنه المولى زيدان يشتغل في التجارة «**فكان يبيع القمح للنصارى ويقبض منهم في الزرع الحديد ويدفعه لأهل مراكش بأغلى ثمن**»[4].

وهكذا، لم يكن يتم التعامل في أي شيء دون إذن من السلطان[5]، الذي ارتبطت الأعمال التجارية بغاياته وأهدافه، مما تسبب في تدهورها وتراجعها، ولم يحقق للبرجوازية ازدهارا مثلما تحقق الأمر بالنسبة لبرجوازية الشمال المتوسطي، بل إن هذه الطبقة تضررت من كثرة القروض التي كانت تلزمها السلطة عليهم، فقد لجأ عبد الملك إلى الاقتراض منهم خاصة من تجار أهل فاس، إذ وصل المبلغ المقترض 315000 أوقية[6]. وأعطت الطوائف اليهودية بفاس مائة وأربعون ألف أوقية وكانت ضريبة مجحفة في حقها[7]. وهو الأمر نفسه حصل عندما احتل والده محمد الشيخ مدينة فاس لأول مرة، واستنجاد الوطاسيين بالأتراك لاسترداد المدينة ألزموا تجارها بما فيهم اليهود بأداء تعويضات الفرقة التركية[8]. كل هذا جعل طبقة التجار تعرف ركودا في الزيادة من ثروتها، ووجدت صعوبات كثيرة في تنمية تجارتها نتيجة كثرة الضرائب، خاصة مع بداية العهد السعدي، وفترة الاضطرابات التي أعقبت وفاة أحمد المنصور، حيث تكررت نفس الممارسات من قبل أبنائه، إذ عمد ابنه محمد الشيخ إلى اقتراض سلف لمرتين من تجار فاس لتهييئ الحملة ضد زيدان بمراكش، زيادة على كل

---

[1]– الناجي، محمد، **التوسع الأوربي والتغير الاجتماعي...**، **مرجع سابق**، ص: 39.

[2]– نفسه، نفس الصفحة.

[3]– دي صالدانيا، أنطونيو، **أخبار أحمد المنصور سلطان المغرب**، تقديم وترجمة وتحقيق إبراهيم بوطالب وعثمان المنصوري ولطفي بوشنتوف، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، 2011، ص: 96.

[4]– مؤرج مجهول، **تاريخ الدولة السعدية...**، **مصدر سابق**، ص: 93.

[5] - De Castries, Henry, « Lettre de Moulay Ahmed El-Mansour a Élisabeth », 3 Juillet 1602, S.I.H.M, première série - dynastie sadienne, **Archives et bibliothèques d'Angleterre, Tome II**, p. 211.
- Ibid, « Sauf-Conduit donné par Moulay Abdallah El-Ghalib à Robert Bordet », 6-16 avril 1561, S.I.H.M, première série- dynastie sadienne, **Archives et bibliothèques de France Tome III**, p. 749- 750.

[6]– الفيلالي، عبد الكريم، **التاريخ السياسي...**، **مرجع سابق**، ج3، ص: 328.

[7]– ابن دنان، **كتاب التواريخ أو تاريخ فاس...**، **مصدر سابق**، ص: 19.

[8]– مزين، محمد، **فاس وباديتها...**، **مرجع سابق**، ج2، ص: 558.

المساعدات التي ساهموا بها في الجهاد لتلبية نداء رجال الدين من قضاة ومفتين وأئمة[1]. ودفع هذا الوضع الكثير من التجار إلى اختلاق حوادث سرقة محلاتهم ودورهم، وإخفاء سلعهم عن الطامعين[2].

رغم توفق بعض الأسر التجارية المغربية، خاصة الأسر الفاسية، في مراكمة رؤوس الأموال، بفضل علاقاتهم مع مختلف تجار موانئ الحوض الغربي للبحر المتوسط، وخصوصا موانئ إيبيريا قبل وصول الشرفاء إلى الحكم، فإنه لم تتهيأ لهم عقلية المقاولات على غرار تجار الضفة الشمالية من البحر المتوسط، الذين طوروا تجارتهم من محلات بائسة إلى متاجر كبرى متخصصة في قطاع معين مثل محلات النسيج بفلورنسا[3]، والتي كانت برجوازيتها وباقي المدن الإيطالية تستثمر رؤوس أموالها في شتى الميادين[4]. أو على غرار الحضور الكبير للتجار المغاربة في شرق البحر المتوسط، والذين تأثروا بخبرة تجار تلك الضفة في الأعمال التجارية، فشكلت بذلك محركا أساسيا في تجارة بورصة، وإسطنبول، وغرناطة، والبندقية، وفرنسا، ولعبت دورا كبيرا في تجارة مصر مع أوربا في مينائي الإسكندرية والرشيد وسيطرتها على التجارة في الميناءين. ومن الأسر التجارية المغربية التي فرضت وجودها هناك عائلة الحضري، والفهمي، والوراسني، وابن عطية، وسويحة، وغزوش، وفحيمة، وابن منديل وغيرهم، وكانت تجارتهم قائمة على تصدير التوابل إلى البنادقة والفرنسيين[5]. بل إن بعضهم استقر في المدن الفرنسية والإيطالية وكونوا شركات مع تجار الإسكندرية، وكان لهم وكلاء في مختلف موانئ البحر المتوسط.[6] وكانت تتاجر بعض هذه الأسر في الأخشاب، وامتلكت عدد من مغالق الخشب في بولاق وكونوا عددا من الشركات لجلب هذه المادة من الأناضول عبر السفن التي كانت تمتلكها[7]. لكن، بالرغم من أهمية هذه الطبقة، فإن السلطة المغربية لم تتمكن من ربط علاقات معها والاستفادة من دعمها، خاصة وأن هذه الفئة كانت محركا أساسيا في الاقتصاد المتوسطي، ويشهد لها بدورها الكبير في التنظيمات التجارية في العديد من

---

[1]– مزين، محمد، **فاس وباديتها...**، **مرجع سابق**، ج2، ص: 558.

[2]– المنصوري، عثمان، **التجارة بالمغرب...**، **مرجع سابق**، ص: 323.

[3] - Ruggiero, Romano, « À Florence au XVIIe siècle », **Annales. Économies, Sociétés, Civilisations**. 7e année, N. 4, 1952, p. 509.

[4]– الناجي، محمد، **التوسع الأوربي والتغير الاجتماعي....**، **مرجع سابق**، ص: 46.

[5]– عبد المعطي، محمد حسام، **العائلة والثروة...**، **مرجع سابق**، ص: 231.

[6]– نفسه، ص: 233.

[7]– نفسه، ص: 229

المدن المتوسطية سواء في تنظيم الأسواق، وتكوين شبكات تجارية، والتمويل، وإقامة الشركات[1]. بالإضافة إلى علاقاتها الواسعة مع مختلف تجار المجال المتوسطي بما فيهم التجار البنادقة والجنويين.

وهكذا، فإن دور الجالية التجارية المغربية لا يختلف عن الدور الذي لعبه التجار الأجانب في مختلف دول المجال المتوسطي والمغرب على الخصوص، حيث كانت هي الأخرى محركا أساسيا للتجارة المغربية، وفي تنشيط التجارة الخارجية خلال فترات الاستقرار، إذ كانت لهم إمكانات وموارد مالية كبيرة أكثر من اليهود خاصة تجار جنوة، الذين كانوا يمارسون مهاما بنكية في المراكز التجارية المغربية النشيطة، وأنشئوا بها عددا من الوكالات التجارية[2]، وكان المغاربة يفضلون المتاجرة معهم، فكانوا يقرضون الأموال منهم مقابل فوائد ربوية[3]. وكان التجار الإسبان على علاقة وثيقة مع المغاربة، إذ كانوا يتاجرون في القماش والكتان، وتهريب المواد الممنوعة خاصة الأسلحة[4]، وكانوا في مقابل ذلك يشحنون المنتوجات الفلاحية[5]. ورغم احتكار التجارة من قبل البرتغاليين في الثغور التي تحتلها، فإنها لم تردع التجار الإسبان عن المتاجرة فيها، إذ خلال سنة 1551م وصل إلى ميناء أسفي ثلاثة تجار إسبان محملة سفنهم ببراميل الزيت والأقمشة، كما وصلت سفينتين سنة 1552م، واحدة من قادس وأخرى من ماديرا، محملتين بالسيوف، والحديد، والرماح التي وصلت إلى 2000 رمح، وقد تم نقل جميع هذه المواد نحو مدينة مراكش[6]. وكان للتجار الفرنسيين وكالة مكتظة بالبضائع في أكادير سنة 1550م، وكان لبعضهم علاقات تجارية مع سكان أسفي ما بين 1552 و1561م[7]، وقد جذبتهم السلع المتنوعة لهذه المناطق للمتاجرة مع المغرب، رغم الوجود البرتغالي وهيمنته على هذه المراكز، وشجعهم التوافد على المغرب قربه الجغرافي، وغنى المنتجات الإفريقية الوافدة عليه كالذهب، والأسرى، والفلفل، والملح،

---

[1]– عبد المعطي، محمد حسام، **العائلة والثروة...، مرجع سابق**، ص: 255.

[2]– المنصوري، عثمان، **مرجع سابق**، ص: 371.

[3]– نفسه، ص: 369.

[4] - De Castries, Henry, « Avis sur le commerce avec les maures », 1532, S.I.H.M, première série – dynastie Sa'dienne, **Archives et Bibliothèques d'Espagne Tome I**, p. 57.

[5] - De Cenival, Pierre, « Lettre du Duc de Bragance a Emmanuel 1er », Azemmour, vers le 6 Septembre 1513, S.I.H.M, première série- dynastie Sa'dienne, **Archive et bibliothèques de portugal, Tome I**, p. 410- 411.

[6] - Ricard Robert, De la Veronne chantal, « Relation de Don Luis Cuva », 1552, S.I.H.M, première série – dynastie Sa'dienne, **Archives et bibliothèques d'Espagne Tome II**, p. 58.

[7]– المنصوري، عثمان، **مرجع سابق**، ص: 382.

والعسل، وريش النعام، وأنياب الفيل، والتبغ، والعنبر، والملابس ذات الأكمام الواسعة، والصنادل والأحذية[1]، وبعض المنتجات المصنوعة كالمنسوجات والحلي التي زادت حصتها تدريجيا مع شحنات الذهب والعبيد[2].

لقد كانت قدرة المغرب كبيرة على تحقيق تفاعل اقتصادي مهم في المجال المتوسطي، بفعل غناه بالموارد الطبيعية والمعدنية، وتوفره على الطبقة المحلية والأجنبية، إلا أن عدم توظيفه لهذه الموارد، واستغلال رؤوس الأموال الناتجة عن التجارة النائية بشكل أمثل حال دون تحقيق تنمية مقاولاته التي ظلت تشتغل بوسائل بدائية. كما أن الدولة لم تستغل الحضور الكبير للأسر التجارية المغربية بالحوض الشرقي للبحر المتوسط من حيث دورها في التنظيمات التجارية وصلاتها الكثيفة بتجار المجال المتوسطي.

4- حصيلة المعاملات التجارية

تؤشر الكميات المصدرة من السلع المغربية نحو دول الضفة الشمالية على وجود حركية تجارية كبيرة، استفادت منها هذه الأخيرة، في حين كانت فائدتها محدودة على اقتصاد المغرب، وذلك بفعل سوء تدبير موارده في تنمية اقتصادية حقيقية، تاركا المجال لأوروبا المتوسطية، لاستغلال خيراته بشكل واسع، مما انعكس على محدودية تفاعله مع النظام الاقتصادي القائم بالمجال المتوسطي، بحيث لم يتمكن من بناء قاعد اقتصادية متينة مرتكزة على المعامل والأوراش الصناعية الكبرى، على غرار مصانع مدن ودول المجال المتوسطي، و لم يتمكن من استثمار علاقاته التجارية مع جنوة، والبندقية، وفلورنسا، وفرنسا وغيرها من المدن والدول في تحقيق تفوق تجاري ومنافسة الهيمنة البرتغالية، والإسبانية، والإنجليزية، والهولندية، بل حتى علاقته التجارية مع لوهافر، التي كانت نشطة جدا، في النصف الثاني من القرن السادس عشر الميلادي، لم يستغلها بشكل إيجابي قبل أن تتوقف تماما بسبب قوانين الحظر التي فرضتها السياسة الإسبانية تجاه المغاربة[3]، ليستمر بذلك المغرب في سياسته الاقتصادية القائمة على استيراد المواد الأساسية وتصدير مواد خام وبأثمنة رخيصة.

رغم حركية الرواج التجاري بين المغرب والمجال المتوسطي، خلال القرن السادس عشر الميلادي، إلا أن عائدات التجارة مع دوله كانت محدودة، خلافا لتجارة الضفة الشمالية والغربية من البحر المتوسط، والتي

---

[1] - Abitbol, Michel, op.cit, p. 10.

[2] - Ibidem.

[3] - Vignols Leon, See Henri, **Le commerce malouin au Maroc**, op.cit, p. 367.

استغلت مراكز المغرب الرئيسية، محققة بذلك مصدرا كبيرا من الربح، حيث امتدت مصادر واردات تجارتها إلى مناطقه الداخلية[1]، وقامت بقطع اتصالاته مع جنوة والبندقية[2]. أضف إلى ذلك، الأثر الكبير الذي أحدثته المنافسة الخارجية، فيما بين المدن التجارية المتوسطية والمحيطية، على التجارة المغربية، فنتيجة للهيمنة التجارية الكبيرة لهذه المدن أفقدت المدينة المغربية الداخلية أهميتها التجارية لصالح المدينة الساحلية، هذه الأخيرة التي استنزفت مواردها من قبل الأوربيين، واستغلت كمراكز لانطلاق سفنهم نحو العوالم الجديدة. وبالتالي، فإنه بخلاف النمو التجاري البطيء الذي حققته المدينة المغربية، كانت مدن أوربا المتوسطية ومدن الإمبراطورية العثمانية تزدهر وتزداد قوة وعظمة على مستوى التجارة، إلى درجة أنها تمكنت من فرض شروطها التجارية على الأطراف المؤثرة في المجال المتوسطي، مما كان يتسبب أحيانا في تعطيل تجارة تلك الدول.

وعلاوة على ذلك، تمكنت عدد من المدن التجارية المتوسطية من أن توظف الصراعات المجالية بين الدول لصالحها، فجنوة مثلا استفادت من خلافات فرنسا وإسبانيا، مما خول لها ارتقاء مكانة تجارية لعبت فيها دور الوسيط التجاري بين إسبانيا وإيطاليا، وقد ساعدها في تقوية مكانتها امتلاكها لسفن حربية قوية[3]، هذا في الوقت الذي عجزت فيه مدن المغرب عن توظيف تلك الصراعات لتقوية اقتصادها كالبندقية التي ظلت، هي الأخرى، محافظة على قوتها وسيطرتها على البحر الأدرياتيكي بعدما استفادت من الظروف السياسية الجديدة الناتجة عن معركة ليبانتو 1571م[4]. والأمر نفسه بالنسبة لمدينة راغوس، التي استطاعت أن تحقق ازدهارا تجاريا كبيرا بفضل جدارة سكانها البالغ عددهم 25000 نسمة ورغم خلافاتها مع البندقية فقد ظلت علاقاتها جيدة مع نابولي، وفرنسا، وإسبانيا، لتأمين تجارتها من مدينة مسينيا حتى قاديس، وكانت سفن تجارها خلال 1582م تشحن الجلود، والشمع، والجبن، والقطن من البلقان نحو السوق الإيطالية، وتجلب الأقمشة، والمخمل، والديباج من فلورنسا[5].

وفي المقابل، لم يستطع المغرب أن يوظف مواده وثرواته، التي كانت تتوق إليها أوربا المطلة على البحر المتوسط لفرض هيمنته ووجوده التجاري في المجال المتوسطي، لتظل بذلك تجارته متواضعة، لم تلعب فيها المدينة

---

[1]- De Castries, Henry, **Le Maroc D'autrefois**, op.cit, p. 834.

[2]– رزوق، محمد، **دراسات في تاريخ المغرب...**، مرجع سابق، ص: 143.

[3]- Braudel, Fernand, **La Económica Del Mediterráneo Del Siglo XVII**, op.cit, p. 24.

[4] - Braunstein, Philippe, **À propos de l'Adriatique**, op.cit, p. 1270.

[5]- Ibid, p. 1271.

دورا كبيرا على غرار المدن التجارية المتوسطية، رغم وصول التجار البنادقة، والجنويين، إلى مدنه التي احتلتها إسبانيا والبرتغال، حاملين معهم الحرير والتوابل نحو الموانئ المغربية، فإنها لم تستفد من خبرتهم في الأعمال التجارية والمعاملات. شأن مثيلاتها مدينة نيس التي أنشأت مؤسسات لتدبير الشؤون الاقتصادية بالمدينة، حيث كانت تخصص موظفين يشرفون على تجارة القمح والنبيذ، وكان عددهم أربعة، يمثل كل واحد منهم الطبقة الثالثة المكونة من النبلاء، والتجار، والعمال، والحرفيين، ويتم تعينهم من قبل الأمناء، وكانت مهمة موظفي القمح ضمان بيع الحبوب، والحرص على جودة المنتوج والعرض. أما موظفو النبيذ فمهمتهم تتعلق بتشجيع تصديره، ومنع استيراد السلع التي تنتج بكميات كافية من الزراعة المحلية[1].

وكان تفاعل المغرب التجاري في المنطقة محدودا أمام المراكز التجارية النشيطة في إسبانيا خاصة إشبيلية التي كانت تصلها مواد العالم الجديد عبر الخط التجاري الرابط بين أوربا وأمريكا، والذي هيمنت عليه منافسة بذلك الخط التجاري الذي يربط لشبونة والأطلسي، فكان يتوافد على المدينة عدد كبير من السفن ذات الحمولة الكبيرة التي تشحن المعادن، والسكر، وخشب البقم، والعبيد، وبراميل سمك الرنجة[2]، وفي الوقت الذي كانت فيه السلطة المغربية تعمل على ترسيخ سلطتها على التجارة الصحراوية كانت السفن الإسبانية تنطلق من إشبيلية وقادس، وفي بعض الأحيان من كورونا، لجلب المعدن الأبيض من المكسيك والبيرو، وشحن خشب البقم من أمريكا الوسطى، وكانت الفرقاطات الهولندية والفرنسية تشحن الفضة من الموانئ الأطلسية لتصب في موانئ فرنسا وهولندا، وكانت هذه السفن تأخذ طريقا بحريا يؤدي إلى جنوة لإعادة توزيع تلك المنتجات. كما كانت السفن تأخذ طريق الأندلس وستوبال لإعادة توزيع الفضة. وتنتقل السفن من البرازيل وساو تومي إلى لشبونة، ومارسيليا، وجنوة، ولاروشيل، ونانت، وراون، ولندن، وأمستردام. وتنتقل سفن أخرى محملة بالعبيد من شواطئ غينيا إلى البرازيل، ومن ثم إلى قشتالة، وتأخذ تجارة التبغ نفس الطريق نحو الموانئ المتوسطية[3].

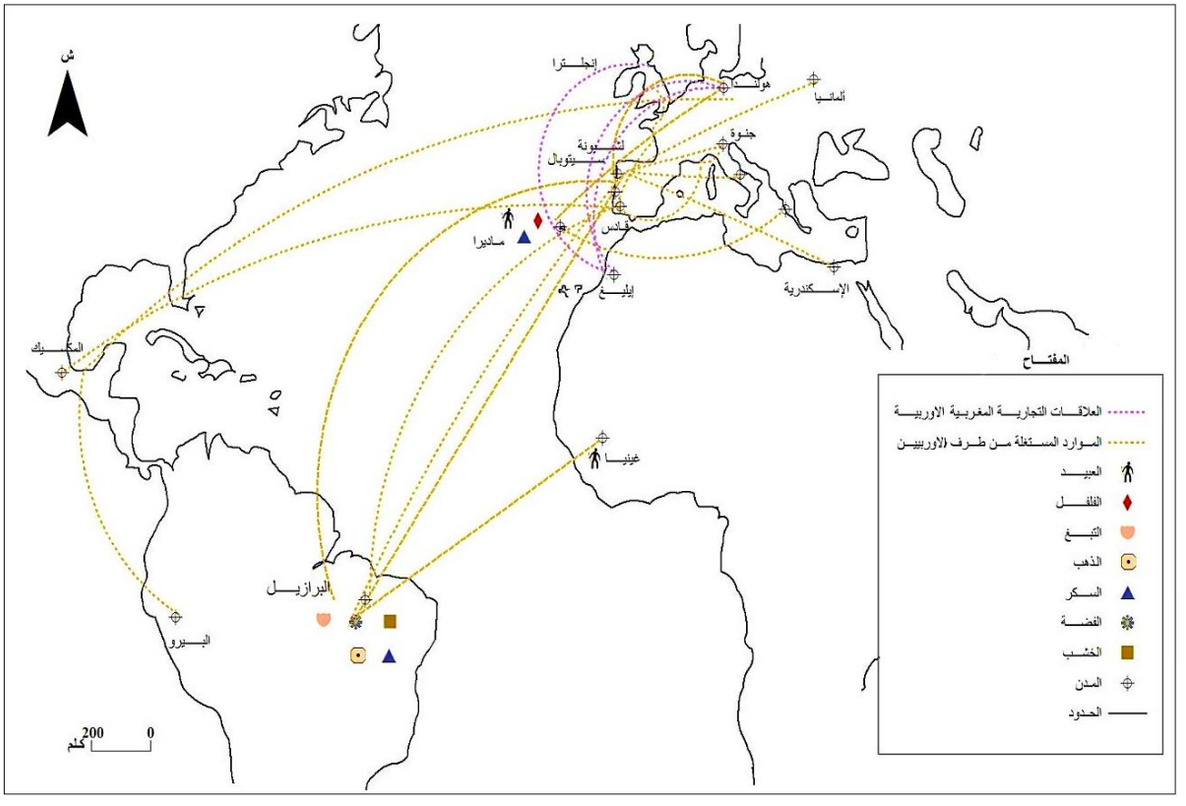
[1]- Hildesheimer, Françoise, **Nice au XVIIe siècle**, op.cit, p. 32.
[2]- Braudel, Fernand, op.cit, p. 18.
[3]- Godinho Magalhaes, Vitorino, **Création et dynamisme économique**, op.cit, p. 34.

إن أهم ما يبين محدودية تفاعل المغرب تجاريا، مقارنة ببلدان المجال المتوسطي، عجز مراكزه التجارية الرئيسية عن منافسة لشبونة وما انتفعت به المدينة، حيث كانت تصلها السفن محملة بالعبيد والذهب من سواحل غينيا والبرازيل[1]، ولم تستفد إلا على نحو ضئيل من تدفقات الأطلسي خلافا لمدينة قاديس التي أصبحت بفضل مواد العالم الجديد عاصمة الفضة الأطلسية في المتوسط، ومركزا مهما لتوزيع هذه المادة بين بلدانه[2].

وإجمالا، تبقى استفادة المغرب من المنتجات القادمة من العالم الأطلسي ضعيفة مقارنة مع بقية مدن ودول المجال المتوسطي، إذ لم تصله أكثر المواد المعروضة في الأسواق المتوسطية خاصة الخشب. أما الذرة فلم تصله إلا نسبة قليلة، في حين كانت الحمولات تنتقل إلى إيطاليا والبلقان لمبادلتها مع الأصباغ والتبغ الذي كانت تسيطر عليه البندقية[3]. كما أن استفادته من التجارة النائية كانت ضعيفة، حيث ظل الذهب الذي كان يصدره إلى المتوسط إنما يمر منه لينتقل صوب مراكز التجارة والبنك والصناعة[4]، والتي تمكنت، بفضل مواد هذه التجارة، من تحقيق تراكم رأسمالي كبير، إلى جانب دور الصناعة التي كانت عاملا مهما في نمو اقتصادها.[5]

[1] - Godinho Magalhaes, Vitorino, op.cit, p. 34.
[2] - Braudel, Fernand, op.cit, p. 27.
[3] - Ibid, p. 31.
[4] – الناجي، محمد، **التوسع الاوربي والتغير الاجتماعي...، مرجع سابق**، ص: 55.
[5] – نفسه، ص: 11.

خريطة رقم 12: المغرب والسوق الدولية خلال القرن السابع عشر الميلادي



مصدر إنجاز الخريطة (بتصرف)[1]

[1] - Braudel, Fernand, **La Económica del Mediterráneo**, op.cit, p. 551, 568- 578. Godinho Magalhães, Vitorino, op.cit, p. 33.
Hauser, Henri, « L'exposition d'histoire économique d'Amsterdam », Annales D'histoire économique et sociale, 2e année,
N 5, 1930, p. 90.

إن التفوق التجاري الذي حققته مدن المجال المتوسطي بلغ مداه مدن الشمال الأوربي كأنفيرس وبروج Bruges، والفلاندر، وبرابانت Brabant، التي فاقت، هي الأخرى، مدن المغرب في النمو التجاري[1]، وورثت مجد عدد كبير من المدن المتوسطية، بل إن مواد المغرب وإفريقيا كانت تصل إلى سوق أنفيرس سنة 1488م عبر تجار البرتغال محملة سفنهم بالقمح، والسكر، والعاج، وكانت تصدر نفس المواد إلى مدينة بروج[2]. لتصبح هذه المدن خاصة أنفيرس سوقا عالمية ومقر للقناصل، والسفراء، والوكلاء التجاريين. ولعبت المنتجات الواردة إليها من التوابل، والأخشاب، والقمح، والنحاس، والمصنوعات المختلفة، أهمية كبيرة في ازدهارها وفي تراجع المدن القريبة منها[3]. وبعد تدهور التجارة في أنفيرس ورحيل التجار عنها ورثت أمستردام مجدها المفقود، فأصبحت سوقا مركزيا في اقتصاد هولندا وذات إشعاع خارجي وأهمية منقطعة النظير في التعاملات الأوروبية[4].

وهكذا، يتبين، أن التجارة المغربية مع دول المجال المتوسطي ظلت متواضعة إذا ما قورنت بالمعاملات التجارية لمدينة البندقية، وفلورنسا، والمدن المحيطية كبروج، وأنفيرس وأمستردام. وهذه المدن وغيرها احتلت مكانة تجارية مهمة، إذ وفرت عائدات مالية كبيرة أكثر مما وفرته المدن التجارية المغربية. ويمكن تلخيص أسباب محدودية تفاعل المغرب اقتصاديا، فيما يلي:

- تضرر التجارة جراء الاحتلال الإيبيري، بحيث تسبب في قطع علاقات الموانئ المغربية مع جنوة وغيرها من المدن التجارية النشيطة في البحر المتوسط؛
- أثرت منافسة المدن أوربا المتوسطية واستثمارها للمواد المجلوبة من مختلف المجالات على معاملات المغرب الخارجية؛

---

[1]- Houtte, J. A, « Anvers aux XVe et XVIe siècles : expansion et apogée », **Annales, Économies, Sociétés, Civilisations**. 16e année, N. 2, 1961, p. 251-252.

[2] - Ibid, p. 253.

[3] – De Roover, Raymond, « Anvers comme marché monétaire au XVIe siècle », **Revue belge de philologie et d'histoire**, Tome 31 fasc. 4, 1953, pp. 1003-1047.

ويمكن كذلك، مراجعة:

- Van Wee, Hermann, « Anvers et les innovations de la technique financière aux XVIe- XVIIe siècles », **Annales. Économies, Sociétés, Civilisations**. 22e année, N. 5, 1967, pp. 1067-1089.
Coornaert, E, « Les routes commerciales d'Anvers en Italie au XVIe siècle », **Annales de Géographie**, t 36, n°200, 1927, p. 168-169.

[4] - Houtte, J. A, op.cit, p. 278.

- أثرت مراسيم منع تصدير بعض المواد كالأسلحة على التجارة المغربية، وحالت دون بناء قوة عسكرية على غرار ما تحقق في الدول الأوورومتوسطية؛
- بطء وسائل النقل، حيث لم تكن قادرة على أن تحقق للتجار ما يحتاجونه من سرعة في إنجاز المبادلات التجارية[1]، مما كان يحول دون نقل السلع إلى المناطق الأكثر استهلاكا[2]؛
- غياب مؤسسات متخصصة في نقل السلع كما هو الشأن في إيطاليا، حيث يقوم "الكوندتوري" Condutori بنقل السلع والالتزام بنقلها في الآجال المحددة، وبالحفاظ عليها خلافا للتجار المغاربة[3]. وافتقار التجارة المغربية إلى أسس تنظيمية من شأنها أن تعزز النشاط الاقتصادي، كما هو الحال في إسبانيا التي أنشأت دار التجارة Casa De Contratacion بإشبيلية عام 1503م، والتي كان لها دور كبير في تحويل هذه المدينة الأندلسية من مجرد ميناء إلى مدينة دولية نشيطة جذبت التقنيات، والبنوك، والأفراد من جميع أنحاء إسبانيا وبقية أوروبا[4]؛

- فشل الدولة في تأسيس الشركات، إذ إن الشركة الوحيدة المسماة "شركة سلا"، والتي قامت السلطة بإنشائها في أواخر القرن السابع عشر أفلست[5]؛

- فوتت ممارسة السلطان للأعمال التجارية على التجار المغاربة فرصة تملك وسائل الإنتاج والحرية في المعاملة التجارية؛
- اختلال في المعاملات التجارية، حيث كانت المواد المصدرة غالبيتها مواد خام رخيصة الثمن باستثناء الذهب والسكر، ويستورد في مقابل ذلك مواد صناعية كالأسلحة والأقمشة وتجهيزات السفن بأثمنة باهظة وهو ما أعطى تفوقا اقتصاديا لها على حساب منتجات المغرب؛

---

[1]- المنصوري، عثمان، **التجارة بالمغرب...، مرجع سابق**، ص: 438.

[2]- بوشرب، أحمد، **دكالة والاستعمار...، مرجع سابق**، ص: 136.

[3]- المنصوري، عثمان، **مرجع سابق**، ص: 439.

[4] - Pike, Ruth, « Aristocrats and traders: sevillian society in the sixteenth century», **Cultural studies, social sciences, politics and society**, volume 51, Number 4, october 1974, p. 15.

[5]- كيلي، جاك، **مرجع سابق**، ص: 166.

- عدم تمكنه من استثمار التجارة الصحراوية في تقوية حضوره وتحقيق انطلاقة اقتصادية كبيرة على مستوى التجارة والصناعة على غرار نهضة البندقية، وجنوة، وأنفيرس. ولم يستفد كفاية من انفتاحه على الدول المحيطية كإنجلترا وهولندا، بل أبعدته هذه الدول عن تجارة المجال المتوسطي، بعد أن احتكرت تجارته؛
- تسببت الصراعات الداخلية والتمردات والفوضى في تدمير المناطق، والقوى الإنتاجية، فبالإضافة إلى الضرائب القاسية التي ألزمت بأدائها خلال فترات الأزمات فيما يطلق عليها بضريبة "الضيافة" أو "النزالة"، فإنها تعرضت لنهب محاصيلها ومواشيها، كإحراق المتوكل لبعض معاصر السكر نكاية بعمه عبد الملك[1]. وإطلاق المولى عبد الله بن إسماعيل جيشه على مدينة فاس، خلال حصاره لها في عام 1728م لعيث في أطراف المدينة ويخرب مصانعها ويفسد مزارعها[2]. وكذلك فعل سيدي محمد بن إسماعيل عندما أمر بنهب زروع أهل مكناس وفاس[3]؛
- اغتنام الدول الأجنبية فرصة اضمحلال المغرب بربط علاقات مع السلطة والإمارات المستقلة، واستغلال وضع تدهور السوق المغربية لتحقيق ربح تجاري مهم، وذلك عبر تزويدها بالمواد التي تحتاج إليها بفرض أثمنتها وشروطها خاصة بضاعة الأسلحة والذخائر[4].

5- مجهودات الدولة للتفاعل في النظام الاقتصادي للبحر المتوسط

كان السلطان يوجه الحياة الاقتصادية، شأنه في ذلك شأن الملكيات المطلقة في الضفة الشمالية الغربية من البحر المتوسط كفرنسا وإسبانيا، وذلك عبر سن إجراءات تنظيمية تعود بالخير العميم على الاقتصاد المحلي. وشملت الإجراءات التي لجأت إليها الدولة لتحقيق تفاعل إيجابي ونهضة اقتصادية، الميدان الفلاحي والتجاري والصناعي.

[1] - De Castries, Henry, « Lettre de Cabrette a Francisco de Ibarra», Séville, 12 novembre 1576, S.I.H.M, première série - dynastie sadienne, **Archives et bibliothèques d'Angleterre, Tome I**, p. 183.

[2]- الناصري، أحمد بن خالد أبو العباس، **الاستقصا...، مصدر سابق**، ج7، ص: 130.

[3]- القادري، محمد بن الطيب، **نشر المثاني...، مصدر سابق**، ج 3، ص: 399.

[4]- الشاذلي، عبد اللطيف، **مرسى أسفي...، مرجع سابق**، ص: 27- 28.

1.5. القطاع الفلاحي

لجأت الدولة إلى خلق عدة إجراءات تستهدف تحسين النشاط الزراعي، وكان من أبرزها توزيع الأراضي على القبائل والموريسكيين، لخبرتهم في الزراعة والري. وتشجيع الرحل على الاستقرار والاشتغال بالزراعة[1]. وشجعت الفلاحين على إنتاج بعض المزروعات، مثل الحبوب، والزيتون، وتوظيف تقنية السقي، للحصول على إنتاجية أفضل.

وكان لهذه الإجراءات البسيطة في المجال الفلاحي وقع كبير على ساكنة الريف، إذ نشطت زراعة الحبوب، والأشجار المثمرة، ورعي الماشية وتربية الخيول[2]، وانتشرت معاصير الزيتون، ومطاحن الدقيق، ومصانع السكر. فأصبحت بذلك البادية المزود الرئيسي للمدينة بالمنتوجات الفلاحية، وكان لانتعاش الريف المغربي وانفتاحه على المدينة وقع إيجابي على التجارة الخارجية، لكن استمرارية نهضة الأرياف المغربية لم تعمر طويلا، إذ سرعان ما تعرضت إلى انتكاسات عدة جراء توالي سنوات الجفاف والمجاعات والأوبئة الجارفة، فضلا عن الآثار التي خلفتها أزمات الصراع على السلطة، وما أحدثته من فوضى عارمة، تسببت في نهب واستعباد ساكنة الأرياف من قبل خلفاء السلاطين، لدعم حكمهم ونزاعهم، وما تلى ذلك من انتشار اللصوصية والنهب .

2.5. القطاع التجاري

نهجت السلطة المركزية عدة إجراءات للرفع من مستوى مساهمة التجارة في الاقتصاد المحلي والدولي، ولتجاوز المشاكل التي كان يعاني منها القطاع التجاري. وقد تمثلت هذه الإجراءات فيما يلي:

- التعامل بأسلوب الاحتكار في المبادلات التجارية الخارجية سواء في مادة السكر وغيرها، وسعت الدولة نحو تخزين المواد النفيسة مخافة من نفادها وتهريبها خاصة الذهب والفضة؛
- قامت السلطة بالموازنة بين عرض المواد والطلب عليها؛

[1]- كريم، عبد الكريم، **تاريخ المغرب...، مرجع سابق**، ص: 254.

[2]- حجي، محمد، **الحركة الفكرية بالمغرب...، مرجع سابق**، ج1، ص: 48.

- منح امتيازات عدة للتجار الأجانب مع إزالة جميع الحواجز التي تعرقل التجارة[1]؛
- حل المشاكل التجارية وتنظيم أمور التجارة بين المغرب والدول الأجنبية؛
- ضبط الطرق التجارية وتأمينها، وذلك عبر سن سياسة تهدف إلى بسط نفوذ السلطة على التجارة الصحراوية، بتغطية ثلاث مجالات للتبادل، والتي من خلال تكاملها حققت تراكما ماليا عبر الصحراء الغنية بمناجم الملح المتدفق من ساحل بلاد السودان وثرواتها من الذهب والعبيد[2]. ولتأمين هذه الطرق أنشأت مكاتب الديوانة وحواجز في سوس، ودرعة، وتافيلالت، وتوات، وذلك في سنة 1583م، وأنشأت محورا يربط بين درعة وتاغزا وتمبكتو، وهو الطريق الرئيسي للتجارة بين المغرب والسودان، والذي تتردد عليه القوافل العسكرية والتجارية التي يشرف عليها رجالات السلطان[3]؛
- قامت الدولة بسك العملة لتجاوز مشاكل المقايضة، وضبط المكاييل والأوزان، وإقامة الأسواق وتنظيمها من أجل تسهيل المعاملات التجارية. وأنشأت الفنادق، الخاصة بمخازن الزرع ومربط الحيوانات، وفنادق خاصة بالسكنى والإقامة المؤقتة، كفضاءات لاستقبال التجار المغاربة والأجانب، ولتسهيل المبادلات التجارية.

وهكذا، سعى المغرب جاهدا نحو إيجاد أرضية ومناخ مناسب لتنمية اقتصاده، محاولا تحقيق تفاعل إيجابي مع دول المجال المتوسطي في مختلف القطاعات الاقتصادية، إلا أن تفعيله لنظام اقتصادي متكامل اعترضته عوائق عدة، ففي الوقت الذي بقي فيه عاجزا عن تجاوز تلك العوائق من أجل بناء قاعدة اقتصادية حقيقية، ارتبطت المدن والدول المتوسطية بالتجارة والملاحة والمال، ويظهر ذلك من خلال حركية رواجها التجاري، الذي فاقت به سائر المدن المغربية. ومن أهم ما يعكس مظهر تفاعلها مع المجال المتوسطي، خلافا للمغرب، إنشاؤها لمؤسسات تشرف على شؤونها الاقتصادية وعلاقاتها التجارية، ويظهر تفوقها في تطور محلاتها التجارية، من مجرد متاجر بسيطة، إلى سلسلة المحلات الكبرى، ذات الإنتاج الموحد والمتعدد، ومثال ذلك: المحلات الفلورنسية، ومتاجر البندقية الضخمة، وغيرها من المدن المتوسطية الأخرى.

---

1 - De Castries, Henry, « Lettre De Moulay Abdallah El-Ghalib A Elisabeth », 12-21 oct 1569, S.I.H.M, première série - dynastie sadienne, **Archives et bibliothèques d'Angleterre, Tome I**, p. 100-101.
- Ibid, « **Lettre De Moulay Abd El- Malek A Elisabeth** », p. 236- 237.
2 - Abitbol, Michel, op.cit, p. 5.
3 - Ibidem.

3.5. القطاع الصناعي

انتشرت بعض الصناعات ذات المنشأ المحلي بعدد من المدن المغربية، مثل صناعة السكاكين، والسيوف بمدينة فاس[1]، وصناعة الزيتون، التي كانت في الغالب تعتمد على وسائل بدائية لاستخراج الزيت، ثم المطاحن[2]، وصناعة الكاغد، التي اشتهرت بها مدينة فاس، والذي كان يتميز بالجودة والبياض الناصع[3]. وابتداء من سنة 1507م بدأ البرتغاليون في إنشاء دور لصنع الحنابل في المدينة[4]، وانتعشت صناعة السكر بسوس وتارودانت على عهد السعديين.

ورغم أهمية هذه الصناعات في الاقتصاد المحلي، إلا أنها تبقى بدائية لم تتطور على نحو أفضل، بحيث ظلت طاغية بمختلف الحواضر المغربية مثل الحدادة، ودباغة الجلود، والطرز، والصياغة، وتسفير الكتب، والخرازة، وإجبار الزجاج[5]. واستمرت هذه النوعية من الإنتاج مع فترة المولى إسماعيل، الذي نظم في قصره بمكناس غرفا واسعة، بها رجال وخدام منهمكون في الشغل يصنعون السروج، وأغشية المسدسات، وأغمدة السيوف[6]. وهكذا، فإن اقتصار الصناعة المغربية على هذه النوعية من الإنتاج جعلها ذات مردودية ضعيفة، أمام مصانع القوى الفاعلة في المجال المتوسطي، مثل مصانع الأحذية بإيطاليا وفرنسا، والتي كانت تستفيد من الجلود القادمة من الإسكندرية[7]، واستفادتها، كغيرها من الأوراش الأوروبية الأخرى، من تدفقات المواد الأطلسية في تطوير إنتاجها، مما كان له وقع كبير على التصنيع، الذي بدا أكثر كثافة وموزع بالتساوي بين المدن بمختلف الأحجام بالقرب من نابولي، والبندقية، وجنوة التي نما بها الإنتاج الصناعي بقوة، رغم منافسة الصناعة النسيجية المتطورة لدى إنجلترا وهولندا.

---

[1] - Massignon, Louis, op.cit, p. 96.

[2]- الونشريسي، **المعيار...**، **مصدر سابق**، ج 5، ص: 236.

[3]- نفسه، ص: 75- 85.

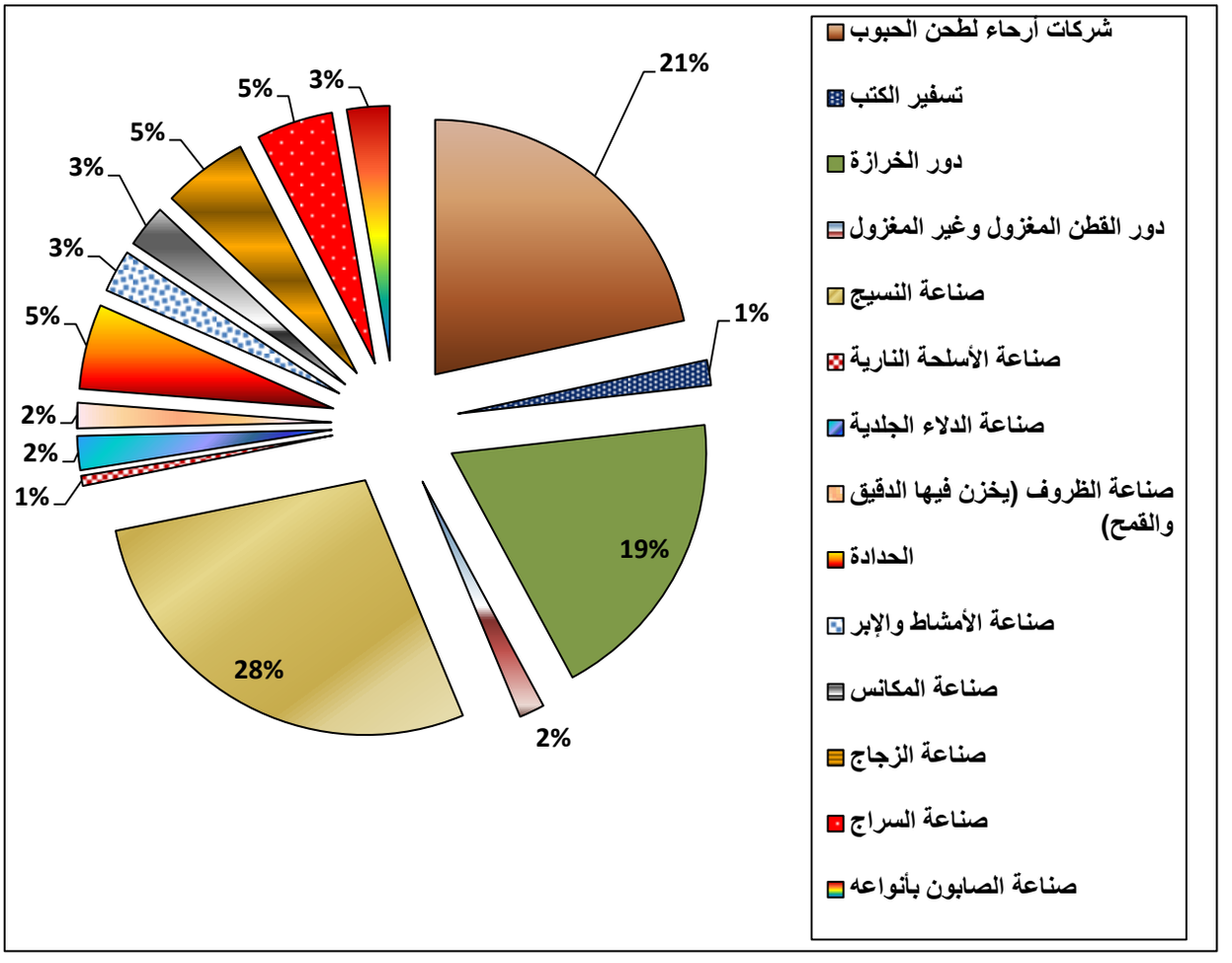
[4]- الشاذلي، عبد اللطيف، **مرسى أسفي...**، مرجع سابق، ص: 24- 25.

[5]- الإفراني، محمد الصغير، **الصفوة...**، **مصدر سابق**، ص: 332.

[6]- وندوس، جون، **رحلة إلى مكناس...**، **مصدر سابق**، ص: 78.

[7] - Braudel, Fernand, **La Economica del Méditerraneo**, op.cit, p. 30.

المبيان رقم 20: أهم الصناعات التقليدية بمدينة فاس خلال النصف الأول من القرن 16م



المصدر (بتصرف): الوزان، محمد، مصدر سابق، ص: 233- 247، مارمول، كربخال، مصدر سابق، ج2، ص: 148- 154.

كان من النماذج الرائدة في الصناعة مدينة فلورنسا، التي كانت مركزا لصناعة النسيج، خلال القرن الخامس عشر والسادس عشر الميلادي[1]. كما عرفت صناعة النسيج في كل من ماسينا سنة 1608م، ومارسيليا سنة 1695م[2]. وفي الوقت الذي نمت فيه الرأسمالية التجارية والصناعية بهذه المدن، ظل المغرب يحتفظ بالتصنيع الذي يعتمد على الأساليب التقليدية التي لم تدم طويلا، ومنها الدباغة بمدينة فاس[3]، وصناعة النسيج التي كانت تشغل حوالي عشرين ألف عامل، وكان يشتغل مثلهم في المطاحن[4]، ورغم كون فاس مركزا لصناعة النسيج، فإنها في الواقع لم تصل إلى عظمة وقوة الإنتاج الصناعي لمدن ودول المجال المتوسطي. بحيث أن مردوديتها كانت ضعيفة جدا مقارنة مع إنتاجية الأوراش الكبيرة في فلورنسا، التي استفادت من توفر الحرير القادم من الشرق، ومن الخبرة الطويلة للنساجين الفلورنسيين[5]، رغم تأثرها، هي الأخرى، بموجات الجفاف والأوبئة.

وكان إنتاج باقي الحرف التقليدية الأخرى القائمة على تصنيع المواد الخام المحلية كالمواد النحاسية، قد تراجع خلال القرن السادس عشر، في كل من منطقة دكالة وسوس، وذلك إذ لكونها كانت ضمن المواد التي تعرضت للتصدير[6]. أما صناعة السكر التي اشتهر بها المغرب فقد تعرضت لمنافسة السكر البرازيلي. وتضررت جراء تناقص فئة العبيد المشتغلين في مزارع السكر بعد توظيفها في الحملة على السودان، كما أن الوباء والفوضى الداخلية أتت على ما تبقى من هذه الصناعة، في الوقت الذي تضاعف فيه إنتاج السكر البرازيلي لأكثر من ثلاث مرات لمدة 10 سنوات ما بين سنة 1600 و1610م[7]. وفي الوقت الذي لم يستطع فيه المغرب من بناء قوة صناعية ضخمة، شأنه في ذلك شأن البندقية، التي كانت تشغل في مصنع السلاح ما يربو عن 3000 عامل، وكان جرس كاتدرائية سان ماركو الهائل يدق كل يوم من أجلهم دقاته كي يلمون بالعمل

[1] - Ruggiero, Romano, **À Florence au XVIIe siècle**, op.cit, p. 509.

[2] - Braudel, Fernand, op.cit, p. 31.

[3]- الناجي، محمد، **مرجع سابق**، ص: 17.

[4]- الوزان، الحسن، **مصدر سابق**، ص: 247.

[5] - Ruggiero, Romano, op.cit, p. 509.

[6]- Redodo Crespo, Jose, **Historia de Marruecos**, op.cit, p. 113.

[7]- المنصوري، عثمان، **مرجع سابق**، ص: 22.

مبكرين[1]، ظل يشاركها في الحروب، التي أثرت على نشاطها الاقتصادي، ناهيك عن مشاركتها في دورة الأوبئة الفتاكة[2]. وشارك مدينة راغوس وأنكون في انحطاطهما، رغم قوتهما التجارية ومنافستهما للبندقية[3].

وبالإضافة إلى تأثر الصناعة بدورة الجفاف والأوبئة، شكل غياب نقابات خاصة بطبقة الحرفيين، لتأطيرها وحمايتها على غرار المدن المتوسطية، أحد العوامل التي قلصت من العملية الإنتاجية إسوة بالأوراش الكبرى في مدن ودول البحر المتوسط، شأن مثيلاتها الإمبراطورية العثمانية التي طورت الحرفة إلى صناعات ومنشآت ضخمة، كالدباغة التي انتشرت في عدد من المراكز والمدن النشيطة، وطورت حرفة النسيج، فأصبح الحرير التركي يلقى إعجابا كبيرا لدى الأوربيين[4]. وطورت صناعة السكر، وبعض الصناعات الصغيرة مثل صناعة استخراج ماء الورد وإنتاج الملح عن طريق التبخير أو من الملح الصخري. وكذلك صناعات الحديد والنحاس، التي استخدمت في صناعة السلاح، وقد أقام العثمانيون منشآت عدة مثل الترسانة والطوبخانة والبارودخانة والجبخانة وغيرها[5]. وكان يشتغل بمصانعها هي الأخرى فئة العبيد والأسرى، ثم فئة المرتدين التي ارتفع عددها بفضل الرواتب المهمة التي كانت تدفعها الدولة مقابل خدماتها وخبراتها الحربية[6]. وهكذا، يتضح محدودية تفاعل المغرب في بناء صناعة محلية ضخمة، أسوة بالمدن والدول المتوسطية، حيث ظلت مجرد أوراش صغيرة تعتمد على وسائل بدائية، لم تتطور على نحو أفضل بسبب أثار الجفاف والأوبئة، ومنافسة المنتوجات الصناعية الأجنبية، وظل تصريف منتوجاته الصناعية البسيطة ضعيفا أمام هيمنة القوى الصناعية المؤثرة في المجال المتوسطي، أضف إلى ذلك غياب عقلية خلق مقاولات صناعية ضخمة.

إن التفاوت بين المغرب وباقي مجالات المتوسط، على المستوى الاقتصادي وتراكم رؤوس الأموال، جد واضح، ويظهر ذلك في تقدم أوروبا المطلة الأورومتوسطية، واستثمارها للأموال المجلوبة من المناطق النائية والعالم الجديد في الإنتاج الصناعي، ونمو المدن في كافة المجالات بتزويدها بالمواد الخام خاصة الذهب والفضة. في حين ظل اقتصاد المغرب مقتصرا على الحرف البسيطة، ويواجه عوائق المنافسة الأوروبية. وكان تفاعله مع

---

[1]- برودل، فرنان، **الحضارة المادية...**، **مرجع سابق**، ج1، ص: 537.

[2] - Redodo Crespo, Jose, **Historia de Marruecos**, op.cit, p. 33.

[3] - Braunstein, Philippe, op.cit, p. 1272.

[4]- رائيسي، إدريس الناصر، **مرجع سابق**، ص: 219.

[5]- نفسه، ص: 221.

[6]- Courdier, Zoe, **Les Batailles entre chrétiens et ottomans**, op.cit, p. 28 -29.

النظام الاقتصادي للبحر المتوسط رهينا بمدى قدرة سياسة الدولة في تحقيق الاندماج مع التوجه الرأسمالي الذي فرضته القوى المؤثرة في المتوسط، ورهينا بظروفه الداخلية والخارجية، وبدورة الأوبئة ومختلف الكوارث الطبيعية. ومع ذلك لا يمكن طمس دور المغرب بالكامل في المبادلات التي كانت مستمرة وقائمة في إفريقيا وشبه الجزيرة الإيبيرية، إذ أن هذه الاتصالات لا يمكن تصورها دون ربط علاقة المغاربة بذلك، فالروابط التجارية بين المغرب والضفة الأخرى كانت واضحة، إذ كان الإيبيريون يقبلون على اقتناء الحنابل والخيول والقمح من أسفي وأزمور ومازكان. ولا يمكن أن ننفي اتصاله بجزر المحيط الأطلسي، مثل جزيرة ماديرا والكناري، التي بُني اقتصادها على الرقيق، بحيث كان يزودها باليد العاملة من العبيد. وبالتالي، فهو مشارك في فعل وتنشيط هذه الجزر التي جعلت من أمريكا أكثر حركية[1]. ومع ذلك يجب أن نضع في الحسبان أن العلاقات التجارية الكثيفة لم تكن في واقع الأمر متكافئة على مستوى صادراتها المكونة أساسا من مواد خام أساسية لنهضة الصناعة الأوربية، وواردات تبرز ضعف المغرب في الإنتاج الصناعي. كما أن المغرب المشارك الفعلي في نهضة الجزر لم يستفد من تدفقات منتجاتها، ولم تستمر مشاركته المحدودة في الأطلسي، جراء المشكلات السياسية والاقتصادية بعد 1603م. فكان ذهب السودان مجرد ذكرى بعيدة عن مراكش وفاس[2]. وكان للاضطرابات التي أعقبت سنة 1727م، والأوبئة والمجاعة، التي اندلعت في مختلف المناطق أثر كبير على الاقتصاد المحلي[3]. وبالتالي، انعكس ذلك على تفاعله وحضوره في المجال المتوسطي.

[1] - Chaunu, Pierre, op.cit, p. 363.

[2] - Abitbol, Michel, op.cit, p. 12.

[3]- Ibid, p. 13.

الفصل الرابع

عوائق تفاعل المغرب مع المجال المتوسطي

إن المتتبع لتفاعلات المغرب مع المجال المتوسطي في الميادين الإدارية والسياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية، ليلاحظ محدودية مواكبته للتطور الذي شهدته المدن التجارية النشطة والدول المطلة على البحر المتوسط، رغم قدرته على تحديث مؤسساته واقتصاده، نظرا لغنى موارده الفلاحية والمعدنية، وتوفره على مراكز تجارية رئيسية، وتحكمه في طريق التجارة الصحراوية، ومراكمته رؤوس أموال مهمة، وتوفره على جالية تجارية غنية في شرق البحر المتوسط، وانفتاحه على الدول المحيطية.

ورغم هذه الإمكانات لم يستطع المغرب توظيفها في إقامة تجارة وصناعة ضخمة على غرار الصناعة السائدة في المدن التجارية النشيطة، والدول المؤثرة في المجال المتوسطي، وذلك بسبب العوائق العديدة التي وقفت أمام تقدمه، وحالت دون استمرارية استفادته من التطور الحضاري الذي شهدته المدن التجارية والدول الإقليمية المطلة على البحر المتوسط في تحديث مؤسساته، والإفادة من الأعمال التجارية، والنقل البحري. وتتلخص هذه العوائق في التقلبات المناخية والمجاعات والأوبئة والفوضى وحركات التمرد المتعاقبة وصراع الأبناء على العرش، والضعف الدبلوماسي، وفساد المؤسسات.

1- عوائق سياسية ومؤسساتية

1.1. ضعف الممارسة الدبلوماسية

كانت الممارسة الدبلوماسية المغربية محدودة، خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين، خلافا للمدن الإيطالية والدول الإقليمية التي تبنت دبلوماسية ثابتة، قائمة على إرسال سفارات أحيطت بكل مظاهر الأبهة، برئاسة أمراء أو كرادلة أو وزراء، كلفوا بمهمة معالجة قضية ما[1]. وكانت المدن في البحر المتوسط تتحمل تكاليف البعثة التي كان يطول مكوثها، كما كانت تعين القناصل لها في المدن الأخرى والدول الإقليمية[2]. وقد برعت البندقية في إقامة هذه الاتصالات المستمرة والثابتة بين الحلفاء أو بين من هم على الحياد

[1]- موسينيه، رولان، **تاريخ الحضارات العام**...، مرجع سابق، م4، ص: 182.

[2]- Hildesheimer, Françoise, **Nice au XVIIe siècle**, op.cit, p. 35.

أو بين من قد يصبحون خصوم الغد، ولإنجاح هذه الاتصالات كان لا بد من وجود ممثلين يبقون بصورة دائمة في عاصمة الدولة[1]. في حين ظل المغرب بعيدا عن هذا السبق الأوربي والتركي في مجال الدبلوماسية الثابتة، مقتصرا على مبعوثين وسفراء لمهمات محددة، وكان جلهم من الكتاب، والقواد، والرياس، والتجار[2]، وربما كان لجوء السلطة إلى هذه الفئات لتمثيلها في الخارج راجع إلى خبرتها وتجاربها السياسية، فالقواد كانوا على اطلاع كبير على خبايا الدولة وولائهم للسلاطين. أما رياس البحر فكانت خبرتهم واسعة لإتقانهم للغات الأجنبية وإدراكهم لقضايا افتكاك الأسرى، وكذلك الحال بالنسبة للتجار لخبرتهم وعلاقاتهم بالدول الأجنبية[3]. ورغم ذلك لم تعمل الدولة على تكوين أطر تتقن اللغات الأجنبية أو على الأقل لم تكلف نفسها عناء التحقيق من هوية من تخول إليهم مهمة الترجمة، خلافا للدول الأوربية التي كانت تفرض قيود صارمة على هؤلاء، مثل التحقق من هويتهم، وإلزامهم بإثبات التفويض من لدن حكامهم[4].

2.1. فساد الإدارة والجيش

من العوائق التي كانت سببا في تأخر الدولة عن التطور الذي شهدته مدن ودول المجال المتوسطي الفساد الإداري الذي شاع في عهد عبد الله الغالب وبطانته[5]، فقد اشتهر رئيس بطانته عبد الكريم بن موسى لعلج بعقر الخمر، وكانت مشورته هي التي جعلت الغالب يطارد إخوته عبد الملك وأحمد وعبد المومن[6]، وتسبب فساد قادة باقي عناصر الجيش في عهده إلى جر الضعف لحوزة المغرب.

وذاع الفساد في بطانة محمد المتوكل، وحاشية أحمد المنصور وتصرفات أبنائه، وشمل القادة والجند في بلاد السودان، حيث عرف عن الجنود كثرة السرقات، فحسب شهادة عبد الرحمان السعدي أن القائد محمود باشا بعد انتهاء أحد المعارك مع السودانيين أمر أصحابه بحل أحزمة جنده التي «**تحت بطونهم فأخرجت دنانير**

---

[1]- موسينيه، رولان، **تاريخ الحضارات...**، **مرجع سابق**، م4، ص: 182.

[2]- جادور، محمد، "الدبلوماسية السعدية، الدبلوماسية العلوية: استمرارية أم قطيعة"، ضمن **التاريخ والدبلوماسية- قضايا المصطلح والمنهج**، منشورات كلية الآداب الرباط، سلسلة ندوات ومناظرات، رقم 105، الطبعة الأولى، 2003، ص: 226- 227.

[3]- نفسه، ص: 227.

[4]- نفسه، ص: 237.

[5]- الوافراني، محمد الصغير، **نزهة الحادي...**، **مصدر سابق**، ص: 47.

[6]- الفيلالي، عبد الكريم، **مرجع سابق**، ج3، ص: 319.

مطبوعات في حزامهم أجمعين»[1]. أما رجالات الجيش فقد عرف عنهم رذالة أخلاقهم، وفسقهم وفجورهم، ونهبهم لأموال الرعية، حيث كانوا لا يعرفون إلا سيوفهم في أهل السودان حتى من نصر السلطان وخاصة الباشا محمود، الذي قال عنه المنصور بغضب شديد لما بلغته اعتداءاته على أهل السودان: «**رجعت لا أنصر في السودان إلا بسيف هذا الملعون**»[2]. ومارس القائد مصطفى والباشا عمار الاستبداد والعنف على أهل السودان[3]، كما «**اشتغل القائد علي بن عبد الله التلمساني بالرذالة من شرب الخمر وغيره حتى سقط قدره بين الناس**»[4].

ومن مظاهر فساد المؤسسات بيع الوظائف، ومنح الأسر العريقة امتياز توظيف أبنائها، إذ حظيت أسر كثيرة بالاحتفاظ أبا عن جد، بمناصب في الدولة سواء في الإدارة أو الجيش، كالقائد علي بن عبد الله التلمساني الذي خلف أباه عبد الله، وهو من أكبر قياد السلطان في مدينة فاس، فلما توفي، عين ابنه مقامه في القيادة، وهو شاب يومئذ، فانشغل بشرب الخمر وغيره، وكان ركنا قويا عند السلطان فهو ابن أخته التي نحت القائد عزوز[5]. وهذا الأمر نجده في فرنسا أيضا، حيث أصبح منح وبيع بعض الوظائف التابعة للإدارة والمالية، أو القضاء عرفا، وذلك لقاء دين لا يستوفى أبدا.[6] ولم يعد العمال والولاة في المغرب يبالون بقضايا الناس، حيث يحكى أن بعض عمال المنصور اعتدى على امرأة من دكالة فأخذ مالها فقدمت المرأة لمراكش لتشكو له حيف عامله، فلما شكت عليه مظلمها لم يكشف ظلمها، فخرجت لأولادها وقالت لهم انصرفوا فإني كنت أظن أن رأس العين صافية والآن حيث وجدتها مكدرة منها تكدرت مصارفها[7].

وواضح أن هذا ما هو إلا جزء يسير عن سوء تدبير السلطة المركزية للمؤسسات لجعلها في خدمة السكان، وللأسف لم يتوقف الإفراني كثيرا عند هذه الحوادث المتصلة بالظلم الذي مارسته أجهزة الحكم تجاه الرعية، التي صرف الحكام عنها نظرهم نحو اللهو والملاهي، حتى إن القاضي الحميدي نفسه يقص أنه وقف على بعض الموسيقيين والمغنين يتبادلون الافتخار بما أحرزه كل واحد منهم من مال كثير، وحلي، فقال القاضي

---

[1]- السعدي، عبد الرحمان، **مصدر سابق**، ص: 154- 155.

[2]- نفسه، ص: 174.

[3]- De Castries, Henry, « **Relation de Ro. C** », op.cit, p. 396.

[4]- نفسه، ص: 166.

[5]- نفسه، نفس الصفحة.

[6]- موسينيه، رولان، **تاريخ الحضارات...**، **مرجع سابق**، م4، ص: 155.

[7]- الوافراني، محمد الصغير، **نزهة الحادي...**، **مصدر سابق**، ص: 159.

لرفاقه: «**لئن رجعت إلى فاس لأردن أولادي إلى صنعة الموسيقى، فإن صنعة العلم كاسدة، ولولا أن الموسيقى هي العلم العزيز ما رجعنا مخفقين، ورجع المغني بشبابة الإبريز**».[1]

وهكذا، كان فساد المؤسسات شائعا في المغرب، حتى إنه لم يعد بإمكان الفقهاء التعرض لظلم وجور، وفسق ولاة الأمور، وقادة الأجناد، حيث فقد هؤلاء دورهم أمام الفساد المستشري في المجتمع. يقول الإفراني عن فقهاء ذلك العصر: «**لا تعرضوا السلطنة ولا سمع منهم ما يقدح في ولاة الأمر وقادة الأجناد (...) الذين كان الملك يدور عليهم ويرجع في تدبيره إليهم**»[2]، واقتصر النقاش بين الفقهاء والعلماء العاملين في أمور تبعدهم عن غضب السلطة، فكان الجدل حول بعض القضايا الاجتماعية لغلبة الفساد في المدن والبوادي.[3]

أما فيما يتعلق بمحدودية تفاعل المؤسسة العسكرية بنظيرتها التركية والأورومتوسطية فيرجع إلى ارتباط بناء القوة العسكرية بالظروف العامة للبلاد، ومدى قدرة السلاطين على تجاوز الأزمات الداخلية، وانقاد المؤسسة العسكرية من التفرقة والتخلي عن أداء الخدمة. ويرجع الاختلاف بين قوات الجيش إلى علاقة السلطة بالمجموعات وامتداد نفوذها[4]، ومن ذلك أن السلطة، في منتصف القرن السابع عشر، اختارت اللجوء إلى خدمات وحدات وعناصر لا تدين بالولاء والطاعة إلا للسلطان[5]، ويشير بناء الجيش على هذه الشاكلة إلى عدم الثقة في أي جيش يكون مرتبطا بأحد مكونات المجتمع المغربي. فعرب معقل دخلاء على البلاد وكذلك الأندلسيون والعلوج، ومع ذلك لم تركن إليهم السلطة ولا اكتفت بهم كما فعلت في أواخر القرن السادس عشر، بل عمدت إلى إنشاء جيش خاص بها منفصل تماما عن عموم الناس[6]، لكنها لم تدرك أن الجندي المملوك غير مرتبط بأحد ومستعد ليخدم أيا كان حسب مصلحته الوقتية. وفي هذه الحال لا يمكن تطويق الأزمة إذا ما انفجرت، فإن أي أزمة في الجيش تتحول بالضرورة إلى أزمة في المجتمع[7]. وهذا الانفصال وعدم الثقة في

---

[1]- الوافراني، محمد الصغير، **نزهة الحادي...**، **مصدر سابق**، ص: 158- 159.

[2]- نفسه، ص: 47.

[3]- الإفراني، محمد الصغير، **صفوة...**، **مصدر سابق**، ص: 67.

[4]- دلندة الأرقش والآخرون، **مرجع سابق**، ص: 146.

[5]- نفسه، نفس الصفحة.

[6]- لابيداس، أيرا م، **مرجع سابق**، ص: 498. العروي، عبد الله، **مرجع سابق**، ص: 498.

[7]- نفسه، ص: 502.

مكونات المجتمع المغربي تؤكده رسالة محمد الشيخ بن زيدان إلى محمد بن الشريف لما بويع بفاس يحذره فيها من أهل المغرب وغدرهم[1].

إن عدم الثقة في العنصر المحلي، إضافة إلى الفتن والصراع على السلطة، والمجاعة والأوبئة، تسبب في تهديد الجيش في كل مرحلة من مراحل أوج قوته، فكان يتحول معظم أفراده إلى ملكية الخواص خاصة جيش العبيد، وخروج الكثير منهم من الخدمة بعد وفاة المؤسسيين الفعليين للجيش، وتنازع الأبناء على السلطة[2].

2- عوائق اقتصادية

شكل الوجود البرتغالي أحد العوائق التي حالت دون تقوية تفاعل المغرب على المستوى التجاري مع المجال المتوسطي، حيث كانت تفرض على السفن الأجنبية التي ترسو بميناء أزمور والتي كانت لها رغبة في المتاجرة مع الأهالي تأدية رسم السلع في الديوانة[3]، مما تسبب في تراجع تجارة جنوة وكطالنيا وجنوب فرنسا[4]. وتسبب الوجود البرتغالي في اختلال الطرق التجارية وتوجه التجارة المغربية نحو المحيط الأطلسي بعد ضعف الطرق التجارية الداخلية، وأدى إلى تراجع قوى الإنتاج في مناطق معينة من البلاد[5]، بسبب فرار السكان مما كان ينالهم من ابتزازات واغتصابات البرتغال، وأدى نقص اليد العاملة وانعدام الأمن إلى خنق الفلاحين شبه الرحل وتدهور الحياة الحضرية. وكان هذا التراجع في قوى الإنتاج عاملا من عوامل الضعف الذي حاق

---

[1]- جاءت الرسالة على شكل قصيدة من إنشاء وزيره القائد محمد بن يحي أجانا، اخترنا منها هذه الأبيات:

- قال عن البرابر:

ولا تصد من جبل البرابر واصطبر حتى يهون على الجوالس مدخل
لا تأمن الأعراب في أقوالها واقمع فضاضة من يخون ويحمل
وعليك بالغارات في أوطانها بكتائب تشي الأثاث وتقتل

أجابه المولى محمد بن الشريف بأبيات بليغة على يد الفقيه محمد بن سودة، وهذه بعضها:

لاتجعلن من العلوج بطانة فطباعها الغدر البليغ الأعجل
أما الشبانة فاحذرن من غيها لا بد تغدر في الأخير وتخدل
ترجو عواقب دولة لنفوسها وترد من وافا جنابك يحفل

للمزيد ينظر: الوافراني، محمد الصغير، **نزهة الحادي...**، **مصدر سابق**، ص: 254- 256.

[2]- دلندة الأرقش والآخرون، **مرجع سابق**، ص: 163.

[3] - De Cenival, Pierre, « Ratification du traité entre Jean II et les habitants d'azemmour », 16 aout 1486, S.I.H.M, première série - dynastie sadienne, **Archives et bibliothèques de Portugal**, Tome I, p. 12.

[4]- بوشرب، أحمد، **دكالة والاستعمار...**، **مرجع سابق**، ص: 319.

[5]- الناجي، محمد، **التوسع الأوربي والتغير الاجتماعي...**، **مرجع سابق**، ص: 56.

بالدولة المغربية في الأزمنة الحديثة[1]. كما أسفرت تدخلات القوى المؤثرة الأخرى في عدد من المراكز المغربية الرئيسية واحتدام المنافسة التجارية فيما بينها، في المجال المتوسطي، عن استغلال المغرب وتوظيف صراعاته خدمة لمصالحها التجارية، فكانت تستورد منتجاته الفلاحية والمعدنية بقيمة نقدية منخفضة، وتصدر إليه مواد مصنعة أغلبيتها أسلحة وذخائر حربية بقيمة نقدية مرتفعة يعجز أحيانا عن تسديد قيمتها[2].

وكانت التحولات العميقة في نمط التجارة الدولية خلال القرن السادس عشر، بسبب المتغيرات التي أحدثها مال العالم الجديد، كارثية بالنسبة للازدهار المغربي، بحيث أسفرت الصراعات العنيفة بين قادس وإشبيلية عن تراجع التجارة بين المغرب وشبه الجزيرة الإيبيرية[3]. وتسبب مرسوم الملك إيمانويل الأول الذي يحرم الإتجار في الأسلحة مع المغاربة في تضرر التجارة، وكان من أهم بنود هذا المرسوم: لكل مسيحي باع أسلحة للأهالي فإنه يعاقب بمصادرة كل ما يملكه والنفي لمدة عشر سنوات، وكل من أبلغ عن مسيحي يبيع أسلحة للمغاربة يحصل على مكافأة قدرها 20 كروزادوس[4]. وكذلك، أقدمت إسبانيا على مقترح منع وتهريب الأسلحة وكل ما يرتبط بها[5]، وفرض إجراءات مراقبة وتفتيش السفن قبل انطلاقها نحو المغرب[6]، وعقدت معاهدة مع إنجلترا أفضت إلى الموافقة على حظر التجارة في إفريقيا في جنوب الرأس الأبيض، ووافقت الملكة إليزابيث على أن تقتصر التجارة الإنجليزية على ثلاثة موانئ: العرائش وأسفي وأكادير، وستقدم البرتغال المزيد من الامتيازات لتجارها مقابل قبولها لقرارات الحظر[7]، لكن هذه المعاهدة لم تطبق وظل الكثير من الأسلحة والذخيرة يصل أكادير، نظرا لتعلق الإنجليز بالسكر، ويرجع أيضا تخلف إنجلترا عن تطبيق هذه

---

[1]– الناجي، محمد، **التوسع الأوربي والتغير الاجتماعي...**، مرجع سابق، ص: 62.

[2] - De Cenival, Pierre, « Résolutions des états Généraux », 1612, S.I.H.M, première série - dynastie sadienne, **Archives et bibliothèques des Pays- Bas, Tome II**, p. 145- 146.

[3] - Chaunu, Pierre, op.cit, p. 364.

[4] - De Cenival Pierre, Lopes David, Ricard Robert, « Alvará d'Emmanuel 1er », 2 Janvier, 1517, S.I.H.M, première série - dynastie sadienne, **Archives et bibliothèques de Portugal, Tome II**, Seconde partie, p. 54.

[5] - De Castries, Henry, « Enquête sur le commerce avec les maures, el lisenciado valcarcel, vecino de cartagena », 10 mai 1532, S.I.H.M, première série - dynastie sadienne, **Archives et Bibliothèques d'Espagne, Tome I**, p. 54.

[6] - Ibid, « Fransisco de cavallos y melchior de carrion », 10 mai 1532, p. 52.

[7] - Ibid, « Mémoire En Réponse a Francesco Giraldi », 2 mai 1574, S.I.H.M, première série - dynastie sadienne, **Archives et bibliothèques d'Angleterre, Tome I**, p. 126.

المعاهدة إلى منع البرتغال السفن الإنجليزية من حرية التجارة في جميع الموانئ التي تحتلها في المغرب[1]، وإنجلترا تعتبر أن ميناء العرائش لا يمكن الدخول إليه إلا بسفن قليلة الحمولة، وتعتبر المتاجرة في ميناء أسفي ليس بالشيء الجديد عليها[2]، لذلك رفضت الحواجز التي وضعتها البرتغال أمامها لتقويض حرية متاجرتها مع المغاربة[3].

ومن العوامل الأخرى، التي أعاقت المبادلات التجارية، التأثر بمعطى التحريم، حيث كانت مواقف العلماء تمنع الإتجار مع النصارى في عدد من المواد مثل ملح البارود[4]، والأثواب التي لم يسلم النقاش حولها في مسألة جواز الصلاة بأثواب الكفار، وقد سبب هذا النقاش الفقهي خسائر لسلعة الأثواب والتجارة بصفة عامة[5]، وكان الفقيه أبو عبد الله محمد بن سليمان الروداني من ضمن الفقهاء الذين نهوا عن «**لباس الصوف الذي يجلب من بلاد الروم وتصنع منه الجوخات الرائقة الشبيهة بالحرير في لونه وصنعه ورطوبته...، ويرى فيه بطلان الصلاة به قائلا: إنه استيقن الخبر من أهل البلد التي يأتي منها، وأنها ينتفونها من الغنم وهي حية، وبذلك يصير في تلك الرطوبة واللون فهو نجس** »[6]. ودار نقاش آخر بين الفقهاء حول تحريم تجارة التبغ والدخان[7]. و لم تكن التجارة متأثرة بمواقف الفقهاء المغاربة فحسب، بل نجد رجل الدين في الدول الأوروميتوسطية لهم نصيب في هذا التحريم، الذي لم يكن من أجل القضاء على التبادل التجاري مع المغاربة، ولكن كان لغاية استراتيجية تتمثل في الضغط على المغاربة للمتاجرة في الموانئ المسيحية[8]. فالتجارة مع المغاربة كانت موضوع العديد من الأنظمة تبعا للظروف، وأحيانا كان ممنوعا منعا باتا التعامل مع المغاربة لأسباب معينة، فمثلا سعى الملك

---

1 - De Castries, Henry, « Lettre d'antonio Fogaza A Luis De Requesen », 1 Janvier 1574, p. 134.

2 - Ibid, « Lettre de Francesco Giraldi a D. Sébastien », 4 juin 1574, p. 136.

3 - Ibid, p. 136.

4 - Ibid, p. VIII.

5- بنحادة، عبد الرحيم، **النشاط التجاري...**، **مرجع سابق**، ص: 316.

6- الإفراني، محمد الصغير، **صفوة...**، **مصدر سابق**، ص: 333.

7- نفسه، ص: 205- 210.

8 - Ibid, « Enquête sur le commerce avec les maures », 10 mai 1532, S.I.H.M, première série – dynastie Sa'dienne, **Archives et Bibliothèques d'Espagne, Tome I**, p. 44.

البرتغالي إلى إصدار مراسيم تحظر البيع في أسفي[1]. و لم تكن البرتغال تسمح للدول بالمتاجرة في ممتلكاتها في كل من إفريقيا والهند[2].

علاوة على ذلك، تضررت التجارة بسبب سوء المحصول الزراعي، وعجز السكان عن ضمان عيشهم[3]. فقد تسبب الجفاف وتدهور الأراضي، وتعطل نظام الوديان وجفافها، وتدهور الغابات الناتج عن إزالة الخشب (شجر أركان) المادة الأساسية لطبخ السكر[4]، في انهيار الاقتصاد المغربي المبني على صناعة السكر. كما تضررت هذه الصناعة جراء منافسة المراكز التي أدخلتها البرتغال وإسبانيا في جزيرة ماديرا والكناري والبرازيل[5]. وتسببت الفوضى والأوبئة في انهيار معامل السكر، القوة الاقتصادية التي كانت تمثل الدولة السعدية آنذاك.

ورغم انفتاح المغرب على إنجلترا بمنح تجارها حرية مطلقة للمتاجرة في الموانئ المغربية خاصة بعد إنشاء شركة "بلاد البربر" La Barbary Compagnie، من أجل المحافظة على العلاقات بين البلدان[6]، والتزود بعدد من المنتجات خاصة السكر الذي أصبح على قائمة شحنات سفنها[7]، وشحن مواد أخرى كاللوز الذي يتم تصديره من ميناء أكادير نحو إنجلترا[8]، والتمور والعسل[9]، والأثواب وأغطية الفرش والعنبر واللوز والحلي[10]، والشموع، ومختلف الحبوب، ثم الزرابي، ومعدن الذهب وملح البارود والنحاس وغيرها[11]. ورغم كون هذه المعاملات تتصف بالتوازن بين صادراتها المكونة أساسا من المواد الفلاحية والمعدنية، وواردتها المكونة من المواد المصنعة كالأسلحة والذخائر والأقمشة، إلا أن هذا الانفتاح تسبب في إبعاد المغرب عن المجال المتوسطي، في

---

1 - De Cenival, Pierre, « Lettre de Nuno Fernandes de Ataide a Emmanuel 1er », 17 mars 1511, S.I. H.M, première série - dynastie sadienne, **Archives et bibliothèques de Portugal, Tome I**, p. 297.

2 - De Castrie, Henry, « Mémoire en réponse à Francesco Giraldi », avril 1574, S.I.H.M, première série - dynastie sadienne, **Archives et bibliothèques d'Angleterre, Tome I**, p. 123.

3- بوشرب، أحمد، **دكالة والاستعمار...**، **مرجع سابق**، ص: 449.

4 - Berthier, Paul, op.cit, p. 386.

5- المنصوري، عثمان، **مرجع سابق**، ص: 21.

6- روجرز، ب. ج، **مرجع سابق**، ص: 46-47.

7- De Castries, Henry, « Produits du Maroc importés en Angleterre », S.I.H.M, première série - dynastie sadienne, **Archives et bibliothèques d'Angleterre**, **Tome I**, p. 186.

8 - Ibid, « Relation de James Thomas », Mai- Octobre 1552, p. 17.

9 - Ibidem.

10- Ibidem.

11- Ibid, « **Relation d'edmund hogan** », Mai- octobre 1552, p. 239.

وقت كانت فيه إنجلترا وهولندا فاعلة فيه، بحيث تحمل إليه ناقلاتها الحمولات الأطلسية[1]. وكانت سفنها دائما محملة بسبائك الفضة، تمر من إسبانيا نحو جنوة[2]، ودون أن ترسو في موانئ المغرب، وذلك لضعف إقبال المغرب على تلك المواد لغلاء ثمنها أو لضعف السوق الاستهلاكية المغربية والإقبال على المواد الرخيصة، أو أن ضعف إقباله على بعض موادها راجع إلى منافسة سلع الدول الأخرى لها، أو لعدم ثقة الإنجليز في الموازين والمكاييل المغربية غير المضبوطة[3]. كما أن علاقات المغرب التجارية مع إنجلترا وهولندا مرتبطة بالوضع الداخلي للبلاد، فإذا كانت وضعية الدولة تتسم بالاستقرار فإن التجارة تكون مزدهرة، والعكس يحصل في حالة اندلاع الفوضى.

لقد تعددت المشاكل المرتبطة بعمليات التبادل التجاري مع القوى المؤثرة في المجال المتوسطي، كظاهرة التهريب خاصة الذهب والسرقة بإخفاء السلع عن الأمناء، وتوالي سنوات الجفاف والمجاعات والأوبئة، بالإضافة إلى الفوضى التي عرفتها البلاد. كلها عوامل أدت إلى تقلص كبير في حصة المغرب من التجارة الدولية، وكان لها انعكاس كبير على أوضاع سكانه، حيث تفشى الفقر والجوع، وانتشرت اللصوصية في الأوساط الاجتماعية، وعجز المجتمع المغربي عن الاستمرارية في مواكبة التحول الذي شهدته المجتمعات المتوسطية في مختلف المستويات.

3- عوائق اجتماعية

إذا أمعنا النظر في مصادر مجتمع مغرب القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين، لوجدنا مجتمعا ممزقا، تنهشه البطالة والفقر الذي عانت منه العائلات الأندلسية المطرودة، التي اضطرت أمام الأزمة الاقتصادية التي خيمت على بلدان شمال إفريقيا آنذاك، وعدم قدرتها على تلبية حاجيات الآلاف الأشخاص بدون مأوى وموارد، إلى التوجه نحو البحر باعتباره المصدر الوحيد للحياة[4]. وانتشر بالمغرب الظلم واللصوصية، وشاعت الرذيلة في أوساط العامة والخاصة، بسبب تعاطيها للخمر الذي صار معلوما عند الأمراء، وبين أفراد حاشية

---

[1]- Houtte, J.A, op.cit, p. 258.
[2] - Braudel, Fernand, op.cit, p. 27.
[3] - De Castries, Henry, « Édit de Moulay Abd El- Malek en faveur des marchands Anglais », S.I.H.M, première série - dynastie sadienne, **Archives et bibliothèques d'Angleterre, Tome I**, p. 232.
[4] - Marroun, Abdeltif, **L'affrontement entre européens et musulmans au sud de la Méditerranée occidentale aux XVe et XVIe siècles**, op.cit, tome II, p. 393.

السلاطين، زد على ذلك التصرفات القيصرية للقواد والوزراء واستغلال المناصب[1]، ناهيك عن السياسة الضريبية المجحفة والأوبئة الفتاكة، التي زادت من انحطاطه، ومحدودية تفاعله في المجال المتوسطي، مما تسبب في كساد ثقافي وفكري كبير.

1.3. أثر السياسة الضريبية على المجتمع

تسببت السياسة الجبائية القاسية، التي فرضتها الدولة على السكان وإلزامهم بأداء الغرامات والوظائف في وقت الرخاء والابتلاء[2]، في تمزق المجتمع وضعف تفاعله مع التطورات التي شهدتها مجتمعات البحر المتوسط، فرغم ضخامة ملك السلطة المركزية آنذاك وسعة خراجها كانت توظف على الرعية أموال طائلة تلزمهم بأدائها، مما نالها إجحاف منها[3]، وقد امتد هذا التعسف إلى أرض السودان في سبيل تزويد خزائن الدولة بالذهب، الذي أفادت منه أوروبا أكثر مما أفادت منه الرعية[4]. واستمرت السلطة في سياستها الضريبية القاسية، حيث لم تكتف بالإبقاء على الأعشار والزكوات، بل زادت عليها النوائب بهدف تحرير الأراضي المغتصبة، وجعلت من النائبة ضريبة دائمة عوض أن تكون إعانة مؤقتة. وفرضت أن تؤدى إما عينا أو نقدا، وزادت على ذلك ضريبة المكوس، التي تؤدى على التجارة الداخلية في الأسواق أو على المواد المستعملة في الصناعات التي يعتبرها الفقهاء غير شرعية ومؤذنة بخراب العمران[5].

والحاصل أن السياسة الضريبية أثارت غضب الرعية بدوا وحضرا، و لم يكن يرى فيها الناس إلا جانب الاستغلال والقهر[6]، الأمر الذي دفع العديد من القبائل إلى التمرد على الدولة، وما يستنتج من هذه السياسة أن الدولة كانت تبني الفقر المستشري في كل طبقات المجتمع[7]، الذي أصبح مع توالي سنوات الجفاف والمجاعات والأوبئة أكثر فقرا، وبسبب هذه الإكراهات أصبحت مدينة فاس وغيرها، مدن الفقراء والمتسولين والأيتام

---

[1]- الفيلالي، عبد الكريم، **التاريخ السياسي...**، **مرجع سابق**، ج3، ص: 382.

[2]- العربي الفاسي، محمد، **مصدر سابق**، ص: 151.

[3]- نفسه، ص: 158.

[4]- الفيلالي، عبد الكريم، **مرجع سابق**، ج3، ص: 381.

[5]- العروي، عبد الله، **مرجع سابق**، ص: 499.

[6]- نفسه، نفس الصفحة.

[7]- نفسه، ص: 503.

والأرامل[1]. وبدل أن تساير الدولة حقيقة وضعها السياسي، وعلاقاتها المجالية، وظروفها الداخلية، بالارتكاز على خلق دولة خفيفة مختزلة راضية بالتخلي عن بعض صلاحياتها وإسنادها للقيادات المحلية[2]، نجدها تشدد على المجتمع وتضغط عليه بقوة عبر فرض الضرائب والكلف القاسية.

2.3. أثر احتكار المعاملات التجارية

لم تفد المجتمع المغربي الصفقات التجارية التي كان يعقدها السلطان مع الدول الأجنبية، مثل مدينة بيزا وجنوة، ومقاطعات البروفانس وميورقة وبرشلونة، وإنجلترا، وهولندا، بل أفادت منها السلطة في تركيز نظام الحكم، كما أفادت منها البطانة والحاشية من الوزراء وقواد الجيش، في حين لم تعرف الرعية منها غير الإرهاق وكثرة التكاليف[3]. وكان لاتخاذ السلاطين للأجانب وكلاء على أملاك الدولة، ردود فعل من المصلحين أمثال الفقيه المغيلي، وعبد الله بن علي بن طاهر، وأبو القاسم خجو الريفي، وميارة[4].

3.3. ذيوع الفقر واللصوصية

زاد من تمزق الرعية وتدهور معيشتها الجفاف والمجاعات والأوبئة، وسلبت حريتها وفقدت أمنها أمام الفوضى التي أثارها صراع الأبناء على السلطة، فأصبحت المدن كفاس ومراكش ومكناس تعيش مآسيها بسبب الصراع، وذليل ذلك ما قام به زيدان عندما أمر بذبح جميع قبائل الشراقة سواء الجنود أو غيرهم، وهلك كثير من الناس الأغنياء في مراكش، وكان بعضهم يضطر إلى الفرار أو الاختباء من بطشه[5]. وأصبح المجتمع الفاسي عبارة عن مجموعة من السكان يعيشون في فوضى تحت رحمة فتاوى الفقهاء، بل عرفت المدينة من الفتن ما أظلم جوها، ونتن أفقها[6]. وعمت هذه الفوضى التي شهدتها مدينة فاس ومراكش أنحاء المغرب، إذ انتشر الظلم والجور في تطوان والعرائش وغيرها من المدن، وكما يقول مؤرخ مجهول: «**كثر الظلم على الرعية في الحاضرة**

---

[1]- العربي الفاسي، محمد، **مرآة المحاسن...، مصدر سابق**، ص: 196.

[2]- نفسه، ص: 503.

[3]- الفيلالي، عبد الكريم، **التاريخ السياسي...، مرجع سابق**، ج3، ص: 367.

[4]- نفسه، ص: 377.

[5] - De Castries Henry, « **Relation de Ro. C** », op.cit, p. 368.

[6]- نفسه، ص: 411.

والبادية»[1]. وهو ما أسفر عن ظهور مصلحين كابن أبي محلى الذي رأى وجوب الجهاد لتخاذل زيدان الذي ركن إلى لهوه وشهواته[2].

وقدم صاحب البستان الظريف صورة عن ظلم وبطش أبناء السلطان المولى إسماعيل على الرعية، ومن ذلك الخلاف الذي وقع بين المولى عبد الله بن إسماعيل وأهل فاس، إذ قال لهم: «**يا أهل فاس كاتبوا إخوانكم يسلموا لنا البساتين والقصابي فإنها للمخزن ومن وظائفه، وإن أبوا فإني آتيهم وأهدم عليهم تلك القرية، فأجابوه بالسمع والطاعة ورجعوا لمحلتهم. ولما جن الليل، ارتحلوا وهربوا، وباتوا سائرين طول ليلتهم، فأصبحوا على باب فاس، فأبلغوا إخوانهم كلامه، وسمعوا نثره ونظامه**»،[3] فكان خروج أهل فاس عن بيعته بفعل جوره وظلمه، فقالوا بلا خجل ولا وجل: «**ما على هذا الفعل بايعناه، ولا لهذا الجور قلدناه، فاشهدوا أننا خلعناه**».[4] وقال محمد بن الطيب القادري عن ظلم السلطان سيدي محمد بن إسماعيل: «**أمر (...) بنهب جميع من يظهر عنده الزرع بمكناس وبزرهون وفاس، فكانوا يدخلون لدار هذا اليوم ومن الغد يدخلون لدار الآخر وبعده لدار غيره (...)، وظهرت السياب بفاس في الليل، فكانوا يقلعون أبواب الدروب ويدخلون على الناس في ديارهم بالأربعين رجلا وأكثر، بفناراتهم وعدتهم وآلات حروبهم، ويأخذون جميع ما يجدونه فيها من زرع وأثاث (...)، فأخيفت السبل وقطعت الطرق جهرا**».[5]

و لم تقتصر آفات الفقر واللصوصية على مدينة فاس فقط، بل انتشرت بدرعة وباقي المناطق الأخرى[6]، حيث تذكر النصوص التاريخية عدة حالات عن غياب الدولة في حماية السكان وضمان سلامة ذمتهم[7]، وأصبح أهل الثروة والمال يتخوفون من اللصوصية[8]، التي كثر عدد ضحاياها في مدينة فاس وغيرها من المدن[9]. واستمرت أعمال القتل والنهب بسبب الفوضى، وغياب الأمن منذ عهد المنصور. وبعد تولي المولى إسماعيل

---

[1]- مؤرخ مجهول، **تاريخ الدولة السعدية...، مصدر سابق**، ص: 99.

[2]- نفسه، ص: 412.

[3]- الزياني أبو القاسم، **البستان الظريف...، مصدر سابق**، ص: 240.

[4]- نفسه، نفس الصفحة.

[5]- القادري، محمد بن الطيب، **نشر المثاني...، مصدر سابق**، ج 3، ص: 399.

[6]- الإفراني، محمد الصغير، **صفوة...، مصدر سابق**، ص: 149.

[7]- مارمول، كربخال، **مصدر سابق**، ج 2، ص: 6.

[8]- العربي الفاسي، محمد، **مرآة المحاسن...، مصدر سابق**، ص: 149.

[9]- الإفراني، محمد الصغير، **صفوة...، مصدر سابق**، ص: 147.

حكم المغرب اعتبر المؤرخون عهده عهد الأمن والعدل، والخيرات الوفيرة[1]، ومع ذلك فقد أرهقت سياسته الجبائية السكان، ونسف خلفاؤه الدولة بتنازعهم على الملك، فانتشر الخوف من جديد وقل الأمن، وانتشر السلابة، والأوبئة والأمراض الفتاكة كالطاعون الذي حصد خلقا كثيرا من العوام والخواص، وحدق بالأمة الجفاف مما تعذر معه دفع الزكوات، فكثر الهرج[2].

ومن مظاهر تدهور المجتمع المغربي تزايد عدد العاطلين عن العمل والمتسولين الفقراء، وانتشار الجريمة في فاس[3]، كما هو الحال في مدينة بورج[4]، وباريس[5]. التي أصبحت كمدينة فاس، ملاذ الأولاد السيئين وعصابات المغامرين. وتزايد على إثر ذلك، عدد السرقات والشرور المختلفة مثل القتل والنهب والاغتيالات والتجاوزات والسفاهة وجميع أنواع الرذائل والفجور[6].كما هو الشأن بالنسبة لمدينة إشبيلية، التي أصبحت هي الأخرى ملجأ الفقراء والمنبوذين، الذين لا يملكون أرضا في الريف، وملاذ لجحافل المتسولين والعاطلين عن العمل، الذين يجوبون شوارعها بحثا عن الطعام، وكانوا في كثير من الأحيان من العناصر الإجرامية الكبيرة[7]، كذلك الأمر في صقلية[8]. ونفس المشهد تطالعنا به مدن الإمبراطورية العثمانية، التي افتقر سكانها بسبب كثرة الضرائب، كضريبة الأرملة غير المسلمة، وضريبة الطواحين المائية والهوائية، ومعاصر الزيت، ورسم العروس وهي ضريبة يدفعها العريس الذي يتزوج بإحدى بنات الفلاحين في تيماره، ثم رسم الأغنام الذي يكون مرة في العام، ثم رسم خاص بالحيوانات الضالة والفارة[9].

---

[1] – الزياني، أبو القاسم، **مصدر سابق**، ص: 189. الكنسوسي، محمد بن أحمد، **مصدر سابق**، ج1، ص: 156.

[2]– نفسه، ص: 10. القادري، محمد بن الطيب، **مصدر سابق**، ج3، ص: 399.

[3]– محمد العربي الفاسي، **مرآة المحاسن...**، **مصدر سابق**، ص: 196.

[4] - Sibille, Claire, « La pauvreté à bourges au début du XVIe siècle », **bibliothèque de l'école des chartes**, tome 150, 1992, pp. 287- 320.

[5] - Depauw, Jacques, « Spiritualité et pauvreté, à paris au XVIIe siècle », **Histoire, économie et société**, 14e année, n°1, 1995, pp. 133- 140.

في هذا الصدد يمكن مراجعة: إسماعيل، محمود، **المهمشون في التاريخ الأوربي**، رؤية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2009، ص: 153– 154– 175.

[6] - Roussel, Diane, « La description des violences féminines dans les archives criminelles au XVIe siècle », **Revue de Sciences Humaines**, N 19, 2010, p. 67.

[7] - Pike, Ruth, **Aristocrats and traders: sevillian society**, op.cit, p. 17.

[8] - Aymard, Maurice, Bresc, Henri, « Nourritures et Consommation en Sicile entre XIVe et XVIIIe siècle », **Mélanges de l'ecole française de Rome**, T. 87, N°2, 1975, p. 545.

[9]– رائيسي، إدريس الناصر، **مرجع سابق**، ص: 195– 197.

4.3. انتشار الخرافة والبدع

كان من العوامل الأخرى التي ساهمت في محدودية تفاعل المغرب في المجال المتوسطي انتشار الخرافة والبدع في مختلف الأوساط الاجتماعية، وقد اختصت بها طبقة "المجاذيب" التي اعترت أفرادها حالات غريبة ذكرتها المصادر التاريخية مثل ادعائهم للغيب والمكاشفة وإشفاء المرضى، وضمن هؤلاء أبو الحسن علي بن أحمد الصنهاجي، الذي «**كان بهلولا مجذوبا على طريق الملامتية، تعتريه أحوال الجذب في كل حين، وليس له أهل ولا قرار، يخبر بالمغيبات ويكاشف به من لقاه**»[1]، وكان الشيخ المجذوب أبو العباس أحمد بن عمر «**بهلولا ساقط التكليف، متجردا أعزب لم يتزوج قط ولا يعرف له شيخ، وكان له القبول في الأرض يمشي في الأزقة فيلقى الرجل الذي لم يدخل فاس قط فيسميه باسمه واسم أبيه، ويسمي له أمه وزوجته ويخبره بما خلف في داره**».[2]

كان لتصوف المجاذيب وقع كبير على المجتمع، الذي كانت أغلب فئاته تغيب عنها استقامة الفكر، حيث تؤمن بالكرامات وادعاءات الغيب لهؤلاء، وتطلب من الأولياء أصحاب البركات الشفاء لأبنائها، ومن ذلك ما رواه العربي الفاسي أن «**رجلا كان له ولد صغير قد اقعد، فآتى به يوما إلى الشيخ والفقراء إذ ذاك ما زالوا يقرؤون حزب الغداة، وبكى بين يديه، وطلب بركته في شفائه، فأقعده عن يساره ساعة، ثم قال له: قم معافى بإذن الله تعالى. وسار مع أبيه على قدميه**».[3]

وهذا الإيمان المزيف بكرامات وخوارق المتصوفة والمجاذيب شابه مجموعة من الأخطاء التي ارتكبها هؤلاء، ومنها ما روي عن الشيخ السلاسي الذي «**كان كل يوم يصبح عليه أصحاب الأبواق والطبول يضربون عليه النوبة**»[4]، وكان أول من أزال إشكال تناغم هذا الولي مع المزامير الشيخ أبو علي اليوسي في المحاضرات فقال: «**لعله كان قطبا، فتناسبه النوبة الملوكية، أو كان يفهم منها أسرارا أو معاني، كما حكى أن أبا الفضل الجوهري بات بجواره أصحاب الآلات حتى شغلوه عن ورده، فلما أصبح قال في مجلسه: بات**

---

[1]- بن عسكر، محمد، **دوحة الناشر....، مصدر سابق**، ص: 81.

[2]- الإفراني، محمد الصغير، **صفوة...، مصدر سابق**، ص: 211.

[3]- العربي الفاسي، محمد، **مرآة المحاسن...، مصدر سابق**، ص: 142.

[4]- الإفراني، محمد الصغير، **مصدر سابق**، ص: 67.

بجوارنا البارحة قوم ملؤوا مسامعنا علما وحكمة»[1]، وبذلك فهذه الطبقة تعتبر الآلات والمزامير شعبة من شعب العلم والحكمة، لكن الخطير في الأمر أن الكثير منهم وقع في الشرك، ونموذجه أبو محمد عبد الله بن أحمد بن الخالدي السلاسي الذي كان يدعو الناس إلى قبول ولايته وإلى تقبيل يده وكان «**يتسبب للناس بكتابة الحروز»**[2].

لقد أثارت سلوكيات المتصوفة وادعاءاتهم للشرف والمكاشفة والغيب ردود فعل قوية من الفقهاء وبعض المصلحين الدينين أمثال الشيخ أحمد بن أبي محلى الذي ألف تأليفا سماه "منجنيق الصخور في الرد على أهل الفسق والفجور"، ذكر فيه أن عبد القادر ابن بوسماحة الفاسق يجالس حلائل الرجال، ويخلو بالشواب منهم، ويتعطرن عند قصد زيارته، وأنه يلمس صدورهن بقصد التبرك به، وأنه من بقية طائفة العكاكزة، قال: وهم قوم لا غيرة لهم على الحريم ويقولون: «**المرأة كالسجادة صل عليها وأعط لأخيك"، ويقولون أيضا: "نحن نأكل من حبة ونبيت في جبة ونشرب من جعبة"، وغير ذلك مما نسب له... وقال إن أصحابه يسمونه بالشيخ، ومن أحقه أن يلقب بالديخ».**[3]

ومما لا شك فيه أن نموذج المتصوفة في السلوك والمسلمات قد صادفناه في الضفة الأخرى من المجال المتوسطي، حيث كانت الكنيسة تذيع خرافاتها وأساطيرها في الأوساط الشعبية. ورغم ما يشوب هذا المكون المجتمعي من غموض، فقد لعب دورا كبيرا في التربية والتنشئة الاجتماعية كتعليم القرآن وإيواء الفقراء، وفي الوقت نفسه ساهم المتصوفة في ضرب الحقوق المدنية كحماية الفارين من السلطة واللصوص والقتلة، وكانت زواياهم ملجأ لهذه العناصر[4].

لقد كان لحروب الوراثة والتقلبات المناخية والمجاعات والأوبئة الدورية دور كبير في حدوث تدهور اقتصادي، وعزلة وانكماش تام للمغرب عن مجريات التحولات التي شهدها المجال المتوسطي في الملاحة والتجارة والمال. كما تسببت السياسة الاجتماعية للدولة في تضرر فئات عريضة من السكان، التي بقيت

---

[1]- الإفراني، محمد الصغير، **مصدر سابق**، ص: 67.

[2]- نفسه، ص: 66.

[3]- نفسه، ص: 222- 223.

[4]- العربي، الفاسي، محمد، **مصدر سابق**، ص: 142.

راكدة على مستوى نمط عيشها، وظلت تعايش نفس الأزمات من الفتن والتمردات الناتجة عن مشاكل العرش، وتحت تباري فتاوي الفقهاء والضغوطات الخارجية، كلها عوامل كانت تقرر مستوى معيشة السكان.

ونعتقد عموما من خلال ما قدمناه، أن تفاعل المغرب مع المجال المتوسطي على المستوى السياسي والإداري والعسكري والاقتصادي والاجتماعي، خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين، كان بطيئا مقارنة مع النهضة التي حققتها المدن التجارية النشيطة، والدول الإقليمية المطلة على البحر المتوسط في المجالات المذكورة. كما هو الحال بالنسبة لجنوة والبندقية وبيزا وفلورنسا وروما. وكذلك الشأن بالنسبة لإسبانيا والبرتغال، وفرنسا، والإمبراطورية، وإنجليزا وهولندا، بل إن مدن الشمال الأوربي هي الأخرى حققت نهضة اقتصادية كبيرة، فأصبحت بفضل مواد التجارة النائية والسلع المغربية الواصلة إليها عبر حمولات السفن البرتغالية، سوقا مالية كبيرة، في حين عجز المغرب عن مواكبة تطورات هذه المدن والدول الإقليمية في الأعمال التجارية والنقل البحري. وأهم ما يعكس مظاهر هذه المحدودية علاقاته غير المتكافئة مع القوى المؤثرة في البحر المتوسط، إضافة إلى ضعف قدرته على تحديث جهازه الإداري والعسكري، وصعوبة مسايرته التقدم الحربي الأوربي والتركي، ثم عجزه عن بلورة مشروعات سياسية حاسمة في المجال المتوسطي عبر تحرير الثغور المحتلة، بل نجده يدير ظهره عنها مرتدا إلى المماليك المسلمة في بلاد السودان، مستغلا سوء تنظيمها العسكري وضعف تجهيزاتها وبعدها عن حضارة السلاح الناري، أضف إلى ذلك ضعف قدرته على تشكيل الأحلاف العسكرية مع القوى المؤثرة في المجال. وهكذا، نتج عن سوء تدبير السلطة لهذه المستويات إبعاد المغرب عن المتوسط والعالم المتوسطي، حيث بدا حضوره وتأثيره على ميزان القوى داخل البحر المتوسط باهتا، زادته المجاعات والأوبئة والفوضى بعدا عن مختلف المستجدات التي شهدها المجال المتوسطي باستمرار في الأعمال التجارية والصناعية والنقل البحري، وغيرها من التحولات الهامة.

خاتمة

من جملة ما يمكن استشفافه من هذه الدراسة، أن الوحدة بين المغرب والمجال المتوسطي، في مستوياتها الطبيعية، والبشرية، والعمرانية، والثقافية، لا يمكن أن تظهر، ببساطة، إلا بوضع التصورات المقترنة بظاهرة التنوع والتعدد الرتيبة جانبا، فهي ظاهرة لا يمكن نكرانها، حيث نجدها، أثناء المعالجة التحليلية للموضوع تشتد أحيانا حتى تكون هي العنصر المهيمن على ظاهرة التنوع، وأحيانا تخفت إلى درجة تكاد تكون غير مرئية. ورغم خفائها أحيانا لا تنطفئ جذوتها، فهي إن لم تكن مهيمنة تظل تلازم التنوع كلما تم الوصول إلى نتيجة في قضية تاريخية أو جغرافية أو بشرية، كأنها طيف على الدوام تجد من يوقظها لتصاحب التنوع باستمرار. و لم تخدعنا مظاهر التنوع رغم كثرتها، فوراء الأكمة ما وراءها، إذ لو أمعنا النظر فيها لألفيناها تنطوي على تماثل كبير لا ينكره إلا معاند.

إن علاقة المغرب مع المجال المتوسطي، من خلال ما تم الوقوف عنده في فصول البحث، تشكل نموذجا حقيقيا للوحدة المجالية التي فرضها البحر، والتي كانت معالمها بارزة في عدة مستويات، وذلك بفعل امتزاج ثقافته بثقافة البحر الأبيض المتوسط عبر الاحتكاك الجغرافي، والهجرات، وما نشأ عنهما من تآلف وانسجام. لذا، لا يجب اختزال علاقته بالمجال إلى مجرد عداء تاريخي يحكمه منطق التصلب العقائدي، بل إن علاقته المجالية تتجاوز ذلك بكثير: فهي ثابتة على المستوى الطبيعي، الذي تتمثل مظاهره في اختيار المجموعات البشرية للبيئات الجبلية، كأماكن مثالية للسكن باعتبارها آمنة وحصينة، عبر إقامة مسكن متشابه يلائم الظروف الطبيعية بالجبل. واتخذت بهذه الأمكنة أنماط عيش موحدة، ونتج عن حركة الهجرة إلى هذه البيئات تزايد نسبة المستقرين بها واندماجهم، إذ وجدوا في الجبل قلعة حصينة من الغزاة والأوبئة، والأمراض، بالإضافة إلى كون الجبل، في المغرب وسائر أنحاء المجال المتوسطي، قد فرض توجها وحدويا يتمثل في كونه مجالا غنيا بالموارد الطبيعية بما فيها المياه، والمعادن، والغطاء النباتي، أكثر من السهل، وبالتالي فهو يضمن لهذه المجموعات أمنا غذائيا حقيقيا يمثل ضمانات أحسن للصحة. ولقد أسهم اختيار استقرار هذه الجماعات بالبيئات الجبلية في إثراء وحدة المتوسط الثقافية، رغم القيود التي فرضتها وحدة العائق الجبلي سواء في المغرب أو المجال المتوسطي أمام متطلبات سكانه.

ومما شجع على قيام الوحدة، بين المغرب والمجال المتوسطي، الدور الكبير الذي لعبه المجال الجغرافي في تهيئ الظروف العامة لحياة المجموعات البشرية، إذ شجع انتشار الممرات، والطرق البرية، والبحرية، والنهرية، على ممارسة سكانه للتجارة ونقل السلع، والبضائع، والأفراد، الأمر الذي أدى إلى قيام وحدة بين مجتمعاته، تجسدت معالمها في انتقال المنتجات الغذائية الجديدة كالبطاطس، والطماطم، والشوفان والكوسة، والديك الرومي عبر شحنات السفن الجنوية، والفرنسية، والبرتغالية، والإنجليزية، والهولندية، إلى جانب وحدة المكونات الغذائية الأساسية القائمة على القمح، وزيت الزيتون، والخضار، والفواكه الطازجة، والنبيذ. وانتقلت عبر الهجرات والتجارة، والحروب، والاحتلال، نحو المغرب مختلف التركيبات الغذائية المتوسطية، ودخلت المطبخ المغربي تقنيات جديدة في الطبخ مثل القلي، والمعجنات، واستخدام المنكهات أو التوابل. كما وصلته أنواع من المشروبات العادية كالقهوة والشاي، والمشروبات المسكرة كالخمر، والتبغ، والحشيش، وتبنى السكان عادة مجتمعات البحر المتوسط في الأكل، وطرق تقديم الطعام وإعداد الموائد، وتوحد لديهم الجانب الصحي في النظام الغذائي.

وهكذا، فقد جاء انتقال الإرث الغذائي المتنوع، إلى المغرب وسائر أرجاء المجال المتوسطي، عبر تطور السوق الزراعية، واكتشاف العالم الجديد، ودخول منتجاته إلى المتوسط ووصولها إلى المغرب بفضل التجارة والهجرات الأندلسية واليهودية، ولعبت الأسر التجارية المغربية المستقرة في عدد من مدن المتوسط في انتقال عادات الغذاء وطرق إعداده. ولم تقتصر هذه الوحدة على الأنماط الغذائية فحسب، بل شملت الأزياء أيضا، وذلك لصلة المغاربة بالتجار الأجانب، وإقبال السكان المحليين على اقتناء أجود الأثواب المستوردة من جنوة، والبندقية، وفرنسا، وإسبانيا، وإنجلترا، وهولندا، كالأقمشة، والديباج، والمخمل، وهي أنماط تعكس مستويات العيش لدى الطبقات الغنية. وفي مقابل ذلك، انتقلت الأزياء المغربية إلى عدد من المدن المتوسطية عبر التجار الفاسيين، إلى جانب الأطعمة، وطقوس الاحتفال بالأعياد الدينية، والعائلية، وأسلوب المعمار المغربي، وتوصل السكان المغاربة بفضلها بالأقمشة التركية والهندية. وعلاوة على ذلك، شملت الوحدة مواد الزينة من الحلي والمجوهرات، وتأثر سكان المغرب والمجال المتوسطي بالمظاهر والموضة السائدة في هذا المجال بما فيها الاهتمام بجمالية المظهر سواء تعلق الأمر بطرق تصفيف الشعر عند الرجال والنساء على حد سواء، أو الاهتمام بالنظافة من خلال انتشار الحمامات العامة والخاصة، واستعمال الصابون المعطر. وتتجلى هذه الزينة في تحسين المظهر الخارجي خاصة خلال أيام الاحتفالات العائلية كإقامة الأعراس، التي تتماثل طرق إعدادها وطقوسها بين

سكان المغرب والمجال المتوسطي، كطقوس تزيين العروس بمختلف أنواع الزينة ليلة الزفاف، وتقديم الأطعمة والمشروبات والاحتفال بشتى أنواع الموسيقى.

ورغم الاختلاف العقائدي، فإن مجتمعات البحر المتوسط تتماثل في وحدة الزواج الداخلي من العائلة، الذي فرضته الارتباطات الدينية والاجتماعية، كالحفاظ على الإرث المادي للعائلة، وتسهيل شروط الزواج. وتتماثل هذه المجتمعات في الزواج من نساء مستولدات، وتشترك الفئات الثرية في إقبالها على تعدد الزوجات. وبالإضافة إلى الاحتفالات العائلية، تأثر المغاربة بالأعياد المسيحية، ومنها الاحتفال بعيد النيروز المعروف بـــ "يناير"، والاحتفال بعيد العنصرة، كما هو الحال في إسبانيا.

ومن تجليات الوحدة بين المغرب والمجال المتوسطي التماثل في البنايات الاجتماعية كالبيوت، التي تأثر نمط بنائها بالأصول الثقافية التي نقلت إليها من البحر المتوسط عبر الانتقال الدؤوب لسكانه، والتجارة الدولية. وأسفرت صلة المغاربة بالأتراك عن انتقال الأسلوب التركي في البناء، خاصة توظيف القباب والأقواس. إضافة إلى المساهمة الكبيرة للمهندسين البرتغاليين في نقل بصمة إيمانويل القوطية إلى المدن المغربية المحتلة، كالمسقاة (خزان المياه) في مازكان، ونوافد المنازل في أصيلا، ونقل مواد البناء، كالحجر الكلسي، والجير، والطين، والطوب، والخشب، لتشييد الحصون والقناطر والجسور، بالإضافة إلى نقل الموريسكيين لأسلوب البناء الإسباني إلى مدن هجرتهم، مما أحدث طابعا جماليا على العمارة المغربية الممزوجة بالفن المعماري الأندلسي.

وتظهر الوحدة بين ساكنة المغرب والمجال المتوسطي في التأثيث الداخلي للبيوت، سواء عند الأغنياء أو الفقراء، رغم تفوق سكان البلدان الأورومتوسطية في أثاث المنازل على ساكنة المغرب. ومع ذلك فقد وصلتها موضة تأثيث البيوت بالزرابي، والخزفيات، واستعمال أدوات الحياة اليومية ذاتها كالأواني الخشبية، والنحاسية، والفخارية، والحصائر. ودخلت البيوت المغربية أدوات الإنتاج الزراعي، والحدادة، والنجارة، والبناء، والخياطة، وصناعة الأحذية، وذلك عبر التجار الأجانب، والمهاجرين الأندلسيين، والاحتلال، والأسرى، والهدايا المقدمة للسلاطين والحكام. ويظهر التشابه جليا بين البيوت المغربية والدول الأورومتوسطية في طريقة تزيين الغرف بتوظيف النقش، والنحت، والزخرفة، والتنميق، والأصباغ.

ويتوحد المغرب مع باقي مجتمعات البحر المتوسط في المنشآت الاجتماعية كتعبيد الطرق وإصلاح الأزقة، وبناء السقايات، وتشييد الحمامات، والإقامات الخاصة بالتجار والسفراء والقناصل وغيرهم، ثم بناء المستشفيات والفنادق لإيواء الوافدين على المدينة. وشملت الوحدة أيضا البنايات الاقتصادية كالأسواق، والدكاكين، والقيساريات، ودور السكة، ودور التعشير في الموانئ، وإنشاء القناطر، والجسور التي كان للأسرى المسيحيين دور كبير في تشييدها. ويشترك المغرب مع باقي بلدان المجال المتوسطي في وحدة البنايات الدينية والعلمية كالمدارس والمعاهد. وترتب عن انسجام وتآلف سكان المجالين تداول مصطلحات مشتركة شملت عدة ميادين كأسماء الوجبات الغذائية، والأواني، والأزياء، والأثاث، والمواصلات، والموسيقى، والمسليات، وانتشرت كلمات متماثلة في المجال التجاري، والصناعي، والدبلوماسي، وعمت مفردات عدة المجال العسكري والملاحة.

وثمة سمات أخرى مشتركة، بين المغرب والمجال المتوسطي، تكمن في وحدة التطور السكاني، الذي اتسم بارتفاع معدلات الولادات وانخفاض الوفيات، خلال القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر، ثم عرف انخفاضا حادا أواخر القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر. وتشابه المغرب مع سائر مدن دول المجال المتوسطي في مؤشرات النمو، إذ ليس هناك اختلاف كبير مع بلدان أوروبا المطلة على البحر المتوسط، والإمبراطورية العثمانية والولايات التابعة لها، رغم التفاوت في حجم السكان والكثافة السكانية.

ومن المعالم الواضحة للوحدة الديمغرافية استقبال المغرب وسائر بلدان البحر المتوسط للقرن السابع عشر الميلادي بانكماش سكاني كبير، حيث دشنا أسوأ مرحلة ديمغرافية في تاريخهما، مما أثر على ساكنتهما التي عاشت مرحلة التباطؤ آنذاك. وتوحدا في أسباب التراجع السكاني، فكلاهما عرفا نقص المحاصيل الزراعية، وغلاء الأسعار، وانتشار المجاعات التي أفضت إلى الأوبئة الشاملة. ونتج عن ذلك، أزمات اجتماعية عدة مشتركة، مثل تزايد الفقراء والمتسولين بالمدن، وانتشار اللصوصية والنهب والقتل.

وتبرز فلسفة الوحدة، بين المغرب والمجال المتوسطي، في ملازمة أريافهما تحولات هامة اتسمت بتطور بنيتهما السكانية من حيث حجمها، وأعمارها، والفارق بين نسبة الذكور والإناث، وخير مثال على ذلك تشابه نمو أرياف المغرب مع الأرياف الإيطالية مثل ريف "كابري" و"أنكبري"، والأمر نفسه بالنسبة لنمو الأرياف الفرنسية وسائر أرياف المجال المتوسطي. وكذلك، شملت وحدة التطور الديمغرافي جميع مدن المغرب

والمجال المتوسطي، رغم تفاوت معدلات السكان من مدينة إلى أخرى حسب أهميتها ضمن المناطق المجاورة والوظيفة التجارية والتاريخية والجغرافية لكل مدينة، وكذلك الضغوط العسكرية التي جعلت سكانها يضطرون إلى النزوح نحو المناطق القريبة. ورغم هذا الاختلاف، فإنه لا يمكن أن نلغي الوحدة البارزة على مستوى نمو المدن واتساع التجمعات الحضرية في المغرب كما هو الحال بالنسبة لسائر تجمعات المجال المتوسطي، التي ارتبط تطورها السكاني بالتقلبات السياسية، والاقتصادية، والبيئية.

ويتبين وجود تعدد الممارسات الوحدوية بين المغرب والمجال المتوسطي، من قبيل التأثر بالثقافة المجاورة واستلهام الأفكار، والطبائع، والعادات، والتقاليد، والتقنية الخارجية. وبذلك، فالصورة المختصرة في العداء الشديد بين ضفتي المجال المتوسطي، من خلال العلاقات الوحدوية التي ربطت المغرب بهذا المجال، أصبحت قابلة للمراجعة، خاصة وأن التبادلات التجارية والثقافية كانت مستمرة لقرون عديدة، وإن عرفت فتورا إبان سنوات اندلاع الفوضى، والتمردات، وانتشار اللصوصية، وما صاحبها من تقلبات مناخية، وكوارث طبيعية ومجاعات، وأوبئة، وما أحدثته من كساد ثقافي وتراجع عمراني، واضطرابات سياسية جعلت المغرب منشغلا بأموره الداخلية، ومنطويا عليها، ومنصرفا عن إعطاء الأولوية للشؤون الخارجية في أفق تأسيس وحدة شاملة.

ونظرا، لما اتسمت به السياسة الداخلية للمغرب من سوء التدبير، والتردد في اتخاذ القرارات، وغياب دبلوماسية ثابتة، عجز عن بلورة مشروعات سياسية حاسمة في المجال المتوسطي خاصة بعد الانتصار الذي حققه في معركة وادي المخازن سنة 1578م، إذ في الوقت الذي كانت فيه الانتظارات متوقعة باستثمار النصر في تحرير الثغور المحتلة، ومواجهة الضغوط الإسبانية، ومسايرة النقل الحضاري لبلدان البحر المتوسط، اتجه نحو نهج سياسة مجالية في المناطق الجنوبية، التي لم تثبت نجاعتها التجارية، إذ سرعان ما تراجعت قوافل الذهب، وفقدت السلطة بسبب هذه السياسة جيشا كاملا بمعداته وأجهزته، بالإضافة إلى ما ترتب عن هذه السياسة من تدهور أوضاع الجند ومعاناة الرعية من كثرة الضرائب الموجهة نحو الإنفاق العسكري لضمان استمرار الجيش في بلاد السودان.

وكذلك، لم يوفق المغرب في سياسة الانفتاح على الدول المحيطية (إنجلترا وهولندا)، إذ تم إبعاده عن التطورات والمستجدات التي شهدها المجال المتوسطي على كافة الأصعدة، وخير مثال على ذلك فشله في بناء قاعدة اقتصادية قوية، رغم توفره على موارد فلاحية، ومعدنية، ومراكز تجارية بحرية مهمة، تمكنه من المشاركة في النظام الاقتصادي القائم بالمجال المتوسطي.

و لم يستفد المغرب استفادة كاملة من التطور الإداري والعسكري الذي شهدته أوروبا المطلة على البحر المتوسط، والإمبراطورية العثمانية، إذ كانت أجهزة الإدارة، في تدبير شؤون الولايات والمدن والقرى، محدودة التنظيم وعاجزة عن مراقبة المجال ككل. وظلت المصالح الاجتماعية كالتعليم والصحة دون المستوى. وبالتالي، لم يستطع المغرب مسايرة التقدم الإداري والحربي الأوربي والتركي، والإفادة من التقنية الحديثة في الملاحة وبناء السفن. لكن بالرغم من محدودية تفاعل المغرب مع المجال المتوسطي، فقد كانت هناك مؤشرات دالة على تجاوبه وانفتاحه على هذا المجال في بعض المستويات، أبرزها:

- **المستوى الثقافي والعلمي:** تمثل في التداخل، وقد تم ذلك عبر توافد التجار، والهجرات الأندلسية واليهودية، مما تولد عنه ظهور ألفاظ وكلمات مشتركة شملت مختلف مظاهر الحياة اليومية. وتبرز الوحدة أيضا في اهتمام الأجانب الوافدين على المغرب بالثقافة المغربية، والمسرح الشعبي "الفلكلور"، وقواعد اللغة، وكتب التاريخ والطب، وذلك عبر ترجمتها ونقلها إلى أوروبا. ورغم تعلق المغاربة بالعلوم الدينية، والفقهية، والأدبية، وموقفهم من العلوم النصرانية واليهودية، فقد انصب اهتمام بعضهم بترجمة كتبهم الخاصة بالطب، والكتب التي تعنى بالأسلحة النارية.
- **المستوى السياسي والإداري:** تأثر المغرب بالتنظيمات السياسية والإدارية التركية، من جهة طقوس البيعة ونظام الوراثة، وتأثره بتنظيماتها العسكرية، في جانب تصنيف فرقه العسكرية حسب القوالب العثمانية. إضافة إلى تأثره بالتنظيمات السياسية والإدارية الشبيهة بملكيات أوروبا المتوسطية، وبتقنياتها الحديثة في مجال السلاح الناري، حيث تم إدماج فئة المرتدين، التي أغنت الجيش بكفاءتها، وفي خبرتها في شؤون البحر، وفي استخدام الأسلحة النارية.
- **المستوى الاقتصادي:** رغم العوامل التي قلصت من تفاعل المغرب مع المجال المتوسطي على المستوى التجاري، فإنه لا يمكن إنكار دور مواده في نمو ونهضة المدن التجارية والدول الإقليمية المؤثرة في في البحر

المتوسط. ويظهر جانب التأثير على مستوى الإنتاج الصناعي، من خلال إنشاء الدولة لبعض المصانع، مثل معاصر السكر في سوس وتارودانت، والمطاحن، ودور النسيج، والكاغد، والدباغة، والسكاكين، والسيوف، ودور الحنابل، ودور السلاح والمدفعية، رغم ضعف مردوديتها، في مقابل تفوق ترسانة المدن التجارية النشيطة، كالبندقية، وجنوة، وترسانة الدول الإقليمية كالإمبراطورية العثمانية، وإسبانيا، وفرنسا، وإنجلترا.

يمكن القول إذن، أن الوحدة والتفاعلات المجالية بين المغرب ودول البحر المتوسط، خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين، سواء اتسع مداها أو تقلص، ما تزال مجالا غفلا يتطلب الكثير من الدراسة والتحليل حتى تتبين معالمها أكثر فأكثر. وقد حاولنا في هذا البحث وضع لبنة في بنائها أملا أن تتجدد فيه التصورات وأن يعاد النظر في المنطلقات المنهجية، من أجل بناء علاقات متوسطية فاعلة قائمة على قيم الجوار والتسامح، مراعاة للروابط التاريخية والمجالية المشتركة.

ملاحق

جدول**13**: أهم الرحلات الأوربية إلى الإمبراطورية العثمانية وباقي مناطق الحوض الشرقي للبحر المتوسط خلال القرن **16**م

جدول رقم 14: توزيع السكان في تركيا ما بين 1520 – 1535

المقاطعات	عدد الكوانين			مجموع الكوانين	مجموع الأفراد × 5
	المسلمين	المسيحيين	اليهود		
- أناضولي	813 517	8511	271	526 595	2632 975
- كرمان	134 4452	3127	_	137 579	687 895
- زالكارديي	64102	2631	_	66733	333665
- ديار بكر	70858	11938	288	83084	415420
- الروم	116772	51662	_	168434	842170
- حلب، غزة، حمص،روملي، القدس،طرابلس،عنتاب.	113358	914	_	114272	571360
-الطبقة العسكرية	50000 (؟)	_	_	50000 (؟)	250000 (؟)

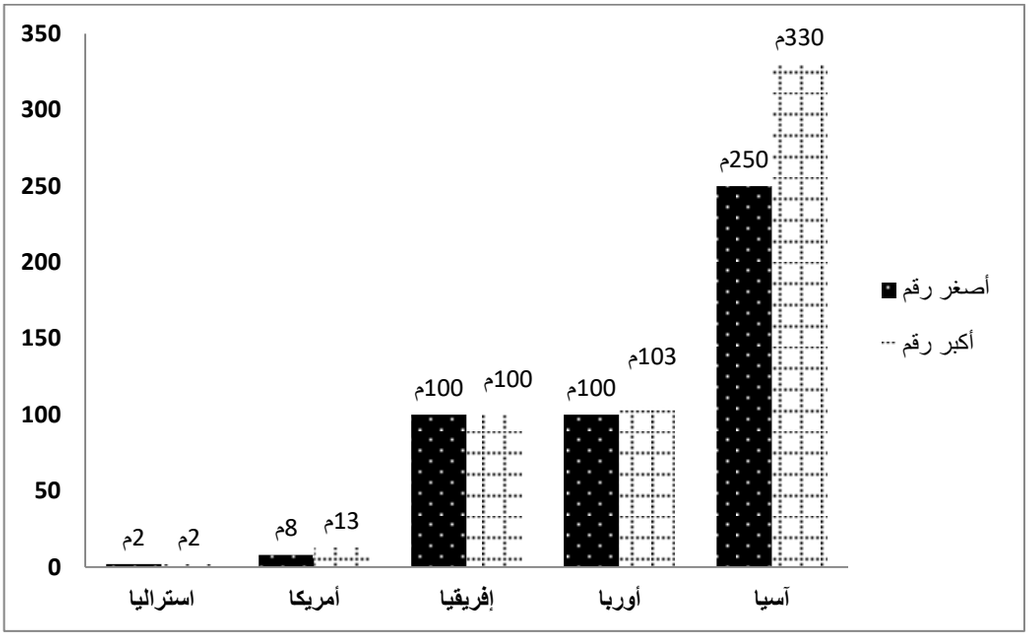
المصدر: Barkan, omar lutfi, op.cit, p : 21.

جدول رقم 15: تقديرات بلدان شمال إفريقيا ما بين 1400 و 1700

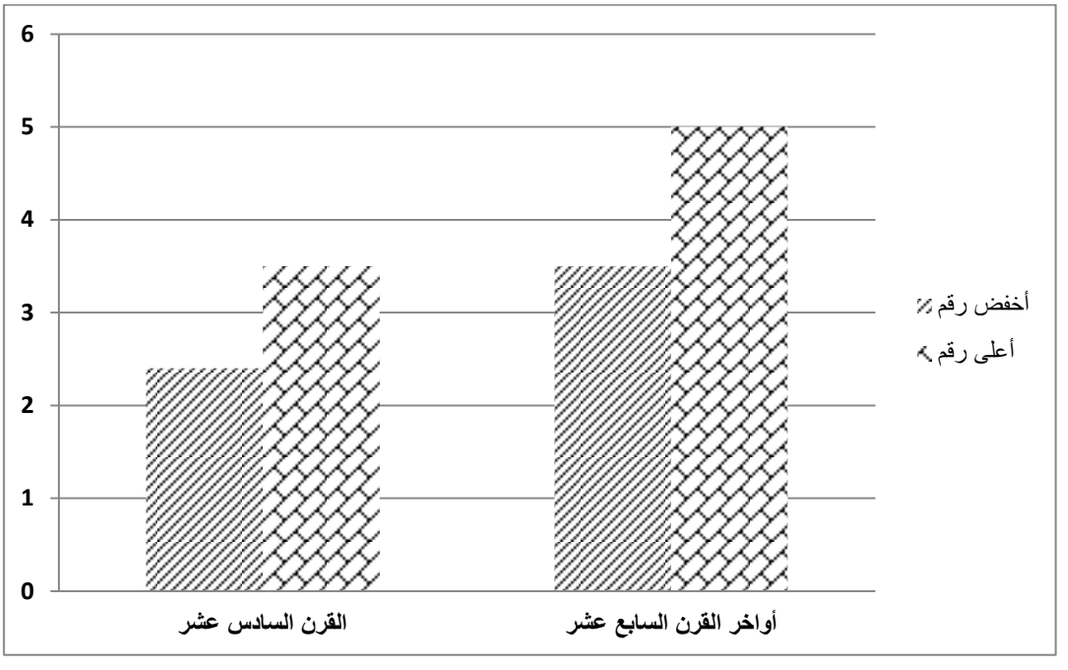
التاريخ	المغرب الجزائر تونس	ليبيا	مصر
1400	<.....4.2.....>	بعض مئات الآلاف	-
1500	<.....4.7.....>		-
	<.....(Unesco) 6 -3 .....>		-
1550	4.2 – 3.2 (Noin) | - -		-
1600	<.....5.4.....>		
1700	<.....5.7.....>		

المصدر: Tabutin Dominique et les autres, Op.cit, p: 6.

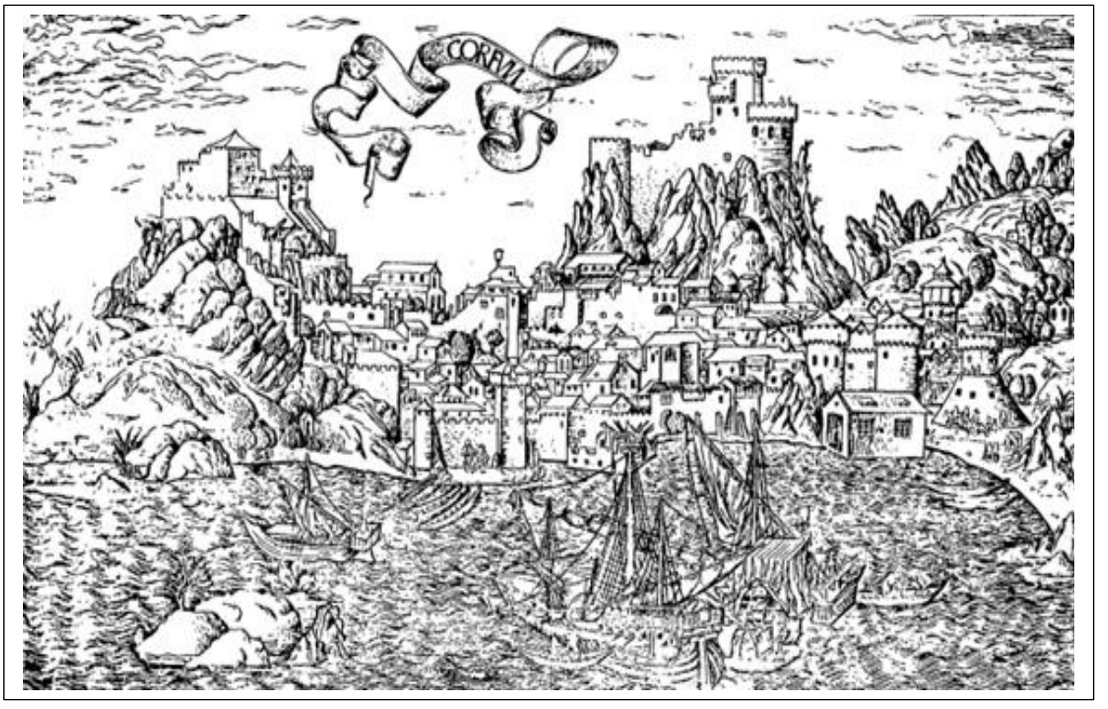
المبيان رقم 21: سكان العالم سنة 1650 بمليون نسمة



المبيان رقم 22: تقديرات سكان شمال إفريقيا خلال القرنين 16 و17م بالمليون نسمة



المصدر (بتصرف): بوجرة، حسين، م. س، ص: 140- 141.



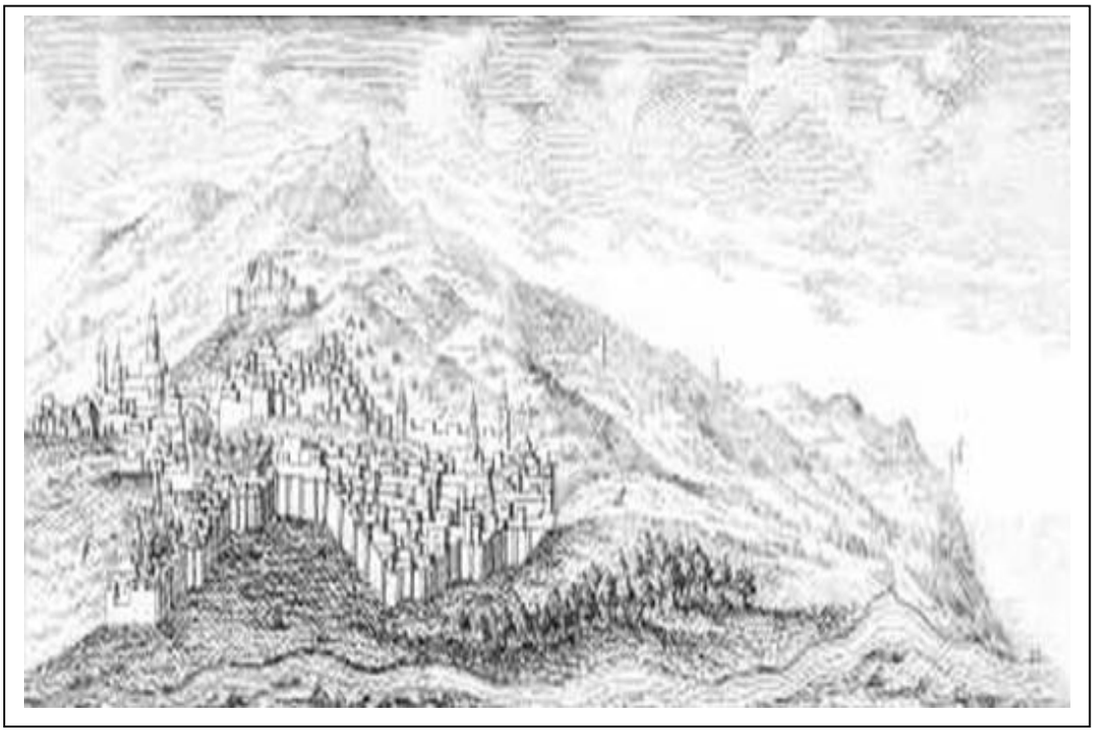
الصورة رقم 17: جزيرة كورفو خلال القرن السادس عشر

Affagart, Greffin, Relation de Terre sainte (1533-1534), op.cit, p. 32.



الصورة رقم 18: سبتة في القرن السادس عشر

Gozalbes Cravioto Carlos, **Las fortificaciones de la Ceuta medieval. Una aproximación a su estructura**, Instituto de Estudios Ceutíes, p. 403.



الصورة رقم 19: مدينة تطوان خلال القرن السادس عشر الميلادي

Akrache Mansour et autres, op.cit, p. 36.



الصورة رقم 20 : جزيرة كاندي

Vingopoulou Ioli, op.cit, p. 426.

الرسالة رقم 1:

من المولى عبد الله الغالب إلى ملكة إنجلترا إليزابيت

الحمد لله وحده ولا معبود سواهه الواحد الأحد الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفؤا أحد، من عبد الله تعلى أمير المؤمنين المؤيد بالنصر والتمكين والتأييد والظفر والفتح المبين الشريف الحسني أيد الله بعزيز نصره أمره وأعز بتأييده نصره وأسعد زمانه المبارك وعصره وأبقى في مرافق المجد الأسمى فخره واعلا أمره في الخافقين والظهره إلى ملكة بلاد لنجلطرا وايرلانظا المعظمة الشهيرة الأثرة ايزبيلا بنت السلطان أنريك سلك الله بها سبيل الخير والهداية وحفظ صحتها بحسن الرعاية سلام على من اتبع الهدى

أما بعد فموجب كتابنا هذا إليك أن خديم أبوابنا التاجر لوز رغب منا الكتب إليك في تأمين أجفان صاحبه التاجر سليدور ننس في قدومه برسم التجارة لبلادنا وانصرافه عنها بحيث لا يتعرض أحد ممن تحت حكمكم بسوء ولا إذاية ولا يقرب ساحتهم بمكروه ولا نكاية في ورودهم وبعد رجوعهم وتعطونهم تأمينا يتصرفون به من غير معارض فكتبنا إليكم تكميلا لرغبته وإسعافا لطلبته لأجل تعلقه بجانبنا وخدمته لأبوابنا وكل ما يتعرض لكم من المآرب والأغراض يقضى لكم على أكمل المراد إن شاء الله.

وهذا ما وجب به الكتب إليكم وكتب في أوائل جمادى الأولى عام...

المصدر:

De Castrie, Henry, op.cit, « Lettre de Moulay Abdallah El- Ghalib a Elisabeth », 12- 21 Octobre 1569, Première série - Dynastie sadienne, **Archives et bibliothèques d'Angleterre, Tome I**, p. 100- 101.

الرسالة رقم 2:

رسالة أحمد المنصور إلى إليزابيت ملكة إنجلترا

رسالة أحمد المنصور إلى إليزابيت ملكة إنجلترا

هذا الكتاب الكريم والمدرج الجسيم صدر المقام العلي الأمامي المولوي الهاشمي الحسني المنصور دام اقبال دولته ولا زالت جهات البسيطة مشرقة بأنوار معدلته

إلى الأصال التي لها في الأقطار النصرانية القدر الشامخ المكان والعز الباذخ الثابت الأركان والمكانة التي يعترف لها أهل مللها القاصي والدان

أصالة السلطانة الأصيلة الجليلة المثيلة الأثيلة الأثيرة الخطيرة الشهيرة السلطانة ايزبيل لا زال قدرها في الملل النصرانية عزيز الجناب سامي الهضاب

أما بعد فكتابنا هذا إليك من حضرة مراكش حاطها الله وصنع الله تعلى متصل الأمداد مزهر الأنوار والأنجاد لله المنة هذا والذي أوجبه لمكانك المكين أنه يرج على مملكتك خدامنا حملة هذا الكتاب الكريم الذين وجهناهم إلى حلب لقضاء بعض مآربنا وما عن من أغراضنا وقد اخترنا لهم أن يكون مرورهم على بلادك للمحبة التي بيننا وبينك والصداقة التي تقررت بين جنابنا وجنابك

وحملناهم هذا الخطاب الكريم إلى مكانك المكين نحب أن تستوصوا بهم خيرا واحسانا في طلوعهم مع سفن بلادك إلى تلك الجهة توصى بهم أهل السفن ليستلزموا منهم ويعتبروهم لوصايتك في جميع أحوالهم كما نريد منكم أن تعطوهم كتابك في أيديهم إلى تجار بلادك الذين يسافرون إلى تلك الجهة بأنه إذا رجعت السفن التي يطلعون فيها من قبل أن يستوفوا أغراضهم كل من وجده الحال هناك من سفن تجار بلادكم يحملهم حتى يبلغهم إلى مملكتنا الشريفة إن شاء الله تعلى وتوصى عليهم في ذلك كله أجمل الإيصاء على نحو ما هو الظن بمكانك المكين واعلمي أن النصارى الفلامانك الذين كتبت فيهم لعلي مقامنا وكانوا في أسرنا هاهم يصلونكم صحبة خدامنا وقد امتننا عليهم لأجل

رغبتك ورعاية جنابك ثم إن جميع ما يكون لكم من الأغراض في بلادنا وفي ممالكنا الشريفة ويحمل شأنه بعلى مقامنا فهو مقضي وملتقى عندنا بوجه القبول والاقبال والرعى والاهتبال للمحبة والصداقة التي بيننا وبينكم وبهذا وجب الكتب إليكم في ثاني عشر رمضان المعظم من عام ثمانية وألف.

المصدر:

De Castrie, Henry, « Lettre De Moulay Ahmed El-Mansour A Elisabeth », Marrakech, 12 Ramadan 1008 [27 mars 1600], S.I.H.M, Première série - Dynastie sadienne, **Archives et bibliothèques d'Angleterre Tome II**, p. 149- 152.

الراسالة رقم 3:

من السلطان المولى زيدان إلى لويس الثالث عشر

صدر هذا المكتوب العلي الإمامي الكريم المظفري الناصري الزيداني الحسني الفاطمي الهاشمي السلطاني عن الأمر العلي النبوي الشريف العلوي دانت لطاعته الكريمة الممالك الإسلامية وانقادت لدعوته الشريفة سائر الأقطار المغربية وخضعت لأوامره جبابرة الملوك السودانية وأقطارها القاصية الدانية.

إلى السلطان الذي بين أكابر المملكة الافرانصية وعظماء الملة النصرانية المكانة السامية والمنزلة الرفيعة الغالية السلطان الأرضى الأحظى الأثير الخطير الشهير لويس أما بعد فلقد وصل لعلي مقامنا كتابكم تقررون فيه أنكم على العهد في المحبة التي بيننا وبينكم وبين ألافنا وأسلافكم ووفقنا على ما كررتموه من الخطاب على مسألة هؤلاء الأسارى من افرانصة الذين قادهم الله إلينا وجادت بهم المقادير لحسن نيتنا حتى أوقعهم إشراك القضا والقدر في أيدينا وأنكم تعيدون الكلام على ما سبق لكم من الرغبة في أمرهم والحرص على فكاكهم وتذكرون ما لا تزالون تكتبون به إلينا المرة بعد المرة من الجد واستفراغ الوسع في أعمال التدبير غاية المحاولة بجميع أنواع الاحتيال على استخلاص حوائجنا وامتعتنا من عند صاحب إسبانية إلى غير ذلك مما دلك عليه فصول كتابكم ودارت عليه معاني خطابكم فيما يعود إلى هذه المقاصد الثلاثة التي تكرك عليها كتبكم

وإلى هذا فأما المحبة فما زلنا على ا تقررت عليه بين الجانبين العهود وسبقت به المواصلة بين الأسلاف في كل صدور وورود ولا تزال نرعى ذلك على الدوام ونتحافظ فيه على رعى الذمام.

وأما ما يرجع إلى الأسارى فلقد تقدم من الجواب السابق الذي استشفيناكم في التعريف بسألتهم وبالسبب الذي لا يخفاكم أنه هو الموجب للقبض عليهم ما غنى عن مزيد الكلام عليهم وتكرار الجواب عنهم لأننا كشفنا لكم في أمرهم عن وجه السبب وأوضحنا لكم الحقوق التي ارتهنوا فيها فلم يبق ما يزيد من التعريف فوق ذلك وأما ما يرجع إلى ما ذكرتم من جدكم واجتهادكم في شأن استخلاص حوائجنا وذخائرنا فاعلم أن هذه الحوائج على يد خدامكم كما علمتم ووقع فيها ما وقع وما فعل خدامكم فعاره إنما هو عليكم فإن استخلصتموها وتأدت إلينا فقد فعلتم فعل الملوك ودحضتم عن جنابكم العار الذي لا ترضى به الملوك ولا سمح أن يلحق منهم شيء جوانبهم في أمر من الأمور وإن أهملتموها وأعرضتم عنها فلا عيب علنا نحن في ذلك ولا تنقص منا شيئا وإنما العار والعيب حينئذ عليكم لا علينا وبهذا وجب الكتب في السادس من بيع النبوي من عام خمسة وعشرين وألف".

المصدر:

De Castrie Henry, « Lettre de Moulay Zidan a Louis XIII », 24 mars, 1616, S.I.H.M, première série - dynastie sadienne, **Archives et bibliothèques de France, Tome II**, p. 597- 598- 599.

الرسالة رقم 4:

رسالة عبد الله بن عائشة ومحمد معنينوا إلى دوفين وبونشطران

بسم الله الرحمن الرحيم ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم

ومن يعتصم بالله فقد هدي إلى صراط مستقيم

من خديم المقام العلي بالله ووفي نعمه المتشرف بخدمة جنابه وملازمة أعتابه الرائس عبد الله بن عيشة السلاوي دارا ومنشأ إلى الدنفيل ولد عظيم الافرانسيس الطائفة الوسيس والمنيسطر بوشطرين وكافة أهل الديوان الافرانسيس سلام على من اتبع الهدى وسلك سبل الحق فاهتدى أما بعد فاعلموا أني ما زلت ولا أزال أشكركم وأذكر ما علمتم معي من الخير لضيفي نصره الله حين وجهني أيده الله إليكم باشادور ذالك العام وأبالغ في حسن ملاقاتكم وحسن مباشرتكم وإكرامكم لنا وتعظيمكم لجانب سيدنا نصره الله حتى قررت عنده أيده الله محبتكم له وموحدتكم لخدمته والموالات له والكلام

معه والانحياش إلى جانبه الأعظم أيده اللخ وذالك كله إقرارا بما عملتم معنا من الخير لأن الاعترافه بالخير وشكر الوسائط واجب عندنا في ديننا ولما كان الآن رأيت سيدي نصره الله كتبت لطائفة الانكلاطير الرينة عان وهو نصره [الله] يتوعدها ويتهددها ويقول لها في براءته نصره الله والله لو أن العرب يساعدوننا على ركوب البحر وركوب السفائن والسفر فيها لما تركنا أحدا من الانجليز يمر بكوشطة البوغاز ولاكن العرب لا معرفة لهم بأمور الحرب ولا خبرة لهم بشؤنها ولا يعرفون العرب إلا ظهور الخيل وحذرها سيدنا نصره الله ليلا تغتر هي بالإنجليز مخافة أن يسولوا لها شيئا من الحماقة أو يزينوا لها في عداوة المسلمين فإياك ثم إياك ان تغتري بكلام الانجليز فإن الانجليز لا عقول عندهم ولا يخفاكم أنتم ما بيني وبين الانجليز من العداوة وما عملوا في من العيب أيام كنت أسيرا عندهم وقبل هذه الساعة تعدوا علي في ستين أسيرا كان أخذهم لدنا الرايس محمد ثم إنهم تكلما مع خديم سيدنا نصره الله القائد علي بن عبد الله وخدعوه وموهوا عليه حتى أخذوا لي أولائك الأسارى من غير موجب وبذالك ازدادت عداوتي مع الانجليز مع ما رأيت من سيدي نصره الله من غضه الطرف عن الإنجليز ولاسيما حين كان سيدنا نصره الله وجه إليهم خرز في مولى دار البارود السبانيوني وأعطاه نصره الله أربعة أشبال من أشبال السباع على أنه يأتيه بواحد [كلمة غير مقروءة] أرفط ويقضي له بعض الحوائج وحين أبطأ ذلك النصراني عن سيدنا نصره الله ولم يظهر له خبر ولا جاء من عنده كتاب والله إلا كان سيدنا نصره الله غاضه ذلك وأعرض عن الكلام مع الإنجليز وكرهه وكتب إليهم وقال لهم ذالك الصلح وتلك المهادنة التي كنتم تعملون مع خديمنا القائد علي بن عبد الله لا علم لنا بها ولا موافقة لنا عليها واليوم إذا أردتم الكلام فمعنا تتكلمون وانتم تعرفون بأني نبغيكم ونميل إليكم ونوثركم على الإنجليز وغيرهم لما سلف لنا معكم من الخير واليوم إذا أردتم الكلام مع سيدنا نصره الله والمهادنة معه والانحياز إلى جانبه العلي بالله فبادروا واعزموا وابعثوا واحد الابشادور يتكلم مع سيدنا نصره الله ونحن نقف لكم في هذه المسئلة ونعينكم على قضائها عند سيدنا

نصره الله فإنه أيده الله يثق بكلامنا في جنابكم وإذا كتب الله لكم شيئا من الخير مع ضيفنا نصره الله فجبل الطر لا تعدوه إلا في أيديكم ولا تعرفوه مثلا يصير إليكم بحول الله وقوته ولا بيت فيه الانجليز حتى ليلة واحدة بحول الله وقوته وإذا يسر الله عليكم في قبض جبل طارق فذالك خير كبير وبر العرب قريب منكم وكل ما يخصكم وكل ما تحبونه عند ضيفنا نصره الله يقضيه لكم ولا يخسر لكم غرضا وهذه المسئلة إنا نتكفل بكم بها إن شاء الله فإن كان لكم غرض في هذا الكلام فبادروا به واعزموا واسبقوا إلى الكلام مع ضيفنا نصره الله قبل أن يرجع جواب الرينة عان وربما يطلبون الصلح ويرغبون في الخير مع سيدنا نصره الله فاستروا في هذا الكلام ولا تبرزوه ولا تفشوه لآخر لأننا نخاف أن يسمعه سيدنا نصره الله وربما يلحقنا منه شيء لأننا نخاف من سيدنا نصره الله الخوف الكثير وهذه المسئلة إنما كتبناها وأشرنا بها عليكم من تلقاء أنفسنا والجواب يأتينا بالعزم ولا بد والسلام على من اتبع الهدى وفي السادس من ربيع الثاني عام واحد وعشرين ومائة وألف وكتب مكرر اسمه

خديم المقام العلي بالله القبطان بن عيشة وفقه الله امين أمين أمين

وخديم المقام العلي بالله محمد معنينوا السلاوي وفقه الله أمين

استدراك وهذا الرجل الذي كتب معي البراءة من بلادنا وتشاورنا معه على هذه المسئلة وعلى هذه النصيحة وهو من خيار خدام سيدنا نصره الله وهو اليوم حاكم سلا وعمه الحاج علي معنينوا السلاوي كان سيدنا نصره الله وجهه إليكم انباشادور قبلنا فهو يعرفكم ويبغيكم وهذه المسئلة كتبناها باتفاق معه وأنتم تجاوبوا لنا عليها ولا وكتب القبطان بن عيشة وفقه الله.

المصدر:

Brissac De cosse, Philippe, «Lettre D'abd Alah Ben Aicha et Mohammed Ma'nino au Dauphin et a Pontchartrain», S.I.H.M, deuxième série, dynastie filalienne, 1700 – 2 mai 1718, **Archives et bibliothèques de France, Tome VI**, p: 413 – 417.

لائحة المصادر والمراجع

1- المصادر والمراجع باللغة العربية

(أ) المصادر

- إبراهيم ابن زكريا الأندلسي، **العز والرفعة والمنافع للمجاهدين في سبيل الله بالمدافع**، ترجمة أحمد بن قاسم بن أحمد، الخزانة الوطنية تحت رقم ***87*** جـــ فيلم ***648***، عدد صفحاته: ***124***.
- ابن بطلان، إيوانيس المختار، **تقويم الصحة**، مكتبة قطر الرقمية، رقم: ***Or 1347***.
- ابن رزين، التجيبي ، **فضالة الخوان في طيبات الطعام والألوان**، تحقيق بن شقرون، لبنان، ***1984***.
- أبو العباس أحمد بن خالد الناصري، **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**، الدولة السعدية القسم الثاني، الجزء الخامس والسادس، دار الكتاب، الدار البيضاء، ***1997***.
- أبو القاسم بن محمد بن إبراهيم الغساني، **حديقة الأزهار في ماهية العشب والعقار**، تحقيق محمد العربي الخطابي، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، ***1985***.
- أبي العباس أحمد بن يحيى الونشريسي، **المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي أهل إفريقية والأندلس والمغرب**، ج***5***، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط، ***1981***.
- أبي عبد الله محمد بن جعفر بن إدريس الكتاني، **سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس**، تحقيق: الشريف محمد حمزة بن علي الكتاني، ***1894***.
- أحمد ابن القاضي، **المنتقى المقصور على مآثر الخليفة المنصور**، الجزء الأول، دراسة وتحقيق محمد زروق، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرباط، ***1986***.
- أحمد ابن القاضي، **جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام مدينة فاس**، الجزء الأول، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، ***1973***.
- أحمد ابن القاضي، **درة الحجال في أسماء الرجال**، ج ***3***، تحقيق محمد الأحمدي أبو النور، مكتبة دار التراث- القاهرة.
- أحمد بن جبير، **رحلة بن جبير**، دار صادر، بيروت، بدون طبعة.
- أحمد بن قاسم الحجوي، **ناصر الدين على القوم الكافرين**، تحقيق وتقديم وترجمة ستورد فان كونتكزفلد، قاسم السامرائي، خيرارد فيخوز، المصادر الأندلسية ***21***، المجلس الأعلى للأبحاث العلمية- الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي، بدون طبعة.
- أحمد بن محمد شهاب الدين المقري التلمساني، **أزهار الرياض في أخبار عياض**، الجزء الأول، تحقيق مصطفى الشنا، إبراهيم الأبياري، عبد الحفيظ شلبي، القاهرة.
- أنطونيو دي صالدانيا، **أخبار أحمد المنصور سلطان المغرب**، تقديم وترجمة وتحقيق إبراهيم بوطالب وعثمان المنصوري ولطفي بوشنتوف، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، ***2011***.

- التمكروتي، محمد بن عبد الله، **النفحة المسكية في السفارة التركية**، تقديم وتحقيق عبد اللطيف الشادلي، المطبعة الملكية، الرباط، ***2002***.
- الحسن اليوسي، **المُحاضرات**، منشورات دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، سلسلة الأدب (***1***)، الرباط، ***1976***.
- دييكو دي طوريس، **تاريخ الشرفاء**، ترجمة محمد حجي- محمد الأخضر، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، مطابع سلا، ***1988***.
- عبد الرحمان السعدي، **تاريخ السودان**، تحقيق وترجمة هوداس للفرنسية، طبعة باريس، ***1981***.
- عبد العزيز الفشتالي، **مناهل الصفا في مآثر موالينا الشرفا**، تحقيق عبد الكريم كريم، مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية والثقافية، الرباط، ***1972***.
- عبد الله أبو عبيد البكري، **المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب**، دار الغرب الإسلامي، القاهرة، ب.ط.
- عبد الله بن أبي زرع الفاسي، **الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك وتاريخ مدينة فاس**، منشورات دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط ، ***1972***.
- كربخال مارمول، **إفريقيا**، ج ***2***، ترجمة محمد حجي، محمد زنيبر، محمد الأخضر، أحمد توفيق، أحمد بن جلون، الرباط.
- محمد الصغير الإفراني، **صفوة من انتشر من أخبار صلحاء القرن الحادي عشر**، تقديم وتحقيق عبد المجيد خيالي، مركز الفرات الثقافي المغربي، الطبعة الأولى، ***2004***.
- محمد الصغير الوفراني، **نزهة الحادي بأخبار ملوك القرن الحادي**، تحقيق هوداس، طبع بمدينة أنجى، ***1888***.
- محمد العربي الفاسي، **مرآة المحاسن من أخبار الشيخ أبي المحاسن (ونبذة عن نشأة التصوف والطريقة الشاذلية بالمغرب)**"، دراسة وتحقيق محمد حمزة بن علي الكتاني، منشورات رابطة أبي المحاسن ابن الجد.
- محمد الغساني، **رحلة الوزير في افتكاك الأسير *1690-1691***، تقديم نوري الجراح، دار السويدي للنشر والتوزيع، ***2000***.
- محمد بن الحسن الوزان، **وصف إفريقيا**، ج ***1***، ترجمة محمد حجي، محمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، لبنان- بيروت، الطبعة الثانية، ***1983***.
- محمد بن الطيب القادري، **نشر المثاني لأهل القرن الحادي عشر والثاني**، ***4*** أجزاء، تحقيق محمد حجي وأحمد توفيق، دار المغرب، الرباط، ***1977***.
- محمد بن دينار، **المؤنس في أخبار إفريقيا وتونس**، تحقيق وتعليق محمد شمام، الطبعة الأولى، ***1869***.
- مؤرخ مجهول، **تاريخ الدولة السعدية التكمدارتية**، تحقيق عبد الرحيم بنحادة، نشر عيون المقالات، دار تنمل للطباعة والنشر، مراكش، الطبعة الأولى، ***1994***.

(ب) المراجع

• الكتب

- إبراهيم حركات، **السياسة والمجتمع في العهد السعدي**، دار الرشاد الحديثة، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1987

- أحمد الكامون، هاشم السقلي، **التأثير المورسكي في المغرب**، مركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية وجدة، سلسلة دفاتر المركز 2، الطبعة الأولى، مارس 2010.
- أحمد بوشرب، **مغاربة في البرتغال خلال القرن السادس عشر: دراسة في الثقافة والذهنيات بالمغرب من خلال محاضر حاكم التفتيش الدينية البرتغالية**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة: رسائل وأطروحات رقم 36، مطبعة فضالة – المحمدية، الطبعة الأولى، 1996.
- أحمد عبد العزيز حسن، **جغرافية أوربا – دراسة موضوعية**، كلية الآداب– جامعة الرياض، بدون طبعة.
- أحمد ياغي، إسماعيل، **الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث**، نشر مكتبة العبيكات، الرياض، الطبعة الأولى، 1996.
- إدريس الناصر رائيسي، **العلاقات العثمانية الأوربية في القرن السادس عشر**، دار الهادي، بيروت – لبنان، الطبعة الأولي، 2007.
- أنطونيو فرينا دياش، **البرتغاليون في المغرب**، ترجمة عبد الإله سويس، معهد كامويش، سلسلة إصدارات لازولي.
- أيرا م لابيداس، **تاريخ المجتمعات الإسلامية**، م1، ترجمة فاضل جكتر، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، 2011.
- باك. س، **القدرة البحرية في البحر الأبيض المتوسط**، ترجمة بسام العسلي، الطبعة الأولى، بيروت،1981.
- بديعة الخرازي، **تاريخ الكنيسة النصرانية في المغرب الأقصى**، منشورات المعارف، الرباط، الطبعة الأولى، 2007.
- بوزياني الدراجي، **ملاح تاريخية للمجتمعات المغربية**، مؤسسة بوزياني للنشر، 2013.
- جاك لوغوف، **التاريخ الجديد**، ترجمة محمد الطاهر المنصوري، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الأولى، بيروت، 2007.
- جرمين تيليون، **الحرم وأبناء العم، تاريخ النساء في مجتمعات المتوسط**، ترجمة عز الدين الخطابي وإدريس كثير، دار الساقي، الطبعة الأولى، 2000.
- حسام محمد عبد المعطي، **العائلة والثروة: البيوت التجارية المغربية في مصر العثمانية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2008.
- الحسن السائح، **الحضارة الإسلامية في المغرب**، دار الثقافة، الدار البيضاء، الطبعة الثانية، 1986.
- حسين بوجرة، **الطاعون وبدع الطاعون الحراك الاجتماعي في بلاد المغرب بين الفقيه والطبيب والأمير (1350–1800)**، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه (93) الطبعة الأولى، بيروت، 2011.
- خليل ساحلي أوغلي، **من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني، بحوث ووثائق وقوانين**، تقديم أكمل الدين إحسان أوغلي، منظمة المؤتمر الإسلامي، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (إرسيكا)، استنامبول، 2000.
- دنيس كوش، **مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية**، ترجمة منير السيعداني، مراجعة الطاهر لبيب، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، مارس 2007.
- رايموند ليفيتشر، تكايا الدراويش، **الصوفية والفنون والعمارة في تركيا العثمانية**، ترجمة عبلة عودة، مراجعة أحمد خريس، الطبعة الأولى، 2011
- روجرز. ب. ج، **تاريخ العلاقات الإنجليزية المغربية حتى عام 1900**، ترجمة يونان لبيب رزق، دار الثقافة، الطبعة الأولى، الدار البيضاء، 1981.

- روجي لوطورنو، **فاس قبل الحماية**، ج2، ترجمة محمد حجي، ومحمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1986.
- رولان موسينيه، **تاريخ الحضارات العام، القرنان السادس عشر والسابع عشر**، م4، ترجمة يوسف أسعد داغر، فريد م. داغر، منشورات عويدات، بيروت – باريس، الطبعة الثانية، 1987.
- سمير علي الخادم، **الشرق الإسلامي والغرب المسيحي عبر العلاقات بين المدن الإيطالية وشرقي البحر المتوسط 1450-1517**، دار الريحاني للطباعة والنشر ش.م.م، كلية الآداب والعلوم الإنسانية الفرع الأول، لبنان، الطبعة الأولى، 1989.
- عبد الأحد السبتي، لخصاصي عبد الرحمان، **من الشاي إلى الأتاي، العادة والتاريخ**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة بحوث ودراسات رقم 25، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1999.
- عبد الحق المريني، **الجيش المغربي عبر التاريخ**، الرباط، الطبعة الخامسة، 1997.
- عبد الرحيم عبد الرحمن، **المغاربة في مصر في العصر العثماني (1517- 1798)، دراسة في تأثير الجالية المغربية من خلال وثائق المحاكم الشرعية المصرية**، منشورات المجلة التاريخية المغربية وديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر، الطبعة الأولى، 1982.
- عبد الكريم كريم، **المغرب في عهد الدولة السعدية، دراسة تحليلية لأهم التطورات السياسية ومختلف المظاهر الحضارية**، الرباط، 1978.
- عبد الله العروي، **مجمل تاريخ المغرب**، ج3، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الثانية، 2009.
- عبد الله العروي، **مفهوم الدولة**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 1984.
- عبد الله كنون، **رسائل سعدية**، دار الطباعة المغربية، تطوان، 1954.
- عبد المجيد القدوري، **المغرب وأوربا ما بين القرنين الخامس عشر والثامن عشر (مسألة التجاوز)**، المركز العربي الثقافي، الدار البيضاء، الطبعة الثانية، 2012.
- عثمان فاروق أباظة، **أثر تحول التجارة العالمية إلى رأس الرجاء الصالح على مصر وعالم البحر المتوسط أثناء القرن السادس عشر**، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية، 1994.
- فاروق قاضي، **آفاق التمرد، قراءة نقدية في التاريخ الأوربي والعربي الإسلامي**، المؤسسة العربية للدراسات الإسلامية والنشر، مركز البحوث العربية الإفريقية، الطبعة الأولى، 2004، القاهرة.
- فرانسوا دوس، **التاريخ المفتت من الحوليات إلى التاريخ الجديد**، ترجمة محمد الطاهر المنصوري، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الأولى، بيروت، 2009.
- فردريك انجلز، **أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة**، ترجمة أحمد عز العرب، دار الطباعة الحديثة، ب. ط.
- فرنان برودل، **الحضارة المادية والاقتصاد الرأسمالي من القرن 15م حتى القرن 18م**، 3 أجزاء، ترجمة مصطفى ماهر، دار الفكر، القاهرة، 1993.
- فرنان برودیل، **المتوسط والعالم المتوسطي**، تعريب وإيجاز مروان أبي سمرا، دار المنتخب العربي للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، 1993.
- فرناند برودیل، **قواعد لغة الحضارات**، ترجمة الهادي التيمومي، مركز دارسات الوحدة العربية ـــ المنظمة العربية للترجمة، بيروت، الطبعة الأولى، 2009.

- كارل بروكلمان، **تاريخ الشعوب الإسلامية**، ترجمة نبيه أمين فارس، منير البعلبكي، دار الملايين، بيروت، الطبعة الخامسة، 1968
- كلود ليفي شتراوس، **العرق والتاريخ**، ترجمة سليم حداد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ب. ط.
- لوي كارديناك، **الموريسكيون الأندلسيون والمسيحيون: المجابهة الجدلية (1492- 1640) مع ملحق بدراسة عن الموريسكيين بأمريكا**، ترجمة عبد الجليل التميمي، منشورات المجلة التاريخية المغربية وديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر، الطبعة الأولى، 1983.
- لويس عوض، **ثورة الفكر في عصر النهضة الأوربية**، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، 1987.
- ليفي بروفنسال، **نخب تأريخية جامعة لأخبار المغرب الأقصى**، الطبعة الثالثة، باريس، 1948.
- محمد إبراهيم حسن، **دراسات في جغرافية أوربا وحوض البحر الأبيض المتوسط**، الإسكندرية، 1999.
- محمد الأرناؤوط، **من التاريخ الثقافي للمقهى والمقاهي**، جداول للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مارس 2012.
- محمد السمار، **مدينة سلا- رباط الفتح بضفتيها من التأسيس إلى نهاية القرن السابع عشر الميلادي**، كلمات للنشر والطباعة والتوزيع، سلا، 2010.
- محمد الغربي، **بداية الحكم المغربي في السودان الغربي، نشأته وآثاره**، الجزء الأول، إشراف نيقولا زيادة، مؤسسة الخليج للنشر، الكويت، 1982.
- محمد المختار السوسي، **إيليغ قديما وحديثا**، تعليق محمد بن عبد الله الروداني، الرباط، الطبعة الرابعة، 2005.
- محمد الناجي، **التوسع الأوربي والتغير الاجتماعي في المغرب، ق. 16-19**، ترجمة عبد الرحيم حزل، جذور للنشر، الرباط، 2004.
- محمد الناصري، **الجبال المغربية: مركزيتها- هامشيتها- تنميتها**، منشورات وزارة الثقافة – المملكة المغربية، الطبعة الثانية، فبراير 2000.
- محمد حجي، **الحركة الفكرية بالمغرب في عهد السعديين**، ج 1، دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، سلسلة التاريخ (2)، 1976، الرباط.
- محمد حجي، **الزاوية الدلائية دورها الديني والعلمي والسياسي**، مطبعة النجاح الجديدة، الطبعة الثانية، 1986.
- محمد داود، **تاريخ تطوان**، م1، معهد مولاي الحسن، تطوان، 1959.
- محمد مفتاح، **رؤيا التماثل**، المركز الثقافي العربي، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، 2005.
- محمود إسماعيل، **المهمشون في التاريخ الأوربي**، رؤية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2009.
- مزين، محمد، **فاس وباديتها، مساهمة في تاريخ المغرب السعدي: 1549-1637**، جزأن، منشورات كلية الآداب- الرباط، 1980.
- مصطفى أبو لقمة الهادي، محمد علي الأعور، **الجغرافيا البحرية**، دار الجماهيرية للنشر، ليبيا، الطبعة الثانية، 1999.
- ميلاد أ المقرحي، **تاريخ أوربا الحديث 1453- 1848**، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، الطبعة الأولى، 1996.
- هاشم المعروفي، **عبير الزهور في تاريخ الدار البيضاء وما أضيف إليها من أخبار آنفا والشاوية عبر العصور**، الجزء الأول، الطبعة الأولى، الدار البيضاء، 1987.

- هربرت جون فيلر هارولديك، **الأزمنة والأمكنة الجزء العاشر من دهاليز الزمن العاشر**، ترجمة محمد السيد غلاب، إبراهيم أحمد رزناتة، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، 1962.
- هنري بيرين، **تاريخ أوربا في العصور الوسطى (الحياة الاقتصادية والاجتماعية)**، ترجمة وتحقيق عطية القوصي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1996.
- يوليوس ليبس، **أصل الأشياء، بدايات الثقافة الإنسانية**، ترجمة كامل إسماعيل، دار المدى للثقافة والنشر، 1988.

● المقالات

- أحمد حدادي، "**أخبار الأوبئة والأمراض في الرحلات السفارية المغربية**"، مجلة كنانيش، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية رقم 48، العدد 3، الطبعة الأولى، 2001، صص. 35- 52.
- إدريس أبو إدريس، **مساهمة النمو في التاريخ الديمغرافي للمغرب والمجاعات وأثرها على النمو الديمغرافي أواخر القرن 16م- النصف الأول من القرن 18**، مجلة كنانيش، منشورات كلية الآداب وجدة، العدد 1، سنة 1999، صص. 139- 154.
- جون لوي ميج، **أنشطة تطوان البحرية والتجارية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر**، ترجمة مصطفى غطيس، مجلة كلية الآداب – تطوان، العدد 7، سنة 1986، صص. 61- 108.
- حليمة بنكرعي، **الدراسة الديمغرافية في البوادي المغربية في الفترة ما بين 1459-1541 بادية الواجهة الأطلنطية نموذجا**، مجلة كنانيش، منشورات كلية الآداب وجدة، العدد 1، سنة 1999، صص. 93-109.
- سمية غربي، **شمال المغرب وجنوب شبه الجزيرة الإيبيرية الطبيعية والإنسانية**، مجلة مكناسة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية مكناس ، العدد 10، 1996، صص. 205- 212.
- شوقي عطا الله الجمل، **العلاقات الإنجليزية المغربية في النصف الثاني من القرن السادس عشر والأول من القرن السابع عشر (في ضوء وثائق مكتبة المتحف البريطاني)**، المناهل، وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الثقافية، الرباط، العدد الثالث، يونيو 1975، صص. 157- 187.
- عثمان المنصوري، **بعض قضايا البحث الديمغرافي في الفترة الحديثة (القرن 16م نموذجا)**، مجلة كنانيش، منشورات كلية الآداب وجدة، العدد 1، سنة 1999، صص. 83 - 90.
- عمر آفا، **ديوان قبائل سوس في عهد السلطان أحمد المنصور الذهبي**، دراسات، العدد 1، السنة 1987، صص. 85- 120.
- فرناند بروديل، **فجر المتوسط**، ترجمة محمد بولعيش، مجلة بيت الحكمة، عدد 5، السنة الثانية، أبريل 1987، صص. 62- 86.
- محمد استيتو، **الأزمة الديمغرافية في تاريخ المغرب الحديث**، مجلة كنانيش، منشورات كلية الآداب وجدة، العدد 1، سنة 1999، صص. 113-136.
- محمد القبلي، **مساهمة في تاريخ التمهيد لظهور دولة السعديين**، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، عدد 3- 4، سنة 1978، صص. 7- 60.

- محمد بنعتو، **الموروث الإنساني – الهندسي أو التراث متعدد القيمة الرمزية والدلالة. حالة مدينة العرائش**، مجلة إنسانيات، العدد 42- السنة 2008، صص. 13- 29.
- محمد منفعة، **الوضعية الديمغرافية بفاس خلال وباء 1799/1213**، مجلة كنانيش، منشورات كلية الآداب وجدة، العدد 1، سنة 1999، صص. 157- 165.

• الأطروحات والرسائل الجامعية

- أحمد الهشميوي، **الفئات الأوربية المقيمة أيام السعديين**، جزأين، إشراف محمد مزين، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، فاس، السنة الجامعية، 1993- 1994.
- حورية شريد، **تطور المطبخ المغربي وتجهيزاته من عصر المرابطين إلى نهاية العصر العثماني (دراسة تاريخية وأثرية)**، الجزء الأول، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الآثار الإسلامية، إشراف صالح بن قربة، جامعة الجزائر ***2***، السنة الجامعية، ***2010- 2011***.
- زهرة إخوان، **العلاقات المغربية الخارجية في القرن 11هـ/17**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ، إشراف محمد حجي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، السنة الجامعية، 1989-1990.
- الشعرة، زكرياء، **العمارة الدينية الإسلامية بمدينة تطوان العتيقة منذ إعادة التأسيس حتى عهد الحماية 1484- 1912**، أطروحة دكتوراه في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس فاس، 2013- 2014.
- محمد استيتو، **الكوارث الطبيعية في تاريخ مغرب القرن السادس عشر**، رسالة دبلوم الدراسات العليا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، فاس، 1988.
- نور الدين احجيرة، **"المدينة المغربية والحرب على عهد السعديين"**، أطروحة لنيل الدكتوراه في التاريخ، إشراف محمد مزين وعبد الرحيم بنحادة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سايس، فاس، السنة الجامعية، ***2001- 2002***.

• الندوات والدورات

- زليخية بنرمضان، **قضية أسوار المدن المحتلة: نموذج سبتة**، ضمن الندوة الوطنية حول: أسوار المدن العتيقة، المملكة المغربية، وزارة الشؤون الثقافية، مديرية التراث الثقافي، يونيو 1989، صص. 47- 53.
- محمد المهناوي، **المغاربة والبحر خلال القرن السادس عشر**، ندوة: البحر في تاريخ المغرب، 24، 25 و26 أكتوبر 1996، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية، سلسلة الندوات رقم 7، صص. 19- 33.
- محمد المهناوي، **دور التجارة الأوربية في تعزيز الهياكل السياسية بمغرب القرن السادس عشر من خلال نموذج السلاح الناري**، ندوة: التجارة في علاقتها بالمجتمع والدولة عبر تاريخ المغرب، الجزء الثاني، جامعة الحسن الثاني عين الشق كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الدار البيضاء، القسم الثاني، فبراير 1989، صص. 177- 203.

2- المصادر والمراجع باللغة الأجنبية

(أ) المصادر

- Abraham De Bruyn, « **Habitus variarum orbis gentium. Habitz de nations estranges** », (par J. J. Boissard). Trachten mancherley Völcker des Erdskreytz, 1581.
- Bernardo Rodrigues, **Anais de Arzila**, Publicacao De David Lopes, Lisboa, Academia Das Ciencias De Lisboa 1915- 1919.
- Chantal De La Veronne, S.I.H.M, première série - dynastie sadienne, **archives et bibliothèques d'espagne, Tome III**, 1560- 1678, Paris, 1961.
- Eannes De Zurara Gomes, **Cronica da tomada de ceuta por el rei d. joão I**, por francisco maria, publicado por ordem da academia das sciencias de lisboa. segundo os manuscritos, n 368 e 355 do arquivo nacional, esteves pereira, 1915, pp. 341.
- Elia Da Pesaro, **Voyage ethnographique de Venise à Chypre : lettre datée de Famagouste, 18 octobre 1563,** trad. et commentée par Moïse Schwab, 1879.
- Elie De La Primaudaie, **Mémoire sur les cheiks et les arabes du royaume de tunis, 1536**, documents inédits sur l'histoire de l'occupation espagnole en afrique (1506- 1574), publiés par ordre de M. le Mal de Mac-Mahon, Revue Afrique (Alger), vol. 19, 1875.
- Fernandes Valentin, **Description de la Côte d'Afrique de Ceuta au Sénégal**, Publication De Pierre De Cenival Et Th. Monod, Paris, Libraire, Larouse 1938.
- Godard, Léon, « **Description et histoire du Maroc. Comprenant la géographie et la statistique de ce pays d'après les renseignements les plus récents et le tableau du règne des souverains qui l'ont gouverné depuis les temps les plus anciens jusqu'à la paix de Tétouan en 1860** », Paris, 1860.
- Henry De Castries, S.I.H.M, première série- dynastie sadienne, **archives et bibliothèques d'Angleterre Tome I**, Paris 1918.
    - S.I.H.M, dynastie saadienne. **archives et bibliothèques d'Angleterre. tome II**. Paris 1925.
    - S.I.H.M, première série. dynastie sadienne. **archives et bibliothèques de France, tome II**, 1909.
    - S.I.H.M, première série. dynastie sadienne, **archives et bibliothèques de France, tome III**, 1911.
    - S.I.H.M, première série. dynastie sadienne. **archives et bibliothèques des Pays Bas, tome III**, Paris 1912.
    - S.I.H.M, première série- dynastie sadienne, **archives et bibliothèques d'Espagne**, **tome. I**, paris 1921.
    - S.I.H.M, première série - dynastie sadienne, **archives et bibliothèques des Pays- Bas, tome II**, paris 1907.
    - S.I.H.M, première série. dynastie sadienne, **archives et bibliothèques des Pays- Bas, tome V**, paris 1920.

- S.I.H.M, première série. dynastie sadienne. **archives et bibliothèques des Pays Bas, tome VI**, Paris 1923.
- S.I.H.M, première série - dynastie sadienne, **archives et bibliothèques des Pays- Bas, tome I**, paris 1906.

- Ibn Buṭlān, **Tacuinus sanitatis**, 21 Novembre 1887.
- Jean Mocquet, **Voyages en Afrique, Asie, Indes orientales et occidentales, 1617**.
- Justinard, **Le kennach, une expédition du sultan Saadien Ahmed El Mansour dans le sous**, Archive marocaines, Vol. 24, 1933, pp. 165 -214.
- Philippe De Cosse Brissac, S.I.H.M, deuxième série, dynastie Filalienne, 1700-2 mai 1718, **archives et bibliothèques de France, tome VI**, Paris 1960.
- Pierre De Cenival et Philippe De Cosse Brissac, S.I.H.M, première série, dynastie saadienne, **archives et bibliothèque de d'Angleterre, tome III**, Paul Geuthner, Paris ,1935.
- Pierre De Cenival, David Lopes, Robert Ricard, S.I.H.M, première série - dynastie sadienne, **archives et bibliothèques de Portugal, tome II**, Seconde partie, Janvier 1527 - Décembre 1534, Paris 1946.
- Pierre De Cenival, S.I.H.M, première série - dynastie sa'dienne, **archives et bibliothèques de portugal, tome I**, Juillet 1486- Avril 1516, Paris 1934.

(ب) المراجع

• الكتب

- Bartolome Bennassar, Lucile Bennassar, **Les chrétiens d'Allah, l'histoire extraordinaire des renégats XVI et XVII siècle** », Perrin, Paris, 1989.
- Braudel Fernand, **la méditerranée et le monde méditerranéen a l'époque de Philippe II**, tome I, seconde édition, Paris, Librairie Armand Colin, 1966.
- Braudel Fernand, **la méditerranée : l'espace et l'histoire**, éd Flammarion, 1999.
- Claude Domergue, **Les mines de la Péninsule Ibérique dans l'antiquité Romaine**, Publications de l'École française de Rome, volume 127, Année 1990.
- Denis, Ferdinand, **Portugal**, Imprimeur d'Institut de France.
- Ernest Carrette, **Recherches sur l'origine et les migrations des principales tribus de l'Afrique septentrionale et particulièrement de l'Algérie**, Paris, imprimerie impériale, 1853.
- Ferdinand Denis, **Portugal**, Published by firmin didot freres, editeurs, Paris 1846.
- Francisco Moscoso Garcia, **Situaccion Linguistic En Marruecos Arabe Marroqui, Bereber, Arabe Estandar, Lenguas Europeas**, Ministerio De Educacion, Cultura Y Deporte, 10, 2002-2003.
- Frisch. R. J, L**e Maroc, géographie – organisation – politique**, éd Ernest Leroux, Paris, 1895

- Gleyze. A, **Géographie élémentaire de l'Afrique du nord (Maroc, Algérie, Tunisie)**, Marseille, 1913.
- Hess Andrew, **The Forgotten Frontier: A History Of The Sixteenth Century Ibero-African Frontie**, the University of Chicago, 1978.
- Ioli Vingopoulou, **Le monde grec vu par les voyageurs du XVIe siècle**, Institut de recherches néohelléniques fondation nationale de la recherche scientifique, Athènes, 2004.
- Jean Taillis, **Le Maroc pittoresque**, éd Ernest Flammarion, Paris, octobre 1905.
- Louis Enault, **la méditerranée, ses iles et ses bords**», éd Morizolt libraire, Paris, 1863.
- Louis Massignon, **Le Maroc dans les premières années du XVI siècle tableau géographique d'après Léon d'africain**, librairie antiquaire, Paris, 1906.
- Luis Garcia Arciniega, **El mediterraneo como soporte de intercambios culturales**, universitat de València 1996.
- Marti Javier Soriano, **Geografia de Espana**, Facultat De Ciencies Humanes I Socials, Universitat Jaume I-Castello, Septiembre de 2002.
- R. P. A Dozy, **Dictionnaire détaillé des noms de vêtements chez les arabes**, couronné et publié par la troisième classe de l'institut royal des Pays- Bas, Amsterdam, 1845.
- Robert Brunschvig, **la berbérie orientale sous les hafsides des origines à la fin du XV siècle** », t. 1, Paris 1940.
- Romeo Carabelli, **L'héritage portugais au Maroc, un patrimoine d'actualité**, Traduit de L'italien par Mme Marie-Anne Mari, 2012.
- Sabin Berthelot, **De la pêche sur la côte occidentale d'Afrique et des établissement les plus utiles aux progrès de cette industrie** », éd Béthune, Paris 1837.
- Victor Piquet, **Le Maroc : géographie – histoire, mise en valeur**, Librairie Armand Colin, Paris 1917.

- **المقالات**

- Alfani Guido, **population et environnement en Italie du nord au XVIe siècle**, Population, Vol 62, 2007, pp. 667 – 705.
- Anna Bellavitis, **Famille et hiérarchies sociales à Venise au XVIIe siècle**, dix-septième siècle, N° 249, 2010, p. 675- 687.
- Athos Belletini, **La démographie italienne au XVIE Siècle : sources et possibilités de recherche**, Annales de démographie historique, volume 1980, N 1, Année 1980, pp. 19-38.
- Bernard Rosenberger, « **Cultures complémentaires et nourritures de substitution au Maroc (XVe-XVIIIe siècle)** », **Annales. Économies, Sociétés, Civilisations**. 35e année, N. 3-4, 1980, p. 477- 503.
- Bernard Rosenberger, Hamid Triki, **Famines et épidémies aux Maroc XVIe et XVIIe Siècles**, Hespéris Tamuda, Vol 15 Fasc. Unique, 1974, pp. 5- 103.

- Bidaouia Belkamel, Boujemaa Raouyane, **Les bîmâristâns au Maroc**, Histoire des Sciences Médicales, tome XXVIII - №2 – 1994, pp. 155- 158.
- Chantal De La Veronne, **Relations entre le Maroc et la Turquie dans la seconde moitié du XVIe siècle et le début du XVIIe siècle (1554-1616)**, Revue de l'occident musulman et de la méditerranée, n°15-16, 1973, pp. 391-401.
- Daniel Courgeau, **La démographie provençale du XIII au XVI siècle**, Population, 17e Année, N 13, 1962, pp. 550- 557.
- Delafosse, Marcel, « **Les Rochelais au Maroc au XVIIe siècle : commerce et rachat de captifs** », Revue d'histoire des colonies, tome 35, n°122, premier semestre 1948, pp. 70-83.
- Emmanuel Le Roy Ladurie, **Le climat des XIe et XVIe siècles : séries comparée**, Annales. Economies, Sociétés, Civilisations, 20e Année, N. 5, 1965, pp. 899-922.
- Federico Cresti, **Description et iconographie de la ville d'Alger au XVIe siècle**, Revue de l'occident musulman et de la méditerranée, n°34, 1982, pp. 1-22
- Fernand Braudel, **Conflits et refus de civilisation espagnols et morisques au XVI Siècle**, Annales, Economies, Sociétés, Civilisations, 2e Année, N 4, 1947. pp. 397-410.
- Françoise Hildesheimer, **Nice au XVIIe siècle. institutions locales et vie urbaine**, Bibliothèque de l'école des chartes, tome 133, 1975, pp. 21-57.
- Gerard Delille, **Un problème de démographie historique : homme et femmes face à la mort**, Mélanges de l'école Française de Rome .moyen-âge, temps modernes, volume 86-n 2, année 1974, pp. 419-443.
- Gerard Mauer, **L'homme Et Les Montagnes Atlastiques Au Maghreb**, Annales De Géographie, T 105, N 587, 1996, pp. 5 – 74.
- Goebbels Marie-Laure, **Histoire des institutions militaires françaises du moyen âge au XIXe siècle : d'une armée féodale a une armée moderne**, Iura Vasconiae, 4/2007, Pp. 9-32.
- Guérard Marth, **Contribution a l'étude de l'art de la-broderie au Maroc**, Hespéris Tamuda, Vol. VIII. Fascicule unique, 1967, Pp. 5- 21.
- Haïm Zafrani, **Conscience et mémoire hispano-maghrébines dans les traditions poétiques et musicales juives au Maroc**, Cahiers de civilisation médiévale. 27e année (n°107), Juillet septembre 1984, pp. 233- 245.
- Henri De Castries, **Le Maroc d'Autrefois: Les corsaires de Salé**, Revue des deux mondes, tome 13, 1903, p. 823-852.
- Henry Louis, **Anciens familles genevoises, étude démographie: XVIe siècle – XX siècle –présentation d'un cahier de L'I.N.E.D**, Population, 11e Année, N 2, 1956, pp. 334-338.
- Henry Louis, Didier Blanchet, **La population de L'Angleterre du 1541 à 1871**, Population, 38e, Année, N 4-5, 1983, pp. 781- 826.
- Henry Louis, René Baehrel, **Histoire et démographie**, Annales Société, Économies, Civilisations, 12e Année, N° 4, 1957, pp. 628-638.

- Hosin Boukerzaza, Nadia Messaci, **La montagne : populations et cultures**, Revue Algérienne d'anthropologie et de Science Sociales, 15 année - n 53 juillet-septembre 2011, pp. 7- 9.
- Hubert P.H Nusteling, **La population d'Amsterdam de la fin du XVIe siècle au début du XIXe siècle. une méthode de reconstitution**, population, 41e année, n°6, 1986, pp. 961-977.
- Isnard Hildebert, **La répartition saisonnière des pluies au Maroc**, Annales De Géographie, 1958, T 67, N°359, pp. 39-42
- Jacques Caille, **Un Français**, **Apothicaire du sultan du Maroc en 1634**, Revue d'histoire de la pharmacie, 55e Année, N°193, 1967. Pp. 459-460.
- Jacques Levainville, **Ressources minérales de l'Afrique du nord**, Annales De Géographie, T 33, N°182, 1924, pp. 151-166.
- Jacques Marcade, **L'émigration portugaise**, revue Européenne des migrations internationales, volume 6 numéro 2, année 1990, pp. 133-145.
- Jacques Meunie, **Notes sur l'histoire des populations du sud marocain**, revue de l'occident musulman et de la méditerranée, n°11, 1972. pp. 137-150.
- Jacques Vignet Zunz, **Montagnes savantes : une récapitulation**, Revue algérienne d'anthropologie et de sciences sociales, n 53, année 2011, pp. 95-114.
- Jean Margat, **Les ressources en eau du bassin méditerranéen**, Méditerranée, troisième série, tome 45, 2-1982, pp. 15-29.
- Jean- Noel Biraben, **L'évolution du nombre des hommes**, population et sociétés, bulletin mensuel d'information de l'institut national d'études démographiques, N 394, octobre 2003, pp. 1- 4.
- Jean Sentaurens, **Séville dans la seconde moitié du XVIe siècle : population et structures sociales. le recensement de 1561**, Bulletin Hispanique. tome 77, n°3-4, 1975, pp. 321-390.
- Jean-Michel Chevet, **Les crises démographiques en France à la fin du XVIIe et au XVIIIe Siècle : un essai de mesure**, Histoire & Mesure, 1993 volume 8 - n°1-2, pp. 117-144.
- Jeanne Jouin, **Le costume de la femme israélite au Maroc**, Journal de la Société Des Africanistes, tome 6, Fascicule 2, 1936, pp. 167-186.
- John Lynn, Maïca Sanconie, **L'évolution de l'armée du roi, 1659-1672,** Histoire, économie et société, 19e année, n°4, 2000, pp. 481-495.
- Jorge Nadal Oller, **La contribution des historiens catalans a l'histoire de la démographie générale**, population, 16e année, n°1, 1961 pp. 91-104.
- Jules Blache, **Quelques Aspects Des Montagnes Marocaines**, Revue De Géographie Alpine, tome 8 n°2, 1920, pp. 225-258.
- Kolodny. Y, **La population des iles en Méditerranée**, Méditerranée, volume 7 Numéro 1, Année 1966, pp. 3-31.
- Kolodny. Y, **La population des iles en méditerranée**, Méditerranée, 7e Année, N°1, 1966, pp. 3-31.
- Léon Moret, **Les ressources minérales et les mines du Maroc française**, Revue de géographie alpine tome, 18 n 2, 1930, pp. 261-302.

- Lezine, Alexandre, **Sur la population des villes africaines**, Antiquités Africaines, 3, 1969, pp. 69-82.
- Louis Brunot, **Noms de récipients à Rabat**, Hespéris, tome I, année 1921, pp. 111-140.
- Lucien Gachon, **Histoire, géographie, démographie**, Norois, N 7, 1955, Juillet-Septembre 1955, pp. 281-316.
- Marc Cote, **Le fait montagnard. petite mise au point**, Revue Algérienne d'Anthropologie et de sciences sociales, N 53, année 2011, pp. 11-16.
- Marc Cote, **Les montagnes du Maghreb. un cas de déterminisme géographique**, l'information géographique, volume 66 n°1, 2002, pp. 89-95.
- Marina Frolova, **La représentation et la connaissance des montagnes du monde: Pyrénées et Caucase au filtre du modèle alpin**, Revue De Géographie Alpine, tome 89 N°4, 2001, pp. 159-172.
- Michel Abitbol, **Le Maroc et le commerce transsaharien du XVIIe Au début du XIXE Siècle**, revue de l'occident musulman et de la méditerranée, volume 30 numéro 1, année 1980, pp. 5-19.
- Michel Drain, **Eau et agriculture dans l'espace Méditerranéen**, l'information géographique. volume 66 n°1, 2002, pp. 53-69.
- Michel Fleury, Henry Louis, **Des registres paroissiaux a l'histoire de la population : manuel de dépouillement et d'exploitation de l'état civil ancien**, population, 11e année, n°1, 1956, pp. 142-144.
- Omar Carlier, **Le café maure. sociabilité masculine et effervescence citoyenne (Algérie XVIIe-XXe siècles)**, Annales. Économies, Sociétés, Civilisations. 45e année, N. 4, 1990, pp. 975-1003.
- omar Lutfi Barkan, **Essai sur les données statistique de registres de recensement dans l'empire ottoman aux XV et XVI siècles**, Journal Of The Economic And Social History Of The Orient, 1,1 (1957), pp. 9- 36.
- Patrick Villiers, **La bataille pour l'atlantique de louis XIV a louis XVI**, dix-huitième siècle, n°33, 2001, pp. 101-118.
- Paul Berthier, **La canne a sucre, richesse de l'ancien Maroc**, Séances de l'académie des inscriptions et belles-lettres, 108^{e} année, n.2, 1964, pp. 376-386.
- Paul Claval, **Les Géographes français et le monde méditerranéen**, Annales de Géographie, T. 97, N°542, 1988, Pp. 385-386
- Philip Benedict, **La Population réformée française De 1600 A 1685**, Annales, Economies, Sociétés, Civilisations, 42^{e} Année, N 6, 1987, pp. 1433-1465.
- Philippe Braunstein, **Le fer et la production du fer en Europe de 500 a 1500**, Annales. Economies, Sociétés, Civilisations. 27e Année, N. 2, 1972, pp. 407-414.
- Pierre Chanu, **Civilisation Ibérique Et Aptitude À La Croissance**, Tiers-Monde, Tome 8, N 32, 1967, pp. 1093- 1110.
- Pierre Goubert, **En Beauvaisis: problèmes démographiques du XVIIe siècle**, Annales. Économies, Sociétés, Civilisations. 7e Année, N. 4, 1952. pp. 453-468.

- Pierre Goubert, **Une richesse historique en cours d'exploitation. les registres paroissiaux**, Annales. Économies, Sociétés, Civilisations. 9e Année, N. 1, 1954. pp. pp. 83-93.
- Pierre Ponsot, **Les morisques, la culture irriguée du blé et le problème de la décadence de l'agriculture espagnole au XVIIe siècle. un témoignage Sur La Vega De Tarazona,** Mélanges de la Casa de Velázquez, tome 7, 1971, pp. 237-262.
- Pradel De Lamaze, **La connaissance récente de la population des trois pays du Maghreb**, population, 32e année, n°4-5, 1977, pp. 992-1004.
- René Quatrefages, **état et armée en Espagne au début des temps modernes**, Mélanges de la casa de velázquez, tome 17, 1981, pp. 85-103.
- Ricard, Robert, **Contribution à l'étude du commerce génois au Maroc durant la période portugaise, 1415-1550**, Annales de l'institut d'études orientales, tome III, 1937, Alger, pp. 53- 73.
- Richard Gascon, **Immigration et croissance urbaine au XVIe siècle: l'exemple de Lyon**, Annales. Économies, Sociétés, Civilisations, 25e Année, N. 4, 1970, pp. 988-1001.
- Richard Sayce, **Littérature et architecture au XVIIe siècle**, Cahiers de l'Association internationale des études françaises, N°24, p. 236, 1972, pp. 233-250
- Robert Ricard, **Le commerce berbérie et L'organisation économique de l'empire portugais aux XV et XVI siècle**, Annales de l'institut d'études orientales, tome II, 1936, Alger, pp. 266- 285.
- Robert Ricard, **Le Maroc septentrional au XVE siècle d'après les chroniques portugaises**, Hespéris, tome XXIII, Fascicule II, Année 1936, pp. 89- 143.
- Roberte Escallier, **Le Maroc, en transition démographie**, Méditerranée, tome 81, 1-2, 1995, pp. 107-112.
- Stéphane Barry, **bordeaux face à la peste aux XVIe et XVIIe siècles**, Histoire des sciences médicales- tome XXXIV, N 3, 2000, pp. 305- 313.
- Thierry Mathé, Thomas Pilorin, Pascale Hébel, **Du discours nutritionnel aux représentations de l'alimentation**, Cahier de recherche n° 252, décembre 2008, pp. 1- 74.
- Tissot. P, **l'olivier dans le bassin méditerranéen**, Revue de botanique appliquée et d'agriculture coloniale. 17e année, bulletin n°192-193, août-septembre 1937, pp. 586-610.
- Vitorino Magalhaes Godinho, **Création et dynamisme économique du monde atlantique (1420-1670)**, Annales. Économies, Sociétés, Civilisations, volume 5 Numéro 1, Année 1950, pp. 32-36.

- **الأطروحات والرسائل الجامعية**

- Abdeltif Marroun, **L'affrontement entre européens et musulmans au sud de la Méditerranée occidentale aux XVe et XVIe siècles (L'échec de là l'action**

Ibérique au Maghreb), tome I et II, Thèse du Doctorat, Université Jean Moulin, Faculté des Lettres et Civilisations Lyon III, (Histoire et Civilisations), 1993.

- Marie-Françoise Bouret-Berenger, **La méditerranée, lieu d'échanges de mots. l'exemple des mots de marine. XIIIe XVIIe siècles**, Thèse du doctorat, Université de Toulon et Du Var, (Linguistiques), 2011.
- Sophie Tessier, **Alimentation Méditerranéenne, insularité et développement: les pratiques alimentaires en Sardaigne et a Malte**, Thèse du doctorat, Université Paul Valery - Montpellier III, (Géographie de la Santé), 2004.

- الندوات والدورات العلمية

- Bernard Rosenberger, **Population et crise au Maroc aux XVIe et XVIIe siècles. Famines Et Épidémies**, In typologie des crises dans les pays méditerranéens (XVIe-XXe siècles), Actes des journées d'études bendor, 13,14 et 15 mai 1976, cahiers de la méditerranée, série n° 2, 1977, pp. 137-149.
- Dominique Tabutin, Eric Vilquin, Jean- Noël Biraben, **l'histoire de la population de l'afrique du nord pendant le deuxième millénaire**, In the History of world population in the second millenium, conférence organisée à florence du 28 au 30 juin 2001 par le comité de démographie historique de L'uiesp Et La Società Italiana Di Demografia Storica, pp. 1- 17.
- Fernand Braudel, **La Económica Del Mediterráneo Del Siglo XVII**, In **Mediterráneo E Historia Económica**, Colección Núm 7, Instituto De Estudios Socioeconómicos de Cajamar, 2005, pp. 18- 35.
- Grégoire Holtz, **Les histoires tragiques dans la relation de jean Mocquet aux indes orientales**, in : la réforme et la renaissance, bulletin de l'association d'étude sur l'humanisme, n°53, 2001. pp. 33-55.
- Jerome Bookin Weiner, **The Moroccan Corsairs of rabat – sale**, In Le Maroc et l'atlantique, pub, de F.L.S.H, Rabat, Colloques et Séminaires N : 21, 1991, pp. 163 – 193.
- Jose Crespo Redodo, **Historia de Marruecos**, Seminario De Ciencias Sociales De La Consejería De Educación De La Embajada De España En Rabat (Marruecos) a lo largo de los años 1992, 1993 y 1994, pp. 89- 97.
- Julio Plazon Navarro, Pedro Jimenez Castillo, **El Agua En La Ciudad Andalusí**, In La Cultura del Agua En El Arco Mediterráneo, Coloquio Internacional Irrigación, Energía Y Abastecimiento de Agua, 3/9 de Noviembre 2008, Alcalá de Guadaíra (Sevilla), pp. 147- 254.
- M. El otmani, M. El yamani Touhami, « Histoire de la médecine au Maroc à l'époque saadienne », In **Histoire de la Médecine au Maroc**, La séance du 28 mars 1992 de la Société française d'Histoire de la Médecine, Histoire Des Sciences Médicales - tome XXVI - № 4 – 1992, pp. 287- 290.
- Mustapha Akhmisse, « Histoire de la médecine au Maroc, des origines à L'avènement du Protectorat », In **Histoire de la Médecine au Maroc**, La séance du 28 mars 1992 de

la Société française d'Histoire de la Médecine, Histoire Des Sciences Médicales- tome XXVI, N 4, 1992, p. 263- 270.

- Olivier Levasseur, **Brève histoire de la consommation des produits de la mer (XVIème -XIXème siècles)**, In Sociologie et anthropologie de l'alimentation, XVIIème congrès de l'aislf. tours juillet 2004, 1- 13.
- Vicente Perez Moreda, Fernando Collantes, **Crisis y Problemas Demográficos En España Desde El Antiguo Régimen Hasta El Presente**, In **Las Crisis Económicas en España**, La sesión internacional de la AEHE 8, 9 y 10 de Septiembre 2011, Universidad Pablo de Olavide Carmona (Sevilla). 1- 25.
- Youssef Courbage, **Démographie des communautés chrétiennes au proche-orient une approche historique**, confluences méditerranée 3/2008 (n°66), 27- 44.

لائحة الخرائط

خريطة رقم 1: وحدة البيئة الجبلية في البحر المتوسط ---------- 31
خريطة رقم 2 : وحدة الموارد الطبيعية بين المغرب والمجال المتوسطي ---------- 47
خريطة رقم 3: وحدة التطور السكاني بالمجال المتوسطي خلال القرن 16م ---------- 176
خريطة رقم 4: انتقال الأسر المشرقية وأماكن استقرارها بالمغرب---------- 193
خريطة رقم 5: هجرات وتنقلات الأسر المغربية والأندلسية واليهودية بالمجال المتوسطي ---- 196
خريطة رقم 6: وحدة الموجات الوبائية بالمغرب والمجال المتوسطي خلال القرنين 16 و17م 208
الخريطة رقم 7: التقسيم المجالي للمغرب بين الإمارات المستقلة في القرن 17م---------- 234
خريطة رقم 8: أماكن استقرار وانتقال المرتدين الأوربيين ما بين 1560- 1650م ---------- 279
خريطة رقم 9: مناطق انتشار زارعة السكر بالمغرب ---------- 301
خريطة رقم 10: مواد التبادل التجاري خلال القرن السادس عشر الميلادي ---------- 309
خريطة رقم 11: حركية الموانئ المغربية خلال القرن السادس عشر الميلادي ---------- 318
خريطة رقم 12: المغرب والسوق الدولية خلال القرن السابع عشر الميلادي---------- 327

لائحة الجداول

جدول رقم 1: بعض المصطلحات الإسبانية المتداولة في المغرب ---------- 96
جدول رقم 2: في مجال الطبخ والأواني ---------- 122
جدول رقم 3: في مجال الأزياء والأثاث---------- 122
جدول رقم 4: في مجال المواصلات ---------- 123
جدول رقم 5: في مجال المسليات والموسيقى ---------- 123
جدول رقم 6: في المجال التجاري والدبلوماسي والصناعي ---------- 123
جدول رقم 7: في المجال العسكري والملاحة ---------- 123
جدول رقم 8 : نوعية الكوارث بالمغرب وارتباطاتها الخارجية خلال القرن 16 و17م ------- 204
جدول رقم 9 : نوعية الكوارث بالمغرب خلال القرن 16م ---------- 204
جدول رقم 10: عدد أفراد القوة العسكرية ما بين سنة 1557- 1574 بالألف ---------- 269
جدول رقم 11: أماكن استقرار وانتقال المرتدين الأوربيين ما بين 1560 -1650م---------- 279
جدول رقم 12: الفرق العسكرية الملازمة للسلطان أحمد المنصور ---------- 287

جدول 13: أهم الرحلات الأوربية إلى الإمبراطورية العثمانية وباقي مناطق الحوض الشرقي للبحر المتوسط خلال القرن 16م ---------- 362
جدول رقم 14: توزيع السكان في تركيا ما بين 1520 – 1535 ---------- 363
جدول رقم 15: تقديرات بلدان شمال إفريقيا ما بين 1400 و 1700 ---------- 363

لائحة الرسوم المبيانية

المبيان رقم 1: أهم تقديرات عدد سكان بعض البلدان المتوسطية خلال القرن 16م بالمليون نسمة166
المبيان رقم 2: التطور السكاني للمغرب والجزائر وتونس من عام 1500 إلى 1650 بالمليون 167
المبيان رقم 4: مؤشر النمو السكاني بالمغرب وإيطاليا أواخر القرن 16 وبداية ق 17م ------- 171
المبيان رقم 5: تطور عدد سكان المغرب وإنجلترا ما بين 1530- 1600 بالمليون نسمة ----- 172
المبيان رقم 6: تقديرات سكان الجزر المتوسطية بالألف نسمة ---------- 174
المبيان رقم 7: مؤشر النمو السكاني بالجزر المتوسطية بالألف نسمة---------- 175
المبيان رقم 8: سكان شمال إفريقيا بالمليون نسمة ---------- 178
المبيان رقم 9: أفراد القبائل العربية بالشمال الإفريقي خلال القرن 16م بالنسبة المئوية ------- 181
المبيان رقم 10: أهم تقديرات بعض ساكنة المدن المغربية في بداية القرن 16م بالنسمة------- 184
المبيان رقم 11: أهم تقديرات بعض سكان المدن المغربية بداية القرن 16م بالنسبة المئوية---- 184
المبيان رقم 12: النمو السكاني ببعض المدن المتوسطية خلال القرن 16م بالألف ---------- 186
المبيان رقم 14: نوعية الكوارث بالمغرب خلال القرن 16م بالنسبة المئوية ---------- 204
المبيان رقم 15: تقديرات حول الجيش المغربي بالألف ---------- 267
المبيان رقم 16: مؤشر تطور الجيش المغربي بـ% ---------- 267
المبيان رقم 17: مؤشر تطور الجيش المغربي والفرنسي منذ منتصف القرن 16 إلى أواخر القرن 17م ---------- 270
المبيان رقم 18: مكونات الجيش في أواخر القرن 17م حسب النسبة المئوية ---------- 272
المبيان رقم 19: أنواع التوابل الواردة إلى المغرب منتصف القرن 16م بالنسبة المئوية------- 310
المبيان رقم 20: أهم الصناعات التقليدية بمدينة فاس خلال النصف الأول من القرن 16م ----- 334
المبيان رقم 21: سكان العالم سنة 1650 بمليون نسمة ---------- 364
المبيان رقم 22: تقديرات سكان شمال إفريقيا خلال القرنين 16 و17م بالمليون نسمة -------- 364

لائحة الأشكال

الشكل رقم 1: المنشأت والتحصينات البرتغالية والإسبانية بالعرائش (1415- 1689م) ----- 147
الشكل رقم 2: التراث الهندسي لمدينة العرائش---------- 152
الشكل رقم 3: خطة تنظيم مدينة مراكش خلال القرن 17م ---------- 154
الشكل رقم 4: خطة تنظيم المدينة بالمغرب والمجال المتوسطي خلال القرن 16 و17م ------- 155

لائحة الصور

الصورة رقم 1: امرأة بدوية تحمل أدوات الغزل خلال القرن السادس عشر الميلادي ----------52
الصورة رقم 2: الأسرة إطار اجتماعي تجري فيها صناعة الأغذية كالخبز.----------53
الصورة رقم 3: الأفرنة التقليدية العامة لطهي الخبز ----------58
الصورة رقم 4: "في بيت من بيوت الفلاحين في النصف الثاني من القرن السابع عشر ----------59
الصورة رقم 5: بيع اللحم المملح ----------62
الصورة رقم 6: مقهى تركي في إسطنبول (متحف الرسوم بالمكتبة القومية بباريس)----------70
الصورة رقم 7: الطعام في الدير: مائدة متواضعة ولكنها لا تخلو من النبيذ----------71
الصورة رقم 8: الشرب حتى السكر ----------74
الصورة رقم 9: نموذج لباس المغاربة من خلال وفد سفارة السلطان الدلائي إلى أمستردام-------85
الصورة رقم 10: زي رجل من شمال إفريقيا، لباس نبيل من الأرمن، ولباس تاجر من اليونان---86
الصورة رقم 11: زي رجل من عامة الأناضول، ولباس تاجر تركي، ولباس باشا تركي --------88
الصورة رقم 12: زي امرأة يونانية، وزي امرأة من جزيرة شيو، وزي امرأة من البندقية -------89
الصورة رقم 13:زي فتاة يونانية، وزي فتاة من شمال إفريقيا، وزي فتاة من القسطنطينية-------90
الصورة رقم 14: لباس النساء الموريسكيات في أواخر القرن السادس عشر الميلادي----------91
الصورة رقم 15: زينة نساء من شمال إفريقيا في أواخر القرن السادس عشر الميلادي----------99
الصورة رقم 16: طرق تصفيف الشعر عند المرأة المغربية اليهودية---------- 100
الصورة رقم 17: جزيرة كورفو خلال القرن السادس عشر ---------- 365
الصورة رقم 18: سبتة في القرن السادس عشر ---------- 365
الصورة رقم 19: مدينة تطوان خلال القرن السادس عشر الميلادي ---------- 366
الصورة رقم 20 : جزيرة كاندي ---------- 366

فهرس المحتويات

- **الإهداء**
- **كلمة شكر وتقدير**

مقدمة ---------- 1

القسم الأول

المغرب والمجال المتوسطي: الوحدة في الظواهر التاريخية

مقدمة ----------28

الفصل الأول

المغرب والمجال المتوسطي: الوحدة الطبيعية

1- الوحدة التضاريسية ----------29
1.1. البيئات الجبلية ----------29
2.1. البيئات السهلية والهضبية ----------35
3.1. الجزر ----------36
2- الوحدة المناخية----------38
3- وحدة الموارد الطبيعية ----------41
1.3. الشبكة المائية والغطاء النباتي: غنى طبيعي متماثل ----------41
2.3. الموارد الفلاحية: مشترك إنساني قديم ----------43
3.3. وحدة الثروات المعدنية ----------46

الفصل الثاني

المغرب والمجال المتوسطي: الوحدة الثقافية

1- التنظيم الاجتماعي للعائلة----------50
2- العادات والتقاليد ----------55
1.2. الأطعمة الغذائية وفنون الطبخ ----------55

2.2. المشروبات العادية والمسكرة ---------- 68
1.2.2. الشاي والقهوة ---------- 68
2.2.2. إنتاج وتعاطي الخمور ---------- 70
3.2.2. التبغ والحشيش ---------- 76
3.2. عادات الأكل وآداب المائدة ---------- 79
4.2. الأزياء ---------- 81
5.2. مظاهر الزينة ---------- 97
6.2. عادات الزواج والاحتفالات العائلية ---------- 102
1.6.2. الارتباط والمصاهرة ---------- 102
2.6.2. الأعراس والمظاهر الاحتفالية ---------- 105
3.6.2. العقيقة والختان ---------- 108
4.6.2. الأعياد والمناسبات الدينية ---------- 109
5.6.2. الطقوس الجنائزية ومراسم الدفن ---------- 113
6.6.2. الخرافة والشعوذة ---------- 114
7.6.2. التسلية والموسيقى والألعاب ---------- 115
3- أدوات الحياة اليومية ---------- 117
1.3. الأواني المنزلية ---------- 117
2.3. الأدوات اليدوية والتقنيات ---------- 119
4- التبادل الثقافي والعلمي ---------- 121
1.4. التداخل اللغوي ---------- 121
2.4. ترجمة الكتب ---------- 125
3.4. المغرب في أدب أوربا المتوسطية ---------- 128

الفصل الثالث

المغرب والمجال المتوسطي: الوحدة العمرانية

1- البنايات الاجتماعية ---------- 131
1.1. البيوت وأثاثها ---------- 132
2.1. المستشفيات ومراكز العلاج ---------- 138
3.1. السجون وأماكن الاحتجاز ---------- 139
4.1. القناطر والجسور ---------- 140

2- البنايات الاقتصادية ---------- 141
1.2. الأسواق والمحلات التجارية ---------- 141
2.2. الفنادق وفضاءات الاستقبال ---------- 144
3- البنايات العسكرية ---------- 145
4- البنايات الدينية والعلمية ---------- 148
5- التنظيم الداخلي للمدن ---------- 150

الفصل الرابع

المغرب والمجال المتوسطي: الوحدة الديمغرافية

1- الوحدة التاريخية لتطور السكان وتوزيعهم المجالي ---------- 158
1.1. المادة المصدرية للديمغرافية المغربية والمتوسطية ---------- 159
2.1. وحدة التطور السكاني ---------- 164
2- وحدة التحولات الديمغرافية بالأرياف والمدن ---------- 180
1.2. وحدة التطور السكاني بالأرياف ---------- 180
2.2. وحدة التطور السكاني بالمدن ---------- 183

الفصل الخامس

عوامل الوحدة ومعيقاتها

1- عوامل الوحدة ---------- 190
1.1. دور المجال الجغرافي ---------- 190
2.1. دور الهجرات ---------- 192
3.1. دور الأسر التجارية المغربية ---------- 194
4.1. دور الأسرى ---------- 197
2- عوائق الوحدة ---------- 199
1.2. المعيقات الطبيعية ---------- 200
2.2. التصلب الديني والصراعات الحدودية ---------- 200
3.2. التقلبات المناخية والموجات الوبائية ---------- 201

القسم الثاني

تفاعلات المغرب مع المجال المتوسطي: أثرها الداخلي والخارجي

مقدمة ---------- 211

الفصل الأول

المغرب والتفاعل السياسي ضمن القوى الفاعلة

في النظام العالمي للبحر المتوسط

1- أثر سياسة القوى المؤثرة على تفاعل المغرب في المتوسط ---------- 212
1.1. أثر الحضور الإيبيري على تفاعل المغرب ---------- 213
2.1. أثر الحضور التركي على تفاعل المغرب ---------- 216
2- عوامل محدودية التفاعل السياسي ---------- 224
1.2. محدودية نتائج السياسة الخارجية ---------- 225
2.2. أثر القرصنة ---------- 230
3.2. أثر الاضطرابات الداخلية ---------- 232
1.3.2. الحرب الأولى منذ سنة 1574 ---------- 232
2.3.2. الحرب الثانية منذ سنة 1603م ---------- 233
3.3.2. الحرب الثالثة منذ سنة 1727م ---------- 235
3- محاولات الدولة مسايرة تطورات النظام العالمي في المتوسط ---------- 236
1.3. سياسة التوسع في الجنوب ---------- 236
2.3. الانفتاح على الدول المحيطية ---------- 238

الفصل الثاني

التنظيم الإداري والعسكري بالمغرب وعلاقته بالمجال المتوسطي

1- التنظيمات الإدارية بين الأنماط التقليدية والحديثة ---------- 247
1.1. الإدارة المركزية ---------- 249
1.1.1. الديوان أو المجلس الاستشاري ---------- 250
2.1.1. الوزارة ---------- 251

3.1.1. الحاجب ---------- 251
4.1.1. كاتب السر ---------- 252
5.1.1. القضاء ---------- 252
6.1.1. المحتسب ---------- 253
7.1.1. التنظيمات المالية ---------- 255
8.1.1. التجسس والجوسسة ---------- 259
9.1.1. جهاز البريد ---------- 260
2.1. الإدارة المحلية ---------- 261
1.2.1. الولاة والعمال ---------- 261
2.2.1. جهاز الشرطة ---------- 263
3.2.1. أمناء الحرف ---------- 264
4.2.1. الشيوخ والقواد ---------- 264
2- التنظيمات العسكرية ---------- 266
1.2. حجم القوة العسكرية ---------- 267
2.2. بنية الجيش ---------- 273
1.2.2. العناصر المحلية ---------- 273
2.2.2. العناصر التركية ---------- 276
3.2.2. العناصر الأندلسية ---------- 277
4.2.2. جيش المرتزقة ---------- 277
5.2.2. جيش العبيد ---------- 281
3.2. الإدارة العسكرية ---------- 283
1.3.2. معدات الجيش ---------- 283
2.3.2. الرتب والوظائف العسكرية ---------- 286
3.3.2. الزي العسكري ---------- 288
4.3.2. الخدمات العسكرية ---------- 288
5.3.2. النفقات العسكرية ---------- 289
4.2. القوة البحرية ---------- 290

الفصل الثالث

الاقتصاد المتوسطي والنظام المعمول به في المغرب: أي تفاعل مجالي؟

1- المبادلات التجارية---------- 297
1.1. مواد التبادل التجاري---------- 298
1.1.1.الصادرات ---------- 298
1.1.1.1.الحبوب ---------- 298
2.1.1.1. السكر ---------- 300
3.1.1.1. اللوز والتمور ---------- 303
4.1.1.1. الشمع ---------- 303
5.1.1.1. السمك ---------- 304
6.1.1.1. الخيول ---------- 304
7.1.1.1. المواشي _ الجلود والأصواف ---------- 305
8.1.1.1. المواد المعدنية ---------- 306
9.1.1.1. تجارة العبيد ---------- 307
10.1.1.1. مواد وسلع أخرى ---------- 307
2.1.1. الواردات ---------- 310
1.2.1.1. التوابل ---------- 310
2.2.1.1. الأسلحة والذخيرة ---------- 311
3.2.1.1. الأقمشة ---------- 312
4.2.1.1. مواد وسلع أخرى ---------- 313
2- حركية الموانئ ---------- 313
3- البورجوازية التجارية ---------- 319
4- حصيلة المعاملات التجارية ---------- 323
5- مجهودات الدولة للتفاعل في النظام الاقتصادي للبحر المتوسط ---------- 330
1.5. القطاع الفلاحي ---------- 331
2.5. القطاع التجاري ---------- 331
3.5. القطاع الصناعي ---------- 333

الفصل الرابع

عوائق تفاعل المغرب مع المجال المتوسطي

1- عوائق سياسية ومؤسساتية ---------- 338
1.1. ضعف الممارسة الدبلوماسية ---------- 338
2.1. فساد الإدارة والجيش ---------- 339
2- عوائق اقتصادية ---------- 342
3- عوائق اجتماعية ---------- 346
1.3. أثر السياسة الضريبية على المجتمع ---------- 347
2.3. أثر احتكار المعاملات التجارية ---------- 348
3.3. ذيوع الفقر واللصوصية ---------- 348
4.3. انتشار الخرافة والبدع ---------- 351
خاتمة ---------- 354
لائحة المصادر والمراجع ---------- 373
لائحة الخرائط ---------- 389
لائحة الجداول ---------- 389
لائحة الرسوم المبيانية ---------- 390
لائحة الأشكال ---------- 391
لائحة الصور ---------- 391
فهرس المحتويات ---------- 392